

أَفْجَرُ الْمَسَائِلِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

تَكَلَّمَ

الْإِمَامُ الْمُحَدِّثُ

مُحَمَّدُ زَكْرِيَّا الْكَانِبُ هَلَوِي الْمَدِينِي

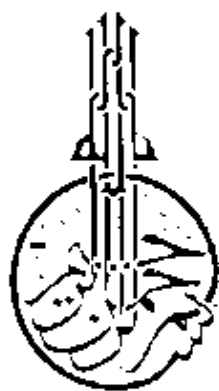
الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٤٠٢ هـ

اَعْتَنَى بِهِ وَوَعَلَى عَلَيْهِ

الْاَسْتَاذُ الدُّكْتُورُ تَهْمِي الْمَدِينِي الْمَدِينِي

وَلَدَرُ الْقَلَمِ

دَعَتْهُ



أخرجنا من الدنيا
موتنا

الطبعة الأولى
مُحَقَّقة ومُشَحَّحة
١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٣ م
عن نسخة الطبع بخط مؤلفه للمخطوطة

SHEIKH ABULHASAN NADWI CENTER

for Research & Islamic Studies.

MOZAFFARPUR, AZAMGARH, U.P. (INDIA).

Tel.: 0591 54622 70, 2;

0591 54622 70,17

Fax: 0591 54622 70/85

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي

للبحوث والدراسات الإسلامية

مظفرپور - اعظم حراد پوری (انہد)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الجديدة

كانت شيخنا هذه التي نحن على يد السيد
الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد،
والصلاة والسلام على جميع من بعدهم باعتمادنا، دعاء دعويته إلى رب العالمين
وإلهنا.

كانت هذه الأجر العظيم الذي هو الإمام مالك في شيخنا الحديث في
الحديث الحديث، وبهذا السلف، العلامة الشيخ محمد وكثير الكاشغري
الحديث الحديث في الحديث الحديث، من الكتب المستعينة في شرح الحديث،
التي يتناولها من غير موضوع في عام الحديث، وبهذا الإمام مالك
رحمه الله، وبهذا الحديث الحديث، من حيث الحديث الحديث،
والحديث الحديث، الحديث الحديث، الحديث الحديث، وهذه هي
الطبعة الجديدة التي صدرت بعد مراجعة من أحد أبرز علماء الحديث الحديث
الشيخ أبي القاسم السامري، إمام الحديث في جامعة القصص سابقا.

بعد قنائه له في هذه هي في حديثنا الحديث الحديث، إمامنا
الكاشغري، وبهذا السلف، الحديث الحديث، الحديث الحديث، إمامنا الحديث
في شرح من أبي داود وأحمد وغيره من إمامنا الحديث الحديث، وهذه هي طبع
وشرح كتب الحديث الحديث، وإمامنا الحديث الحديث، وهذه هي طبع
بها من كتب الحديث الحديث، وإمامنا الحديث الحديث، وهذه هي طبع
وشرح كتب الحديث الحديث، وإمامنا الحديث الحديث، وهذه هي طبع

بعد هذا الحديث الحديث، من الحديث الحديث، إمامنا الحديث الحديث، وهذه هي طبع

كتاب التوحيد، نسخته الأولى، وقام بالمقارنة بين النسخة الأصلية القديمة والنسخ
الأخرى التي طبعها في مصر وبغداد، وراجع الأحكام والعرجم لشرح
لكتاب، وأضاف إلى الكتاب فهارس وهو أش مفيدة، فأصبح الكتاب نافع
وأصيل لطالبي العلم الحديث.

ونسأل الله التوفيق والسداد ونقول، وهو ولي التوفيق.

ثم ألفت على الحسنى الشدي

زينب بنت الحسين، شوه الله له، كهنه الله

في هذا في هذا، يوم الاثنين ١٠ شوال ١٤١٢

طبعة نزلت دار الكتب العممية - في بيروت - ، خرجها سنة ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م ووفقت فيها أخطاء وتحريفات زادت على الطبعة السابقة في مصر وبيروت .

ولا بأس بالإشارة إلى بعض الأخطاء والتحريفات والأسقاط في الطبعة المشهورة في مصر وبيروت ، فقد بلغ عددها في المجلد الأول (١٢٥٥) غلطة ، من هي أكثر من ذلك .

وكذلك طبعة الهند القديمة أيضاً لم تخل من التحريفات والأسقاط الطبيعية ، ولا شك أنها غلبت جداً نظراً لضخامة الكتاب ، فقوتها وأتسبها بقدر الإمكان من المصادر والمراجع ، ولا بأس ببرد بعض الأخطاء مما صححه تون أنه أشير إليه في مواضع الكتاب .

فيما يلي نماذج بعض الأخطاء الواردة في طبعة مصر وبيروت مقارنة مع طبعة الهند القديمة المعتمدة

الخطأ (طبعة مصر وبيروت)	ص ٦	ص ٢٠	الاصواب (طبعة الهند)	ص ٣	ص ٢٢
اتصالاً وانطمة	٦	٢٠	اتصالاً أو انقطاعاً	٣	٢٢
في سنتهم	١٢	١٠	في سنتهم	٨	٣
وقد سقطت الجواهر كاملة من آخر الباب الأول	٦ ص بعد ٢٤	٢٠ ص بعد ٢٤	ثم ظهر لي أن الأوجه في هذه علم يعرف به أحواله <small>بشيء</small> قولاً ومعلاً وتفسيراً وصفة . ولا يشكل أنه يخرج من تحت الآثار لأنها داخلية في أحواله <small>بشيء</small> نعم ، وللمعة يتعرض لها	٣ ص بعد ٢٢	من بعد ٢٢
لا أكثر ، وأخرج	١٣	٢٠	لا أكثر ، فذلك . ومع ذلك كان عند أبي هريرة كتب من حديث أنسبي <small>بشيء</small> ، ويمكن أن يكون بغير نقطه كما احتاره الحافظ في «التحقيق» وأخرج . . .	٩	١ - ٣
كانت محتلفاً فيها عنه	١٣	٢٣	كانت محتلفة عند السلف	٩	٤

مقدمة

ص	ص	القصص (طبعة الهند)	ص	ص	القصص (طبعة مصر وبيروت)
١٧-١٨	١٠	في المائة ثلثة نهى، ولد في سنة ٢٣ هـ ويومئذ كان في عمر من عند العرب سنة ٦١ أو سنة ٦٢ هـ ويومئذ كان في عمر سنة ٩٩ هـ ويومئذ كان في سنة ١٠١ هـ وفي قبل الأمانى	١٦	١٦	في المائة الثانية ومن قبل الأمانى
١١	١٥	ويحتاج إلى ما يحتاج إليه	١٧	٩	ويحتاج إليه
١١	١٠	ركن من أركان الإسلام	١٦	١٨	ركن أركان الإسلام
١١	٢٢	جسدي جسم ولاء سفلة وبراء ساكنة فاعلم	١٧	٢١	جسدي جسم ولاء سفلة وبراء ساكنة فاعلم
١٤	١٦	ولد من معنى	٢٢	١	ولد من معنى
٨٤	٢٥	مات سنة ١٤٤ هـ	٢٥٧	١٣	مات سنة ١٣٥ هـ
٨٦	١٦	مات سنة ٦٤	٢٥٩	٢٥	مات سنة ٦٤
٨٧	٢	قصص عمر رضي الله عنه	٢٥٩	٤	قصص رضي الله عنه

وفيما يلي نماذج من التصويبات التي قمنا بها في طبعنا مقارنة مع طبعة

الهند القديمة

الطبعة الجديدة التي تقدمها إلى القراء الكرام

طبعة الهند

١٦	٤٧	فكان قاب قوسين	٣	١	فكان قاب قوسين
٢٣	٢٦٥	المن الله	٢٠	١	المن الله
١٤١	٣٤٤	المنس	٨	٤٦	المنس
١٥	٣٢٧	المنس	٢٤	٥٠	المنس
١٥	٣٩٥	حليف بن عدي	١٤	٥٨	حليف بن عدي
١٧	٤١٢	تصريح بضم الزاء	٢٠	١٠٦	تصريح بضم الزاء
٦	٥٤٤	بكر بن الصديق	٢٦	١٢٠	بكر بن الصديق
٩	٥٥٨	رواه البخاري	٧	١٢٧	رواه البخاري

٣ - وقعت بتعريض التفرغ من مصنفاتها التي دخل فيها المؤلف ربما استطعت إلى ذلك سبيلاً، ولكم، لم أكرم ذلك في جميع الكتاب حداً من الإطالة، ولأن أكثر هذه النصوص موجودة في الكتب المشهورة من شروح السجلات وغيرها.

١ - بدأت في بعض مواقع الكتاب إذا اقتضى المقام ذلك

٢ - وصفت في السن سبعة الأستاذ محمد هؤاد عبد الحافي - رحمه الله تعالى - أما في الشرح فقد حرصت على إثبات جميع ما نقله شيخنا من اختلافات المتن والنوابع، وبذلك ازدادت فائدة الكتاب.

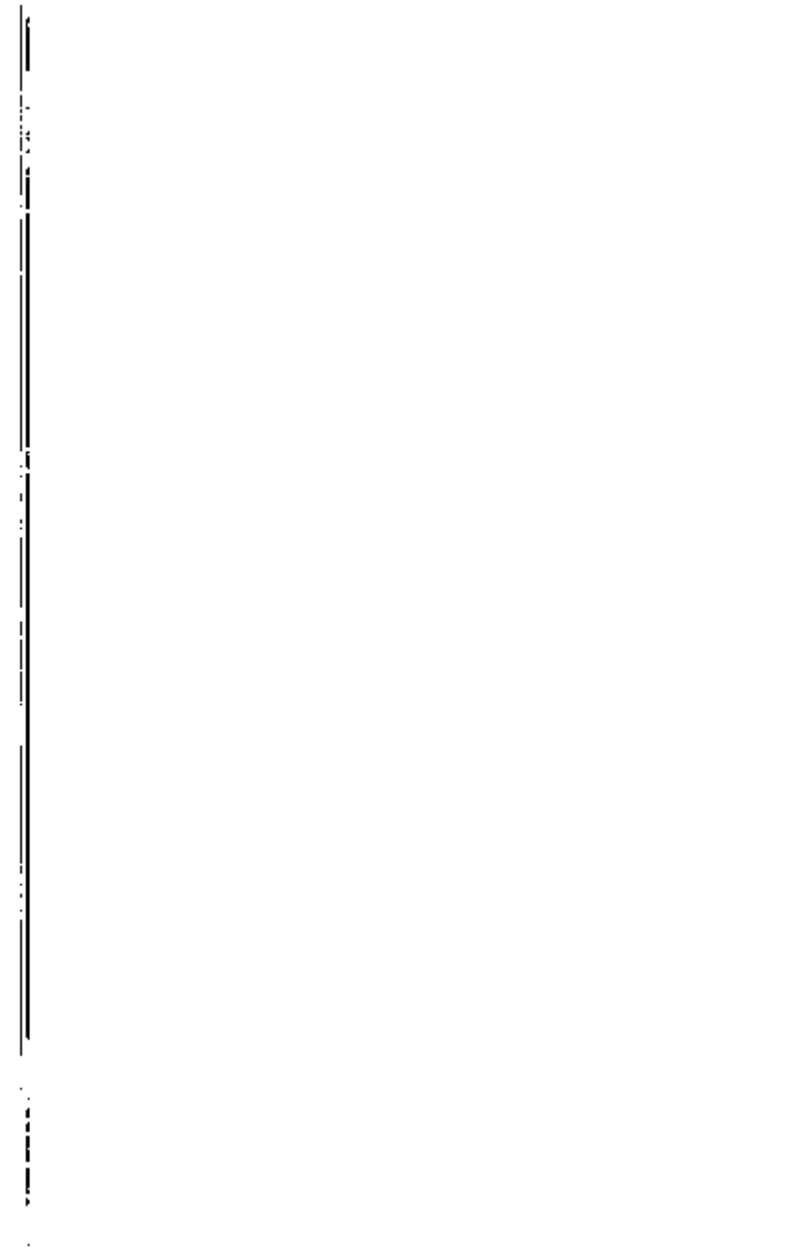
٣ - صعب مكتب همارس تعصبية ليس على الاستفادة من الكتاب بأسر نظره.

وأرجو من الله عز وجل أن يفي ما ومن جميع من سألهم في حواج هذا الكتاب، وأخص بالذكر منهم الذي أقرض النذور إلى الزمن لتدري وبعض السنديين في الجامعة الإسلامية - مطهر بور - أعظم شكره بالهند فحزاهم الله أحسن الحزاء، وأسأل الله أن يوفق لخدمة الأمة المعطاه وعلموها، وأن يحسن خاتمة ورحم ودينه - رشادته - وسائر المسلمين، إله وليها ومولاا ونعم السميع.

تقريباً سنة ١٤٠٠

مؤلفه

بدر الدين الدين الدين
المؤلفه



فمنهم من لم يزلوا يفترون

تفہیم و ارتقاء

سنة ١٢٨٠ هـ

الاجابة هي اني جاري الفرض العظم فندرس اساسا، والتحدث في
الكرب له مصاحبا دراسيا، والتملاء بالسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين،
والذي جعله الله للناس منهجا وقبلا، وعلى أنه وصيحه لمن جاهدوا
هي انه حق حياته، ودموا الختم بحب ابراهيم وبيسا، وبوس صلوة أمته
ندين دأبورا الله في نفس دراسيا، وانفسجوا معاليهم انهدم في نفس، فانفسوا
بها انفسا.

أما بعده فما من شك أن الشربل العزم هو روح الإسلام، وبها حياة
المؤمنين، نعمته، وإلهة النبوة الكريمة، بحضرة جسد معروف فيه هذه الروح -
فكيف لا تصور هذه النعمه من غير روح، فكذلك لا يمكن أن يحل في أو
تشكل هذه الروح من غير أن تحسب ثوبه النعمه، أو العزم، أو أن الله
- سبحانه وتعالى - كما جعل الفرد نكريم لنا لنجد الطبيعة الإسلامية جملة
الخصائص النبوية جميع باسم، في العزوف والشبابي بواسطة ذلك القلب، فالفرق
والجهد روح وجسد لا يفرقان من حياة الأمة الإسلامية المستحبة، وكل
من حاول فصل أحدهما عن الآخر، فإنه يفسد روحه، وهو في معاد فالشربل في أن
الأممية الكريمة، بين المنزلة، يعقل محله، ويوضح شكله، ويظهر
نعمته، ونعمته محله.

ثم عذا لبان خلص وعسي إنه يزي بقره عديا وشعله عديا، فتان
خاتمه انظره. فادن الخديب الشري الكريم كتاب حاتم من دين الاسلام.

حبر، ومبادئ، بياضه، وسوائه، حروفه وأسطره، صلتها، وعباراته، هوامشه
وتعليقاته، من حياة حافلة مشاركة للرسول - عليه صلوات الله وسلامه - من
شؤره - **تخيّل** - من عادة ودعائه، وصلاة وصيام، وعبادة وإرشاد، وأدب وعشرة،
وحكمة ومثال، وخلق عظيم - وهدي كريم، وشعائل ناسية، وأنفاس طيبة من
نصح وتعليم، وتبعية وتزكية، وغرور وجهاد، وإرسال سرايا ومبعوث، وصالح
وقتان، وأسفار عمرة وحج، وخطة ونكاح - وما إلى ذلك من أحكام وآداب،
وتدبير وموعظة، ونزغيب وترويب، كل ذرة من حياة الرسول البغضة حديث
نبوي، وكل غصة من معانات أقداسه منه، براءه سبحانه، فبتعكس في مرآة قلبه،
فيطبع انطباعاً لا يطمسه رشحة من ماء أو فطرة من مزج وطعام.

فهذه الحياة الكريمة النبوية العظمى والعملية صادقة أذاً صاغية، وقلوباً
واعية، وأوراقاً صافية، تصلّت منها علماً بعد بهي - دُوّث هذه الحياة في
المنوب قبل تدوينها في بطون الأوراق، وتحت مطهره في الحياة العملية
قبل كتابتها في صفحات الكرايس، والقلوب كانت مغرمة بحب الرسول -
عليه صلوات الله وسلامه - كانت تمثل فيها آثارها وأنوارها بطبيعتها من غير
أن يتحسّم لها حزم جديد، وفصد مستقل.

ثم جاء عهد الكتبة كمدثرات خاصة، ومن أشهرها «الصادقة» التي
كتبها الصحابي الحليل عبد الله بن عمرو بن العاص بإذنه **بنيّ**، كما رواه
الدارسي في «مستد» وابن سعد في «طبقاته» وابن عبد البر في «جامع بيان
العلوم وغيرهم»، كانت أرغب شيء في حياته، وهي أول صحيفة حديثة
ظهرت تحت أديم السماء على بساط الأرض.

ثم جاء عهد الدولتين في آخر المائة الأولى في عهد خلافة الخليفة
الأموي العنبر الثاني - رضي الله عنه - حين كانت انقلوب متدفقة بذلك النهر
الناسق، والزلال الصافي - فانتقلت لأول مرة من مبيدات انقلوب إلى تسويد
الأوراق. وسواء الصفحات، في جميع بلاد الإسلام شرقاً وغرباً، عجباً
وعزاً، إلى أن جاء عهد التدوين من منتصف القرن الثاني، فحدّوا واجتهدوا

في الحديث، وجابوا بالجملة^(١) النسيئة بنصي^(٢) وطليح، وهناك منهم من
صحب وطليح، ولم يجمعوا على أنه تصدق بكل منخصر وعلى

ومن أنشبه ما نزل في هذا العهد، «المدينة كمثل» «الموطأ» لإمام دار
المحكمة الفسوية - على مرحلتها الصلوات والمكوث - الإمام أبي عبد الله
مالك بن أنس بن مالك بن أبي نعيم الأحمسي الحميري المعطاني، أحد
أعلام الإسلام، وأحد أعيان الأمة، وأحد أركان الفتنة، وأحد
المؤرخين - وأحد من وضح له القول في الأثر - وأحد من سلمت له الأمة
الإمامة في الحديث برفقه جميعه، ومن أظفئت على لثمة وأمة حمده.

وكتاب الإمام أبي عبد الله محمدي المسمى الجامع الصحيح لم يستند
من الحديث رسول الله وسيد وأمامه وإن كان أصبح أصبح كتاب بعد كتاب
عنه جملة الأمة المحمدية، ثم إنه من مواضع في التزام أمور وشروط وأداب
وعادات في خروجه الحديث، وإنشائه ما لم يساهمه أحد من معاصريه ولا
من سبقه. ولا ريب أنها مزية لا تبارك ولا تجاري، بيد أن موطأ الإمام
مالك أصبح قدوة وأسوة لتجاري وللمن جاء بعده، فهو الذي أصبح هذا
الصحيح، وسلك مسلك الانتفاء والاصطفاء، وتبع هذا الباب من لجمع بين
الحديث والعقد، وأثار الصحابة وأحوال التابعين، هذا الإمام مالك والكتاب منه
على رقاب الأمة جميعاً، فليسانها ومحدثيها يسلكوا هذه الجادة القويمة،
وتربوا هذه المسالك النيرة، وجعلها وصيفة دينه، فإن عليها السير إلى
راحت في الفصل، سلم أن هناك من يجعل قول الإمام بن إدريس الشافعي
«ما رحت إليه العلماء» أجمع من كتاب مالك، معتقاً من غير تخصيصه بما في
عهد البخاري كالمحافظ معطاني الخنفي، وبعد محمد بن أحمد بن المروزي
الحفيد شامي فيقول ابن المروزي في طلبه.

(١) قوله المدة جمع لعمدة المدة المدة

(٢) الظن المجهول من الجواب، وشبه الماضي بفتح الهمزة، فسر المدة، أو المدة
والفتح المجهول والمجهول، فسر المدة أو المدة (المدة مفتح)

وفيه شاملاً أصح ما
 يرد تحت اسم
 موطأ مالك قد مؤلفاً
 لا في إلهاماً قد جملاً
 فت. بل الصواب إطلاق الإمام
 إذ مالك جمعهم^(١) على التمام
 لا إن عبر ما نظمتنا
 من مسائل وفقه بفتننا

كما ذكره شيخنا بالإشارة الشيخ حياء الله بن مرأين الجعفي الشافعي
 في إنباء الحالك شرح ذلك السالك ونظ الساعدي على ما يحكي ابن عبد
 ر في التمهيد^(٢) أما كذب أكثر هؤلاء بعد كتاب الله من كتاب مالك
 عن الموطأ، اهـ.

وهذا من مدعى عدم الفرق بين «الموطأ» و«الصحيح الجعفي»، ولكن
 أول من صنف في الصحيح هو مالك كما عوله الحفاظ ابن عبد البر وابن
 تيمية، ومغلطاني، والمبرطي، وابن ليون، والشعبي، وغيرهم، كما في
 «الإيضاح»، وإليه حج الحفاظ ابن حجر العسقلاني في كتبه الإيضاح على
 مقدمة ابن الصلاح، وكذلك حققه المحدث الشيخ حيّان القلاسي العمري في
 حواشي على «ألفية الأثر» للسيوطي. كما حكاه الشيخ المنطقي.

قد بحث عن رواية «الموطأ» وسنده عن المؤلف الإمام محدثين
 أئمة فقهاء وأعلام وسلوك وأمرأ ما لم يفل واحد من الأئمة ذلك، وقد
 قورنه القاضي تهاض باباً في «المذكور»^(٣) من الأئمة الفقهاء: بالإمام
 محمد بن الحسن شيباني، ومحمد بن إدريس الشافعي، والإمام أبي يوسف
 وقاضي واسطة وجل عده، وعبد الله بن رهب، وأبو القاسم وأحمد بن
 نقرات، وغيرهم. ومن المحدثين الخارجين كبحي بن سعيد الحفظان، وعبد
 الرحمن بن السهري، وعبد الرزاق، وأبو مصعب العمري، ونحوه بن بكير.

(١) في «إنباء الحالك» (ص ١٧) جمعهم.

(٢) (١/٧٩).

(٣) (١/٢٠٠).

وعبد الله القعني، ومصعب بن عبد الله الخزري، وضرم، ومن السلوة
والأمراء: فهارون الرشيد الخليفة العباسي، وبنو: الأمين والسائون
والعزني، وكذا الحمدي والهادي، كما في «دارك القاضي عياض» ما أم
تلقى عنه القربة لأحد، ورواه عنه أساطير الأئمة وملاطبة كل منهم أمة
بحسب.

ولم يقتض بكتب من كتب الحديث والفقه والعلم اعتناء شاعر بالمروءة،
فمن شراحه مثل من عبد الله في «السياسة» و«الاستبصار»، وأبي الوليد
السفار في «الموعظة»، وأداسي محمد بن سليمان، وأبي بكر الحنظلي، وابن
أبي صبر، وأبي الوليد بن العواد، وأبي محمد البطلوسي صاحب
«المعنى»، وأداسي أبي العزس صاحب «الفسح» و«الحق بن مزين صاحب
«المعنى»، ومحمد بن أبي زريق صاحب «المعنى»، وأبي الوليد الساجي
صاحب «المنطق»، و«الجماد»، و«الاستبصار» ثلاثة شروح، وبغيرهم من لا
يحصي، كما استوفى بيانه القاضي عياض في «المعارف»^(١) إلى عهد.

ولست أريد أن أخبر من غير عشار مائة مائة، ولا في مائة كتاب،
ولا في نصيب شراحه، فإنه بحر لا يرف، على أن صاحب «الأوجز»^(٢) قد
قام بإيفاد من شراحه فنبهنا بحدوثنا من تقدم عهد إلى عهده هي المائدة
العاشرة من الفصل الثاني، حكى وشي، وكان كما قبل:

فمن زعم ما في التصدير ولم يدع ليد إبرة في القول جنداً ولا حراً
وبالحقيقة أصبح امواً منك مناراً فلانة قسمة العناية بخرجه من أديم
العصور إلى اليوم، وللهمة غير المتفهمة حفظ غير صلي من خدمة هذا
الكتاب، كشيخ سلام الله الحنفي الدهنوي صاحب «المعنى» المنوف
سنة ١١٢٩ هـ، والضياء وأبي هـ الدهنوي صاحب «المعنى» باندريسية

(١) البحر، الأول من (١٩١) إلى (٤٠١)

(٢) هو هذا الكتاب الذي بين أيدينا «أوجز المسالك» في سوطاً مائة.

و «المسوّي» بالعربية المتوفى سنة ١١٧٦هـ، والشيخ اللكنوي صاحب «التعليق
الممجد» المتوفى سنة ١٢٠٤هـ، ومعن قام بشرح جامع تأليف بارغ هو الشيخ
المحدث الأستاذ الكبير الورع الصالح الزاهد الشيخ محمد زكريا بن الشيخ
محمد يحيى بن الشيخ محمد إسماعيل الكاندلوي^(١).

(١) الكاندلوي نسبة إلى قرية «كاندله» والهاء بين الفال واللام، جاء هاء هندية نقرأ حقياً ملحق
هندية كما في «الكهز» و«المند» تسقط في الأصل العربي فيقال «الكنو» و«المند»
و«الكاندله» وهي قرية في مديرية مطفونكر بقرب «دهلي» من جهة الغرب الشمالي. نشأ
منها رجال أفاضل في علوم النبوة من الحديث والفقه والصلاح والنبوة.

كلمة عن المؤلف

وبني أخيه

هو مولانا الشيخ ديمه وكريا در مولانا شيخ محمد يحيى بن الشيخ
 اسماعيل الكاشاني، وله يوم الخميس أحد عشر رجب سنة
 ١٢٦٥ هجرية - ٢ فبراير ١٨٩٨ ميلادية - فتح عينه في سنه عمره في العشر
 والصلاح وعقوبته بعد عهد من نرسه والده الذي كان وحيد العصر في
 منزه العصبية والعدلية المعروفة، ومنه حيرة السائرة، وقد تلقى علما حبا
 فزيرا من فقه هذا الأمة في عصره ومحدثها وسارها وحكيمها وزعيمها
 مولانا الشيخ رشيد أحمد الكاشاني - رحمه الله - المتوفى سنة ١٣٦٢ هـ،
 فالتحق به في سنه من سنه الفقهية ففهم وحياه، كما ارتوى من كنه
 مديح عصره في لغة التعليم وشبابه شهاب الطرقت ومغفوت، فتلحق
 استاذون وحفظ القرآن حتى والده، ورعى رعاية دقيقة حتى كان بأمره أو
 يقرأ حل ما يحفظه من القرآن الكريم مائة مرة، وتلقى مبادئ أخرى على
 عبد الحليم مولانا الشيخ محمد إلياس بن الشيخ اسماعيل الذي كان من
 رتب إلى القسم خلاصا وسوة بن الحق، حتى أصبح ذا عهده وبهامة في
 البحث على الشيخ والدعوة الإسلامية والإصلاح الأمة، وقد أثبت نفسه
 المشاركة فذات وعلمه، وسار به التردد إلى أنظار الأرض، وملاذ
 برقها الأفاق.

هو فاضل العلوم والادب، وله من الكتب الحارث عشرها على رأسه
 بعض من شائع من سنة مظاهر العلوم في سائر العلوم، الذي كان معها
 خيرا من كثر الصالحين العلمية بعد دار الخلية المورثية، وله كتب الصالحين
 نسبة مرة على والده، ومنه أخرى والتصحيح مع مفسر أبي داود ومفسر

لثوماني مع "الموطأ" لمالك، و"الموطأ" لمحمد بن الحسن، وشرح معاني الآثار على مولانا الشيخ خليل أحمد الأبوبي الأنصاري، وهو الذي كان جمع بين علوم الفقه، والمحدثين، وعلوم الأولياء، والعارفين، وجمع بين مآثر الفاعلة، ومفاخره الباطنة، صاحب مكتشفات وكرامات، وكان حجة فاعلة لرفات أهل البدع وأهل النهي، وأصبح مدبراً لانتاج السنة ورد الباع. فهؤلاء لجهازة غرر هذا العصر، وصورة هذا الدهر، ثم نشأ صالحة في ظل هؤلاء العلماء الربانيين من الفقهاء والمحدثين وأرباب القلوب، فترعرع نساء صالحات تقياً بغيره، تنمى في جبينه المتهلل آثار نجابة وسعادة، تنمى عن مستقبل ساطع لامع.

أدرك الإمام الرباني الشيخ الكنگرهي، فإن بركات من دعوانه وعنايته، وقد توفي الشيخ، وهو ابن ثمان سنين، وكانت انشقة الألفية أرادت أن يحيا من طفولته إلى كيوته في غاشية من رحمة إلهية كسبه أنفاساً قدسية من هؤلاء أرباب التوب، عو به نفاً مطبقة، وروحاً نيرة طاهرة خفيفة، وذوقاً ووجداناً وتوفيقاً عظيماً إلى كل خير: من عبادة وتبوى، وتدریس وتأليف، وشماثل كريمة من طلاقة روحه وحسن فناء، وكرم نفس وجود، وإكرام ضيع، ورقة في الطبقة، وشرف دائم متهلل.

ومن أعظم مفاخره الممنطة أن حسانه كلها بعد ما أدرك شعوره ثم تنفص منها ساعة ضائعة فيما أرى، فحيانه مليئة بالاستفادة والإفادة، والعبادة والذكر، والتدریس والتأليف، وإصلاح نفوس، وهداية وإرشاد. ومن أغبط مفاخره أنه عالم وحيد في أهل عصره، ثم يكتسب بعلمه وتدرسه الحديث رتبة، ويتم ذرئ من متبرعاً منظوماً محتمساً له غير راتب زهد. في أول عهده بالتدریس، وعاش نبذة زهيدة من مكتبة التجارة المتواضعة، ومن أبرع مراده أنه حاول واحتمل أن تزدل تلك السائرة من أرباب المراكز العنيفة، فحاول بفهمه ولسانه وصحبته أن تعرف تلك المسافرة العصرية التي كانت في طبقات أهل النعم بين سهارنפור، وديوبند، وكهانه بهون، وأهل السدوة،

فيما بين مجيئه السبع هذه انه انظر الى هذه من مضمون تلك الشروط على
البرامقة المجددة. وبغني هذه سنة السبع مائة هي قصة من شاعر عنه
الحقيق في هذه الايام وادارة العدل، وإمام دعوى الخليفة مولانا محمد، إمام
المعظم له. وهذه هذه. محاور لقصص الشوق عن جميع المعاصرين بعد
الحدود التي افرد

عهد نوريه. أصبح قديماً للعلوم المتجددة حين نبع من حيدر خان
عالم بسلامه. هذا هو العبد الذي خرج منها. وهذا الذي قد مر إلى الامم
التي أصبح - وهذه الامم من السبع السبع. هذه السنة الامم مولانا السبع
عبد أحمد - وهذه هذه. ثم شاعر السبع التي افردت في القصص الأولى من
السبع السبع. ثم أصبح السبع السبع. حتى شاعر السبع السبع
والسبع في هذه الامم السبع. وفيها بعد هذه. ولا نهاية القصة بقية

عهد نوريه بدأ السبع لإمام مولانا حبيب أحمد في شرح على هذا
امر نوريه. أصبح له خبر مع في السبع، والسبع، والسبع السبع.
وتحضر السبع. فكان خبر قصة السبع في السبع. وفيه قصة
السبع السبع. رغبة السبع. حتى في السبع السبع في السبع السبع
السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع
السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع
السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع

في السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع
السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع
السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع
السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع

في السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع
السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع
السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع
السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع. في السبع السبع

وقد ألف كتباً عديدة باللغة الأردنية في «شرح مسائل الترمذي»، «مكتابات الصحابة»، و«قبائل الذكر»، والصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، و«قبائل الصلاة على النبي - عليه صلوات الله وسلامه - وغيرها، أنفها هداية للإرشاد لتناشئة الجيل، فأقبلوا عليها إقبالاً عظيماً، وقد نفع الله بها نفعا كبيرا، وأصلح الله بها أمة، وأصبحت هذه الكتب والرسائل وسيلة إرشاد رخيصة لأرباب دعوة التبليغ، فجعلوها كمنهج علمي لأهل التبليغ يهروونها، ويترسبونها دراسة حفظ وإتقان.

كَلِمَةُ عَنْ أَوْجَزِ الْمَسَائِلِ وَأَشْرَفِهَا بِإِخْتِصَاصِهِ

الأول: أنه شرح معروج مع سنن الحديث ونظم السنن، فبشرحه شرحاً
حذفاً، فبسهل على الناظر تدقيقه، وبذلك قوامه وجوافيه

الثاني: أنه رتب على مسائل الألفاظ الواردة في الأحكام كتاب من رواية
نفس الحديث، لكي يفت الناظر على درجته بوضوح وحدته، ونسب له
ترجيح بعضها على بعض من غير خطأ

الثالث: أنه استوفى شرح أسماء الرجال بكلام موجز منفع مع جرح
وتعديل، يقطعاً للناظر على درجته الحديث.

الرابع: أنه استوفى بيان المذاهب الأربعة وما عليها في المسائل
الخلافية، من كتب مؤتلفة عند أهلها، بل يستضيء الأمور والروايات
المختلفة المروية في كتب المذاهب من الأئمة، ولا سيما في مذاهب مالك
لكي يطمئن كل من نسب إلى أحد من الأئمة الميوسمين على بصيرة

الخامس: أنه يذكر أدلة المطالع نارة بالاستقصاء، وتارة بالتفخيص
حب ما انتصاه الختام.

السادس: أنه يعتمد في شرح الحديث على جهات شريحية الموطأ
والقاضي أبي الوليد الباجي، والقاضي عبد غي وأمثالهم، وتارة ينفى عن
كلام الآخرين من الشارحين.

السابع: أنه أرفى شرح للموطأ حديثاً وفقهاً ولغةً بتولاً، وسط في الباب
من غير إحلال وإضباب.

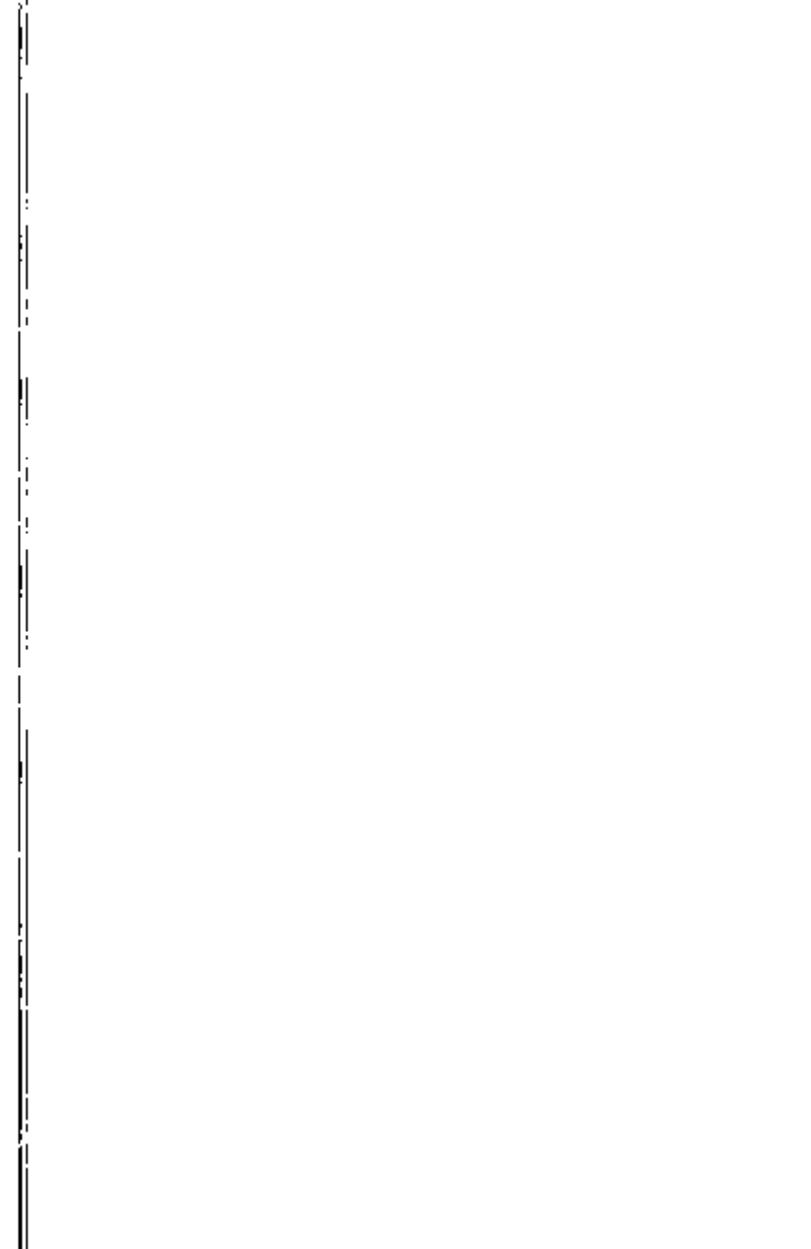
لثامن: أنه يذكر في شرح الحديث بعد استيفاء أقوال الشارحين
الأعلام ما تلقاه من أعلام عصره كالشيخ المحدث المشهور نفوري صاحب
إبذل المجهود في شرح سنن أبي داود، وفيه عصره الشيخ المحدث
الكمكومي ورحمته نصح يحيى بن يوسف هؤلاء الأعلام، وما يذكره من أعيان الهند
المحققين كالأشياء ولي الله الدهلوي في شرحه باللغة الفارسية «المصدق»
وفيه عائشة والشيخ المحدث النكتوي في «المعاني»، والمحدث السبكي
في «شرح مسند أبي حنيفة»، والمحدث النعماني في «الآثار الحسن» وغيرهم.
وكل ذلك عدم ونسخت، فنحن ببلاد الهندية لم نصل إلى بلاد
العرب، فأصبح الشرح بذلك وثيقة اتصال بين أعيان الهند وأعلام
العرب.

للتاسع: أنه اعتنى بعبارة النقول من كتب القدماء واستأجر من
المحدثين من كتب لهم نظم عبد الله بالقاهرة ولا بلاد العرب، فلم تصل
إلى البلاد العربية تلك الأبحاث الرائعة كتأليف الإمام الفاضل جفري هذه
الأمة في فقه المحدثين «كذلك الأثر» و «شرح معاني الآثار» وكتب
الإمام محمد بن الحسن الشيباني من «الحجج» و «الآثار» وكتاب «النهاية»
شرح الهدية نسرد العبي، فأصبحت وسيلة لأطلاع أرباب العلم من
بلاد العرب.

العاشر: أنه استوى الشرح من يده إلى الخدم بأسلوب واضح غير معقد
بعبارة فصحة سهلة وبخطة مرسطة بين الإيجاز والسهولة والإطناف.
فتشابه طرقاته، وكان كالحلقة المفرغة لا ينرى أين طرفها، وكما قال أبو
الطيب:

فتشابهت كتابهما زجلا

فخذها، وتلك عشرة كاملة من أهمات خصائص الشرح، أم أنه استغنى
مجانها، ولا استقصاء ذلتها من معادها، وأرجو أن ينتفع بها كل نفعاء



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم الكتاب وتقرير المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وحازم النبيين محمد، قائد المعجزة، وعلى أصحابه حفظة الكتب والمساكن، حملة لواء الدين، ومن تبعهم بإحسان من العلماء الراشدين، الذين يفتون عن الإسلام بحريف العالمين، وانتصار المذاهب، وتأييد المذاهب.

أما بعد، فإن علم الحديث من العلوم التي ألهم الله هذه الأمة - في أول عهدنا وعلى إثر وفاة نبينا - العناية به، وإتقانها في سبيل حفظه وتداوله ونقاء وثباته، والبهالك علم تنبيه وجسمه، وانتافس في ضبطه وإتقانه، والاهتمام بكل ما يتعلق به من علوم وفنون، إنهما قوتاً وأصحاحاً نحتت فيه حكمة الله وعباقرة بصيانه هذا الدين وإكماله، حتى كان ذلك دافعاً نفسياً لا تعرف الأمة مصيره، ولا تستطيع له مهراً ولا دفناً. وقادراً سافراً يسوقها نحو هذه الغاية موقفاً قوياً عنيفاً في الظاهر، فلا تستطيع عقائده، وفنونه، وأطفياء في نياطين، ولا تشعير بقله وروحائه، وتجد في السابق إليه والاستجابة له، إذ لا تعنيها، إذ لا راحة لا تعنيها راحة، فذهب لأجل ذلك عيناها المنة والتمسقات، وذهب في سبيلها الأبعاد والمسافات، وتدفق على صفيه من مضاه، وحفظه وروايته من أهله ونفسه من مكان إلى مكان سبباً جيولوجياً، من أذنيها، لاسم والشعوب، ومن واصل لبلاد والمساكن، لا يعرف خبرهم في تاريخ أمم وحضارة، ولا في تاريخ علم وثقافة.

وبما كل ذلك سرّاً من الأسرار الإلهية. وقد حان ساطعاً على مدى

عناية الله تعالى بهذه الرسالة التي ختم الله بها الرسالات، وهذه الشريعة التي قضى الله ببقائها وخلودها، وانتشارها وعمومها لجميع العصور والأجيال. وهذا الإلهام الذي كان سبباً لاندفاع الأمة إلى حفظ الحديث النبوي مرة، وإلى استنباط الأحكام وتفريع الفروع مرة أخرى، وإلى تدوين العلوم المنبثقة من القرآن من صرفه ونحو وبلاغة مرة ثالثة، وإلى تأليف الكتب ووضع المعاجم وتأسيس المدارس مرة رابعة، وإلى العناية بتزكية النفوس، وتهذيب الأخلاق وتحصيل حقیقة الإيمان، والوصول إلى درجة الإحسان، وتجديد الطب النبوي، في معالجة القلوب والنفوس، ووضع أسس هذا العلم وإرساء قواعده، إلى غير ذلك مما ألهمه أزكى نفوس هذه الأمة، وأعضها رسوخاً في العلم والدين، وأكثرها حظاً في الإيمان واليقين، من أجل^(١) دلائل ختم النبوة وإكمال هذا الدين، وأن عناية الله لا تدورق لحظة واحدة، وأن مدده لا يتخلف عنه في حين من الأحيان.

وكان لكل بلد من بلاد الإسلام نصيب غير متفرص من هذا الإرث النبوي بدخل مع الغزاة والغاصبين، والدعاة والمبشرين، والأساتذة والمدرسين، والفقهاء والمحدثين، فدخل علم الحديث في أوائل الفتح الإسلامي في بلاد الهند، وكان من جملة من وفد إليها من المجاهدين في سبيل الله الربيع بن الصبيح السعدي، الذي قال عنه الجلي في «كشف الغفون»: «هو أول من صنف في الإسلام» ولا شك أنه من أول المؤلفين في علم الحديث إذا لم يكن أولهم بالإطلاق. وقد مات ودفن في الهند سنة ١٦٠هـ.

وقد وافق علم الحديث العرب الذين غزوا هذه البلاد، فقد امتزج بلحمهم ودمهم، فحملوا معهم هذا العلم الشريف، وكان يرافقهم في كل غزوة علماء محدثون، وكان فيهم من سكن الهند ومات فيها، وانتشر علم

(١) قوله: (من أجل) غير لقوله فل أسطر: (وهذا الإلهام).

المحدثين^(١١) في دولة العرب وحكمهم

ولما انقضت دولة العرب من بلاد الهند ولقد ثبت عندها السنوك
العمروية والعمورية، وشاع الناس من حسانات زمانهم، انهم صاروا الحداث
وهذا عربياً كالكتاب الأحمري، وعلمياً كعقائد العرب، وغلب على الناس
النسب والجموع والسير الذاتية، وعلى العلوم الدينية الهند والأصول، ونصبت
على ذلك قرون متعاقبة، حتى سادت صناعة أهل الهند حكمة اليونان،
والأفكار من علوم السنة والقرآن إلا ما يذكروا من آفته على آفته، وكان
فقدانهم في الحديث في سائر العلوم الشرعية، فإن نرفع أحد إلى
المصباح السنة، أو إلى مصباح المصالح، طي لما وصل إلى درجة
المحدثين، وما ذلك إلا جيلهم بالحديث^(١٢).

وإنما الحال على ذلك وإنما هم العظماء، من كتاب سنة الهند،
في الهند مضاف عن هذا السبعين السباني، ولما صار الأصل الثاني، وأما
الهند، أعني في هذه من حكمة السباني، والعلوم في بلاد العرب، وبطلت
عن كتب العلوم الإسلامية، وأصبحت غالباً مستقلة، ولم يبق إلا
العلوم الدينية البصرية هذه البلاد في عهد علماء الدين المسلمين في بغداد،
العلماء النجاشي، أعني ذلك وتوحيده، فكتب رسالة إلى السلطان بواحد فيها
الغناء في هذه البلاد على فلة الاعتناء بالحديث، ولكن علماء الهند أحكاماً
في مع هذه الرسالة من الوصول إلى السلطان^(١٣).

وأما هذه، أعني العناية بالهنة، فأنه في هذه البلاد بالوفاء التزم
من المحدثين، من النجاشي، وحضرته، ومصر، والعراق، وبلاد^(١٤) وذلك

(١١) راجع لمعرفة أسد، من قصد الهند من السباني وأرجح الناس في الاستعانة بالهنة
في الهند، العلامة أسد، عبد الحفيظ الحسني، في كتابه: تاريخ الهند، ص ١٣٤.

(١٢) راجع في هذا من كتب «الفتاوى الإسلامية» من الهند، العلامة أسد، ص ١٣٥، الذي
الحسني، ص ١٣٥.

(١٣) راجع في تاريخ بيروت، تأليف السيد الفاضل الميرزا

(١٤) راجع أسد، في كتاب «الفتاوى الإسلامية» ص ١٣٦.

في القرن العاشر الهجري، ولكن أكثرهم أتروا الإقامة في «كجرات» لوجود دولة إسلامية تحمي العلوم وتحضن العلماء، وانتاز منوكها بنحصيل علم الحديث، واشتغف به، وأكثر هؤلاء الوافدين مات، ودفن في أحمد آباد^(١) عاصمة حكومة كجرات.

ثم ساق بعض علماء الهند سائق التوفيق إلى الحرمين الشريفين مصدر هذا العلم ومعقله، يطول ذكر أسمائهم، أشهرهم الشيخ حسام الدين علي المتقي صاحب «كنز العمازة المتوفى سنة ٩٧٥هـ» وتلميذه الشيخ محمد بن طاهر القشيري صاحب «معجم البحارة المتوفى سنة ٩٨٦هـ»^(٢)، فخلعا علم الحديث خدمة باهرة، وألفا مؤلفات عظيمة، حفر جاء دور الشيخ العلامة عبد الحق بن سيف الدين البخاري الدهلوي. المتوفى سنة ١٠٥٢هـ فأخذ علم الحديث من علماء الحجاز ونقله إلى الهند واتخذ دار الملك «معلي» مركزاً له، وسار عن سائق الجدة، والاجتهاد في نشر علم الحديث، وخيمته تعليمًا وتدريباً وشرحاً وتطبيقاً، فأقبل العلماء على علم الحديث، وانتشرت النصح وتداولتها الأيدي ونفقت سوق هذا العلم بعد كسادها لقلة البضاعة وزهد العلماء فيه، واختلف ولد، وأولاد أولاده، ودرسوا وألفوا، ونهض علماء كبار في كل طرف من أطراف الهند. ونشج فيهم رجال يعترف بفضلهم وحذقهم للنسبة^(٣).

ثم جاء دور شيخ الإسلام الشيخ أحمد بن عبد المرحوم الدهلوي المعروف بولي الله المتوفى سنة ١١٧٦هـ فرحل إلى الحجاز، وأخذ الحديث

(١) وهي المدينة التي وُضعت لها في سبتمبر (١٩٦٩م) الجزيرة التي فُجِعَ ضلعها آلاف من المسلمين.

(٢) انظر تراجمهما وتراجم معاصريهما من الصحابة في الجزء الرابع من فريضة الشواهد بعلامة السيد عبد الحي المذكور.

(٣) انظر أسماء النابيين منهم والمبرزين في كتاب «الثقافة الإسلامية» فصل علم الحديث في الهند.

عن الشيخ أبي طاهر محمد بن إبراهيم الكردي المديني، وعاد وقصر همت على نشر الحديث، فقامت دولة الحديث في الهند، وجمت ريعه، تحري رُخاء من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب، وثقات على طلبه وزاد علم الحديث من أقصى الهند إلى أقصاها، وأصبح علم الحديث شروفاً للكمال، وشماراً لأهل الصلاح والعقيدة الصحيحة، حتى أصبح العالم لا يحتر عالماً حتى يبرز فيه، وتقرر تدريس الصحاح الستة في كل حلقة تدريس، وانتشر تلاميذه وتلاميذ تلاميذهم في طول الهند وعرضها، كشجرة عطوي، التي يوجد فرعها في كل مكان، ولا يعرف أصلها ومركزها، فما من سند ولا درس ولا تأليف ولا حركة إصلاح وتجديد إلا وينتهي نسبه العلمي إلى هذه الدوحة المباركة، وفروعها السامقة، وقد صدق من قال^(١):

من زاد سائلك ثم تسرَّح جوارحه تروي أحاديث ما أوفيت من بشي
فالمعين عن قرأة والكف عن صفة والقلب عن جابر والسبع عن خشي^(٢)

وخلف الشيخ ولي الله ابنه انجيب وتسلَّه الرشيد الشيخ عبد العزيز بن ولي الله احتوفى سنة ١٢٣٤هـ، وقد مارك الله في تدريسه، وتخرج عليه علماء أهلاد، وسعدون عظام، أشهرهم وأعظمهم ترفيلاً في نشر الحديث وتربية الأسانذة والمدرسين، سبطه الشيخ محمد إسحاق بن محمد أفضل العمري المتوفى سنة ١٢٦٢هـ، فقد انتهت إليه رئاسة الحديث في العصر الأخير، وأصبح المرجع والمآب في التدريس والأدب، وشأت إليه الم حال من أقاصي البلاد، وكتب له من التوفيق والمقبول ما لم يكفمه لأحد من معاصريه في الهند، وفي أكثر الأمصار الإسلامية، ذلك فضل الله يؤتيه من

(١) انظر «المستطرف» (١/٣٧٩).

(٢) قرأ، وصلة، وجابر، وحسن، الكلمات التي جاءت في عشرين البيتين كلها أسماء زواة الحديث الكبار، وقد ورد في «تهذيب التهذيب» ستة رجال اسم كل واحد منهم «قرء» مثل قرء بن إياس، «قرء بن حبيب»، «قرء بن خالد» وغيرهم، والمتراد بصفة، هو صفة بن زفر الحنسي، وجابر هو جابر بن عبد الله انصحابي المشهور و«حسن» هو الحسن بن يسار العمري الإمام المشهور

يشاء، ومنه فلولي، وعليه تلقى جميع لندرس الفكري⁽¹⁾ في فلب. الحديث
وشرحه وتأويله، وهي على اختلاف مشرحة وتباين مباحثها برز فيها القسبي
وينتهي بمناقشة في الحديث إياه، فهو مستألف، وإضافة المقدم ومختصر أهل
الرواية في العصر الأخير

ومن أوجب تلامذته وأشهرهم الشيخ عبد الحسي بن أبي سعيد^(١)
 المتحدث الملقب بـ "موسى سنة ٩٩٦" هـ المهاجر إلى مدينة الموصل، فقد
 دفع بدوره في الهند وفي الحرمين الشريفين خلقاً كثيراً، وتخرج على يده
 عدد من السلفيين من علماء الزواجر، الذين وقّعوا حياتهم على التزيين
 لحديث الشريف ومعه وحده.

وبفضل هؤلاء المتخلصين الذين وهبوا حياتهم لنشر الحديث وتربيته، والتأليف في علومه وفروعه. أصبحت عند مركزاً لهذه العلوم ومستجماً لزواد هذا الفن، بعد ما عاشت قروناً ونظافة على يد ثلاثة ألاف الفريفة، تقتبس منها هذا العلم بعد فترة، وتشغل بحبها عند ما ينقذ ريتة من مصباح من مصابيح هذا المسم في بلاد العرب، وأشرقت أهند بنور هذا العلم ونشرت المصابيح في جميع بلادها كالنواكب الليلية، وإقامت في وقت واحد في مدن كثيرة في هذه البلاد وبعض فراما حذبات مخصصة لتدريس علم الحديث، يشهد العلماء المنعرجون في العلوم الأخرى إليها الرجال، فيحفظون على طلب الحديث السوي عكوفاً كاملاً، مدة أو أكثر منها، ويتفهمونه إلى انقضاء كلياً، لا يشرحهم عرض، ولا يراجعهم تلم، ولا يتوزع همهم، ولا يشتاش خاطرم، يتفهمون في أفت الأحياء على شيخ واحد، وعلى علمي واحد،

(1) كتمسكة الأحداث الشهير المبرح مظهر حسين المخلوني وتلافيفه، وكتمسكة المبرح عبد الرحمن الشامي بي، وتلافيف طام على التجميعي، والسبح أحمد علي السهري، والسبح ع. المي السجدي

(٤) انوار المعرفة اقبله وانجليز تهووه التتابع الحروف في انسابه شيخه عبد الله المشيخ
وعبد الله بن علي "نظمه" (مقدمة اوجر اعدتلك)

كثيرة على وجه الذكر والافتاء، والتصنيف بالضعيف، لا يخلو في ذلك أحد من معاصريه^(١)

وكان من أحب التلامذة وأوفاهم عطية وتواضعه القدي، وأحرمهم على شدة وفائه الشيخ محمد يحيى بن محمد، بعد ما علم أن كان قد تفرغ لطلبه^(٢) ١٣٣٤ هـ وكان له ملكة شعبة واسعة، شوقه دقاء وفطنته، وكان شعبة عظيم المحب كثير الزهد، له في أحده علمه نفسه، ورؤية غنية، وثابت رسائله، فقه غروس الشيخ، برون أماليه، ومذهبه وحرفه، جمع ما جمع منه في درس مسير السمرقاني في مجموع هذه المذكرات النادرة^(٣) وجمع ما يدرسه في درس^(٤) الجامع أنه صحيح^(٥) فلخاري في كتاب آخر^(٦)، فحفظ بذلك قصا كبيرا من حقه وبحرفاته، جعلها كعدة مائة في عهده.

✽ ✽ ✽

وخاص مبدعه، ألحق المسالك التي شرح مؤلفا للإمام ملازم هو ابن الفصح محمد يحيى تبار الذي أود الله أن يكمل ما شاء أبوه، وبه استمر دونه من أمالي شعبة وعلومه، وأما بريدتها فمفيدا ونهائيا، ويضيف إليها الشيء الكثير من تراثه وحصيلته، ومطالعاته، وشجاعته وفكره وإملائه، وإن يكون زكيا من أركان علم الحديث في هذه البلاد، وفي هذا العصر الأخير يميل إليه رغبته ومضاهيه، ويعدد ذكره وأثره في الانقطاع لعله من الناس، وعلو الهمة بشدة المعاهدات، ودوة التفتيش والانسراف إلى معاني الآخرة والبركة في مناسباته ومحشورته والاستهانة بزخاير الدنيا والاعتماد في المعاصرة والتكيف والتعليق والتدريس، والاهتمام به لا يعبه إلى ما يسهل ويدفع الناس، وفي مدة الأخلاق، وسدحة النفس،

(١) الفتوة (ص ١٥١)

(٢) فتح الكتاب في شرح في أحد، ثم فتح في أربع مجلدات

(٣) سبق في المذكرات من بعد مباحث التاريخ، ثم في ثلاثة أجزاء، ثم صحيح في (١٠٠) مجلدات

الاختلاف بالناس، وكان والده أشد اعتناء بالترقية من بالتعليم، فقرأ مبادئ اللغة العربية والعلمية على عمه الشيخ محمد إلياس، وحفظ القرآن.

ثم انتقل مع والده سنة ١٣٢٥هـ إلى سهارنپور المركز العلمي الكبير، وأقبل على المعلم الفضال شاذلي والفتاب، واشتغل به بهمة عالية، وقلبت متفرغ، وبدأ درس الحديث على والده، وقد تهيأ تهيؤاً كبيراً، ودعا في آخر اندرس دعاء طويلاً، ومن ذلك اليوم أصبح الحديث أكبر همه وغاية رغبته، وشهراً يعرف به، وغلب على اسمه، فاشتهر في آخر الأمر شيخ الحديث. ولما انصاح على والده - غير من أين نأخه - سنة ١٣٢٣هـ، لم قرأ صحيح البخاري ومن الترمذي على العالم الخليل وانصري الكبير الشيخ خليل أحمد السهارنپوري^(١) - الذي قدر الله أن يكون أكبر خدمته، وناسر عزيمته، ومفيع يركته - سنة ١٣٢٤هـ، وكان ذلك بطلب واقترح من الشيخ لما موسم فيه من السجاية، ومصدق القلب وعلو الهمة، ونعاسة وس والده من الحب المعين، والرباط الوثيق. وقضى هذه السنة في عكوف كامل على الدراسة، وفي إجهاد النفس وإرهاقها في السطالعة، والاطلاع على المصادر والاستعداد للدرس.

وكان بعد تكملة الله به، أن شبعه أدنى رغبته وحرصه الشديد على وضع شرح نستقن أبي داود، وطلب منه أن يساعد في ذلك، وأن يكون له فيه عضد الأيمن. وكتبه الكتاب، وكان ذلك مبدأ سعادته وبقائه، ووسيلة وصوله إلى الكمال، وخصائص لا مزيد عليه بالشيخ، فكان الشيخ خليل أحمد برشدته بنى انتفاخ والده من العلم التي ياتقده فيها الأموال، ويجدها الشيخ محمد زكريا ويعرضها على شيعته، فيأخذ منها ما يشاء، ويرك ما يشاء، ثم يحلي عليه الشرح فيكتبه، وهكذا يكون كتاب أهل المجهود في شرح من أبي داود في خمسة أجزاء كتاب^(٢)، وقنع ذلك ببحثه في التأليف.

(١) اقرأ ترجمته في الجزء الخامس من ترجمة الحواطر.

(٢) قد طبع الكتاب في القاهرة في عشرين مجلداً.

والفرح، روح نظره في فن الحديث، ثم اعلم طبعه في المطابع الهندية،
والعمامة بصحبه وإخراجها بإخلاص كامل، ومعاملة شريفة، فدل بذلك
رضا سيخه وحاز ثقتي حتى انتهى ذلك إلى ما انتهي إليه من خلافه ومناقاة
وإفحام لطلوبه والتمسوس إليه، وما وفق له من بعد من جلائل الأعمال،
وعسائر الأتلاق.

وعُيِّن مدرساً في مقامه المعروف التي كان يدرس فيها سيخه - دوائله من
قبيل - والتي تعد فيها، وكان ذلك عزة مجرم سنة ١٢٣٥ هـ وهو من أخصر
الأساتذة سناً وشيخاً عمراً، برزيب رفيع لا يصور في هذا الزمان، وأسد
إليه تدريس كتب لا تعد عادة إلى أمثاله في العمر وفي أول التدريس، ولم
يكن مدرّج فيها حتى أُسِدَّ إليه تدريس بعض أحرار من صحيح البخاري في
سنة ١٢٤١ هـ، وأُتيب المدرس لثواب حذاره وقدرته على التدريس، حتى
أصبح رئيس أساتذة هذه المدرسة وانتهت إليه رئاسة تدريس الحديث أجمعاً،
وكان أكثر اتصاله بتدريس منسأ أبي دارود، ويدرس النصف الثاني من
«صحيح ليخاري» في آخر السنة، وبعد وفاة الشيخ عبد العظيم منسأ
المدرسة آل إليه تدريس «الجامع الصحيح» بكامله، فواظب عليه مدة طويلة
مع ضعف بصره وأمراضه الكثيرة ولم يعثر عنه إلا في أول سنة الدراسة
في سنة ١٢٨٨ هـ.

ولم يأخذ الشيخ محمد وكريماً ما عُيِّن له من التدريس، ولما اضطر بأمر
شيخه إلى أن يأخذها محمودة كينفها في النجدة الثانية سنة ١٢٤٤ هـ التي
أفق فيها أساتذة الكتب تأتلف بهذا المجهود، أخذها الشيخ محمد وكريماً
امتثالاً لأمر شيخه، ونصباً لمناظره، ثم رغبها إلى المدرسة مجتمعة، وهكذا
كان اشتغاله بالتدريس طويلاً هذه المرة نظراً وسرياً، لا يأخذ في ذلك أجراً
ولا يعي جراً، وعُرضت عليه منسأ رفيعتان لتدريس برزيب كبير بريد، على
رأيه أن يدرسه في «ظاهر العلوم» أو «مناهج» ومناظرة، وكان امتحاناً شديداً
لا خلاصه وعلو همه، فقد كانت هذه المطالب معاً يتدفق فيها العنايتات،

لا تسعده على التصرف وحسن التعميم على المصنفين، ولا تسعده استيفاء ما يؤيد
فصل عنه من حد النكاح وحب الأبرار، والحقيرة على السابعة، وبيان أدلة
وقد استنبط، ولا يشك في ذلك، على الأعمال السبعة، والأشياء السبعة
وواجباتها، وعلى زينة التزين، وعلى حضور حفلات التعلق، وعلى وضع ثياب
رياسة في الاستباح والمعدة التي لله، على دعوات أهل داره، وفيه إلى مسجده
معاينه، وقد تأتت هذه الزينة على أصول عام، وانعكس بها حتى لا يحصل
وخصرت لها طاعت لم يفسد إلا تكلمة ذميمة معروفة من عسرة، هذا مع جفده
في حرة إلى بعض جميع الأعمال بالحب واليأس، بالثبات من الناس، والتمسك
الكثير، في منع معاذرة، والسياسة، والأفعال مع الله، ولا يشك في شهر هذه
الأربع وجدده على ما شاء، فاعلم، وتكلمت هذه النص، إلا كبر الألفاظ،
التي أراد أن لا يقع فيهم، والناموس، وعلمهم، وما فاتهم

وَقَوِيَّةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ لِأَمِيرٍ مُبَادِلَةٍ، مَوْجُودَةٌ سَنِيَّةً، مُدَعَّاةٌ حَالِيَةً، كَقِيَّةٍ مُدَعَّاةٍ، فَإِنَّهُ سَلَّى أَسْعَرَ حُلَى فَضْلًا، مُدَعَّوًا سَعِيَّةً وَبَرًّا، أَيْ مَرَجَ إِلَى بَرٍّ وَوَحَّدَ مَعَ الْبَارِ، وَتَنَوَّى الْخَشْيَ مِنْ سَبْرِ مَطْوَرٍ وَاشْتَرَى، وَتَنَشَّرَ عَادَ الْبَاسُ مِنْ هَذِهِ الْبَرَّةِ، أَيْ بَطَلَ مِنْ هَذِهِ مَطَابَعَةِ فَيْسَلِي بِالسُّطَانَةِ وَالْإِلَافِ، أَيْ بَرٍّ، فِي هَذِهِ الْبَرَّةِ إِلَّا مِنْ تَطْلُعِ أَوْ مِنْ تَكْوِينِ مُسْتَعْمَلَةٍ مِنْ الْفَيْسَلِيَّةِ، وَخَرَجَ جَدُّ تَدْفِيٍّ رَأْسًا مُسْتَعْمَلِينَ إِلَى الْعِلْمِ وَالْإِلَافِ، فَبَرَّ إِلَى السُّطُلَةِ وَالْخُفِّ، مَحْرُومٌ مِنْ قَلْبٍ بَرٍّ وَكَفَلَةٍ، وَتَنَزَّلَ بَعْدَهُ أَوْ مَرَجَعَهُ أَحَدٌ بِرَأْسِهِ وَبَصَدَقَهُ عَنْ رَجْعِهِ، فَهَذَا كَقِيَّةٍ وَدَعَا أَعْدَاءَ بَرٍّ، وَجَسَّ مَعَ الْخُفِّ مَعَ الْحَبْلِ دَكَّتْ عَدُوٌّ عَادَ وَبَرٍّ فِي قَسَائِدِ تَنِيٍّ، فَبَرَّ بِهِمْ وَبَلَاحَتِهِمْ، وَبَدَّعَ فِي الْخَوَامِيمِ، وَتَنَفَّسَ لَمْ يَرْجِعْ وَبَدَّعَ، فَبَكَّرَ مِنْ تَنَفَّسَ، ثُمَّ تَنَزَّلَ، وَأَذَا عَلَى أَشْهُمِ تَنَفَّسَ بِرَأْسِهِ، أَوْ سَائِلَ وَتَدَّعَى بِرَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَجَ إِلَى

(۱۰) جنبه امر عقلی بر امر ارادی است و این امر را می توان به این شرح بیان کرد: «...»

جس نے ہمارے لئے اللہ کے نام سے دعا کی، وہ دعا قبول ہو۔ آمین

القدس، وكان مستعمله ساعته كاملته في العصر، وقد صدرت نسخة جلد
تفاسير. وقد تم لهم الشئ في عهد كبير، بوجه التواتر أنه في حصة
صغيرة، وأنه شئ جديد، يدعو له عادة، فبما رأى أن العرب انشغلوا
بالفروع والآراء، وقد يكون فاعلاً، فاعلاً، إلا كما نصفه كتب

وهو مروج القاصد، حريم وسيد. تومس الذين منزهة العصر، كأنما
هي في رجب حب زمان، في الاستعداد، لا يعرف الكتب، خلف المروج،
شوس، كثر المدعاة مع الذين بأسهم أو تحت أن عرسهم، مروج
الدعوة، جرح الضمة فمما ذكر من أخبار الرسول يلقوا أو الصلوة
والإتيان أو أسد بيت ربك مدق فاصد عينا، وتملك الكتاب، وهو بغالبه
يزججه، ثم عليه المروج، وليس الحديث له صناعة وعلم فحبه، بل هو
دون روح، يرضى به ويعيش فيه

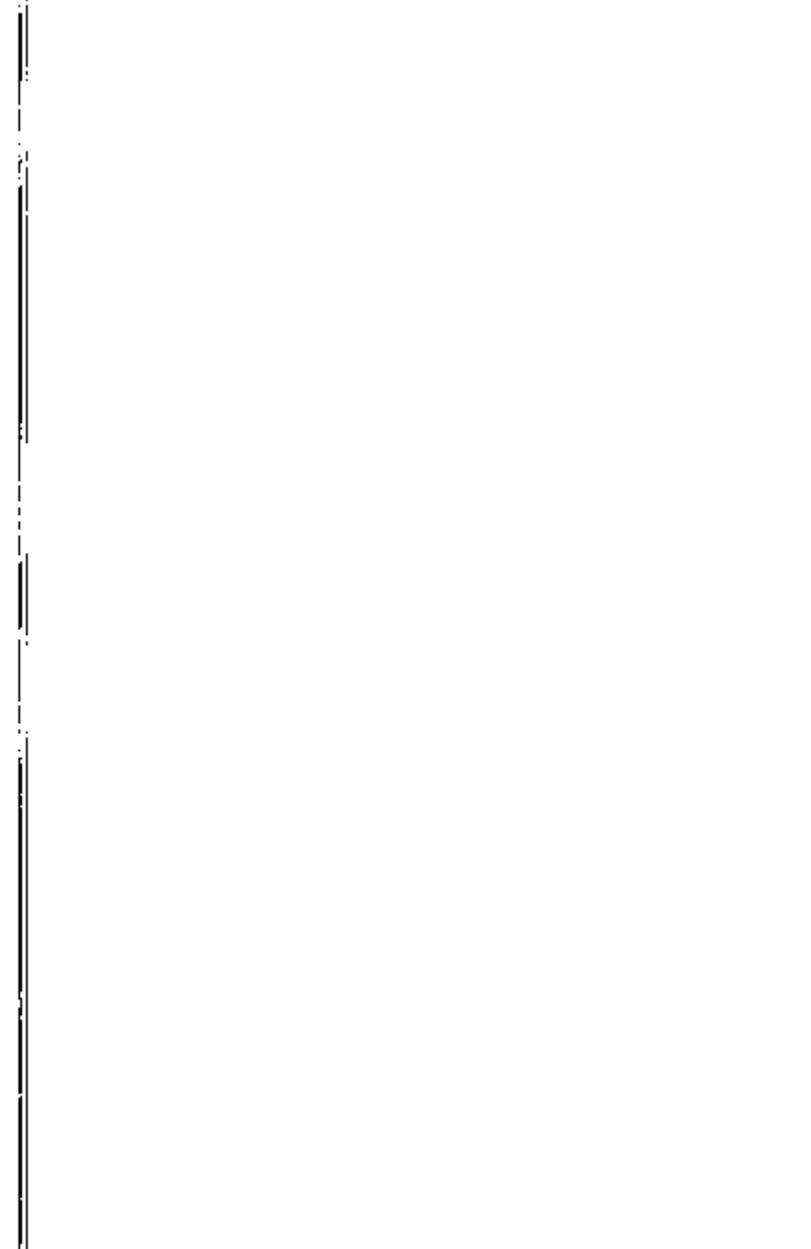
وتوفي عنه الكبير الذي كان صمو إليه وأستاذة وصهره، ومن أعيد
القدس، وأعطاهم حرواً عليه المروج وحما يدي سنة ١٣٦٣هـ فكان
القدس، والتوافع كبير، فحمله في صير العشاء، أو توفي أبو عبد
الذي كان عضده الأسس، وأحب أنه من أولاده، والذي كان كتاب حياته كلها
عاش تفسير، وهو أقدس، ونحن فعله كبير على التفسير، الشيخ
محمد يوسف بن إيمان سنة ١٣٨٤هـ فصح الأمل وعظم الخطب، وكانت
الحضرة المرحوم، وشاهدنا المرحوم والجواهر، ومن ذلك المروج حسن
احمد التفتي سنة ١٣٧٧هـ والشيخ عبد القادر الرشودي سنة ١٣٩٦هـ
وقد شيد الحب كيت، فحما في حما في إيمان ومير، ورغماً وتوحيش.
أب الح سنة كل واحد منهم، في إكمال تصانيف وترجمة المرحوم، وتوجه
الخاصين، وأتوا في موانع العلم والدين، فحما مع إيمانه شديد على
في شوق والعبادات، وفي المبعين لأشياء واستقطاعات، خصوصاً في
وهذان، وقد لازم الخادم، وأقرأ في كل يوم، وطول أسه، في المروج،
والأخبار بالآتي التفسير، ويحرم عنه مخرج من الناس، ويذكر أن أكثر

بَارَكَ اللهُ فِي حُرَاتِهِ وَسَبَّحَ بِحَمْدِهِ وَتَقَدَّسَ وَتَجَلَّى بِكَرَمِهِ الْإِسْلَامُ وَرَأْسُهُ الْعَمِيمُ
وَالْمَلِكُ الْحَكِيمُ وَالْعَلِيمُ وَالْعَزِيزُ^(١)

وهذه مقدمة فأنجز المسائل فيصير تقديمها، وتقدم هذه المقدمة إلى
القراء، وتتحف العلماء وطلبة هذا الفن، بما جاء فيها من علم حلي، ومادة
غزيرة، ومعلومات مفيدة، قد شئت في بطون الأسفار، وكتب التاريخ
والأخبار، حتى أصبحت بذلك موسوعة صغيرة يسا يتفضل بكتابها السوطي
ومؤلفه الأعظم، هذا إلى ما جاء فيها من يختص بتهمة وأخبار كبار
الأساتذة والمحدثين فيها، وتاريخ السلف، وما جاء فيه من أصول وقواعد
وغير ذلك، وسأله أن يجمعها في مجموعين بها

أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَدِينِيُّ
 زَادَ الْمَوَازِينُ وَتَلَمَّذَ لَهُ كَثَرٌ
 مِنْ تَلَمِيذِهِ

[illegible]



المقدمة

مقدمة علمية ضالفة في علوم الحديث وتاريخ الجمع والتفويض، وما يتصل بالكتاب ومؤلفه من معلومات وقوائد، وما تهتم معرفته من أخبارهما وأخبارهما، واختصاص الأمة بهما، ومعلومات قيمة عن اختتام علماء الهند بهذا الفن الشريف والكتاب الجليل وأسانيده الحديث في الهند وشيوخها الكبار.

بسم الله الرحمن الرحيم

سعدك يا من سرحت مدورتي بكشف ما تواطت الخلائق على تصحيحه وتسليمه، وتشكرك يا من أجريت أعلاماً بإيضاح ما وطن للمسلمين بهياه وتنويره ونصائي ونسائم حتى إمام أئمة دار حرمك، الأئمة القاري والأعصار، والفاقة على ما سواه، من الأساكن في الدهور والأعصار، من أمج مائكا لأقاسم الدنيا، فكان قاب قوسين أو أدنى، وضرب إلى سرادقات مدينة علمه أكاد الإبل، من معبد المشرك وأفاق المنحرف لأقصي، أمار سائم الهدى، فاستضاء مدونه الأنس وانتقاه الكرام، وأني أصبح كتاب عز من تحت أديم السماء من حفاظ السنن وأصحاب الأراء لعظام. وعلى آله وسبحه وراة آثاره والأخبار، وشراح هديه وهذه بالمعيد فلاستذكاره سيما المجتهدين منهم ناشي الدين عن الثريا العظيمة العليا، وعلى تابعيهم إلى يوم القيامة المخلصين بقلوب مصفاة بين السادة العلماء.

وبعد، فيقول المجروح بههام البعد والجران، الخريق في بحار البحر والمصيان، العليل بالمهذبات من الأدواء الباطنة، والسقيم بالعمويقات من الأخلاق والعوائد لغاضفة، انقير إلى رحمة ربه المحيي الجليل، عبده زكريا بن يحيى بن إسماعيل: إنه طائفا أئج علوى بعض إحواني وحلص

[illegible]

وحيث لم يكن في مقدور هذا الدليل ولا غيره من أدلة العقائد في
تجدي العالم - معبود خفي الكج من الحوض في هذا البحر من خفاء
وحيث أدلة حسي ولعل أنه القليل وأنظرف المنار - فكأنها أسرى في
جماعة من الأمم - ولم يرفعوا اعتقادي إلا في الأهرام - فاعتقدت
فاحتفت بليلهم فاستدلا - بل الدخول في شرح حسن الإسلام أبي دوزخ
صعدوا منه عن فؤادك - ومبرجت من أسوارها إلى أن فوجت أحقادهم وحول
والك في أوقاف سنة خمس وأربعين - فأتوا - ولا عاقبة عن عجزه أشمل ولا
عجزه - علمه وعظمته - فوجدت أفضل صلوب التمسك الدنان

فقد رأيت أسي من أحد مدّاء من إسماعيل وأمويين والعمراء. وتحدثت
عنه عن حكمة نظام سيرة الإنعام. فاستغرب أنه تعالى في سنة. وأجاب أنه
هو المرحومي وسعادته. وعند. أن السعادة الإلهية تحدث في إيمان حرمه كلام حير
العلماء. فقلت تلك تعني من لديه الإلمام به. له الثمرات. فاستغرب من سبب
العلماء. وسرعت في ذلك. رجا. أن يكون الأبحاث. المستوفى. كقوله الجنة
فساعدت التي ينشأ عنها غير حساب الماعاش والمعاد.

مبدأ سوره : احباً لبركات النبوة والرسالة ، احبى أول المؤمنين من
لسان المذكوره : المدة : سوره : ادعوا الله سرباً وخصلاً : بحث : كذا
مرفوع من : يصير «بدل المجتهد» أشمل من ذلك لأوراق ، التي أن يؤمر الله تعالى
لا تخدمه : الذي في الحديث والعشرين من شعبان السعدي في السنة المذكورة ،
فصرح : جهدي إلى هذا الحديث : فيجب ان تدعى بركة الخفاء السيف : ما
يها من البركات الظاهرة والباطنة : ويصل إلى : ما من الصلاة التي

الخامس عشر من ذي القعدة في أفي من ثلاثة أشهر - فجلدتي بحادثة الهند
 إليها. حتى أتيت الوطن في أول السنة السادسة والأربعين. فبلغ المكتوب من
 مبني ومولاي ومرسني العلامة الأوحده الأمجد، حضرة الشيخ خليل أحمد،
 العتصم بأمر التحرير على «جامع الترمذي». فانه يعلم أني أوتعدت بهذا
 الأمر العظيم فكثيراً، الاعتذار إلى حضرة الشيخ مراد - والحمدت عليه
 باستقالة الأمر - لكه - رحمه الله - لم يقبل لي، عذراً وحكم عني بالامتنان
 جراً. ووعدي بالإعادة لما احتج إليه في ذلك. فاستعنت منه صرفاً - الأمر
 إلى التحرير على شرح معاني الآثار للطحاوي فإنه أفرح عندي من جامع
 الترمذي^(١) إلى توضيح المشكلات وكشف المغلفات، ولا يوجد نه شرح ولا
 حاشية في أقطار العالم، حتى نرى أنه لم يشغل بحديثه أحد من أهل
 العلم.

وكثيراً ما كان يختلج في قلبي من أوان طلب العلم أن أوجه إليه أحدًا
 من أهل الفضل، فدونعت إلى ذلك كثيراً من لقيته من أهل الكمال^(٢)، ولكن
 قلة الفراغ عاقبتهم عن الالتفات إلى نصي، فاستأنفت حضرة الشيخ السرمأ إليه
 بالخصوص في شرح هذا البحر العميق، فلم يسمعني بالتمام، وأمر بتقديم
 الترمذي؛ لكثرة مزاياه في الأقطار، وشيوعه في مصاب جميع الأمصار. فلم
 يس لي مجال عن الامتنان. وكنت أن ألتحم في تحريره معتمداً على إمداده
 ونصيره، إذ جانا الحي مصله، وأظلم علينا العالم بوفاء. فإنا قد وإنا إليه
 واثقون، رضي الله عنه وأوصاه.

(١) وقد صبح الكوكب لودي على جامع الترمذي في أربع مجلدات، وهو من أمالي الإمام
 الرباعي المحدث، تكبر الشيخ رشيد أحمد الكوكبي وعبيد الغلبات بسيطة بارعة
 شيخنا العلامة محمد زكريا الكاظمي.

(٢) أخيراً توجه إلى شرح هذا الكتاب ادعية الشيخ محمد يوسف الكاظمي المشرقي سنة
 ١٢٨١هـ، بكه «نحو إلى رحمة الله» فل إتمام هذا الشرح، وطبع منه في أربع مجلدات
 دار طباعة حبر، في الهند، وأسند، أمالي الأخبار في شرح معاني الآثار.

فاستعرت الله تعالى بربها من الزمان، في أن أقدم امثال الأمر
السامي، أو أتعلم شرعه من قبله. واستعرت في ذلك مشيخي الكرام،
سيما الشيخ الأجل خليفة حضرة المرشد المومناً إليه، عمي وصنو أبي^(١)، دام
سجله وعلا، آمين، فأشار عني بتقديم هذا التوسيد، فاشتعلت في إتمامه مع
زيادات لطيفة فما أسلفت، وأسئلت الله تعالى عن التفسير في امثال امر
ولي. وأدعوه، سيحبه وتقدس، أن يوفني لإتمام مأموره حتى لا أتخجل يوم
الحساب عن التقييم بحضوره.

هذا، وقد انقضى عامان في هذه اللبثا والتي، والزيادات أشوق أناس
معلوماً عني بدايته، فلم يجهلوني إلى تكمله، وأصرروا عني بإحضار ما استتب
منه، فلما منهم أن اشتغالي في التدريس بمظاهر العلوم في سهارتور بعوني
عن التمهيل في تكمله، ولا يسمني إلا تكدر منه فإنه مشاهد، لأن جبهة ما
سؤدت في ثلاثة أشهر لم أقدر على تبينه سنتين. وقالوا أيضاً: إن الطلبة
أولو فقر مادي، ودوا احتياج مقطع، يصعب عليهم شراء محلاتهم حملة
واحدة، وينسر تحصيل أجزائها متفرقة، فقصدت تزيين هذا التعليق الوجهز
في عدة أجزاء صغار.

هذا عموماً أثرنا تيسر إن النفس لأثارة بالشوق إلا ما نجد زوداً لنا رزق غفور
رحيم^(٢)، ومولاي ومعبودي ودود كريم، وقدعت على المتصور متبعة متفهمة
على إقادات خدنة، لا بد من النظر عليها بطلبة الحديث، لنحوي على سبعة
أرباب:

أولها. فما يتعلق بالعلم الشريف.

والثاني. فيما يختص بالكتاب الشيف.

(١) هو الداس إلى الله الشيخ محمد إلياس الكازموني مؤسس «جداة الشيع» المتوفى سنة
١٣٦٣هـ.

(٢) سورة يوسف: الآية ٥٠.

ولثالث: في هذا التعليق الوجيز.

والرابع: في ذكر سراج الأئمة الإمام الأئمة، رضي الله عنه وأرضه.

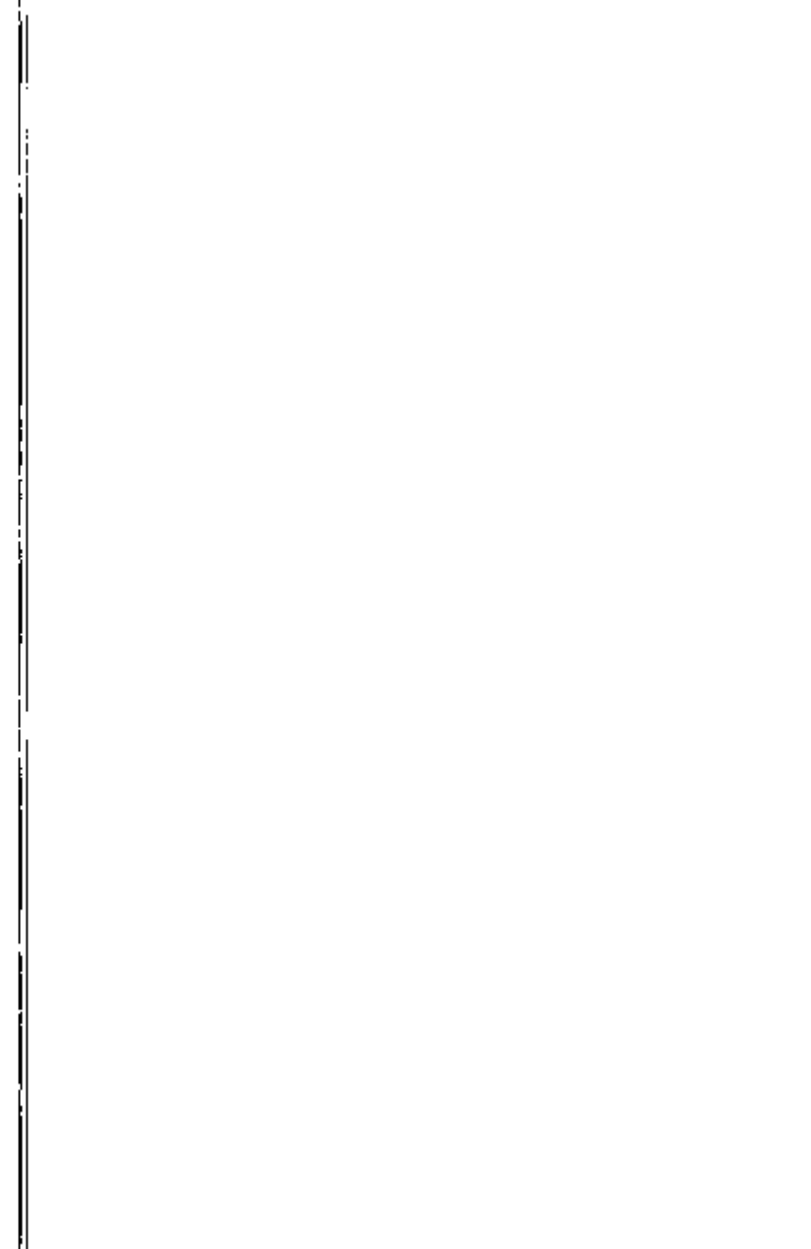
والخامس: في توضيح الفائدة كثر استعجاب.

والسادس: في فوائد مفيدة.

والسابع: في هذه أصول مفيدة.

وآخر كل باب فوائد كثيرة، وأما هذا، تتركوه، ترفيق المعين.

عن مريضته، بالتحجب عن منصفته، فإنه على كل شيء، فخير، وبالإجابة
حده، وهو حسبي وربي، نعم الوكيل.



الباب الأول

فيما يتعلق بالفن الشريف والعلم المنيف

وكان هذا الباب بمنزلة مقدمة العلم، وهو موزع على هذه فوائده

الفائدة الأولى

في تعريف العلم

اعلم أي علم الحديث له، كان في قديم الزمان حاويةً لرواية الحديث ودرايته، مع التفتيح في روائه ودرجته، اختلط كلام المصنف في حله، فعدّه بعضهم منّا يصنف على أصول الحديث، وعرفه بعضهم بما يصنف على درايته، حتى حله الررفاتي في «شرح البيهقي»: إن علم الحديث عدم فوائده، أي: قواعد يعرف بها أحوال السنة والنسب، من صحة وحسن، إلى آخر ما قاله، وأنت خبير بأنه تعريف لمصطلح الحديث المعنى بأصول الحديث، وكذلك ما قاله البيهقي في «الفهرست»^(١).

علم الحديث ذو فوائده ثمة، يُدرى بها أحوال متني وشذوذه، وغير ذلك من حاوية المصنف كلها، حدّ نوع خاص من علم الحديث.

فعلم الحديث بإطلاقه عام كلي يتضمن جميعه من الأنواع، والذي نحن في صدد، يستلزم بعلم رواية الحديث، «حدّ علمي ما قاله العيني في «شرح البحاري»^(٢)، علم يعرف به أفوار رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله، وفي «فتح الباني» شرح أنفة العراقي^(٣): الحديث - ويراد به الخبر على الصحيح - ما

(١) «الفهرست» (ص ١١).

(٢) «شرح البحاري» (١/١١١).

(٣) «فتح الباني» (١/١٧٧).

أضيف إلى النبي ﷺ قبل أو إلى صحابي أو إلى من دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، ويعبر عن هذا بعلم الحديث، ويحد بأنه علم يشمل على نقل ذلك. وقال الأجهوري في حاشيته على «شرح البيهقي»: وعلم الحديث أي رواية، قال شيخ الإسلام والعديد: ويراد به الخبر على الصحيح - ما أضيف إلى النبي ﷺ قبل أو إلى صحابي أو إلى من دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، ويعبر عن هذا بعلم الحديث رواية، ويحد بأنه علم يشمل على نقل ذلك.

وقال مولانا الشيخ محمد علي التهانوي في «مكتشف اصطلاحات الدنوية» ومنها علم الحديث، ويسمى بعلم الرواية والأخبار والآثار أيضاً على ما في مجمع السلوك حيث قال: ويسمى صفة علم رواية والأخبار والآثار بعلم الحديث. فعلى هذا علم الحديث يشمل علم الآثار أيضاً بخلاف ما قيل. إنه لا يشمل، والنظام أن هذا مبني على عدم إضافة الحديث على أقوال الصحابة وأفعالهم على ما عرف، وعلم الحديث علم نعرف به أقوال رسول الله ﷺ أو أفعاله. ثم يحد الكلام على شرح الأقوال والأفعال.

وفي «الدرب»^(١) قال ابن لاقدني في كتاب الإرشاد النافذة: انتهى الكلام فيه على أنواع العلوم. ثم الحديث الخاص بالرواية علم يشمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وروايتها وحفظها وتحرير ألفاظها. وقال الكرماني في «شرح البحاري»: إن حظه هو علم يعرف به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله. قال السيوطي: هذا الحد مع شموله لعلم الاستنباط غير محذور انتهى.

قلت: والأوجه عندي في حد علم رواية الحديث، علم يبحث فيه عن أقوال النبي ﷺ وأفعاله وأحواله من حيث كيفية اتساق اتصالها وانقطاعها وغير ذلك.

(١) «درب الرواية» (١: ٤٤)

أما ظاهره ثم أن الأوجه في هذا: علم يعرف به أحواله بشيء قولاً وفعلًا وتقريراً وصفة.

ولا يشك أن يخرج من الحد الثاني: لأنها داخلة في أحواله بشيء تبعاً، ولتسعة بتعريفها.

الفائدة الثانية

في موضوعه

قال الخرماني: وموضوعه ذات الرسول عليه السلام من حيث إنه رسول الله. وقال السيوطي: ولم يرل شيئاً العلامة محيي الدين الكافيجي يعجب من قوله: إن موضوع علم الحديث ذات الرسول، ويقول: هذا موضوع الطلب لا موضوع الحديث، وأما أعجب من الكافيجي كيف التبس عليه ذلك بالعب، فإن ذاته بشيء من حيث إنه نبي أو رسول الله لا مدخل للطلب في ذلك، نعم لو تعجب من أن هذا موضوع لعظماء علم الحديث الجامع لأنواعه كان رجبها، أما المحصور بعلم الرواية، فيكون موضوعه أيضاً مخصوصاً، فقول: موضوعه ذات النبي عليه السلام من حيث أقوله وأفعاله وتقريراته وأوصافه، هذا في ألفاظ التذرع.

والأوجه عندي أن موضوعه، العرويات، والروايات من حيث الاتصال والانقطاع، وأما ذاته الشريفة عليه السلام فهو موضوع لعظماء علم الحديث دون التذرع الخاص منه، وهو علم دابة الحديث.

الفائدة الثالثة

في شرافة ذلك العلم وأهله والتناء عليهما

وينضم من عرض الخصوص في ذلك العلم وغايته، وهو أكثر من أن يحصى، فكفى لشرافته كرامة فائده فإنه صاحب لولاك، الداعي لخلق الموجودات، إحصاء مدانحه خارج عن الطاقة البشرية، وإظهار محامده تعجز عنه القدرة الإنسية. ولو أوتي بلاغة نداهة.

قال شيخنا النووي لا أعلم علماً أفضل من علم الحديث لعلم الله به
رحمة الله تعالى، إن الناس يحتاجون إليه حتى في طاعتهم وبما بهم، فهو
أفضل من المنطق والحساب والصيد، ومن من مسعود^(١) - رضي الله عنه -
قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الله ديناً سمع الإنسان فحفظها وبهاها
وأداها» مرات حمل قد إيسر من هو أتمه ذلك، عن أبي سعيد خدرجي^(٢)
عن أبيه^(٣) - عن أبيه^(٤) - قال: «في حجة الوداع» فحضر الله مبرا
سبع مفاشي هو عاتق، عرب حامل لله نفس بغيره، روى ذلك عن جماعة من
أصحابه قد سئل في محله.

وعن من عباس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل
رحمة شطاني، هذا من خديك يا رسول الله» قال: الذين يروون أحاديثي
ويحفظونها الناس، كذا في «المعجم»^(٥) ولا ريب أن أفاء الله على
العلماء من تصديقه لهم من وظائف الآراء - جلوات الله عليهم أجمعين - فمن
قام بذلك حجة جامعة لهم سأل عنده، وأما في ملحق بالآباء، عليهم السلام أن
يبدلو أئمتهم ولا يصحهم كذلك لا يحسن لخاصة الحديث ما في السنن
أنها حجة مبدغة منسوبة إليها، فلو اتعالم بالسنة أن يحسن أكثر منه تشر
الحدث، فقد أمر النبي ﷺ بالسير عنه ولو أنه

وقال: «إمام دار الهجرة» فإنه من ليس صاحب الكتاب؛ بل معنى أن العبد
يسألون داء القباية عن تبعه العبد كما تدان، لأئمتهم عليهم الصلاة
والسلام، ومن من مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إد
أمر الناس بي يوم الله أكرمهم عالمي» خلافاً لما روى ابن عباس في
صحيحه^(٦)، في ذلك الحديث أن صحيح علم أن أولهم الناس رسول الله ﷺ

(١) أخرجه الترمذي في كتاب العلم (٢٦٤١)

(٢) أخرجه ابن سعد (٢٠٥٥)

(٣) في ١٠ أجزاء ص ١٠١

(٤) ١٩٢٣ حديث ١٩٤١

أصحاب الحديث؛ إذ ليس في هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليهم منهم، وقال أبو نعيم: هذه مستبة شريفة يختص بها رواية الآثار ونقلتها، لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله ﷺ أكثر ما يُعرف لهذه العصابة نسفاً وذكرًا.

وقال أبو الثمين بن عساكر: يُبَيِّنُ أهل الحديث: كثرهم الله تعالى - هذه البشرية، فقد أتم الله تعالى نعمه عليهم بهذه المنقبة الكبرى، وقال النسي ﷺ: «ألا أحرك عس الأحرود؟ الأحرود الله، وأنا أحرود وولد آدم، وأجودهم من بعدي رجل فُلِمَ علماً فنشر عنه يبعث أمة وحده» رواه الترمذي وأبو يعلى والطبراني، وقال ﷺ: «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً يسره» الحديث^(١)، رواه ابن ماجه مطولاً، قال السيوطي في «الشريعة»: وكيف لا يكون عظم الحديث شريفاً وهو الوصول إلى رسول الله ﷺ، والساحت عن نصحيح أقواله وأفعاله، والذنب عن أن يسب إليه ما لم يقله، وسائر العلوم الشرعية محتاجة إليه، أما الفقه مواضع، وأما التفسير فلأن أولي ما فسره كلامه، تبارك وتعالى، ما ثبت عن بيده ﷺ وأصحابه - رضي الله عنهم -.

ولقد أجاد أبو بكر حميد القرطبي في قصيدته^(٢) التي أنشأها في ثناء الحديث وأهله فقال:

سور الحديث مبين فاذن واقترب ^(٣)	واخذ الرُكبان له نحو الرضا القدس ^(٤)
اطلله بالصين فهو العلم إن رفعت	أعلامه يربها بها ابن أندلس
فلا شصع في سوى تضييد شارد	عسراً يعوتك ببر النحط والتقص

(١) ذكره الذهبي في مجمع الزوائد (١٣/٩)، وأورده ابن حجر في «المطالب العالية» (٣-٧٧).

(٢) انظر الإرشاد الساري (١/١٤، ١٥).

(٣) هي نسخة اقتبس.

(٤) قال في «المعجم الوسيط»: القدس الذي يعالجه الناس ذكراً أن يظل عنهم.

وخلُ سمعتك عن شئٍ أخفى جلدًا
 ما^(١) إن كنت^(٢) بأبي بكر ولا عمر
 إلا هزئي وعصومات ملققة
 فلا بعثتك من أربابها نذر^(٣)
 أجزهم^(٤) ذلك صفت إذا نظروا
 ما العجم إلا كمنب الله أو أنز
 نور لمقنبر عجز لملمن
 فاعكفت ببابها على بلاءهم
 ورد^(٥) بقلبك، عذباً من حياضهم
 وأتفت النبي وأتباع النبي وكُن
 وأزرم مجاشعهم واحفظ مجالسهم
 واسلكت طريقهم واتبع مريقتهم
 ملك السعادة، إن تليهم بساحتها

شغل القلب بها ضرب من انهوس
 ولا أنت عن أبي جر ولا أنس
 ليست برطب إذا حُدث ولا ييس
 إحدى - وحذك منها - ثنية الخزي
 وكس إذا سالوا الخزي^(٦) إلى خزي
 يجلو بنور هداة كمن منتمن
 حتى لمخترسي نُغمى لغيبس^(٧)
 تمحو العنس بهما عن كل ملتيس
 نُقيل، ماء الهمز ما فيه من ذنس
 من هديهم أبناً تدبو إلى فبس
 وأتأت مدادهم بالأربع النُرس
 تكن رغبهم في حضرة القُدس
 فحظ زحللك فد عوفيت من نرس

ولا يذهب عيبك إذ بعض من لا حيرة له بالعلم احتزوا بأمان ملا
 لكلام عن الفقه وغيره، وهذا من قلة علومهم وقصر عقولهم. فوالله ليس
 لفقه إلا هو ثمرة الحديث ودراية الحديث وليس بألف، وقد قال النبي ﷺ:
 تضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ودعاها وأذاعها، عرب حامل فقه غير

(١) ما.

(٢) كنت.

(٣) في نسخة هار.

(٤) أمر من العارضة.

(٥) تبت.

(٦) خزي.

(٧) بالكسر أم من النور.

لقد، ورتب هذا الكتاب من حيث هو أقدم منه الكتاب^(١)، فحاصل ما جاء في
الترجمة، أنه في أول حياة، حاصر في كتابه شامل في

وذلك الحادثة في التاريخ^(٢)، فلهذا من أجل ذلك، فإن أول ما ذكره المؤلف، العلم
به العلم الشرعي، الذي يمتاز بمعرفة ما يحجب على المكلف من أثر فيه في
عبادته ومعاملاته، والعلم بالله وحياته، وما سجده من الضيق بأمره وتربيته
عن الناس، وما في ذلك على التميز والحدود والحدود.

ومن بعد ذلك، من عصور من العصور - يصير له هنا - أن يقول الله تعالى
ذلك العلم^(٣)، إلى ما حكاه، ثم يذكر في سورة علقه، وما يكون
ذلك فهو نصلي^(٤).

والنفساني^(٥)، يعرف في العلم، أنها وهو ما علم من التاريخ،
وهو العلم الدقيق في الفهم، وحسن الحكم مقصود، يعني يتعدى بها تفهيم ما
لمتصور، فتتألف حسب الترتيب معرفة ثلاثة أقسام، والتقسيم هذا هو رسالة أن
نوه: إلى محكمات، بنسب على معرفة كتاب الله، وما يتوقف عليه معرفة من
يعلم كالتحقيق والبيان - لأن التحليل هي التي أحكمها عبارتها ما
جاءت من الأحكام والآداب فكانت أم الكتاب، فحاصل الكتابات عليها
ولقد أتينا، إلا أنه ذلك إلا بما هو الحقائق في علم التفسير والتأويل،
الحلوقي لخصائص يقتضيه إليها في الأقسام وأقسام الترجمة.

وفيه، إلى ثلاثة معنى قام بها شأنها وهو ما بالمحذوفة عليها، إما
حفظ أسبغها من معرفة أسماء الرجال والنحو والتعديل، ومعرفة الأقسام
من تصحيح النصوص والمصنف المصنف منه أنواع كثيرة، وما يفتقر إلى ما

(١) الخط: جامع من العلم الشرعي (١) والمصنف (١٠٠) (١٣٨)

(٢) تاريخ التأسيس (١٠٠) (١٤١)

(٣) آخره من حديث (١٤١) وهو وارد في كتاب التأسيس (١٤٩)

(٤) في التأسيس (١٠٠) (١٤١)

التمتع مما يسمى علم الاستفلاح، وإنما أن يكون يحفظ متونها من التغيير والتدليل بالإتقان وتفهيم معانيها واستنباط العلوم منها.

قال السيوطي في «التدريب»: المُتَمَنِّد - بكسر التون - من يروي الحديث يستاده سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد رواية، وأما المحدث فهو أرفع منه، قال الراغب في «المفردات» إذا أوصى لتلميذ لم يدخل التدريس يسمى المحدث، ولا علم لهم بطرقه ولا بأسماء الرواة والمحدثين، لأن السماع المجرد ليس بعلم، وقال الشافعي بن يونس في «شرح التلخيص»: إذا أوصى للمحدث تناول من علم طرق إثبات الحديث وعذالة رجاله، لأن من اقتصر على السماع فقط ليس بعالم، وكذا قال النسكي في «فتح المنهاج».

قال الزركشي: أما «العلماء» فاسم المحدث عندهم لا يطلق إلا على من حفظ سند الحديث، وهدم عذالة رجاله وجرحها دون المقتصر على السماع. وعن أبي نصر حسين بن عبد الواحد الشيرازي قال: العالم الذي يعرف المتن والإسناد جميعاً، والفقيه الذي عرف المتن ولا يعرف الإسناد، والحافظ الذي يعرف الإسناد ولا يعرف المتن. والراوي الذي لا يعرف المتن ولا الإسناد. وقال الإمام الحافظ أبو شامة: علوم الحديث الآن ثلاثة: أسرفها حفظ متونه ومعرفة غريبها وفقهها. والثاني: حفظ أسانيد ومعرفة رجالها وتيسير صحيحها من مقبيلها. والثالث: جمعها وكتابتها وسماها.

وقال الأعمش: الحديث الذي يتداوله العلماء خبير من الحديث الذي يتداوله الشيوخ. وروى عن الإمام مالك - رضي الله عنه -: لا يؤخذ العلم عن أربعة: عن مبتدع ولا عن نسي، ولا عن يكذب في أحاديث الناس، وإن كان يصدق في أحاديث النبي ﷺ، ولا عن من لا يعرف هذا الشأن، قال القاضي عبد الرزاق: مراده إذا لم يكن ممن يعرف، فمجرد من الرواة ولا يعرف من يؤيد في الحديث شيء أو نقص. ولا من إنسان أحمق - رضي الله عنه - في حضور مجلس الشافعي وتركه مجلس سفيان بن عيينة، فقال له أحمد: اسكت، فإن فائدة حديث بعلم تجده بتزوي ولا بضررك، وإن فائدتك عقل هذا الفتي أخاف أن لا تجده.

هذا، والتمسك في هذا كثيرة شهيرة في أن الفقه هو روح الحديث

وتعريفه، ولحدث بدون لفظة ليس إذا فصح بدون الشعر، وسيأتي في أدب طالب الحديث عن البخاري أن تربية الفقيه ليس مافى من شأب الحديث.

وقال السيوطي: «مثل ما عني كنه من الهدى والغنى تحت التفت الكثير أصيب أوجعاً فكانت منها عاتقة طينة قلت السماء فأنبتت كلالاً والصبب لكثرة، وكانت منها أجانب، أمسكت السماء، فبضع الله به الناس، جثروا وسفر وزرعوا، وأصاب منها طائفة أخرى، إما هي بعدن لا تمسك ماء، ولا تبت كلالاً، فذلك مثل من فقد في دينه ونفعه ما يعتني الله به، ولم يعلم الله به» الحديث، ومعنى هذه^(١)

وقال السيوطي: «من أراد أن يعرف ما بينه وبين الله فليعلم أن الله عني»، وقال السيوطي: «من سافر نكح نكح، وهذا وحالاً بأنونكم من أفسار الأرض، تعفون من النير، وبه أنتم فاستوصوا بهم خيراً»^(٢). وقال السيوطي: «فيه واحد أخذ على الشيطان من آفة عابدة»^(٣). وقال السيوطي: «لا يصح أن يوافق حسن عمت، ولا فقه من الدين»^(٤). وقال السيوطي: «أهم الرجل الفقه في الدين إن احتجج بنية نفع، وإن لمعني به أصبى»^(٥). وقال السيوطي: «ما أخذ العلم لدي إذا سعة لرحل كان مقرباً»^(٦). وقال السيوطي: «من حفظ على أمشي أربعين حديثاً في أمر فبهه بمنه أنه فنيها»^(٧) وكنت له يوم القبلة شفيحاً وشهداً^(٨).

ومن مازس كتب الفقه للامعة الأربعة لا يكون أن يكون من أن عليه

(١) أخرجه البخاري في كتاب الفقه، ج ١، ص ١٣٠، وسلم في الفصل ج (٣٤٨٣)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الفقه، ج ١، ص ١٣٠

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الفقه، ج ١، ص ١٣٠

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الفقه، ج ١، ص ١٣٠

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الفقه، ج ١، ص ١٣٠

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الفقه، ج ١، ص ١٣٠

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الفقه، ج ١، ص ١٣٠

ما عوذة من الحديث، وأقارب الصحابة والعلماء المستنبطة منها، والفقه الذي استنبط أبو حنيفة على ما قاله ابن عابدين وغيره. (زوجه ابن مسعود) - رضي الله عنه - يعني أول من تكلم بأشواط فرقه، هو عبد الله بن مسعود الصحابي الحلي. أحد السابقين ومبشرين، وكان إسلامه قديماً كما في الاستيعاب^(١)، قال النبي ﷺ: «استفروا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم مولى حذيفة. ١. الحديث، منقلى عليه.

وقال حذيفة: إن أشبه الناس دلاً وسمتاً وهدى برسول الله ﷺ لأين أم عبد... الحديث، روى البخاري. وقال له النبي ﷺ: «إذ كنت أن ترفع الصحابة، وأن نسمع سواي حتى أتتلك». وقال النبي ﷺ: «تصعدوا بعبد ابن أم عبد، وفي رواية ما حدثت ابن مسعود فصدقوا». وقال النبي ﷺ: «لو كنت مؤمراً من غير مشورة لأمرت عليهم ابن أم عبد». قالوا: يا رسول الله، لو استخلفت؟ قال: «إن استخلفت عليكم فعصيتهم عذمت، ولكن ما حدثكم حديثه فصدقوا. وما أقرأكم عبد الله ففرؤوه».

وعن مسروق قال: انتهى علم الصحابة إلى سنة: عمر وعلي وأبي يزيد وأبي الدرداء وابن مسعود - رضي الله عنهم - ثم انتهى علم السنة إلى علي وابن مسعود - رضي الله عنهما - وقال شيخنا العلامة الدهلوي في «الإيضاح»^(٢): ومذهب عبد الله بن مسعود وأصحابه وقضايا علي رشرح والشعبي وقتاوى إبراهيم أحن بالآخذ عند أهل الكوفة من غيره. وهو قول علقمة حين قال مسروق إلى قول زيد بن ثابت في التفسير قال: هل أحد منهم أثبت من عبد الله؟ قال: لا. ولكن رأيت زيد بن ثابت وأهل المدينة يشركون، انتهى. وسيأتي شيء من ذلك في مناقب الإمام عاتك، رحمه الله عليه.

(وسقاء علقمة) يعني أبوه، ووصفه علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي النخعي الكبير، ولد في حياة النبي ﷺ، وأخذ القرآن والعلم عن ابن مسعود

(١) (٢٠/٧).

(٢) (مر ١١).

وعنه أحمد وأبو داود وأبو حنيفة - رضي الله عنهم - من رواية الصحاح المنة، قال عثمان: علقمة أعلم عبد الله. وقال ابن أبي عمير: أعلم الناس عبد الله علقمة والأسود وعبيدة والحارث، وقال أبو الحسن: إن أريب علقمة فلا يبرك أن لا يرى عبد الله، فإنه الناس به مسمياً وحديثاً. وقال شعيب: كان علقمة أنظر القوم به، وقيل لأبراهيم: علقمة كان أفضل أو الأسود فقال علقمة: وقد شهد صبيبي - يعني مرة التهادني: كان علقمة من الأبريين. وقال عبد الله: ما أكرأ شيئاً ولا أعيه إلا علقمة يقرؤه ويعلمه. وقال قابوس بن أبي طيخان عن أبيه: أدركت ماأ من أصحاب النبي ﷺ، يسألون علقمة ويستفتونه. كذا في "تهذيب الديلم".

(وحيث أنه إبراهيم النخعي) يعني جمع ما تفرق من فرائد سوابده. وحيث أنه لا تنفص. إبراهيم بن يزيد بن قيس المحمي الكوفي لإمام المشهور من رواة الأئمة أجمعين، رأى عائشة - رضي الله عنها - روضة. قال النخعي: ما ترك أمةً فأثاره. قال أبو بصير: إذا رأيت إبراهيم فلا يفرك أن لا ترى خلفه.

وقال شيخ مشايخه العلامة الدحلوي في الإيضاح: وكان إبراهيم وأصحابه يرون أن ابن مسعود وأصحابه أثبت الناس في انقضاء عاقبة المسروق على أحد من أثبت من عبد الله؟ وقول أبي حنيفة الأول من إبراهيم أخيه من سلهم. ونولا فصل الصحابة بعده. إن عاقبة أخيه من عبد الله بن عمر. رعد أنه هو عبد الله. وأصل ما روي من مسعود. وقصدا علي وقتلوا. ونظائرا في ربح وغيره من قضاة الكوفة. فصع في نأهم كما صنع أهل المدينة في نأ أهل المدينة وخرج كما حرجوا.

وقال أيضاً في موضع آخر: وكذا أبو حنيفة - رضي الله عنه - أثرهم
مذهب إبراهيم وأقرنه لا يجازيه إلا ما شاء الله، يركن عظيم الشأن في
التحريج على مذهب، دقيق النظر في وجود التخريجات، ثقبلاً على المنهج
أتم إكمال، وإن كنت أرى منهم حقيقة ما قلنا، فنخص أفعال إبراهيم من كتاب
الأثار السعيدة، وجميع عدد الروايات، ومثبت بين أبي حنيفة، ثم قابله

أبواب الأول: فما يتعلق بالفكر المبرف والعلم المب

بعدمية تحده لا يشارك ثلثة السحيفة إلا في مواضع بسيطة. وهو في ثلثة البيرة أيضا ما لا يخرج حد ذهب إليه فيها الكوفة. انتهى وقد لحاظ في السحيفة^(١) في ترجمة الزهري عن النخائي: أحسن الأمارة أربعة منه منصور عن إبراهيم عن حفصة عن ابن مسعود. انتهى.

(وراء حماد) أي: أحاد. في تقييده وتوضيحه حماد بن أبي سلمان الكوفي شيخ الإمام أبي حنيفة. به تخرج. ثم أحد حماد بعد ذلك عن الإمام. قال الإمام. ما صلحت صلاة إلا استعمرت له مع والذي. روى عنه البخاري في «الأدب المفرد» واستشهد به تعلقا في «محبته» وروى عنه مسلم في «محبته» والأربعة في سننهم. قال سفيان: قلت لإبراهيم: إن حمادا نعت ضفي. فقال: وما بسعة إن يقتي أحد مائتي هو وحده. ثم تسألوني كذاكم عن غيره. فقال بن شرملة: ما حد أمن علي يعلم من حماد. وقال معمر: ما رأيت أحده من هؤلاء الزهري وحده. وقال الثعبي: كوفي ثقة. وقال أحده أصحاب إبراهيم. وفي «المعي»: كان أعزهم برأى النخعي. وقال نعللي: كوفي ثقة. أحده أصحاب إبراهيم. ثم: وما أورد عليه أهل الحديث زده في «التنسيق»^(٢) لا يسعه حد المحتجب.

أوطحته أبو حنيفة يعني: أكثر أصوله وفروع فروعه. وأصبح سيد إمام الأئمة. وراج الأئمة بو حنيفة التعمد. فإنه أول من جاز الفقه ورثه أبونا - كذا دلى نحو ما عليه اليوم. وتبعه إمام دار الهجرة. ثم الأئمة. أعلم ضفي. الأئمة في وقته مالك بن أنس - رضي الله عنه - في موطنه. ومن كان بينهم إمام كانوا يستدلون على حفظ الأحاديث

(ورعته أبو يوسف) أي: وفق النظر في قواعد الإمام وأصوله. واحده في زيادة استنباط الفروع منها. الإمام الأعظم القاضي أبو يوسف القاضي القضاة. كما يراه الخطيب في «الترغمة».

(١) إلهاب للهدية (٤٤٦/٤)

(٢) نظرا: النسب السليم. (٤٠٥)

(وخير محمد) يعني زاد في استنباط الفروع : لنفصحه ، ونهذيبها
وتحريره بحيث لم ينجح إلى شيء آخر إلا الإدام الإمام محمد بن الحسن
الشيباني ثلث الإدام الأعظم ، وهذه الثلاثة أئمة الحنفية أسموهم مَفْتِيَةً من
عدد أوصيائهم ، وقد نظم بعضهم فقال :

القف دُرغ ابن مسعود ، وعلمه حُصْ دُرغ ، ثُمَّ إبراهيم ذُو اس
نعمان صاحبه يعسوب عاصمه ، محمد خاتم والآكل فاسم

هذا باعتبار الطريق المشهور عند الحنفية ، ولا فأخصر طرقهم على ما
نقله الشيرازي في ميزانه : ثُمَّ منبغة عن عطاه بن يسار عن ابن عباس
- رضي الله عنهم - ، كما أن أخصر طرق المالكية على نقل الشيرازي أيضاً
مالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهم - ، وسيأتي بيانه في بيان
مشايخ الإدام ، وذكرنا ذلك ليعرف أنه فقه الحنفية ليس إلا تجميع الآثار بهذه
الأسدية

الفقرة الرابعة

في بدء كتابة الحديث وتوقيف تدوينه

قال الحافظ في المغنية : في عام ١٠٠ هـ توفي النبي ﷺ ، وكان تابعهم مذونة
في الجوامع ، ولا مزية لأمرين أحدهما : أنهم كانوا في ابتداء الحال قد
نُهِوا عن ذلك ، كما ثبت في صحيح مسلم ، فإنه أن يخطب بعض ذلك
بأمر من أعظم ، ولذا في : لعدة حفظهم وسبلان أديانهم ، ولأن كثرتهم كانوا
لا يعرفون الكتابة ، ثم حدث في أوخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب
الأخبار ، لما انتشر العلماء في الأمصار ، وكثر الابتداع من المروافض ،
والخوارج ، ومنكري الأقدار ، انتهى .

قلت: نسى غرض الحافظ أن كتابة الحديث لم بدأ إلا في أواخر عصر التابعين، من غرضه أن الكتابة بصورة الكتب والرسائل لم تشرع إلى ذلك الوقت، وإلا فمجرد الكتابة كان من زمن النبي ﷺ، وقد يؤيد البخاري في «صحيحه»^(١) كتابة الأعمش، وأخرج بسنده عن أبي حنيفة، قال: قلت لعلي بن أبي طالب: «أكتبكم كتاباً؟» قال: لا، إلا كتاب الله، أو فروعاً أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الضعيفة، قلت: وما هي هذه الضعيفة؟ قال: العشق، فكانت الأسيرة، ولا يختل مسلم بكافر، وأخرج عن أبي هريرة: أن خراعة قتلوا رجلاً من بني بيت، عام فتح مكة، فقتل منهم مائة، فأحبر بذلك النبي ﷺ، فركب وحشته فخطب الحديث، وفي آخره: فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال: اكتبوا لأنبياء فلا بد، قلت: وإن رجل هذا أبو ساء، والمعنى اكتبوا لأنبياء، يعني هذه الحظوة التي أعطوها رسول الله ﷺ، كما ورد مصرحاً في الروايات.

وأخرج البخاري أيضاً عن أبي هريرة يقول: ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً مني، إلا ما كان من عهدته بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا يترك.

قلت: ومع ذلك كان عند أبي هريرة كتب من حديث النبي ﷺ، ويمكن أن يكون غير خطه كما اختاره الحافظ في «الفتح»، وأخرج عن ابن عباس، - رضي الله عنهما - قال: لما أئتمت بالنبوة ﷺ رجعة قال: اتتوني بكتاب اكتب لكم كتاباً... الحديث.

هذه الروايات وأمثالها كثيرة صريحة في كتابة الحديث في زمنه ﷺ، ولأجل ذلك استقر الإجماع على حواز كتابة الحديث، وإلا فالعمالة كانت مختلفة عند السلف، قال عبد الهادي في «توضيح «مقدمة القسطلاني»» وفع تخلاف في كتابة الحديث فقد كرمها صائفة منهم، لما رواه مسلم عن أبي

سميعه المخضري: أن السيوطي قال: «لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليس به». وأماها آخرون لحديث ابن عمر^(١) - رضي الله عنهما - قال: قلت: يا رسول الله أسمع منك الشيء فأكتبه؟ قال: نعم، قال: في الغضب والرضى، قال: نعم، فإني لا أقول بهما إلا حقاً. وحديث رفع بن حديج قال: قلت: يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء أفكتبها؟ قال: اكسوا ذلك ولا حرج. وأمسد أنجيلي عن علي مرقوعاً: «إنا كنتم الحديث فاكثروا بسنده».

ثم اجتمعوا بعد ذلك على حوازه، رزأل الخلال، وجمعوا بين هذه الأحاديث بأن الإذن ليس بخاف لسيئته، والنهي ليس أمر - ووفق بحفظه، أو النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية الناس. وإذن في غيره.

وقال الحافظ في «فتح»^(٢): «السلف اختلفوا في ذلك عدلاً وتركاً. وإن كان الأمر استغفر. والإجماع تعقد على جواز كتابة الحميم، بل على استحبابها، بل لا يبعد وجوبها على من حثي بها التمدن ممن يعمين عليه تنيغ العلم».

وذكر السيوطي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أراد أن يكتب السيوطي. واستشار فيه أصحاب رسول الله ﷺ، فأشار عليه عامتهم بذلك، قلت عمر - رضي الله عنه - شعراً يستحير الله في ذلك شاكاً فيه، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله بعني له، فقال: إني كنت ذكرت لكم من كتابة انسخ ما قد علمتم. ثم تذكرت، فإذا أمامي من أهل الكتاب قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتاباً عابثاً، وتركوا كتاب الله، وبني رالله لا أليس كتاب الله بشيء، فترك كتاب السن.

قال السيوطي: «خالف سلف من الصحابة والتابعين في كتابة الحديث

(١) كذا في الأصل والصواب ابن عمر مائرا أشرا.

(٢) (٢٠٤/١).

فكدها طائفة، منهم ابن عمر وابن مسعود وريد بن ثابت وأبو موسى وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وابن عباس وأخرون، وأباحها شاذة وقملوها؛ منهم عمر وعلي وابنه الحسن وابن عمرو وأنس وجابر وابن عباس وابن عمر أيضاً - رضي الله عنهم - والحسن وعطاء ومسعود بن جبير وعمر بن عبد العزيز، وحكاه عياض عن أكثر الصحابة والتابعين، قال أبو الطليح: يبيون عينا أن نكتب العلم؛ وقد قال الله عز وجل: ﴿قَالَ عَلَّمْنَا بِهَا قَدْ كُنَّا لَآ يَعْزِلُ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾^(١) قال البلقيني^(٢): وفي المائة مذهب ثالث، وهو الكتابة والمحو بعد الحفظ، ثم أجمعوا على كونه، وفي الإباحة والنهي حديثان، انتهى.

قلت: وتقديم بيان العديدين، وإنجمنه أن كتابة الحديث مع اختلاف السلم في حوازمها، بدأت في زمان النبي ﷺ، ثم شاعت في عصر التابعين، وبدأ تدوينه في صور الكتب والرسائل في أواخر عصرهم، واختلفوا في أول من دونه الحديث، قال الحافظ في «مقدمة الفتح»: فأول من جمع ذلك، الربيع بن مريح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما، فكانوا يصنعون كل ما ياب على حده إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة في منتصف القرن الثاني، فدوموا الأحكام. فصنف الإمام مالك «الموطأ» وثوخن فيه الشيء من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة والتابعين ومر بعدهم، وصنف ابن جريج بمكة، والأوزاعي بالشام، والبخاري بالكوفة، وحماد بن سلمة بالبصرة، وهشيم بواسط، وعمر باليمن، وابن المبارك بخراسان، وجريير بن عبد الحميد بالري.

وقال هؤلاء في عصر واحد فلا نرى أنهم سبوا، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في التسج على سوانهم إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرده

(١) سورة طه: الآية ٥٢.

(٢) راجع: «محاسن الاصطلاح» شافعي (٣٦٦، ٣٦٩).

الباب الأول: بما يتعلق بالتقنين الشريف والعلم السيف

حدثت السيّدات خاصة؛ وذلك على رأس الثمانين، فصفوا المسانيد. تصف عبيد الله بن موسى العيني مسداً، ثم صنف نعيم بن حماد الخوافي، بزيل مصر. مسداً، ثم قنق الأنعم أثرهم في ذلك، فتألف إمام بن الحافظ إلا وصّف حديثه في المسانيد، كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم، ومنهم من صنف على الأثر والمسانيد معاً، كأبي بكر بن أبي شيبة. فلما رأى البخاري هذه التصانيف ووجدتها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحيز، والكتب منها ينقلها الضعيف، فحرك حسه لجميع الحديث الصحيح.

فجعل يحافظ (الر حصر) أول المدونين ثلاثة أنواع، مدوني الأثر والأحكام، ومدوني المسانيد، والمقتصر على الصحيح فقط، ولم يتعرض في كلامه هذا إلى أول الجامع مطلقاً، وهو لرهري على ما هو المشهور على الأنس، أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم كما يزدي إليه النظر تدقيق. وقال إليه الحافظ في «الفتح»^(١) في شرح قول البخاري: «وكتبت عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم، النظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فأكنته» فإني نظمت دوس العلم ودماب العلماء.

ول الحافظ أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، نسب لحد أبيه، ويستمد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي، وكان قبل ذلك يعددون على الحفظ. فلما حاق عمر بن عبد العزيز - وكان على رأس العدة الأولى - ذهاب العلم بموت العلماء، رأى أن في تدوينه صيقلاً له وإبقاء، وكذا قال لعيني في شرحه، وبمزيج هذا النوع صارت طبقات أول المدونين أربعة أنواع، وذكر الثلاثة منها، تسبوطي في ألفه فقال:

أول جامع الحديث والأثر ابن شهاب أمّ الوالدة عمر

وأول الحامع للأبواب جماعة في العصر دو اختراع
كتاب جريج ومنسب ومالك ومعمّر وولد المبارك
وأول الجامع باقتصار على الصحيح فقط البخاري

وعلم من ذلك أن إطلاق أئمة الحديث على جماعة من المحدّثين أنهم
أول من صنف إما باعتبار نوع خاص من أنواع الكُتُب، أو باعتبار بنية، كما
تقدم من كلام الحافظ، وعلم أيضاً أن أول هذه الطبقات وهي طبقة أول
المحدّثين مطلقاً الزهري على رأى السيوطي، وهو محمد بن مسلم بن شهاب
الزهري المحدث في سنة ١٢٥هـ، كما في تقريب الحافظ واختار هذا القول
جماعة من المحققين.

وهو جزم الحافظ في «المنح»^(١) في كناية العلم، فكان: وأول من دون
المحدث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم
كثُر المتدوين ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير، فذلك الحمد انتهى، وبه
جزم السيوطي في «آلفته» كما تقدم، وكذا في «تدريسه».

وهي «الخط الذرر»: وواضع ابن شهاب الزهري هي خلافة عمر بن عبد
العزيز - رضي الله عنه - بأمره بعد موت النبي ﷺ بمائة عام؛ لأنه المحدّد
لهذه الأمة، أمر بتدوينها في المائة الثانية. وقد وُلد عمر بن عبد العزيز سنة
٦١هـ أو سنة ٦٣هـ ويؤيّد له بالخلافة في صفر سنة ٩٩هـ، وتوفي في رجب
سنة ١٠١هـ، وفي «سبل الأمانتي» لحلّ ابن شهاب أول من جمع على
الإطلاق، ونسبه هؤلاء.

فهؤلاء المشايخ كلهم ماثوا إلى أد أول المدرّس مطلقاً الزهري، وتقديم
عن المعاري تعليقاً الإشارة إلى أد أولهم أبو بكر بن حرم، وهو أبو بكر بن
محمد بن عمير بن حزم المشهور سنة ١٢٥هـ على ما اختاره الحافظ في
«التقريب»، وتُجَل في مؤنه غير ذلك، واختار هذا القول العلامة القسطلاني في

«شرح البخاري»، وقال مالك في «الموطأ» برواية محمد بن الحسن سنة إلى عمر بن عبد العزيز: «إنه كتب إلى أبي بكر بن حزم أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنته الحديث، واختاره الهروي وغيره».

والجملية أن الجمهور اختلفوا في وضع الحديث وأول ملونه على الفولن، وعصرهما واحد، فالترجيح بينهما غير.

وأما الطبقة الثانية: وهم جماعة في العصر ذو اقتراب، وهم الربيع بن صبيح المتوفى سنة ١٦٠هـ، وسعيد بن أبي عروبة المتوفى سنة ١٥٦هـ، وقيل: بعدها، وإمام دار الهجرة مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩هـ، وابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز المتوفى سنة ١٥٠هـ وقيل: بعده، والأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو المتوفى سنة ١٥٧هـ، وسفيان بن سعيد الثوري المتوفى سنة ١٦١هـ، وحمام بن سلمة المتوفى سنة ١٦٧هـ، وهشيم بن بشير المتوفى سنة ١٨٣هـ، ومعمر بن راشد ثعلب النيمن المتوفى سنة ١٥٤هـ، وعبد الله بن المبارك المتوفى سنة ١٨١هـ، وجريز بن عبد الحميد قاضي الري المتوفى سنة ١٨٨هـ.

هذا، وقد اعتمدنا في بيان النوقبات على كلام الحافظ في «التفريب» هؤلاء كلهم أطلق عليهم اسم أول المذكورين، وعصرهم كما رأيت بعد مائة وخمسين إلى المائتين، وكان عصر الزهري وأبي بكر بن حزم مقدماً عليهم، فإطلاق التثنية على هؤلاء التفريق تجاوزاً باعتبار البلدان أو الأبواب أو غير ذلك.

قال السيوطي: قال أبو طالب المكي في «فوت القلوب»: هذه المصنفات من الكتب حادثة بعد سنة عشرين أو ثلاثين هجراً، ويقال: إن أولها ما صنف في الإسلام كتاب ابن جريج في الآثار وحروف من التفسير بمكة، ثم كتاب معمر بن راشد الصنعاني باليمن، جمع فيه مستأثورة مبنية، ثم «كتاب الموطأ» بالمدينة لمالك، ثم جمع ابن عيينة كتاب الجامع والتفسير وجامع الثوري صنفه أيضاً في هذه المدة، وقيل: إنها صُنفت سنة ستين ومائة.

ثم حدث بعد ذلك عصر منوحي المسانيد، وهي على رأس الحديث كما تقدم من كلام الحافظ فصف عبد الله بن موسى الأتشي - أ.أ. - ورلد بعد العشرين ومائة وثو في سنة ٢١٣هـ، وصف نعيم بن حماد الخراساني. قال الذهبي في المذكرات: يقال إنه أول من جمع المسند نوحي سنة ٢٢٨هـ. والإمام أحمد بن حنبل أحد الأئمة المجتهدين المتوفى سنة ٢٤١هـ. وإسحاق بن إبراهيم بن محمّد المشهور بابن زاهرية المتوفى سنة ٢٢٨هـ. وعثمان بن أبي شيبة المتوفى سنة ٢٣٩هـ.

ثم حدث بعد ذلك المؤلف على الكتب والأنوار بنجر يد الصحاح والحداد، وأولهم الإمام البخاري^(١) محمد بن إسماعيل المتوفى سنة ٢٥٦هـ. ألف «مسجده» في وضع عشرة سنة. ثم اتقى الأئمة المشهورون آثاره. وأول من صنف في السنن - على ما قاله الخطابي - هو إمام الحديث سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني^(٢) المتوفى سنة ٢٧٥هـ. فهذا ترتيب تدوير كتب الحديث

الفائدة الخامسة

في الأشكال

ومنها: استمداد العلم، وهو من أفعاله **بفتح**، وأفعاله، وتقديره، على ما فعل بحضرته وبعبقريته عند بؤغته إياه، كذا في النقط البرز ومبينا: مبادته، وهي ما تتوقف عليه المباحث، وهي أحوال الحديث وضعاته، ويحتاج إلى ما يحتاج إليه علم التفسير وغيره من اللغة والنحو والتصريف والمعاني والبيان والتلخيص، ويحتاج إلى مقله التاريخ، كذا في «كشف اصطلاحات الفنون» ويأتي بعد منه في أدب مقال الحديث.

(١) نظر ترجمته في كتاب «الإمام البخاري» للمحقق.

(٢) نظر ترجمته في كتاب «الإمام أبو داود» للمحقق.

ابن عمرو بن ذر بن أَسَاحِ النَحَارِثِ الْأَصْبَحِي السُّدَنِي نَسَبَهُ إِلَى أَطْنَحَ - سَأْتَنَحَ -
سُتَّةَ مِنْ بَعْرَبٍ مِنْ بَشْعَبٍ مِنْ قَحْطَانٍ، مِنْ أَكْرَمِ قَبَائِلِ السُّمْنِ جَاهِلِيَّةٍ وَإِسْلَامِيَّةٍ.
كَانَ حَدَهُ الْأَعْلَى النَحَارِثُ مِنَ الْأَصْبَحِ وَهُوَ بَطْنٌ مِنْ حَمِيرٍ، وَلِذَا قَلِبَ بِذِي
أَصْبَحَ.

قَالَ ابْنُ فَرْحُونَ: وَأَمَّا ذُو أَصْبَحَ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي نَسَبِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا،
وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ مِنْ وَلَدِ قَحْطَانٍ، وَأَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ آبَائِهِ أَبُو عَامِرٍ،
وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الرُّجُلِ فِي صَحَّتِهِ، ذَكَرَهُ الْإِسْهَاقِيُّ فِي «تَجْرِيدِ الصَّحَابَةِ»، وَقَالَ:
لَمْ أَرِ أَحَدًا ذَكَرَهُ فِي الصَّحَابَةِ، وَكَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي
النَّسَبِ الثَّلَاثُ مِنَ «الْإِصَابَةِ» وَحَكَى قَوْلَ الْإِسْهَاقِيِّ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ.

وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنَ «الْإِصَابَةِ» هُوَ فِي ذِكْرِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَدْرَكُوا
الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ، وَلَمْ يَزِدْ فِي خَيْرٍ فَطُفُّوا أَنَّهُمْ اجْتَمَعُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَكَى
الْمُتَّقَانِيُّ الْعِيَّاضُ عَنِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَلَاءِ الْقُسَيْبِيِّ: هُوَ مَحَابِي حَلِيلٍ
سَهْدِ الْمُعَاوِيَّ كُلِّهَا خَلَا مَدْرًا، وَبِهِ جَرَمُ السَّبْوَطِيِّ فِي «التَّوْبَةِ»^(١).

وَجَدُّ الْإِمَامِ - وَهُوَ مَالِكُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ - تَابِعِيٌّ لَا خِلَافَ، يَحْمِي مِنْ
كِبَارِ التَّابِعِينَ وَرَوَاةُ الْجَمِيعِ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ عَلَى الصَّحِيحِ، فَانَّهُ
الرُّوَقَانِيُّ^(٢). وَقَدْ مَاتَ تَوَلَّى دَفْنَ عَتَمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَخْتُمًا فِي اللَّيْلِ.
قَالَ الرُّوَقَانِيُّ: وَهُوَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الَّذِينَ حَمَلُوا عَتَمَانَ نَيْلًا إِلَى قَبْرِهِ وَغَسَلُوهُ
وَدَفَنُوهُ، وَفَدَّ مَرَضَ لَهُ عَتَمَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَأَقْرَبُهُ إِبْرَاهِيمَةُ، فَفَتَحَهَا.

قَالَ الْحَافِظُ: وَقَدْ صَحَّ سَمَاعُهُ مِنْ عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَانَ
مَالِكُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ ثَلَاثَةَ بَيِّنٍ: أَنَسِيٌّ وَهُوَ وَالِدُ الْإِمَامِ، وَسِبْأَتِيٌّ بَيَانُهُ: رَعَمٌ
الْإِمَامُ أَبُو سَهْلٍ سَأْنَحَ: وَقَدْ أَكْثَرَ الْإِمَامُ مَالِكُ الْأَخْذَ عَنْهُ فِي «الْمَوْطَأِ» رَوَى
عَنْ ابْنِ عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَغَيْرِهِ مِنَ التَّصَحُّاتِ، مِنْ رِوَاةِ السُّنَنِ

(١) «تَوْبَةُ السُّوَالِكِ» (ص ٣).

(٢) «تَرْوَقَانِي» (٢/١١).

أبصاراً توفي في إمارة أبي العباس، وبعده لأخيه الربيع، ليس له رواية في الكتب الستة ولا المؤلفين، لكن ذكره الحافظ في الرواة عن أبيه مالك بن أبي عامر، وقد علمه تلميذ الرزقاني

وقد علمت أنس رائد الاسم ليس من رواية الستة وغيرها من الكتب الستة، وله، لكن ذكره الحافظ وغيره في الرواة عن رائد مالك بن أبي عامر، وذكر له الرزقاني رواية مالك عن أبيه عن جده عن عمه بن الخطاب مرقوعاً ثلاث خرج ليس الحمد فيرو علقين، الخطيب، وثوب التبيين، وشرب العسل، قال: أخرجه الخطيب من رواية يونس بن عمار عن مالك وصفه، وأخرجه ابن حبان في المصنف وقال: هذا لم يأت به عن مالك غير يونس، وقد أتى معناه لا تدخل الرواية عنه وأخرجه المذاهب، وقال: لا يفتح عن مالك، ويونس ضعيف.

وام الإمام في: أعاليه ست سيرة من عبد الرحمن لأرضيه، وحمل ضجة مولد عبد الله بن عمر.

ثم ولادته، فمختلف عند أهل القلعة، وذكر الواقفي في الطبقات ثمانية، أنه ولد سنة أربع وسبعين، وذكر ابن حبان في معجمه أنه ولد سنة خمس وسبعين، قيل: من سبعين، قال الذهبي في التذكرة: أما يحيى بن بكير فقال: سمعته يقول: ولدت سنة ثلاث وسبعين، وهذا أصح الأقوال، انتهى، واختاره الذهبي في الأنساب، وقال: هذا متصل بالنسب إلى يحيى بن بكير نزيل الإمام، واختاره ابن خروزمي فقال: هو الأشهر.

واختلف أيضاً في مدة حياته، والجمهور عند أهل التاريخ أن - رضي الله عنه - حمل في بعض أنه ثلاث سنين، قاله ابن قانع والوافدي ومن وسجد بن الضحاک، وقال نحوه بكير بن عبد الله، وقال: مصححه، وقال ابن العنبر: هو المعروف، وأسكل عقبه من جهة الخطيب، وقيل: سنين، وروي عن الواقفي أنه، وقامه عطف بن حماد.

وأما وفاته: فقال الحافظون البيهقي والرزقاني، مريض مالك حرم

الأحد، فأقام سبعةً اثنين وعشرين يوماً، ومات يوم الأحد لعشر غلوت، وقيل: لأربع عشرة غلوت من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، وقال سحود: من عبد الله بن نافع توفي مالك وهو ابن سبع وثلاثين سنة، وقال الواقدي: بلغ سبعين سنة، وفي نسخة: قال أبو مصعب: لعشر مضت ربيع الأول، وكذلك قال ابن وهب، وقال ابن سحود: في إحدى عشر ربيع الأول، قال ابن أبي أرياس: في سبعة عشر سنة، وقال مصعب الزبيري: في صفر، وكلهم غلوتاً، في سنة تسع وسبعين ومائة، انتهى.

وقال ابن فرحون: اختلف في تاريخ وفاته، والصحيح أنها كانت يوم الأحد، ثلثاء الثمن وعشرين يوماً من حرمة في ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، قيل: لعشر مضت، وقيل: لأربع عشرة، وثلاث عشرة، وإحدى عشرة، وفي نسخة: لعشر من رجب، وقال حبيب كانه سنة ثمانين، وحكي عن ابن سحود ثمان وتسعين وهو وهم، ودل المصنف، بعبارة يعرف،

وأما حبيبته، فقال السطرفي: من عبد الله وعبدته كان الإمام مولى حبساً، عقب الشهادة، أصنع، أسقى الرأس، والملحبة، شدة اليأس إلى القبر، ودل مصعب الزبيري: كان من أحسن الناس وجهاً وأحلامهم عباداً وأنفاهم بياضاً، وأنهم ضلوا في جودة عين، وقيل: كان ربه، والمشهور الأول، وكان ألقب بمظلم المظبة لأنها تباع صدره ذات سعد، ويأخذ أطراف شديده، ولا يحلقه، ويرى حنقه من المشقة، ويؤكد أنه سثنى ضويفين، وكان في أذنيه كبر كأضراس كفا إسدان أو دون ذلك، وقال الحكم بن عبد الله: رأيت له شعرة بعرقها، وقال أحمد بن إبراهيم: رأيت مصموم الشعر، ولم يكن يحضب، وروى ابن وهب أنه رأى يخطب بالعماء، والمشهور الأول، وروى من وهب الحنابلة، ولم يقل: بالعماء، وقال الواقدي: عاش مالك تسعين سنة أم يخطب فيه، ولا دخل الحمام، وفي رواية: ولا خلق قضاء، قاله لزوقاني وابن فرحون.

وأما لسانه: يقال الذهبي في التذكرة: كان إذا أعظم حمل من تحت

دقه وسجلت صحتها بين كتبه، وكان بأسر الثبات المدة الجيدة، وحكى من
 فرحون من من وجهه أنه قال: رأيت علي ثالث به عده مضمومة من
 حبيب، وذلك لأن هو صليح أحمد، ولكن أهي أكثر بعثته من ربه. ثم
 أنزلني كان ملكا يسمع شيا من العبدية والحياة الحراسانية والمصيرة
 المرمومة الإلهية، ويحفظ طيب، ويقول ما يحل لأمر الله عليه إلا أن
 يرى أثر نصه عليه، وكان يتولى أحد القاري أن يكون لأبصر البيان، ثم
 شرف، وحل على ثالث، برأيت منه فيما كان، أوتي حوسنة الله شرف
 بالثبوت.

وأما الإلادة، وهو الله عنه، فكان له أحد بحري ومحمد، و
 الله، ماضية، وحده من أحد رأس منه إسما من أبي أوبس، وقال أن
 غيره له أربعة من: يحيى ومحمد وحيد وأن النبي، قاله أبي فرحون.

الفائدة السابعة

في فضله وتناء الناس عليه

ومدحه^(١) رضي الله عنه - كبيرة جدا لا محتمل فيها مستحضر
 استيعابها، بل ولا يحتملها الأسفار الكبار، إنما أذكر من فيه راجيا للفرقة
 بينه وبينه.

فهو - رضي الله عنه وأسمه - صابر الصبور، رزاق اليقور، كليل
 الغنى، وأفضل غصلا، قد ورث حذيت لثوب يهود، مشرعي أم
 الخروج والاصول، وما أوتي حتى شهد له سبعون مائة أنه عالم، وإن
 أنزلني حسن المادى، وهو من سبعة عدا، وكانت بيده السريحة مائة
 ألف حدث، ولما هو أخرج من به حثا من الأحداث فيها سبعة من
 حديث ابن شهاب فهوها بطون مائة، ومبارك حثت أكبر من حثه
 متابعه من حثاتهم، وقد أسس يزعمون على ما لا أخذ الحديث بارتفاع

(١) نقل من إمام أحمد - ٢٤٨/١ - ١٣٥

تأريخهم على باب السطاف، وله حديث أنك أولاً للحاجة، فإذا فرغوا أدركت منهم، كذا - رضي الله عنه - فشر الحديث، فبطل الكلام، متحققاً بـ.

قال ابن مرقون كان كندسطاف، له صاحب بأذن عليه، فإذا اجتمع الناس على شيء، أمر أئمة فمدحهم، فحضر أولاً أصحابه، فإذا فرغ من يحضر أدركت منهم، هذا هو المشهور من سماع أصحاب مالك، وأهم كانوا بفرقة عليه إلا يحيى بن بكير، ذكر أنه سماع السمرطاني من مالك أربع عشرة مرة، وزعم أن أكثرها قراءة ذلك وحضها بالقرأة عليه، وعرفت ذلك في تقديم أصحابه فقال: أصحابي جبراً، رسول الله ﷺ فإذا جلس فلفظه حسن كيف كان، وإذا أراد الجوس فالحديث اغتمس ونظمت ويسر شيئاً جدياً، ويعتبر وفقد حشوع وحسب ووقار، بلخر المجلس بالعود من أوه ولا يزال شعر إلى فراغه نظماً للحديث.

قال مطرف كان مالك إذا أتته الناس خرجت إليهم الإنجليزية ويقول لهم: يقول لكم الشيخ يزيدون الحديث أو السائل؟ فإن قالوا: السائل، خرج إليهم وأفتاهم، وإن قالوا: الحديث، قال لهم: جلسوا، ودخل مجلسه فاعتسل، وتطيب ولبس ثياباً جوداً، ونعم، ووضع على رأسه فلتوة ضيقة، وكان لا يدخل الخلا، إلا كل ثلاثة أيام مرة، ويقول: والله لقد استحييت من كثرة ترددي الخلا، ويرجي الأطباء أن على رأسي، حتى لا يرى ولا يرى، وكان - رضي الله عنه - لا ياكل ولا يشرب حين يراه الناس، وقيل له: كيف أصبحت؟ فقال: هي غير ينقص ودنوب تزيد، وكان إذا رآني يرميها بالماء دارة عدا، الله من محمود، ولم يكن له منزل، فكان يسكن بكرا، لم أن مات - رضي الله عنه - ومعه من المسجد مكان عمر من الحطاب - رضي الله عنه - وهو المكان الذي كان يوضع عليه رأسه - جثو - إذا اعتكف.

وقد اس مهدي، سليمان الشوري، إمام في الحديث، وليس بإمام في السنة، ومالك - رضي الله عنه - والأول في إمام في السنة، وليس بإمام في الحديث، ومالك - رضي الله عنه -

عنه - إمام فيهما، وسئل ابن الصلاح عن معنى هذا الكلام، فقال: أنه
ههنا مرد المدعى، فقد يكون الإنسان عالماً بالحدث، ولا يكون عالماً
بالسنة

قلت: ربيخ صاحبنا العلامة المحدث الشيخ ولي الله اندملوي كلام
في شرح هذا القول لطيف جداً أوضح من كلام ابن الصلاح، يأتي مختصراً
في باب تصحيف في الموطأ رحمه الله. أن تصحيف في الموطأ مسائل
طريقين أحدهما أن يحطوا الآيات، والثاني أن يحطوا الأصول
المستأنس من ذلك. وهذا طريق المحدثين. والثاني: أن يحطوا الأصول
والفروع الكلية من كلام الأئمة، ويخرجوا المسائل من ذلك. وهذا طريق
المشغاه. فمعنى قول عبد الرحمن: أن الشوري إمام في نقل ألفاظ الحديث،
وأنصار الصحابة بأسانيد صحيحة. والأولاني إمام في معرفة الأصول والقواعد.
وعن ذلك إمام فيهما معاً. وأنا أراه يقول في الموطأ في إعراب الآيات: السنة
لها لا اختلاف فيها عسى كما وكذا.

وأخرج ابن عبد البر عن مالك قال: قاله حبيب الزهري، فأجابه، ومعنا
بريء، فحدثنا برفق. وأربعين حديثاً، ثم أجابه من القوم، فقال: انظروا كتاباً
حتى أحدثكم منه، أربعين ما حدثكم أمراً، أي شيء في أيديكم منه؟ فقال
في أربعة، أحدها من نورد عليك ما حدثت به أمراً، قال: ومن هو؟ قال: أم
أبي عمر. قال: مات. فحدثته بأربعين حديثاً منها. فقال لزهري: ما كنت
أظن أنه بقي أحد يحفظ هذا عبري. وسبأني في مناقب الإمام نعمه في قوة
حفظه. وقال القطار وابن معين: مالك أمير المؤمنين في الحديث. زاد ابن
معين: كان مالك من صحيحه على خلقه، إمام من أئمة المسلمين، مجسج
على فعله. وقال الشافعي - رضي الله عنه - إذا جاء الأمر فمالك نسجم
وذكر العلماء، عدلت المجمل لثاق.

وقد سئل ابن خزيمة في حديث: أيؤشث أن يضرب الناس أكباد الإبل
يظلمون أهلها، فلا يحدون عائلاً أعظم من عائله السنيّة، أخرجه مالك

والترمذي^(١) وحسنه، والنسائي والحاكم وصححه عن أبي هريرة مرفوعاً: ترى أنه مالك بن أنس، وفي رواية كانوا يروونه، قال ابن مهدي: يعني سفيان بن عيينة. (كانوا) التابعين، وفي غيره: هو إخباره عن غيره من نظرائه، أو ممن هو أدنى منه، وكذا قال عند الرواق في هذا الحديث: كنا نرى أنه مالك - رضي الله عنه - وروى أبو يعقوب عن الثعلبي بن سماعة سمعت مالكاً يقول: ما كنت أرى إلا رأيت فيها رسول الله ﷺ

وأخرج ابن عبد البر وغيره عن مصعب الزبيري عن أبيه قال: كنت جالساً بمسجد رسول الله ﷺ مع مالك، فجاء رجل فقال: أيكم أبو عبد الله مالك؟ فقالوا: هذا، فجاء مسلم عاباً فاعتقه، وقتله بن عيينة، وصممه إلى صدره، وقال: والله لقد رأيت البشارة رسول الله ﷺ جالساً في هذا الموضع، فقال: ماتوا مالكاً، فأني كنت ترعد فرائطك، فقال: ليس عليك بأس يا أبا عبد الله، وكانك، وقاد: احلبي، فجلست، فقال: افتح عجبك، ففتحت فملاً من مشوراء وقال: صممه إنيث، وبته في أمتي، فبكى مالك طويلاً، وقال: الرؤيا تسر ولا تنفر، وإن صدقت رؤياك، فهو العلم الذي أودعني الله (ملفوظ من الرواقاني)^(٢).

قال السيوطي: قال بعض العلماء: إن البخاري إذا وجد حديثاً يؤخر عن مالك، لا يكاد يعدل به إلى غيره حتى إنه يروي في «التصحیح» عن عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرية عن مالك. وفي التذكرة للذهبي، قال أبو مصعب: سمعت مالكاً يقول: ما أقتبعت حتى شهد لي سمعون أنني أهل لتلك.

قال أحمد بن الخليل: سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول: إذا اجتمع السوري ومالك والأوزاعي عسى أمر فهو سنة، وإن لم يكن فيه نص. وقال

(١) أخرجه الترمذي [٢٧٨١] وابن حبان (٢٥٠٨) والحاكم (٩٢٠٦).

(٢) انظر «شرح الترمذي» (١/٢٠٠).

حسين بن عروة: قَدِمَ المهدي فبحث إلى مالك بالقي ديار، أو قال: بثلاثة آلاف دينار، ثم أتاه الربيع، فقال: إن أمير المؤمنين يحب أن عادله^(١١) مدينة السلام، فقال مالك: قال النبي ﷺ: «الْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كُنُوا يَعْلَمُونَ»^(١٢) والمال عندي على حاله.

وقال ابن سعد عن محمد بن عمرو: كان مالك يأتي المسجد ليشهد الصلوات، والحنائز، وبعوة المرقى، ودفني الحفون، ويجلس في المسجد، ثم ترك الجلوس فيه، فكان يصلي وينصرف، وترك شهود الجنائز، فكان يأتي أصحابه فيعزيهم، ثم ترك ذلك كله، والصلوة في المسجد والجمعة، واحتل الناس ذلك، فكانوا أرغب ما كانوا فيه وأشد له تعظيماً، وكان ربما كُتِمَ في ذلك، فيقول: ليس كل الس يقدر أن يتكلم بعده.

قلت: والأوجه عندي في عذره، أن الصلاة خلف الناس باطلة عنده، كما بسط في خبره. وقال أبو مصعب: ثم يشهد مالك الجماعة خمساً وعشرين سنة، فقيل له: ما يصعب؟ قال: مخافة أن أرى متكراً فاستج أن أخبره، وكان يجلس في مجلسه على ضجاع له، وسارق مطروحة بينة ويسرة نمن يأتيه، وكان مجلسه مجلس رقا، وحلم وعلم، وكان رجلاً مهيباً نبيلاً، ليس في مجلسه شيء من العراء واللفظ، ولا رفع صوت، إذا سئل عن شيء، فأجاب سائله، لم يقل له: من أين رأيت هذا؟ وكان له كتاب، وقد نسخ كتبه، فقال له: عسباً يقرأ للجماعة فليس أحد ممن حضر يذتو به، ولا ينظر في كتابه ولا يستغهمه هيئة واجلاناً، وكان حبيب إذا أسطأ فتح عليه مالك، وكان لا يؤمن أحد في حلقته ولا يرفعه يدعه يجلس حيث انتهى به المجلس، ويقول إذا جلس للحديث: يلبيني منكم أولو الأحلام والنهى.

قال عبد الله بن المبارك: كنت عند مالك، وهو يحدثنا، فلذغته عقرب

(١١) في سير أعلام النبلاء (١/١٦٦) أن تعادله - أي يكون له حديثاً في المحمل رتبته في سفره إلى مكة.

(١٢) أخرجه ذلك (٢/٨٨٧: ٨٨٨) والبخاري (١/٧٨، ٨٠) ومسلم (١٣٨٨).

ست عشرة مرة ومانك يتعبر نوبه، ولا يقطع الحديث، فلما تفرق الناس، قال: إنما صبرت رجلاً للحديث، (رضي الله عنه).

وكان مالك - رضي الله عنه - يقول: المرأة والحداد في تعلم يذهب بنور العلم من قلب العبد، وعجل له الرجل له علم بالنسبة أيحدل عنها؟ قال: لا. ولكن ليخير بالنسبة، فإن قبل منه ولا سكت.

وسأل هارون الرشيد مالكاً - رضي الله عنه - أن يأنيه، فأبى، فأبى هارون مالكاً، وهو في منزله، رماه بنوه، فسأله أن يقرأ عليهم، فقال: ما فرمت علي أحد منذ زمان، وإلما يقرأ علي. فقال هارون: أخرج الناس حتى تقرأ أنا عليك، فقال: إذا منع العام لبعض الخاص لم تنتفع الخاص، وأمر معمر بن يحيى فقرأ.

قال ابن خلكان: وسعى به إلى جعفر بن سليمان في البيعة، فغضب جعفر ودعا به، وجرحه، وضربه بالسياط، ومثدت يده حتى انخلعت كتفه، وأوتكبت عنه امرأة عظيمة، فلم يزل بعد ذلك الضرب في تنو ورفعه، وكانما كانت تلك السياط حلياً حلي به.

وقال ابن فرحون: اختص قيس ضرب مالكاً - رضي الله عنه - في ضربه، وفي خلافة من ضرب، فالأشهر أن جعفر بن سليمان هو الذي ضربه في ولاية الأولى بالمدينة، نهاء عن الحديث ليس على المنكره طلاق، ثم دس إليه من بسائه، فحدث به على رؤوس الناس، وقيل: سعي به إلى جعفر أنه لا يرى أيمان بيمينكم بشي. فإنه يأخذ بحديث ثابت من الأحف في طلاق المنكره أنه لا يجوز، وقال ابن بكير: ما ضرب إلا في تقديمه عثمان على عبي - رضي الله عنهما - واختلت في مقدار لضرب من ثلاثين إلى مائة، ومثدت يده حتى انخلعت كتفه، وفي بعد ذلك مطابق البيهقي، لا يستطيع أن يرفعهما، ولا أن يسوي رداءه.

قال الساجي لما حج المتصور أفاد مالكاً من جعفر بن سليمان، وأرسله إليه ابنته منه، فقال: أعوذ بالله، والله ما ارتفع سوط من جسدي إلا

وأما أصله في حلق من ذلك الوقت، فمما سمع من رسول الله ﷺ، فقال
لأبو ذؤيب: سمعته يقول: «حين حُرب - أئتمروا عمن لهم فإنهم قد يعلمون،
قال: لما حُرب حلق معنوا عليه، فدخل الناس فلاقوا، وقال: أشهدكم أنني
قد جعلت خدي في حلق، قال مصعب: كان صبره سنة ست وأربعين ومائة.

وقال ابن أبي عمير: قدم علينا أبو الأسود سنة ست وثلاثين ومائة، فلما
كُنّا من المدينة لقيته قال: «أنتم سألتم من ذي أصبح يقال: لقد ماتت.
وقال: القصص من ربادة: سألت أحمد بن حنبل عن صيرب مثلك؟ قال: صيربا
بعض نولاه من طلاق السكود. وكان لا يحيزه.

وقال ابن حبان في «كتاب»: كان مالك أقبل من بعض الأرحاء من
الغضب، بالسعي، وأعرض عن غير شيء في الحديث، ولم يكن يروى إلا
ما صحح، ولا يحدث إلا عرفه مع الفقه، والدين، والتفصيل، والمثبت،
وهو مخرج السلفي، وروى ابن حنبل عن «صحيحته» عن ابن عيينة، ذكر
بعض ما نفع كثير من، وينظر إلى الشيخ إن كتب عنه وإلا تركه، وذكر
أن حلق كان كان مالك - رضي الله عنه - لا ترك في المدينة مع ضعفه
وغيره، ويقول: لا أرك في صيرة فيها جنة رسول الله ﷺ مدونة،
وقال ابن حنبل - رضي الله عنه - إذا رأيت الرجل ببعض مثلك، فاعلم
أنه مدح.

وقد افترد الناس من ذلك والتخلف في مصادرته، وبيان أحواله
مختصا به. قال ابن عبد البر: ألف الناس في فضائله كتابا كثيرا، وصنف
الماضي رسالة في ترجمة الأئمة، وكذلك الحافظ ابن حجر، وأبو بكر بن
أحمد بن برزوخ المالكي المتوفى سنة ٤١٠هـ. وأبو الفرج عيسى بن معروف
الشافعي المتوفى سنة ٧٧٤هـ، والسيرافي رسالة سماه ب «تزيين الأركان»
مصدق الإمام مالك، ومحمد أبو عبد الله بن أحمد التستري المالكي شيد
المصنف له، ألف في مناقب عشرين جروا، توفي سنة ٣٤٥هـ. ومحمد أبو
إسماعيل بن القاسم بن سعد المتوفى سنة ٣٦٥هـ، ومحمد أبو بكر بن

الحياة بن محمد المتوفي سنة ٣٣٣ هـ وغيرهم كثير وصفت بحواشيهم^(١).

العللة الثالثة

في مشايخ الإمام

وهم أكثر من أن يحصر، قال الزرقاني: أخذ عن تسمانة شيخ وأكبر،
«فقد تقدم أو الإمام أخذ عن أبيه وعقبه أيضاً، فكان بينه بيت علم وفضل،
وقال الإمام ماثلاً: كنت أتي دافعاً وأنا علام حديث السنن، ومعني غلام فينزل
عبدني، وعلم منه فلسفة لإمام في التصوف، والخصيصه بتأفيع - رضي الله
عنه - وأكثر الإمام - رضي الله عنه - أيضاً عنه في الموطأ وغيره».

ويستظهر عند أمر الأمر أن من أصح الأسانيد. مالك بن نافع عن ابن
عمر - رضي الله عنهما - حتى قيل له: سلسلة الذهب، ويرى عنه، قلت
لأبي: أذهب، واكتب العنق؟ فقال: تعال، فابس ثياب العلم، فالتسي
ثياباً مشمسة. ووضعتم القندسوة عني وأمي، وعممتي فوقها، ثم قالت:
أذهب، فاكتب الآن، وكانت تقول: اذهب إلى ربيعة، فتعلم من أبيه قبل
علمه، وقال - رضي الله عنه -، ساء حفظ الناس، فقد كنت أتي سعيد بن
العبس، وعروة، وأنعام، وأبا سلمة، وحسيناً، وسالمياً - وقد جماعة -
فأدور عليهم أسع من كل واحد من الخمسين حديثاً إلى المائة، ثم أنصرف،
وقد حفظته كله من غير أن أخطئ حديث هذا بعدد هذا.

قال القاضي: عدة نسوخه الذين سماهم خمسة وتسعون رجلاً، وعدة
صحابيه خمسة وتسعون رجلاً، ومن نسايتهم ثلاث وعشرون امرأة، ومن
التابعين ثمانية وأربعون رجلاً، كلهم مديون إلا سنة: أبو الزبير النخعي،
وحسين بن علي، وأيوب البصري، وعطاء الخرماني، وعبد نعيم الجزري،
وإبراهيم بن أبي عتبة التميمي.

(١) انظر: مسير أعلام: ١١٥ (١/١) والإمام مالك وكتاب الموطأ لمحقق.

وأخرج الخطيب عن أحمد بن محمد قال: لما تصف مالك كتبته كان إذا مرّ بحدست زيد بن أسلم قال: أقرأ هذا السور، حتى أجد في موضعه، وقد عندنا حديث من زيد بن أسلم، لما وضع مالك الموطأ، جعل الحديث زيد بن أسلم في آخر الآداب، فقلت له: في ذلك؟ فقال: إنها كانت من فضي، أما فديها. أخرجه ابن عبد البر في التمهيد، وسيأتي قول الثوري في ذلك: أنه من غير كتابك ذلك لعلي وابن عباس؟ فقال: لم يكونا مسلمين، وبهم أتوا رجلهما.

وسط شيخ العلامة لدهوي في مقدمة «المصنف» الكلام المبرر على أسيد الإمام مالك التمهيد، التي أكثر الأخذ منها في الموطأ، لا سيما المثلث.

قال ابن فرحون: كان مالك - رضي الله عنه - يذهب إلى قول سليمان بن يسار، وكان سليمان يذهب إلى قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -.

وهي تهذيب الموطأ عن ابن معين ذكر من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم^(١)، وأكثر معه الإمام مالك - رضي الله عنه - كما حكاه الشافعي في الميزان: (إمام مالك من تابع عن من غير - رضي الله عنهما - وموطأ الإمام يولد ذلك، وسيأتي المصنف في بيان ذلك في بيان ذلك المصنف في الموطأ).

ولم يعلل المصنفين^(٢)، وإمامه والعلماء ينتشر في الأمة من أصحاب ابن مسعود - رضي الله عنه - وأصحاب زيد بن أسلم - رضي الله عنه - وأصحاب عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - وأصحاب من عباس، فعلم الناس عامة من أصحاب هؤلاء الأئمة، فأما أهل المدينة فعلمهم من أصحاب زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - وأما أهل مكة

(١) الخطيب التمهيد، (١٠٠).

يعلمهم من أصحاب ابن عباس - رضي الله عنه - ، وأما أهل العراق فعلمهم من أصحاب ابن مسعود - رضي الله عنه - .

وقال شيخنا مشيخت العلامة الشافعي ولي الله الدهلوي - رحمه الله - في «الإيضاح» بعد بيان اختلاف الأحاديث : وبالسجدة فاختلقت مذاهب أصحاب النبي ﷺ ، وأخذ عنهم الثامون كذلك كل واحد ما تيسر له ، فحفظ ما سمع من حديث رسول الله ﷺ بحفظها ، وعقلها ، ورجع بعضها على منظره ، فانتصب في كل بلد إمام مثل سعيد بن المسيب ، وسالم بن عبد الله بن عمر في المدينة ، ودمدعم الزهري ، والقاضي يحيى بن سعيد ، وزبيدة بن أبي عبد الرحمن ، وعطاء بن أبي رباح بمكة ، وإبراهيم النخعي والشعبي بكونة ، والحسن المصري بالقاهرة ، وطاوس باليمن ، ومكحول بالشام ، فاعلموا الله أكيدة إلى علومهم ، فرغبوا فيها ، وأخذوا عنهم الحديث وتناوى الصحابة ، وقال - ما بين السبب ، أصحابه يلتمسون إلى أن أهل الحرمين أثبت الناس في الفقه ، وأصل مذهبهم تناوى عمر وعثمان وقضاياحسا ، وتناوى ابن عمر وعائشة وابن عباس ، وقصة المدينة ، فجمعوا من ذلك ما تيسر لهم ، ثم نظروا فيها نظر اعتبار وتمتيز ، فما كان مجمعا عليه بين علماء المدينة ، فانهم يأخذون بأخواتها ، وأرجحها ، وإذا لم يجدوا فيه ، حفظوا منهم غروا من كلامهم وقال أيضا : وكان سعيد بن المسيب لسان مقهاء المدينة ، وكان أحفظهم نقضاب عمر - رضي الله عنه - ولحديث أبي هريرة ، وإبراهيم لسان فقهاء أهل بكونة ، فإذا تكلموا بشيء ، ولم ينسب إلى أحد فإنه في الأكثر منسوب إلى أحد من السلف صريحا أو إيماة ونحو ذلك ، فاستمع عليهما فقهاء بلدهما ، وأخذوا عنهما ، وخرجوا عنهما ، انتهى مختصرا .

وقال أيضا : إذا اختلفت مذاهب الصحناء فالصحناء عند كل عالم مذهب أهل بلده وشيوخه ، لأنه أعرف بالصحيح من آقاويهم من المقيم ، وأوهى

الأصول، فمذهب عمر وعثمان وعائشة وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت
والمجاهدين مثل سعيد بن المسيب، أحق بالأخذ من غيره، عند أهل المدينة،
ولذا يرى مالكاً يلزم محجته، وقد اشتهر عن مالك أنه سمعت طحطا
أهل المدينة، فإن تعاقب أهل مكة على شيء أخذوا عليه بالواجب، وهو الذي
يقول مالك في مثله: السنة التي لا اختلاف فيها عندهم كذا وكذا، وإن
اختلفوا أخذوا بأقواها وأرجحها، إما لكثرة الغائبين به، أو لثبوتها بقبيس
قوي، أو لخروج من الكتاب والسنة، وهو الذي يقول في مثله مالك: هذا
أحبر ما سمعت.

الفائدة الرابعة

في تلامذة الإمام - رضي الله عنه -

قال الذهبي: حدث عنه أئمة لا يكادون يحصون، قال الزرقي:
والرواة عنه منهم كثرة جداً بحيث لا يعرف لأحد من أئمة رواة كرواته،
وفد ألف الخطيب كتاباً في رواة عنه، أورد فيه ألف رجل إلا سبعة، وذكر
عباس أنه ألف فيهم كتاباً، ذكر فيه سبعة على ألف وثلاثمائة، وعد في
إمداده سبعة على ألف، ثم قال: إنما ذكرنا المشاهير، وتركنا كثيراً.

ومن روى عنه من شيوخه الزهري، وأبو الأسود، وأيوب نسجتي،
وربيعة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وموسى بن عطاء، وهشام بن عروة،
وباق الفراء، ومحمد بن عجلان، وأبو النصر سالم، ومحمد بن أبي ذئب،
وابن حريج، والأعمش، قال الدارقطني: لا أعلم أحداً ممن بعده أو بعده،
اجتمع به ما اجتمع لمالك، روى عنه رجلان حديثاً واحداً، بين وفاتيهما نحو
من مائة وثلاثين سنة، الزهري شيخه توفي سنة خمس وعشرين ومائة، وأبو
حذافة السهمي توفي بعد الخمسين ومائتين، ورؤيا عنه حديث العريفة بن
مالك في مكى المصنف.

قلت: وقد روي عن مالك السوفاء خاصة جماعات من المعاصرين،
سألتني بأنها في موضع.

وقال السيوطي: قال أبو حاتم: أثبت أصحاب مالك وأوثقهم معن بن عيسى، وقال بعض الفضلاء: اختار أحمد بن حنبل في «مسنده» رواية عبد الرحمن بن مهدي، والحرابي رواية عبد الله بن يوسف الشيباني، ومسلم رواية يحيى بن يحيى التميمي الباصوري، وأبو داود رواية القعني والنسائي رواية ثنية بن سعيد.

الفصلية الخامسة

في مؤلفاته غير الموطأ

والإمام - رضي الله عنه - مؤلفات كثيرة غير «الموطأ»، مروية عنه أكثرها بأسانيد صحيحة في غير فن من الفنون، لكنها لم يشتهر لها أنه لم يواظب على إسماعها وروايتها غير «الموطأ»، فمن أشهرها رسالته المعروفة إلى هارون الرشيد في الآداب والمواعظ، حدثت بها في الأندلس أولاً ابن حبيب عن رجاله عن مالك، وحدث بها آخراً أبو جعفر بن عون الله، والغاضي أبو عبد الله بن مفرج عن أحمد بن زيدونة النعشقي، وقد أنكرها غير واحد، منهم أصبغ بن الفرج، وحلف: ما هي من وضع مالك، (قاله ابن الفرخون) قلت: والظاهر أن من أنكرها، لما فيها من بعض المناكير، وقد ضمت هذه الرسالة عدة مرات.

ومنها: رسالته إلى ابن مطرف غسان بن محمد بن المعرف، وقال في شرحه الإمامين الحنطاب والمورق: ومنها: رسالته إلى أبي غسان في الفتاوى، وهي مشهورة.

ومنها: رسالته إلى الليث في إجماع أهل المدينة، وفي شرحه الإمامين، ونسب إليه كتاب الر، وأنكر.

ومنها: رسالته إلى ابن وهب عبد الله أبي محمد بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، صاحب مالكاً عشرين سنة، يسمى ديوان العلم، وسماها بعضهم برسالته في القدر، والرد على القدرية، قال ابن فرخون: هو من

باب الثاني في بيان الكتاب ومؤلفه

اشهره في الباب، ومن خيار الكتب الثلاثة على سعة علمه، وكذا مدحه القاضي، وقال: هو من خيار الكتب في هذا الباب، التذلل على سعة علمه بهذا الشأن.

ومنها: كتاب الأفضية، كتب بها إلى بعض العلماء، عشرة أجزاء، رواه عبد الله بن جليل.

ومنها: كتابه في تحريم وحساب مدار أحرار، وسائر تقصير، وهو كتاب حمد مفيد جداً، قد اعتمد عليه الناس في هذا الباب، رجعوا إليه أحياناً.

ومنها: كتاب التماسك، قال أبو جعفر الرهري: هو من أكبر مؤلفات الإمام، ذكر فيه أحكام الناسك.

ومنها: كتاب التماسك عن مالك، جمع فيه ما ذهب إليه مالك من كتب الأئمة، يذكر الإمام مالك في محاسنه من الثوائد وتعليل من الآثار والأخلاق.

ومنها: كتاب المحالسات عن مالك، أيضاً، جمعه محمد بن إبراهيم بن عيسى بن بشر، فألف في مجالس مالك أربعة أجزاء، كان كثير العبادة، صلي الصبح بوضوء الغنم، ثلاثين سنة، خمس عشرة سنة في دراسة وخمس عشرة في عبادة، ولد سنة ٢٠٢هـ، ونوفي سنة ٢٦١هـ رقل، بغداد.

ومنها: كتابه في التمسك بقرآن، الذي يرويه عنه خالد بن عبد الرحمن السجستاني.

ومنها: أحكام القرآن، ليس من مؤلفات الإمام نفسه، بل من مؤلفات أبي محمد مكي بن أبي طالب الأندلسي، توفي في حدود مجرم سنة ٤٢٧هـ وجمع فيه الأحكام المسنونة عن الإمام مالك رضي الله عنه - في الآيات القرآنية، وسماه كتاب النور عن الإمام مالك في أحكام القرآن كما ذكره ابن النجاشي. وفيه كتب تفنونه. اختصر أحكام القرآن لأبي محمد

الباب الثاني في بيان الكتاب ومؤلفه

مكي بن أبي طالب المغربي الميموني سنة ١٢٣٧ هـ، ولد المكي هذا في شعبان سنة ٣٥٥ هـ، وله مؤلفات كثيرة في القراءات، وله تفسير في خمسة عشر مجلدًا.

ومنه: «الصدوقية» المسمى، وهو كتاب صغير في فقه للمالك، وأيضًا «من مؤلفات الإمام» كونه ينسب إليه، ومؤلفه عبد الرحمن بن اندلس المعروف سنة ١٩١ هـ روى عن أركان مذهب المالكية، جمع فيه الأقوال الفقهية المشهورة من الإمام، من أحل الكتب في مذهبه، شرحه ورواه جميع من المتأخرين، كما يسط في محله.

ومنه: «التفسير» لقراءات الإمام مالك، هكذا ذكره من صنف مؤلفاته، ولا يبعد أن يكون هذا هو كتابه في التفسير لعريب القرآن.

ومنه: «كتاب المصالح».

وَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي يُونُسَ، المعروف بابن الخلال، المعروف سنة ٣٢٩ هـ أريحا حرماً من منفي فولد مالك، وألف محمد أبو إسحاق بن القاسم بن شعان أفسوفي ٤٥٥ هـ كتاباً في عوائد مالك، وألف أحمد بن عبد الملك الأصبهاني، المعروف بابن المكي المشوي سنة ١١١ هـ كتاباً في رأيه مالك - رحمه الله عنه - سماه «الاستيعاب» (فاته ابن جرير) وألف أبو محمد عبد الله بن حسن النكلاي المصوفي سنة ٣١٨ هـ «كتاب الاستيعاب» (فاته مالك) محررة دون أقوال أصحابه، ذكره ابن جرير.

هذا ما ظفروا بأسمائه، ون مؤلفات غير ذلك، ذكر الخطيب أبو بكر في تاريخه الكبير، عن أبي العباس السراج البغدادى أنه قال: هذه سبعون ألف مسألة لمالك، وأشار إلى كتب متصلة عنه كثيرة، ذكره ابن جرير.

الفصل الثاني في المؤلف، وجه موافقه

المصنف الثاني

في المؤلف، وفيه فوائد

القائدة الأولى

في فضله وفناء الناس عليه

وهو أيضا كثير، كالثناء على مؤلفه، بصعب سبحانه. قال أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي^(١): «المصنف هو الأسفل الأرض واللباب، وكتاب البخاري هو الأسفل الثاني في هذا الباب، وعلمه، إلى الجميع كسنتهم، وأثرهم».

وقال شيخ المشايخ العلامة نسابة ولي الله الهندي في السؤالي^(٢): «من رجع المصنف، ويرى بالإصباح، علم لا محالة أن الموطأ عذوة بعد ذلك وأساسه، وعمدة مذهب الشافعي وأحمد، ورأسه، ومضاج مذهب أبي حنيفة ومالك، ونبراسه، وهذه النماذج بالنسبة إلى الموطأ كالشروع للمنون، ونعيم أيضا أن الكتب في السير قد صحح مسلم، وأثر أبي داود، والعماني، وما نعلق بالحق من صحيح البخاري، والجامع الترمذي، نسخة جات على الموطأ بحرم حرمه وتروم رومه، مطمح نظرهم فيها وحل ما أرملة، ورفع ما أرفقه، واستدراك ما غاب، وذكر امتدادات واستخراج ما أسسه».

وقال أيضا في النسخي^(٣): «ومن النفس أنه ليس بين أحدنا يوم كتاب من كتب اللغة أقرى من الموطأ، لأد فضل الكتاب إما يكون بأحد المؤلف أو من حيث التزام تصحيحه، أو بأحد الشهرة، أو من جهة التمولد، أو بأحد حسن الترتيب واستيعاب الحقائق، أو نحو ذلك». وكل ذلك يبرهن في الموطأ».

(١) (٢٧٧) (٢٧٨)

(٢) (٢٧٩) (٢٨٠)

قال أبو نعيم في «الحلية»^(١) عن مالك: قال: لما توفي هارون الرشيد، في
أن يعلن «الموطأ» على الكعبة، ويعمل الناس على ما فيه، فقلت: لا تفعل، فإن
أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في العروء، وتفرقوا في البلدان، وكل مصيب،
فقال: وقفت الله يا أبا عبد الله، وروى ابن سعد في «الطبقات» عن مالك أنه لما
خرج إلى مصر قال أبو جعفر: عسى أن أمر بكاتبك هذه التي وضعناها، فتسح، ثم
أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة، وأمرهم أن يعملوا بها فيها،
ولا يمتدوا إلى غيرها، فقلت: لا تفعل هذا، فإن الناس قد سقت إليهم الأقدار،
وسمعوا أحاديث، ورووا روايت، وأخذ كل قوم مما سبب إليهم، ودانوا به،
فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم.

قال البرقاني: لما ألف الإمام «الموطأ»، انهم نصح بالإحلاص فيه،
فألفاه في الصلاة، وقال: إن ابنك فلا حاجة لي به، فلم يزل منه شيء، فبقي.
لما صنف الإمام «الموطأ»، عمل من كان بالمدينة يومئذ من العلماء
الموطأت، فقبل لسانك: شغلت نفسك بعمل هذا الكتاب، وقد شريك فيه
الناس، وعمدوا أمثاله؟ فقال: انتزعتي بما عملوا، فأني بذلك، فنظر فيه،
وقال: لنعمن أنه لا يرتفع إلا ما أريد به وجه الله، قال: فكانما ألفت تلك
الكتب في الآبار، وما سوغ بشيء منها بعد ذلك يذكر^(٢).

وروى أبو محمد أن أبا جعفر المصنوع قال لمالك: ضيع الناس كتاباً
أحملهم عليه، فكلمة مالك في ذلك، فقال: ضعه، فما أحد اليوم أعلم
منك، فوضع «الموطأ»، فما فرغ منه حتى مات أبو جعفر، وفي رواية: أن
المنصور قال: صرح هذا العلم، وروى كتاباً، ويحب فيه شدائد ابن عمر،
ورخص ابن عباس، وشراؤ ابن مسعود، رضي الله عنهم، واقتصد أوسط
الأمور، وما أجمع عليه الصحابة والأئمة.

(١) (٣٣٦/١).

(٢) انظر: التمهيد (٨٦/١).

قال ابن عبد البر: بلغني عن مطرف، قال: قال لي مالك: ما يقول الناس في موطني؟ فقلت له: الناس وجلالة محب مصر، ومنازل مقرر، فقال: إن مد ملك عمر، فخرى ما يريد الله به، وورث العطب دار: عات ابنه تملك. ثم فر في كتاب ذكر علي بن عباس؟ فقال: يا أمير المؤمنين، لم يكونا ببلدي، ولم ألق رجالهم، عود صغ هذا فكانت أوند ذكر كثير، ولا في الموطأ أخذت عنهم، (قاله الرافعي).

قلت والأوجه عني: أنه ذكر روايتهما بعد ذلك، وإليه - رضي الله عنه - كان يتبعه، ويحضره عاماً عاماً، وتذا ترى الاختلاف في النسخ من الزيادة والتقصير.

وروي ابن شاذان في كتابه "مناقب الشافعي"، قال: ذكر الشافعي الموطأ، فقال: ما علمنا أن أحداً من المتقدمين ألف كتاباً أحسن من هذا ما نلت، وما ذكر فيه من الأخير، ولم يذكر مرعونا عنه الرواية كما ذكره غيره في كتبه، وما علمت ذكر حديثه ذكر أحد من الصحابة إلا ما في حديث: "ثيادان"^(١) رجا عن حوضي الحديث، طلق أخيرني من ... والكا ذكر هذا الحديث. وأنه قد أنه لم يخرج في الموطأ.

وأخرج ابن زهر عن الشافعي - رضي الله عنه - ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصبح من كتاب مالك، وفي لفظ: ما على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك، وفي لفظ: ما بعد كتاب الله أكثر مما هو من موطأ مالك، وفي آخر: ما بعد كتاب الله أتبع من الموطأ، وأطلق عنه جماعة اسم التصحيح.

وأخبرني بنت غضب (إرشاد للمحدث المكني) - قدس سره - أن رصده عند رأس الثراء وقت الولادة ميسر لوضع الحمل، وهو مجرب.

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢٨) في كتاب المصنف، قوله: ثيادان، رواه كثير رواه الموطأ، وفي ... رجا عن حوضي الموطأ (١) (٣٠٥).

المقدمة الثانية

في درجة الموطأ من بين كتب الحديث

اعلم أن الجمهور عثوا الموطأ في الطبقة الأولى من طبقات كتب الحديث، واختاره شيخ مشايخ العلامة عبد العزيز المدغري - نور الله مراده - في ما يحد حفظه لتظهر، وجعل كتب الحديث خمس طبقات. جعل في الأولى منها، الصحيحين والموطأ وغيرها، رتبة في ذلك والله الشيعي ولي الله المدغري - ربه الله مصححه - في حجة الله البالغة.

وصاحب مفتاح السعادة قد رتب كتب الحديث هكذا - البخاري، ثم مسلم، ثم أبو داود، ثم الترمذي، ثم النسائي، ثم دارقطني، وأعطى الإمام النووي كتاب الأصول خمسة، وهي التي ذكرتها إلا أن جمهور جعلها ستة، وعد منها موطأ الإمام مالك، وجعلوه بعد الترمذي وقبل النسائي، والحق أنه بعد مسلم في الرتبة.

وهي غير أعلام النبلاء^(١) لنظمي في ترجمته من حرم الأندلسي القاهري، وأنه ذكر قول من يقول: أميل لمصنفات الموطأ، فقال: بل أولي الكتب بالاعتناء صحيح البخاري ومسلم وصحيح ابن السكن وغيرها، ثم بعدما كان أبي داود والنسائي، ومصنف القاسم بن أسبق، ومصنف أبي جعفر الطحايري، ولم يذكر ابن ماجة ولا جامع الترمذي، لأنه ما رأه، ولا أذعن من الأسفل إلا بعد موته، قال: وسند الثور وسند ابن أبي شيبة ومسلم أحمد بن حنبل، وما جرى هذه الكتب التي أحدث بكلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم كتب التي فيه كلام غيره، مثل مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، وغيرها، ثم مصنف حماد بن سمية وموطأ مالك بن أنس، وموطأ أبي ذؤيب، وموطأ ابن وهب وغيرها.

وأورد على ابن حرم الشيخ عبد الحس في حاشيته على الموطأ^(٢).

(١) (١٨/٢٠٦).

(٢) انظر: التمهيد لمسجد (١١٦٧).

وإنما جبر بأن اختلافهم في ذلك مبي على اختلاف اعتقادات، فمن نظر إلى اختلاف الأحاديث والمفروغ جعله مؤسراً ومن نظر إلى صحة التائيد ادوات في ثلث كتاب جعله حشدي

وحكى السيوطي في تدريب التوفي قال ان حريم فقط وفتح من ذلك، فقال ولما امر حرم ذلك، أولئك الكتب تصححها، ثم صحح حمد بن الشيخ، والعلاني، وابن العارود، والعلاني، نظام بن أصف، ثم بعد هذه الكتب كتاب أبي داود، وكتاب ابن أبي عمير، وكتاب أبي بصير، ومصابي الطحاوي، ومصابي أحمد، والبراء، وابن أبي شيبة، أبي بكر، وعبدان، وابن راهويه، والطبري، وأحمد بن سفيان، والبيهقي، وابن حجر، وبعثت بن مئة، وأحمد بن محمد، وابن أبي عمير، وما جرى معناه، أني أورد لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثم بعد ذلك الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره، ثم ما كان فيه تصحيح فهر
أخر، مثل مصنف عبد الشرائف، ومصنف ابن أبي شيبة، ومصنف أبي نعيم،
وكتاب محمد بن عمر الشرواني، وكتاب أبي الفوارس، ثم مصنف عبد بن حمزة
ومصنف سعد بن منصور، ومصنف أبي يعقوب، ومصنف النجاشي، ومروان مائث،
وموطأ ابن أبي ذئب، وموطأ ابن وهب، ومائث ابن حمزة، ومعه أبي عبد،
وقد ابن توم، وقد كان من هذا السطح مشهوراً في كتب شعبيه وسفليان، بالكتاب
والأوراعي، والخصلي واليهدي ومسلم، وما جرى مجراه، فهذا طبق موطأ
ذلك، بعينها أجمع لمصنفه، وبعضها مائة، وبعضها دونه

وإنه أحصاه ما جرى حديث شعبة عن القسطنطين، فوجدناه جماعة حديث
وبها مستند، وإسناداً يزيد على الثمانين، وأحقيته ما نرى موثقاً بذلك، وما
في حديثه من غير صحيح، فوجدت في كل واحد منهم من الثمانية خمسة
وبها مستند، وثلاثة إرسالاً، وفيه بضع وسبعون حديثاً قد يركبها
نفسه العشر بضعاً، وفيها أحاديث ضعيفة وفاهي حيلولة العناء، المستغنى عن
كتابته ما ليس الصواب.

الفائدة المعلقة

في وجه التسمية بالموطأ

قال الامام حاتم الرازي موطأ مالك بن أنس «المرطأ» فقال نسبه
مسند وارتقاء للغزير - حتى قيل موطأ مالك، كما قيل جامع سنيان، وروى
أبو الحسن بن مهران عن أبيه عن أبي بصير عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
قال مالك: عرفت كتابي هذا من سبعين مقراً من فقهاء الحديث، فكانهم
واظفاني عليه، فسميته «الموطأ».

قلت: فهذه التسمية ترجع لطفه عن صاحب التسمية، قال ابن حجر ثم
يصدق مالكاً أحد إلى هذه التسمية، فإن من ألف في زمانه مصنف يسمى
بالجامع، ومعلوم من الموقوف، وبعضهم بالمصنف، والمفظة الموطأ معنى
المنسحب، المنسحب.

وأخرج ابن حبان عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
من حديثه كتاباً بالحدسية على معنى «المرطأ»، من ذكر ما اجمع عليه أهل
الدين، عهد الترمذي بن أبي حنيفة النخعي، وعمل ذلك كلاماً لمصر حديث،
قال: «وذلك، فقدم فيه بقوله: ما أحسن ما عمل، ولو كتب أنا الذي
عملت، لكانت بالآثار، لو شئت ذلك بالآثار، ثم عزم مالك على تصنيفه
تصنيفه، قال النجاشي في «الذخيرة»، ورواه «الكبرى» بطريقه، راجع كوطأه،
رواه: «عنه» و«عنه» و«عنه»، ثم قد في «الكبرى» ورواه عن الأئمة رافق
كوطأه، وعمل موطأ الأئمة كالمعظم، سئل: «رواه» المصنف، «رواه» بسع،
«رواه» المعاني كلها تصنع في هذا لأمر من طريق الاستدرة.

الفائدة الرابعة

في دأب المصنف في الموطأ

قال الشيخ زكي الله في شرح قول ابن مهدي: «إن الموطأ إمام في الحديث
مورثاً»، والأول: «إمام في السنة» و«إمام في الحديث» و«إمام في الحديث»

قال الشيخ في «المصنف»: اعلم أن شرحه يحتاج إلى البسط في الكلام، وهو أن للمصنف في استنباط المسائل طريقين، أحدهما: أن يحفظوا الآيات والروايات والأخبار، ويستنبطوا المسائل من ذلك، وهو طريق المحدثين، والثاني: أن يتقوا الأصول والقواعد الكلية من كلام الأئمة بدون اعتبار مأخذها، ويستنبطوا الأحكام من تلك الأصول، وهو طريق الفقهاء، ولذلك يقال: حماد بن أبي سليمان أعلم الناس بمسائل إبراهيم، ومير الإمام مالك - رضي الله عنه - في موطئه عن هذا الطريق بقوله: «السنة التي لا اختلاف فيها عننا كذا وكذا».

وقال أيضاً في موضع آخر: إن الإمام مالكاً - رضي الله عنه - جعل بناء مذهبه على الروايات المرفوعة إلى النبي ﷺ موصولة أو مرسلة، وبعدها على قضايا عمر ثم على فتاوى ابن عمر - رضي الله عنهما - وبعد ذلك على أقوال فقهاء المدينة: كبن المسيب وعروة وقاسم، وسالم وسليمان بن يسار، وأبي سلمة وأبي بكر بن عمرو بن حزم، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم، وقال أيضاً: إن الإمام - رضي الله عنه - يجز عن أقوال الشافعي، السبعة وفقهاء المدينة بقوله: «السنة عننا كذا وكذا» قال الإمام الشافعي: وهذا ليس بإجماع، بل هو مختار الإمام مالك - رضي الله عنه - ومشايعه.

قلت: وتقدم في مشايخ الإمام مالك ما به في قوله: «السنة التي لا اختلاف فيها عننا كذا وكذا» ودأبه في قوله: «هذا أحث ما سمعت إنِّي»^(١)، رآه أيضاً ما قال ابن رشد في «مقدماته». روي عن مالك أنه قال، إذا جاء حديثان مختلفان عن النبي ﷺ، ويلحق أن أبا بكر وعمر عملاً بأحدهما، وترك الآخر كان في ذلك دلالة على أن الحق فيما عملا به.

ومن خصائصه أيضاً أنه كثيراً ما يذكر في أبواب المسائل الفقهية المناسبة للأبواب، واجتهادات الإمام مالك من دون إيراد خبر أو أثر. ومنه

(١) انظر: «حجة الله البالغة» (١/٤١٧).

بعضاً ما سيأتي في بيان المرسل: أن الإمام - رضي الله عنه - نصر في كتب القوم بغير عما أخذ عنها بالإلحاح.

ومما يحب التنبيه عليه ما أفاده بعض العلماء المالكية في المصنف السورة أن القول المشهور في كتبه يطرأ على ثلاثة معاني: الأول: ما يكون قوياً من حيث الدليل وإن لم يقل به الأكثر، والثاني: ما يكون قائمه جماعة من المشايخ، وإن لم يكن قوياً من حيث الدليل، والثالث: قولاً ابن القاسم في المصنف، وقوله في كتاب الآخر يقال له غير المشهور، وهذا الإطلاق الثالث أكثر من الأولين، انتهى.

ومنه ما في التصويب^(١). قال ابن عبد البر: إذا قال مالك عن الثقة عن بكير من عبد الله الأشج فالثقة مخومة بن بكير، وقال السنائي: الذي يقوله مالك في كتبه ثقة عن بكير يشبه أن يكون عمرو بن الحارث، وقال ابن عبد البر: إذا قال «عن الثقة عن عمرو بن شعيب» فهو عبد الله بن وهب، وفيه: الزهري، وقال ابن وهب: كل ما في كتب مالك الأخير من لا أنهم من أهل العمدة فهو الملبس بن سعد، وقال شيخ الإسلام ابن حجر: إذا قال «عن الثقة عن عمرو بن شعيب» فقول: هو عمرو بن الحارث أو ابن لهيعة، و«عن الثقة عن بكير» قول: هو مخومة بن بكير، و«عن الثقة عن ابن عمر» هو صالح.

الفائدة الخامسة

في رواية الموطأ، وعدد نسخه

قال شيخنا شهابي في «المستان»: أخذ الموطأ عن الإمام مالك قريب من ألف رجل، وقال لحافظ صلاح الدين العلاني: روى الموطأ عن الإمام مالك جماعات كثيرة، وبين رواياتهم الخلاف من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص، وأكبرها رواية النعني، ومن أكرها وأكثرها زيادات رواية أبي

(١) انظر: الطب - الروي (١١٣٧).

مصعب. فقد قال ابن حزم: في الموطأ أبي مصعب زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث، وقال الغافقي في «مساند الموطأ»: اشتمل كتابها هذا على ستمائة حديث، ومنه مائة حديث. وهو الذي انتهى إليها من مسند موطأ مالك، وذلك إن نظرت الموطأ من نسي عشرة روايات روت عن مالك، وهي رواية عبد الله بن زهد، وعبد الرحمن بن القاسم، والقاسم، وعبد الله بن يوسف التميمي، ومعين بن عيسى، وسعيد بن خلف، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وأبي مصعب أحمد بن أبي بكر، ومصعب الزبيري، ومحمد بن المبارك الصوري، وسفيان بن زياد، ويحيى بن يحيى الأندلسي. فأخذت الأكثر من رواياتهم

قال السيوطي: وقد وقع على الموطأ من روايتين أحريين سوى ما ذكر الغافقي: إجلالهما. رواية سويد بن سعيد، والأخرى رواية محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وفيها أحاديث يسيرة زيادة على سائر الموطآت.

قلت: والموطأ نسخ أخر كما سألنا عنها. وقال شيخنا العلامة السملوي في «المصنف»: إن نسخة أكثر من ثلاثين، ونسب ابن عبد البر شرحه: «النسخة» والإسكندرية على ثلثي عشرة رواية، وهي تقديم الأبواب وتأخيرها اختلاف في السج كثير جداً، ولا بد منه لمن نظم أد الإمام - رضي الله عنه - ثم يزل ببقية في كل سنة ويختاره. والرواية قد أخذت عنه في السير المصنوعة

والعلماء المشايخ في أعقاب نسخة أيضاً كما نرى. ودلائل لأن الرواية عنه كثير جداً، فكل أخر بعد طغر عليه، وقال أبو القاسم محمد بن حسين الشافعي: الموطآت المعروفة عن مالك أحد عشر نسخة متعارف، والمستعمل منها أربعة، وذكر السيوطي في «التنوير» أربع عشرة نسخة، وذكر شيخنا في «البيان»: ست عشرة نسخة، وما أنا ذا أفكر لك ما وجدت عليه من كتب المشايخ مع ذكر صاحب النسخة مختصراً.

الأولى هي هذه النسخة التي رأيناها المروجة ببلاطنا، وهي نسخة

يحيى بن يحيى المصمودي الأندلسي^(١) انموت في سنة ٢٠٤هـ وسباني البسط في ذلك في العائلة الآتية.

اشاتية: نسخة ابن وهب^(٢)، وهو أبو محمد عبد الله بن وهب بن سفيانة، على ما في «السنن» وغيره. وفي كتب الرجال من «الشهاب» و«التقريب» و«لخلاصة» و«الجمع بين رجال الصحيحين» و«الديباج»، بأنه مسلم^(٣)، وهو انصاري، لإطباق أهل الرجال من دواة السنة، ولأنه في ذي القعدة سنة ١٢٥هـ، ذكر الذهبي وغيره أنه وجد في تصانيفه مائة ألف حديث وعشرون ألفاً من روايته، رجع ذلك لا يوجد فيه متكرراً فضلاً عن سابقه. روي عنه أنه قال: ولدت سنة ١٢٥هـ وأخذت العلم وأما ابن سبعة عشر سنة.

قال أبو الطاهر: سمع من مالك من سنة ١٤٨هـ إلى أن مات مالك، قال أبو مصعب: سأل ابن وهب عن مالك صحبة، وقال محمد بن عبد الله: كان ابن وهب أفد من مالك، وكان من أصحاب مالك - رضي الله عنه - بسط الكلام على ترجمته في «الديباج المذهب»، توفي يوم الأحد لخمس بقين من شعبان سنة سبع وتسعين ومائة، وصنف «الموطأ الكبير» و«الموطأ الصغير»، وصنف مائة ألفاً عليه «كتاب أهوال القيامة» من مصنفاته فأخذته الفقيه، فحمل إلى داره فام يزن كالك إلى أن قضى.

والثالثة: نسخة ابن القاسم^(٤)، وهو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد المصري ولد سنة ١٣٢هـ وهو أول من دوز مذهب مالك في

(١) سباني ترجمته في «المقدمة» أساسه في بيان هذه النسخة التي بأيدته.

(٢) اعظم ترجمته في «تاريخ القضاة» (٤/٤٢١). و«تهذيب التهذيب» (٦/٧٢)، و«الديباج المذهب» (ص ١٣٣)، و«طبقات الحفاظ» (ص ١٢٦).

(٣) «الله» أي بدل اسمه مسلم.

(٤) اعظم ترجمته في «زيارات الأعيان» (١/٢٧٦)، و«الديباج المذهب» (ص ١٤١)، و«الحاضرة» (١/٣٠٣)، و«طبقات البيهقي» (ص ٣٤٨).

«المندوب» كان زاهداً فقيهاً منوراً. كان يحرم القرآن كل يوم خمسين، من رواف (ح مدس) توفي سنة ١٩٩ هـ.

والرابعة نسخة من من عيسى^(١٢١) وهو من (الاعتق) من عيسى بن جب. امر يحيى الخزاز، ويقال: نفاذ الإمام، ويقال له: «هذا مالك» لأنه - رضي الله عنه - كان يكثر علمه حين حروجه إلى المسجد بعد ما كثر وأسر، وهو الذي قرأ على سنان «الموطأ» لابن زيد وأبيه، مات بالمدينة في صوال سنة ١٩٨ هـ. من رواية سنة

«تحفة» نسخة القصب، وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مسعود بن عبد الله بن القصب^(١٢٢) - يجمع الخفاف ومكون العقب -، نسخة إلى جده، مدني الأصل. سكن البصرة كثير الغصائل، عا من الأبدال، وأما بعد سنة ١٣٠ هـ. وتوفي بسكة في صوال سنة ٢٢١ هـ. وقيل: أنه خلون من المحرم يوم السبت، من رواية سنة إلا من ملجود. كان من معين دامن الخديني لا يقدمان عليه في «الموطأ» أحد. وروى عنه أنه قال: لمست مائتا عشرين سنة حتى عرفت عليه «الموطأ»، قال أبو زرعة: ما ريت أشجع منه.

الثامنة نسخة عبد الله بن يوسف أبي محمد^(١٢٣)، الدمشقي الأصل، القسبي المكنى، ملجود من بلاد المغرب، وذكر الطحاوي أنها من بلاد مصر، من رواية (ح د ت س) كثر البخاري عنه في كنهه، قال الحافظ في «التنوير»: من أمت الناس في «الموطأ» وفي تهذيبه. سمع «الموطأ» سنة ١٦٦ هـ ومات سنة ٢١٧ هـ.

والثانية نسخة يحيى بن عبد الله بن بكر^(١٢٤)، وهو يسميه أبي جده،

(١٢١) ك ترجمته في «الاستاذ» لأبي عبد الله بن أبي ١٩٩، وفي «سير المهديين» ١٠١-١٠٢، وفي «المصنف» (٢٢٨٧).

(١٢٢) ك ترجمته في «المشهور» (٢٨٢، ٢) وفي «سير» (١٣١) وفي «السير» (١١٠١، ١١٠٢).

(١٢٣) ك ترجمته في «سير» (١٨٨، ٦) وفي «سير» (١١٠١، ١١٠٢).

(١٢٤) ك ترجمته في «المشهور» (٢٨٢، ٢) وفي «سير» (١٣٧، ١) وفي «سير» (١١٠١، ١١٠٢).

هكذا: نسخة يحيى بن بكير المعروف بابن بكير، وهو يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخرومي مولاهب أبو زكريا المصري من رواة (خ م ف)، ولد سنة ١٥٤هـ، ومات في النصف من صفر سنة ٢٣٦هـ، ذكر في «النسب» وروي عن يحيى بن بكير: أبي عرضت «الموطأ» على الإمام مالك - وصلى الله عليه - أربع عشرة مرة، وقال الحافظ في «تهذيبه»: قال ابن معين: سمع يحيى بن بكير «الموطأ» عرض حبيب كاتب الليث، وقال مسلمة: تكلم فيه لأن سماعه عن مالك إنما كان بعرض حبيب.

وفي «استدركه» للذهبي، هو صاحب مالك، ولثبت أكثر عنهما، قال بقي بن مخلد: سمع يحيى بن بكير «الموطأ» من مالك سبع عشرة مرة، وكذا نقله الثوري عن «الذبيح»، وفي «المبي على البخاري»، قال البجلي: قد تكلم أهل الحديث في سماعه «الموطأ» عن مالك، مع أن جماعة قالوا: هو أحد من روى «الموطأ» عن مالك.

الثامنة: نسخة سعد بن عضر، وهو سعد بن كثر بن عضر^(١)، «بالهجمة» والقلم مصغراً ابن سلم الأنصاري من رواة (خ م ع د س)، ولد سنة ١٤٦هـ، وتوفي في رمضان سنة ٢٢٦هـ كان من أعلم الناس بالأسباب والأخبار المعاصرة، وأيام العرب مآثرها ووقائعها، والمناقب والخصائب، وكان أدبياً فصيحاً الشان يقال: إن مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه.

التاسعة: نسخة^(٢) أبي مصعب الزهري^(٣)، وهو أحمد بن أبي بكر الفاسم بن الحارث الزهري من فراء أهل المدينة من رواة السنة يقال: موطأ آخر الموطأ، ولد سنة ١٥٠هـ، ومات في رمضان سنة ٢٤٢هـ. قال صاحب

(١) له ترجمة في «مذكرة الحفاظ» (١٢٧/٣)، و«تهذيب التهذيب» (٧١/٤)، وميزان الاعتدال (١٥٤/٢).

(٢) علم «الموطأ» برواه أبي مصعب الزهري في ترجمة الرسالة سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

(٣) له ترجمة في «مذكرات الذهبي» (١٠٠/٢)، و«الاستبصار» (ص ٦٦)، و«ترتيب المدارك» (٣١٧/٣).

«الإتحاف»: يقال: في نسخته زيادة على سائر الموطآت بشحو من مائة حديث.

العاشر: نسخة مصعب بن عبد الله الزبيري^(١)، هو مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عبد الله الزبيري المدني، سكن بغداد، من رواية (س ق) ومسلم خارج الصحيح، وأبي داود خارج السنن، ولد سنة ١٥٦هـ، وتوفي ثلثين حلتاً من شوال سنة ١٣٦هـ.

الحادية عشرة: نسخة محمد بن المبارك الصوري^(٢)، وهو محمد بن المبارك بن يحيى القرشي الصوري، سكن دمشق من رواية السنن، ولد سنة ١٥٣هـ ومات سنة ٢١٥هـ. كان من أعباد، كان شيخ الشام بعد أبي مسهر.

الثانية عشرة: نسخة سليمان بن برد^(٣)، لم أقف على ترجمته، اختلف أهل النقل في اسمه، فقبل: هكذا، وقيل: سليمان بن برد، وقيل: سلعة بن برد، وعلى هذه نتي عشرة نسخة، بنى النافقي «سننه» كما تقدم، وتقدم أيضاً ما قاله السوطي: إنني وجدت على النسختين الآخرين خبرها.

الثالثة عشرة: نسخة أبي خذافة السهمي^(٤)، وهو أحمد بن إسماعيل بن محمد السهمي أبو خذافة المدني نزيل بغداد من رواية ابن ماجه فقط، يقال: هو آخر من روى عن مالك «الموطأ»، متكلم فيه عند المحدثين، قال صاحب «الإتحاف»: يقال: أدخل في «الموطأ» ما ليس منه، قال النعيمي: سبأه للموطأ صحيح في الجملة، عمر نحواً من مائة سنة، توفي يوم عيد الفطر سنة ٢٥٩هـ، وقال ابن قانع: سنة ٢٥٨هـ.

(١) له ترجمه في: «تريب المدارك» (٣/ ١٧٠ - ١٧٢)، و«طبقات ابن سعد» (٥/ ٢٣٩).

(٢) له ترجمه في: «تهذيب التهذيب» (٢١١/ ٩٦) و«تريب التهذيب» (١/ ٢٠٤).

(٣) له ترجمه في: «المدارك» (٢/ ١٦٠).

(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٩٦)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٨٣).

الرابعة عشرة: نسخة مسودة من سنة ١١١١، وهو مسود من سهرن الهروي أبو محمد الحداثي نسبة إلى الحداثية بلدة على الفرات، الأنباري (سور فموحدة) من رواية مسلم وابن ماجه، متكلم فيه أيضاً عند الحداثي، قال البخاري: مات سنة ٢٤٠هـ أول شوال بالحديثة، وفيها أثره البغوي، وقال: كان قد بلغ عتبة سنة، ومما نغم عليه حديث: من عشق وكتم وشق ومات مات شهيداً، في اسماء كيف استجوزت الرواية عنه في الصحيح^١ قال: ومن أمر كنت أتى بنسخه حفص بن عسرة.

الخامسة عشرة: نسخة سراج مذهب الحنفية محمد بن الحسن الشيباني^(٢)، صاحب أبي حنيفة - رضي الله عنه - اسمه مُعْصِي عن ذكر مفاخره، أصله من دمشق من قرية يقال لها: حرستا، كان أبوه من حنة الشام، فقدم واسطاً فولد بها محمد سنة ١٣٢هـ، وتوفي بالري سنة ١٨٩هـ، ولما ذكر الإمام محمد في موعته^(٣) الآثار والروايات والفروع من غير طريق مالك - رضي الله عنه - نسب إليه عرفاً، فيقال له: «موطأ محمد»، وهناك النسخان هذا اثنان زادهما السيوطي.

السادسة عشرة: نسخة يحيى بن يحيى التميمي، وهو يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي الحنظلي، أبو زكريا الشيباني من رواية (ح م ت س) ولد سنة ١٤٢هـ ونوفي ليلة الأربعاء غرة ربيع الأول، قال الحاكم: كل من خالف هذا القول يحط، وقال الحافظ في «التقريب»: مات سنة ٢٢٦هـ على الصحيح، وفي «التذكرة»: مات في صفر سنة ٢٢٦هـ قلت: وهذه النسخة هي التي خرجها مسلم في «صحيحه»، كما تقدم في بيان علامة الإمام، قال السيوطي في «التوير»: ويحيى بن يحيى هذا ليس هو صاحب الرواية المشهورة الآن.

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (١/٢٧٢).

(٢) انظر ترجمته في «وقفيات الأنبياء» (١/٥٧٤)، و«الموائد البهية» (ص ١٦٣) ومقدمة «التعريف المسجدة» (١/١١٤).

قلت: هذه النسخ التي ذكرها شيخنا العلامة الدهلوي في «البيان». وقال السيوطي عن القاضي عياض: والذي اشتهر من نسخ «الموطأ» مما رويته أو وقفت عليه نحو عشرين نسخة، وذكر بعضهم أنه ثلاثون نسخة، وقد رأيت «الموطأ» برواية محمد بن حميد بن عبد الرحيم بن شروس المروزي عن مالك وهو غريب، وأم يقع لأصحابه ثلاث الموطآت، فلذا لم يذكرها منها شيئاً.

قال السيوطي: وذكر الخطيب ممن روى «الموطأ» عن مالك إسحاق بن موسى الموصلي مولى بني مخزوم، وحكى السيوطي عن القاضي أسماء جميع من المحدثين روى «الموطأ» غير المذكورين، فراجع إليه، وكذا بسطه الزرقاني وغيره، وذكر ابن فرحون: عبد الأعلى أبنا مسهر بن مسهر أيضاً فيمن روى «الموطأ» عن مالك.

ثم اختلفوا في أرجح الروايات منها: قال الإمام أحمد: سمعت «الموطأ» من بضعة عشر رجلاً من حُفَّاظ أصحاب مالك. فأعده علي الشافعي - رضي الله عنه - لأبي وجدة أفومهم، وروى عن ابن معين أنه يقول: أثبت الناس في «الموطأ» القنعبي، وعبد الله بن يوسف التَّبَّسي هذه. قال الحافظ: هكذا أطلق ابن المديني، والشافعي أثبتهم، وقال ابن معين: أثبتهم ممن بن عيسى، وهي «الندباج»: قال النسائي: لم يرو أحد عن مالك «الموطأ» أثبت من ابن القاسم، وقال محمد بن عبد الحكم: أثبتهم في مالك ابن وهب.

قال السيوطي في «التنوير»: للموطأ روايات كثيرة وأكبرها رواية القنعبي، قال العالني: وروى «الموطأ» عن مالك جماعات كثيرة، ومن رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص. ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب. قال ابن حزم: في «موطأ أبي مصعب» هذا زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث، انتهى.

الفائدة السادسة

في بيان هذه النسخة التي بأيدينا

هي الشهيرة في ديارنا بوطاً مالك على الإطلاق، شرح عليها السيوطي والزرقاني ولباجي، وشيخنا الدهلوي وغيرهم، وهي نسخة يحيى بن يحيى الأندلسي^(١). وهو أبو محمد الفقيه يحيى بن أبي حبيب يحيى بن كثير بن وسلاس - يفتح الواو وسكون السين المهملة الأولى - كما في «البيان» وغيره، وفي «صاح المطع» - يفتح الواو وسنين مهملتين، الأولى ساكنة - ابن شغل - يفتح الثمن المعجمة وسكون الميم وفتح اللام الأولى - كما في «البيان» و«التعليق المعجم»، وفي «تهذيب الحافظ» - شملان - بزيادة الألف بين اللامين، ابن مثاقبا - يفتح الميم وسكون التوت بعدها فاف معقودة، وبعد الألف ستة تحبة، المعصودي - يفتح - نسبة إلى مصمودة، قبيلة من البربر

قال السمعاني: المعصودي - يفتح الميم وسكون الصاد المهملة وضم الميم، وفي آخرها اللام المهملة - نسبة إلى مصمودة قبيلة من البربر، ويقال له: الصادي أيضاً، نسبة إلى الصاد قبيلة من المعصودة أول من أسلم من آبائه مثاقبا، أسلم على يد يزيد بن عامر التلبي، فنسب إلى التلبي ثلث كنانة ولاته، وفي «البيان»: فنسبه يروا، الإسلام يعني، وقيل: أول من أسلم منهم وسلاس، وأسلم أيضاً على يد يزيد بن عامر، وأول من سكن الأندلس منهم جده كثير، وقيل: يحيى بن وسلاس

أخذ يحيى «الموطأ» أولاً بفرقة لأول ثمانية من زياد بن عبد الرحمن بن زياد التميمي المعروف بشطون - وستأتي ترجمته في الأسانيد - وكان زياد أول من أدخل مذهب مالك - رضي الله عنه - في الأندلس، وكانوا قبل ذلك على مذهب الأوزاعي، وقعت ليحيى وحلجان من وخته، الأولى في السنة التي توفي فيها الإمام مالك - رضي الله عنه - يعني سنة تسع وسعين بعد المائة،

(١) انظر ترجمته في «اللائحة» في مسائل الثلاثة «الأئمة الفقهاء» (ص ٥٨ - ٦٠)، «شذرات الذهب» (٢/٨٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٠/٥١٩).

وكان حاصراً في تجميعه وتجميعه، قال في «المستأن»^(١): وكان يدرك من عشرين سنة قلت. والمظاهر أن هناك وعشرين. كما يأتي عن «الديباج» لأن ميله سنة إحدى أو اثنين وخمسين ومائة، فأنس.

وسمع في تلك الرحلة «الموطأ» من الإمام إلا ثلاثة أبواب من كتاب الاحتكاك، وفي الرحلة الثانية أحد العلم والفقه من ابن القاسم صاحب «الندوة» من أمويين أصحّاب مالك، و«ما جاز خواص» بين الرواية والدراسة عند أبي وطء، وأقام بالأناس بأمر، ويؤلف على مذهب مالك، قال في «الديباج» المذهب: سمع في الرحلة الأولى من مالك والليت وابن وهب، وانضم في الأخرى على ابن القاسم، وبه ثقة، وسمع يحيى لأبيل مشافه من ريد بموطأ مالك. وسمع من يحيى بن عفر ثم رحل وهو ابن تمان وعشرين سنة، فسمع من مالك «الموطأ» عبر أبواب في كتاب الاعتكاف شك فيها، فحدث بها عن زياد وسمع من ابن وهب «الموطأ» و«جامعه». ومن ابن القاسم مسائل، رحل عنه عشرة كتب، وكتب صحاحه. وحدثت فيها لأحمد بن محمد غيسى بن دينار إلى رأيه.

ويحيى وعيسى انتشر مذهب مالك، وكان مالك تجميعه مذهب يحيى وعقله، وسمعوا أحافل لقصة الفير الشهيرة بين الناس، وهي أن يحيى كان عند مالك، فجاءه الثقيل في العبادة ولا يكون في الثعوب، ولذا يفتخرون برأيه في الأشعر والنداء، قال بعض الشعراء:

يا قوم! رأيت الخبل بعدكم فساكن الله في روية الغيل
رأيت منه غيباً به ركة فكنت أصنع شيئاً في السراويل

وقال بعضهم بغضلة الخرق الخبل من الثقيل، وما أدراك من تليل، نه ذنب طويل، وحم ضوم دبّر فخرجوا لرايته ولم يخرج يحيى، فقال له الإمام مالك لم يخرج؟ فقال: لم أرحل لأنظر العبد، وإنما دخلت لأشاهدك وأعلم من علمك وحديثك، فأنعمه ذلك، وساء غافل الأندلس،

والله انتهت رئاسة الفقه بها، وانتشر به مذهب الإمام الثالث من الأئمة،
فحرص لئلا ينقصه فاصبح، جعلت رتبته على الشخصية عند التفتيش، فلا يولي
قاضيا في أفعاله إلا بمشورته واختياره. ولا ينسب إلا بأصحاحه، فاقبل الناس
عليه الملوك أحرمهم.

وهذا سبب شهرة المرحوم. المرحوم من رتبته دون غيره، فإنه
أقربهم. وقد يسهل سبب ذلك. وبسبب رتبته، وكان محب الدعوة،
وكان شديد الاندفاع في رأي ماله. ولا يرضى بغيره، ويخالف الإمام في
أربع مسائل: فأخذ يراى الحديث من سبعة المصنفين. الأول: لا يرى المتن
في النص، والثاني: لا يرى القضاء مع من بعده، والثالث: لا يرى الحكمين
لحكمين في خلاف الزوجين، والرابع: لا يرى كراه الأرض.

وقال ابن عبد البر في التمهيد: نعمني تلك عدلت بغيره. يعني نقل
حسين عن مالك - قاله من أحسن أصحابه نقلا. ومن أشداهم تحفيضا في
المواضع التي اختلفت فيها رواية المرحوم، إلا أنه له رجحا وتصحيفا في
مواضع كثيرة. ولم يكن له نص مالحظ. قلت: وليس من رواة السنة، ذكره
الحافظ في تهذيبه في التمييز، توفي في رجب سنة ٢٣٤ هـ، ونقل في ذي
الحجة. وقبل سنة ٢٢٢ هـ، وكانت سنة ٨٢ هـ، خلا في المباح،
فيكون موثقا سنة ثنتين وخمسين ومائة أو إحدى وخمسين. روى عنه
الموطأ محمد بن فضال الحافظ لأئمة، روى عنه الله مصفرا - ابن
يعقوب ثبتي فقه فوطي. ومال الأندلس، وهو المذكور في إسناده كما
سألت في سجنه في بيت الأستاذ، وكرر الاعتماد على هذه النسخة من نسخ
الموطأ، حتى إنه المتأخر الموطأ عند الإطلاق.

ومن أحسن ما روى عنه النسخة أنها أخر ما نقل عن الإمام مالك
- رضي الله عنه - فإنه تقدم أن يحيى بن يحيى سمع عن الإمام في السنة
التي توفي فيها الإمام، ومعلوم أن أخر سمع أرحح، ومنها أنها تشمل
على كثير من المسائل الشرعية المناسبة للروايات الواردة في الجواب، إلا أن

الفصل الثاني في المؤلف، وفيه فوائد

رواية يحيى نيسبت في كتب السنة لما فيها من كثرة الأوهام، كما هي
«الستان» وغيره.

الفائدة السادسة

في عدد روايات الموطأ

قال الشيخ في «المصنف»: كان الإمام مالك - رضي الله عنه - جمع في
«الموطأ» قريباً من عشرة آلاف حديث، فما زال ينقبه حتى بقي فيه ما بقي،
وذكر ابن المنيب: أن مالكا روى مائة ألف حديث جمع منها في «الموطأ»
عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على الكُتّاب والسادة، ويختبرها بالآثار
والأخبار حتى رجعت إلى خمسمائة.

وقال الكلباء الهراسي في تعليقه في الأصول: إن في «موطأ مالك» كان
نصفه آلاف حديث، ثم لم يؤل ينتهي حتى رجع إلى ستمائة، وهي «التدراك»
عن مذهب ابن بلاك: ألف مالك «الموطأ» وفيه أربعة آلاف حديث، أو
أكثر، ومات وهي ألف حديث وثبت، بخلصها عاماً بعد عام يقدّر ما يرى
أنه أصلح للمسلمين وأمثل في الدين، وقال أبو بكر الأبهري: جمعه ما في
«الموطأ» من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين ألف ومسمانة
وعشرون حديثاً، المستند منها ستمائة، وسباني ثمانية في بيان المرسل، وقال
الغافقي: مستند «الموطأ» ستمائة حديث، وست وستون حديثاً، وسباني أيضاً
في بيان المرسل.

وأخرج ابن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد، صاحب الأوزاعي قال:
عرضنا على مالك «الموطأ» في أربعين يوماً، فقال: كتاب الله في أربعين
سنة أخذتموه في أربعين يوماً، ما أقل ما تفقهون فيه! وأخرج أبو نعيم في
«الحلية» عن أبي حنيفة قال: أفتت على مالك، فقرأت «الموطأ» في أربعة
أيام، فقال مالك: علمت جمعه نبيح في شهر سنة أحسنه في أربعة أيام،
لا يفتنكم أبداً.

الفائدة الثامنة

في توجيه ما اختلف فيه أقوال المشايخ
من أن أول الصحيح الموطأ أو البخاري؟

فإن الروي في «التغريب»: أول مصنف في الصحيح المجرّد «صحيح البخاري». قال السيوطي^(١): قوله «المجرّد» احتراز به عما اهتمر من قبله من أن مالكا أول من صنف الصحيح، وثلاه أحمد بن حنبل، وثلاه الدارمي. قال العراقي: الجواب أن مالكا لم يفرّد الصحيح، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع، والبلغات، ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف، كما ذكره ابن عديم، فلم يفرّد الصحيح إذن. وقال مغلطاي: لا يحسن هنا جواباً لوجود مثل ذلك في البخاري.

وقال شيخ الإسلام: كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقبّده، على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما، لا على التمسك الذي تقدم التمرّف به، قل: والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما في البخاري أن الذي في «الموطأ» هو كذلك مسموح لمالك غالباً، وهو حجة عنده، والذي في البخاري قد حذف إسناده عمداً قصد التخفيف أو التنويع، وإنما يذكر ما يذكر من ذلك تنبيهاً واستشهاداً باستئناساً وغير ذلك، فظهر بهذا أن الذي في البخاري لا يخرج عن كونه جزءاً في الصحيح، بخلاف «الموطأ»، انتهى.

وعلم بذلك أيضاً أن كلا الإطلاقين صحيح بالاعتبارين، وإليه أشار السيوطي في «الفتاوى» كما تقدم في بيان تدوين الحديث في منظومة السيوطي. قال مغنطاي: أول من صنف الصحيح مالك، وقول الخائف: هو صحيح عنه وعند من يقبّده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما، لا على التمسك الذي استقر عليه العمل في حد الصحة، تبعه السيوطي: بأن ما فيه من المراسيل مع كونها حجة عنه بلا شرط وعند من

(١) «التغريب الراوي» (١/٩٧)

الفصل الثاني من المؤلف، وفيه ثمانية

واقعه من الأئمة، وفي حجة حسنا أيضا، لأن المرسل حجة سند إذا
حشد، وما من مرسل في الموطأ، إلا وله عاصد أو عواشد، فالعواشد
حجج أو الموطأ صحيح، لا يسنى عنه شيء، ذلك أبو ذؤيب.

الفائدة التاسعة

في بيان ما في الموطأ من المرسل والبلاغ

ومختلف من عند المرسلين في أصل ما في الموطأ من المرسل
والمتابع والمجمل، وذلك جميع ما فيه من قوله «المعنى» ومن قوله «عن
أبي حنيفة» وما لم يسمعه أحد من سواي حديثا كنها مسند من غير طريق
مؤكد، إلا أربعة حديث لا تعرف، أحدها «في لا أحسن ولكن أحسن»
لأبي ذؤيب، والثاني «إن النبي صلى الله عليه وآله قال: أو ما شاء الله من
ذلك، فكانت تصيب أحسن أم لا تصيب، بعد انقضاء» والثالث «حال معاد
نعم ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وآله» وله بصحة رخصي في الخبر أن قال
«حسب خلقك للمدين» والرابع «إذا أنشأت بحرية لم تضاعت فقلت عن
حبيبتك، وسيأتي الكلام على هذه الموضع الأربعة في مواضعها - لا شاء الله -
والمراد

والمراد من قوله «أحد» رسول جليل، الذي هو أبو ذؤيب، وهو
سما في كتابه «القصص» المطبوع بغيره، وما ذكر من الحصر في الأربعة
مشكلا، فإنه صرح بقوله في حديث آخر الصغير في العلول أنه لم يسمعه من
من لم يسمعه، وقال أبو بكر الأبهري «جملة ما في الموطأ من آثار أبي
المرسلين وغير الصحابة والذين ألفوا سبع مائة ومجربون حديثا، المسند منها
سنة من حديث المرسلين وأما الذين لم يسمعون حديثا، والعرفاء من رواية
وبلغة غيرهم، ومن قولهم «القصص» بالفتح والضم.

وفي رواية أخرى «في» من أبو ذؤيب، وهو أحد الأئمة، في كتابه «تفسيره»
حديث (1/12/12)

وقال ابن حزم في كتاب مراتب الأدباء: "أخصيت ما هي أصولاً
مالك، فوجدت فيه من المسند خمسمائة وثلاث، وفيه ثلاثمائة وثلاثة عشر،
وفيها سبعمائة حديثاً، قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيه أحاديث
ضعيفة وبهاذا الجاهل

وقال العلامة شيخ ولي الله القسطلاني في "المعراج" (١) : "إن
الدارمي، إنما ضيف لإسناد أحاديث "الموطأ"، وفيه الكفاية لمن كلفه، وقال
أيضاً في "المعراج" : إن الإمام - رضي الله عنه - نظر كتب النجوم، وبصر بها
بما لك بعد أن السوي يزد فعل كذا، وفي "الاستبانة" أن الشافعي كتب مستقلاً
عن النبي عشرة نسخة من "الموطأ"، كما تقدم في بيان السبع، وقال في
آخره: جملة ما في هذا المسند ستسائة وستة وستون حديثاً، منها سبعة
وتسعون حديثاً اختلف فيها التمسح في ذكر بعضها دون بعض، والذي اتفقت
عليه السبع، والدارمي فيها مائة وعشرون حديثاً، وخمسة عشر موقوف،
ورجعة ما في هذا المسند من شيوخ الإمام خمسة مواضع بلفظ "ينبغي" بدون
ذكر أحد، وتقدم في بيان ذلك المصنف في "الموطأ" المدايد بقول الإمام:
اللفظ عن فلان، واللفظ عن فلان، فراجع.

وأما حكم الجاهل عن الإمام، فقال القسطلاني عن سليمان إذا قال مالك:
ينبغي، فهو إسناد قوي، وتقدم قريباً ما قاله ابن عبد البر: إن ملائمة الإمام
كلها مستندة، وحكي ابن خروان عن أبي داود أنه قال: مررت بمالك أصبح
من مومنين سبعة بن السبيعي، ومن مررت بسبي الحسن، وهناك أصبح الناس
مرسلين.

قال السبكي (٢) : قيل: إن قول البرقي "ينبغي" كنول مالك في
"الموطأ" ينبغي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: التمسك بكتابي
وكلامي، (٣) الحديث. ينبغي مع هذا لا عند ابن الجوزي، قال الواقفي:

(١) شرح ترمذي (١/١٦٦)

واستشكل لحواش أن يكون الساقط واحداً، فقد سمع مالك عن جماعة من أصحاب أبي هريرة، وأجيب بأن مالكاً رواه خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، فعلم أن الساقط الثاني انتهى.

الفائدة العاشرة

فيما يتعلق بشرح الموطأ وحواشيه

قال القاضي عياض في «المبارك»^(١) لم يُعثر يكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس به الموطأ. وقال ابن فرحون: أما من اعتنى بالكلام على حديثه ورجاله والتصانيف في ذلك فعدد كثير من المالكيين وغيرهم، وعد القاصي منهم نحواً من تسعين رجلاً.

قلت: أما الذين فُتِرت عنهم بعد فممن شرحه، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد - بكسر السين - البَطْلِيُّوسِي^(٢) - ففتح الباء والطاء المهملة وسكون اللام، وقسم التحتية والواو - مسبة إلى بطليموس، سنة ١٤٤٤ هـ، المتوفى في رجب سنة ٥٤٦ هـ وقيل: سنة ٥١١ هـ، كان له يد طويلة في النحو واللغة، من مشاهير قرطبة، وخرج منها هارباً، لأنه كان لا يرضى الحجاج صاحب قرطبة ثلاثة من الأولاد من أجمل الناس: رحمون وعرون وحسون، وأولع بهم، وقال فيهم.

أخفيت شقي حتى كاد يخفيني وجمعت في حب عزون فعزوني
ثم ارحموني برحمون فإن ظلمت نقي إلى ردف حسون فحسوني
ثم خاف على نفسه فخرج منها، سمي شرحه به «المفسر»، له تصانيف أخر، منها «مبب اختلاف الفقهاء»، وغير ذلك.

ومنهم: ابن رشتي^(٣) - ففتح الراء وكسر الشين المعجمة - القبرواشي المالكي

(١) انظر: كتاب «الانساب» (١/٢١١).

(٢) انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٢/٨٥) و«شذرات الذهب» (٣/٢٩٧).

الفصل الثاني: في المؤلفين وفيه فوائد

الضائع، المتروكة بالقبول في ذي القعدة سنة ٤٤٦هـ، وهو أبو علي الحسن بن رشاق عازر بن كوز، صاحب التلخيص في الحساب والتلخيص في صناعة الشعر، عند المؤلف، وولد سنة ٤٣٩هـ، والقيروان - وضع النقاد وسكور الياء الحشاة المحذية - بامه ما عرِب في إفريقيا، كان يفتي عن مواسم، بولت الحدة، له من المؤلفات شرح الموطأ، وغاية، إنه اعتبار من التمهيد.

وسهم، أبو مروان عبد الثالث بن حميد بن سعيد الشريطي المالكي^(١)، مات سنة ٤٣٨هـ، ذكره الزبيدي في الخلفاء الثانية من نساء الأندلس، راجع في سحر واللغة والفقه، كان يعاصر لأحمد بن حنبل، وأحمد بن حنبل من طليقة، ونقل عنه إلى فريضة، كان فريضة نحويًا، نحويًا، أحياناً بشارة تبارك، حبيباً خطيباً، هذا هو التلخيص الكبير، ذكر بعض مؤلفاته من فريضة، سمي شرحه تفسير الموطأ^(٢) ونقل، أنه صنف كتاباً في فريضة أجزاء، الجزء الأول منه في تفسير الموطأ.

ودعوم، الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأندلسي الشريطي المالكي لإمام المشهور، صاحب التلخيص الكبير، ولد سنة ٣٦٨هـ في الربيع الأخير، وقيل في جددى لأبوي، وطلب العلم بعد سنة ٣٩٠هـ كان أولاً شافعيًا، ثم تحول مالكيًا مع القليل إلى فقه الشافعي في مسائل، ولا ينكر ذلك، فله من فريضة من رتبة الإحسان، من فريضة التمهيد، من الربيع الأخير سنة ٤٦٢هـ.

قال أباي، أنه، أنه غير في الموطأ، كتباً متعددة، منها كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد^(٣)، فريضة من أسانيد شيوخ مالك على طريقة المصنف، وهو - يمينون - حراً صحيحاً، ثم وضع كتاب

(١) طرحة في حواشي طرحة الأندلس (٢٦٤/١)، وكتاب التمهيد (١٢٢١).

(٢) مع الكتاب في حواشي من الربيع، مكتبة أسيد كان.

(٣) مع الكتاب من سنة وعشرين، زيادة الألفاظ، في الموطأ.

الاستاذ محمد عبد الله، الأستاذ لما نضته الوفاً من المعاني والآثار^(١)، هو مختصر «المفيد» شرح فيه «الموطأ» شرحاً وافياً.

قلت: زرت بعض الأجزاء منها في الأمانة العامة الطبية - عن صاحبها ألف صلاة رعية - والفرطية - نظم الفاف ومكون الفراء - سنة إلى قرطبة: منذ من بلاد المغرب بالأندلس، وله كتاب آخر وهو «التنقيص» في اختصار «الموطأ» في بيان مسند «الموطأ» ومرسله. وفي «البيان»: جمع فيه المؤلف الأحداث من السبع المختلفة للموطأ.

قلت: رتب في إستان مراسيمه وبلاغات - وصفاً في «كتب الطنون» وغيره. البطل بحدث الشراة: وقد طبع بمصر باسمين «تجريد السعيد» والتنقيص: وله مؤلفات أخرى مفيدة. منها «كتاب الكافي في منهج مالك»^(٢). خمسة عشر مجلد^(٣)، واكتساب الانتباه لمداهب العلماء: «مالك وأثر حنيفة والشافعي» و«كتاب الكنى والشافعي» وغير ذلك.

ومهم: أحمد بن عبد الله الأندلسي أبو جعفر، من الأئمة المالكية بالمغرب، كان عظيم الشأن، وبها أصل كتابه «شرح الموطأ»، ثم انتقل إلى تونس. كان فقيهاً فاضلاً ألف كتابه «الدمي في شرح الموطأ». توفي سنة ١٠٢٠هـ. قاله ابن فرحون.

ومهم أحمد بن عمرو بن عبد الله بن السراج، يكنى أبا القاهر، شرح له مسلم. شرح «الموطأ» ابن وهب، توفي سنة ٢٥٠هـ. قاله ابن فرحون^(٤).

ومهم: أحمد بن محمد بن أحمد الشيوخ شيخ الدين الحافظ. حفظ «المعدة» في سنة أيامه، و«الأنفة» في أسبوع.

(١) طبع في ثلاثين مجلداً عام ١٣٠٠م. القاهرة.

(٢) طبع في الرياض، في مجلدين.

(٣) طبع في الأصل بالدار البيضاء.

(٤) «المنهاج» (١٠٠٠)، «السير» (١٠٠٠)، «السير» (١٠٠٠)، «السير» (١٠٠٠).

وإنهم اتفادوا لألحاحي^(١) الإجماع المشهور، وهو القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب بن واثق العنبري - وهو الذي وكسر النجوم سنة إلى قيمة من كتبه الأندلسي القرويني من أعلام الفقه المعاصر من علماء المالكية المولود سنة ٤٠٣ هـ المتوفى سنة ٤٩٩ هـ. ولكن القضاة بسواهم من الأندلس، يقال ليس لأصحاب المالكية بعد القاضي عند الزعماء مثل القاضي، قال ابن مرقس - أصليهم من بظليوم، ثم انقلوا إلى باجة، أصلي باجة الأندلس، ولم باجة أخرى بمدينة إيريقية، وباجة أخرى ببلاد أهدون بالعجم، صاحب تصانيف كثيرة، عند بعضنا في «العنبري المصنف» و«الديباج»، ومنها «كتاب اختلاف الموقوفات» - سمى إليه في شرحه في «المستقى» في شرح «الموطأ» طبع في المرة الأولى سنة ١٣٣١ هـ بطبعة السعادة بمصر. قال في «كتفه المصنف»: هو مختصر للمهدي ابن عبد البر.

فأما «وله شرحان لكتاب «الإيمان» بواسطة، قاله سيوطي، وخذ بعضهم «الإيمان» في الحفظ، وقال ابن مرقس أنه تأليف مشهور، منها الاستيفاء في شرح «الموطأ» كتب حقيقاً في «الاعتقاد» لا يذكرك ما فيه إلا من بلغ رتبة أبي المولود، «كتاب «المستقى» اختصار «استيفاء»، ثم اختصر «المستقى» في كتاب سماه «الإيمان» فدرج «المستقى»، وله أيضاً كتاب «المعنى» من علم مالك بن أنس.

وقال البياحي في مقدمة «المستقى» حد الحفظة: أما بعد حيث ذكرت أن الكتاب الذي ألف في شرح «الموطأ» المترجم بكتاب «الاستيفاء» بقدر على أكبر اندلس سمعه، وبعده عنهم دونه، لا سيما نحن لم يتقدم له في هذا العلم ظر، ولا سأل له فيه بعد أن، وإن نظره فيه يثابراً خاطره وبجته. ولكن سبيله ومغايه مستم نحفظه ونحبه، وإنما هو ليس رشح في المعلوم، وبحقنا عنهم، ورغبت أن أقصر به على الكلام في معاني ما يتضمنه ذلك الكتاب

(١) له ترجمه في «سير أعلام النبلاء» ١٩٧/١٠١

من الاتحاد بين الفقه وأصل ذلك من المسائل بما يعنى بها في أصل كتاب
«أصناف» ليكون شروح له وتبسيطاً لها، ويستخرج من المسائل ما: ويذكر من
الاستدلال على تلك المسائل والسعدى «سني يجمعها» ويبحثها ما يحق
ويقرر، ليذكر ذلك حفظ من شدة ما يحق في هذه الطريقة من كتاب
«الاستنباه» - إن أراد «الاعتداد» عليه، وعوناً له إن طمحت منه إليه.

فأجبتك إلى ذلك واغتنته من الكتاب المذكور على حسب ما رغبت
ونظرته، وأعرضت فيه عن ذكر الأساليب، واستبعدت المسائل والدلالة، وما
استخرج به «المصنف» وسألت فيه السبيل الذي سلكت في «كتاب الاستنباه»
من إيراد الحديث والسألة من «الأصل» ثم أتبع ذلك ما يليق به من الشرح
واتبه شيوخه المفسدون - رضي الله عنهم - من المسائل. وبعد^(١) من التوجه
والدلالة. والله الشاهد به أنه أمتحن، وحل أنوكا، وهو حسي، ونعم
الوكيل.

وقد قدوت في الكتاب المذكور ما لا أحاط به هذا الكتاب من خبر، من
ذكره، وذلك أن فني النفس في المسائل وكلامه عليها، وشده لها، إما هو
بحسب ما يرضه الله تعالى إليه ويدينه عليه، وقد يرى القضاة في قول من
الأموال في وقت، وإراد غصاً في وقت آخر، ولأنك مختلف قول التعارف
الواحد في المسألة الواحدة، فلا يعتد بالظن في كتابي أن ما أودعته من
الشرح والتأويل والتميز والتنظير طريقة القسط عدني حتى أعيب من تخالفها
ولقد من رأي غيره، وإنما هو منفتح استهداني، رب أدنى إليه نظري. وأما
فائدة كتابي به فمبين منهج النظر والاستدلال والإرشاد إلى طريق الاختبار
والاعتبار، فمن كان من أهل هذا الشأن فله أن ينظر فيه ذلك، ويعمل
بحسب ما يؤيد به استهداه، من وفاق ما كنت أو خلافه، ومن لم يكن ذلك
هذه الدرجة فليعمل ما صحت شايي هذا شيئاً إليها، وعوناً عليها. والله ولي
المؤمنين، والهادي إلى سبيل الرشاد. حمدي الله ونعم الرشيد، انتهى بالفظه.

الفصل الثاني: في المؤلف، وفيه فوائد

ومما أوردت هذا الكلام بعينه لما فيه من فوائد الفوائد مما لا يخفى.

ومنهم: الحافظ محمد بن عبد الله بن أحمد، المشهور بالقاضي أبي بكر بن العربي المالكي المعافري الأندلسي، ولد ليلة الخميس ثمانين من شعبان سنة ٤٦٨هـ، وتوفي بمدينة فاس في الربيع الآخر سنة ٥١٣هـ، وقيل سنة ٥١٦هـ، وله مؤلفات كثيرة، منها «معارضة الأخوذي على جامع الترمذي» وقد أخذت منه في هذا الشرح في مواضع، وسمى شرحه «بالنفس»^(١) في شرح موطأ مالك بن أنس، وله شرح آخر سماه «بالمسالك في شرح الموطأ لمالك» قاله ابن قرحون.

ولا يذهب عليه قول أبي عربي اشتهر به الثنا، أحدهما: هذا، والثاني: رئيس أهل المولانية، محي الدين ابن عربي، صاحب «الفتوحات المكية»، و«الخصوص الحكم»، و«مفتاح بينهما» بأن القاضي هذا يقال له: ابن العربي، بلام التعريف، وصاحب الخصوص: ابن عربي بدون التلام.

ومنهم: الحافظ أبو سليمان الخطابي^(٢) الشافعي صاحب «المعالم»، شارح أبي داود والبيهقي، المتوفى في الربيع الأول سنة ٣٨٨هـ، وهو حمد بن محمد بن إبراهيم البستي - بالنص - نسبة إلى بستان بلدة من بلاد كابل، بين هراة وغزنة، قيل: إنه من ذرية عمر بن الخطاب، روي أنه قال: اسمي الذي سميته به حمد، ولكن الناس كتبوا أحمد فتركته عليه، وهو ممن انتخب «الموطأ»، وتخصه أيضاً.

ومنهم: محمد بن سحنون - الغني المشهور في علماء المالكية، اسمه مغيث من توصيفه، كثير التأليف، له نحو من مائتي كتاب، منها: «شرح الموطأ» في أربعة أجزاء، ولد سنة ٢٠٢هـ، وتوفي بالساحل سنة ٢٥٦هـ، قاله ابن قرحون.

(١) قد طبع هذا الشرح في ثلاث مجلدات بتحقيق الدكتور محمد عبد الله ولد كريم في بيروت سنة (١٩٩٢م).

(٢) له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٢/ ٢٦٤)، ومجموع المؤلفين (١/ ٤٥٠).

الفصل الثاني في المؤلفين.. وفيه فوائد

ومهم العلامة القرافي، وهو محمد بن يحيى بن عمر بن أحمد بن موسى المصنوعي عرف بالقرافي، القاضي بدر الدين تولي قضاء المحكمة بصرى، عن ذات البكي في فيل الاستباح، من مؤلفاته شرح الموطأ.

ومهم عبد الله بن داود، المعروف بالصدائغ، تلميذ أبو محمد، المتوفى سنة ١٨٦هـ، له تفسير في الموطأ، قاله ابن فرحون.

ومهم العلامة أبو النوفل بن القضاة، وهو بيرس القاضي أبو الوليد بن محمد بن معلى، يعرف باسم القضاة، فراهي، كان سليل إلى التصوف في السادة، وكان مرجع المذممة، ولم يكن مباحث في الفقه، بل في القضاء، من مواضع كثيرة، ألف تفسير الموطأ، وسماه المجموع، قاله ابن فرحون وغيره، ويأتي شيء من السط على ترجمته في سلة الموطأ.

ومهم العلامة القاضي محمد بن سليمان بن خليفة يكنى أب عبد الله، ألف شرح الموطأ، ومما كتبه المجلد، وعرض على الفقيه أبي التصوف الشعبي، فأبى أن يحلل على البناء غطه من فوق، ولم يكن هذا الكتاب عند الناس، إلا وقع منه استحضار، قاله ابن فرحون.

ومهم محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد، يعرف باسم رزقون، وهو أحد ج. أبي سعيد صاحب التصانيف، ألف كتابا جمع فيه بين الموطأ والاملاك، قاله ابن فرحون، وله سنة ٥٥٧هـ وتوفي سنة ٥٥٦هـ.

ومهم العلامة أبو بكر بن سراج الصقلي، قاله المصنوعي، وهو - شيخ الصاد الميمنة والثقاف - حذرة من جزائر بحر القسرين انتهى. قال المصنوعي، عمه. سباه الميمنة.

ومهم ابن أبي خنيفة، قاله البيهقي في التمهيد، وقال ابن فرحون محمد بن أحمد بن أبي حمزة أخو الشيخ أبي حمزة، له معرفة، له شرح في احصاء ملخص ابن النسي، توفي قبل سنة ٥٦٠هـ، انتهى. وبما في ذكر ملخص ابن النسي في سلة.

ومنهم: القاضي أبو عبد الله بن الحاج.

ومنهم: أبو الوليد بن القواد، وقيل أبو الوليد بن عود.

ومنهم: أبو القاسم بن أمجد الكاتب.

ومنهم أبو الحسن الإشبيلي، قاله السيوطي في «التنوير»، قال السمعاني: هو بكسر الالف وسكون الشين المعجمة وكسر التاء الموحدة وسكون الياء، نسبة إلى بنده من بلاد الأندلس بالمغرب، ويقال: إشبيلية من أمهات الأندلس بالأندلس.

قلت: والطاهر أنه علي بن محمد بن محمد المتوفى حوالي سنة ٦١٠هـ، له كتاب «المساركة» في مضبوط حديث مالك كما في حاشية «الذبيح»، وأخذ السيوطي في «التنوير» عن أبي الحسن بن انصاري، عن كتابه «تقريب المساركة» نقل موطأ ذلك.

ومنهم: ابن شراحيل

ومنهم: أبو عبد الله محمد بن خلف بن موسى الأوسي^(١) من أهل البيرة المتوفى سنة ٥٣٧هـ، شرح مشكل ما وقع في «الموطأ» و«صحيح البخاري»، قاله ابن فرحون.

ومنهم: عبد الله أبو محمد بن محمد بن أبي القاسم الفرخون البصري التونسي^(٢)، المتوفى سنة ٨٧٦هـ^(٣) صاحب المؤلف الكثيرة، منها كتاب «الدر المختص من التنقيح والسدح» جمع فيه أحاديث الكتابين المذكورين، وشرحه بشرح عظيم في أربعة مجلدات. سمى «كشف العطاء» في شرح مختصر الموطأ.

(١) انظر ترجمته في «الذبيح المذهب» (٣٠٢/٢)، و«تاريخ الإسلام» الذهبي (٥٥١)، و«الوافي بالوفيات» (١٦٣).

(٢) انظر ترجمته في «الدر المذهب» (٤٠٧/٢) و«الذبيح المذهب» (٤٥٧/٢).

(٣) هكذا في الأصل. وفي «الدر المذهب» مات في رجب ٨٧٦هـ.

المجلد الثاني: في المؤلف، وفيه فوائد

ومنهم عثمانة المصفاة العلامة أبو الفضل حلال الدين السبكي^(١١)، المعجزة في عصره، الشافعي مسلماً، هو حلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد الشيباني - بصم الأولي - وقد يقال: الأسبوطي - ثم المبرق ومكون السنين المهمل - نسبة إلى بلدة أسبوط من بلاد مصر، اسمه ممن عن توفيقه، وله ليلة الأحد ١٦ من شهر رجب سنة ٨٨٩ هـ، وشرح في استعمال الحزم من سنة ٨٩٦ هـ. كثير التصانيف، ذكر في بعض رسائله أن مؤلفاته ثلث شسمائة، توفي يوم الجمعة وقت العصر من إحدى عشرة بعد تسعاً: تاسع الجمادى الأولى. صنف أولاً رسالاً سماها: كشف المسكن عن الحوض، ورسالة أخرى مختصر منه سماها: تقرير العرفك على موصلاً والدن، وله أيضاً: أخبار، أحاديث، الحوض، جرد فيه أحاديثه، وأيضاً كتاب في رجاء سياد السبكي السبكي من هذا السبوطي.

ومنهم: العلامة الزرعي المالكي محمد بن عبد الحافي^(١٢) بن يوسف بن أحمد الأزهرى لصوى سنة ٩٧٢ هـ، علمه في فن: كشف الظنون، واستكثير العبد، وشعره: أحمد بن راشد وعن الثور علي الشوافلي. وانشيخ محمد الباهلي وبغيره. له شرح كبير على المصنفات الفقهية أيضاً، وهو تلميذ أبي الفداء على الشيرازي، وشيخه منى بصره، شرحه جيس، أكتفه، وأحوذ من شرح الشيرازي، لحافظ، بدأ تأليفه سنة ٩٠٩ هـ، وقرئ منه عند أوقاف نعصر. يوم الاثنين عاشر ذي الحجة سنة ٩١٦ هـ، وأتمعت شرحه - رحمه الله - في حد التعليق كلاً، كان هذا ملخص منه.

ومنهم: الشيخ سلام الله الحارثي^(١٣)، من أولاد الشيخ عبد الحز

(١١) له كتاب في: الحسن الشافعية ٣٣٥/١ - ٣٤٤، وشرح: الشافعية ٣٤٤/١ - ٣٤٤. ورايه: نطالع ٣٢٨/١ - ٣٣٦، ورايه: المؤلفين ١٢٩٩.

(١٢) له: مرجع في: حاشية: الشافعية ٣١٦/٢ - ٣١٦/٢، وملتك: الشافعية ٣٢٢/١ - ٣٢٢/١، وملتك: الشافعية ٣٢٢/١ - ٣٢٢/١.

(١٣) له: الشافعية ١٠١/١ - ١٠١/١، ورايه: الشافعية ١٠١/١ - ١٠١/١.

التعليق الثاني في الضمان، وبه فوائد

[illegible][illegible]

وإليه عهد الملك من موداد في عظمى، وهكذا حسد في السنة. ولم
أجد في عهده، بل في سائر سائر سائر سائر سائر سائر سائر سائر
سائر في هذه السجلات، انتهى من السجلات. وقال من سائر في
السجلات في هذا السجل. سائر في سائر سائر سائر سائر سائر
سائر في سائر سائر سائر في سائر سائر سائر سائر سائر سائر

(۶) اعلیٰ درجہ کے محکمہ تعلیم کے افسران اور اساتذہ کرام کو ایسے ایسے مواقع پر ملحق کر کے ان کی تعلیمی صلاحیتوں کو بڑھانے کے لیے ضروری اقدامات اٹھائے جائیں۔

$$\Gamma^{\alpha\beta}(\tau) = \Gamma^{\alpha\beta}(\tau_0) + \frac{1}{2}(\tau - \tau_0) \frac{d}{d\tau} \Gamma^{\alpha\beta}(\tau_0) + \dots \quad (9)$$

سكن بونة من بلاد إفريقية. له تأليف في شرح الموطأ، مشهور حسن، رواه عنه حاتم الطرابلسي وابن سعد. مات قبل سنة ٤٤٠ هـ انتهى، فأنظرهما أتباعاً واحداً. ويوقع التصحيح في أحد من الكتاتين وإلا بهما شريفاً.

ومنهم: أبو عمران موسى الزناتي. ذكره في أميل الأتباع.

ومنهم: الشيخ زبيد الشين عمر بن أحمد التمساح الحلبي. شرح «الموطأ» وسمى شرحه «بالاتقاء».

ومنهم: القاضي محمد أبو عبد الله بن يحيى بن محمد الحذاء التميمي^(١). شرح «الموطأ» بكتاب سماه «الاستنباط لمعاني السن والأحكام من أحاديث الموطأ». في ثمانين جزءاً. وكتاب «التعريف برجال الموطأ» أربعة أسفار. وتوفي سنة ٣٥٧ هـ. وتوفي سنة ٤١٠ هـ.

ومنهم: العلامة صاحب العلم الزاهر والمصلح الميامر، الشيخ علي القاري^(٢) الهروي ثم السكي. وهو علي بن سلطان محمد الهروي نزيل مكة المكرمة، المعروف بالقاري الحنفي. أحد صدور العلم، وأيد بهرارة ورحل إلى مكة، وأخذ عن أبي الحسن البكري وأحمد بن حجر الحكي، كانت وفاته بمكة في شوال سنة ١٠١٤ هـ بقال. إنه بلغ إلى رتبة السجدة على رأس ألف. كذا في هامش «الفتاوى البهية» و«التعظيم المسجدة».

ومنه أيضاً: له شرح على موطأ محمد في مجلدين، مشتمل على نقائص لطيفة وغرائب شريفة، وله تصانيف كثيرة، غدت في «التمليح المسجدة»^(٣) أكثر من خمسين كتاباً منها: «الفرقة شرح المشكاة»، و«شرح الشفاء»، و«شرح شعاع التمدد»، و«المسمى بجمع الوسائل»، و«شرح المحضر المحققين»، و«شرح

(١) انظر: ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٧/٢١٤).

(٢) انظر: ترجمته في «مختصر الأثر» (١٨٦/٣). و«موسم الهجوم» (٢٩٢/٤)، «الإمام علي القاري والأثر» في «معم الحديث». طبع في دار البعث سنة ١٩٨٧ م.

(٣) (١٠٦/١).

مختصر الرقابة، وشرح الشاطبية، وشرح شرح نخبة الفكر، ومستند الأنام شرح مستند الإمام، وإعراب القاري على أول باب البخاري، وغير ذلك.

ومنهم: الشيخ بيرى زاده الحنفي^(١)، وهو الشيخ أبو محمد إبراهيم بن حسين بن أحمد بن محمد بن أحمد بن بيرى، مفتي مكة المكرمة. الشهير «ببيرى زاده» فقيه محدث، كثير المؤلفات، تجاوز مؤلفاته عن السبعين، عد بعضها في «مذاق الحنفية»، ولد في المدينة الطيبة بعد سنة ١٠٢٠هـ. وتوفي بمكة في شوال سنة ١٠٩٢هـ يوم الأحد، ودفن بمحلة.

قلت: وقد زرت هذا الشرح الوجيز في البلدة الطاهرة الطيبة، سمي «بالفتح الرحماني»، أكثر فيه الأخذ عن العلامة العيني، وقد أخذت منها في بعض المواضع، وهو موجود في المكتبة المحمودية بالبلدة الطيبة الطاهرة بخط المؤلف.

ومنهم: الشيخ عثمان بن يعقوب بن حسين بن مصطفى الكونجي التركماني ثم الاسلامبولي، من علماء النصف الثاني من القرن الثاني عشر، شرح النموطاة برواية محمد، وسماه «المهيا» في كشف أسرار النموطاة، أوله «سبحان من أرسل رسوله بالهدى ودين الحق»، بدأ تأليفه وقت الصبح يوم الجمعة غرة ذي الحجة سنة ١١٦١هـ، وفرغ منه في المحرم سنة ١١٦٦هـ، وكان عمره إذ ذاك (٦٥) سنة، موجود في المكتبة الخديوية بمصر.

ومنهم: العلامة الفاضل مولانا الشيخ عبد الحي أبو الحسنات اللكهنوي^(٢) ابن الشيخ عبد الحلیم ولد ببلدة «ناندا» في السادس والعشرين

(١) انظر ترجمته في «خلاصة الآثار» (٢١٩/٢ - ٢٢٠)، «مهدى العارفين» (٢١/٢٣٢)، و«معجم المؤلفين» (٢٢/١)، «التطبيق للمعجم» (١/١٠٥).

(٢) انظر مقدمة «التعنيق الممجدة» (١/١٠٩) والإمام اللكهنوي وجهوده في الحديث وعلومه.

وهي رسالة الدكتوراه لولعي الزهر «وحي الدين النووي»، وقد حصل عليها بمرتبة الشرف الأولى. وطبع الباب الأول من الكتاب باسم «الإمام الفكري» في دار القلم بيروت.

المجلد الثاني في المؤلفات وفيه فوائد

من ذي القعدة، يوم الثلاثاء سنة ١٢٦٤ هـ، وثوفي سنة ١٢٠٤ م. صاحب
التأليف الكثيرة الشهيرة، حلي النوحاء برواية لإمام محمد بحاشية ضاربة.
كأنها شرح طويل، سماه «التعليق الصحيح» على موطأ محمد^(١).

وممن ألف في شرح عربية - وهم جماعة - ذكر بعضها السيوطي في
التبويب.

- ثم العلامة الزوفي، هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن أبي
زوجة كوفي. مولى بني ومروا. قال ابن فرحون: أنه كتب في التاريخ وهي
صفحات النجاشي، وهي «رجال النوحاء» وهي عربية. كان من أصحاب النجاشي،
والرواية أغلب عنده، رتب بمصر بيت علم، توفي سنة ٥٢٩ هـ.

وممنهم أحمد بن عمران الأحمسي^(٢)، وهو أحمد بن عمران بن سلامة
الأنباري أبو عبد الله الحوي يعرف بالأحمسي. كتب «غريب الموطأ» ومات
في سنة ٦٥٠ م. قاله السيوطي في «الجنة».

وممنهم أبو قاسم العناني القهستاني

وممنهم أبو عبد الله بن الفرج. هو أصح بن الفرج بن مانع، سكن
الفسطاط، رحل إلى مالط ليجمع ما قد حل عليه يوم مات، توفي بمصر سنة
٦٢٥ هـ. عنه ابن فرحون في مؤلفاته، انظر غريب الموطأ.

وممنهم القاضي^(٣) ميناخي، شرح عربية مع المصححين في «مشارف
الأموار»^(٤)، وهشبة محمد بن سعيد بن أبي عبد الله، يعرف بالهروزي، استوفى
سنة ٦٤٤ هـ.

(١) قد ضاع هذا الكتاب. لا قبل في ثلاث مجلدات بخطين (يعني من المخطوطات) دار الفقه في
مشق (١٩٣٣ م).

(٢) لا ترجمة في «مناقب مؤلفي» (١٦: ٢٢١) والناصح بغداد (١٠: ٣٣٣)

(٣) انظر ترجمته في «الناصح المذنب» (٢: ١٤٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠: ١١٢).

(٤) هو كتاب لأحمد بن محمد بن الفرج، رحمه الله، هو شرح «المعجم» من «مجموعات الأسماء»
والألفاظ التي وردت في «مصحح بخاري» و«مصحح مسلم»

ومن ألف في رساله جماعه

منهم: القاضي محمد أبو عبد الله بن يحيى بن محمد بن النخعي، تقدم ذكره، له كتاب الشريفة برهان الموطأ، أربعة أسفار.

ومنهم: أبو عبد الله بن شريح^(١).

ومنهم: العلامة الشافعي محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، تقدم ذكره في ترتيب الموطأ.

ومنهم: أبو عمر نظام^(٢) قاله السيوطي، وهو أحمد بن محمد بن أبي عبد الله بن أبي سعيد، النعماني، أبو عمر النطنجي أصله من طلمسك من نجر الأندلس. صاحب تصنيف الكثير، منها: «تفصيل مال»، «مروحات الموطأ»، «دنه ابن ورجل».

ومنهم: العلامة حلال الدين السيوطي، صنف رساله سماها «إيضاح السعيا برجال الموطأ» تقدم ذكره في شرح الموطأ.

ومن السيوطي في «التوير»^(٣) وألف مد الموطأ فاسم من أصحح بن محمد، يعرف بالهافني، ألف عرائف حديث مالك ومسنده حذيفة، وأبو القاسم الجوهري وهو عبد الرحيم بن عبد الله بن محمد الحنفلي، المتوفى سنة ٤٨٥هـ، ألف كتاب مد الموطأ^(٤) ومسنده ما ليس في الموطأ، وأبو الحسن القاسبي في كتابه «المنحصر»^(٥) كلها في «التوير»^(٦)، وهو عيسى بن محمد بن خلف النعماني المعروف بابن النحاسي، أبو الحسن المتوفى سنة ٤٩٣هـ، غانم الحميتي وهذه ورجائه، ألف كتاب «ملخص الموطأ»، يستعمل على

(١) حكاه في الأصل، ولكنني وجدت في توير النجاشي^(١) أن أبو عبد الله بن مغازي، وكان في توير النجاشي^(٢)، وفي توير أعلام النبلاء^(٣) ٨٧/٨٨، ١٨٥/١٨٦، وفي «مفتاح»^(٤) وهو الموطأ.

(٢) له ترجمة في «سير أعلام النبلاء»^(١) ٥٦٦/١٧، وله في «الدرر النجاشي»^(٢) ١٨٧/١٨٨.

(٣) طبع هذا الكتاب، بدار العرب الإسلامي.

(٤) (١٨٠٠هـ).

جسمته وعشرين حديثاً. سفل الإسناد، أقصر فيه علي بن زويه من انقاسم من رواية سحر بن عبد الله في الاستنباط، وأبو غر الجوري، وأبو الحسن علي بن حبيب، السعدي، واسطوخودوس، وأحمد بن محمد الفارسي، والقاضي ابن النضر، وابن الأعرابي وابن بكر أحمد بن سعيد بن دريح الدجيني.

وُلّف القاصي ابن عيسى^(١) بن إسحاق انوار الموطأ من عشرة أجزاء، وقلّ جماعة جزء، وله كتاب آخر سماه «مبادئ الموطأ» في أربعة أجزاء، ويُعَدُّ صنف «مسند» حديث مالك - رضي الله عنه -، وله تصانيف كثيرة، ذكر لنا منها ابن فرحون، توفي سنة ٢٤٤ هـ. وُلّف أبو الحسن الباقلي كتاب الخلاف لمؤلفه، وكان للقاضي أبو توبد سليمان السجدي. وُلّف مسند الموطأ برواية القاضي بن عمرو الطنطاوي. وآخرهم من تصد السلفيني لخص «الموطأ» برواية القاضي ولابن جوصا أحمد لموطأ من رواية ابن وهب وابن انقاسم، ولأبي الحسن بن أبي طالب كتاب موطأ الموطأ، ولأبي بكر بن ثابت الخطيب كتاب «أطراف الموطأ» ولابن عبد الله بن عتيق القاضي في مسند حديث الموطأ ومرواه، تقدم ذكره، ولأبي عبد الله بن عتيق الطنطاوي «توجيه الموطأ» قاله السجدي.

أما ابن فرحون: محمد بن عبد الله بن عتيق أبو عبد الله، فليقني فقيه عصره من الجماعة. أتت أخباره مسند مالك ومستندات الحديث، توفي سنة ٢٤٤ هـ. ولناجوز^(٢) من محمد بن حازم الشافعي آثار الموطأ، ولأبي محمد بن يربوع، وهو عبد الله بن أحمد بن سعيد بن روح بن سليمان، المتوفي سنة ٥٢٣ هـ، كتاب في الكلام على أسناده وسماه «ناج الحنية وسراج الغيبة»، يسمى كلام البيهقي مع زيادة عليه كثيراً.

(١) - نسخة في مسير أعلام النبلاء (١٢: ٣٢٩) ومطبوعات الهند (٢: ٢٨٩).

(٢) - انظر ترجمته في مسير أعلام النبلاء (١٨: ٢٨٩).

الفصل الثاني في المؤلف وفيه فوائد

قلت: ونحصد أيضاً في القسم عدد ترجمان النعاني المصري المتوفى سنة ٣٨١هـ، وأيضاً الخطابي كما تقدم. وأثبت مسند حديث ثالث أحمد بن خالد بن بريد. المعروف باسم الثعالب المتوفى سنة ٣٢٢هـ، قاله ابن جرير. وهذا خلف بن قاسم بن سهل المعروف بشيخ الدليانج المتوفى سنة ٣٩٣هـ، خرج مسند حديث ثالث. وأثبت عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عمير المتوفى سنة ٤٣٥هـ، مسند الموطأ، وفصل مالك بن أنس. وأثبت إبراهيم بن حسن أبو إسحاق قاضي القضاة بن موسى، كتاب الرد على ابن حزم في اعتراضه على مالك، في أحاديث أخرجهما في «الموطأ» ولم يعمل بها. توفي سنة ٧٢٤هـ.

قلت: ومطالع الأنوار على صحيح الآثار، تأليف الثعالبي أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن سنان، المعروف باسم جعفر، المولود بالعربية من بلاد الأندلس في صفر سنة ٤٠٥هـ. المتوفى بمدينة طاس يوم الجمعة أول وقت العصر سادس شوال سنة ٥٢٩هـ. وهذا الكتاب في شرح ما استعمل من كتاب «الموطأ» وكتابي مسند والبخاري، ويوضح مبهم لغته، ويأيد المختلف من أسانيد، وألف عبد الحميد أبو محمد الإسفلي المعروف بابن العزاة المتوفى سنة ٥٨١هـ، ما وقع في الموطأ مما ليس في البخاري ومسلم، وألف محمد أبو بكر بن حبيب مناد شواذ مالك.

ومعني ثبوت رواية الموطأ عن الإمام مالك. أبو القاسم بن بشير، الأندلسي، راجع المسند، والقاضي عياض، والحافظ شعير الدين، ومحمد أبو إسحاق بن القاسم بن شعيرة، المتوفى سنة ٣٥٥هـ، ألف كتاب البراءة عن مالك، وألف أيضاً عزالدين بن قون مالك، وأما شاذة عن

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٣/٥٦٠) ومشرقات الثعالب (٢/٢٣١) بجملة التعاريف (١/٢٩) وجملة الاحاديث (١/١٢٠).

فوم لم يشتهروا بحجبه، ليس من رواه ثقات أصحابه، ومحمد بن حذرت بن أسد الغني السوفى سنة ٣٩١هـ، صاحب تأليف لجنة، منها كتاب رأى مالك الذي تعلمه فيه أصحابه، وكتاب الزاوة عن مالك.

وهذا يد من خدم "الموطأ" شيء من الشرح أو التلخيص، أو غير ذلك، وإحصاء الجميع منعذر، ولا يمنع من نطقه التعميم أنه يحضر عدد الحاشي السبقات أيضاً في زمرتهم، فإن رحمه وسعت كل شيء.

الباب الثالث

في بيان هذا التعليق ، وفيه فوائد

الفائدة الأولى

في ترجمة المؤلف

مؤلف هذه الأوراق : حذرة الله إليه بالأسرار - وهو السيد الشريف
 الشافعي ، الذي رسمه الله العلي ، الراعي حقونه القوي ، المعروف بسخام
 المومنين ، المعروف في ذوايا المومنين ، المعروف بكونه أئمةً عظماءً ، عباد الله
 رآهم ، رحمه الله تعالى ، الكائن في بلاد الرضا ، والحفي ملكاً ، والحلي
 سماً ، والمظاهري تلمذة ، من البحر الزخار ، والعتب الصوار ، حاملي رايات
 التوحيد ، اجمع كرامة التدفين ، جامع بين موقوف ، وموقوف ، حاملي شروح
 لا موقوف ، الأوب الأربعة ، جامع القرآن والحديث ، مرجع لرباب العقول ،
 الشيخ العلامة محمد يحيى بن صاحب الصفحات الجديده والكرامات
 الحليّة ، سيرة الأنصاف ، الرتبة ، وألف العليم ، الصمد ، في مظهر أديار الأدي
 الحليّة ، مولانا الشيخ الحافظ الحاج ، العلامة محمد ، بن عبد الله بن الشيخ علام
 محمد بن حكيم ، تلميذ بحتر ، بن حكيم علام محي ، بن الشيخ محمد
 ، بن المولوي محمد محي بن المولوي محمد شرف بن المولوي محمد
 شرف

وند ساعده وحسن عشره في ليلة الحادية عشرة من رمضان المبارك سنة
 خمس عشرة بعد ثلاثمائة وأربع من الهجرة النبوية - على صاحبها آلاف
 صلاة وتحية - وعليه وفي قول صاحب المومنين العام الميلادي كذا يد ذاك يوم
 الخميس الثاني من فرائض سنة ثمان وتسعين بعد ألفه وبسببها ، فتم

باسمهم: معتمد موسى وسعيد بكري، ونورج في الخلفين، وفاتيت الأخرى
على الأثرين، فشدح حنط خاتم الله رب العالمين في السنة ثمان مئة
وبالكتب الثمانية في لغتهم، والكتب العربية في اللغة عشرة

وحضر مجلس درس الحديث ثمانية وألفه في سنة ١٢٢٢ هـ. وعند
انقضاء الأجل راس السحدر الشيخ خليل أحمد من سنة ١٢٢٥ هـ. وفي سنة
١٢٤١ هـ. وعلى قلة أعداده، تقصير ذاته في العلوم وفي التدريس بالمدارس
العامة المشهورة مستفادهم العشرة في غيره ممنعهم من حسن وتلاين بعد
تلاينه وأنت من التهجرا الشبه - على حد حيا أنت أنت صلاة وتعبه -
وفي ربيع الأول من السنة المذكورة بدأ على بدء استعلاء ببال المجهول

ويشرف مربيين مربية المحرمين الشريطين الشفطيين. الأولى في شمس
سنة ١٢٢٨ هـ. ورجع بعد الحج، وأنتبه في شوال سنة ١٢٢٩ هـ. وأقام بعد
الفرار من الحج في البلاد الظاهرة الطبية المدينة المشهورة هذا شهر، ومن
حيا شوبه عده لأوراق - سنة - في عيونه بظنه، وبسببه بظنه - ورجع بعد
الحج الثانية في أوائل سنة ست وأربعين، وفيها الله مبارك وعاش - محبا
رامنة سنة ١٢٨٢ هـ. على حسب من أخي وحيي مولانا الحاج محمد يوسف
الدمطري^(١) رحمه الله - رئيس التلخيص، بغير الله معبه

الفائدة الثانية

في مشايخ المؤلف

والعدد الكثير، المسافات قرأ الكتب لدراسة وأدعية إلهية شئها على
الإمامين التهاميين الشيخين العربيين أحمد شعاع حميد المكرم عند تسمي
ونسر أهل الشرف، الملائكة المذمومة، هذا أحد الكرويات الحظيرة، وكلمات
الجملة، والحافظ الحاج مولانا محمد إقبال - بزار الله مدقده - قرأ عنه أكثر
الكتب المشهورة، وبسببه رائدة المعقول - هو الله مدقده، وبسببه مصححه -

(١) انظر راجع في تاريخ الشيخ محمد يوسف وجملة ما ذكره في تاريخ محمد الدين السوي

قرأ عليه أكثر الكتب انتهائية. وقرأ الكتب أولية تميزانية على حامعي المعقول، والمتقول، الشيخين الجليلين تكبيرين. أحدهما بحر العلوم العلامة الشيخ الحافظ مولانا عبد الحافظ، رئيس النظام بالمدرسة العلية الشهيرة بمطهر النعمين. والآخر الشيخ الأجل مخزن الحقيقات العلية رئيس المحافظة، مولانا لشيخ العلامة عبد الوحيد، من أكابر المدرسين بالمدرسة المذكورة. وقرأ أكثر كتب الحديث مرتين، وبعضها مرات على الإمامين المحققين الكبيرين، اليوما إليهما قبل ذلك، وما أنه أذكر شيئاً من برحتهما تبركاً بذكرهما.

والله. الشيخ لإمام، مفتي الأمام. والده المرحوم. وهو بحر النجود والكريم. متبع الخطاء والسخطاء، العلامة الشيخ العقبه، صدر مصادر الفتوى مولانا محمد يحيى^(١) - بلغه الله العزلة - المتصوي في الحقائق العلي - ولد - رحمه الله - في سنة سبع وثمانين بعد ألف وثمانين. وأرخ ولادته باسم (بند آخر) وكان في الحقيقة كذلك، ذا الجند العاني، وسعي باسم يحيى نقولاً لإحباته العلوم الشرعية الدينية، وخرج من حفظ كلام رب العالمين مع تكميل الكتب الفارسية، إذ كان عمره - رحمه الله - سبع سنين، وبدأ بالكتب العربية الابتدائية بعد ذلك على والده المرحوم، ثم في المدارس العربية بلهفي، والمدرسة العربية ببلده كاشغره من مضافات مطهر نكر

كان - رحمه الله - متقناً ذكياً طبعاً، وكان أبوه معجباً به، ولما أذن له في التدريس حال تعلمه، وكل متباينه كاه مختارين به. ولد - رحمه الله - في نحصل العلوم غرائب لا يحصى المقام، ذكرنا بعضه في أحوال مطهر العلوم؛ ولما خرج من سائر العلوم والعلوم؛ معقولاتها، ومتقولاتها، أسونتها وفروعها غير الحديث، اشتغل بتدريسها في أهلي محل إقامته، وإنما أخرج نحصيل علم الحديث، لأنه - رحمه الله تعالى - كان مصرّاً على أن لا يأخذ هذا الفن الشريف إلا ممن هو أهلي له حقيقته، أعني أمير المؤمنين في

(١) انظر ترجمته في مقدمة المجلد ١، إي، (ص ١٨٣).

الحديث الإمام الرقابي، والمغوث الصمداني، أبا حنيفة ذرره، وجيد عصره، بخوري آوانه، وسبيوه زمانه، المعارف بانه، ثلثة المبت الحجج مولانا العلامة الحافظ الحاج رشيد أحمد التكنگوهي، قدس له سره العزيز). وكذا حضره الإمام إيدانق تاركي مشاغل الدهورس، لأعداد حفلة له في هذا لازمة، وكان مصرف سائر أوقاته في التأليف والإفتاء وإحياء الثنوب والأرواح بالإنجازات الباهية.

ولما وصل إلى حضرته، أخير من عطشى الحديث لذين فيهم القليلة الثامنة سبب حضرة الوالد - نور الله مرقدته - وألخوا عليه بحيث لم يجد نقاً من إسماق مرامهم أراد تدریس الصحاح الستة حسب عادته للبريفة، فقبل السنة، التوالد غنية باب في شوال سنة إحدى عشرة بعد ثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية كما سط في مفعلة اللامع، فقرأ عليه الأمهات الست في التنسی بغية التدبر والإتقان، وقبذ بالكتابة ورائد تقاریر.

ولم يزل يشرف من بحار حضرته بعد ذلك بالحضور في محاسن إعداته، وتحرير الفتاوى، واكتساب المعارف تاطنة عملاً وصحة إلى أن تلى حضرة الإمام داعي الله - سبحانه ونعالي - وانتقل إلى رحمة في سنة ثلاث وعشرين بعد مائتة وألف من الهجرة. فقصه باب أحق توبه وأول خلفاء حضرة المعارف بالله، مولانا الشیخ أبي إبراهيم خلیل أحمد السهروردی - قدس الله سره العزم - ولم يزل يستفيض من بحار معارفه اللدنية، حتى أجاز له حضرة الشيخ خلیل أحمد بنسبک والإرشاد، وخدم عنه بالتحفة والعمامة، التي رصت إليه من القطب الصمداني والمعارف الشريفة من العارفين وسند الكامبين شیخ متایخ العرب والنعم حضره الحاج إمام الله المكي، الشیخ الشیخندي الفادري السهروردی - قدس له سره العزيز -.

ورلي بعد ذلك تدریس الحديث بمظاهر العلوم في سهاروردی إلى أن تلى داعي لأجل، في دي الفعدة سنة أربع وثلاثين بعد ثلاثمائة وألف من

الصحرة - رضي الله تعالى عنه وأرضاه وجعل الجنة مثواه - كانت رضي الله تعالى عنه - تلاً، يقرأون بحذاء في الثيابي والناسُ يباي، فكان ينفو الخزان في انبلي حتى يخلب عليه النكاه، وكان يدرس أكثر كتب الحديث ونفعه، والأدب بحفظه، وكتب بيده الشريعة سائر كتب الأدب الدراسية مراراً - رحمه الله تعالى - رحمة واسعة -

ونائبه، الإمام الهمام، قدوة السالكين، زينة العارفين، انشيع العلامة الأمام الحافظ النجاشي مولانا أبو إبراهيم خذرا أحمد من الهند مجيد علي من الشاه أحمد علي من الشاه قطب علي الأيرجي، الأنصاري بسا، الأنبيهي وطه، الشهابي إقامة، اسمه من عدد أو صاف.

ولد في أواخر صفر سنة ١٢٦٩ هـ، وقرأ مبادئ العلوم العربية على عمده الشيخ أنصار عني، وعبره من علماء بلده، وقرأ أكثر الكتب الدراسية في المدرسة العالية بمظفر العلوم على مدرسيها، وأخذ علم الحديث منه عن العارف بالله، رأس المتكلمين فخر المحققين، مولانا الشيخ محمد مظهر، صدر المدرسين - المدرسة المذكورة، وخرج من تحصيل العلوم من المنقول والمحقق سنة ١٢٨٠ هـ، وبعثه بعد ألف مائتين من الصحرة، وأخذ حرفة السلوك، ونجلى بحرية الإجازة سنة ١٢٩٧ هـ، عن قطب الإرشاد السعدت الخنكوي.

ولم يزل طول عمره مشغولاً في إجابة العلوم الشرعية والنافعة، وتدريس والإفتاء، والتأليف والتصنيف، وتشرّف بحمد بيت الله العراء سبع مرات، آخرها في شوال سنة ١٣٤٤ من الهجرة، فلم يرجع بعد ذلك إلى الهند، وتوفي رحمه الله مدة المحبب الأمين، وبعثه لبي داعي الله - سبحانه - بعد الزعفر من يوم الأربعاء السادس عشر من آخرى الربيعين سنة ست وأربعين بعد ثلاثمائة وألف من الهجرة، ودفن بالطفة الظاهرة من بقع العرق، ندى مدام أهلي بيت النبي الكريم - عليه وعلى آله ألف صلاة وسليم - رضي الله عنه وأرضاه.

ولله نورا الله مرفوعة من المؤلفات المشهورة ما لا يعدل عنها، لمر
يطلب ملكة في العلوم شرعية، سيما علم الحديث أو في الفنون الصناعية،
سيما في يد الطائفة الشيعية الشيعية، أو المبتدعة النصارى. من أجل مؤلفاته
شرحه المعروف عند الناس بهذا المعهود في محل أبي داود^(١) في خمسة
مجلدات، وهو شرح حبل القدر كبر العائدة، اشتهر في الأندلس قبل إتمامه،
وله بسج أحد على مؤلفه

ونالقه غير ذلك، كثيرة، ولا يسهو عنها، واليهند على المؤلفات ذكرها
معتقدات متباعدة، ردا على ما افترق عليها الطائفة المبتدعة، وبعثت تشييع
الأئمة ذكر فيها ما أحقق فيه بعض من ادعى العلم أن محل الأئمة خارج
المعتمد يوم الجمعة لدى التحليل، وبعثت إتمام العلم على تريب الحكم
رسالة حلياة القدر في هديت الأخلاق والسلوك، ومن مؤلفاته في فاسحت
الشيعة خاصة بظرفة الكوفة عار مرفوعة الإمامة و قد ابدت المروءة كثر
سيط جداً، في الوجود والعال، و التناول من جميع علماء الشيعة طاب
فيه أنه كيف يمكن إيمان الشيعة على القبول، وهو عاجزون عن جوابه إلى
بوم القدر، وغير ذلك، وهذا المختصر لا نتحمل أكثر من ذلك، وقد ذكرت
نقداً من تراجم هؤلاء المسايخ كلفه فيما حوته من أحوال مظاهر العلوم
ومسايخها، وألف مولانا عاشق أبي المصطفى المذكر الخليل، ذكر فيها حسنة
من أحده

للقلادة الثالثة

في سلسلة أساتيد المؤلف

وقد علم من تقدم أن لتجميع هذه الأوراق في سيد الحديث خريش
أم الأول، فهو حبيب رائد، المرحوم - مؤلف مرفوعة - وهو أحد كتب
الحديث كلها عن أمير المؤمنين في الحديث، العلامة الرباني المحدث

(١) مع آخر في القاهرة في عشر مجلدات بإشراف السعدي.

المكتكوهي - قدس سره الحبر - وهو أحد كتب الحديث كلها، عن شيخ
مناجح الحرب، العجم، الإمام، الثقة، الثبت، الحجة، الفقيه، عبد الغني،
المعدي، المجلدي، الدهلوي ثم المصنف، وأما زيادة أسانيد ك - الحديث
مهملة طبع في رسالة معرفة سميت به شائع الحبر في أصول المصنف عند
المعني، وقد أخذ المصنف بالأسانيد.

أحدهما عن والده المرحوم الشيخ الإمام الأجل الشاه أبي سعيد
المجلدي، نقشبتي^(١)، وهو عن الشيخ الأجل ذي الفقار عبد المجيد
الفقيه عبد عزيز الدهلوي - نور الله مرقده - وسياقته تمام منه.

وثانيهما، من طريق سخات در النجدة مسند فقيه الشيخ الحبر
مسند المعروف بـعند الأساري الحبر^(٢) مسند، ومنه أيضاً مذكور في
المنابع.

وأما سنده الثاني، فهو من طريق مولانا الشيخ الحافظ الحجة أبي
إبراهيم خليل أحمد - رحمه الله - و - رحمه الله - خمسة أسانيد: الأول
أنه أخذ كتب الحديث كلها عن الشيخ الإمام الهمام، الحافظ الحجة مولانا
محمد عفتي استاذي، الحفي الحفي الفاضل، النقشبتي الدهلوي
- قدس الله سره الحبر - عن شمس العلماء مولانا معلاك الهادي، من فريد
أخيه مولانا رشيد الدين خاں الدهلوي، عن بخاري عصره وأبي حنيفة، عنه
سيدنا مولانا سماه عند تحرير الدهلوي المعري الحفي - قدس الله سره
العزيز - وقد رأى حصة الشيخ مولانا محمد، مظهر - رحمه الله - صحيح
البخاري عن التهر في الأذواق مولانا الشاه محمد إسحاق المعري الدهلوي،
سم المكي المصنف - قدس الله سره العزيز - عن الشيخ الأجل الشاه عند
تحرير الدهلوي المرحوم إليه.

(١) انظر ترجمته في مزمع الجواهر (ج ٦: ٦٠)، والبيان الحبر (ص ٦١).

(٢) انظر ترجمته في المنابع الحبر (ص ٦١) وأحد العلوم (٣٦، ١١٦)، وقهر المهارس،
من ٣٦٣ و ١٧٢.

..... الباب الثالث: في بيان هذا التعليق، وفيه فوائد

والثاني: أن مولانا الشيخ خليل أحمد حصل له الإجازة العامة في سنة ثلاث وتسعين بعد ألف ومائتين عن الشيخ العلامة مولانا الشيخ عبد القويم بن مولانا الشيخ عبد الحي البغدادي، نزيل بهونال. فخر مولانا الشيخ المشهور في الأذوق، الحاج محمد إسحاق. وعنه أخذ الحديث أيضاً، وهو عن الشيخ الأجل الشاه عبد العزيز رضي الله عنه.

والثالث: حصلت لمولانا الشيخ خليل الإجازة العامة في المحرم سنة ١٢٩٤ هـ من المير الحافظ آية الله الشاه عبد الغني الصاهر المدني الموصى إليه قبل ذلك.

والرابع: حصل لمولانا الشيخ الإجازة العامة في سنة ١٢٩٣ هـ عن شيخ مشايخ العرب مولانا الشيخ أحمد زبيح^(١)، عن الشيخ عثمان بن حسن النبطي الشافعي الأزهرى ثم النمكي، عن والده الجامع الأزهر. الشيخ محمد الأمير الكبير النمكي الأزهرى، والشيخ عبد الله الشرفي الشافعي، والشيخ محمد الشواني الشافعي، وأسبغهم شهيرة في مكة المكرمة ومصر، مقودة بأشياءهم.

والخامس: حصلت لميراج العلامة خليل أحمد الإجازة العامة عن شرف بزيارة بيت الله الحرام مرة ثالثة سنة ثلاث وعشرين بعد ثلاثمائة ألف، عن كبار علماء دار الهجرة السيد أحمد الشرننجي مفتي الشافعية بالمدينة المنورة، عن والده العلامة السيد إسحاق، عن والده العلامة السيد زين العابدين، عن والده السيد محمد الهادي، عن عمه العلامة السيد جعفر، عن والده العلامة السيد حسن، عن والده العلامة السيد عبد الكريم - المدفون بجدة، الشهير بالمظلوم - عن والده الإمام السيد محمد بن السيد عبد الرسول الحسيني الموسوي الشرننجي محدث القربى الحاشي عشر عن جماعة من مشايخ العراق والشام، والحمد لتفجير من العلماء العظام.

(١) نشر ترجمته في فهرس المعارف، تأليف جعفر الكندي (١/٣٩).

(ج) وقد روى والد مولانا السيد أحمد المرزنجي السيد إسماعيل المومناؤه - عن مسند وفيه الشيخ صالح بن محمد الفلاني العمري . عن الشيخ المعمر المدققي محمد بن محمد بن سنة العمري الفلاني . والشيخ صالح بن محمد الفلاني أسيد كثيرة جمعت في مخطوط الثمرا المطبوعة - حيدر آباد دكن .

(ج) وقد روى مولانا السيد أحمد المرزنجي عن الشيخ العلامة السيد أحمد بن ريني دحلان - المومناؤه - عن شيخه العلامة الشيخ عبد الرحمن تكبري . والعلامة الشيخ محمد عثمان النعيمي .

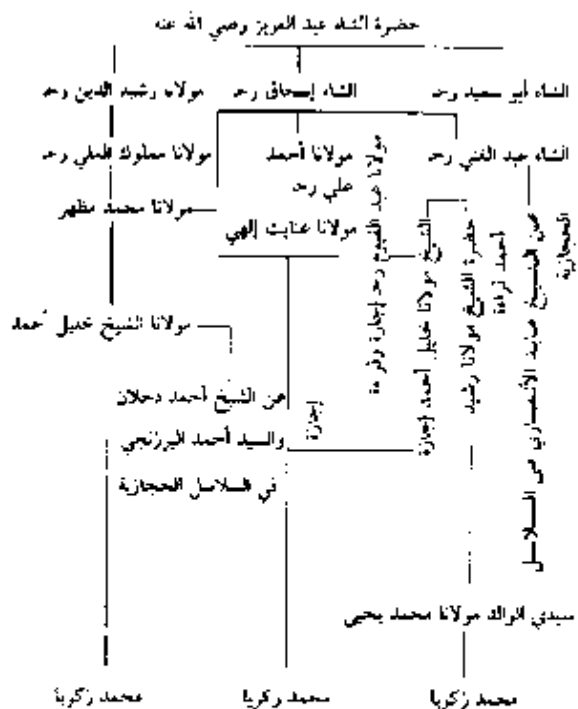
(ج) وقد روى العلامة المرزنجي عن شيخه العلامة السيد محمد المومناؤه الدماطي نزيل طيبة عن الاستاذين الجليلين . الشيخ حسن الخطار ، والشيخ إبراهيم الباجوري . وغيرهما من أعيان عصرهم وجهادهم وقتهم . وأسائدهم شيرة في الحجاز . فقرة بالتأليف .

هذا ، وقد حصل لي الإحابة العامة لتسانر كتب الحديث من رأس الأقبية في وفته العلامة الجرح مولانا عنايت إلهي رئيس الاهتمام بالمدرسة العلمية بمطامير العلوم سنابور ، عن الإمامير المجمعين المحققين الشهيرين : الأول : مولانا محمد مظفر . وقد تقدم مساهمة . والثاني : علامة دهره مولانا أحمد علي المحدث الشير محشي البخاري ، وغيره عن المسححات الكبير الشهير في الاتفاق مولانا الشاه محمد ، صاحب المدهوني ، عن الشيخ الأحول لرحلة النجاة الشاه عبد العزيز - نور الله مرادهم -

ولما كانت سلسلة أسانيدنا اليدوية كلها تدور حول الشيخ الأحول مولانا الشاه عبد العزيز - نور الله مرادهم -

وهكذا صورها^(١) :

(١) انظر مقدمة دمع الدراري (ص : ٢٦) أيضاً



نذكر واحداً من أسانده المعتمدة إلى صاحب كتاب نكحاً لسلطنة
 كسند، ونولانا الشاه عبد العزيز آسانده آخر، ذكرهما في «العجالة النافعة»

لكن العدة منها حريق والده المرحوم، نذكره عن «المصطفى» و «البايع
 الحنفي» فقد روى الشيخ الإمام الأجل مولانا شاه عبد العزيز عن أبيه
 الإمام، صدر الأئمة الأعلام، حجة الإسلام أبي محمد العزيز قطب الدين
 أحمد، المسمى بولي الله من أبي القيسر عبد الرحيم المصري، قال: أخبرنا
 بجميع ما في الموطأ، رواية يحيى بن يحيى المصمودي، الشيخ محمد

الباب الثالث: في بيان هذا التحقيق، وفيه فوائد

وقد الله الشكفي^(١) الشكفي، قراءة من عليه من قوله إلى آخره، بحق سماعة
 لجميعه على شيوخ الحرم الشكفي: حسن بن علي العجمي، والشيخ عبد الله بن
 سالم البصري الشكفي، قالوا: أخبرنا الشيخ عيسى السعدي سماعةً من نقله في
 المسجد الحرام، بقراءته لجميعه على الشيخ السلطان بن أحمد المزاحي،
 بقراءته لجميعه، على الشيخ أحمد بن خليل الشكفي، بقراءته لجميعه على
 الشيخ النبطي، بسماعة لجميعه على الشريف عبد الحق بن محمد السنباطي،
 بسماعة لجميعه على الأيدز الحسن بن محمد بن أيوب الحسني السنباطي،
 بسماعة لجميعه على عمه أبي محمد الحسن بن أيوب السنباطي، بسماعة على
 أبي عبد الله بن محمد بن جابر الوادعاني، عن أبي محمد عبد الله بن
 محمد بن هارون القرضي، سماعةً عن القاضي أبي القاسم أحمد بن يزيد
 القرطبي، سماعةً عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الحق الخورجني
 القرطبي، سماعةً على أبي عبد الله محمد بن فرح مولى ابن القلاع، سماعةً
 عن أبي الوليد بونس بن عبد الله بن مقبذ الهضار، سماعةً عن أبي عيسى
 يحيى بن عبد الله سماعةً، قال: أخبرنا عم والذي عبد الله بن يحيى سماعةً،
 قال: أخبرنا والذي يحيى بن يحيى الحلبي المصمودي، سماعةً عن إمام دار
 الهجرة مالك بن أنس - رضي الله عنه - إلا أبواباً ثلاثة من آخر الاحتكاف،
 فحسن زياد بن عبد الرحمن عن الإمام مالك بن أنس.

وتشيخ متايخا الإمام حجة الإسلام الشاه ولي الله قندهلوي، تأسيد
ممنوعة كثيرة، طريفة الذيل. أودعها في رسالته «إتساد إلى مهمات
الإسناد»، وأجمل الكلام فيها على جملة تأسيد، لكننا اقتصرنا على التسند
الأوحد، روماً للاختصار، ونجربنا هنا التسند من بينها لما آتاه مختار شيخنا
الإمام الحجة الشاه عبد العزيز في «العجالة النابعة»، وأخذ منه في «انباغ
الحضي» ولأدب مختار شيخ المتايخ العلامة قندهلوي في «المعوى شرح
فصوصاً». ولما فيه من تبيين السماع من لونه إلى آخره، وقد وقع على

(١) انظر ترجمته في *مأثورات النجاشي* (ص ٤).

نواحيهم أكثر المشايخ المذكورين في هذا السند فأعيت أن أحسن نواحيهم تكبيراً للعائدة. أما الشيخان الأسنادان فتقدمت نداء من الكلام على نوجيتهما بهذا القدر يكفي بهذا الوجيز

وأما المحدث الكنگومي^(١١) فهو إمام وقته، أمير المؤمنين في الحديث، طبيب الملة والدين، حذق الأجسام والأرواح، فذوة غير نزهة ولسانها وأرواحه عصية في العلم، بحيث خضعت له رجالها وفكرساتها، وشجرة السعاري التي حارب أهلها، فزكت فروعه، وأغصنتها، برز من الآداب التي دعت شابعها، وفات رهورها، ونسجت أماني، العلامة الحافظ الحاج الحجة مولانا أبو مسعود رشيد أحمد بن مولانا عياض أحمد بن الناصبي بيمرح بن الناصبي غلام حسن بن القاضي غلام علي بن القاضي علي أكبر بن القاضي محمد، أمهم الأمازي الأيوبي. ولد في السادسة من ذي القعدة سنة أربع وأربعين بعد مائتين وألف من الهجرة النبوية - على صاحبه أتب ألف صلاة وتحية - يوم الاثنين وثلاث الف وخمسين بكورة لاكنكوة من مضافات سهارنپور، دري في عهد من الآداب العلية، وحل من مساء على النقص العروضة، فذاخرة كثير من أدن حصي.

أما الكتب الفارسية عن أخيه الأكبر مولانا عياض أحمد، وعن خاله مولانا الشيخ محمد نفي. وأحد مبادئ الكتب العربية إلى فدية الحدود عن مولانا الشيخ محمد يحيى في كوراء ارامفور من نواحي سهارنپور، ثم رحل إلى بلدة دهلي في سنة ١٢٦١هـ، وعاد إلى كتب التربة ولاكثر من كتب المنطق وغيرها من العلوم والآلات على مشايخ عديد، أجلبهم شيخ المشايخ العلامة مولانا دهلوي، نور الله مرقده، وهو من أرشد تلامذة مولانا رشيد الدين الأنبي ثم جملتها.

وأخذ عدم الحديث والتفسير عن شيخ المشايخ الكرام مولانا الشيخ عبد

(١١) نقل ترجمته في مرقاة المفاتيح (١٤٤/٨).

الشمس المسمي المسمي شمس الدين، وأخيه سولان الشيخ أحمد سيد المسمي المسمي - قدس الله أسرارهما - وأقام هناك أربع سنين، ورجع فائزاً بالعلم، ماحراً بالعلوم والفنون إذ بلغ سنه إحدى وعشرين سنة، واشتغل بالتدريس والإفادة، ثم أخذت الحجة الإلهية إلى تكميل العلوم العرفانية، فمضى باب قطب الأقطاب - سيد الواصلين سيد المدرسين - حضرة الشيخ الحاج آية الله إمام الله الشهابي، ثم تساهل المصنف - قدس الله سره العزيز -، وانسلك بينه الشيعة في لعلال الأربع الشهيرة، فأجاب له حاضرة الشيخ الإرشاد بعد أسبوع واحد، ولم يزل يترقى في مدارج العلوم الظاهرية والباطنية حتى صار خدوة في الفتاوى والسلوك، وعجز عن مضارته لأفضل وأطول، والشيخ جاء شرقاً وغرباً.

فكما أخذ منه العلوم الظاهرة أتمه العلوم هي أقطار العالم، لا يستحق إحصاءهم، وجملة أكثر من ثلاثمائة شيخ، كذلك تاب على يده الشريفة حتى كثرت لا يعلم مقاديرهم إلا الله - سبحانه وتعالى -، وصعد حمامات منهم على عرش الشرف والإرشاد، وهم أكثر من خمسين شيخاً، لا ط أسماؤهم في المذكرات الشريفة.

وكان - رحمه الله - يدرس سائر الكتب العربية من الفقه والأصول والسير والحديث، والكتب الألفية كالنحو والمعاني وغيرها، إلا كتب المنطق والفلسفة، فكان - رضي الله عنه - يحضر عنهما، فعلم تدبره لستر الكتب إلى النجاة الثالثة، وقد خرج لها روح ذي القعدة سنة سبع وتسعين بعد مائتين وثلاث، وقد شرف قبل ذلك بالحج مرتين؛ الأولى: في سنة ١٢٨١ هـ، والثانية: في سنة ١٢٩٤ هـ، وبعد الفراغ من الحج الثالثة من سنة ثلاثمائة وثقف إلى سنة ١٣١٤ هـ، انصرف إلى تدريس كتب الحديث فقط، فكان يدرس من شباه إلى شعبان الأمهات المسمي مرة، وكان يقرأ شهر رمضان للرياضات ونهاية القرآن.

وترك بعد ذلك مشاغل التدريس واشتغل به أثر أوقاته في تصفية

المقرب، وتربية القلوب بالإشارات الداطنية إلى أن دعاء الله - سبحانه وتعالى - إلى جوار رحمته، عند أذان الجمعة في الثامن من آخرى انجسادين سنة ثلاث وعشرين بعد الألف سنة من الهجرة النبوية - على صاحبها ألف ألف صلاة وأحبة - ودعا أئمة المشايخ عام وصلة الله في الآخرة لمن الصالحين وأيضاً ذكر حمداً من شهاداً، وأيضاً قد لانا عاشر حمداً من شهاداً، وغير ذلك، وتوفي - رضي الله عنه - شهيداً لتبليغ الحجة - اعطاه الله لراه وجعل الجنة مثواه .

وله - رضي الله عنه - مؤلفات عديدة في تهذيب الفقه، منها إجماع السنوك، شرح فلاسي لمقالة المكنة في التصوف، وهداية السبعة في رد الشبهة، ودراسة المناسك في أحكام الحج، و«اللطائف الرشيدية» في تفسير بعض الآيات، و«إشارات الحجاب المعروف»، و«فتاوى الميلاء» و«نراي السجده» في إثبات الزواجر، و«القطوف الذهبية» في كبرياء انحصار النجابة، و«الوحي الغزي» في حكم الجمعة في القرى، و«رد لطفيان في أوقاف القرآن» و«هداية المعتزلي في قراءة السعدني» و«سبيل الرشاد» في رد مكر النفايد، وغير ذلك، وهذا المختصر لا يسع أكثر من ذلك.

وألف في تذكيرته - رضي الله عنه - كتب مفردة - منها «وعد باران» و«صل الحبيب» و«تذكرة الرشيد» كتاب ضخيم في ثلاثة مجلدات، وذكرنا لبداً من أحزانه - رضي الله عنه - في أحوال مظاهر العلوم - في أصول المشايخ الحشوية - ألحق الله بهم بفضلهم .

وأما الشيخ عبد الفتى العنقي^(١) فهو الإمام الحافظ الحجة، معبد وفته، أبو حبيبة حصرة، ويخاري تهره، ابن أبي سعيد بن صفي القندري، من عور الدين، من مذهب عيسى، بن سيف الدين، بن الشيخ محمد معصوم، من سيد المصنفين إمام الطريقة السجديّة العارف بالله أحمد العمري السمرهندي،

(١) انظر ترجمته من لائحة المؤلفين، ٢٩٦/٧، و«نهر من العوالم» (ج ٢، ٢٥٥).

الجدالة في انهم، ونسأط نعدلج على ادعائي، فيها حرق في رخص من حربه إلى أرض
الحجارة، فقدم مكة المكرمة أولاً، ثم شذ رحله إلى البلدة الطاهرة المسماة المنورة،
ومصدر جلسها، مواطن على ما اعتاد من الأرزاق والوطنات، مشتغلاً بالثروة
والدراسة، لا يصر عهد كان عليه ليله ولا نهاره، واستغنى به جماعات من الخساء،
تتقن ويعتكر، إلى أن لنى داعي الله سبحانه وتعالى، في عزلة المعجم سنة ست
وتسعين ومائتين وألف، رضي الله عنه وأرضاه وجعل أعلى النجدة دواء

ولما أوفد الشيخ أبو سعيد^(١) العلامة المحدث الأكبر الممدد الحجة،
تقدم سيرة ولادته في ترجمة ابنه، فقد حفظت أنما في صغره، ونعم لسجود
من بعض قراء هذه، ثم أخذ الكتب الندرانية المتداولة في تلك النواحي من
المعقول والمقول، والفروع والأصول، على الشيع شرف الدس المعنى
الدعوي، والعلامة الشافيع المير الدمشقي، وأستد عنه الجامع الصحيح
تلامم مسلم من المحتاج.

ثم أكرمته بق معاني بالاحارة العامة عن الشيع الأحل الشافيع عبد
العزيز من الشافيع إلى الله الدهنوي، واكتسب المعارف الساطعة أولاً عن والده
السعيد، إذ كان في مرامبره، ثم ارتحل بعد ذلك إلى بلدة ادعني، وكتب
إلى الفاضل شاه الله الباني بنه، فكف إليه أن لا أفصل اليوم من الشافيع
سلام علي، الحنف بعد الله اعطوي المدسوي، فافسر من أنواره الساطعة
الرامضة حتى أكرمه الشيخ أيضاً بأجازة الإرشاد والتلقيص، وأراده مقامه
والسحلفه على مشرئده من بعده.

ثمما كان عام ١٢٢٩ هـ، حاد، حادى الأشرف، إلى الحج وتزيرة، ولما
فصى الوصل عتيد، أصيب بالحمى فتوجه إلى العراق، ولم يزل يرماد مرضه
حتى ف، وصل بلدة الموصل، استذ به الموجع صبيحة عند الفجر، ثم توفي من
يومه ذلك بين ثلاني العشي سنة خمس مائتين وألف، وحضر ختارنه أمير

(١) انظر ترجمته على لائحة الجواهر، ١١٤/١.

الشفقة، وصلى عليه فسميها. ثم نقل تاريخه التي مدة مدهاني، ودفن عند ذرية
شيخه العارف بالله غلام عيسى. والعمدة مائة مائة مظهر حجابات،
- رضي الله عنهم وأرضاهم -.

وأما الشيخ محمد مظهر^(١)، فهو من الشيخ لطف عيسى بن المصطفى
محمد حسن، بن غلام شريف الطيب، الذي في ترجمة مولانا ميمون العلي
- فاس سره - وهو الإمام الديني عارف بالله الفقيه المحدث أحد أولاده من
الشيخ الأجل آية الشماخ المكنى مولانا ميمون العلي النوراني، ومولانا
الشيخ صدر الدين صدر المصطفى من تلميذ، ومولانا الشيخ وأحد التلامذة
العلماني، وهو بعض كتب الحديث عيسى محمد - لأحد الشيخ الأجل
الشهير في الأفان مولانا آية محمد إسماعيل رحمه الله

وكان - رحمه الله - مرجع محلات في الفقه متفراً فاضلاً كاملاً إماماً
جامعاً لعلوم الشريعة والفقه والمصنوع، وولي رئاسة التدريس بالمدرسة
العالية بمظفر العلوم، سيارفق من أول بناء المدرسة، وكان - رحمه الله -
في ذلك مصححاً في مطبعة بولكنسور، واحد من الكتبة الفقه والاصول
والكلام والشعر والإسراب والعماني والمنظري

ومن متفخريه أن الشيخ العلامة بهار العلوم، حيدر مولانا محمد دسم
الناوراني أخذ منه بعض الكتب الابتدائية، كما أفادني مولانا ثابت عيسى
الناوراني بمظفر العلوم، وكان من أخصر علماء مولانا الشيخ محمد مظهر
- رحمه الله - ولما ذكرت فيها في أحواله - فاس سره - أكرم مبعده
به أجمعاً.

وتلقى بحارة السرك والبراء من فطام العالم المصحات المكنونة
ممنس في سره لعزيز - وكان - رضي الله عنه - عالماً بمرآة، وكان العارف
على حاله بوزد اسم الذات، وكان يعتبر من التخلقات البارزة، سيما عز

(١) آخر ترجمته في تاريخ المغاير، ١٨١: ١١٥٥.

قَبْلَ الْفَاتِحَةِ . فِي بَيَانِ هَذَا التَّعْلِيلِ . وَهِيَ تَوَالِدُ

اِسْتِعْمَالِ التَّعْلِيلِ ، وَكَانَ يُقَالُ فِي شَأْنِهِ : إِنَّهُ حَذِيفِي لِسَانٍ ، وَفِي خَبْرِهِ ،
وَبِهِمْ كَرَمٌ . أَهْمُهَا الْمَرْغَبُ ، فَلَمَّا يَحْتَوِي أَجَادَ عَلَى التَّكْتُمِ فِي مَصْرُفٍ ، وَكَانَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . مِنْ أَفْعَالِ عُلَمَاءِ ، وَكَمَرِ الصَّالِحِينَ ، مِنْ أُنْعَمِ الْفُضَلَاءِ
وَالْحَادِثِ وَالسُّلُوكِ وَالْعُلُومِ الْأَلْفَاءِ ، وَكَانَ مَدَامَا بَيْنَ الْمَدِيقِ وَالْمَدِينِ . وَكَانَ
يَسْتَعْمَلُ الطَّبِيبَ عَبْدَ مَلَكٍ الْقُرَاشِيَّ فِي الْفَرَاغِ .

ثَوْبِي . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . يَدُ الْمَصْرُوفِ لَهُ أَرْبَعٌ وَعِشْرِينَ مِنْ نَقَى الذَّهَبِ
سِتَّةً اِثْنَيْ عَشَرَ وَثَلَاثِينَ بَعْدَ الْاَلِفِ ، وَكَانَ إِذَا دَانَ قَرِيبًا مِنْ مَدِينَةٍ سَدَّ عَلَى عَا
تِلَافٍ حَقْلُ خِلَافِهِ . رَحِمَهُ اللَّهُ . وَكَانَ . رَحِمَهُ اللَّهُ . فِي مَرْصَرٍ وَصَالٍ بِمَنْشُ
حَبِيبٍ يَدُ مَرْصَرٍ يَنْتَبِغُ بِدَقِّهِ عِلَالَةُ اَلْمَرْصَرِ اَلْمَعْمُورِ . حِينَ يَدُ فَرْصَةٍ وَهِيَ اَلْمَرْصَرُ
جَبِيهِ . فَالْمَرْصَرُ مَرْصَرٌ وَجَبِيهِ مَرْصَرٌ بَدَلَتْ . يَدُ اللَّهِ مَرْصَرُهُ . وَبَزْدٍ مَضْمُونٍ .
وَكَانَ لَهُ . رَحِمَهُ اللَّهُ . أَهْرُونَ الشَّيْخِ اَلْجَدِيدِ أَحْمَسَ مَوْلَاكَ اَلْحَسَنِ اَلْمَدَائِلِ
فِي بَرَقَةِ كِتَابِ اَلْمَدَائِلِ . وَالتَّيْبِ مُحَمَّدٍ مِير

وَأَمَّا مَوْلَانَا مَمْلُوكُ الْعَلِيِّ^(١) شَيْخُ اَلْمَشَائِخِ اَلْعِظَامِ وَأَسَاتِذِ الْكُلِّ اَلْمُتَوَكِّلِ
مَحْبُوبُ اَلشَّيْخِ اَلْعِلَالَةِ أَحْمَدَ عَسَى أَنْ يَخْلُصَ اَلْمَرْصَرُ اَلْمَضْمُونِ . مِنْ اَلشَّيْخِ
عَبْدِ اللَّهِ اَلْمَضْمُونِ مِنْ مَحْمَدٍ نَجَّحَ . مِنْ مَحْمَدٍ مَضْمُونٍ . مِنْ عَدِ اَلشَّيْخِ . مِنْ مَوْلَانِي
مَحْمَدٍ هَاشِمٍ . يَنْبَغِي بِهِ اَلْمَرْصَرُ مِنْ مَحْمَدٍ مِنْ أُنْسِ اَلْمَرْصَرِ . رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ . وَكَانَ مَحْمَدُ هَاشِمٍ مِنْ عَتَرَةِ اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ . مِنْ مَحْمَدٍ . مِنْ مَحْمَدٍ
لَهُ خَصْلَةٌ كَوْنُهُ اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ .

أَمَّا أَكْثَرُ اَلْمَرْصَرِ ، عَلَى جَسَدِهَا عَنْ اَلْعِلَالَةِ اَلشَّيْخِ اَلْأَحْمَدِ مَوْلَانَا
اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ . وَهُوَ مِنْ اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ
اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ . وَكَانَ . رَحِمَهُ اللَّهُ .
مَهْمَا هِيَ اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ . اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ . اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ . اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ .
وَالْمَضْمُونِ . مَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ . اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ . اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ . اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ .

(١) اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ اَلْمَضْمُونِ

الباب الثالث: في بيان هذا التعليق، وفيه فوائد

الانكليزية بالعامية دهلوي، ويكتفيك من جملة معاصره الجريئة أن المدرس الشهير: الخطيب الكنگوهي، والشاعر النانوتوي، كانا من تلامذته، وولده العلامة الشيخ محمد معروف كان رئيس المحققين بالعامية الديوبندية العلمية الشهيرة في الآفاق.

توفي - رضي الله عنه - في الحادي عشر من ذي الحجة سنة سبع وستين ومائتين وألف من الهجرة، وقد مرض أحد عشر يوماً في مرض يرقن - رضي الله تعالى عنه وأرضاه - وذكر بعض أحواله في آثار الصناديد، وفي فرقة الخواطر، ولقي التدرس بـ مدرسة دار الفناء دهلوي، وسافر إلى الحجاز سنة ١٢٥٨هـ، فخرج وزار وعاد إلى انهد بعد سنة كاملة.

وأما الشيخ رشيد الدين خان الدهلوي^(١): فهو كسيري الحار، المتقدم في المعقول والمنقول حادي الفروع والأصول، وهو من أشهر تلامذة الشيخ الاجلي سراج الهند الشاه عبد العزيز الدهلوي، وكان ماهراً في رد الروافض، مشهور النكاية فيهم، حتى يُقَرَّب به المثل في الرد عليهم، وكان حسن العبارة، وأما الذئب عر حسي الشف، ذكياً نظماً فصيحاً، صُفِّ في رد الشيعة كتابه «النبوة العمري» وغيره مما يعظم موقعه عند الجدليين من أهل النظر، واشتغل بالعلوم، فبرع في كثير منها، وصار رأس الناس في العلوم والجدل، وقد توفي سنة ١٢١٩هـ.

وأما الشيخ العلامة مولانا عبد القیوم^(٢) من مولانا الشيخ عبد الحي الهكري انبدهانوي، فهو من أحفاد علماء بهوبال، وأكابر المفتين فيها، كانت الأميره تُؤفره وتعظمه كثيراً. وكانت تؤبره، وكان ختن العلامة الشهير عي الأفاي الشاه محمد إسحاق - رحمه الله - كدهلوي، وأخذ عنه الحديث، كان - رحمه الله - يدرس في بهوبال الفقه والتفسير والحديث، وكان محزوناً

(١) انظر ترجمته في «فرقة الخواطر» (٧/١٨٠) أنه توفي في سنة ثلاث وأربعين ومائتين وألف.

(٢) انظر ترجمته في «فرقة الخواطر» (٧/٢٥٥).

الأخلاق لحسن الهيئة، لا يتكلف في الناس، ويسير حاله كثيراً، وكان مرشد في سلوك.

وكان والده العلامة الشيخ عبد الحي حسن الشافعي عند العزيز سراج القاموس الإنجيلي ترجمته، وكان من أحبب الناس حياءً بالحق لخصي والظاهر بالكتب المدرسية، ألف رسالة في حد النفس على نزوح الأبدان، يردعهم عن استباحة ذمت.

وكان مولانا الشيخ عبد القويوم لما مرض فرتحل من بهوان قاصداً بلدته. ونزل في طريقه بإزمين وأقام هناك مدة، وكان جماعة من علماء مدة معه يأخذون عنه الحديث في الصبر، ولما مرض بالمرض في الطريق، ولما وصل إلى بلدته من هامة حتم البحري قبل ذلك. ولما نزع الفرج، ووصل إلى الحق بعد وصوله إلى البيت بعد ساعات، توفي - رحمه الله - سنة تسع وتسعين بعد ألف ومائتين، ودفن بقرية.

وأما مولانا غنايث إلهي بن مولانا حيدر بن محمود بختي السهارنپوري فهو العلامة الأجل قرأ كلام الله رب العالمين في مدرسة القرآن بكمكوه، إذ كان والده - رحمه الله - مؤلفاً في تلك المدرسة على منصب دائرة الشرطة، وأخذ الكتب الفارسية والعربية الاشتافية عن الشياخ المصطفى بسيارمور، ثم انتقلت الدراسة العلمية أواخر سنة ثلاث ومائتين بعد مائتين وألف من الهجرة دخل فيها من أول تأسيسها، وكان يقرأ - رحمه الله - يد ذلك «الفتاوى»، وأخذ العلوم الدامية من المعقولات والمنقولات عن مدرسيه، وأخذ الحديث عن الإمامين احمديين مولانا الشيخ محمد مظفر، ومولانا الشيخ أحمد علي لحدث.

ثم بعد من العلوم والفنون وفي التدرس بأحد سنة تسع ومائتين بعد مائتين، وألف، ثم وقف عدة سبب في أماكن مختلفة، ثم رجع إلى المدرسة موقفاً سنة ١٢٩٣هـ، فلم يزل ينفذ معاليه الكمال حتى بلغ المراتب الشخصية من التدرس، بل في الحق والتحديث، والتفسير الأدب والشعر.

اجاب الثالث في بيان هذا شعبة، وقد فرغ

ويعرف دابة من زمانه ثم يربي دابته الاكسام، حمله رجل على نهي في ذلك
- - - - - بحاله ونقصان - هي الخصميين من جنادي الشافعية مع سبعين واثني مائة
الاعمال والفتن من النجدة النبوية - على صاحبها ألف ألف سلام وتغية -

وكان - رحمه الله - حادياً بين العلماء لحصل الإصلاح، ثم إنه مؤرخاً
متمكناً، كان رئيس المقعد والعلامة العلمية بمؤلفات العلوم، وخاصة بحث في
بعض مكانه في جامعة مصر، فكان لا يصفق فيها فوفس والمؤرخة، وكان
- رحمه الله - متنبلاً بحر التاريخ، وكان لا يرى في مصر - الموضع التي تعدد
مقتضيات على خوصصة نفسه ويظهر من - المبدأ، فإن عندنا صاحباً رضاء كثير
أعجب في المقعد، كما أن، من المبدأ

وأما مولانا أحمد علي بن الشيخ لطيف الله المعروف بابن أبي سفيان،
ابن الشيخ محمد عابد بن المعروف بالشيخ جعفر بن أبي سفيان، من الشيخ محمد
حبيب بن الشيخ أحمد بن الشيخ محمد بن الشيخ علي بن الشيخ
عبد النبي بن شيخ الإسلام أبي سعد الأنصاري - حافظ القرآن والحديث،
ثم يشتغل بالعلوم من صباه إلى أن مات - رحمه الله - في صباه مشغولاً بالعلوم
مع والده وأبيه، فأرسله والده في سنه ثمان مائة وأربعين سنة إلى
سنة عن معاني بعض المؤلفات، فلم يقدر على فهمها، فعلمت عليه معاني
وغيره من سائر مؤلفات أبي سفيان رحمه الله فحفظها كلها، وكان عمره
حينئذ نحو ثلاثين سنة من تسعين سنة.

ثم رجع إلى سهرنود، وهذا الكتاب المعروف واستعان على فقهاء بغداد
مولانا محمد علي السهرجوري، ثم قرأ الكتاب في مدرسة كوفي في بغداد، فعلموا
على من شرح الكتاب جيد، فشرح العلامة محمد علي السهرجوري في كتاب
السهرجوري، واحد كتب الخاتمة على العلامة السهرجوري في الألف مولانا محمد
محمد إسحاق الشافعي في مدينة الطحطاوي في مكتبة حكومية، ثم بعد الصريح في
الحديث السبعين في الحديث في الحديث، ثم جمع المصنفين الأحمدية، وشرحها
بمعنى في كتاب الحديث، وقرأها في الجامعة، ثم صرح البخاري،

محدثها صاحب التحشية المفيدة، إلا خمسة أجزاء من الأخير. فأكملها بأمره رئيس المتكلمين رأس الأفاضل حضرة العلامة ذو المناخر مولانا محمد، قاسم الثانوي، رئيس الجامعة القاسمية بدونند.

وألف رسائل مفردة، منها «الدليل القوي على ترك الخرافة للمفتدي» و«دفع وقعة التوراة على الإنكليز» المصروفة بتوراة سنة ١٨٤٧م ورجع إلى وطنه سهارنپور، واشتغل بتدريس الحديث في المدرسة العليا «مطهر الموم» و«برقي في السادسة» حلت من أولى العثمانيين سنة سبع وتسعين «هـ» مائتين وألف، وكان قريباً من اثنين وسبعين سنة، بذكر بعض أحواله في مقدمة الكتاب^(١)

وأما الشيخ الشهير في الآفاق الشاه محمد إسحاق^(٢) بن الشيخ محمد أفضل بن أحمد بن إسماعيل بن منصور بن أحمد بن محمود، يأتي نسب في ترجمة الشاه ولي الله - نور الله مرقده - فهو المحدث لأكرم الأجل أبو سليمان ابن سب المحدث الأجل ترجمة الشاه عبد الرحمن الدهلوي، المعروف أنه ولد على التقوى، ولد في لاهور من ذي الحجة سنة سبع وتسعين بمئة ألف، أخذ العلوم والحديث من حده الشاه عبد العزيز، سراج الهند، وحلى بعده مجتبه، وأعاد الناس أحسن الإفادة، وكان كثير العبادة، معروف بالعلم والورع وغير ذلك من الفضائل الجليلة

وانتهت إليه رئاسة الحديث في عصره، وهو الموصوف إليه بانقط مولانا في حواشي الكتب المطبوعة بالأحمدية، له مؤلفات بنماطها أهم تلك النواحي. وترجمته للمضلة معروفة، وينسب إليه بعض كتب وقعت فيه أوهام، ينعتق عن مثله. شأنه، ويقال: كان في أمهات به بعض رجال سوء، وكان - رحمه الله - يحس الظن بهم، ففشيروا في كلامه، ومن أجل تلامذته الأمر قطب الذين مؤلف «مظاهر الحق» شرح المشكاة بالهندية.

(١) نظر (١/٢٥٩)

(٢) انظر ترجمته في «ترغمة الخراط»: ١٥٦/٧٦ وأبجد العلوم: (٢/٢٤٦)

باب ثالث: فی بیان هذا التقطیع، ربہ ہوں د

عاشق الى تلكه حكمة في ذي القعدة سنة سبع . خمس . بعد قلب
ومش من بهجة . وأقرب يا غدا مسر . لم نوصي به عدم الفين . عشر
ومائتين . وألف . يزد الله مصححه . وألحق قره . واحده الألف . حبت . حقوب .
والله في العالمين . آمين . من ذي الحجة سنة مائتين . وألف .

وأما مرجع الأساليب الشاه عبد العزيز^(١) فهو السيد المعصومين علي
العليين، الزاهد الإمام ابن الإمام الهادي، سيد العارفين، سيد الكواكب الشاه
ولي الله بن الشاه عبد الرحمن العمري النخعي، الذي سمع في مرقعه أبيه
فخر الشجرات من النخسورة النخبة مرجع الهدى، وكان تملك من أياته
من حفظه السيد ناصر الدين الشهيد بن اسفنديار مؤرخ معروف، ويروي
بشره بن الإمام موسى قاطن - رضي الله عنهم وأرضاهم - وقد كان سمع
وحدث به، والله والله، كما يدل عليه نقب المؤرخ لمولده اطلاق حاشية

[illegible]

من تصنيف الشهيرة المسماة من اناس كتيب النجدة اذ انما بحسبته هي
المراد من انما اشبهه ثم اقصاه على خدائهم انما انما انما انما انما
انما انما في انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

ومن مؤلفاته المعروفة تفسيره المشهور الذي سماه «فتح العزيز» أعور أهل الحذف في هذه الصناعة، والإنصاف أنه لا يوجد مثله في الكشف عن أسرار البديع ولطائف البلاغة، وضربها من رموز الدقائق وغوامض السلوك والمعارف، في لبت اتفق إتمامه، لا يوجد منه إلا تفسير سورة البقرة، وتفسير الحزنيين الأخيرين: تبارك الذي، وعم يسألون، ومنها: «مستان المحشين» أجمل في الكلام على كتب الحديث ومؤلفيها مهذبة متقنة، ومنها: فتاواه الشهيرة بالنواوي العزيزية.

ومنها: «تحقيق الرؤيا» بين فيها حقيقة الرؤيا والتعبير، ومنها: «رسالة فيفضر عام» و«سر الشهادتين» و«عزيز الاقتباس في فضائل أخيار الناس» و«المجانلة النافعة» في أصول الحديث ورسالة «إظهار باب» و«أحسن الحسنات».

وأخذ عرقه السلوك وإجازة الإرشاد عن والده القطب المشاهد ونبي الله المحدث - رضي الله عنهما وأرضاهما -، كان - رضي الله عنه - صاحب الكرامات الجبيلة والإجازات الرفيعة، ولما أسع القرآن في أول التراويح روي في السام حضوره عليه الصلاة والسلام - فيا لها من فضائل - وتصانيفه - رضي الله عنه - كلها رغائب ابتكرها، ونفائس هو أبو عفرها، وتحقيقات شامخات، وتدفقات، لها في حسن القول أقدام راسخات.

ومن أعظم ما خصه الله تعالى به أنه يشر له أصحاباً - وإذا أراد الله شيئاً هيأ له أسباباً - فتقوى بهم عضده، واشتد بهم أثره، وشاع بهم علومه، وبقيت بهم من بعدهم آثاره ورسومه، وذلك من فضل الله يؤتيه من يشاء، فمن أجله أصحابه: أخوه: عبد القادر الغاضل القتيبي المحدث الأديب الشاعر، وأخوه: الشاه رفيع الدين المحقق - صاحب التآليف النفيسة، يجمع مسائل كثيرة، في كلمات يسيرة، منها «دمع الباطل» في بعض المسائل الغامضة من علم الحقائق، ومختصر جامع بين فيه سر من المحبة في الأشياء كلها، وأوضح لك أسرار المحب، يسمى «أسرار المحبة» ولا يعرف من سبقه إلى ذلك.

ثم إن الأحرار، توفي قبل إنشاء عبد العزيز. وكذا أئمتهم عبد النبي أبو إسحاق، وكان المشاء عبد العزيز أخ أقدم سناً منه، اسمه محمد، وكان أحمداً لأبيه، وهو أيضاً عليه الوفاة. ومن أصحابه أيضاً حنيفة عبد الحفي السدحاني، تقدم ذكره في ساد ولده عبد القوم، ومنهم ابن أخيه المشاء محمد إسحاق بن المشاء عبد النبي، كان من أشد الناس في دين الله، وأحفظهم للسنن. يعصب لهذا، ويثدب لهذا، ويستمع غني البديع وأهلها، من مؤلفاته الصراط المستقيم والإرشاد في بيان حقيقة السنن، وهو مشهور في أصول الفقه، وغير ذلك.

ومنهم ابن ساد أبو سليمان المشاء محمد إسحاق، تقدم ذكره، ومنهم الشيخ رشيد الدين الهاملي تقدم ذكره أيضاً، ومنهم العلامة الأحملي رئيس أهل العراق والنفى، مرجع أبواب الفتوى السقلى إلى نخت بن العلامة شيخ الإسلام الكندي^(١)، صاحب تكليف الأئمة، ومكمل السنن^(٢) لمولانا حماد الدين البروسي، ومؤلف الرسالة الواجزة في إنشاء أهل السنة، شيخ الحبيب^(٣) أئمتها في بلدة بهران سنة ١٢٠٩ هـ، وغير هؤلاء، يقول الكلام بذكرهم، ذكرهم في «البيان الجني» والكمالات العريضة.

ومن سجاياها الفاضلة التي لا يداي فيها علامة أهل زمانه قوة عارضته. ثم يتأمل أسداً إذا أسمى رغبته، ومنها براعته في تحسين العبارة، ومنها فرائسه في تعبير الرؤيا، فكان لا يُعَيَّر شيئاً منه، إذا جاءت كما أُعير. بقاؤه إلى توفي مائة ثمان يوم الأحد سنة تسع وأربعين بعد المائتين وألف، وكان عمره تسعين سنة، انفصل مرضه ووصيته وغير ذلك مذكور في «الرواسي المصنوع» في تراجم علماء شرح الصدور من شاء التفصيل عليه مع إليه، تركه يوماً للاختصار، وأكتب هذا الكلام بأمر من «البيان الجني».

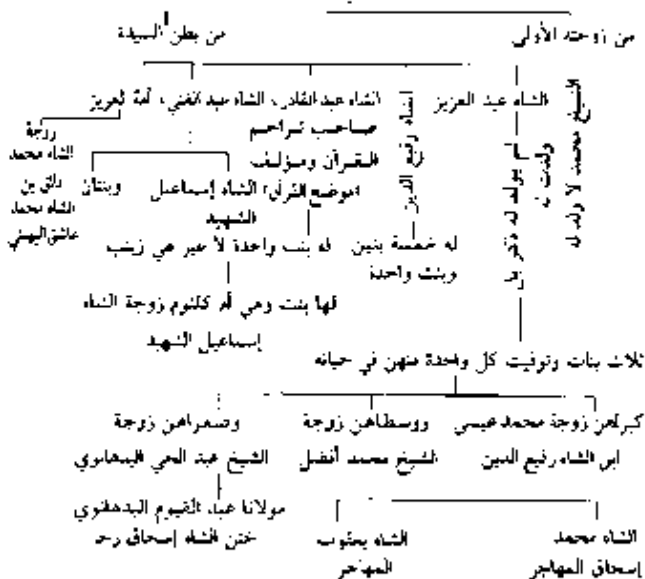
ولأجل تمام الفع يذكر سداً من نسب عشرينه لشدة الاحتياج إلى ذلك، نعم أن بعضهم نسب بعض منهم، يأتي ذكرهم في أساليب الحديث.

(١) انظر ترجمته في «معجم البحار» ٧١/٧٢.

باب الثالث في بيان هذا التعميق، وعبه قواعد

كثيرا، فقد كان بيته في احمد بيت علم الدين، وهم كانوا مشايخ الهند في العلوم الفلجية، بل والعقائدية، أصحاب الأعمال الصالحة، وأرباب الفضائل والبرقيات، فلم يكن علوم الحديث والتفسير والتفقه والأصول وما سبها إلا في هذا البيت، لا يختلف في ذلك مختلف من مرافق ولا مخالف، إلا من أعماه الله عن الإنصاف، وحبسه العصب والاعتساف

حضرة : شاه ولي الله العارف



وأما الإمام الحجة فدفوة الأمة الشفاء ولي الله^(١٤)، فهو قطب العيس
الأمير، من الشفاء عبد الرحيم، من رجب العيس الشهيد، من معظم، من

(١٤) انظر كيف كانت في المخطوطات المتعددة (١٠٩٢، ١٠٩٣)، وخرافه الحواشي (٧٦١ - ٧٩٥)، وأبعد العلوم (١٠٩٣، ١٠٩٤)، والجزء الرابع من كتابه درجانات الفكر، والدعوة لسيادة الشيخ أبي الحسن الشارقي.

وهـ حجة الله البالغة في أسرار الحديث وحكم أسرسة «الغلوب المحبيل» في علم السلوك والاستبصار في سلاسل أولياء الله، والإرشاد إلى معاني الإحسان، «والله السميع في بيت اب النبي الأمين» والتفصيل لتسبيح في العمل من حديث النبي «الأمين» والـ «والمؤمن من حديث سيد الأئمة والأولاد» وفيه من الخرمين، وأنشأنا العارفين، ودنوا في الأحاديث، في رموز فصوص الأنبياء والخرمين.

والـ «البحر الكبير» المختبى بحزائن الحكمة، وفيه إرساء معارف تصوفية، وحلاصة أدبها، والـ «النهضة الإلهية» هي علم لحقائق، قال الشاه عبد العزيز: «إن عظمة هذا» قيل: إنه مضمون أكثر من معنى رسالة، وإيمان العين في عشايع الحرمين، واعتقد الجيد في الاجتهاد والتقليد، وأنطاف القدس، والمقالة العريضة في التعمية والنوعية، والإنصاف في سبب الاختلاف بين الصحابة والتابعين، والائمة لأمة هذين، «ومرور بحجود»، واللمعات، والسطوات، والـ «النهضة» والاعلمة النفسية في انبصار المعرفة الشبكية، «رفع الركن في ترجمة القرآن» ومنه الغلوب، «وقد فتح البحر في لانه من حقائق في علمه التام»، «والفرقة العيين في تفصيل التبعين»، «كيدور المازعة»، والـ «المكتوم» في أسرار تدوير العيون، «والأربعين»، «وحسن العبادة»، «شرح الترمذيين»، «وفعلة أطيب البعد في مدح سيد العرب والعجم»، «والكلمات الطيبة»، «والإبدا في أثر الأجداد»، «وموصيت نامه» و«رسالة دانشمندی».

وكان رضي الله عنه شاعراً أدبياً طليعاً ينظم الكلام في اللغات

الثلاث، وقال في نصيبه المعية النظرية

سبب، وما كان في كس دورية	عصائب شبر مثلها من عصائب
فمنهم رحال يدفعون عندهم	خبر العناء والمعزونات القوام
ومنهم رحال يعملون مؤهـ	ماقوى دليل منهد للـ
ومنهم رحال ينشروا نسخ	وما كان من أم رة رة واحد
ومنهم رحال يأنسون كنانة	نحويدي ترفين وحصيل المعائب

ومنهم رجالٌ بالحديث تَوَلَّصُوا
ومنهم رجالٌ مخلصون لربهم
ومنهم رجالٌ يَهْتَدِي بِعِظَاتِهِمْ
علي الله رب الناس حَسْبُ جَزَائِهِمْ
فمن شاء غلب ذكر جمال نبيه
صا ذكر حبي لمحبب محمد
وما كان منه من صحيح وذاهب
بأنفاسهم خصبُ البلادِ الأجايب
فشام إلى دين من الله راصب
بما لا يوافق حده زهرُ حاصب
ومن شاء غلب نزول بحب الزينب
إذا وصف العشاق حبَّ الحبايب

وكتب في «التفهيمات»: ومن نعم الله عليّ - ولا فخر - أن جعلني ناطق هذه الدورة وحكيمها وقائد هذه الطبقة وزعيمها، فتلق على لسانى ونفث لي نفسي، فإن نطقت بأذكراك القوم وأشغالهم نطقت بجوامعها، وأنيث على مذاهم جميعها. وإن تكلمت على نسب القوم فيما بينهم وبين ربهم زويت لي مناقبها، وبسطت في جوائدها، وأونيث ذروة سنامها، وقبضت على محامع عظامها، وإن خطبت بأسرار اللطائف الإنسانية تفرقت قاموسها، وتلمست ناعوسها، وقبضت على جلايبها، وأخذت بتلابيبها، وإن تعقبت ظهر علم النفوس ومبالغها، فأنا أبو عُذْرَتِها، أتيتهم بعجائب لا تحصي، وغرائب لا تكتنه، ولا اكناعها يرجى، وإن بحث عن علم انشراح والنورات فأنا لث عربتها، وحافظ جريتها، ووارث خزاينها، وباحث مغابنها.

وكسّم الله من لطيف خفسي - يدقّ خفاء من فهم الذكي - ولا شك في أنه - رضي الله عنه - أعلى من ذلك كله، وتأليفه تصدق كلامه، وقد صدق من قال في حقه: «إنه ألب من آيات الله، وممجة من محجزات نبيه» ولئن الناس عليه أكثر من أن يحصى، رضي الله تعالى عنه وأرضاه، وجعل أعلى الجنة مثواه، وجعلنا فيمن تلاه، فإنه رضي الله تعالى عنه كان جامعاً بين العلوم والمعارف، بل سياتي ميادينها.

ولمثلة نيل: إنه إن أخذ في التفسير كلّ عنه الكشف واختفى، أو الحديث كان عن ألفاظه الغريبة مزيل الخفاء، أو الفقه عُذُّ للنعمان شقيقاً، أو النحو كان للخليل رفيقاً، أو الكلام فلو رآه النظام لاحتل نظامه، ولو أدركه

صاحب الموافقات، بقوله: أتت في كل موقف، مفاضة وإمامة، أو الأصول نلوا حارة السيف لا تخفى في عينه، ولقطع له بالإمامة، ولم يقطع حصده كلال حله. أو الإمام المحرر لقال: لا أحد أن يقدم هذا النوع، وحافظه إنسان حار. أتت إمامة لفظاً، بل مداحاً، أكثر من ذلك.

وأما الشيخ وفد الله^(١) بن محمد بن سليمان المغربي الرافعي ثم العكي، وهو الحافظ، سمعت من علماء المالكية، كان والده من أشهر مشايخ إمامين العلماء، المعاصرين من أصحاب تكرامات: وشيخنا المغربي أخذ عنه الإجازة فسمع من أبيه، عن والده، ومعاذ وإجازة، وعن الشيخ حسن النعماني^(٢)، الموصوف، وأيضاً روى عنه شيخنا الذهبي الحديث، شمس بامعني، المالكية.

وفي نسخة النسخ، المأخوذة أيضاً، فقال في المسلسلات: قال العبير ونبي الله - عفا الله عنه - وهو حارم كتاب الموصوف، الذي هو أصل مذهب مالك، وله إجازة تمت بين كتبه ومفاتيحها ومراجعها، فبها روي عنه اليه، فرأت عن شيخنا محمد وفد الله العكي المالكي عن أبي الشيخ محمد بن محمد بن سليمان المغربي المالكي، بزملة مكة، عن أبي عثمان سعد بن إبراهيم الجرائري عرفه بفقوره، فذكر سنده، وأيضاً روى عنه الحديث المسلسل بالمجدين، والحديث المسلسل بالمعاصرة، روى الشيخ عبد الروايات كلها حين حضر الحجاز الشريف سنة ثلاث وأربعين بعد مائة وأربع وأسد عنه الحديث المسلسل، وهو في ثلث عشر من المعجم، والشيخ وفد الله يروي الموصوف عن طريق والده المرحوم محمد بن محمد بن سليمان المغربي أيضاً، وأسانيه، كلها مذكورة في فصلة لخلق.

وأما الشيخ حسن بن علي الفجيجي^(٣) - مصرعاً - لحظي فهو أحد

(١) الإنسان المعززة (عمر ١٧)

(٢) في الأصل، الظاهر المسمى، كما في (الأعلام، المجلد ١٠، ص ٢٢٣/٢٢٤).

(٣) قاله رحمه الله في (إعلام النبوة، ١/٣٦٦)، وأهلية المصنف، (١/٢٩٤) والمصنف، (١/٣٦٦).

سراج الخدمة بكنى اما الأسرار ، جامعاً تقويم العلوم ، صعب السج عيسى
نصيري ، و مستنداته كبرياء ، و روى عن أحمد الشافعي و البابلي ، و هو من
تلميذ أبي عبد الله محمد بن غلام تلميذ فخر محمد بن علاء ، من مشايير
المحققين في النحو ، و صاحب الأسانيد المكنية ، جمع بين الجمع عيسى ،
و صاحبها صاحب الأسانيد تمام في - الإيضاح ، و أخذ من محمد بن محمد
علمه في الفقه المالكي ، مؤلف الجمع النوائد عن جامع الأصول و مجمع
المؤلفين ، و أخذ أدبه عن الشيخ زين العابدين بن عبد القادر النوري عيسى
الشافعي رغب فيه .

[illegible]

وكانت السجدة خمس سجدات، السجدة الأولى في آخر سورة البقرة وبمثلها من المصنفات، والآخرى في سورة غافر وألفه وكون عند غير ابن عباس - رضي الله عنهما - وله روايات في التماسخات بدليل الحفظ

وأما الشيخ عبد الله بن سالم بن محمد بن سالم الشافعي المصري⁽¹⁾، له
الحكمة، فهو من أفاضل المجتهدين، وأشهر الساجدين، صاحب الأسانيد لكثرة

(۱۰) خطہ استغنیہ میں کتاب مشائخ و مؤلفہ (۱۳۶۱ھ) و تاریخ المعرفہ (۱۳۶۱ھ) و احادیث الخلفاء (۱۳۶۲ھ) و ملل و النحل میں تصنیفیں ہیں۔ و ہدایہ الفقہاء (۱۳۶۱ھ)۔

محمدا ولده سالم بن عبد الله الشماخ . وسماها «بالإمداد بمعرفة علوم
الإسلام» . ضمنه بحبره آية دكن . صحح كتب الأحاديث كلها حتى صارت
نسخة يرجع إليها من أقطار العالم .

ومن أعظمها «صحيح البخاري» . أخذ في تصحيحه عشرين سنة وجمع
عند أحمد عن المكاتب المرفقة من مصر والعراق . بعد أن تفرق به أيدي
سبأ . ولم يكن في وجه الأرض نسخة كاملة ، فجمعها وصححها . وقابلها
بالأصول وأمهات الكتب الستة وغيرها . حتى صارت نسخته أم النسخ .
وسُرح صحيح البخاري وسماه «صا الساري» وهو تاريخ عام للشيوخ . إلا
أنه لم يتفر له إتمامه . شرعه سنة ١١٩٢ هـ . قرأ البخاري مرتين في خوف
الكتب سنة ١١٠٩ هـ وسنة ١١١٩ هـ

وأخذ الحديث عن جماعة من المنايخ ، منهم البجلي المذكور في
الترجمة السابقة . والشيخ أحمد السبأ . والشيخ عيسى المغربي ، والقاضي نج
الدين المانكي وغيرهم ، ذكروا في آخر الإمداد ، واكتسب طريق العرفان عن
جماعة . أحلهم السيد عبد الرحمن بن السيد محمد الشهر بالمحمود ، كان
كثير الإحسان في قيام الليل . يؤاظب على عشرة أجزاء من القرآن كل يوم .
وُلِدَ عند طنبج البحر يوم الأربعاء ربيع شعبان سنة ١٠٤٩ هـ . وتوفي بمكة
المكرمة قبل العصر من يوم الاثنين ربيع رجب سنة أربع وثلاثين ومائة
وَأُلِفَ ، وكانت مدة عمره أربعاً وثمانين سنة

وأما الشيخ عيسى الجعفري^(١) . فهو عيسى بن محمد بن محمد بن أحمد
السعدي المغربي . وُلِدَ بالمغرب . حفظ القرآن فأخذ العلوم الابتدائية . ثم رحل
إلى الجزائر . وصحب السلجقياسي أكثر من عشر سنين ، وبعث عنه . وأخذ عن
عنداء قسطنطينية ومصر والجزيرة ، ونوطن بمكة ، صاحب الأماني الكثيرة

(١) انظر: البستان النضير في مشايخ الحرمين (مصر ١٢) ، خلاصة الأثر (٣٥/٣٤٠) ، إهدى
نقده (١١/٣٧٧) . «أبعد العلوم» (١٦٦/٣)

التهميرة، جمعت في زمانه معددة، سميت استقايد الأسايد.

كان أستاذ جمهور أهل الحرمين، قال السيد حسن ماعمر في حقه: من أراد أن ينظر إلى شخص لا شك في ولايته، فليتنظر إلى هذاء. كان كثير المواظبة للجماعة وسرد الصيام، ولازم المشايخ الشافعية، ألف: لأبي حنيفة - رضي الله عنه - مسداً عن فيه اتصالاً زائلاً علم من زعم أنه لم يبق الاتصال في ذلك. لرمات، توفي - رضي الله عنه - سنة ثمانين وأربع كما في «ديوان العيز» وغيره، ومن الملاحظة كما في «الحية».

وأما الشيخ سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل فهو أبو المرام المزاحي، سببه إلى مزاينة - ففتح الحميم وتشديد الزاي المعجمة وإهمال العاء - قرية من قرى مصر، الأزهرى، شيخ القراء والفقهاء، ولد سنة ٩٨٥ هـ في ليلة الأربعاء سابع عشرة من جمادى الآخرة، وأجاز له الشيخ أحمد بن خليل المسكي بجميع مروياته كما في «الأمم»، توفي سنة خمس وسبعين وأربع، كذا في «البيان» والملاحظة الأثر^(١).

كان من فقهه الشافعية، له مؤلفات عديدة، منها حاشية على «شرح السهح» لشيخ الإسلام في فقه الشافعي، ومؤلف في القراءات الأربع الزائدة على القراءات من طريق لقباعي، وغير ذلك من المؤلفات، كذا في «البيان»، وكان شيخ القراء بالأزهر، كذا في «الأمم»، وقال: وولد قبل الألف بأكثر من اثنين، فعلى هذا له سبع وسبعون سنة.

وأما الشيخ أحمد خليل بن إبراهيم بن ناصر الدين المسكي، نسبة إلى سكة - بصم السنين المهملة والموحدة - قرية من قرى مصر، فهو من أجل مشايخ الشيخ سلطان المزاحي، نُسب بشهابه الدين المصري الشافعي، تولى المدرسة الشافعية بمصر، أخذ عنه الشيخ سلطان «المواظ» ومسلماً و«البخاري» وغيرها سنة ١٠٦٦ هـ. روى عن الشيخ محمد المقدسي، وأنجم

(١) الملاحظة الأثر ١٦١/٢١٠.

الغبطي، كما في «الإمداد»، وله رواية في «المسيلات» ما جاءه ائمة، عند
الاستمرار برواية البابلي عنه، ويروي عنه بابلي «فتوحات المكية» مع سائر
مفسرات ابن عربي. كما في «الإمداد»، وهذا شرح السوافذاء، وذكر فيه
أيضا قال الشيخ سلطان، وقرأت على الشيخ أحمد بن حنبل «انموطا»
أو الأربعين النووية، «ومنهج العارفين للغزالي»، وفضة من تصحيح مسلم،
ومن كل من باقي الكتب الستة مع الإشارة بجميع رواياته.

وكان - رحمه الله - صاحب الصانف، وله من المؤلفات حاشية على
«النداء» للعاصي عياض، وشرح على «مطوية البيهقي» وشرح على «حاشي
أمر وبنامك حج كبيرة وأخرى صغيرة، توفي في اثنتي والعشرين من
جمادى الآخرة سنة اثنين وثلاثين وأربع، عن ثلاث وتسعين، ودفن بمسجده،
كما في «خلاصة الأثر»^(١).

وأما الشيخ الجهم الغبطي^(٢) فهو خاتمة النعمان علامة نعم الدين.
محمد بن أحمد بن علي الغبطي، سبى إلى عيلة - بفتح العين المعجمة
وسكن الدنة لتحية، وجمال الظاء - نوبة من قرى مصر، ويقال: إن
الغبط منهم في مصر، الأسماء: الإسكندري الأصل، القاهري المولد، روى
عن الشيخ أبي الكمال محمد بن حمزة الحيني «مسند الدارمي»، والقاضي
ذكريا لأخباري «الأربعين النووية»، وغيره، كما في «الإمداد»، وأحد عنه
سالم بن محمد السجوري «صحيح البخاري»، ومحمد النحدي الواعظ
«مسند الدارمي» وغيرهم. توفي سنة إحدى وخمسين وتسع مائة.

وأما الشرف عبد الحق بن محمد المساطي^(٣) فله في «العجالة» حروف

(١) - (ج ١ ص ١٨٨)

(٢) - «معارف المصنف» (١: ١٢٠)، وفيه من القهار (٢: ٢٥٥) أو المكنى «سائر»
(٣: ٥١).

(٣) - «كنوز الأثر» (١: ١٢٠)، و«سائر» (١: ١٢٤)، و«معارف المصنف» (١: ١٢٤)
١٧٧، وفيه من القهار (٢: ٢٥٣)، و«معارف المصنف» (١: ١٢٤).

الدين، نسبة إلى مساهل - تضم السين المهملة وإسكان الهمزة وبالموحدة، آخر الحروف طاء مهملة - بلد بمصر عن أعمال المحلة، روى عن شمس الدين محمد بن مرهم الدين الشرواني، رتقي الدين الحصري، كما في الإمداد، والنور، وأبي الحسن علي بن أحمد، والحافظ ابن حجر، روى عنه الشهاب أحمد بن حجر ثمكي، والنزهة، العلفي.

وأما البدو الحسن بن أيوب الحسيني السدي - بفتح النون وإثنية السين المهملة، واسم الموحدة بعد الألف وفي آخرها انتهاء - نسبة إلى أبي وأمي من يكون ماضياً في معرفة الأساب، فإنه السديان. (اصطرب ماقلوا الأسانيد في ذكر هذا الزوي وعنه، ولم أحد ترجمتهما بعد في كتب التواريخ، وحمل ما رفق عليه من الفاظ ذلك السد هكذا: ففي ذيلنا عن الحسيني عن الشريف عبد الحق بسامعه لجميعه على البدو الحسن بن أيوب الحسيني السدي بسامعه على أبي عبد الله محمد بن جابر... إلخ.

وفي نهجنا. (إن شرف الدين عبد الحق ابن شيخ أبو محمد الحسن بن محمد بن أيوب الحسيني السدي، وإيمان زعم خود حسن بن أيوب السدي وإيمان ابن أبو عبد الله محمد بن جابر).

وفي النهاية: الشريف عبد الحق بسامعه لجميعه على البدو الحسن بن أيوب الحسيني السدي بسامعه لجميعه على عمه أبي محمد الحسن بن محمد بن أيوب السدي بسامعه على أبي عبد الله، وفيه أيضاً في موضع آخر، شرف الدين عبد الحق، قال: أخبرنا به أبو محمد الحسين بن محمد أيوب السدي بسامعه لجميعه، قال: أخبرني هبة الدين الحسين بن أيوب السدي بسامعه لجميعه، وسمعه ابن أيوب الحسيني على أبي عبد الله محمد بن جابر.

وفي الإمداد: عن الشريف عبد الحق، عن البدو الحسن بن محمد بن أيوب الحسيني السدي، عن أبي محمد الحسين السدي، عن أبي عبد الله.

وفي دلف الشرف: عن الشريف بسامعه لجميعه على البدو حسن بن محمد بن أيوب الحسيني السدي، بسامعه لجميعه على عمه أبي محمد الحسن السدي، بسامعه لجميعه على أبي عبد الله.

محمداً ألفاظ تلك الأسانيد كلها لكثرة ما وقع فيه من التخلط،
والصواب عندني سلاخلة ألقاضهم: عن الشرف عن السيد الحسن^(١) من
محمد بن أيوب، عن أبي محمد الحسن بن أيوب^(٢) عن أبي عبد الله.

وأما ابن جابر الموادياني المالكي^(٣)، فهو أبو عبد الله محمد بن معين
السري جابر بن محمد، بن قاسم، من محمد بن أحمد، من إبراهيم، بن
حسان النخعي، موادياني الأصل، التونسي الأصل، ولد بوسى، بلغ
بشمس الدين، ويكنى أبا عبد الله، ويعرف بابن جابر، كذا في «البيان».

ذكر في «تاريخ الحي»: الموادياني نسبة إلى الموادي - مائوا وإهمال
الدال وكسرها وبالضمة - نسبة أخرى شين معجمة - علة بالمغرب، ويقال فيه
أيضاً: الوادي أش - بإسكان الهمزة ومد الألف - انتهى.

ولد، ومثلاً تونس، وحال في البلاد الشرقية والمغربية، واستقر من
الرواية. كان محدثاً مقرباً مجوداً، وله معرفة بالبحر واللغة ولحديث الرجال.
أخذ عنه نحو مائة وتلاميذ من أهل المغرب والسير، له مؤلفات
حديثة، جملة منها أربعة حديثاً. وله أسانيد كتب المالكية بربها إلى
مؤلفيها، والرحمة الجارية، وقد سنة ثلاث وميحين وسمانة معوية، وتوفي
في الضاحية سنة تسع وأربعين وسمانة حجرة، وفي «فتح الطبيب» توفي سنة
٧٧٩هـ.

(١) هو الإمام العلامة الإحصاري. صاحب الكتب الكثيرة في «الحوهر المنحدر» في القصار
والطول، وأغنى الدور في تصانيف حير البشر^(١)، وعرف ذلك. توفي سنة (٨٦٦هـ) و
سنة. انظر مصادر ترجمته في «معجم المؤلفين» (١٧٣/٣) وانظر اقتادات المعجم
(١٧١/٣) والضمير (١٣٨/٣).

(٢) انظر ترجمته في «القبول» (١٢٢/٣).

(٣) انظر ترجمته في «الدور الكائن» (٤١٤/٣)، و«السماع المنعم» (١٣١٣)، و«تفسير
العقار» (٢٢٤/٣)، و«فتح القفا» (٩٠٨/٣).

وأما عبد الله بن محمد بن هارون بن محمد بن عبد العزيز^(١)، فهو الطائي القرطبي نسبة إلى قرطبة - بضم القاف والطاء المعهلة - مدينة في الأندلس، يكنى أبا محمد، إماماً وفضلاً من فقهاء المالكية، الأديب الكاتب السند المعهود، أخذ عنه الناصر كثيراً، وقد سبى ثلاث وستمئة هجرية، وتوفي سنة اثنين وسبعمئة هجرية ودفن بالزلاخ بنوس، كذا في «الديباج».

وأما القاضي أبو القاسم، فهو أحمد بن يزيد^(٢)، من عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن سحنم القرطبي، يكنى أبا القاسم، الفقيه الكاتب، المحدث الفاضل الحبيب، العلم الأوحد فاضل الجماعة، روى عن أبيه وحده، وجماعة كثيرة، وقد يرمى السبب ثاني عشر ذي القعدة عام سبعة وألأين وستمئة هـ، وتوفي بقرطبة عام خمسة وعشرين وستمئة هـ في رمضان، كذا في «نوشي غي» مخطات المالكية.

وأما محمد بن عبد الرحمن بن عبد الحق^(٣) أبو عبد الله الحزرجي القرطبي وقد ينسب إلى جده، فهو آخر من حدث عن محمد بن فرج، كما في أحد سنن «النايب الجندي»، وغيره من فقهاء المالكية. روى عنه شيخنا الدعوي سند في المسند المأثور المالكية، وانما ليس بالمأثور.

وأما أبو عبد الله محمد بن فرج مولى ابن المظلال^(٤)، فهو نسخ النسخاء في عصره، وأسنن من بني بني دونه، كان مؤالاً بالحق، شديداً على الحق البدع، عير هيبوب للأمراء، سمع منه عالم عظيم، ورحل إليه الدرس من كل

(١) انظر «م» ٢٠٠ هـ في «الديباج» ص ١٤٣، و«الدرر الكامنة» (٢٠٣/٢)، و«م» في «التهذيب» (٢٠٣/٢)، و«شجرة النور الزكية» (١/١٩٩).

(٢) انظر ترجمته في «الكنة الكاتبة الصلة» (١٠٥/١) و«شجرة النور الزكية» (١/١٧٧) و«معجم المؤلفين» (٢٢/٢٢).

(٣) ذكره ابن الأثير، وقال: لم ألق على تاريخ دونه، «الكنة» (٢٠٣/٢٠٣).

(٤) انظر ترجمته في «الديباج» (٣/٣٤٩)، و«الديباج» (ص ٢٧٥)، و«كتاب الصلة» (٢/٥٣٤).

قطر نسماع «الموطأ» و«المدينة»، لعلوه في ذلك، وألف «كتاب أفضية النبي ﷺ»، وفي «الديباج»: «كتاب أحكام النبي ﷺ»، و«كتاب الشروط»، وأخرج زوائد أبي محمد في «المختصر»، وألف مختصر أبي محمد في التولا، توفي سنة سبع وثمانين وأربعمائة هـ.

وأما أبو الوليد يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث^(١) فهو يعرف بابن الصفا، قرطبي، كان يتولى أولاً بني أمية، فلما انقضت دولتهم انتسب في الأمصار، كان من أكثر أصحاب ابن درب، وكان يسيل إلى التصوف في العادة، وكان سريع اللمع، ولم يكن النور في الفقه، ولم يقض في مواضع كثيرة، وأولى البرد^(٢) بقرطبة، ثم ولاء المعتز قضاء قرطبة، مؤلف كتاب «الموعظة في تفسير الموطأ»، تقدم ذكره في شروح «الموطأ».

وله تأليف أخرى منها: «جمع ابن زوب»، و«كتاب الاجتهاد لمجة الله»، و«كتاب المنقطعين»، و«كتاب التهجد»، و«كتاب فضائل الأنصار»، و«كتاب امتسلي على الدنيا»، و«كتاب العباد»، و«المعجز انكاسي»، و«دعاء الصالحين»، و«كتاب اخط القلوب الشافي من ألم القلوب»، و«كتاب ائس نوحيد»، و«كتاب المواقف»، و«كتاب المعمرين»، و«كتاب الحكايات»، و«كتاب المستصرين»، توفي في رجب سنة سبع عشرة وأربعمائة هـ، دانه ابن فرحون.

وأما أبو عيسى فهو يحيى^(٣) بن عبد الله، بن يحيى، بن يحيى، بن يحيى - ثلاثاً - بن كثير، بن وسيلان المصمودي، وقيل في نسبه: الليثي، لأب حذو يحيى بن كثير اسلم على يزيد بن عمر الليثي، كما تقدم في محله.

(١) انظر: «الديباج المذهب» (ص ٢٦٠)، و«نشرات الذهب» (٣/ ٢٤٤) و«سير أعلام النبلاء» (٥٢٩/ ١٧٧).

(٢) هكذا في الأصل.

(٣) كان حبل القدر عالي الدرجة في السمت، انظر ترجمته في «الديباج» (ص ٣٥٢)، و«نشرات الذهب» (٣/ ٦٥)، و«تاريخ علماء الأندلس» (ص ١٩٩).

وكان أبو عيسى هذا جليل القدر، عالي الدرجة في الحديث، ولي القضاء في مواضع عديدة، وكان لا يرى الفتنة في الصلاة، ولا بقتل في مسجده الشريف، روى عن أبي نعيم النخاس، وسمع النخاس من حديث الميت، ومن عم أبيه عبيد الله بن يحيى، مولده سنة سبع وثمانين ومائتين هـ، توفي سنة سبع وستين وثلاثمائة هـ، قاله ابن فرحون في «الديباج» إلا أنه ذكر في نسبه يحيى بن يحيى موتين، وذكر شيخه ابن عم أبيه، لكن أهل الأسانيد من «الزيات»، و«الإمامة» و«المقتبة» و«الفقه» وغيرهم ذكروه ثلاث مرات، وجعلوا شيخه عبيد الله عم أبيه فاعتمدت على قولهم.

وأما عم والده فهو أبو مروان، عبيد الله بن الإمام يحيى بن يحيى الليثي المصمودي^(١)، فقه فرطية، ومسد الأندلس، كان ذا حرمة عظيمة وجلالة، روى عن والده «النخاس»، وحمي عنه شر كثير، توفي سنة ثمان وتسعين ومائتين هـ، قاله ابن فرحون، وما في الزرقاني من ثمان وتسعين وهم من النسخ. وتقدم ترجمة يحيى بن يحيى وإمام دار الهجرة في بيان هذه النسخة.

وأما زياد بن عبد الرحمن، فهو أبو عبد الله الفرطبي^(٢)، يلقب بشيطون، قيل: إنه من ولد حاطب بن أبي بلعة، سمع عن الإمام مالك «الموطأ»، وله في الفناوي كتاب سمع معروف بسماع روى، وكان أول من أدخل الأندلس «موطأ مالك»، ثم تلاه يحيى بن يحيى، وكان أهل المدينة يسمونه ثقبه الأندلس، وكانت له إلى الإمام مالك رحلتان، توفي سنة ثلاث، وخيل أربع، وقيل: سبع وتسعين ومائة. كذا في «الديباج»، وبسط ترجمته شيخنا الذهبي في «البيان»، وهذا القدر يكفي لهذا المختصر.

ولما انتشرت تراجم الأساتذة ومشايخ الإسناد لم يبق ثم من ذكر شيء من ترجمة الإمام لأعظم لما أن المؤلف - عفا الله عنه - مفيد لأقواله، وهو

(١) ترتيب المدارك (٤/٢٢١) و«تراجم الأئمة» (٢٢١/٢٢١) و«الديباج» (ص ١٤٦).

(٢) أخرجه ابن أبي عمير في «الديباج» (ص ١١٨)، و«مجموع المصنف» (ص ٢١٨)، و«مجموع المصنف» (ص ٢٩٢).

الكتاب الثالث في بيان معاني التعليل، وفيه مائة

مبني عليه في اللغة، ومشتق من بحره في محامل الحديث مع الاعتراف
بأن هذا المختصر لا يحصى من فوائده إلا بقدر قوة من شئت العالم،
واعلموا بأن هذا الجزء مكرر في باب مكرره مما يأتي بانه

فائدة الرابعة

فيما أفهده في هذا التعليق

وهو عدة أمور: منها: أن أكثر مباحثها مفول من أقارب المشايخ، ولم
أستخرج من صدورهم، ثم غفسي قد تعذرني في مثل ذلك، واعترافا بفقته بأمر
في العلوم سيما العلوم النافذة التي مدارها على النقل إلا ما كان من توجيه
الروايات وتطبيق بعضها بعضاً، فقد يكون حصرني أيا غفراً.

ومنها: أن ما حدث من كلام أجود من فوائده طروقه إثني فائده غالباً،
ولما قد خدعه عن "سرقاني" وممن له جهود في تركب لأسماء بأربعة
عائلة أكثر ما أخذت منها، فكان هذا التعليق مستحسناً، وكذلك ما ذكرته
من التخلل على رجال السنن أحده من الهدى الحافظ والتهذيب والمجلد،
ورسل من الأصول، وقد أعزته فيها غالباً روي باختصار، وإذا سرجت
منها إلى غيرها عروته إلى ذلك.

ومنها: أني اكتفيت بذكر ترجمته كل رار في أول ما جاء من النسب،
وذكرت في آخر الكتاب مهنياً بيير محله، مصر ذلك - حسب الله - كان
وكانه مكرره في رجال المصنف.

ومنها: أن ما ذكره المصنف من العلم سبل والتعاليق بين النصائح فيما
وجوده.

ومنها: أني اكتفيت في بيان المذهب على ما جاء في الأئمة الأربعة، ولم
أذكر غيرها من المذاهب في ذلك، وقد صرح في شرحي (أما بين الحفظ
والإيضاح في مختصر أبي الصفاء، السيد خليل المالكي، أنه قال إنهم
الحرميون جميع المحققين على أن المذاهب ليس لهم أن يتعلموا بمذاهب

الباب الثالث في بيان هذا التعليق، وفيه فوائد

الاصحاحية - رضي الله عنهم - بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الأنسنة الذين
سروا - وشرروا - ويؤمنوا - لأن الصحابة - رضي الله عنهم - لم يعنوا بتقليد
السنن والاحتشاد، أو إصباح طرق النظر بخلاف من بعدهم.

ثم قال الشراعي: ورايت الشيخ نقي الدين من الصلاح ما يعتاده: إن
التقليد يتعين لهؤلاء الأنسنة الأربعة دون غيرهم، لأن المأخوذ السري،
والسنة عن ظهر قلبها تربية مطلقة، وتخصيص عامية، وشرطها
وعدمها، وإذا اختلفوا الحكم في بوضع أحد ممكنات في موضع آخر، كما
يبرهه نقل عنه الفتاوى محرراً، دعاه إلى مكاتبه ومكتبته، أو محققاً إلى امر
ما يرضاه، وكذا صرح غير واحد من المشايخ المختار الفريد في الأنسنة.

ومنها: أني استعذت في شأن المذاهب ثانياً على كتب مشروخ من
الأنسنة الأربعة، وما اكتسبت على حكاية المذاهب لاختلاف بعضها ببعض،
وخلط النقل أحياناً.

ومنها: أني لم ألق هذا في مراجع الكتب المتأخرة تكون أصل نكاح
على مسكتهم، ويثبت تأكيد ما جاء في ذلك من أقوال الإمام مثلاً عن
المشايخ وغيره.

ومنها: أني ذكرت دلائل لاعتناء اجتهاد في أكثر المواضع شدة احتياج
عليه ديارنا إلى ذلك، حول اختصار أصحاب، وحررت أبحاثاً عن دلائل الأنسنة
الأخرى وما للاختصار، وعرفنا بقلعة معرفتي على ما أحسن.

ومنها: أني احتسنت بحمد الله من إساءة الأدب في شأن الأنسنة
والمشايخ - سكر الله سبحانه - مع أني أترك ترويج بعضهم على بعض، حيث
ما أدنى فكري القاصر - بأنهم - رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم - اجتهلوا في
تسريح الروايات، وتحليل المسائل، واختلافهم راحة نائمة، وكل من هم فذوة
من الصحابة الذين هم سجون الهداية، وكلهم - إن شاء الله - فأنك على
ذلك.

ولا شك في أن سحرهم، وبأساءه الأدب بشأن الأكابر من صنائع
الرفص - حفظنا الله عن ذلك - ومع ذلك فهذا ما أدى إليه نظري القاصر.
ولا أبح لمن يضر به أن يعتقد بصحته إذا وجدته مخالفاً لكلام السابح.
إنما المثلث ما سلك فيه أهل الفن، وما أقرب في ذلك إلا ما قال الحاجي
في مستح كنه. وتقدم موطأ. «وما يُرَى مَبِينٌ بِأَنَّ أَكْثَرَ لَكَاثَرَةٍ يَأْتُونَ إِلَّا مَا
نَجَعَتْهُ إِلَّا رَبُّهُ شَوْرٌ رَجِيءٌ» (١).

فائدة الخامسة

في بيان الكتب التي أخذ منها في هذا الجزء الأول من أوجز المسالك.

أخذنا من الكتب لسهيل لتراجمة إليها عند الحاجة، فاعلم أن لكتب
المعدودة في مقدمة هذا المجلد التي كانت موجودة عند ذلك الضيف
ترك أسماءها اختصاراً ونحيل عليها، فإن شئت تفصيلها أرجع إلى المقدمة
المذكورة.

وأما غيرها فمن كتب الحديث مشروحة بهذا المجلد نحل أبي داود
الشهير في الأمصار الموماً إليه قبل ذلك، من تصنيف شيخه وأستاذي أبي
إبراهيم خليل أحمد الفتوفى سنة ١٢٥٦هـ وخمسة من شروح الموطأ، وهي
«توسيع الحرائك» للصبيحي، و«الفتح الرحمانى» لبيروني، و«المسقى»
للحاجي، و«الاستذكار» لابن عبد البر، و«الموسى» لشيخه العلامة الشاه
وكي الله الدهنوي. تقدم بيان هذه الخمسة في ذكر شروح الموطأ، وشرح
أبي داود لشهاب بن رسلان وجميع الفوائد من جامع الأصول ومجمع
الزوائد للإمام محمد بن محمد بن سليمان البرداني المغربي المالكي. نزيل
مكة المكرمة المتوفى سنة ١٠٩٤هـ، وكتاب علل الحديث لابن أبي حاتم
وكتاب الأذكار للإمام النووي.

وأما من كتب التفسير فكتاب أسكنم القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي

الرأي المحتج: المعروف بالخصائص المتوفى سنة ٣٧٠هـ، وفيه الحازن معروف، وبعالم للتوفى للشافعي المتوفى سنة ٥١١هـ.

وأما من أسماء الرجال، فكتاب التلويح لأبي الفرج عبد الرحمن بن الحوي، المتوفى سنة ٥٥٠هـ، وذكره في صفة أسماء رجال الصحيحين، نعت الغني بن أحمد البحراني الشافعي.

ومن أصول الحديث: «الألفية» لسوطي، وشرحه أمهج، في الظاهر. ودققه اندروز، شرح الشرح لسخة الفكر، لعبد الله بن حسن العدوي المالكي، وحاشية الأحمدي على شرح لوفائي على «البيهقي»، رسالة العدد الضعيف في أصول الحديث على أصول الحنفية.

ومن كتب الفقه الأربعة، مسائل الأربعة، فعلامته بحر العلوم الحنفي، والخواهر لميمونة في الفقه الحنفي، لمحمد مراضي الحسيني، والبرهان شرح سواهد الرحمن، لأبي هاشم الطبراني الحنفي. والشمس على شرح الكبير، للدردير، من فروع المالكية، والمضي المتوفى بن قدامة الحنبلي، والشرح الكبير، وقيل أنساب، لعب النقاد بن عمر الشيباني، والبرهان السريع في شرح المستفتح، للشيخ منصور بن بسم. ليهوتي، الأربعة من فروع السلفية، والأنوار الساطعة في المذاهب الأربعة، لأحمد بن أحمد بن سالم بن أحمد الشافعي السبي، وبداية المجتهد، بعلامته ابن رشد المالكي، ومن علوم شتى - كالطبخ والتاريخ وغيرها - تهذيب الأسماء واللغات، للتوفي، وجمعية الله الباطنة، تشيخ مشايخنا الشافعي ولي الله الدهلوي.

وأخذ في هذه المقدمة خاصة من هذه الكتب أيضاً:

«مجموعه المسائل» لمولانا الشافعي ولي الله الدهلوي - نور الله مراده، والفتح الحنفي في أساليب الشافعي، الذي جمعها أحد تلامذته شيخ محمد بن يحيى المدعو بالمحسن التبريزي، وكتاب الإمداد بمعرفة علوم الإسناد، في بيان أساليب الشيخ عبد الله بن سالم المصري المالكي المتوفى سنة

[illegible]

واختلفت منطلقات العمل عند لانا الشيخ محمد عيسى التهامي.
واتذكر أمير التهاميين في الحديث مولانا الشيخ رشيد احمد الكوكجي - قدس
سره - الذي أتم أمير التهاميين مولانا - سني رتوي التهامي - ولا مائة حجة
وإن أم رأس المكنين مولانا الشيخ محمد قاسم التهامي - قدس سره -
توفي سنة ١٢٩٧ هـ، الثاني لله رئيس أهل الشاهي الحكم الكامل مولانا محمد
جعفر التهامي - قدس سره - ، حسين التهامي في أسيد مصر ، القاهرة ،
تعاليمه الجريئة ، وأعيه الزعاد في طبقات التهامي ، ولا مباح للذهب في
أعيان التهامي لإبراهيم بن عيسى بن محمد بن فخرود التهامي -
توفي سنة ١٢٩٩ هـ ، وأهل الأتج يظهر إبداع الأحمد بن أحمد بن أحمد بن
سره ، أحمد - ولا مباح للذهب - التهامي سنة ١٢٣٠ هـ ، ١٢٩٩ هـ ، من طبقات
التهامي ، وأحد التهامي ، التهامي من حسن خان التهامي سنة ١٢٠٧ هـ ،
وأهل التهامي على منة السلطاني أحمد التهامي من : إيران التهامي -
أبيري ، وتبرعا التهامي ، الخطاب ، التهامي على التهامي في فرع
التهامي ، وأعيه سره ، التهامي من التهامي

الباب الرابع

ففي ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

الذي هو مرجع المسائل المعقدة في الفقه ودربة الحديث، وفيه فوائد

المادة الأولى

هي ترجمه

مشتت هي نسبة إمام على أقوال، تغليب، تحريم، وقيل، عجمي،
والعبراني الثاني، قيل قال: إنه عربي نسبة هكنا، حساب من حاسته من
بولس بن يحيى بن زيد بن أمد بن راشد الأنصاري، وقال، أحمد بن محمد
الذكر: أحمد بن زيد بن أمد بن راشد الكوفي، وصححه المحققون، وهو من
المعتمد بن زيد بن أمد بن راشد الكوفي، أو النخعي كماله بن مام،
من أهل كافي، هكنا نسبة محرم من عباد ولد الإمام، وزاد أحمد بن إسحاق بن
حبيب هو من ثالث من انبعاث من كسريان، فتح ككوي بقسم رائج، وقد
نسخه، مدبر، الرئيس من أبناء فارس الأحرار، والله ما يرد لما رُفِعَ قط.

و جمع بين الفولين بأن زوفاً اسم طاعن، و بعد اسم إلهزماء، و ذلك
جمع بين ماء و موزيان بأن ثلبيهما في معنى الرئيس أكتاف. و بمط في
الجواهر المصنوعة^١ نهد، و مع إلى آدم عليه الصلاة والسلام، و رجع إلى
نحوه.

والله اعلم بالصواب. والحمد لله رب العالمين. والسلام على من لا نبي بعده.

١١١) عبد الرحمن بن حنبل، (١١٦ - ٢٤٦ هـ) والحمد لله رب العالمين، (١٠٧٠ - ١١٠٠ هـ) عبد الله بن

الاسم الرابع فهو ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه

على - ثم ان وجهه صغيراً وذا له بالركبة ذن ونحو اربعة - واند الايام
- وصولنا الى - من لم يمسس بالركوة في خلافة عبد الملك بن مروان - وقيل
- ان احدى منسوبة - لما في النجرات - وفيه ثقب - انفسوا على ان
المسود - وفيه سر لطيف - ان اصل النجرات الذي به فوام النجرات - ومن ثم
ذهب بعضهم الى انه المروج - نحو سبيته - رضي الله عنه - به فوام النجرات - او
بت اعم طيرة الربيع الشيف او الأرجوز - فام حبيبة صاب حلاوة - ويبلغ
ثقافة كماله - ان جعلان من نجدة - فأم حبيبة بنت ابي عبيد بن جراح

[illegible]

وَأَمَّا خُصِيصَةُ هَذَا أَمْرٍ مُؤَمَّرَةٍ ، نَسِيَ هِيَ عَنْهُ : تَكَرُّرُهَا ، مِنْ أَعْيُنِ
شَاسِئِ صَبْرَةٍ وَأَتَمَّتْهُ نَظَرٌ ، وَأَتَمَّتْهُمْ إِيْرَادُ ، وَأَعْلَاهُمْ لَعْمَةٌ ، وَأَتَمَّتْهُمْ حَقَّةٌ .
رَفَلَتْ حِمَامٌ بِلَدَا ، كَانَ ضَوْيُهَا يَعْنُو صَبْرَةً ، حَذِيثًا حَسْبِ الْوَجْهِ ، حَبِيثًا لَا
يَكْأَمُ إِلَّا حَرَابًا ، وَلَا يَخْوَمُ نَهْمًا لَا يَعْنُو ، وَلَا سَاوِي بَيْنَ كَدِّهِ رِغَّةٍ وَبَيْنَ
كَدِّهِ صَبْلًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَ الدَّعَةِ الْخَرَبُ إِسْرَافُ الْخَيْرِ ، كَيْدُ مَعْرِضِ الْفَرَاغِ
شَسَائِلُ الْخَرَبِ ، وَقَدْ أَمِنَ تَسَارُكُ كَلَامِ حَسْبِ الْوَجْهِ ، حَسْبِ الْفَتَى .

[illegible]

الباب الرابع: في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

حكى النسوي عن جعفر بن الزبير قال: أقمت عنده خمس سنين، فما رأيت أظول حسناً به، وإذا من عن اللغة فبح وسال كالواقي، وسمعت له عويًا وجهارة بالكلام، وأراد - رضي الله عنه - التجرّد والانقطاع عن الناس، فجمع عن ذلك في الحمام من حفرة المرحاض، وأمر ينيخ الطير، ورؤياه في ذلك شهيرة، وحكى الخوف عن النظر بن محمد: ما رأيت أشدّ ورعاً منه، ما كان يحسن الهرل - ولا يشكّم به، ولا رأيته مجتمعاً ضحكاً، ولكنه كان يتبسّم.

وأما وراثته رضي الله عنه - وسبب وفاته، فقال بن حجر: إن المنصور طلب للفضاء، بأن يكون قصة بلاد الإسلام من تحت أديمه، فامتنع، فخلط إن لم يفعل ليحسّنه، ولشأنه عليه، فامتنع، فحبسه، وكان يرسل له، إن أحسن الخلاص فاسل، فامتنع، ولما شدد الامتناع أمر أن يخرج كل يوم فيضرب عشرة أسواط، ويهدى عليه في الأمواق. فأخرج وصوب صوباً فوجعا حتى سال عنه الدم على عنقه، ثم أعيد إلى الحبس وطُبق عليه نصيفاً شديداً، حتى في مأكله وشربه، ثم فعل به كذلك في الثاني والثالث، ثم هكذا إلى عشرة أيام فمك، وأكد الذعاء فتوفى بعد خمسة أيام.

وروي جماعة أنه رُمع إليه فلج فيه ثم أُشرب ما منع، وقال: إني لأعلم ما فيه ولا أعين على قل نفسي، فطرح ثم ضُت في فيه فيها فمات، وقيل كان ذلك بحفرة المنصور، وصح أنه لما أحس بالموت سجد، فخرجت نفسه وهو ساجد، وقيل بالامتناع عن الفضاء لا سوجب للمنصور أن يقتله هذه الفعلة المشيعة، وإنما السبب في ذلك أن بعض أهله أبي حنيفة دس إلى المنصور أن أبا حنيفة هو الذي أثار عنده إبراهيم بن عبد الله بن الحسين بن علي - رضي الله عنه - احتجاج عليه بالنصر. ثم انشوا على أنه - رضي الله عنه - توفي سنة ثمان وخمسين عن سبعين سنة في رجب على المشهور، وعين شعبان، وقيل: نصف نواله، ولم يخلف غير حماد.

لباب الرابع: في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه

الفقرة الثانية

في فضله وثناء الناس عليه

وأنت حبيب بأن فضائل الأئمة - رضي الله عنهم - أكثر من أن تحصيها
النفوس. فضلاً عن هذه الأورق، سيّما الإمام الأعظم - رضي الله عنه - فقد
أثرت المشايخ في منهج اجتهاده في العبادة، وفي خوفه وسرافته لربه - سبحانه
وتعالى - وفي حفظ نفسه عما لا يعنيه، وفي كرمه وزهده، وورعه وأمانته
وودوره عقله ودراسته، وعظيم إيمانه، وأحواله المسكنة عن الأسماء المبهمة،
وحسنه، وبحر ذلك، وفي كنهه من كسبه، ورده للحوائج، وفي حكمه وأدبه
وفي محنته كما أنزلوا توليته الوضائف الجليلة وغير ذلك، أنواراً طليقة،
وأحزاباً مفردة لا يسجد هذا المرحوم^(١)، شريكاً للاحتصاص، وسكر نبتاً من
نماء الحبس عنه لشرك مدقه.

فإن من المبررات دخل أبو حنيفة على مالك مرفعه، ثم قال بعد
خروجه: أتدرون من هذا؟ قالوا: لا، قال: هذا أبو حنيفة الشافعي، ثم قال
عنه الأسطوانة من ذهب لم يجرى كما قال، لقد دفن له ثلثه حتى ما عليه
فه كثير مؤنة، ثم دخل الثوري، فأجلسه دون مجلس أبي حنيفة، فلما خرج
فكر من فيه وزهده.

وقال الشافعي - رضي الله عنه - : من أراد أن ينسحق من العقبة فهو
عالم أبي حنيفة، إنه ممن وثق له الحق، وعنه أيضاً، من لم ينظر في كتابه لم
ينسحق في العلم ولا يتفقه، وقال ابن عيينة: ما رأيت عيسى مثله، وعنه: من
أراد المعاري فالمدينة، أو المسالك فيك، أو الفقه فيكوفة، ويدوم أصحاب
أبي حنيفة.

وقال ابن الصديق: إن احتيج نقول في أي مالك رستين وأبي حنيفة،

(١) نظر صاحب الإمام الأعظم المكي، وسمي أبو حنيفة مدغم، والاعتناء لا
مدغم وغيره.

... كتاب الأربع : في ذكر الأئمة الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه .

وعمر أفضيهم وأحسنهم وأدعهم فطنة ، وعنه : قوله عندنا : إذا لم يجد أئمة - كالإمام عن رسول الله ﷺ وعنه : ليس أحد أعظم أن يستمدح به عن أبي حنيفة لأنه كان إماماً ، ثانياً ، ورعاً ، عاكفاً ، فقيهاً ، كسب العلم كلماً لم يكنه أحد سفير ولهم وقفة ونسب ، وقال الثوري لمز ول له : حدث من عند أبي حنيفة : لقد حدث من عبد الله لعل الأجر ، وأما جدها كان يسميه وسني حنيفة . ولا يجب إذا سئل حتى يكون أبو حنيفة هو الذي يجب .

والله لأوزاعي لأبي المبارك عن هذا السماع لبق خرج بالمعروفه يكنى أبا حنيفة ؟ فأراد سائل عريضة من مسأله ، قلت : رأيت مسأله للعبان بن ثابت قال : من هذا ؟ قلت : شيخ أئمة ، إمام ، قال : هذا يبيع من السبيخ ، أحب من سكر منه ، قلت : هذا أبو حنيفة الذي بهت عنه . ثم لما اجتمع بأبي حنيفة منحه خراة في تلك المسألة ، فكشفها أبو حنيفة له وأكثر ما كشفها عن المبارك عنه ، ثمما تفرقا قال الأوزاعي لأبي المبارك : غيبت الرجل بحرفة عمه ووفر نفسه ، وأستغفر الله تعالى لقد كنت في غلط طاعة ، أرى الحسن بنه بخلافه ، بلغي عنه .

وبال أحمد بن حنبل في حقه : ما من أحد من أئمة نوزح والزهدي ، وإشارة الأخيرة يسأل لا يدركه أحد . وقال : قسم من شمسك : كان الناس ثباتاً عن الفقه حتى أبطلهم أبو حنيفة ، ما فقهه وبيده ولخصه وحكى الخطيب ، من بعض أئمة الزهد . من أراد أن يخرج من فاس المعنى والجهل ويبدأ بحلاوة الفقه فليظفر في كتبه ، وقال الجاهل عبد العزيز بن أبي رواد : من أحب أن يحفة فهو شقي ، ومن أعصه فهو مبتدع . وفي رواية : كنت بربيع الفاس أبو حنيفة ، من أعبد وتولاه علمنا أنه من أهل السنة ، ومن أعصه علمنا أنه من أهل البدعة .

وقال إبراهيم بن معوية الضمير : من نعام الدنيا أحب إلي حنيفة وحكى ابن حجر : ما اشغل بدعوة الناس إلى مذهبهم إلا بالإشارة النورية في السلام ، بدعوتهم إلى مذهبهم بعد ما قصد الانزواء والاستخفاف عنهم ، ثم سدد

و حنفياً نفعه، فلما جاءه الإذن من فوضت إليه فمعة خزان الله على مستحقها علم أن ذلك أمر متب لا بد منه، فدعا الناس إليه حتى ظهر منهجه ونشره، وكثرت أتباعه وخذلت حشاده، ووقع الله به شرقاً وغرباً وعجباً وعرباً

ومن عظم مناقبه وورعه تركه لحم شاة سبع مسير لفقد شاة بالكوفة، ونصفه بجميع مال أبيه وكيله، ليعه ثوباً معباً مغلفاً عيه، وما أورد عليه بعض المعارضين من أنه متبع، فصدر من قلة معرفتهم بمصداق الفتوى، ولا يعجب من ذلك من عالج المعصن، فإن الفتوى أشد من الفتوى.

ومن أشهر مناقبه - رضي الله عنه - أنه - رضي الله عنه - صلى الفجر بوضوء المشاء أرمين سنة، فقل له: ما الذي فؤاك على هذا؟ قال: بني دعوت الله بأسبانه على حروف السبع، وهي مجموعة في كل من آيتين، الأولى ﴿لَتَعْلَمَنَّ اللَّهُ أَنَّكَ لَا تَدْرِي﴾، إلى آخر سورة الفتح، والثانية ﴿لَمْ يَكُنْ لَكُمْ يَوْمَ الْيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، الآية في سورة آل عمران، وأنه كان يخدم برؤسائه ستين خمسة: خمسة بالليل وخمسة بالنهار، قاله الغزالي في «الإحياء».

وقال ابن حجر: لما حج الأعشى أرسل إليه لكتب له التماسك. وكان يقول: اكتسوا العناسة منه، فإني لا أعلم أحداً أعلم بفرضها وفلها منه، فانظر هذه الشهادة له من مثل الأعشى، وقال رجل عند وكيع: أخطأ أبو حنيفة، فزحيه وكيع، وقال: من يقول هذا لأمام، بل هم أضل سبيلاً، كيف بخمسين وعنده أئمة الفقه، كأبي يوسف ومحمد، وأئمة الحديث، وغدهم، وأئمة اللغة العربية، وغدهم، وأئمة الرشد والنوع كالتفضيل وداود الطائي. ومن كان أصحابه هؤلاء لم يكن يُخطئ، لأنه إن أخطأ وذو له الحق

وروي ابن عبد البر في كتابه «العلم» بسنده عن محمد بن بكر بن دامة: سمعت أبا داود السجستاني يقول: رحم الله مالكا، كان إماماً، رحم الله الشافعي كان إماماً، رحم الله حنيفة كان إماماً، وحكى الموصي عن أبي يحيى الحماني: ما رأيت رجلاً قط خيراً من أبي حنيفة، وعن ابن عيينة يقول: ما

كتاب التواريخ في ذكر الإمام الأعظم أبي حمزة - رضي الله عنه -

تأليفه العلامة

في تاليفه الإمام

وهو من المسائل استنفاة الشهرة، في مثبت له وبأنه، بمصلحة
عظمي أبسط في الكلام، وليس هذا محله، والحق الذي يرشد إليه ملاحظه
كتب التواريخ والتواريخ، أن الشيعي عند أبي الحسن على عيسى
باعتبار الرؤية، وباعتبار الرؤية، والمختلف فيه عند المدرجين هو الثاني،
من الأول فجمهور أهل حال على ثبوته

قال ابن حجر في كتابي الشيعي - رحمه الله - كما قلته، فكيف إن رأى
أهل من شأنه، غير معبر وفي رواية: أنه مراد أن ذلك بحسب الحجة،
وهي فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أنه أدرك مدحه من الصحابة كانوا
بالكوفة، قبل من خلفه التابعين، ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأمصار
المعاصرين له، كالأشعري بالشام، والجاحظ بالمصر، والثوري بالكوفة،
ومالك باليمن، والشافعي في مصر، وغيرهم من أئمة التابعين الذين سمعوا
قوله لعاصم: «وَأَمَّا الْخَوَافُ بِالْحَقِّ زَمَوْكُمْ كَمَا تَمَّوْا تَمَّوْا تَمَّوْا تَمَّوْا»،
وذكر جماعة ممن صحف في الصادق وغيرهم أنه سمع أيضاً من جماعة من
الشيعة غير أئمتهم، منهم أبو الفضل عاصم بن ربيعة الخنوفي سنة ١٠٢ هـ
حكاه، وروى عن أبي حمزة مع أبيه سنة ست وتسعين مائة، بعد ما لا ينكر

وذكرهم في سبيل من سنة الخنوفي سنة ٩٨ هـ وفي بغداد، ومنهم
السنة في الخلافة الخنوفي سنة ٩٦ هـ ومنهم السائب بن ربيعة الخنوفي سنة
٩٦ هـ، منهم عبد الله بن توبة الخنوفي سنة ٩٦ هـ، ورواه محمود بن
الزبير، الخنوفي سنة ٩٦ هـ وغيرهم، فإمام أهل التاريخ

وذكر في أبو حمزة أيضاً عن بعض متأخري أصحابنا ما حاصله، حرم

(١) سورة البقرة الآية ١٠٠

(٢) وفي نسخة: «وَأَمَّا الْخَوَافُ بِالْحَقِّ زَمَوْكُمْ كَمَا تَمَّوْا تَمَّوْا تَمَّوْا تَمَّوْا»

كتاب المراجع: في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

خلافاً من أئمة الحديث أنه لم يسمع من أحد من الصحابة شيئاً، وأما رؤيته
لأنس وإبراهيم جماعة من الصحابة فأنس فصيحان لا شك فيها، وكذلك
«الحديث»، قال القاضي في الدلالة على القول: فإنه من بين الأئمة المصنفين،
محتسب كونه من التابعين دون غيره، باتفاق العلماء المعاصرين، وبما
المستطاع في «شرح الحديث» في بيان المصنف في حلة التابعين كثيراً،
وقال القاضي: كان أولاً أربعة من الصحابة، وهم أنس بالنسبة، وعبد الله بن
أبي نوح بالكوفة، وسهل البجلي، وأبو الطفيل عامر، رضي الله عنهم

وقال القاضي في «مقدمة الحاشية» قد ثبت رؤيته بعض الصحابة،
واختلف في رؤيته عنهم والمحمّد بنهما، كما سيجيء في شرح مسند
الإمام^(١)، قلت: وكذا أنت الرواية العشر «شرح البخاري»، وقال أبو حجر:
أما رؤيته لأنس وإبراهيم جماعة من الصحابة فأنس فصيحان لا شك فيها،
وأنت العربي سمعته من الصحابة، ورأى عليه الشيخ فاسم الحنفى، وقاعد
المحدثين أن روى الأئمة مقلد على روى الإمام الأئمة، وأن سعه
رياسة علم تزيد ما قاله العربي، فاحفظ ذلك فإنه سعه انتهى مختصراً

وقال العراقي: ويورد الإمام الأعظم في بيته التابعين فإنه قد رأى
أنساً وشيخه من الصحابة حتى ما ذكره الشيخ الحارثي في رجاله الثقات،
والنوراني في تحفة المصنفين، وصاحب «كشف الكشاف» في «رواية
المؤمنين»، وصاحب «إرشاد الجنان» وغيرهم من العلماء، وأبو حجر، ومن يرى
أنه تابعي فإنه من تتبع القاصد، أنه النصب بالعلم

وقال صاحب «العريش»: فأثبت نسبه الإمام الثقات المعتمدين
الدارقطني، وابن سعد، والحافظ، والذهبي، والحافظ، وأبو حجر^(٢)، وابن
العراقي، والبوطي، والقاضي، والأكرم السدي، وأبو معين، وحجرة

(١) «عريش» (٨)

(٢) في جواب سؤال: «أما في كتب التفسير بعد من نسخة نسخة» قد اعتمد
على ما جاء في أحد من أئمة التفسير انتهى (٩)

لجواب الرابع في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه

الحنفي، وبناقصي، بإحدى، والنورسي، وابن الحبري، والسراج صاحب
"كشف الكشوف" وغيرهم.

وأثبت ثابعا لإمام الضبيج عند الرشيد السعدي في رسائله الحميدية
الصفحة ١٢٧ في حاجة وعنه الحديث^(١).

لقائمة الرابعة

في علو مرتبته في الحديث

ولم ذكر الحاجة إلى هذه القائمة لأن (إمام - رضي الله عنه - محنينا،
أجماعا على من ذكره المجتهدون، لم يذكر ذلك أحدنا ولا غيره، والرجل
لا يكون مجتهدا إلا بعد أن يكون مائرا بالقرآن الكريم، وأحدث الشرفاء،
والأئمة، والتابعين، والمثقة، والقبس، كما صرح به أئمة الأئمة قديما
وحديثا، وبعد ذلك فإن أكثر منة الإمام في الحديث ليس إلا سعة.

وبعد هذا المسحور، لم يذكر شيئا من تصريحات أهل الفن في ذلك،
فقال ابن الجارث كان - رضي الله عنه - والله شديد الأخذ لنفسه، فاجأ عن
المحرم، مع أنه في بلد، لا مجال أن يأخذا إلا ما مرع عن رسول الله ﷺ،
سنة المحرقة بناسخ الحديث، ومسموحه، وكان يطلب أحاديث النقات،
والآخر من فعل رسول الله ﷺ، وما أقر عليه عليه السلام، أهل الكوفة في إخراج
أحق أهلنا، وحده دونه، وقد شمع عليه يوم فكتنا عنهم ما سنع الله
نعماني منه.

وقال مكِّي بن إبراهيم كان أبو حنيفة رضي الله عنه أعلم أهل
الدين^(٢)، نسب، ونظم معنى ذلك عند أهل الحديث، الذي يحفظ الترمذي
والشوك، وقال في المصنوع (عن أحمد بن محمد) قال: عن أصحاب سمر عن
عمر - رضي الله عنهم - وعن أصحاب عني رضي الله عنهم عن عني -

(١) (ص ١٦٧ - ١٦٨)، مطبوعات إمامة الحقية عن أبي الإث، في السنة التي يروى
العام ١٢٧٠ (ص ٨٣ - ١٢٨) ومطبعة علماء السنة (ص ٢٧٢)

(٢) (ص ١٢٧) حاشيئة المصنف (ص ١٢٧ - ١٢٨)

أبواب الأربع: في ذكر الإمام الأصغر أبي حنيفة - رضي الله عنه -

روى عنه - وعن أصحابه - مسعود - رضي الله عنه - من أمر
مسعود - رضي الله عنه - فقال له المصنفون: لقد استخرجت^(١) وحكام
المصنفين وراء هذا الباب وأصحابه عليه الله عن عبد الله وما كان في وقت
أن يشار على وجه الأرض بعد ذلك قال: قد استخرجت المصنفين
قال ابن حجر: حذر أن يجهل أن حنيفة لم يكن له حجة تأخذ بها
الغلاة، وإنما كان في العلوم الشرعية من التفسير والحديث والعلوم العامة
الأدب والفقه، ولما تأسس لحكمته حوزا لا يحدريه وإماما لا يسأله
ويؤمل بعض أئمة هذه السلاسل تلك المنشأة المسند، وسمعت الشرح على
الأفكار، وروىهم في ذلك.

وقال أبو زرعة: ما رأيت أعلم بالتفسير الحديث منه، وكان أعلم
بالحدوث الصحيح، وفي جامع الترمذي عنه: أنه رأى كذا من
حمار حمصي، ولا أقول من عطاء بن أبي ساجم، وروى السهلي عنه أنه
سئل عن الأئمة من علماء الثوري فقال: كتب عنه فيه منه، ما عدا حديث
أبي إسحاق من جامع الترمذي.

وروي الخطيب عن صفوان بن يحيى أن قال: أول من أفهم الحديث
مالك بن أنس حنيفة، ثم عبد الله بن المبارك بن فضال، ثم
علم حنيفة مريد من حديث أبيه، وهو سائر في الثوري والشافعي
ابن عيينة، ومن الحسن بن صالح أن أبا حنيفة - رضي الله عنه - كان قد
أفهم من الشافعي والشافعي، عارفا بحديث أهل الكوفة، فحدثه الأشعري
كان الناس حنيفة، حنيفة لما روي أنه قال: الله.

وقال يحيى بن آدم: كان الثوريان جميع حديث أبيه كذا، فنفذ إلى أبيه
ما يخص حله الشافعي، وروي الخطيب عن بعض أئمة الثوريين أنه
سئل عن الإسلام أن يدعى لأبي حنيفة في صلاتهم لحدثه طلبهم السنة
والثقة، وقالوا: الناس فيه حنيفة، وروى عنه أحمد بن حنبل.

(١) تاريخ بغداد (١٢/١٣٢٤)

هذا الرابع في ذكر الإمام الأعظم في حقه رضي الله عنه .

وقد أخبرنا ما رأيت رجلاً يحس أن يتكلم في الفقه وسعد أن
يقس . وشرح أحدث أهل معرفة من أبي مينة . ولا أتفق على فقه من
أن يدرج في غير فقه شاذ من أشك من أبي حنيفة . يستل يحيى بن معين
هل حدث سفيان عنه قال نعم . كان فقه صدوقاً في الفقه والحديث .
بأموناً على دين الله . ومثله يعلى بن عطاء ثقة . ما سمعت أحداً يضعفه هذا
سنة يكون . أنه أن إجماعاً برأيه . ومثله . وقال حماد بن زيد . كما سألني
عدي بن يسار . فأنه جاء به حصة أثبت عليه . ثم كذا . سألنا أبا حنيفة
وسأله في حديث . وروي عن إسرائيل بن موسى . نعم الرجل النعماني . ما كان
أحفظ لكل حديث . فيه فقه . وأشد نصيحة عنه . وأعلم ساجد من الفقه .

وعلى أبي يوسف قال . ما خلفته في شيء . فله فديرت إلا رأيت منه
الشيء . ذهب إليه أحمد بن إبراهيم . وكنت . ما كنت إلى الحديث . وكان هو
أبصر بالحديث الصحيح غيره . وقال . كان إذا سألني عن قول فأتيت عسى
سديد . فخوفه على أحد في شيء . قوله حديثاً أو أثر فربما وجدت الحديث أو
القول . فأنه بها فسها ما يورد فيه هذا غير صحيح . أو غير معبر .
وأقول . وما علمك بذلك مع . يوافق قولك . يقول . ما علمهم أهل
الكوفة .

وكان عبد الأحسن فاضل من سائل . فقال لأبي حنيفة . ما تقول فيها
وأخبرنا قولاً من من هذا قول . من أحاديث التي رويها عنه . وسرد
له عدة أحاديث يرويها . فقال له . لا بأس . حسنة . وحسنه . في مادة يوم
نحدثني به في سماعه . إجماع . ما علمت أنك تفعل بهذا الأحاديث . يا معشر
الفقه . أنتم الأخيب . الحق الصادرة . وأنت أهد الرجل أحسن . لا
الفرق .

وقد سراج الخلفاء من أحاديث . وأشد كثرة قولاً . ما كثر منها . كما هو
مذكور في مصنفات من بعده . انتهى . وأشد أم الحسن . المستفي . لك فهم
كثرة حديث الإمام . وكثرة من أعين الخلفاء المحدثين . وروى عنهما .

الباب الرابع: في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

مفردا في اعتقاد الجماعة . حكى الشوكلي عن الحسن بن سليمان أنه قال: في تفسير حديث (لا تنزع المسحة حتى يطهر العظم) قال: هو علم أبي حنيفة ونصيره فلا تأخذوا بحكي عن ابن المبارك بقول:

لقد رأيت أنبلاؤه ومن عظماء
إمام المسلمين أبو حنيفة
بأنار وقته في حديث
قائد الزمور عن الناصح
فما في شرفه له عظيم
ولا للعمرين ولا بكوفه
رأيت شامسا له سما
خلاف الحق مع صحيح ضمنت

هكذا ذكره السجستاني . وهذه الأدلة تعني انفساد الطولية التي حكاه أهل التاريخ عن ابن السكوك . تركنا عنها الاختصار

وقال الشعراوي: قد مر من هذا سنن سطلعة صانيد أبي حنيفة الثلاثة من نسخة صحيحة عليها خطوط الخفاف، فرائده لا يروى حديثا إلا عن حبار الثامن العدوي والثقات الذين هم من خير القرون، كالأسود وبخضعة وعطاء وشعوب ومجاهد ومكحول، والحسن البصري وأصحابهم، فكل الرواة الذين بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقات . أعلام حبار، وليس بينهم كذاب ولا منهم بالكذب، ومبني من كلام ابن خلعدون أنه قال: وقد دل على أنه من كبار الصحابة في علم الحديث اعتماد مذهبه في ما بينهم والتعويل عليه انتهى

ودكر محمد بن حسين المصلي في آخر كتاب التصانيف: قال يحيى بن معين: ما رأيت أحدا أفقه علي وكيع . وكان نفسي يراي أبي حنيفة، وكان يخط حديثه منه . وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثا كثيرا، وكان من دابة رصدي به عنه أنه قال: ما دخل مكة في الكوفة بمخاض الحديث الذي عنده، وقد أخرج لموفق بنده إلى عبد العزيز بن أبي رزمة، وذكر عنه أبي حنيفة بالثقة فقال: قد تم الكوفة حديثا، فقال أبو حنيفة لأصحابه: تعبدوا . حل عنه شيء من الحديث من عندنا قال: فقدم عليهم حديث آخر فقال لأصحابه مثل ذلك.

وفي مجمع أصول الأولياء: في وصايا الأئمة حمادا أنه انتخب

طبيب فرابع في ذكر الإقسام الأعظام أبي حنيفة رضي الله عنه

حمية الحوادث من حصة الفم وهي الأربعة المعروفة التي اشبهها هذه
أبو داود، والخاص بالمس من مليم ثمسبون من لسه ويده وقال
السوق اشبه رضي عنه - الاثر من أربعين ألف حديث، يروي عن
يحيى بن نصر سمعت أبا حنيفة عندي متاثير من الحديث ما أخرجه
عنه إلا التيسير الذي ينتفع به، وقال الحسن بن زياد كان أبو حنيفة يروي
أربعة آلاف حديث، أربعين أحاديث، وألفين ثائر متايرة

وقال أبو يوسف: كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة قال: ما
ضدكم فيها من الآثار، فود رؤينا الآثار وذكر ما عنده، فلو كانت
الآثار في أحد فتولين أكثر فأخذ بالآكثر، وإذا نظرت اختار إلا أنه يحسن
القباس هذه يبركه إلى الاستحسان.

وقال ربيع فقد رعد البرخ عن أبي حنيفة في الحديث ما لم يوجد
عن غيره، وحكي بسوق عن مكي بن إبراهيم التستري: سمع دميم
الغازي أنه دخل الكوفة، وأمر أن حنيفة وسمع منه الحديث والفقه، وأكثر
عنه الرواية، وأجده حياً - دياراً، حتى قال إسماعيل بن بشر: كما في مجلس
الحكي، قال: حدثنا أبو حنيفة، قباح رجل غريب: حدثنا عن ابن جريج،
ولا نأخذنا عن أبي حنيفة، فقال الحكي: إن لا تحدث النساء، حدثت
عليك أن تكتب عنى، فم من سلسلي فلم تحدث حتى أقسم الرجل من
مجلسه، ثم قال: حدثت أبو حنيفة، ومز به، وهي رواية، قال الترحي: كنت
وأحداث، دأى أن يحسنهم، وقال ابن المبرور: غلب أبو حنيفة بالحفظ
والفقه والزمينة وذاك الروح وهو خفي، من أبواب كنت، أختلف إلى محاسن
الحديث، فربما سمعت شيئاً لا أعرف معاً، فيعظمي ذلك، فإذا الصبرت إلى
محسن أبي حنيفة سأله عما كنت لا أعرفه فيصغر لي ذلك، يدخل في قلبي
من بيانه وتفسيره الثمر.

ومن حمص من غبار سمعت من أبي حنيفة كتبه وآثاره، فما رأيت
أدنى ثلثه، ولا أعلم به بقصد، فيعظم لي ذلك الاحكام منه، وعن

محمد بن سعدان . سمعت من حنبل بن هارون ، وعنده يحيى بن معين ، وعمر بن عبد الله ، وأحمد بن حنبل ، وزهير بن حرب ، وجماعة إذا جاء مستفتي مسألة عن مسألة ، فقال له يريد : اذهب إلى أهل العلم . فقال له ابن المنسي : أليس أهل العلم والحديث عندك ؟ قال : أهل العلم أصحاب أبي حنيفة ، وأنتم صبيحة .

الفائدة الخامسة

في قوة روايته للحديث على الوجه المتعارف بين أهل الفن

قال ابن حجر . من أنه أخذ عن أربعة آلاف شيخ من تلمذة التابعين وغيرهم ، ومن أنه ذكره الذهبي وغيره في الطبقات الحنفية من المحدثين ، ومن أنه اعتنا به بالحديث فهو إما لشهرته أو حسنه ، لا كيف بنأى فمن هو كذلك استسط ما استبطه من التمسك التي لا تحصى كثرة ، مع أنه أول من سبط من الأدلة على الوجه المخصوص المعروف ، لأجل اشتغاله بهذا الأهم لم يظهر حديثه في الخارج

كما أن أبا بكر رعمز - رضي الله عنه - إنما اشغلا بمصالح المسلمين العامة ، لم يظهر عنهما من رواية الحديث مثل ما ظهر عن نوبها حتى صغار ، أصحاته رضي الله عنهم وكذلك مالك والشافعي ، لم يظهر عنهما مثل ما ظهر عن عمر بن عمر ، وأبي زرعة ، وابن معين ، لا شغلهم ، ذلك الاستسقاط ، على أن كثرة الرواية بدون دراية ليس فيه كبير مدح ، من عند له ابن عبد الله باباً في ذلك ، وقال ابن شبرمة : أقل الرواية ثقة .

من أجاز أبي حنيفة - رضي الله عنه - أيضاً ما يعده قوله : لا ينبغي لرجل أن يحدث من الحديث إلا ما جعله يوم سميته إلى يوم يحدث به ، فهو لا يرى الرواية إلا لصي فظة ، قال ابن الصلاح في مشتمل : ومن مذاهب التشديد في الرواية مذهب من قال : لا حجة إلا فيما روى الروي من حفظه وتذكره ، وذلك مروى عن مالك وأبي حنيفة ، قلت . ومن قيل ذلك أن

... فليجيب أربع من ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

أرجح إذا لم يسمع من الشيخ بعض آفاط الرواية وثبتها من المستعجلي وغيره
يكثر روايته الإمام - رضي الله عنه - كما سطر أبي فتح السمعاني وتوسع فيه
المحدثون.

والأمر أن عاصم^(١) قد شذبه بعض المتعصبين إلى أن ذهب من كان
قبيل الصنعة في الحديث فلهذا قلته روايت، ولا سبل إلى هذا السعد في
كبار الأئمة، ثم قال بعد الكلام في إمامهم والامام أبو حنيفة إنما قلته روايته
لما سئل في شروط الرواية وتحميله وخلافه رواية الحديث القسري إذا
عارضه القبول الشخصي، فقلت من جهة روايته، فقل حديثه، لا أنه ترك
رواية الحديث معتداً، فحاشاه من ذلك

وبالذات أنه من كبار المحدثين في علم الحديث اعتماد مذهبه فيما
سهمه والتعميل عليه، واعتاده رؤاً وفراً، وأما غيره من المحدثين - ومعهم
المصنفون - فتوشقوا في الشروط أكثر^(٢) حديثهم، قلت، والتصواب الذي لا
يصلح عنه، أن حياطة من تصابيح كانوا على لغة التصور من الاحتياط
في الرواية عن النبي بكلمة يانظر في استعارته، يعني ما تصابه إلى النبي ﷺ
مخافة أن يكون فيه شيء من الوجه، فيتخلوا في وعيد القول على شيء أثبت
بما لم يشك، ولم يشك غيره - رضي الله عنه - كثرة الرواية في عصره.

قال أبو هريرة لما قال عمر - رضي الله عنه - قال، أقبّلوا الرواية عن
رسول الله ﷺ إلا قبوا، ١-٢، وقال إبراهيم، إذا عذر - رضي الله عنه -
جبر^(٣) ثلاثة، أس مسعود، وأن إدريس، وأما مسعود الأنصاري، فقال: لقد
أكثرتم الأحاديث عن رسول الله ﷺ، قال أبو سلمة، قلت لأبي هريرة: أكنيت
أحاديث في زمان عمر - رضي الله عنه - هكذا، فقال: نعم كنت أحاديث في

(١) أحمد بن حنبل (٣٤٠هـ).

(٢) هذا في المطبوع والخطي أكثر.

(٣) قال ابن خزيمة في شرحه في الكذب، وأبولد الإجماع (١٠٢٠٢).

الباب الرابع في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

هذا عمر - رضي الله عنه - مثل ما حدثكم أنس بن مالك - رحمه الله -
الصادق الأكبر - رضي الله عنه - قال: إنكم تحدثون حديثاً تحتفلون فيه
والناس يعدونكم أسماً اختاروا، ولا يحدثوا، أخشى لمحضاً.

وأوسى عمر - رضي الله عنه - فرقة من كتب ما سئروهم إلى العراق.
أن أقروا الرواية عن رسول الله ﷺ، وقالت عائشة - رضي الله عنها -
جميع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ، وك - محمد بن حنبل - حدثت
بذلك كثيراً، ذلك، فغضبي، فقلت: أنتقل من شكري فوئشي، بلغاك؟ فلما
أصبح قال: أي نسلي، فسمعي ألا حدثت النبي ﷺ، فجت بها، فدعا سار
فحرقها، فقلت: لم حرقتها؟ قال: خشية أن أموت وربي عندي، فكونت فيها
حاشيت عن حل قد اتهمته وورثته، ولم يكن كذا حاشيتي، فأكون قد سئرو
ذلك، لهذا لا يصح

وأما خبر أن روة أصابعهم بكونوا إلا صحابة، فكذب من
بعدهم، وأخرج الناجي عن سائر النجاشي ما سمعت جابر بن عبد الله
عن أن رسول الله ﷺ، إعطاهما وأتاه، أنه يكذب عليه، وحكي المذهب عن
أبي عمرو السبيعي قال: كنت أجلس إلى رجل من معدود - رضي الله عنه -
حولاً، لا يقول: لا رسول الله ﷺ، فإذا قال: قال رسول الله ﷺ، لا شأن
الفرقة، فقال: هكذا أو نجم ذاك أم عربياً من ذلك.

وفي «الطوائف» لأبي سعد عن عمرو بن ميمون قال: اختلفت إلى أبي
سعد سنة ما سمعت يحدث فيها عن رسول الله ﷺ، ولا يقول فيها: قال
رسول الله ﷺ، إلا أنه حسب ذات يوم يحدث، فحرق علي بن أبي طالب، قال
رسول الله ﷺ، فأدله الكركي حتى أتته بموق يحمي عن جهته، ثم قال:
إن شاء الله إني فوق ذلك، ومن قريب من ذلك، وإنما هو ذلك، مع أنه يظن
أحسن صدق رويته، فقال: إن هذاكم ليس مدعوه فصدقوا أخرجه
الفرقة.

الباب الرابع في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

وأخرج الدارمي عن أنس قال: لولا أني أخشى أن أعطى لحدثكم بأشياء سمعتها من رسول الله ﷺ، أو قالها رسول الله ﷺ، وذلك أني سمعته يقول: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، وفي الحديث: لا ينفعكم حتى يصيبت من كلامي قول، فاعلموا بحديثكم عن معزيتي فأما أقول: قال رسول الله ﷺ فلا.

وفي الدارمي عن عاصم: سألت أنس بن مالك عن حديث: فحنث به. فقلت: إنه يرفع إلى النبي ﷺ، فقال: لا، على من دين النبي ﷺ أحث إليه، عن كان فيه رواية ويفضآن كذا على من دين النبي ﷺ. وعن إبراهيم: نهى النبي ﷺ عن المحافلة والمزاينة. فقلت: أما أخذت من رسول الله ﷺ حديثاً غير هذا؟ قال: بلى، ولكن أقول: قال عبد الله، إلّا ما قلناه، أحث. وغير ذلك من الآثار الكثيرة التي ذكرها صاحب التذكرة الإمام الأعظم. تركناها اختصاراً.

ولما كان الإمام الأعظم من علامة النسخي وغيره، وصفي ابن مسعود وعمر بن الخطاب وهما تماماً مراجع أصابته لا يمكن أن لا يثبتوا آثارهم في ذلك فلم يكفر قرواية المروعة الصديقة. ومثل الإمام الشافعي - رضي الله عنه - عن الحديث: فأجاب بما حاصله. أن الصحيح من الروايات عند أهل العلم قبل هذا حتى إن أتصديق الأكبر - رضي الله عنه - ما روى أكثر من صبعة عشر حديثاً. وعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - على طول زمان لم يزل عنه أكثر من خمسين حديثاً. فقلنا: ذلك كله أن الإمام - رضي الله عنه - لم يكفر الرواية على الوجه المعتاد نورانياً. لا لعدم معرفة بالحديث، كما تقول: به النجدة المحادعون. كيف؟ وكان - رضي الله عنه - عالم بأحدث الكوفة قبل أقر به الضحوى. وكانت الكوفة إذ ذاك مدينة العلم. وكان - رضي الله عنه - لا شرك محذور. وبخل الكوفة لا يرسل إليه أصحابه مستحبر ما عنه من الآراء.

الفتاوى السادسة

في رد ما يُقَم عليه بالإجماع

منافسته لا يسميها المقدم فاعلم أن كثيراً من الناس سلفاً وخلفاً
أعطوا في دم إمام الأئمة ونحاوروا عن الحد في ذلك، وطمعوا عليه كثيراً
من الأمور التي هي حرام وصلى الله عنه - منها برؤيته - وذلك لكثرة ختانه في
زمانه ودمه كما سترى - ويبلغ كثيراً من الناس الخلف عن أحواله - رضي الله
عنه - فكانوا معدودين في الطعن، ولذا رجع عنه من بلغ إليه الصحيح من
حالته كما تقدم عن الأوزاعي مبسوطاً، إذ قال كنت في غنط ظاهره الحرم
الرجل فانه بخلاف ما يلقي عليه

قال أبي عبد الله: كان أبو حنيفة يخطب ويحسب إليه ما ليس فيه،
ويختم عليه ما لا يليق به، وقيل - عليه - وكيع فقال: من أمر؟ فقال: من عند
شريك فأنشأ يقول:

إن حيدرني فإني غير لائمه
فلي من الناس أهلك الفضل قد حيدوا
فنادوني وأنا لم ما لي ومه
ومات أكثرنا عبثاً مما يحدوا

قال وكيع: وأخذ كان يلقه عن شريك شيء

وقال أبي عبد الله^(١) أيضاً: الذين روي عن أبي حنيفة ووثقوا وأثروا
عليه أكثر من الذين نكثوا به، والذين تكلموا فيه من أهل الحديث، أكثر من
عاد عليه الإعراف في الرواية والنبأ، وقد مر أن ذلك نس مريب، وكان
يفتد - مستدل على براءة الرجل من الماخذين بشاين الناس فيه - لا يرى أن
عنه - كرم الله وجهه - هناك في فتا: محب ثمر، ومبعض فرط.

وقال عيسى بن موسى: لا يحدق أحد يبي القول فيه، يعني والله ما
رايت أفضل منه، ولا أفقه منه، وسئل الأعظم عن مسألة فقال: إنما لحس
حرام هذا السمان، وقال يحيى بن آدم: ما يقولون في هؤلاء الذين يقعون

(١) انظر: جامع مانع المصنف (١/٢٤٩)

للجانب الرابع: في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

في أبي حنيفة؟ قال: إنه جامع بما يعقلونه وما لا يعقلونه من العلم -
محدوده.

وقال ابن السكيت: رأيت الحسن بن عتبة أخذاً بركانه قداماً، والله ما
رأيت أحداً يتكلم في الشعة أبغ ولا أخبر ولا أعبر حواشياً منك، وأنت
أسيد من تكلم في اللغة في ذلك غير مدافع، وما يتكلمون حيث إلا حسداً،
وذلك شعبة. كان والله حسن الفهم جيد الحفظ، حتى شنعوا عليه بما هو
أعلم به منهم، والله ما أغرت عند الله وفاة أسد بن حكيمة لا يقع فيه إلا
حامل أو متدفع. وقال أبو سليمان: كان عجباً من أفعاليه، وإنما يرغب عن
كلامه من لم يلق عليه.

وقال أبو عمرو بن عبد البر: أصل الشعة لا يلتصق امرئ من طعن عليه
ولا يصلحون شيء من التوسل بسبب إليه. وقال يحيى بن معين: أصحابنا
يترطون في أبي حنيفة وأصحابه، فيقال له: أكون بكذباً قال: هو كسبي من
ذلك

وفي مصنفات إنتاج السكيت^(١) الحذر كل الحذر في نفوس من قاعدتهم
أن التحرج مقدم على التعديل على إطلاقه، من الصحابة أو من تلت
عقله وإمامته وكثر مادحوه ومزكوه ومدحجوه. وكانت هناك قربة دالة
على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره ثم بلغت إلى جرحه.

ثم قال بعد كلام طويل: قد غرناك أن الجراح لا يفسد جرحه وإن
نشره في حق من غلب طاعته على معصيته، ومدحجوه على دمه، ومزكوه
على جرحه، إذا كانت هناك قربة دالة بشهد العقل بأن مثلاً حامل حتى
الرفيعة فيه من تعصب مذهبي، أو منافسة دسرية. كما يكون بين الطوائف
حينئذ فلا يلتفت للكلام النذري وغيره في أبي حنيفة - رضي الله عنه - وابن
أبي ذئب وغيره في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد من

..... باب الرابع: في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

صالح، وشعر ذلك. قال: ولو أطاقنا تقديم الجرح (م)، لكان لنا أحد من الأئمة، إذا ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعون، وهنت فيه هلكة.

قال ابن عبد البر^(١): هذا باب غلط فيه كثيرون، وضلّت فيه فرفة جاعلة لا تدري ما عليها في ذلك، ثم قال: الدليل على أنه لا يقبل في حق من اتخذه جمهور الناس إماماً في الدين قول أحد من المعتزتين: لأن السلف قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في هذا الغضب، ومنه ما حمل على التحسد، وذكر من كلام النصحية والتابعين وتابعيهم من النظراء بعضهم في بعض شيئاً كثيراً لم يثبت أب أحد من العلماء. ولا غوّثوا عليه، لأنهم بشر يحسون ويرفضون.

فمن أراد أن يقبل قول العلماء بعضهم في بعض، فليقبل قول من ذكروا من الصحابة بعضهم في بعض، وقول من ذكروا من التابعين وأئمة المسلمين بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك فقد ضلّ ضلالاً بعيداً، وإن لم يفعل، وإن فعل إن مداه الله فتيقظ عند ما شرطناه، فإنه الحق الذي لا يصح عبوه، إن شاء الله.

لم ذكر كلام كثيرين من نظراء مالك - رضي الله عنه - فيه، وكلام ابن معين في الشافعي

وقل لأمر المبرك: فقل: شكتم في أبي حنيفة فاشهدوا شعراً:

جسدك إذا ما فضلك الله بما فضلت به شعراء

وروي أبو عمر عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: حذروا العلم حيث وجدتموه، ولا تقدوا قول العلماء بعضهم في بعض، فإنهم يتعارفون تعارف النجس في التزييه، وكذلك ساء عن عمرو بن دينار.

ومن ثمة ذكر في "المبسوط" في مذهب مالك: أنه لا يجوز شهادة

(١) ابن عبد البر، جامع بين العلم وعلمه (ص ٤٤٦ - ٤٤٧).

الفاروق علي الفاروق يعني المعتز، لأنهم أشد الناس تحاسداً وتباغضاً، قال ابن حجر: اعلم أن ما نقله الخطيب في تاريخه عن القادحين فيه لم يقصد بذلك إلا جمع ما قيل في الرجل عن عادته المؤرخين، ولم يقصد بذلك انتفاضة ولا الحط عن مرتبته، بدليل أنه قدم كلام القادحين وأكبر منه، ثم غلبه بذكر كلام القادحين، ليبين أنه من جملة الأكابر الذين لم يسلموا من عوثر الحساد والجاهلين فيهم.

ومما يدل على ذلك أن الأسانيد التي ذكرها فيفتح لا يخلو غالبها من متكلمي فيه أو مجهولين، ولا يجوز جماعاً ثلث عرض منه مثل ذلك، فكيف يزعم من أئمة المسلمين، ويروى صحت لا يُعتمد به، فإنه إن كان من غير أقران الإمام فهو مقلد لما قاله أو كنه أعداؤه، أو من أقرانه فكذلك، لما مرَّ أن قول الأقران بعضهم في بعض غير مقبول.

وقد صرح بذلك الحافظان الذهبي وابن حجر قالا: ولا سيما إذا لاح أنه معذرة أو اعتذار، قال الشيخ البيهقي^(١) ثم إنك أن تُشغبي إلى ما افتق بين أبي حنيفة والثوري. أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو بين أحمد بن صالح والشافعي، أو بين أحمد والحارث بن أسد المحاسبي، وغُلِّم جراً إلى زمان العز بن عبد السلام، والتقي بن كمال، إليك إذا اشتغلت بذلك خشيت عليك الهلاك، فالقوم أنه أعلام، ولأقوائهم محامل، وربما لم تفهم بعضها، فليس لنا إلا ائرضي عنهم، والسكوت عما جرى بينهم، كما نقول فيما جرى بين الصحابة وخوان الله عليهم أجمعين.

وحكى البيهقي عن ابن أبي داود قال: اتناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل، وأحسنهم عندي حالاً الجاهل، وعنه أيضاً أنه قال: لا يتكلم به إلا رحلان، إما حاسد منه، وما جاهل بالعلم لا يعرف قدر حمته.

وحكى عن الخطيب عن أحمد بن عبد قاضي الري قال: كنا عند ابن

(١) انظر: «مجموعات الشافعية» (١٤٨/٢).

أبي عاتشة فذكر حديثاً لأبي حنيفة، فقال بعض من حضر: لا نريدك، فقال لهم: أما إنكم لو رأيتموه لأردنتموه، وما أعرف له ولكم مثلاً إلا ما قال الشاعر:

أُفْلُوْهُ عَلَيْهِمْ وَيُنْكِمُ لَا أَبَا نَكْمٍ مِنَ النَّوْمِ أَوْ سُدُوْا السَّكَاةَ الَّتِي سُدُّوا

وعلم بذلك أيضاً أنهم كانوا ينفضون يدون الرؤية ومعرفة الأحوال بمجرد السماع، ويؤيده أيضاً ما حكى الشعراي عن أبي مطيع يقول: كنت يوماً عند أبي حنيفة في جامع الكوفة، فدخل عليه الثوري، ومقاتل بن حيان، وحسان بن سفيان، وسهم الصادق وغيرهم من الفقهاء، فكنتموه وقالوا: بلغنا أنك تكثر من القياس في الدين، وإنما نخاف عليك منه، فإنه أول من قاس بإدريس، فنظرهم أبو حنيفة من بكرة نهار الجمعة إلى الزوال، وعرض عليهم مذهبه فقاموا كلهم، وقبّلوا يديه وركبته، وقالوا: أنت سيد العلماء، فاعف عنا فيما مضى منا من وقبعتنا فبك غير علم، فقال: غفر الله لنا ولكم أجمعين.

وبسط الشعراي في «ميزانه» فيه حكى عن الأئمة الأربعة من دم اثرأي، وسط الثوري في «المزقات» في رد من قال: إن الحنفية يذمون رأيهم على السنة، وقال: إنما يسمون أصحاب الرأي لذقة رأيهم، وحدائفة عقولهم وحكى الشامي عن الإمام أبي حنيفة أنه قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي، وقال: نقل الشعراي عن الأئمة الأربعة.

قلت: ومحل ذلك أن الحديث لم يطلع عليه الإمام، أما إذا عرف أنه اطلع عليه ورده أو تأييده يوجب من الوجوه ولا، كما قال الحافظ في «الفتح»، وحكى الصوفي عن يحيى بن آدم يقول: كان كلام أبي حنيفة في الفقه لله ولو كان يشوبه شيء من أسر الدنيا لم ينفذ كلامه في الآفاق كل هذه الشذوذ مع كثرة حساده ومتنقصيه. وعن عبيد بن إسحاق: كان أبو حنيفة سيد الفقهاء لم يحزه في دينه إلا حاسد أو باغي شر. وعن عبد الرحمن بن مهدي قال: كنت نقلاً للحديث، قرأت ثوري أمير المؤمنين في العلماء. وسفيان بن

باب الرابع في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

عسفة أمير العلماء، وعبد الله بن الزبير، صراف الحديث، ويحيى بن سعيد قاضي العلماء، وإن جندة فاضلي فقه العلماء، ومن نال لك سوي هذا، فإنه في كتابه بني سليم.

وقال ابن حجر المكي، ورفع في المنسوب للإمام العزائي ذكر أشباه من دلت (أي ما يات من درجته) وإنما قلنا المنسوب، لأنه تم بفتح نسبة جميع ما في هذا الكتاب إليه، فيحتسب أن تلك الألفاظ اعتادت عليه بتدليل أنه مدحه في كتابه «أحب، علوم الدين»، المتواتر عنه بما يثبت بكمكان أبي حنيفة، وأنجب بعض المحققين من الاحتجة بأنه تقدم حضوره من العزائي، فهو من حال هذه أموره، فمما نرى عن ذلك وخبر أخلاقه ووصل إلى ما وصل إليه من الكمالات رجع من ذلك، وذكر الحق في كتابه «الإحياء»

وقال ابن حجر أيضاً في ذكر مقاصده من التأليف الثالث: تبيين غطاء المنعوتين في قوليه: «تكلما» في أبي حنيفة وغيره إلا لأن تلك متعين عامه عليها كتابان أحوال المرجح، وتفسير أوصافه التي عليها مدار الرواية والسند والكمال، وكلاهما هذا من عنوان كلام الحوارج، الذي قال فيه علي - رضي الله عنه - كلمة حتى أريد بها الساطر فكذلك كلام أولئك حتى في نفسه، ذكر أريد به باطل، أي باطل إذ تم بمتمدد في ذلك إلا على كلمات صادرة من بعض معاصريه في حق حنيفة أنه على ما شاء الله من فضله، وكذلك صدر من بعض من جاء بعده كلمات سبوا إليه لا تصبر حسن له أمي كمال مل دير، وليس قصدهم إلا شيب وإعجال ذكره، وأما الله إلا أن يتم بوجه ولو كره الحاسدون

وتقدم ما قاله لأرواعي، لقد كنت في غلط طاعن، أزم الرجل، فإنه بخلاف ما يدعيه، وروى عن الإمام - رضي الله عنه - أنه يقول: «أبكم ويعل ما لا يحبه الناس من الناس، عفا الله عن ذنوبنا مكرهها، برحم الله من كان غيباً جيباً، وقيل نه الناس يكتفون خيك، ولا تتكلم في أحد؟ قال: هو فصل الله بذيته من بقاء»

باب الرابع: في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

وقال ابن حجر: إن الشافعي - رضي الله عنه - صلى الصبح عند قبره فتم بقت، فقيل له؟ فقال: قاذباً مع صاحب هذا القبر، وزاد بعضهم إنه لم يجهر بالنسبة أيضاً، ولا إشكال في ذلك خلافاً لمن ظنه، لأنه قد يعرض للسهو ما يرحح ترك فعلها، تكونه الآن أهم منها، ولا شك أن الإعلام برفعة مقام العلماء أمر مطلوب متأكد، وأنه عند الاحتياج إليه - نرغم أنفس حاسد أو تعليم جاهل - أفضل من مجرد حمل القوت، والجهر بالسلسلة، للخلاف فيهما وعدم الخلاف فيه، ولأن نعمه متعدّد ونفع ذبّك قاصر

ولا شك أيضاً أن الإمام أبا حنيفة كان له حشادٌ كثيرون في حياته وبعد مماته، حتى رموه بالعظائم، وسعوا في قتله تلك القتلّة الشنيعة المأثقة، ولا شك أيضاً أن النبيان بالفعل أظهر منه بالقرآن، فانضح أن فعل الشافعي - رضي الله عنه - ذلك أفضل من فعله القنوت والجهر، إظهاراً لمزيد انتداب مع هذا الإمام، ولعمري شرفه وعفوه، وأنه من أئمة المسلمين، الذين يُقتدى بهم، ويجب عليهم توقيره، وأنه ممن يُستحى منه ويتأدّب معه، من أن يفعل بحصره خلاف قوله بعد مماته، فكيف في حياته، وأن الحاسدين له خسروا خراباً ميباً، وأنهم ممن أضلّه الله على علمه، واجعل في ديفس الباري على البخاري، في حاميته وتأييده.

الفائدة السابعة

في مشايخه

قال ابن حجر المعكي: هم كثيرون، لا يسع هذا المختصر ذكرهم، وذكر منهم الإمام أبو حفص الكبير أربعة آلاف شيخ، وكان غيره: له أربعة آلاف شيخ من التابعين. فما مالك بغيرهم؟ منهم الليث بن سعد، وكذا مالك بن أنس إمام دار الهجرة، وهذان الإمامان من جملة الأخفين عنه أيضاً، وحكي السيوطي عن الثورودي قال: رأيت مالكا وأبا حنيفة في مسجد رسول الله ﷺ بعد صلاة العشاء الأخيرة، وهما يتذاكران ويتدارسان، حتى إذا رمى أحدهما على الذي قال به وعمل عليه أمك أحدهما عن

الباب الرابع في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

صاحبه من غير تعسف، ولا تخطئة لواحد منهما، حتى يصيبا المنة في مجلسهما ذلك

قلت. ويقدم ما قال الإمام في حرات المصنوع حينئذ سألته عن أحد العلماء؟ فقال: عن أصحاب عمر بن عمر، وعن أصحاب علي بن علي، وأصحاب عبد الله بن عبد الله، وقال مسروق: شامست أصحاب محمد بن محمد فوجدت علمهم انتهى إلى سنة علي، وابن مسعود، وعمر بن الخطاب، ويزيد بن حنيفة، وأبي الدرداء، وأبي من كعب، ثم شامست السنة فوجدت عندهم انتهى إلى علي، وابن مسعود، وعن أصحابهما أخذ الإمام كما تقدم

وقال السمراني الشافعي جديع ما استدل به الإمام لمذهبه أخذه عن خيار التابعين، ولا يتصور في مذهبه لمختص منهم ما كذب. وإن قيل: يصعب شيء من أدلة مذهبه؟ فذلك التعسف إنما هو بالنظر للرؤية الفارسة عن مذهبه بعد سونه، وذلك لا يقدح فيما أحده. الإمام عنه، كل من استصحب النظر في الرواية، وهو صاعد إلى أبي حنيفة، وكذلك يقول في ذلك مذهب أصحابه، فلم يستدل أحد منهم بحديث ضعيف مردود ثم بات إلا من طريق واحد أدل. كما ينبغي ذلك، إنما يستدل أحدهم بحديث صحيح، أو حسن، أو ضعيف قد كثرت طرقه، حتى ارتفع لدرجة الحسن. وذلك أمر لا يختص بأصحاب الإمام أبي حنيفة، بل شاركهم جميع المذاهب كلها.

وعلم منهم الصحيح في أبي حنيفة لصحيفته أربعة وسبعين مراً بأسمائهم تركها احتصاراً، ولا خلاف في أن المنة في سلسلة فقه الإمام حماد بن أبي سليمان عن البخاري عن علفعة عن ابن مسعود. وتقدم شيء من الكلام على تراجمهم في الباب الأول.

الفائدة الثامنة

في كلامه

قول ابن حجر: استعبده متعذر لا يمكن ضبطه. ومن ثم قال بعض الأئمة: لم يظهر لأحد من أئمة الإسلام المشهورين مثلاً ما ظهر لأبي حنيفة

الكتاب الرابع في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

من الأصحاب والعلامه. ولم يسمع عنه في بعض الناس مثل ما ادفعوا به
وأصحبته. في تفسير الأحداث المشتهرة والمنسوبة والنوادر. وذكر منهم
بعض من أئمة المعانين نحو شريك مع فقيه أسنانية وسنهم.

قلت: هذه أثار التي محمد بن محمد بن سنان، المعروف باسم البزار
الخريري. أنه ذكر في آخر مقامه أسماء علامته الإمام زيدا بن ثعلبانه من
صاحب الفقه والحديث.

قال أحمد بن حنبل الرمكي الشافعي: روي عنه في شهر من العشائر
ولأنه السجديين. والعماء الراشدين، كالإمام النجاشي لم يسمع عنه سواه
عنه الله بن حنبل. والثابت بن سعد. والإمام مالك بن أنس. ونافيت
ببذل الأئمة. ومصر من كتاب

قلت: إحصاء زلامته الإمام عسير جدا، ذكر منها السجدي في البيهقي
الذي حقه الأئمة وأنشأه بغيره، شارك أسنانه بوسا للاختصار. وحكى الشوهر
عن ابن أبي عمير يقول: أوزاد الكوفة أربعة: الخريزي، ومالك بن معمر، ورواد
الطائفي - صاحب أبي حنيفة - وأبو بكر التميمي. وكانهم جنس أبا حنيفة
وحدث عنه.

وكذا عنه - رضي الله عنه - محمد بن زكريا لأهل العلم. يلقي عليهم
مناقبه مائة، لم يسمع من غيره، وسأله عن شهر أو أكثر من ذلك حتى يسفر
أحد الأقوال فيها: أن يشهدوا القاضي أبو يوسف في الأصوب. وأختلف أهل
الفضل منهم لغة وكثرة، ولا اختلاف حقيقة، لأن السواب في أمثال هذا
الخاص معلوم. ذكر أسماءه لثاني كذا القاضي أبو يوسف، ومحمد بن
الحسين بن زكريا بن الهذلي، والعماد بن زائدة اللؤلؤي، ورويع بن الجراح،
وعبد الله بن الصرخة، وشيخ بن غياث، وعافية بن يزيد، وداود الطائفي،
يوسف بن خالد التميمي. ومالك بن معمر الجعفي، ويوحى بن أبي ربيعة
وغيرهم

لقائمة التسعة

فيما بيني عليه منزهة

قال ابن حجر: يتعين عليك أن لا تفهم من أقوال العلماء عن أبي حنيفة وأصحابه أنهم أصحاب الرأي، أن مرادهم بذلك نقصهم، ولا يستهم إلى أنهم يقدّمون رأيهم على سنة رسول الله ﷺ، ولا على قول أصحابه. لأنهم برّاء من ذلك، فقد جاء عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - من طرق كثيرة ما مخصص: أنه أولاً يأخذ بما في القرآن، فإن لم يجد فبأنس، وإن لم يجد فبقول الصحابة، فإن اختصموا أخذ بما كان أقرب إلى القرآن أو السنة من أقوالهم، ولم يحرج عنهم، فإن لم يجد لأحد منهم قولاً لم يأخذ بقول التابعين بل يجتهد كما اجتهدوا.

قال الفضيل بن عياض: إن كان في المسألة حديث صحيح تبعه، وإن كان عن الصحابة أو التابعين فكذلك، ولا قاس فأحسن القياس، وقار ابن المبارك رواية عنه: إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والتبعه، وإذا جاء عن الصحابة اختبأ، ولم يخرج عن أقوالهم، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم.

وعنه أيضاً: «عجباً للناس بقولهم: أئني الرئي، ما أئني إلا بالآخر».

وعنه أيضاً: ليس لأحد أن يقول برأيه مع كتاب الله، ولا مع سنة رسول الله ﷺ، ولا مع ما تجميع عليه أصحابه، وأما ما اختلفوا فيه فتتخير من أقوالهم أقربهم إلى كتاب الله، أو إلى سنة، وسمعه رجل يقيس آخر في مسألة فصاح: دعوا هذه المقاييس، فإن أول من قاس إبليس، فأقبل إليه أبو حنيفة، فقال: يا هذا وصحت لكلام في غير موضعه، إبليس رد شبابه على الله فادرك وتدعى أمره، فكفر بذلك، وقياسنا أبخ لأمر الله تعالى، لئلا نرده إلى شاة سنة رسوله، وأقوال الأئمة من الصحابة والتابعين، فنحن نسور حول الأتباع، فكيف نسوي بإبليس الله الله؟ فقال له الرجل: غلطت وبئت، فوّر الله عليك كما فوّرت قنبي.

الباب ترويع في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

وقال ابن حزم: جميع أصحاب أمير حنيفة محمّد بن عليّ أن مرويّة الحديث أدنى عنده من القيسري. فإنا نرى حنيفة الفصل الأربعون في رد ما قال إنه خالف فيه حدّ نفع الأعيان في الصحبة من غير حجة. وهذا بات واضح حدّ يستحيل سرد جميع أرباب الحنفية. فليفتأ إلى قواعد احتمالية تجمع من استحصروا عند الأداة المنصّية.

والعلم أن من روى ذلك من المتقدمين المورثين، وأخبرهم معهم أبو بكر بن أبي شيبة شيخ البخاري، ومسلم، صدروا ذلك منهم أنهم استخرجوا، ولم يذنبوا غراعه وأخبروه ثم ذكر ابن حجر الأصول مصنف، فأخبر ٩٤٢ المختصراً.

فقال: منها أن خير الواحد لا يذنب إلا خالف الأصول المجمع عليها، ومنها عدم الراوي خلاف مرويّة، لأنه سلم على السبع أو نحوه، ومن ثمة أخذ على أبي هريرة ما جعل من يلوغ اختلاف ثلاث مع ما استسمع، ومنها تفاته في عدم التلوي، لأن يحتاج كل واحد إلى معرفته، لأن المادة نصفي باستقامة أقلّ مثلاً، معروفاً واحداً به قدح فيه، ومن ثمة لم يأخذوا بسر نفس الرصود من الذك، الذي يرويه براء مع عدم الحاجة إلى معرفته.

قلت وهذا الأصل مما لم يحكموا لا اختيار منه لأحد، وإذا مضى التشريع إلى العربي إلى مرويّة، فما سبأكم من سلامة مسوطة في الجمع بين أصلاين المتضادين ومنها: وروته في حدّ أو غيره نسبة لها بالشيء، واحتمال خطأ الراوي المتضاد به شيء، ومنها: طعن بعض المتكلمين، ومنها: وأنواع الاختلاف في النسخة في مسألة ورد فيها خبر الواحد، ولم يفتح حدّ منهم به، فإنهم جميعاً عن الاحتجاج به مع شدة عداوتهم بالأحاديث ذيل على سعة أو نحوه.

ومنها: مخالفتها لقواعد عدم الظن، لأن أن حنيفة لا يرى تخصيص مرويّة، ولا يسلّم بغير الواحد لأن شئ. وبذلك قطعني، ويشهد أقوى.

..... الباب الرابع. في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

التدريجين واجب، ومن ذلك حبر: ألا صلاة إلا بتأخذه الكتاب، مخالف
لعموم قوله تعالى: ﴿يَقْرَأُوا مَا يُمَكِّنُهُ﴾.

ومنها: مخالفته للسنة المشهورة لأن الحبر المشهور أقوى من خبر
الآحاد، كحبر الشاهد واليحيى، فإنه مخالف لعموم الخبر المشهور: أنبأ
عني ثمانية وإيمان على من أمركم

وإذا نظر ذلك علم منه نزاهة أبي حنيفة - رحمه الله - مما نسب إليه
هذه، والجاهلون لغو عده، بل لسوانح الاجتهاد من أصلها، من ترك الخبر
لأحاد لغير حجة، وأنه لم يترك خبراً إلا لدليل أقوى عده وأوضح، فإن من
حزم: جميع الحنفية محمولون على أن ضعف الحديث عند أبي حنيفة وفي
منعجه أولى من الرأي. فنأمل هذا الاختلاف والأحاديث. وعظيم جلالها
وموقفها عده

ومن ثم قدم عمل الأحاديث المرسلة على العمل بالقياس، وأوجب
الرجوع من التهمة - مع أنها ليست حدث في القياس - للخبر المبرر فيها،
ولم يغفل بذلك في صلاة الجسادة، وسجدة التلاوة، اقتضاه مع النص، فإنه
إنما ورد في الصلاة ذات الركوع والسجود.

وقد كان المحققون: لا يستحب العمل بالحديث بدوي الرأي فيه إذ هو
المترك لمعانيه التي هي صانعة الكلام، ومن ثمة لم يكن لبعض المحدثين
تأمل حترك التحريم في الرضا: بأن المرتضيين بنبر شدة ثبت بينهما
المحرمة، ولا العمل بالرأي المحض، وهو لم يبق بفطر نصائم بنحو الأكل
ناسياً. وأقصر بالاستثناء عده مع أن القياس في الأول المعبر دون الثاني.

فقد بان، وأوضح أن الإمام إنما ترك بعض خبر لأحاد نهاده انقضاء
والأحاديث التي أشرنا إليها، ونهجتك عفيها، فاحذر أن يترك نفسك مع من زل.
أو يضل فيمك مع من ضل، فإنك إذا تحسر أعدائك.

وحكي لشمس الرائي عن الشقيق السليحي: كان أبو حنيفة من أئمة الناس،

الجاب الرابع: في ذكر الإمام الأعظم أبي حمزة - رضي الله عنه -

وأعلم الناس، وأحد الناس، وأكرم الناس، وأقربهم أصلًا من الناس،
ومعهم غير الخلق نال أي شيء من الله، وكان له في العلم من
جميع أجناسهم، وهو يعدل بينهم جميعًا، فإذا اختلف أمرهم، فهو على
سرهم، ثم رتبة كل شيء من رتبة ومعرفة، حيث في الدنيا، وتقدم أو
تأخر، في الحديث، وقد ردت عليه من كان ما يحكي من الآثار،
فإنه يروى، وقد ما عنه اعتبار الأثر.

الباب الخامس

في توضيح ألفاظ أكثر استعمالها في كتب الحديث

ولا بد للمخاطب من هذا النوع الشريف غريب، مما هو معلوم من أن لكل أهل من اصطلاحاً يجب استحضاره عند الدخول به، والتحقيق أنها وظيفة أصول الحديث، لكن لم نضمر تبليغ اصطلاح الحديث إلى حضراتنا في مبدأ الشرح، ونضمر به على ما هو أكثر الاستعمال شديد الاحتياج، سيما لما في المصنفات

منها، انتهى. قال السيد، في رسالته: هو ألفاظ الحديث التي يتقدم سند السند، وقال الحلات: أما المتن فهو ألفاظ الحديث التي تصوم منها المعاني، قال القطر: وقال من جماعة هو ما ينهي إليه غاية السند، وفي مجموع الأصول، هي في لغة ما يتقوى به الشيء، وفي الاصطلاح: ما ينهي إليه غاية السند، واختلف في من الحديث هو هو قول الصحابي، عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو مقوله رسول الله ﷺ والأول أظهر، وانتفى عن أنواعه.

ونواحه سوى ما يحيط به محسن: ستة باعتبار ضرب الثبوت - أي: الثبوت والعمل والتقرير - هي الثبوت، أي: ما قيل أو جري وعنده، ثم ضرب الثبوت في الثبوت ما يخص النبي ﷺ وما بعده، قال السيوطي: هو من الثبوت، وهي المساعدة في الغاية، لأنه غاية السند، ومن من أنكره إذا غلبت جلته صفة، واستخرجها، فكانت السند صحيح المنسند، أو

الباب الخامس: في توضيح الفاظ كثير مستعملها في كتب الحديث

من المعتز وهو ما ضلَّبه، وارتفع من الأرض، لأنَّ المعتد يَفْؤُبه بالسند، ويرفعه إلى قتلته، أو من تعيَّن القوس أي شدَّها بالعصب؛ لأنَّ المعتد يقوي حديثه

ومنها: السند والإسناد: أما السند فهو عند المحدثين الطريق الموصِّل إلى متن الحديث، والمراد بالطريق رواية الحديث، وأما الإسناد فهو الحكاية عن طريق المتن، فهما متغايران، وقال النسقاوي في «شرح الألفية»: «هذا - أي التمايز بينهما - هو الخلل انتهى». ولذا قال صاحب «التوضيح»: الإسناد أن يقول: حدثنا فلان بن فلان.

ويشابل الإسناد الإرسال؛ وهو عدم الإسناد. وقد يستعمل الإسناد بمعنى التمسك، قال في «شرح مقدمة المشكاة» (إبانة) «سند رجال حديث راكوبه». وإسناد به بمعنى سند أيده، وكانه سعى ذكر سند وإظهار أن من أيده.

قال الطيبي^(١): السند إخبار عن طريق المتن، والإسناد إيصال الحديث إلى قائله، كذا في «كشف اصطلاحات الفنون».

وقال النجاشي في «تدريب»: ما السند فقال البيهقي: جماعة والطبي: هو الإخبار عن طريق المتن، قال ابن جماعة: وأخذوا بها من السند، وهو ما ارتفع وغلا من سطح البحر، لأنَّ السند يرفعه إلى قتلته، أو من قولهم فلان سند أي معتمد، فسُمِّيَ الإخبار عن طريق المتن سداً لاعتماد المتكلم في صحة الحديث وضعفه عليه، وأما الإسناد فهو رفع الحديث إلى قائله، قال الطيبي: وهذا متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه.

ومنها: السبيل، قال البيهقي: أما المسند - بفتح السين - فإحدى عبارات: أحدهما: الحديث الآتي تحريقه، الثاني: الكتاب الذي جمع فيه ما أسنده الصحابة، أي رَوَّاه، فهو اسم مفعول، الثالث: بطن، ويراد به الإسناد، فيكون مهادراً كعسد الشهاب. ومعه المردوس الخ.

(١) «مفتاح النظر لأدبي» (٣١).

الباب الخامس في توضيح أضاف أكثر استعمالها في كتب الحديث

قلت : المستصوب من هذا الإضافة الأول ، وهو عندنا حديثين مرفوع
جميعا في سند مقادير الاتصال ، فالتعريف الثالث ، وقوله : «حجبي» كالنص
مخرج ما بعده الثاني فهو مرسل ، وكذا ما بعده دور الأول في فهو متصل أو
معلق ، وقوله : «طاهرة الاتصال» : خرج ما طهره الانقطاع ، وبه دخل فيه ما
يحصل الاتصال بالمرسل كالحجبي ، وما يحصل الانقطاع الخفي ، كعنده
الحديث

وهذا التعريف موافق لقول الحاكم : المسند ما رواه المحدث عن شيخ
يظهر منه سماعه ، وكذا منبجته عن شيخه موصلا إلى رسول الله ﷺ ، وقيل
: «خطيب المسند» ما اتصل بسند إلى مشهور ، فاعلم هذا : المتوقف إذا جاء
سند متصل من سند سند ، فمثل الموقوف ، في المنطوق أيضا بل ما بعد
: الثاني أبعد ، لكنه قال : «بن محي» المتوقف مسندا ما يأتي خلفه ، وأكثر ما
يسمى في المرفوع ، وقال البسيطاني : المسند ما اتصل بسند من رواته في
متنبيه رفق بالحق ، وقيل من جيد الثبوت : «مسند هو المرفوع منقطع» كان
أو مرفوعا ، وهذا أبعد ، لأنه يصدق على المسند والمرفوع والمعلق إذا كان
منه مرفوعا ، ولم يقر به أحد .

وبالحمله في المسند ثلاثة أمور : الأول : المرفوع المنقطع ، وقال به
الحاكم وغيره ، وهو المشهور للمسند ، والثاني : مراده : المرفوع ، وقال به
: «خطيب» ، والثالث : مراده : المرفوع ، وقال به ابن عبد البر ، كذا في
ذلك المرفوع ، وذكر هذا الاتقان الثلاثة البسيطاني في المسند مفصلا ، وختم
لقول الحاكم فقال : «حكاة ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث ، وهو
الأصح ، به حرم صحيح الإسلام في : «تخذه» فيكون يخص من المرفوع .

قال الحاكم : «ما رواه المسند أنه لا يكون في حديثه أحد عن
اللائق ، ولا حديث عن فلان ، ولا بلغني عن فلان ، إلا أنه مرفوع» ، ولا
رغم فلان ، أحد ، وبني أبي الأمامي : «والثالث به تحط المرفوع بغير
استقلال والمرفوع ، من حيث إن المرفوع يصدق على حد الحسن ، وهو

الذبيحة العظمى: هي توضيح المذهب أكثر استعمالها في كتب الحديث

بإضافته إلى النبي صلى الله عليه وآله وثق الإمامان من أنه مذهب أو لا^(١) وانصل نظرنا
إلى حال الإمام، وهو سماع كل راوٍ مصر بروي عنه دون السنن، حين أن
دفع أو لا^(٢) وأما يظن فيه إلى الحائزين معه، فيجمع بين شرحي الإمام
بالرفع، فيكون بينه وبين كل من المرفوع والمعمل عموم بخصوص مدلول
ومنها، المصريح، قال السيرفي في التمهيد^(٣) «أض على الطرائف
عسى أن تعرف التامع الكبير» قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أر بعد كذا يسمى
مرفوعاً» فإن استطع فعل التصدي واحد أو أكثر، فإن الحكم ومجهول لا
سمى مرفوعاً، بل يقتضى الأمر من الشرعي عن النبي صلى الله عليه وآله، مدلول
التصدي واحد فهو مرفوع، وإن كان أكثر، معقول ومفعل أيضاً، ويشتبه
في لغة والأصول أن الكل مرفوع، وقد قطع الخشب، وقال: «إلا أن أكثر
ما يوصف بالرفوع من حيث الاستعمال ما رواه الشيخ عن أبي بصير،
وهذا لا يختلف في العبارة دون الحكم، لأن الكل لا يمتنع به مطلقاً، ولا
هو لا يمتنع

وهي فعل لأما في المرفوع من جهة التصدي إلى نبي صلى الله عليه وآله،
بمعنى سواء، لأن التامع صغير أو كبير، فإن استطع فعل التصدي واحد فهو
مرفوع، فأما إذا كان أكثر، فمفعل أو مفعول أيضاً، وهذا عند المحدثين، أما
الأصوليين، والفتاوى، فالكل مرفوع، وهذا التعريف هو المعروف عند
المحدثين، ولعل المرفوع ما رواه الشيخ في الكبير فقط، كما رواه الشيخ في
الصغير، يكون مرفوعاً، لأن أكثر رواة عنه عن الأئمة الكبار، وقيل
المرفوع هو رواية التامع عن لم يسمع عنه، وقيل ما مذهب من رواه راوٍ
أو أكثر من أوله أو آخره أو بينهما.

وهو من الأقوال في أربعة، ومحال كون قول الشيخ مرفوعاً، ثم
سمي^(٤) من النبي صلى الله عليه وآله، ثم أسلم بعد موته أو قبله ولم يرو، ثم

(١) (١) (٢) (٣) (٤)

(٥) هذا في الأصل، وأما ما سمع من النبي صلى الله عليه وآله، انظر (١) (٢) (٣) (٤) (٥)

كتاب الخاسر: في توضيح الفاظ كثير استعمالها في كتب الحديث

حدث عنه ما سمعه، كقولنا نحن رسول الله، فإنه مع كونه تابعاً انعاز
سبحون له سمعه بالانصال لا بأذنه، ولا خلاف في الاحتجاج به، قال
الزركشي: أذنيه يغلز ويقال: تابعي يقول: قال النبي ﷺ كذا، وحديثه مستند
لا يرسل، أي ويحتج به من غير خلاف إلخ

واختلفوا في قبول المرسل، وذكر البيهقي في «التدريب» وفيه منبره
أقوال العلماء، والجمعة فيه ضرورة عند الشافعي، رضي الله عنه، وأكثر
المحدثين، رجحة عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - ومالك وأحمد، في
المشهور عنهما، فإنه القسطلاني وغيره، قال ابن أبي شيبة في «شرح الشريعة»:
ذهب مالك وأحمد - في المشهور عنهما - وأبو حنيفة واتباعهم من الفقهاء
والأصوليين ومحدثي أبي الاحتجاج - في الأحكام وغيره، لأن لعاليق
البحاري المجزومة صحيحة، ورد بأنه علمت صحيحاً من شرطه.

وذهب أكثر أهل الحديث إلى أن المرسل ضعيف لا يحتج به بلهليل
بالنقط في الإسناد نعم، إذا اعتصد المرسل بسند يحيى من وجه آخر
صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو يرسل آخر، أرسله من روى عن غيره
شيوخ زاري المرسل الأول، حيث يظن عدم الصدق، فهو حجة مقبولة
عند الجميع. كما إذا اعتصد بموافقة قول بعض الصحابة، أو بسوى عوام
أهل العلم، وقوة هذه الأربعة مرئية بقرينة المذكور.

قال النووي في «شرح مسلم»: مذهب الشافعي والمحدثين، أو
جمهورهم وجماعة من الفقهاء، أنه لا يحتج بالمرسل، ومذهب مالك وأبي
حنيفة وأحمد وأكثر العامة، أنه يحتج به، ومذهب الشافعي أنه إذا نص إلى
المرسل ما يحضنه احتج به، وذلك بأن يروي أيضاً مستنداً أو مرسل من جهة
أخرى، أو يعمل به بعض النسخة أو أكثر العلماء. وأما مرسل الصحابي
فمذهب الشافعي والجمهور أنه يحتج به، إلخ

وفي «التدريب»^(١): قال النووي في شرح التمهيد: قيد ابن عبد البر

.....

وبغيره ذلك مما إذا لم يكن أثره ممن لا يحترق، ويرسل عن غير الثقات، فإن كان فلا خلاف في رده، وقال غيره، محل خبره عند الحنفية، إذا كان مرسله من أهل القرون الثلاثة الماضية، فإن كان من غير فلا؟ الحديث: أنه ثبت الكتاب صحيحه الثاني.

وقال ابن جرير: أجمع التابعون بأنه من عمل قبيل الترمذي، ولم يأت عنهم بخاره، ولا من أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين، فإن من عند البر: كأنه عي: أن الشافعي أو من بعده، وأما بعضهم فعزاه على المسند، فقال: من أسد فقد أحاطك، ومن أرسل فقد تكلم لك، إلخ.

قلت: ولا شك في أن كلام الترمذي فيما انتدبه - رضي الله عنهم - بضرورية في بيان حكم المرسل، فالتأليف به يكون عليه بآراء مضاف، وطالما يفيده بغيره لا يفتي بما في ذلك، ويوم بين المائتين، وصحت فرق، وعنده السبيل في التور: في تراجم الصحيح، يقال: رابع ما هو صحيح لا من جهة فذبح في حاله، بل من جهة انتداع سير في إسناده، فإن لإسماعيل قد يصح إيجازي ذلك، بما أنه سمعه من ذلك الترمذي، موافقة من يثق به عنه، وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ، أو لأنه سمعه ممن ليس من شرطه، فثبت على ذلك الحديث بضرورة من حدث به، لا على الحديث به عنه، فقول في إركاءه، وقال طائوس: قال معاذ بن جبل لأهل اليمن: اتقوا، وروى آباءه: الحديث: "أفصاه إلى طائوس صحيح، إلا أن طائوساً لم يسمع من معاذ إلى آخر ما سمعه، هناك أمر السبيل يكون الانتداع ليسير داخل في الصحة، وفي تور الأثر: مرسل الصحيح مقبول بالإجماع، ومن القرن الثاني أو الثالث مختلف بيننا وبين الشافعي، ومن بعد الثالث مقبول عند الكرخي دون ابنه، إلخ.

الباب الخامس. في توضيح لقاط كثير استعمالها في كتب الحديث

وقال السخاوي في التلخيص^(١) بعد ذكر الأقوال المختلفة: علما أنه في غير مرسل الصحابي، أو مرسله محكوم بالصححة على التصحيح، انتهى نفعه الجمهور وأطبق عليه المحدثون إلى آخر ما سلف

وفي انظر الأثر المرسل ما سقط من آخر سنده من بعد التابعي فقط، فإن عرفت من عادة الشافعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة، فقال الشافعي: يقل إن اعتقد صحبته من وجه آخر يبين الطريق الأول، مضمناً كان أو مرسلًا، ودفع جمهور المحدثين إلى التوقف. وهو أحد قولي أحمد. وثانيهما وهو قول المالكيين والكويتيين يقل سواء اعتقد صحبته من وجه آخر يبين الطريق الأول أم لا، هكذا ذل.

والمختار في التتبع لقول مرسل الصحابي إجماعاً، ومرسل أهل القرن الثاني والثالث عينا وبعد ثالث عقلاً، وبعد الشافعي بأحد خمسة أمور: أنه يستدعي غيره أو مرسله آخره، وشيوعهما مختلفة أو أن يعده قول صحابي، أو أن يعده قول أكثر العلماء، أو أن يمرر به لا يرسل إلا عن هذا، وأما مرسل من دور هؤلاء من الثقات فيستوفى عند بعض أصحابه مردود عنه، أو يروى عن الثقات وشيوعهم، فمن أبي بكر الرازي من أصحابه، والشافعي من المالكية عدم قول مرسله إجماعاً، إلخ.

ومنها قولهم حدثنا وأخبرنا، تعلم أن التحديث لغة الإخبار، وعند المناوغة من المحدثين، التحديث إخبار بما سمع من عظم الشيخ. وغائب المعارضة لم يستعملوا هذا الاصطلاح، بل الإخبار والتحديث معنى واحد، كذا في «الخب» و«مروحة».

وقال الحافظ في «الفتح»: التحديث والإخبار والإنباء مواءة عند أهل العلم لا خلاف. سائبة إلى الثقة وأما سائبة إلى الاصطلاح فنية

الباب فعملهم: في توضيح ألفاظ كثير استعملها في كتب الحديث

لتحليله، فمنهم من استمر على أصل اللغة، وهذا رأي الذهري ومالك،
وابن عبيدة والفقهاء، وأكثر الحجازيين والنخعيين، وعليه استمر عمل
المحدثين، ورحمته ابن الحاجب في مختصره، ونقل الحاكم أنه مذهب الأئمة
الأربعة.

ومنهم من رأى إطلاق ذلك عند قراءة الشيخ من فعله، وتبيده حيث
قرأ عليه، وهو مذهب إسحاق بن راهوية، وإسائي، وابن حبان وابن مندة
وعبدهم، ومنهم من رأى التفرقة بحسب نثران التحمل، فيحذفون الحديث
بما يلفظ به الشيخ، والإخبار بما يُقرأ عليه، وهذا مذهب ابن جريج،
والأوزاعي، والشافعي، وابن دهم، وجمهور أهل الشرق.

ثم أحدث أئمتهم تفصيلاً آخر، فمن سمع رجلاً أمراً، فقال: حدثني،
ومن سمع مع غيره جمع، وكذلك من قرأ بنفسه على الشيخ أمراً، فقال:
أخبرني، ومن سمع قراءة غيره جمع، وكذا في الإتيان بالإجازة التي
يسمى بها الشيخ، قال العيني: ونقل ابن أبي رجب أول من أحدث هذا
الفرق صاحب - معارف هو الشيخ العابد.

وقال القاري: اعلم أنه لا فرق بين الحديث والإتيان والإخبار والسماع
عند المحدثين، كالأزهري ومالك، وبين عبيدة والفقهاء، وأكثر الحجازيين
والنخعيين، وهو قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - وصاحبه، وعليه استمر
عمل المحدثين.

ورأى بعض المتأخرين التفرقة بين صيغ الألفاء بحسب نثران التحمل
فيحذفون الحديث والسماع بما يلفظ به الشيخ، وسمي الراوي سم، والإخبار
بما يقرأ عليه على الشيخ، وهذا ذهب ابن جريج والأوزاعي، والشافعي،
وجمهور أهل الشرق، وحملوا أيضاً في القراءة على الشيخ هل يسمي
السماع من لفظه أو هي قوله أو يرفعه؟ على ثلاثة أقوال: سياتي بيانها في
المعاني الثلاثة من أبواب التفسير.

ثم حوت المعاني باختصار هذه الألفاظ، هذا النووي في مقدمة

«شرحه»^(١) على «صحيح مسلم»: جرت العادة بالاختصار على الرمز في حديث وأخبرنا، واستعمل الاصطلاح عليه من قديم الآثار إلى زماننا، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى فيكتبون من حديثنا «ثنا» وهي التثاء واليون والألف، وربما حذفوا التاء، ويكتنون من أخبرنا «أنا» ولا تحسن زيادة الياء قبل نا إلخ.

وفي «جواهر الأصول»: قد شاع بحيث لا يخفى، فيكتبون من حديثنا «ثنا» أو «نا» أو «حا» ومن أخبرنا «أرنا» ومن أنبأنا «أنبا». وقد جاء في أخبرنا «أبنا» ولا يحسن إليّس. وإن فعله التيهقي، وفي حديثنا «أنا» ولا يستحب وإن فعله المحكم والسلمي. وبعضهم يكتب من أخبرنا «أخ» ومن أخبرني «أخي»، ومن أنبأني «أنبي»، ولا مشاحة انتهى.

قلت: وكذلك جرت عادة أهل الحديث بحذف «قال» ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط، ويخفى للقارئ أن يخط بهما، وإن كان في الكتاب «قرئ على فلان أخبرك فلان»، فليقل «لقارئ»: قرئ على فلان قبل له: أخبرك فلان: وإذا كان فيه «قرئ على فلان أخبرنا فلان» فليقل: قرئ على فلان قبل له: قلت: أخبرنا فلان، وإذا تكررت كلمة «ان» كقوت: حديثنا صالح قال: قال الشعبي، فإنهم يحذفون أحدهما في الخط، فليقل بهما «لقارئ»: فتو ترك «لقارئ» لغة «قال» في هذا كله فقد أخطأ، والجمع صحيح لتعلم بالمقصود. ويكون هذا من الحذف للدلالة الحال عليه.

وقال السيوطي في «التدريب»: لو ترك القارئ نطق «قال» فقد أخطأ، ولطاهر صحة السماع، لأن حذف القول جائز، ومما يحذف في الخط دون النطق لفظ «أنه» كحديث البخاري: سمع أنس: أي أنه سمع، قال الحافظ في «شرحه»: فليحذف «أنه» بحذف في الخط عرفاً، انتهى.

ومنها «ح» قال السيوطي في «التدريب»^(٢): إذا كان للحديث إسناد أو

(١) (٢٨/١).

(٢) (٢٤٨/١).

الكتاب الخامس: في توضيح ألفاظ كثير استعمالها في كتب الحديث

أكثر وجمعها بينهما في معنى واحد، كتوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد
أخ، متروكة مبهمة، ولم يحرف جاتها أي جازأ أمرها عن نفعها، وكتب
مستعده من النسخات موضوعها شرح، ويظهر ظاهره بأنها دون صحيح، فإن ابن
الصلح: وحسن يثبت (صحيح) فلا يفهم أن حديث هذا الإسناد سقط، وإنما
يركبه الإسناد السابق لسائر الإسناد الأول فيجعل إسناداً واحداً، وقيل: هي
جاء من التحويل، من إسناد إلى إسناد، وقيل: هي جاء من حاش، لأن
تحد بين إسنادين، فلا تكون من الحديث فيما قبل، ولا سقط بعدها شيء،
وقيل: هي رمز إلى قولنا الحديث، وقد أقل الضعيف كلهم بقولهم، ما
وصلوا إليه: الحديث، والمحقق أنه يكون عدم الوصول إليها معاً ويعبر
التي.

قلت: وقد ظهر لي من بعض الكتب أنهم اختلفوا في ذلك على ستة
أقسام: مرجعها إلى قولين: الأول: أنه بامعينة، والثاني: أنه بالمعينة،
وعلى الأول احتمالان: الأول إمارة إلى تعبر الحديث، والثاني إمارة إلى
فرسجه: وبما آخر، وعلى الثاني فاربعة أقوال: الأول: أنه دون صحيح،
والثاني: أنه مأخوذ من التحويل، والثالث: من الحاش، والرابع: إمارة إلى
قوله الحديث.

وقال: النووي في مقدمة شرح مسنده إذا كان حديثاً إسناداً أو أكبر
كتبر عنها للانتقال من إسناد إلى إسناد معاً وهي جاء مفردة، والمحقق أنه
مأخوذ من التحويل: «تأخره من إسناد إلى إسناد» وأنه يقولان إذا انتهى
إليه معاً ويسمى في قواعد ما بعدها إلى آخره ذكره النووي معنى ما تقدم
على تبويهي.

ويستدل أنه يجب عدمه النبوي عن كل علم وحديث إبداء باسم أصحاب
إلى منه خبره كما في فائض الترمذي وغيره من كتب النجوم، وأما في
الكتاب معبر عنه بالاسم بالشعب ونحوه، كما في هامش الترمذي عن
عند المرحوم.

الكتاب الخامس: في توضيح اللفظ كثر استعمالها في كتب الحديث

ومنها: المرفوع والموقوف والآثر، قال القسطلاني: المرفوع ما انقطع إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، متصلاً كان أو منقطعاً، وادخل فيه المرسلاً، ويشمل الضعيف.

والموقوف: ما قصّر عن الصحابي قولاً أو فعلاً ولو منقطعاً، ويحل سمي أذا؟ نعم

والحال النبوي في الحديث: المرفوع ما أصنف إلى النبي ﷺ خدمة لا يقع منقطعاً على غيره، متصلاً كان أو منقطعاً، وقال الخطيب: هو ما أخرجه الصحابي عن فعل النبي ﷺ، أو قوله، فأخرج لذلك المرسلاً.

قال شيخ الإسلام: الظاهر أن الخطيب لم يشترط ذلك، وأن كلامه خرج مخرج التعالم، لأن غالب ما يضاف إلى النبي ﷺ اسم بصيغة الصحابي، قال ابن الأصلاح: ممن جعل من أهل الحديث مقال المرسلاً يعني حيث يحولون مثلاً: رفعه فلان، وأومس فلان، فقد عني بالمرفوع التحصيل.

وأما الموقوف فهو المروي عن الصحابي قولاً أو فعلاً أو تقريراً متصلاً كان أو منقطعاً، ويستعمل في غيرهم كالتابعين متصلاً، معاً، وقده فلان على المروي ونحوه. وعندنا من هذا غرائب تسببه الموقوف بالآثر والمرفوع بالخبر، قال ابن القاسم: ومنهم الفقهاء يقولون: الخبر ما يروى عن النبي ﷺ والآثر ما يروى عن الصحابة، وفي نسخة شيخ الإسلام يضاف للموقوف: قال المروي: وعند المحدثين كل هذا يسمى آثراً لأنه مأخوذ من أثر الحديث أي رويته. انتهى.

وفان الإسكندراني في الشرح فصيحة العرامى: الحديث والخبر والآثر وأما المرفوع مرفوعة عند الجمهور، وقيل: الآثر هو قول الصحابي، وقيل: هو قول المؤلف مطلقاً، صحابياً كان أو تابعياً إليه.

ومنها: إذا قيل في الإسناد: عن رجل، أو شيخ أو نحو ذلك، فقال الحاكم وبين الخطاء وغيرهم، لا يسمى مرسلاً من منقطعاً، وفي «الرهان»

الإمام الحرميني: سميت بالمرسل، قال العراقي: وكل من عذر القولين مخالف لما عليه أكثر السحدين، واختار العلاني أنه متصل في إسناده مجهول، أي سبهم، قال شيخ الإسلام: لكنه مقيد بما إذا لم يسم المجهول في رواية أخرى، ولا فلا يكون حديثه مجهولاً، وبما إذا صرح من أنه به بالتحديث ونحوه، وإلا فلا يكون حديثه متصلاً لاحتمال أنه مدلس، هذا كله إذا كان الراوي عنه غير تابعي أو تابعياً ولم يصفه بالصحبة، وإلا فالحديث صحيح، لأن الصحبة كلهم عدول إلخ، قاله البرقاني.

وفي «التدريس»: إذا قال الراوي: فلان عن رجل، أو غيره، فقال الحاكم: منقطع، وقال غيره: مرسل، قال العراقي: وكل من عذر القولين خلاف لما عليه الأكثر، فإنهم ذهبوا إلى أنه متصل في سنده مجهول، حكاه الرشيد، واختاره العلاني، زاد في «المحصول»: ومن سمي باسم لا يعرف به، وعلى ذلك منى أبو داود في «التراسيل»، فإنه يروي فيه ما يسم فيه الرجل، قال: بل زاد اليه في هذا في مسنده، فجعل ما رواه التابعي عن رجل من الصحابة ثم ينسب مرسلًا وليس بجيد، المفهم إلا إن كان سبه مرسلًا، ويجعله حجة كمراسيل الصحابة فهو قريب، وقد روى البخاري عن الحميدي قال: إذا صحح الإسناد عن الثقات إلى رجل من الصحابة فهو حجة، وإن لم يسم ذلك الرجل.

وقال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: إذا قال رجل من التابعين: حدثني رجل من الصحابة ولم يسمه فالحديث صحيح؟ قال: نعم، قال: وفوق التصريح بين أن يروي التابعي من الصحابي معلنًا أو مضمحلًا بالسمع، فإن هو حسن متجه، وكلام من أطلق قبوله محمول على هذا التخصيل إلخ.

ثم إذا قال: حدثني ثقة أو نحوه، ثم يُكْتَفَى به في التعليق على الصحيح، وقيل: يُكْتَفَى بذلك مطلقاً، كما لو غيبه، لأنه مأمون في العدلين معاً، فإن كان الاعتدال به عائلاً أي محتبلاً كسلك والسامعي، وكثيراً ما يميل ذلك، كفى في حق موافقه في المذهب عند بعض المحققين.

كتاب الخمس: في توضيح الفاظ كثير استعماله في كتب الحديث

قال ابن الصنيع: لأنه لم يورد ذلك محتاجاً للحبر على غيره، بل
مذكر لأصحابه فيام الجمعة عند غنى الحكم، وقد عرف هو من روى عنه
ذلك، وخالفه إمام الحرمين، وروحه الزاهي من شرح التلخيص، وقيل: لا
يتكلم أبداً حتى يقول: كل من روى حكم عنه ولم أسأله به عن ذلك، فإنه
السبيل، وإن كان ابن الصنيع في النظر: أنه فوق أو راساً عند من يهله .
إنج.

ومنها قوله: كما فعل كذا، قال أبو جري: إذا قال المصنف: كذا
فقال أو يفعل أو يفعلون أو يفعلون كذا، احتسب فيه، مثلاً أو كسر
الاحتساب، لا يكون متوجهاً بل هو موقوف، وقال الجمهور من السعديين
وأصحابهم: إن لم يضمنه إلى رأس رسول الله ﷺ فليس بمرفوع
بل موقوف، وإن أنشأه فقال: كما فعل في حجة رسول الله ﷺ في ربه أو
هو ربه أو بين أصحاب أو نحو ذلك فهو مرفوع، هذا هو المذهب الصحيح
ظاهر، فإنه إذا فعل في ربه أو فاعطاهم فاعطاه عند تشريره إياه، وقد
نحوه، إن كان ذلك الفعل مما لا يحسن حملها على موقوف، وإلا كان
موقوفاً، بهذا قطع الشيخ أبو إسحاق اشتراط الشافعي.

وأما إذا قال المصنف: أمرت كذا أو نهيت كذا، أو من الشك كذا، فكان
مرفوعاً على المذهب الصحيح الذي قال الجمهور من أهل السنن، وقيل:
موقوف، وأما إذا قال الشافعي: من الله كذا، فمرفوع أنه موقوف، وقيل:
مرفوع مرسى الخ.

أما الرواية بالمعنى، فإن لم يذكر الراوي عالماً بالاعتقاد ومدلولها
وتشابهها، حبراً لم يحمل معانيها، نصيراً بمقتضى التفاتاتها، لم ندر له
الرواية لها معنى بلا خلاف، بل ينبغي لفظها سمعاً، أما إن كان
عالماً بذلك فحينئذ كانت مطلقة، وقيل: يجوز للمصنف أن يرد، لأهم
يحلوا على التصديقه، وقيل: يانكس، وقيل: ليس في السمع
وقيل: العكس، إن كان من الموقوف فيه.

الكتاب الخامس في توضيح الفاظ كثير استعمالها في كتب الحديث

والذي عنه جمهور علماء الحديث والحلف وسهم الأئمة الأربعة حوار مراد
بمعنى بطلاً إذا نطق بألفه، وذلك هو الذي نشهد به أحول الصحة
والصحة، وقد علمه روايته في هذه الرواية والزيادة مخالفة

وقد ورد في الحديث المبرور عند انصرامه من حديث عبد الله بن
سعيد قال قلت يا رسول الله أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤذنه
كما أسمع من غيره، أرى بعض حرره؟ فقال: إذا لم يحلوا سراً ولا
يُحرموا حديثاً، وحسن المعنى فلا بأس، فذكر ذلك بعض فقهاء أهلنا
في حديثه، سئل عنكم في شيء من حديثه أسمع من غيره على الألف

وهذا آخر ما أردنا ذكره من المباحث الأصولية ينوع من التفصيل لشدة
احتياج ناظر في الموطأ إلى ذلك، وأما غيرها من مباحث الضرورية فكثيرة لا
يسعها المقام، وذكر القسطلاني في بداية شرحه أكثرها ينفع من الاختصار،
فارجع إليه إن شئت، وذكر بعضاً منها تكملاً للفائدة

ثالثاً المصحيح ما اتصل منه به غيره من بعض بلا تنوير ولا علم
تخلفه فدرجة صحيح عيب

والحق ما نعرفه من خبره بحالها منك كقولك، كان يكون، أو
قد ظهر، أو قد علم، كقوله في الخبرين، كان حدث الخبرين إذا جاء
من فتاده كان صحيحه معروفاً، فإنه في الإمكان وشبهة رجاء بالحداد
والصحيح المحقق من الصحيح

أو قد قيل هذا حديث حسن الإسناد أو صحيحه، فهو خبر صحيح
حسن صحيح أو حسن، لأن قد يحسن الإسناد لا يثبت وثقة روايته، فإن
السنن كذا أو غيره، وأما صحيح دون الحديث، فإن أبو داود، حاكم، وغيره
يثبتون صحيحاً، فإن ابن حجر، فقط صحيحاً، في كلامه أسوأ من أن يكون
دليلاً صحيحاً، والاعتناء

والصحيح هو الذي يجمع غير صحيحه، وهو أقوى من الصحيح، وفي
الحال من

كتاب الحاشي: في توضيح ألفاظ كثير استعمالها في كتب الحديث

والضعف: ما قصر عن درجة الحسن، وتفاوتت درجاته من الضعف بحسب بعده من شروط الصحة.

والموصول: ويسمى المنصل - ما اتصل بسام روعاً ووقفاً لا ما اتصل بالتابعي، نعم يسوغ أن يقال: متصل إلى سبب من المسبب، أو إلى الزمري مثلاً، وإذا تعارض الموصول والإرسال يار تختلف الثقات في حديث، فيرويه بعضهم متصلاً وآخر مرسلاً، فقيل: الحكم للسنن، إذا كان عدلاً ضابطاً، قال الخطيب: هو الصحيح، وسئل عنه البخاري، فحكم لمر وصل، وقال البخاري: الزيادة من الثقة مقبولة، وقيل: الحكم للأكثر، وقيل: للأخف.

وإذا تعارض الرفع والوقف فالحكم للرفع، لأنه مثبت وعمره ساهته وتقبل زيادة الثقات مطلقاً على الصحيح، سواء كانت من شخص واحد أو من غير من رواته. وقيل: مردودة منه مقبولة من غيره، وقال الأصوليون: إن اتحد المحلل ولم يحتمل محله من تلك الزيادة قيل علم أنه متذكر لها غير داخل عنها رأيت، وإن احتمل قلنا عند الجمهور، وإن جهل تعدد انه محلل فأولي بالقول، وإن تعدد بقياً قبله، اتفاقاً.

والمتعلق: ما جاء عن تابعي موقوف عليه.

والمنقطع: ما سقط من رواته واحد قبل الصحابي، وكذا من مكانين أو أكثر.

والمنقول: ما سقط من رواته قبل الصحابي اتفاقاً فأكثر مع التوالي.

والمعين: الذي قبل فيه فلان عن فلان بدون لفظ التمسع أو الحديث، فإن أتى عن رواية متفقين مرفعين موصول عند الجمهور بشرط ثبوت اللقاء، وعند من لم يمكنه لعدم التناهي. قال النووي: قال بعض العلماء: هو مرسلي، والصحيح الذي عليه العمل، وفاته الجماهير من أصحاب الحديث واللفظ والأصول: إنه متصل بشرط إمكان اللقاء، وعدم التناهي، وفي اشتراط ثبوت اللقاء وطول الصلة خلاف الشيخ.

الحاج الخاص، في توضيح الناطق كثر استعمالها في كتب الحديث

وفي قوله العشرة شرط امر مكر أعربني ثوب القلاء، وقال: عليه آية
الحدثة: البخاري، رأس السديي وغيرها، وشرط أم مظهر السديي حول
انصبيه، وتبع عمرو الداني أن يكون معروفا بالبرية عنه، وأذكر مسلم على
من اشترط نعت الثالثة في النسخة، وإن لم يكن، مستخرج، وقد انقل عنه إمكان
لثانيتها إنج

والسبب في قول الرازي حديث فلان في ملأها قال، وبغير أن عمل في
الملك وغيره، قد في السبل، قال السيوطي، هذا أحمد بن حنبل رحمه الله
لا يملك أن يوصفوا بغيره في الاتصال، من يجوز مقطوع حتى الذين
انصاع في ذلك.

قال ابن منظور، منه ذلك، أن في بعض من لا يضاف ويضاف محمول
على السبب بالشرط المذكور، إلج.

والعقل ما حذف في أول أسماؤه لا وسطه.

والعقل، يمنع اقلام السبعة في ذلك، أحمد بن حنبل أو سقط هو فيه،
ويعني إلى نبيج شيخه أو غيره، فبعد ذلك ماخذ لا يقتضي الانصاف، نحن
فلان، أو ما، فلان، وإنما يكون ثانياً إذا كان القائل من عاصد الذي
يؤيد عنه، أو بقية ثم يسمع من ذلك الحديث، ولا يقبل من شرط، أمك
إلا ما صرح بالاتصال، وثانيتها تدل على النسبة لأن يسطع غمضا من حيث
القبول، وهو من السبب، قالوا، ليس الموضع لأن سبي سبي الذي يسمع
منه بعد السبب المعروف، ومن حذر نصيب لفظ القلاب واحتاراه، لمحت عن
الرواية.

والحدود، كذا في غير غلب الحديث معلوما، بوجه أنه قد، أو يكون
قد، وذلك في رواية، وأحمد بن حنبل، كما سمع غيره
انقلاقي

والعقل خمسة أوجه

والحدوث، ما ورد به رواية واحدة في الرواة أو الرواية، وأصبح
الحدوث غرامة معرفة الضبط.

الكتاب الخامس في توضيح ثبوت كثر استحداثها في كتب الحديث

والعريب ما انفرد به أو رواه، أو رواه زيادة في بعض إلى
صحيح وحسن، وصحيف، وهو الحديث على العربيه
والعربيه ما انفرد به رواه ثبات أو ثلاثة.

والمطلوع: ويطلق عليه المعلقون حيز ظاهره السلامة، لكن فيه حلة خفية
تظير التناقض، كالحاجة للاحتفظ، أو تنويع وعدم الجماعة مع فرائض ثبات على
الوعيم، وغير ذلك. وهذا من أغصان أنواع إتمام الحديث، وذكر التحليل في
الكتاب العاشر في العلل عشرة أنواع.

والفرد أنواع: فإن وجد الفرد السبي موافق في المعط يسمى متابعاً له
موافقاً في السبي يسمى متاهلاً، ويدخل فيهما رواية من لا يحتاج حديث
وحده، بل يكون معدداً في التزمام، وليس كل صحيح، يصلح لذلك، وقد
قال ابن القمامي: فلا يفتقر به، وبغلاء لا يفتقر به، وقد يكون كل من
الفتح، والفتح لا اهتمام عليه، لكن ما اجتماعه نحصل الفرد
والساد ما حالف الراوي الثقة فيه الثبات، وفيه تعصب، ومعدله
المحمول.

والمنكر الذي لا يعرف منه من نور جهة روايته، فلا يتبع له ولا
يهدد، يقال: المنكر ما حالف به الراويين الثقات، ومفاده المعروف

والمنصطرون ما روى على أوجه مختلفة متذافعة على التبع، أي من
الاختلاف من رأي واحد، أو أكثر، وهو مبحث تلخيص الاستعمارة بعدم
الامتداد.

والمطلوب ما نذر فيه كلاماً أو راوياً به،

والمصحف ما نذر فيه التثنية كتاباً ومثلاً.

والمنحرف: ما تغير في الشكل

أبواب الخافض من موقع لفظ أكثر استعمالها في كتاب الحديث

والمعنى الثاني في قوله : أنك تكثر استعمالها في كتاب الحديث

والجواب أن يوجد العديد من الصفات في المعنى الحديث الطاهر ،
مراجعة ما ينبغي التفتت ، وسنمى بحدوث الحادثة ، ومن عرف الأثر ، ارجح
ومستوح ، وإذا كان الحق ترجيح اتخاذها ، ما كان من وجود الترجيح ، بعدد ما
أكثر من ذلك ، فبما يشهد ، وإذا عرفت من العمل عليها ، انتهى محققا مع
غيره .

وقد افترج لآل من جعلها لغز الحديث ، وتغير عما من الأنواع
تشرية ، جعلت كتب الأصول ، ولا يتم ، ثماني لكتاب الحديث في كتاب
الحديث إلا بعد معرفة الأصول ، وأخص بعض أنواع الحديث الإنشائي في
تفسيره الشهيرة ، فلا يتم تكريم معنى لفظ الأنواع ، ليس سخطا بعد معرفة
معناها اصطلاحية ، حصل له التفسير في علم الحديث ، المذكور عنه بقول
الحق : يعني عدم الإفتاء بقوله من حكايات وإنشادات .

العقيدة البرهانية شيخ شهاب الدين أحمد بن إدريس بن محمد الحمصي
الإسكندر الأسدي - رحمه الله -

وحرسي وشمسي مدليل ومسير	نراهم من صحاح وأمر حاكم فحصل
صحيح راجع راجع وملي احسن	ومرو عنه بغير الحفل أنه
مناجاة من داني داني فلهذا	ولا حصل إلا صلاح حديثه
فلم اجد إلا منك الله مدون	وامرو به وقولك ، أنك وشيخهم
عربي ، نعم فلهذا نرى ومعد	ألم كان مرفوعا كنت كذا في
وروز وقت الجسد : رذيل ومعد	وعدو عدولي مكر لا أرى
ومستغنا عما به الترحيل	وأعني ، أناني ، ولا ، جري ، فلهذا
تكنس ما لا أظن ما حصل	وإذا ما في الكتب ، هربك مدوح
وداعى ، لا أظن ، فلهذا	وأعني ، يعني ، دور ، داني ، فلهذا
ومستغني ، مستغني ، فلهذا	فلهذا ، يعني ، دور ، داني ، فلهذا
ومستغني ، مستغني ، فلهذا	ومستغني ، مستغني ، فلهذا

باب الخامس في توضيح الفاظ تفر استعمالها في كتب الحديث

١ - قوله: «في حديثه» أي في حديثه الذي هو حديثه
 وقوله: «من منهم» أي من منهم الذين هم
 وقوله: «منهم» أي من منهم الذين هم
 وقوله: «منهم» أي من منهم الذين هم
 وقوله: «منهم» أي من منهم الذين هم
 وقوله: «منهم» أي من منهم الذين هم
 وقوله: «منهم» أي من منهم الذين هم
 وقوله: «منهم» أي من منهم الذين هم
 وقوله: «منهم» أي من منهم الذين هم

٢ - قوله: «الاول» أي الاول من الاولين
 والثاني

٣ - قوله: «الثاني» أي الثاني من الثانيين
 والثالث

٤ - قوله: «الثالث» أي الثالث من الثالثين
 والرابع

٥ - قوله: «الرابع» أي الرابع من الرابعين
 والخامس

٦ - قوله: «الخامس» أي الخامس من الخامسين
 والسادس

قال الشافعي رحمه الله: «وقد روي المروي حديثه من أحد روي في
 أواسم بعض من شدة أو شربها، أو فيه روي اسم الآلة أو فصيحة هي اسم

اسباب العباسي: هي توضيح الفاظ كثير استعمالها في كتب الحديث

الحديث، ثم هي من وهي النسبة معبراً عنه، مما فيه الاتفاق من عبد أن يتميز عن الآخر فهو النوع النسخي بالمعجول.

٧ - والناصح، يتعمق كمنصل والمنقطع، ولا بعد أن يشمل زماناً
الحديث يزعم أن التحليل، فليهما من مسائل الأصول، ومختلفات عدد أهل
الفكر، ويحيي، يحسن الكلام عليه في الكتب السادسة.

٨ - والثاني، يتخصص المدرج وطرق جعل الحديث.

٩ - والثالث، الناصح.

١٠ - والرابع، المعنى والمشرق قدن والمقصود أيضاً.

١١ - والحادي عشر، المؤلف والمختلف، قلت والرحابة أيضاً، وهو
في بواع التحليل.

١٢ - والثاني عشر، المسند والمعنى والموضوع

١٣ - والثالث عشر، السموات، وهو أربعة أقسام ذكرها البيهقي في
التدريج، والأعتبار بضعف الحديث، وقد صنف المنار فطنى به تأليفاً
مجرداً.

١٤ - والرابع عشر، العزيز والمشهور

١٥ - والخامس عشر، العريضة، قلته، والتحصيل أيضاً

١٦ - والسادس عشر، المنقطع، قلت، ولا بعد أن يدخل فيه تعديل
الرواة وتحريجهم وسبيل الحديث وطريقه المعنى، المسند.

١٧ - والسابع عشر، العائلي والشارلي

١٨ - والثامن عشر، ثم يدعوا فيه شيئاً مع أن الرواية بالمعنى داخل

فه

١٩ - والثامن عشر، مكتوباً عنه مع أن قول المسند وهو من جانب

الراوي وآخره وهو من جانب الصحابي، وتكميل الرواية بعد اختصار الشيخ كلها من مسائل الأصول

قال في جميع الأصول: إذا ذكر الشيخ إسناداً أو طرفاً من المتن. ثم قال: الحديث، وأراد السامع أن يروي عنه بكمال فطريقه أن يقتصر على ما ذكره الشيخ، ثم يقول: والحديث بعبارة هكذا وبسوقه، انتهى.

هذا ما يظهر بجلي النظر ودقيقه، ويدخل في المفيدة الأنواع الكثيرة. فلهذا در الشاظم، أجاد ظاهراً وباطناً - غفر الله له ولنا -

الباب السادس في الأئمة، وفيه فوائد:

القائده الأولى

في أئمة المحدثين

قال السيوطي في «الشريعة»: علم الحديث شريف، يناسب مكافؤ الأخلاق ومحاسن الشيم، وبما فر ضد ذلك، وهو من علوم الآخرة المحضة. قال أبو الحسن: «من أراد علم القبر فعليه بالأثر، من سرقه حرم خيراً كثيراً، ومن رزقه ماله مضراً جسيماً» فعلى صاحبه تصحيح النية وإخلاصها، وتطهير قلبه من أعراض الدنيا وآذاسها، كحب الرئاسة ونحوها، وليكن أكبر همه نشر الحديث والتبليغ عن رسول الله - ﷺ - فالأعمال بالنيات.

وقد قال النووي: قلت لحبيب بن أبي ثابت: حدثنا، قال: حتى تُحسن الباء، وفيل لأبي الأحوص سلام بن سليم: حدثنا، فقال: ليس لي نية، فقالوا له: بك توجر، فقال:

يُسَوِّي الخبير الكبير وليقتني نجوت كفافاً لا صلي ولا نيا

وقال حماد بن زيد: استغفر الله، إن لذكر الإمام في القف خيلاء.

قال النووي: والأولى أن لا يحدث بحضرة من هو أولى منه لئلا يعلمه أو غيره، وقيل: بكرة أن يحدث في بلد فيه من هو أولى منه، وينبغي أنه أن يرشد إليه، فالدين النصيحة.

قال في «الاقتراح»^(١) وسعي أن يكون هذا عند الاستواء فيما هنا

الصفة المبرحة، أما مع استقامته بأن يكون، لأعلى مداه عمياً، والأثر
عزفاً ضامناً، فقد يتوقف في الإضاد إليه، لأنه قد يكون في الرواية عدم
بوحب خلاً. وقال السيويني: المصروف في الإطلاق انتحدث بحصة الأولى
ليس بمكره ولا خلاف الأولى، بالنسبة كادوا انقروا في هذه الحالة، وقد
عند امر سعد، في الطلبات، بأن نذلك، ولا ينبغي أن يمنع من تحديث
أحد، تكونه غير صحيح، فإنه يرجى له صحته بعد ذلك.

قلت. وينبغي أن لا يأخذ علمه أجراً إن استطاع ذلك، فإن السيويني:
من أجاد على التحديث أجراً لا قليل، روايته عند أحمد بن حنبل، وسحاق بن
رازي، وأبي حاتم الرازي. وتقبل عند أبيه، بعينه الفصل من ذلك سيج
البحاري، وعليه بن عبد العزيز النعوي، وآخرين تركها، وأبو الشيخ أبو
إسحاق السيويني يحاورها، لأنه ممن امتنع عليه الكتب بعيان بسبب
الحدث، انتهى.

وفي قوة التغيير: الأعدل أنه لا يعمل ماخطاه لذلك كسبه قبل رالا
فلا، كما أفنى به الشيخ أبو إسحاق النعوي انتهى

قلت: ولكن مما يجب عليه التنبه أن أكثر من لا يؤمنون لأجر في
مناقب لا يؤمنون بالفرس، وتصيغونها وتظلمون أوقادهم، وأرقاب لطنة،
طناً منهم أنهم على أمن من انكسر عنهم، فيله أشر من الأول، ونعت
مؤله، فلا بد من تعيين الأجرة لهم.

ويستحب له إذا أراد حضور مجلس الحديث أن يطهر ملأ أو
دخوه، ويتطيب وينتشر، وسلك كما ذكره الله، في ريشاح نجية، ويجلس
في صدر مجلسه، متكئاً في حوضه بوقار ومبة، وقد كان مالكاً، وفي الله
عنه - عمل ذلك، فقل: نعم؟ فقال: أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ،
وكان يكره أن يحدث في الطريق أو هو قائم، عند البيهقي، وأحمد بن
قنده قال يستحب أن لا يقرا الأحاديث إلا على طهارة، فدا: وكانوا
يكرهون أن يحدثوا على غير طهر.

وعن ابن الحبيب أنه سئل عن حديث، وهو مضطجع في مرضه، فحدث وحديث، فقبل له! ودونك لك ثم تمنى، فقال: تترهت أن أحدث عن رسول الله ﷺ وأن مضطجع، وسئل ابن المبارك عن حديث وهو عشي، فقال: ليس هذا من نوفمبر الأمانة، وعن مالك قال: مجالس لعلم تخضع بالمشروع والكيفية والوقوع، ويكره أن يعوم لأحد، فخذ قيل: إذا قام انقضى حديث رسول الله ﷺ لأحد، فإنه يكذب عليه بحديثه.

ومن أدب أيضا: أنه إن رفع أحد صوته في المجلس رحبه وانجبره، فخذ كان مالك - رحمه الله عليه - يفعل ذلك، يقول: قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ» فمن رفع صوته عند حديثه، فكأنما رفع صوته فوق صوته.

ومنها أيضا: أن يذل على الحاضرين كلهم، قال حبيب بن ثابت: من أتى الله إذا حدث الرجل انقبض أن يقبل عليهم حديثا، وهو: أن يبتدىء مجلسه ويحتمه بتحية الله تعالى والصلاة على النبي ﷺ، ولا يسرد حديثا من غير وجلال يجمع فهم به.

وبسبب للمحدث عقد مجلس لإملاء الحديث، فله السبوطي، وهو: أن الأمازيغي يعني الشيعي أن لا يروي حديث بقراءة لسان أو بصحيف. فله فله لأصمعي. أحرف ما اختلف على طلاب العلم: أن يعرف النحو أن يدخل في حلقه قوله ﷺ: «من كذب علي متعمدا» الحديث، لأنه يقول لم يكن يلحن، فمعناه رويت عنه وحدث فيه كذب عنه. وإذا كان في - ماء - بعض الزهر فعليه بيانه بحال الزهر، فإن في إغضاه نوعا من التباس، وذلك كان يسمع من غير أصل، أو بعض له عند الفرد يوم، أو حديث أو غيره.

قال السبوطي: لا تقبل رواية من خرف بالتمسك لبي سمائه أو

إسماعيل، فمن لا يباي بالجم في التمسك به أو غيره، أو يحدث لا من
أخبار مصحح مقابل على أصله أو أصل صحيح، أو عرف بقول الشيعي في
الحديث ما كان مطلقاً، فحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه أو غيره
النسب في روايته إذ لم يحدث من أصل صحيح بخلاف ما إذا حدث منه فلا
عبرة بكثرة سنوه؛ لأن الاعتماد حينئذ على الأصل لا على حفظه، أو سماع
بكرة المرد ولتكبير وغير ذلك. انتهى.

والمسألة التي يخرج صلى الله عليه، قال الخطيب ويرفع بها صوته،
والمسألة التي روى عليه، فإن كان ابن صحابي قال رضي الله عنهم،
والمسألة التي روى الأئمة، فقد روى الخطيب أن المروعي من سليمان قال في
القارئ بما حدثكم الشافعي، ولم يفرق رضي الله عنه، فقال المروعي، ولا
حرف، حتى إذا رضي الله عنه، ويحسن للمحدث التناء على غيره حال
الرواية منه، ما هو أهله، كما نوه جماعات من السلف، فكأن أي مسلم
حولاني، حدثني الحسن الأمين بحرف من مسلم، وكثرت مسروقات حدثني
تصديقه بنت الصديق حبيبة حبيب الله الصادقة، وكثرت عظام حدثني الحسن
بن عباس، وكثرت شعبة حدثني سيد الفقهاء أيوب، وغير ذلك.

وليس كذلك، لهم وهو أهم من التناء، وينبغي على صحة الحديث أو
حسنه أو ضعفه أو علته، وعلى ما فيه من علم وفائدة في الحق أو العناد،
ومسألة مشكل في الأصل، أو عريب أو سعي عامر في المعنى، وليحتمل ما
ما تضمنه عقولهم، وما لا يمتثلونه، فإن الخطيب، ويحتج أيضاً في روايته
تلمذهم الحديث، أو شخص، وما شجر بين الصحابة والإسرائيليات، قال ابن
مسعود ما أتت به حديث قوماً حديثاً لا خلفه عقولهم، إلا كان لبعضهم حجة،
وروى الخطيب مرفوعاً قال: إذا حدثتم الناس عن ربهم، فلا تفتنوهم بما
يقرب أو يشرع عليهم.

قلت. ينبغي أن لا يسمع عذوه، ولا يقصر على صدقه، كما نعلم في
سراة العلم مسوطاً وحسن الإجماع، بحكايات وبواعث وإشادات بأصابعها،

كمادة الأئمة في ذلك. وقد استدل به الخطيب بما رواه عن علي - رضي الله عنه - قال: «وَأَخُوا الْقُرْبَى، وَابْتَنُوا لَهَا طُورَ الْحَكَةِ، وَكَانَ الزَّهْرِيُّ يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ: هَاتُوا مِنْ أَشْعَارِكُمْ، هَاتُوا مِنْ أَحَادِيثِكُمْ، فَإِنَّ لِأَذُنِ مَجَاهِدَةٍ، وَالْقَلْبِ حِمَصٍ».

ويبهي أن يشغل بالتخريج والتصنيف إذا تأهل لذلك. سادراً إليه، ويعيش بالتصنيف في شرحه وبيان مشكله منفرداً، واضحاً، ثقله شهرة في عهد الحديث من ثم يعمل هذا. قال الخطيب: «لَا يَسْهُرُ فِي الْحَدِيثِ، وَيُسَبِّحُ عَلَى عَوَاقِبِهِ، وَمَعْنِيهِ الْخَفِيُّ مِنْ قَوَائِدِهِ، لَا مِنْ جَمْعِ تَعَرُّفِهِ وَأَقْدَامِ مَشْنَعَتِهِ، وَحَمُّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَقْوِي الْقَسْرَ، وَيُنْشِئُ الْحَقْفَ، وَيُرْكِي الْقَنْبَ، وَيُسْخِطُ الطَّبِيعَ، وَيَسْطِ الْبَسْرَ، وَيُحِيدُ الْبَدَنَ، وَيَكْشِفُ الْمَشْنَعَةَ، وَيُوضِحُ الْعَمَانِيَّ، وَيَكْسِبُ أَيْضاً جَمِيعَ الدُّعَى، وَيُخَلِّدُهُ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ، كَمَا قَالَ النَّاعِمُ».

بمرت القوم فيخبري النجتم ذكرهم وانحسب يلجج أمواتا ساسوات
قال. وكان بعض شيوخنا يقول: من أراد إفادة قلبه كسر قلبه النسخ،
ويعد فلم التخريج.

وقال النووي هو شرح المذهب. بالتصنيف يطلع على حقائق العلوم ودقائقه، ويرتفع به. لأنه يضطره إلى كثرة التفتيش والمطالعة، والتحقيق والمراجعة، والاطلاع على مختلف كلام الأئمة ومنفق، ووضوحه من مشكاة، وصحاحه من شيعته، وحزبه من زكاته. وه يصنف المحقق بصفة المجتهد، قال الأبيي: ثم أر الشافعي - رضي الله عنه - أكلاً شهيداً، ولا مانعاً بئيل، لا تدمره بالتصنيف.

وسمي أن يكتب - نهضة لني سطها أهل الأصول، لا تطول الكلام بسرد تفاصيلها، نكر يسمي أن يحافظ على كتابة الصلاة والسنن على رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا يسلم في تكريمه. ولا يفتيد فيه بما في الأصل إن كان نافصاً، فإنه السوي في التقريب.

الباب السادس: في الأئمة، وفيه فوائد

وفي جبل الأمانى، ويبغى للمحدث أن يفسك عن الحديث إذا حثى التحليط بهزم أو حزن أو عسى، ويختلف ذلك باختلاف الناس، وشدة بهائم أعلي، فقد حدث بعدها أنس والشعبي ومالك وغيرهم، وحدث بعد المائة من الصحابة حكيم بن حزام - رضي الله عنه - ومن غيرهم عروة والحداد علي بن ثابت، يعقل واجتماع الراي. انتهى.

الفائدة الثانية

في مراتب أهل الحديث

قال البيهقي في التدرج، في حد الحافظ، والمحدث، والمُسند، إلى أدنى درجات الثلاث المسند، بكسر التين - وهو من بروي الحديث بإسناد، سواء كان عفا علم به، أو ليس له إلا مجرد الرواية، وأما المحدث: فهو أرفع منه، قال الرازي وغيره: إذا أوصى لتعلمه، لم يدخل اثنين يسمعون الحديث ولا علم لهم بطريقه، ولا بإسناد الرواية والتمتونه، لأن السماع المجرد ليس بعلم.

ويقدم ما قال مالك - رضي الله عنه - لا يؤخذ العلم عن أربعة، وذكر منها من لا يعرف هذا الشأن، قال القاضي: مراده بقا لم يكن ممن يعرف الرجال من الرواة، ولا يعرف هل زيد في حديث شيء أو نقص، وكان السلف يلقبون اسم المحدث والحافظ بمعنى.

وقال هضيم: من لم يحفظ الحديث فليس هو من أصحاب الحديث، واتفق أن الحافظ أخص. وقال القاضي السبكي: قرأ عدة الحديث، وكان قضاى أمرها النظر في مشرق الأنوار، فإن ترتفت إلى مصابيح البعري ظننت أنها بهذا القدر أصلي في درجة المحدثين. وما ذلك إلا بحفظها بالحديث، فلو حفظ من الكتب عن ظهر قلب، وصم إسماعيل من المتنون متنبها لم يكن محدثاً حتى ينح الجمل في مس الخياط، فإن رامت بدو الغاية في الحديث على زعمها امتنعت راجع الأصول لا في الأثر، فإن ضمت إليه عدم الحديث لا في الصلاح، أو مذكوره لسمى «بالقريب»

للمروئي ينادون من انتهى إلى هذا نظام محدث المحدثين، ويحاكي العصر، وما ناسب عند المؤلف الكفاية، فليس من ذكره، لا يخط محدثاً بهذا.

وأما المحدث من عرف لأسانيد بالعلل وأسند بالرجال، ونعالي بالشراف، وحفظ مع دلت عليه مستكثرة من المتن وسبع الكتب البينة، ومستند أسنده به حسن السهني، ومجمعهم القصص، وهم إلى هذا القدر ألب حرم من أوجب، فحفظت به هذا نقل درجته إلى آخر ما ذكره. انتهى ملغطاً.

وسط كلامه عليه السبوطي، وحكى عن احتياجه إليهم فسمعوا به. تلك هي إطلاقي هذه الأسماء لا غنى في لسان. وفي هذا السردط سحناً فيهم، وفي حوائجي وأرجح البينة. الحافظ في الإيضاح من أسماء الله مائة ألف حديث، ثم الحائتم. وهو الذي أحاط عليه جميع الأحاديث الواردة منذاً وبسبباً وأرجحاً وبعدياً من بعداً. هذا حاله جماعة من المتخصصين، انتهى. وهذا قال حسن حاطر المالكي في الخط المزدور، وذلك أيضاً بمصداق. بحسب القول من مروئي حديثه وسبباً، سواء كان عن عالم به أو ليس له إلا مجرد التجربة.

وأما المحدث، فهو العالم بطرق الحديث، وأسند الرواة والسوق، وأربع مئة الحديث، وهو دون الحافظ، وأما الحق فهو أرفع من الحافظ، وقال المروئي: لا يولد الحافظ إلا في كل أربعين سنة، انتهى.

الفائدة الثالثة

في آداب لطائف

ويجب على أئمة تصحيح الأدب والإخلاص لله تعالى في طلبه، والتعبد من التوصل به إلى أحوال الدنيا، فقد روى أبو داود^(١) وأبو حنيفة من

(١) أخرجه في دار (٣٧٦) وأبو حنيفة في (١٢٢) باب أئمة العالمين، انتهى به، الحافظ (١٢٢).

حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً: «من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة». وقال حماد بن مسية: من طلب الحديث لغير الله مكر به.

وبال الله تعالى التوفيق والتيسير والإعانة عليه، ويستعمل الأخلاق الحميدة، والآداب الشرعية، فقد قال أبو عاصم النبيل: من طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدين، فيجب أن يكون غير الناس، ثم ليصرف جهده في تحصيله ويغتنم إسهانه. وفي صحيح مسلم^(١) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أحرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجزه». وقال يحيى بن أبي كثير: لا ينال العلم براحة الجسم. وقال الشافعي - رضي الله عنه -: لا يفلح من طلب هذا العلم بالتعلم، وعنى النفس، ولكن من طلبه بذلة النفس، وضيق العيش، وخدمة العلم الفلح. وفي المثل الصائر «ومن طلب الملا سهر الليالي».

وتبني أن يقرأ أولاً شيئاً من المحر وغيره، فقد تقدم ما كان الأصمعي: أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف اسحو أن يدخل في جملة قوله **تخلف**: «من كذب عني معتمداً». الحديث، لأنه **تخلف** لم يكن ينص، فبهما رويت عنه أو نحت فيه كذبت عنه، فعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو والمغة ما يسلم به الحق والتحريف.

والطريق في السلامة من التحريف والتضعيف: الأخذ من أقوال أهل المعرفة والضبط والتحقيق. لا من يطون الكتب، وإذا وقع في روايته نحن وتحريف قبل يرويه كما سمعه. فاك ابن الصلاح: «هو غلو في اتباع اللفظ، والصواب تقريره في الأصل على حاله مع التضييق عليه، وبيان الصواب في نحاشية، والأول في عند الأداء أن يقرأ على الصواب أولاً، ثم يقرأه وقع في روايته كذا، هذا إذا علم أن شيخه رواه نه على الخطأ، أما إن غلب

على أنه من كتاب نفسه لا من شيخه، فينتجه إلى إصلاحه، كما في نيل الأمان^٩.

وقال السيوطي تبعاً للنووي: وإذا وقع في روايته نحو أو تحريف، فقال ابن سيرين وابن منجرة، يرويه كما سمعه، والنصواب قول الأكثرين إنه يروي عن النصواب، وأما إصلاحه في الكتاب، معجزة بعضهم، والنصواب نظيره في الأصل على حاله مع التصيب عنه، ريان النصواب في الحاشية، ثم الأولى عند الإسماع أن يقرأ أولاً على النصواب، ثم يقول: وقع في روايتنا أو عند شيخنا أو من طريق فلان، وله أن يقرأ ما في الأصل أولاً، ثم يذكر النصواب، وإما كان الأول أولى كلاً يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل، انتهى.

وبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إماماً وعلماء وشيوخاً، وبدأ بهجرة، فإذا فرغ من مهماتهم وسماع عواليهم، فليرحل إلى سائر الميادين على عادة الحفاظ، ولا يرحل قبل ذلك، قال الخطيب: فانقصوه بالرحلة أمران أحسنهما: تحصيل علم الله وقدم السماع، والثاني: لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة منهم، فإذا كان الأمران موجودين في بلده، ومعدومين في غيره، فلا فائدة في الرحلة، أو موجودين فيهما، فليحصل حديث بلده، ثم يرحل، وإذا عزم على الرحلة فلا يترك أحداً في بلده من الرواة إلا ويكتب عنه ما ينسب من الأحاديث، وإن قلّت، فقد قال بعضهم: فيسبغ ورقة، ولا تسبغ شحاً.

ولا يتحمل الشدة والتعرض على الساهل في التحمل، فيجل بشيء من شروطه السابقة، فإن شهوة السماع لا تنتهي، وبهجة الطلب لا تقضي، والعلم كالبحار التي يفتقر كسبها، والمعادن التي لا ينقطع نيلها، وتقدم في آداب المحدث أنه ينبغي له الصلاة والترحم على موضعها، وأن لا يتساهل في السماع، ويتنبه أن يستعمل ما يسمعه من حديث تعادلات، والآداب، وفناقل الأعمال فذاك ركة الحديث وسبب حفظه.

وقال عمرو بن القيس: «ثلاثي: إذا بلغك شيء من الخمر فاعمل به ولو مررت بك من أداه. وقال وكيع: إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به. وقال إبراهيم بن إسماعيل بن جميع: كنا نسمع علوا حفظ الحديث بالعلم به، وقال أحمد بن حنبل: ما كنت حديثا إلا وقد عملت به، حتى مررت بأن النبي ﷺ» احتجهم وأعطى أبنا طيبة ديناراً، فاحتجتم وأعطيت الحمام ديناراً.

ويشفي للطلاب أيضا أن يعظم شيخه ومن يسمع منه. فذلك من إجلال العلم وأصحاب الانتفاع به، وقد قال الصغيرة: كنا نهاب إبراهيم كما نهاب الأمير، وقال الخازني: ما رأيت أحدا أوفى للمحدثين من يحيى بن معين، وفي الحديث: «تواضعوا لمن تكلمون منه» يرجع السهفي وقفه على عمر رضي الله عنه، وعن أبي عبد بن القاسم قال: ما دفقت على حديث ناهى قط لقولته تعالي: «وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكُنَّا مِنكُم مِّن قَلِيلٍ» ويعتقد حالة شيخه ورجحانه على غيره.

فقد زوى الخليلي في «الإرشاد» عن أبي يوسف القاضي قال: سمعت السفي بقولوت من لا يعرف لأستاذة لا يفتح. ويصحوي رضاء ويحذر سعته، ولا يطول عليه حديث، ويحذر بل يفتح بما يحذره، فإن الأصحاب يُنظر الأفعال، ويُنبذ الأخلاق، ويحجل الطباع. وقد كان إسماعيل بن أبي خالد من أحسن الناس خلقا، فلم يرأوا به حتى ساء خلقه.

قال ابن الصلاح: ويخشى على فاعل ذلك أن يُحرَم من الانتفاع، قال: ورونا عن الزهري أنه قال: إذا طان المجلس كان الشيطان فيه نصيب. ويستشير في أموره، رجعا يشتغل فيه وكيفية الشغل، وعلى الشيخ مصحح في ذلك، ويشفي له إذا طفر سماع أن يرشد إليه غيره. فإن كتمان يؤم يقع فيه

(١) أخرجه أحمد (٦) ٩٠، ١٣٤، ١٣٥.

(٢) سورة العنكبوت: الآية ٥.

سنة عطية، فيحذف عن كائنه عدم الانتفاع، فإن من تركه الحديث، فإنه
وإن شئت ويسميه، وقال ابن معين: من نحل بالحدوث، وكنم على الناس من
يفتح، وكذا قال أبو إسحق بن راهب.

وقال ابن العارث: من نحل بالعلم انتفى بثلاثة: إما أن يموت فيذهب
علمه، أو ينسى، أو شيع الشيطان. وعن ابن عمر عن عمرو بن
ثباحة في العلم، ولا بكم بعصكم، وإنا جنة نرجل في علمه شيئاً
من حياته في ماله. قال الحنفي: ولا بكم بكم على من ليس بأهل، أو
لا يفلح صواب، إذا أُرشد إليه، وبه ذلك، وعلى ذلك حديث ما نقل عن
الأئمة من الحكم.

قلت: وبه إجازة الكتاب، قال وكيع: أول تركه الحديث، إجازة الكتاب،
وعلى سبيل التوقي من رجل بالعلم انتهى الحديث ثلاث: أن يسهو، أو
يموت، ولا يتذكر، أو يذهب عنه، قال السيوطي: وقد ثبت أن تعالى
«وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُعَذِّبُكُم بِالْعِصْيَانِ إِنَّهُ مُعَذِّبُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ» وإذا أعاد فلا يظن عنه بكتب إلا بشر حاجته، فإن
المرءي: ياك ونحو الكتاب وهو حسبه عن أصحابه انتهى.

ويحذف كل الخبر من أن يسهو الحديث أو أن يترك من السعي التام في
الحصول وأخذ العلم ممن دونه في ذلك أو من أو غيرهما. فقد ذكر
الطحاوي عن مجاهد قال: لا يزال العلم مستحيلاً ولا مكتملاً، وقال عمر بن
الخطيب: رضي الله عنه: من رقى وجهه نقي عنه، وقد وكيع لا ينزل
الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عن موته، ومن هو مثله، وعمر
هو غيره.

وعز الأصمعي قال: من لم يحصل له لتعليم مائة مني في فن سهل
أدأ، وحبر على حق، شيخه، فله فوائد محزنة لا تحصى، ويعتبر بأنهم،
ولا يصح وقت بالاستكثار من الشيوخ لمجرد اسم التفرقة، وليكتب وليسمع،
بغية من كتاب أو جزء يكمله ولا ينقصه، ربما احتاج بعد ذلك إلى رواية
شيء منه لم يكن فيما اتجه فيه، وقد قال ابن العارث: ما انسخيت على
عالم قط إلا تدمت، وقال ابن معين: صاحب الانتعاب يعم.

ولا ينبغي أن يقتصر من الحديث على جماعة وكثرة دون معرفته وفيه،
«يعرف» مدحه وقيمه وفقه ومعانيه، ولغة وإعرابه، وأسماء وجانله محققاً كل
ذلك، فغداً «الصحيحين» ثم «أبي داود» و«ترمذي» و«السني» وابن خزيمة وابن
حبان، ثم «السني» «الكبرى» «السنن» ثم «مسند» و«المجموع»، فأنهم «المسند»
«مسند أحمد»، وأما «المجموع» «الترغيب»، فله «مبطل» «سنة» للثوري.

والأوجه عندني في ترتيب التحصيل أن يقدم «الترمذي»، ثم «أبو داود»،
ثم «البخاري»، ثم «مسند»، ثم «السني»، ثم «أبي داود»، ثم «المبطل»،
لأن ترتيب الحديث أول ما يحتاج إليه تحقيق المذهب وأنواع الحديث، ثم
دلائلهم، ثم طرق الاستنباط، ثم جمع الروايات، ثم تحييه على النفع،
ثم التأييد بالأكثر، وهكذا ترتيب وظائف الكتب المذكورة قبل.

ون وظيفة «ترمذي» بين المذهب وأخبار الحديث، ومقتضى «أبي داود»
جميع دلائل الأئمة، ومعظم حروف البخاري طرق الاستنباط، و«أبو مسلم»
جميع الروايات، «الترمذي» «الكبرى»، وأما «السني» إلى غير الأحاديث، وجميع
بن ماجة الصحيح «الترمذي»، وأكثر في «المبطل» الأثر.

ولا بد للحمي حاجة أن يقدم «الترمذي» رواية محمد، ثم «البخاري»
قبل الأمية الست، كما ينبغي للمالكي تقديم «السني» بروية يحيى على
أبيه، وفيه فوائد لا تحصى.

قال السيوطي: لم يقرأ ماثر الكتب المصنعة في الاختتام، فكذلك من
حريج وابن أبي عمير، ثم من كتب الملل، فعند الكتب الكثيرة التي لا توجد
في هذا الزمان، ولكن عندني لا بد من أن يقرأ جزءاً من «الترغيب» «الحافظ»،
و«الساكن» «الميزان» «سنة» من «مجمع البحار»، وهذه الكتب مقنونة بين
الناس، ليحصل له بعضه في الرحال «الترغيب».

قال السيوطي^(١) وفيه ذكر «الحافظ»، و«سنة» «أبو داود»، فإن

(١) «تدريج الراوي» (٣: ١٧٨).

المداخلة تعين على درسه، قال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -:
تذكروا هذا الحديث، إذ لا تعملوا بدرس، وقد ابن مسعود: تذكروا
الحديث فإن حياته مذكورة، وقال ابن عباس - رضي الله عنه -: مداخلة العبد
سنة خير من أحياء ليلة، وقال أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه -: مداخلة
الحديث أفضل من قرء القرآن، وقال الترمذي: أمة العلم السنيان، وقلة
الذاكرة، وليكن حفظه به بالتدريج قليلاً قليلاً، وقال الترمذي: من طلب
الحكم جملة فانه جملة

وفد زوي عن إمام المحققين محمد بن إسماعيل البخاري أن في آداب
طالب الحديث، نعم به هذا الفصل، ذكره جمع من المشايخ بأسانيدهم عن
أبي القاسم محمد بن محمد بن حاتم بن الفضل البخاري يقول: لما عزى أبو
الأسود الوليد بن إبراهيم بن زيد القصباني عن فضلاء الري جرد البخاري سنة
ثمان عشرة وبلائها له لتعديده مؤدة كانت بينه وبين أبي القاسم القصباني، فنزل
في حوائره، فحسني معلني أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الحنظلي إليه، فقال
له: أما أنت أن تخدم هذا الضعيف عن مشايخنا، فقال: فاني سمعته، فقال:
تكتب، وأنت فقيه! فما هذا؟ قال: لأنني لم أسمع من يدع الرجال تافهة، نفسي
إلى معرفة الحديث ورواية الأخبار وسماعتها، فقصت محمد بن إسماعيل
البخاري - حازي، صاحب التاريخ والمصنف إلى غير الحديث، وأعلمته
مرادي، وسأله الإقبال على ذلك، فقال لي: يا أبا عبد الله لا تدخل في أمر إلا
بعد معرفة حدوده، ومعرفة على مبادره، فقلت: عافني - رحمتك الله -
مجرد ما فصدك له، ومنافير ما سألك عنه، فقال لي: أعلم أن الرجل لا
يقصر حديثاً كمالاً في حديثه إلا بعد أن يكتب أربعاً مع أربع، كأربع مع
أربع، مثل أربع في أربع، عند أربع بأربع، على أربع عن أربع، وأربع
هذه الأربعيات لا شيء إلا بأربع مع أربع، فإذا تمت له كلها كان عليه أربع،
رائلي بأربع، فإذا عبر على ذلك كثره الله تعالى في الدنيا بأربع، وأذبه في
الآخرة بأربع

قلت له: حسرتي - رحمتك الله - ما ذكرت من أحوال هذه التراجميات،

عن قلب صفاته، بضح كاف، وبين شفاف طلباً فلاجر أنوافي. فقال: نعم،
الأربعة التي يحتاج إلى كتبها هي أحبار الرسول عليه السلام وشرايعه، والنصائح
- رضي الله عنهم - ومضاديرهم، والتاسعين وأخوانهم، ومائر العلماء
دنوازيهم مع أسماء رجالهم، وكتابهم، وأمكتهم، وأزمتهم، كالنجم مع
الخطب والملاء مع الرسول، واليسمة مع السورة، والمكبر مع الصواب مثل
المسندات والرسالات، والموقوفات، والمقطوعات، في صفوه وفي إدراكه،
وفي شابه وفي كينونه، عند فراغه وعند شغله، وعند فقره وعند غناه،
بالجمال والبحار والميلدان والسراري، على الأحجار والأخفاف والمجنود
والأكتاف، إلى الوقت الذي يمكنه نقله إلى الأوراق عمن هو فوقه، وعمن
هو مثله، وعمن هو دونه، ومن كدب أبيه بنين أنه يحط أبيه دون غيره،
نوجه الله تعالى طلباً لغيرته، والعمل بما وافق كتاب الله عز وجل منها،
وشرها بين طائفيها ومحبيها، والتأنيب في إيجاب ذكره معه.

ثم لا تتم له هذه الأشياء إلا بأربع: هي من كتب العدد، فعني معرفة
التكليف، والنعمة، والعصر، والنحو، مع أربع هي من إعطاء الله تعالى، أعني
التقوى، والنصح، والحرص، والحفظ، فإذا تمت له هذه الأشياء كلها كان
عليه أربع: الأهل، والجار، والولد، والوطن، وإبني بأربع: شناعة
الأعداء، ومعاملة الأصناف، وطقن الحيلاء، ورحمة العلماء.

فإذا صبر على هذه المعين أكرمه الله عز وجل في الدنيا بأربع: عز
الشعاع، وبيعة النفس، وبنية العلم، وحياء الأيد، وأتاه في الآخرة بأربع:
بالشفاعة لمن أراد من إخوانه، وطقن المعرض يوم لا ظل إلا ظله، ويسقي من
أراد من حوص به نتيجة وبمجاورة النبيين في أعلى عليين في الجنة.

فقد أعنيك يا بني مجملًا لجميع ما سمعت من مناسخي، متروكة في
هذا الباب، فأقل الاد إلى ما قصدت إليه أو دفع. بهائي قوله، فمكنت
متفكرًا، وأطرفت مناجاة فلما رأى ذلك مني قائلاً: وإن لم نظن حمل هذه
سباق كلها، نعمتك بالثقة، وبمكنتك نعمته وأنت في بيتك دار ساكن لا

ثبوت لسانه في الأشهاد، وفيه فوائد

تحتاج إلى عدد الأشهاد - وط، لسانه - وثبوت الصدور، وهو مع قاطعة
الصدور، وليس مراد الشبب دون ثبوت الصدور في الآخر، إلا مجرد ما في
من غير الصدور.

فقد سمعت ذلك بعض من في تلك الحادثة، وأصلت على راحة
أعنه بوضوح إلى أن سمعت فيه متقدمة، وثبتت منه على معرفة ما أمكن من
أعلاه، ووافق الله تعالى وبه، فذلك لم يجر عتق ما أعنه من هذه العتق
بأنما به أجبه، فقال له أن إبراهيم أن هذا الحادثة، فوجدت أن لا يوجد
عند حديث من لسانه من تلك حادثة بعد، فوجدت أن هذا

أورد الحافظ من حجة على من جازى هذه القصة، واستبعد من الزيادة
وغيره، صرح أعلاه الجميع من ذلك، مما قوله، فوجدت أن تلك حادثة
عنه، وبذلك لم يذم آخره، بعض من ذكر العتق.

ولم أحصل بعد ثم استلكت كل من حافظ على ذلك، لأن هذا القول
ليس من الصدور بل من أن إبراهيم، وبمعنى الحديث لا يستلزم الأحاديث
الصحيحة، بل يشمل المصنف والمؤلفين أيضاً، وما شك أن العتق أورد
من عدم موضوعات النص وحده، فذلك لا شك في أن القصة نسخة
الحديث، وورد حادداً حذراً، ليس بقدرة، وورد حادداً للحديث (في من هو
أفقه منه، وأما، إلا أن الحافظ قد أمعن، ووجدت حجة).

فقد سمعت إبراهيم أبو حنيفة رحمه الله تعالى في وصفاً لسانه أبي
سعد - رحمه الله - وهي حادثة ما كتب جاء العتق، فذكر في الخبر
الأشهاد والتهافت، يعني أن يثبت فيها وبعضها

الطهارة في رتبة

في طريق التتميم

قال الحارثي: حلت في القراء عام الفتح من سائر السبع من
الطهارة أو من غيره، أو غيره في سائر السبع، مذهب مالك وأصحابه.

ويعظم أهل الحجاز والكوفة والحارثي إلى اتساق بينهما، وذهب أبو حنيفة وإسحاق إلى ترجيح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه، وروي عن مالك أيضاً، وذهب جمهور أهل الشافعي إلى ترجيح السماع على القراءة بحجة، قال ابن الأعرابي: هو التصحيح، ولعل وجهه أنه عليه الصلاة والسلام - قال: اقرأ القرآن والحديث على أصحابه. انتهى

وقال السيوطي^(١) اختلص في مسنده أبي حنيفة في قراءة السماع من شيوخه الشيخ في المعرفة ورجحانه عابرة ورجحانه عليه على ثلاثة أوجه: أحكم المسألة عن مالك وأحمد وشيوخه من علماء المدينة ومصر عن جماعة الحجاز والكوفة والخازن وغيرهم، وحكاها الراهب سري عن أبي إسحاق عيسى - رضي الله عنهم - بحكاية أبو بكر الصري عن أشاعري، قال السيوطي: وعندي أن هؤلاء إنما ذكروا المسألة في صحة الأخذ بها رداً على من أنكروها، وأما في اتحاد العربية، وحكي ترجيح السماع عليها عن جمهور أهل الشافعي، قال النووي: هو التصحيح، وحكي ترجيح القراءة على السماع عن أبي حنيفة وإسحاق أبي حنيفة وهو رواية عن مالك، وحكي عن مالك رواية وإسحاق لبيعة، ويحيى بن سعيد وأبي حاتم النوري وجماعة ذكرها السيوطي.

وأكثر أهل العراق قراءة على الشيخ، وروى عن أبي عاصم السبيل، يسمى عند المحققين حمداً، لأن المقارنة تعرض على الشيخ، وفان وكيع من أحدث عرضاً قطعه، وعن محمد بن سلام، أنه أدرك الإمام مالك بن أنس والشافعي يقرؤونه عليه، فلم يسمع منه إلا ذلك في القطع المروي، وأهل الحديث، وجمهور السماع عن الشيخ في الطريقة الأولى من اختلافات الشافعية المحمدي، والقراءة على الأئمة في الطريقة الثانية.

الفائدة الخامسة

في من التحمل والأداء

واختلعت الشياخ فيهما، أما من السماع فقال جماعة: بعد ثلاثين، وأخرون: بعد عشرين، قال أبو عبد الله الزبيري: يستحب كتب الحديث في العشرين، لأنها ممتنع العقل، قال: وأحب أن يشتغل قبلها بحفظ القرآن وانقرض، ونقل هياص: أن أهل لصناعة حددوا أول زمن يصح فيه السماع بخمسين سنين، ونسبه غيره للجمهور لرواية البخاري رضيته من حديث محمود بن لوسيع قال: «عقلت عن النبي ﷺ مجاً فحبا في وجهي من ثلوثنا ابن خمس سنين»، وثبت عنه البخاري^(١) «متى يصح سماع الصغير».

قال ابن الصلاح: والصواب اعتبار التمييز؛ فإن فهم الخطاب ورد الأجواب كان معيلاً صحيح السماع وإن لم يبلغ خمساً، وإلا فلا وإن كان ابن خمس فأكثر، ولا يلزم من عقل محمود النجدة في هذه السن أن تمييز غيره مثل تمييزه، بل قد ينقص، وقد يزيد؛ قال الشارح في «المهجع»: «هذه هو التمييز، والمذهب الصحيح، انتهى». كذا في «نيل الأمان».

قال الحافظ^(٢): أشار البخاري بهذه الترجمة إلى اختلاف وقع بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. روى الخطيب في «الكفاية» أن يحيى قال: أتني من الشخص خمس عشرة سنة لكون ابن عمر - رضي الله عنه - رُؤً يوم أحد لم يبلغها. فبلغ ذلك أحمد - رضي الله عنه - فقال: بل إذا عقل ما يسمع، وإنما قصة ابن عمر - رضي الله عنه - في القتال. ثم أورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم وحديثها بها بعد ذلك وقبيل عنهم، وهذا هو المعتبر، وما قاله ابن معين إن أراد به تحديد ابتداء الصلابة بنفسه فموجّه، وإن أراد به رد حديث من سمع اتفاقاً أو اعتنى به فسمع وهو

(١) أخرجه البخاري (٧٧) (٢٧/١)

(٢) وقع «أر» (٢٠٥/١)

صغير فلا، وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قول عبد الله بن

يحيى السعدي^(١) عن الفاضل عاصم أن أبا عبد الله عليه السلام حدثه أن
 من شغل فيه السماع للتصغير خمس سنين، ونسب غيره للجمهور، وهذا من
 الصلح، عار هذا استفاد العلم بين أهل الحديث، فيكتبون (ابن حمي
 فسد عدا «سمع» وإن لم يبلغ خمسا «حصرا» أو «محصرا» والتقصير اعتبار
 المصير، وروى نحوه يعني اعتبار المصير عن موسى بن عمار وأحمد بن
 حنبل.

وأما من الإسماع، فقال ابن حنبل إذا بلغ الخمسين فيحسن أن
 يصدر فيه لاسماحة، لأنها نهاية الكهولة، وفيها مجتمع الأشد، قال: ولا
 يكسر عند الأربعين، لأن حد الاستواء، انتهى الكمال، وأذكر ذلك القاضي
 عاصم، قال: ك أن الحلف فمن بعدهم من لم يفته إلى هذه السن ونشر
 من الحديث والعلم لا يفتى، فعمر بن عبد العزيز، وسعيد بن جبيرة،
 وأحمد بن محمد بن مالك، وأبو عبد الله بن أبيه، وشعيب بن وايل، ابن سبع
 عشرة سنة، والناس منوهون وشيوخه أحياء: ربيعة، وأبو هري، وأحمد،
 وشعيب، وكان ذلك التلميذ وأما من المتقدمين: المناجيد، وقد حدث
 لنا وهو بن محمد بن عمرو، وحدث البخاري، وما في وجهه شقرة، أعلم
 حرا.

ذلك من الصلح: ما قاله ابن حنبل من يوضحه عنه الحديث
 لمجرد الإسناد من غير مراعاة في العلم، قال أبو حنبل: لمجتمع أنه متى احتج
 إلى ما عده يثبت له في أي سن كان، وسبغ أن يثبت عن الحديث إذا
 غلب التخليط بينهم أو عرف أو علم، ويختلف ذلك باختلاف الناس،
 ويختلف من خلاف، فلهذا، والنسبوع وأذكر رواية الأثر في رواه
 قاله السعدي، قلت: رتد ذلك في كتاب الحديث.

كتاب الصلوات في الأئمة، وفي فوائد

فائدة للمصنف

فيما قاله الشيخ أبو عمرو بن الصلاح

في الرواية - لأمايد المصنفة ليس المقصود به في بعضها أكثر من
الاعتناء بذكر إثبات ما يروى، إلا فلا يخدم إتيانها من مباح لا يلزم ما
يروى، ولا يصفى في كتابه حفظ يصلح لأن يفسد في غيره، وإنما
المقصود به إتيان سلسلة الأئمة التي هي أصلها، والأمة - راجع
إليه - إذا كان عليك دليل من آراء الأئمة حاج مذهب من الصحيح -
والمتأخر أن يفتقر من أصله دليل على صحة ما أصوله صحيحة متعددة
مروية بروايات عديدة، ليحصل له بذلك مع إتيان هذه الكتب وبعضها من
أن بعضها لا يزال ولا يرد، لأنه أصح ما يفتقر عليه تلك الأصول، فلهذا
ذكر تلك الأصول المتقابل في كثرة أصوله، وكونه أثر في معرفة الاستنباط
سببي، وهذا الثاني عامه محقق على الأصح، والأصل يظهر، ولا فائدة
بذلك معاد الأصول، وأثره، فإنه الأصل الصحيح المعتبر يكفي، وبكفي
للمصنف، فلهذا يروى في شرح مسند.

الفائدة الخامسة

فيما قاله البحراني

لا بد من رواية عن غيره، إنما هي في سماع الخبر، أو سماعه، كمن
سأله السماع أو سألته عن سماعه، أو يحدث لا من أصل صحيح،
أو من طريق يروي التفسير، أو الحديث، أو غيره، أو يروي في رواية، إذا لم
يحدث من أصل صحيح، أو كثرة الضعف والضعف في حديثه، أو مكنى
المتوسط عن الإمام، ذلك أنه قال: إذا يروي عن غيره، فلهذا بيان ذلك
في حاشية العلم من كتاب الأصول.

الباب السابع في عذة أصول لا بد من معرفتها لطالب الحديث

سواء من طائفة المشايخ فإنه يحكم بالحديث الصادقة إذا تأكدت من
بأصولها وإن لم يكن له إسناده صحيح، قال ابن عبد البر في الاستطارة^(١)
لما حكى عن الشافعي أنه إذا روي صحيح حديث أصح منه المأثور مأثوره
وأهل الحديث لا يحجرون على إسناده، لكن الحديث عتدي صحيح، لأن
المعلماء منهم - بعدله - وقال في "المستطارة"^(٢) روى عن ابن أبي شيبة
الدينار أربعة وعشرون ذواتاً، قال: وفي قول جماعة العلماء وإجماع
المسلم على معناه عني عن الإمام

وفي الاستطارة ابن إسحاق الإسفرائيني يعرف عذة الحديث إذا اشتهر
عبد الله الحديث بغير كثير منهم، وكان يروي عن عريك، وكان له من ذلك
حديث في المرفوع أربع عشرة، وفي حديثي ورعيه خمسة وأربعة.

وفي ابن الجوزي من الحفاظ في التصديق - استدل على موثاقه ما
قد رآه من عذة الحديث - إذا لم يكن في إسناده كتاب - سبعة أية من
كتاب الله - وبعض أصول التبرئة - شمله ذلك على صفة والعمل به.

قال البيهقي في "السير" وقال ابن العربي في "شرح الترمذي" ومن
أصول الإمام مالك - وهي الله عز وجل - أن شهرة الحديث بالتمويه عتدي عن
صحة إسناده انتهى.

(١) ١٠٠/١٠٠

(٢) ١٠٠/١٠٠ الأمانة المأثورة بالمقهور (١٠٠)

أبواب السبع في عدة أصول لا بد من معرفتها لطلاب الحديث

ومنها ما قاله السيوطي^١، فقد تعرض السيوطي لما يجعله فائداً، وكان يفتا على إخراج حديث عويبة، وإخراج مسلم أو غيره حديثاً، وشيخاً أو من وحيث أخرجه، فكانها أصبح الأستاذ، ولا يمدح ذلك فيما نعلم، لأن ذلك لا يفي بالواجب، قال الأوزاعي^٢، ومن فهم بعضهم أن ترجيح كتاب البخاري على مسلم، ما استلزم إخراج الحديث طارئة الجدة، لأن قول من أنه حديث علي بن مرة من أبواب الأجر

، وما قاله السعدي في التقرع، إن الصحيح لا يعرف برواية الكتاب فقط، بل يعرف بالشبه والمعرفة وكذا اجتماع وثمة الثقة، وبما أصبح الإسلام - هذا من التباطؤ في معرفة علماء الأهل الأعلام على ذلك إما يحصل ما زفر من الشبه والمعاينة وغيرهما، فله السيوطي، وقال أيضاً شرط أن حصة نسخة الحديث هذه التراجم، قال شيخ الإسلام^٣، والمسلم أن ذلك إما يبرط عند المخالفة أو عند التعرّف بما نعم به السيوطي

وقال السيوطي^٤، نعم السيوطي، فلهذا حديث حسن الإسناد أو صحيحه دون قولهم، حسن أو صحيح، لأنه قد يصحح أو حسن الإسناد، وقد رجحه دون غيره، المشهور أو على التخييل، قال السيوطي، ويسمى الترمذي الصحيح لأنه قال في إسناده، كان إسناده في الأصل الحديث صحيح، أو في نسخة فلا، لأن في الصحيح إسناده كذا في مسنده، انتهى، فنعلم أن غير الحديث صحيحاً لا يرجح العمل به، بل حسن المسح، وقد يكون ذلكاً ومعللاً، صحيحه كقول الرواة كذا، هذا لا يرجح العمل بالحديث.

ومنها ما قاله السيوطي ونسبه السيوطي، إن الحسن في مدار أكثر الحديث، لأن غالب الأحاديث لا يبلغ رتبة الصحيح، وبذلك أكد العلماء، وإن كان بعض أهل الحديث يفتي، فإذا كان عليه فائدة كانت أو لا، هذا

١- تاريخ الخلفاء، ص ١٠٠.

٢- حديث الزاوي، ص ١٠٠.

٣- حديث الزاوي، ص ١٠٠.

روي عن ابن أبي حاتم أنه قال: سألت أبي عن حديث فقال: إسناده صحيح - فقلت: يُخرج به؟ فقال: لا - وسعمله يعني عمل به عامة الفقهاء.

ومنها: ما قاله السيوطي^(١) تبعاً للنووي: إذا روي بحضر الثقات الضابطون الحديث مرسلاً وبعضهم مصللاً، أو بعضهم مرفوعاً وبعضهم مرفوعاً، أو وصله هو أو رفعه في وقت، وأرسله أو رفعه في وقت آخر، فأنصحهم عند أهل الحديث والفقهاء والأصول أن الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله في الحفظ والإنفاق أو أكثر منه، لأن ذلك - يعني الرفع والوصل - زيادة ثقة، وهي مقبولة.

ومنها من قال: الحكم لمن أرسله أو وقفه، قال الخطيب: هو قول أكثر المحققين، وعن بعضهم: الحكم للأكثر - وهي بعضهم الحكم للأحفظ، وقال الماوردي: لا نعارض بين ما ورد مرفوعاً مرة، وموقوفاً أخرى، لأنه قد يكون رواه وأثنى به انتهى.

ومنها: ما في ذممة الميراث. نعرف العداوة بتخصيص عدلين عليها أو بالإضافة^(٢)، فمن اشتهرت عداوته بين أهل النقل وغيرهم من العلماء وشاخ الثناء عليه كفى، كما قالت السعديين والأوزاعي والشافعي وأحمد وأشباههم، وقال ابن عبد البر: كل حاصر علم معروف بالعداوة به محمول على العداوة أبداً حتى يبين جرحه، وهذا غير مرضي، ويقتل التعليل من غير ذكر سببه - ولا يقتل الجرح إلا منسباً لاختلاف الناس في موجهه. قال البيهقي جماعة: هذا هو الصحيح المختار فيهما وبه قال الشافعي. انتهى.

ومنها: نكتة لطيفة نفيها معرفتها لطالب الحديث. وتزبل كثيراً من الإشكالات الواردة على أئمة الحديث والفقهاء في إيرادهم بعض الروايات

(١) المصدر السابق (١/٢٣٥).

(٢) نكتة في الأصل، والمظهر بالاستفاضة الطر في ترتيب الراوي (١/٣٠١).

المتكلمة في كتبهم، وكذا استدلالهم بأمثال هذه الروايات، وهي أن أئمة الحديث كالأبخاري ومسلم وغيرهما من أئمة الثقة والحديث، وهم أئمة الجرح والتعديل مقدمون في الفن، لا يورد عليهم عاصرونهم، أو من هو قديمهم، لا سبب إلا ما بين اليماسين: أي حنيف ومالك، وإن كان من جاء بعدهما من أئمة الثقة أو الحديث عيان عليهما، وسنن تلاميذهما، ولم يقاتلوا يستفيدون منهم وينسجون آثارهم، ومن الظواهر أن الروايات التي صارت متكررة بعد مضي الزحور لا يلزم أن تكون ضعيفة في عصرهما، فذلك خبر عن أئمة الحديث، كالأبخاري ومسلم.

وقال أبو حنيفة في شرح مسلم^(١): عاب غائبون مسلماً - رحمه الله - بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء، ولا عيب عليه في ذلك، بل حواره من أوجه، ذكرها أبو عمرو بن الصلاح، منها: أن يكون ضعيفا عند غيره ثقة عندنا، ومنها: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ، أو أخذ عن المختلط حدث عليه غير فادح فيها رواه غيره انتهى ملخصا.

وقال الحافظ في مقدمة الصحيح^(٢) بعد ذكر ما أورد على البخاري: وأجوب عنه على سبيل الأجيب أن يقول: لا ريب في تفهم البخاري، ثم مسلم على أهل عصرهم، ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والضعيف، فإنهم لا يختلفون في أن علي بن السديني كان أعلم أفواه بعديل الحديث، وهم أخذ البخاري ذلك على كذا يقول: فما استصغرت نفسي حياء، أحد إلا بعد علي بن السديني، ومع ذلك فكان علي بن السديني إن يلعب ذلك عن البخاري يقول: دعوا قوله، فإنه ما رأى مثل نفسه، ويرى عن البخاري قال: ما أوجلت في التصحيح حديثا إلا بعد أن استخبرت الله تعالى، ووقف صحبه.

(١) (١) (٣٤١)

(٢) (٢) (٣٤٧)

وعن مسلم يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكنى ما أشار أن له علة تركه، فإذا عرف وتقرر أمهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فيستدبر توجده كلام من انتقد عليهما يكون فوته مجازياً لتصحیحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الحملة. انتهى.

وكذا أجاز عنهما السيوطي في «التدريب»^(١)، وأنت سبب بأن الإمامين الإمامين لا حجة ومالكاً صاحب الكتاب مقدمان على البخاري ومسلم في هذا المعنى، فإن أما حيفة - رضي الله عنه - قال ابن معين: كان ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما حفظه، ولا يحدث بما لا يحفظ، وعن ابن الماركة قال: لو أن الله تعالى بيّن حيفة وسفيان كنت كسائر الناس، كنا في «تدريب الحفاظ».

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: كان إماماً ورعاً عالمياً شاملاً متعبداً كبير الشأن، وقد أفرد الحفاظ ابن حجر والذهبي منه في أجزاء مفردة، وبمشناه الترمذي في الرجال بقوله، وقال الإمام الشافعي - رضي الله عنه -: الناس في اتقاهم، قال علي أبي حيفة. وأما الإمام مالك وما أدراك ما مالك؟ فسده أصبح الأستاذ عند المحققين، وقال علي بن المديني عن ابن عيينة: ما كان أشد انتقاد مالك للرجال، وأعلمهم بشأنهم، وقال علي: لا أعلم مالكا ترك إساناً إلا إنساناً في حديث شيء، وكان وعرب لا يعدل بمالك أحداً. وعن ابن عيينة قال: نتج آثار مالك وينظر إلى الشيخ، وإلا تركناه. وغير ذلك من المواقف الكثيرة التي أوردتها أهل الفن في مؤلفاتهم، فلا يرد عليهما تضعيف الروايات عن بعدهما، على أن المعروف عند أئمة أهل النص أن عمل المجتهد على الحديث تصحيح له.

قال الشافعي في «كتاب الغنة» الذي ذكر فيه أدلة جملة الأئمة: ولم أعز أحداً به إلى من خرجها من الأئمة، لأنني ما ذكرت فيه إلا ما استدل به

(١) انظر: «تدريب الرازي» (١٥٧/١).

باب السابع في عدة أصول لا بد من معرفتها لطالب الحديث

الأئمة السنيون لمداهمهم. وكفما صحة لذلك الحديث استدلالاً مجتهداً،
وقال أيضاً في موضع آخر: فإنه أولاً ما صرح به ما استدلالاً، ولا بد من
فيه تحريج غيره من المحدثين والمجتهدين من طريق روايتهم. انتهى
ولما فرغ من إمام الشافعي وغيره الذين قالوا بضعف المروءي جعلوه
حجة بموافقة قول صاحب أو فتوى لعلماء. كما تقدم في هذا الموضع،
وأنصأ تقدم ما صرح به أهل الأصول من أن إماماً من الأئمة إذا قال: حدثني
الشيخ عن فلان وفلان، فهو حجة لموافقة في المذهب

والتمهله أن عمل أحد من أئمة المعروفين على حديث يكفي لتصحيح
الحديث سيما لموافقة ومقتضيه. بل هو فوق تصحيح المحدثين كما لا يخفى
على من له حيرة بالقرآن ولما دل الأعمش: حديث يمدونه الفقهاء خبر من
حدث بتدريسه الشيوع. ولما إمام أحمد في حضرته مجلس شافعي،
وتركة مجلس سفيان بن عيينة، فقال له أحمد: اسكت، فإن ذلك حديث
يعلى بن عيسى بن مرون، ولا يشاركه إلا فأنك مقل هذا المقل أخاف أن لا تبعه،
حكاه أبو طي في "التدريج".

وسها تقرير أبيه إفاذه بعض مناصحي^(١) - آدم الله علوه - بحقه به حده
بمعرفة وإن جاء بعض معانيه في الأصول التي المتقدمت بموجب شيء، نحن حلاله
لكلامه ذكرناه سور التفسير في القافه. فقال: أعلم أن المشهور على أحسنه
أن صحيح البخاري أصبح الكتب بعد كتابه. وهذا صار كالمجمع
عليه فيما بينهم، فإذا عمل أحد الأئمة حديث خالف ظاهره حديث البخاري
- رحمه الله - فأنوا يلزم المخالفة من المشهور وبس هذا العمل، خصوصاً
المنفعة فإنهم مشهور بهذه أكثر من غيرهم. فلهذا نحتاج إلى القوة المشهورة
إلى التوضيح والتشريح، وطريقته ورواياته معها بحيث يزيل الاشتباه.

وأيضاً قد شتهر هذا المحدثين... نسي المنقولة المشهورة - أو

(١) "مراد به فضيلة الشيخ السيد عبد الشكور، صاحب "المراد" المعلوم، نور له منعه،
(ت: ١٣٦٣هـ)

أقسام الصحيح سبعة: أحدها ما اتفق عليه الشيعة، ثم ما أخرجه البخاري، فخرج له عمل ما يخالف حديث البخاري أثرهما العاقل ما لا يدرى. وقد نكح صاحب "فتح الباري" في هذا المقام في احتجاز أصح الحديث في البخاري، لكن المقام يعد في حقاؤه والمطابق للإصحاح أن يبرر أن المواد بكونه أصح الكتب أو مصنفه في هذا الكتاب المشهور في حجة الحديث ما لم يفتقر غيره من الحديثين، وأما فيها فإن خالفه بعض تلاميذه في هذا الإشراف كسليم على ما لا يخفى على انفارتيين، ومعه أن الكتب مجموعته أصح من غاية الكتب من حيث الصعوبة، وليس معنى أن من حديث في البخاري هو أصح من كل حديث مما في غيره من الكتب كذا هو.

وقد لا يباين في بعض حديث حذف حديث مما في البخاري، فإن الفرق بين أحكام الكل والأفرادي والمجموعي مما لا يخفى على الشافعية، فربما موضع يصح الحكم على الكل الأبرادي ولا يصح على المجموعي؛ ورب موضع بالعكس، كما يقال: كل إنسان يشعه هذا الرغبة، فيها إن أريد أن هذا الفرد من الرغبة يشع مجموع أفراد الإنسان فلا يسع، وإن أريد أنه يسع واحداً من أفراد الإنسان أي فرد كان فهم لا يسع، ومثال العكس: كل إنسان يحبل هذا الحجر المخصوص، أي غير ذلك من الأمثلة.

والطريق الثاني: أنه لا يخفى أن في صحيح البخاري من الأحاديث ما هو صحيح بالاتفاق، وصواب بالاعتقاد، ومحملة، فيها، حتى إن البخاري - رحمه الله - نفسه صرح^(١) في الكتاب بالثبوت لبعض الأحاديث، أنه لا يصح

١٠: إن قول أبي حازم: ما قد علمت في كتاب الجامع إلا ما صح وجعل على ما وضع الكتاب لا ينفذ، وهو لأحدث الصحيح، أن نسخة دون المحدثين والآثار المتوقفة على الضميمة من بعض الأحدثين المبرهن بها وهو ذلك من إروا ما لا يجرم بعض فيسئلي مما يحكم برفاهة العلم وإن كان إيرادها في أثناء "الصحيح" مشعراً بسمعة أسفه... اعلم أن حجة المفسر (١٣٥١) لا توضح أن كلام شيخنا يتعلق بما هو - في بعض من آثاره - ومبطلات كما أنكر شيخنا إياه في بعض الآراء.

طالب المتابع: هي عدة أصوار لا بد من معرفتها لطالب الحديث

فكتب بشي كل حديث مما في البخاري أصبح مما في غيره من الكتب؟ وما
مجانة بضمير إلى استقصي بعض الأحاديث التي ليست في التراجم.

وقد تكتب المدا تضي على أحاديث البخاري حديثنا حديثنا وأمرنا على
تقديم من أحاديثه وإن أحاد من أكثرها صاحب الفروع الذي هي مقدمه
الصحيح^{١١} نحن اظهر إلى الأثران يكون بعض أحاديثه ضعيفا وأما
إن كان - رحمه الله - مؤثرا بصحيح أحاديثه.

والنظر الثالث بعد تسليم صحة أحاديثه أن العمل على حديث غيره لا ينافي صحته، فقد روي في الصحيح ما يقرر به التقاطع ويحطل المفضلون أصلاً على انفصاله، ويظاهره في الشريعة عبر قوله: كما أن الغيالي طيب، لكن ما كان بعينه مفسوخاً فهو فظي، وكذا خبر الواحد، ضعی، لكن المعتبر في الخبرين قد يكون قطعياً، صريحاً، النسخ صاحب الأربع الناري، في شرح النسخة، في حديث نعيم بن أبله.

وكما لا يخفى على من نظر في كتب الحديث أن أهل الحديث
يقررون بتمسك حديث مع كون العمل على خلافه إجماعاً، فهذا البراءة غير
أن جملة الحديث لا يطالب بالعمل على خلافه، وإنما ليس بخلافه. بل جملة
الحديث من العماء. كما إذا صدر الحديث المصحح سواها، فهذا ليس فيه
خلاف، أن العمل فيها مختلف بخلاف المصوح مع كونه صحيحاً إجماعاً، غير
مأنه أن البخاري أصبح الأحاديث، نكره في المصوح والعمل بخلافه لا
معناه، هذا حال الإشكال، وذلك لا غناؤه.

والطريق الرابع أن الحكم صحة الحديث إذا كان بالإسناد، لا بالنقل، يمكن أن يعالج احتياجه عند في صحيح الأحاديث كما هو المسند فيها من الغناء. فربما حدث ضعف عند واحد من السند، وهو صحيح عند غيره. انتهى بالحفظ الشريف

0.0000 0.0000 0.0000 0.0000 0.0000 0.0000

(۱۱) ای: «مفهوم خبری خبری»

وبعد آخر ما أردت ذكره في هذه المقدمة شرف الله عبديا وغفر ذنوبيا -
 دونه شتار لمعيوب، وغفر لذنوب، وحمد له رب العالمين أولاً وآخرأ،
 واصلاة والسلام على سيد المرسلين دائماً وبسبحته، وعلى آله وأتباعه أيضاً
 آميناً.

محمد زبور

١٢ ربيع الثاني سنة ١٤١٨ هـ

ورزء فيه بعض الزيادات عند الطبعة الثانية سنة ١٤٢٨ هـ

﴿﴾ ﴿﴾ ﴿﴾

قد تمت - بعون الله وتوفيقه - مقدمة لأوجز المسالك،
 ويلها لأوجز المسالك، مفتيحاً رب وقوت الصلاة.
 نسأله - جلَّت قدرته - أن ينمُّ باغما، ويوفِّقنا إلى
 طاعته، إنه ولي ذلك

أَفْجَرُ الْمَسْكِينِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

تأليف

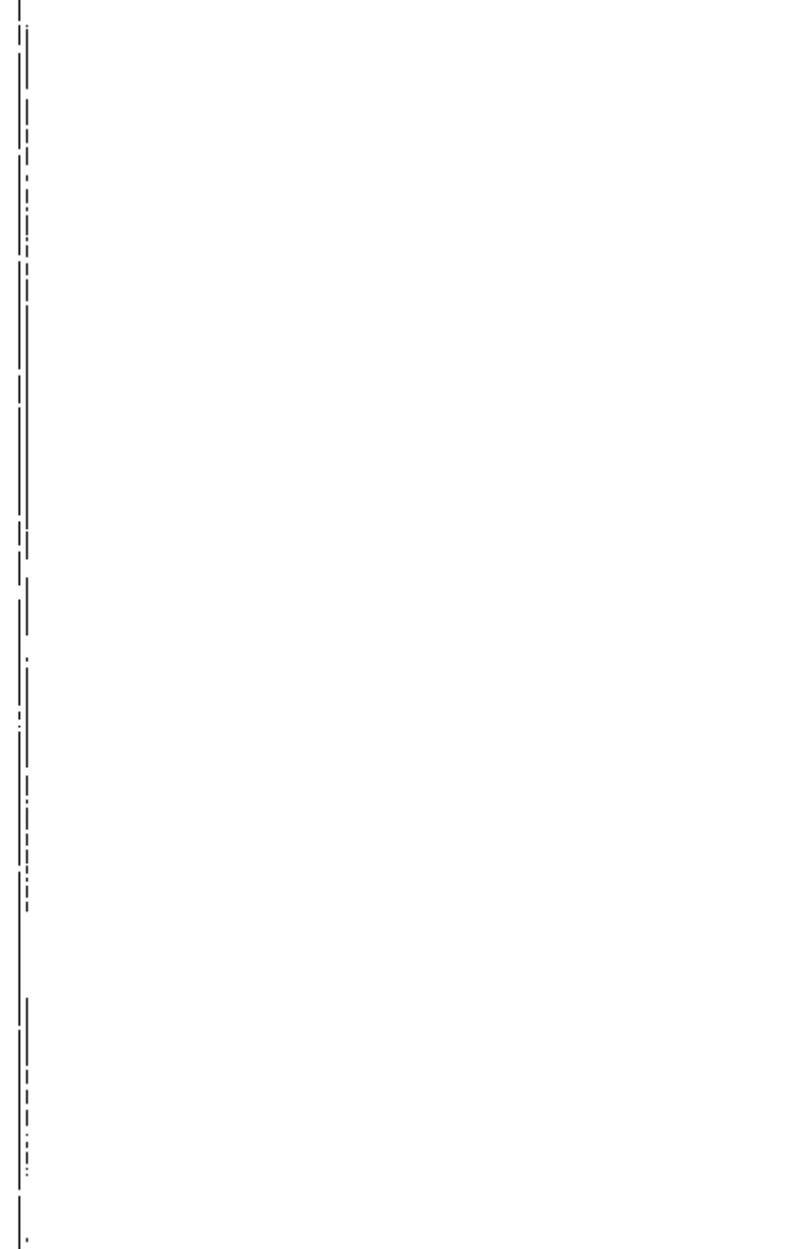
أَلامِ مَرَّحُودٍ

مُحَمَّدُ زَكْرِيَّا الْكَامِلُ حُلُومِي الْمَدِينِي

الْمَوْفَّقُ سَنَةِ ١٤١٥ هـ

اعْتَنَى بِهِ وَعَالَقَ عَلَيْهِ

الْأَسْتَاذُ الْكَتُورُ تَقِيُّ الدِّينِ الْهِنْدِيُّ



بسم الله أو حمون ثم تسبح

(مسألة) قلنا: ومن سجد سجدة واحدة أو سجدتين

(١) كتاب وقوت الصلاة

(١) باب وقوت الصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم: بدأ المصنف - رضي الله عنه - كتابه بالتمجيد مقتصراً عليها - كما هو عادة أكثر المحققين - بدون كتابة الحمد والشهادة، مع ورود الروايات فيهما، لما أنه ليس في أحد منهما التقييد بالكتابة، مع ما في الروايات من المقال على فوائده المحدثين، وقيل: اقتداء بنزول القرآن؛ إذ أول ما نزل «اقرأ» أو تأليفاً بكتب النبي ﷺ إلى المملوك، أو بكتبه ﷺ في القضايا، ومن المعلوم أن كتب الحديث كلها جمع لقضايا ﷺ في العبادات والمعاملات وغيرها، ويمكن الاعتناء به بأن هذا التأليف لم يكن عند المصنف في أمر ذي مال كما هو مشهور عند متأخي التدرس في أمثال هذا النحل.

(١) باب وقوت الصلاة

الوقوت جمع كثرة^(١) لوقت، كسدر وبلور، وهكذا في أكثر الروايات، وفي رواية ابن بكير «أوقات الصلاة» بجمع ثقله، وروح هذه الرواية بأن الصلاة خمسة، فهي أنسب بجمع ثقله، ووجه الأولى بأنها تكرر في كل يوم ثلاث بمسئلة الكثير، أو لأنها باعتبار أهل الغرضية والأجر خمسون، أو بأن كل وقت يعمل ثلاثة أوقات: وقت استحباب وجواز وقضاء، أو يقال: إنه

(١) قال ابن العربي: كذا فعل هو [الإمام مالك] رضي الله عنه، فإنه أدخل تحت خمسة ثلاث عشر وقتاً، وكل وقت منها يقرء عن صاحبه بحكم وبغيره من وجه «المعجم» (١/٧١)

شأن متعمال أحد التجمعين محل الآخر، أو يقال: إن الفرق بين المجمعين في الغاية دون الوسيلة، بمعنى المحدثين.

والصلاة سميت بها - على قول الجمهور - لأنها بمعنى الرحمة، ولذا سميت بها صلاة الحازة مع أنه ليس فيها ركوع ولا سجود، وقيل: من الصلوات، وهما عرفان في الردف، بحيان في الصلاة، وي ذلك عن المبردة وغيره. قاله الباقى^(١).

وقدّم هذا اسماً على سائر أبواب الكتاب، لأن الصلاة أم العبادات، والوقت أصل في وجوب الصلاة، فإذا دخل الوقت وجبت الصلاة، فيجب الوضوء وغيره.

ثم الاختلاف بينهم في أن سبب الوجوب جميع الوقت، كما قال به أكثر المالكية، أو أوله كما قاله الشافعية أو آخره - مسائل الأصول - فارجع إليه.

نعم، ينبغي له أن يذم شيئاً من اختلاف العلماء في تحديد موقوت الصلاة لعينه بصيرة على الروايات الآتية في السبب فأقول: وبالله التوفيق:

إن العلماء انفقروا عن أن ابتدأ وقت الظهر من الزوال، ولا خلاف في ذلك لمن تبعوا به، قال الوراقاني^(٢) هذا ما استقر عليه الإجماع. وكان فيه خلاف قدس عن بعض الصحابة أنه جواز الظهر قبل الزوال، وعن أحمد وإسحاق مثله في الجمعة، انتهى. وكذا نقل عليه الإجماع ابن عبد البر^(٣) ومدايح^(٤) والمنصفي^(٥).

(١) انظر المنصفي (٤/١٦).

(٢) شرح الزرقاني (٢/١٦٦).

(٣) تنوير اللاحق (١٠٠/١٦٦).

(٤) المنصفي (٩/٢١).

وما انقضاء وقت الظهور، اذ في ذلك وضاعة، انه يدخل وقت العصر بمصير ظل الشيء مثله، ولا يخرج وقت الظهور، وقالوا: يبقى بعد ذلك قدر أربع ساعات خارج الظهور والعصر، فثلاثة ساعات الصلاة والسلام في اليوم الثاني، حتى سار ظل كشيء مثله، وفيه صلت العصر في اليوم الاول في ذلك الوقت، وقال الجمهور: لا اشتراك، ولا عاصلة بينهما، وقال بعض الشافعية وداود الشافعية بهذا الذي فاصلة، وفي رواية سلم، مرفوعاً اووف، العصر اذا لم يحصر العصر الا.

ثم قال الجمهور ومجاهداً في حقة - رضي الله عنه - انه يخرج وقت الظهور بمصير ظل شيء مثله، يدخل وقت العصر، وهو رواية عن الإمام لا عظم أي حقيقته، وطاهر الرواية عن الإمام أنه لا يخرج وقت الظهور، ولا يدخل وقت العصر إلا بمصير ظل كل شيء مثله، وتسم البحث فيه في محصل.

وأما أول وقت العصر فعلى الخلاف المذكور في آخر وقت الظهور، والعصر اذا هناك اختلافين، الأول: ان بين الوقتين اشتراكاً عند بعض المتأخرين، ومصادفة عند بعض الشافعية، ولا اشتراك ولا عاصلة عند الجمهور، والثاني: ان اشتراك الوقت في الظهور إلى العصر باقتطاع كما قال به الجمهور، أو التماس كما عد الجمهور عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، وان آخر وقت العصر فصل، إلى السلي، وقيل: إلى الاصفرة، والجمهور الآخرة حلو أنه إلى غروب الشمس.

وأول المعروف صحيح على أنه من الغروب، وفي غيره الاجماع ان عند غير وجهه "الحي" ومصادفة، وأنه عند انتهاء الصلاة وقد قال الحنابلة كما في "المنهاجي"، هو غروب الشمس، وهو أحد قولي الشافعية، وبأنك - رضي الله

..... حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ

عنه - مع الاختلاف فيما بينهم في الشفق، كما سبجني، وقالوا في قولهما الثاني: لا وقت له إلا وقت واحد، قاله البياحي، وهو أن يتطهر، وبصبي ثلاث ركعات.

وأجمعوا على أن أول وقت العشاء منب الشفق، وأما آخر وقتها فقبل ثلث الليل، وروي ذلك عن الشافعي ومالك - رضي الله عنه - قاله البياحي، وقيل: نصف الليل، وروي عنهما أيضاً، وقيل: إلى طلوع الفجر، وه قالت الحنفية، وكذا قال في «المغني»، إن وقت الاحتياط إلى ثلث الليل، ووقت الضرورة إلى طلوع الفجر الثاني^(١).

وأجمعوا على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني، وآخر وقتها قبل إلى الإسفار، وروي ذلك عن مالك والشافعي، وقيل: إلى طلوع الشمس، وعليه الجماعة حتى نقل الاسم الطحاوي الإجماع عليه مخصص من «البدل»^(٢) وغيره. هذا إجمال ما قالوا في تحديد الأوقات، وسيأتي الكلام على الدلائل في محله.

١ - «حديثنا»^(٣) مقولة لشعيب بن يحيى بن يحيى الليثي - صاحب السخة - وهو ابنه عبيد الله - مصغراً - من يحيى الليثي، فبه قرينة وصند لأنفسه، قال عبيد الله: حدثنا أبي ووالدي (يحيى بن يحيى) بن كثير الليثي. تقدمت ترجمته وترجمة ابنه عبيد الله في المقدمة في بيان هذه السخة من نسخ الكتاب، قال يحيى: «أما هو مخفف نقولهم: «أعرباً: كما أن قولهم: «لنا» مخفف نقولهم «حديثنا» قال النووي: قد حوت العدة بالافتصار على الرمز في حديثنا وأخبرنا، واستمر الاصطلاح من فاسم الأعصار إلى زماننا، ولشهر ذلك بحيث لا

(١) انظر: «المعنى» (٢٧/٢١) و«عمدة القاري» (٣/٥ ص ٢ - ١٦) وفتح «القيدير» (١٥٦/٦).

أو الشرح الكبير (١١ - ١١٧٦) والامع اللادري» (٣/٦٠١).

(٢) انظر: «بذل المجهود» (٣/١١٨ - ١٥٨).

(٣) في نسخة ز حديثاً.

تَزُولُ فَتُصَلِّي، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّيْتُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
ثُمَّ صَلَّيْتُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّيْتُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
ثُمَّ صَلَّيْتُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

«التنوير»^(١)، وأطال الكلام جداً في تحقيق لفظه، إن شئت فارجع إليه، وروى
عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه بمعنى عيد الله فإن أجبر، عيد بالعبودية
والميل إلى الله، وهو أفضل الملائكة كما نقل عن كعب الأحبار، قال المسوطي:
لا خلاف أن أفضل الملائكة أربعة: جبرئيل وميكائيل وإسرافيل وملاك الموت.

(قول) «صبيحة الإسراء» عند الزوال كما عليه كافة العلماء، ولذلك سبب
«الظهر الأول». ثم تَزُولُ «لعلك في صورة رجل يافتاء الزناد عنه وإزأك عنه من
العمائم التي لا تليق بهذا المختصر، ذكر نسباً منه الزرقاني والمسوطي،
والبسط في المطولات

(فصل) «جبرئيل الظهر (فصل) رسول الله ﷺ» الظهر معه مثقلاً به كما
هو ظاهر الروايات، ومال القاري^(٢) إلى أن إمامة جبرئيل لم يكن على حقيقته
بل على النسبة المجازية من الدلالة بالإمامة والإشارة.

(ثم صلى) جبرئيل العصر (فصل) رسول الله ﷺ) العصر معه (ثم صلى)
جبرئيل المغرب (فصل) رسول الله ﷺ) المغرب معه (ثم صلى) جبرئيل العشاء
(فصل) رسول الله ﷺ) العشاء معه (ثم صلى) جبرئيل الصبح (فصل)
رسول الله ﷺ) الصبح معه، قال عياض: إذا اتبع فيه حقيقة اللفظ يؤدي أن
صلاته عليه السلام وقعت بعد تراخ صلاة جبرئيل، لكن المنصوص في

(١) (١/١٤١)

(٢) حديث إمامة جبرئيل للتنوير ﷺ في الصلوات، أخرجه الطائفي في «أدب الآدمي» (١/٧١)
وأحمد في «مسنده» (١/٣٣٣) وأبو داود في «الصلاة» - باب «في المواقيت» (٣٩٣) -
٣٩٤، والرملي في «باب «مواقيت الصلوات» (١/٢٧٨)

(٣) انظر «مرقاة المفاتيح» (٢/١٢٥)

وهذا كله إن حصل الضوء على ما في داخل البيت، ولو أريد به الضوء الداخل من باب الحجرة، فإن ما كان محزباً بدخل به ضوء الشمس، وكلما يكون أقرب إلى الغروب يكثر لشمس فيه ولا يخرج منه إلا قريب الغروب، كما هو ظاهر، فحينئذ لا يدل إلا على غاية التأخير، ولا يصح الاستدلال به إلا على التأخير.

وأبصاراً فسميتها بالعصر مشيرة إلى التأخير، قال الإمام محمد في «موطئه» قال بعض الفقهاء: إنما سميت العصر لأنها تعصر وتؤخر، كما تقدم مفصلاً، وأيضاً حديث الثوري، برأيه الخوري: صلى بن رسول الله ﷺ صلاة العصر بنهار. الحديث، كالصريح في الإشارة إلى أنه ﷺ كان يصليها دائماً قريباً من الغروب، كما هو مذهبنا قوله تعالى: ﴿وَتَسْبُحُ بِحَمْدِ رَبِّكَ قُلُوبُ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ وَقِيلَ لِّلْغُلَامِ عَلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ﴾.

وروى الإمام محمد - رضي الله عنه - في كتابه الصحيح عن إبراهيم النخعي قال: أذكت أصحاب عبد الله بن مسعود وهم يعملون العصر في آخر وقتها، وروي أيضاً عن عمر - رضي الله عنه - أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري: أذ قبل العصر والشمس بيضاء فبدا قبل أن تدخلها حمرة، ثم قال: وبه نقول.

قلت: وقد رويت إروايات^(١) في تأخير العصر أكثر من تعجيلها، روت أم سلمة - رضي الله عنها - كان ﷺ أسد تعجلها لظهور منكم وأنتم أسد تعجلها للعصر منه* (رواه أحمد والترمذي).

بالخاص أن تأخير العصر أفضل من التعجيل بها، وأنزاعه لا يدل إلا

(١) سيورة في الآية ٢٩

(٢) انظر: نصب الرتبة (١/١٤٧).

٣ - وحدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فسأله عن وقت صلاة الصبح، قال: فسكت عنه رسول الله ﷺ.

عنى التأخير كما تقدم، ولو سلم فالروايات من التأخير أكثر كما تقدم، وذكر طرقها في المطولات من «الرداعي» و«الاعتابي»، من شاء فليرجع إليها، وهذا الوجه لا يسعها.

٣ - (مالك عن زيد بن أسلم) anecdotal مولى عمر، فقيه، ثقة، عالم، وكان يرسل من العبقة الوسطى من التابعين، كانت له حلقه في مسجد النبي ﷺ، قال في «الفتح النرجسي»: أفوك أبي عمر - رضي الله عنه - ولم يسد عنه، له مراسلات عن حارث، مات في ذي الحجة سنة ١٣٦هـ (عن عطاء بن يسار) لفظ ضد اليسير: الهلالي أبي محمد المدني مولى ميمونة، وهو أربعة إخوة كانتهم ميمونة، وعطاء هذا أكثرهم حديثاً. وسليمان أفتهم، ثقة فاضل كثير الحديث مات ٩٤هـ، وقيل: سدد ذلك (أنه) أي عطاء (قال) اتفقت رواية «الموطأ» على إرساله، وقد روى مرسولاً من حديث أس عند البراء^(١) ومن حديث عبد الرحمن بن يزيد عند الطبراني ومن حديث زيد بن حارثة عند أبي يعلى، فانه الزرقاني

(جاء رجل) لم أتف على اسمه (إلى رسول الله ﷺ) وكان إذ ذلك في سفر كما في حديث زيد بن حارثة (سأله عن) تحديد (وقت صلاة الصبح) والسؤال كان عن جميع الأوقات واحتصره النووي، أو كان عن صلاة الصبح خاصة كما هو الظاهر، ثم كان المقصود تحديد جميع المرات كما يظهر من التاجم أب. قال: (سكت عنه رسول الله ﷺ) أي عن بيان الوقت، بل أمره

(١) قال ابنه يحيى: رجاله رجال الصحيح، جميع الروايات (٣١٧/١) وأخرجه البيهقي من طريق أبي موسى (٣٧٤/١) بإسناد من الصلاة (١٠٨/١) - ١٠٩، ومسلم في كتاب الصلاة (١٧٩) وأحمد في مسنده (١١٣/٣).

٢ - وحدثني يحيى عن نالبر، عن ربح بن سعيد، عن عتبة بنت عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي ﷺ، أنها قالت: إن كان رسول الله ﷺ لبصلي الضحك، فبصرف النساء مضطحات يسروهن.

٣ - اسألت عن يحيى بن سعيد بكسر العين، من قبس الأنصاري أبي سعيد المدني قاضيه، ولجده فبس صحبة، روى عنه من الأئمة مالك وأبو حنيفة. قال أحمد: أثبت الناس، مات سنة ١٤٤ هـ، وقيل: بعدها (عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعيد بن رواه الأنصارية المدنية، كانت في حجر عائشة فأكثر عنها، وهي ولعة أبي الرجال، مدت قل المائة. وبذلك: بعدها، ولا يذهب عنك أنها ممن روت عن عائشة، وتسمى عمرة أنها حمير نسوة أو ست، كما في «التهذيب»^(١).

(عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: إن كان بكسر الهمزة وإسكان النون مخففة من الثقينة واللام لازمة في خبرها (رسول الله ﷺ لبصلي) اللام فارقة عند البصريين بين المخففة والثانية، والكوفيون يجعلونها بمعنى إلا وإن الثانية (الفتح، فبصرف النساء) من الصلاة أو إلى البيوت. وفيه إشارة إلى ما ذكره من في الانصراف، كما هو مصرح في الروايات (مطلقاً) بغائب في رواية يحيى وجماعة، وروي عنه ثم حين، وعزاد عياض لأكثر رواية «الموطأ»^(٢). والمعنى متقارب، فالنكاح هو الاشتغال في النوم، وانفتح: أن يشتمل ما يوجب حتى يجئل به جسده، والنفاح ما يجئل به جسده لئلا كان أو غيره، قيل: الالتفاح لا يكون إلا منطفئة الرأس، وانفتح يكون مع التغطية وغيره.

(يمروهن) نغم العيم جمع مرط بكسرها أكسية من صوف أو خز،

(١) «تهذيب التهذيب» (١٣/٤٣٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/٧٢).

(٢) «تحرير الحواشي» (ص ٦١).

«لَعَزَّزْتُ مِنَ الْعَابِدِينَ»

أخبرني البخاري في ٩ - كتاب من ربيت الصلاة، ٢٧ - باب وقت صلاة العجر.

ومسلم في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٤٩ - باب، استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها، حديث ١٢٢٧.

وقيل: نساء من صوف قزوين، ساء شعره وقيل: هي الإزار (ما يُغترف) النساء أم رجال، وقيل: لا تُعرف أصابعه بأن لا يكون الأمير بين خديجة وزينب، وهذا الأوجه، وإن ضعفه النووي، ويزيده أن المعرفة تتعلق بالأعباد، فلي كان الأول. عبر بنفي العلم، وتضعيف النووي رده لمرقاني (من) ابتدائية أو تعليلية (الفلس) بفتح المعجمة واللام، بذنا ظلمة الليل بخالطهم ظلام العجر، وقال ابن الأثير: قصة آخر الليل بدأ اختلطت بصور الخصاص.

ولا بُشْكَر عليه رواية «الصحيحين» عن أبي مرة أنه رضي الله عنه كان يصرف من صلاة الغداة حين يعرف الرجل حليته، لأن هذا في حال دور حال مع أن النساء متلفعات مغطيات رؤوسهن.

ثم الأئمة قد اختلفوا في أفضل وقت العجر، فقال مالك والشافعي وأحمد في روايه - رحمهم الله - إن التعليل بصلاة العجر أولى، وهي رواية أسرى لأحمد - علي ما ذكره الشمراني - أن الاعتبار بحال التعليل، إن شق عليهم التعليل كان الإسفار أفضل، وإن احتجوا كان التعليل أفضل. وقال الطحاوي رحمته الله يبدأ بالتعليل، ويُطَوَّلُ القراءة حتى يُشْفِرَ حَتًّا، وقال أبو حيفة وأبو يوسف ومحمد - رحمهم الله - إن الإسفار أفضل، واستدلوا بروايات فعله رضي الله عنه، ونحوه، وأما الصحابة رضي الله عنهم.

أما الروايات فأخرج أصحاب السنن الأربعة وغيرهم من رواية رافع بن

خديج قال قال رسول الله ﷺ: «استمروا بالفجر فإنه أعظم للأجر». قال
ترمذي: حديث حسن صحيح^(١)

وقال الحافظ في «الفتح»^(٢): صححه غير واحد، وأخرجه ابن حبان
مطبقاً: «استمروا بصلاة الصبح، فإنه أعظم للأجر». وفي «نظ الطبراني
والخروجي»: «كما أسلفتم بالتفجير فإنه أعظم للأجر». وأخرجه الماز من
حديث أنس بلفظ: «استمروا صلاة الفجر فإنه أعظم للأجر». وأخرج من أبي
نيسة وإسحاق بن راهويه والطبراني، الإمام محمد في كتابه «المحجج» عن
إبراهيم بن حنبل: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يا بلال! توتر صلاة الصبح
حتى يبصر النجوم فواضع يده». وزوي عن أنس: رضي الله عنه أنه عليه
الصلاة والسلام كان يسلي الصبح حين يفسخ العصر

وأخرج نطحاوي من حديث حابر قال: كان عليه السلام يؤخر الفجر
كاستسها. وفي حديث إمام مرفوعاً: «تمروا بالفجر فإنه أعظم للأجر». وعن
بلال مثله، وعن عاصم بن عمرو عن رجال من قومه من الأنصار من «صحابية
أنهم قالوا: قال رسول الله ﷺ: «أصبحوا الصبح تكلم أصحابكم فهو أعظم
لأجر»

وأخرجه الإمام محمد أيضاً في كتابه «المحجج»، وأخرج البيهقي ومسلم
من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ كان ينصرف من صلاة العشاء حين يعرف
أن رجل جليبه. وأما جابر أيضاً عن ابن مسعود قال: ما دُبت رسول الله ﷺ
مطلقاً لغير وقتها إلا سجع، فإنه يسجع بين السموت والعشاء، يسجع وصلى صلاة
الصبح من الغد قل: «فعلنا بحسب» وقتها المعتاد لأنه صلى عليك في الغائس، ولا

(١) أخرجه ترمذي رقم (١٥٤٢).

(٢) فتح الباري (٢/٢٥٥).

يُسَكَّنُ أَنْ صَلَّاهَا قَبْلَ الْعَجْرِ. وَأَخْرَجَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ عَنِ أَبِي لَهْرَاءٍ مَرْفُوعاً: اسْتَفَرُّوا بِالنَّجَسِ تَعَسُّوا.

وَأَمَّا الْأَثَارُ: فَأَخْرَجَ الطَّحْطُحِيُّ^(١) عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدٍ الْأَوْدِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ بِصَلَّى بِنِ الْفَجْرِ وَبَعِثَ نِسَاءً مِنَ الشَّيْخِ مَخَافَةً أَنْ يَكُونَ لَهُ طَاعَتٌ. وَعَنِ السَّائِبِ. صَلَّيْتُ خَلْفَ عُمَرَ الصَّحْبِ قَرَأَ فِيهَا بِالْخُفْرَةِ. فَلَمَّا انْصَرَفُوا اسْتَفَرُّوا الشَّمْسَ فَقَالُوا: طَلَعَتْ. فَقَالَ: لَوْ طَلَعَتْ لَمْ نَحْدِثْ نَحَافَتِي. وَعَنِ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ صَلَّيْتُ بِنِ عُمَرَ صَلَاةَ الصُّبْحِ فَفَرَأَ بِنِي إِسْرَائِيلَ وَالْكَهْفَ حَتَّى جَعَلْتُ أَنْظُرَ إِلَى حِدَارِ الْمَسْجِدِ. حَتَّى طَلَعَتْ الشَّمْسُ؟ وَعَنِ أَنَسٍ: صَلَّيْتُ بِنِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - صَلَاةَ الصُّبْحِ. فَقَرَأَ مَسُودَةَ أَرِيبَانَ. فَقَالُوا: كَادَتْ الشَّمْسُ تَطْلُعُ. فَقَالَ: لَوْ طَلَعَتْ لَمْ تَجْعَلْنَا غُلَامِينَ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كُنَّا نَعْمَلُ مَعَ أَبِي مَسْعُودٍ. فَكَانَ يُصَلِّي صَلَاةَ الصُّبْحِ. وَعَنْ جَبْرِ بْنِ نَفِيرٍ صَلَّيْتُ بِمَا مَعَارِيفَ الشَّيْخِ فَنُفْسُ. فَقَالَ أَبُو الدُّدَاءِ: اسْتَفَرُّوا بِهَذِهِ الصَّلَاةِ. وَعَنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُخَيْرِيِّ قَالَ: مَا اجْتَمَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مَا حَسِبُوا عَلَى التَّنْوِيرِ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّحْطُحِيُّ، ثُمَّ قَالَ الطَّحْطُحِيُّ: فَأَنْبِئْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا اجْتَمَعُوا عَلَى ذَلِكَ. وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ. وَرَأَيْتُ أَهْلَهُ جَمَاعَتَهُمْ عَلَى خِلَافٍ مَا قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ إِلَّا بَعْدَ تَخْلُصِ ذَلِكَ وَثَبُتِ خِلَافُهُ. انْتَهَى.

وَبَسَطَ تَكْلَامَ صَاحِبِ «الزُّبَدِ»^(٢) ثُمَّ قَالَ: فَإِنَّ نَبِيَّ التَّخْلِيسِ فِي وَقْتِ هَلْعَدِ الْخُرُوجِ إِلَى سَفَرٍ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي ائْتِلَاءِ حَيْثُ قَدْ مَحْضَرِ الْحِمَامَاتِ، ثُمَّ لَمَّا أَمَرَ بِالْقَرَارِ فِي السُّبُوتِ انْتَصَحَ ذَلِكَ

(١) تشرح معاني الآثار (١: ٦١-٦٢)

(٢) انظر: مدني الصنيع (١: ٢٢٣).

٢ - وحديثي عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن
سفيان بن عيينة، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب، عن
.....

قال الإمام محمد بن كنيان «الححيح»: قد جرد في ذلك آثار مختلفة من
التعليق والاستقراء بالفتح، والإستقراء أحب إلينا لأن القوم كانوا يقتضون،
فيقولون القراءة فيصرفون كما يصرف أصحاب الإسفار، ويدرك النائم وغيره
الصلوة، وقد بلغنا من أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه - أنه قرأ سورة
الأنعام في صلاة الصبح، فبهم كسوا يغلبوا لذلك، فأما من حثف وصلى
سورة انفصل ونحوها، فبه ينبغي له أن يسفر، وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ
قال: أسفروا بالمعجر فإنه أعظم للأجر، حديث مستفيض معروف، انتهى،
قلت وحديث قراءة أبي بكر - رضي الله عنه - البقرة يأتي في «الموطأ»،
وأخرجه النعماني أيضاً، وأخرج عنه أيضاً أنه قرأ فيها مائة مرة.

وأخرج الطحاوي عن عمر - رضي الله عنه - أنه صلى - قرأ سورة
يوسف وسورة الحج قراءة بطئة، وسبأني في «الموطأ» أيضاً، وزوي عنه أيضاً
أنه قرأ فيها سورة بقره، وزوي عنه أيضاً أنه قرأ فيها بني إسرائيل وسورة
تكليف، ولا بد لمن يقرأ أمثال هذه تسور أن يصح في الإستقراء.

وقال العلامة العيني في «شرح البخاري»: ولنا أحاديث كثيرة في هذا
أما، رويت عن جماعة من الصحابة - ثم سخطها - ولا يعني هذا كبحه -
تدل على الاستقراء بالفتح، فليعلم بهذا أنه لو ثبت التعليق فيحمل على
تخصيصه كدليل عليه الأمر بالإسفار، أو على الانتفاع كما قاله صاحب
«البدائع» والطحاوي، أو على العذر، أو على أطول القراءة كسورة النقرة،
يحمل على التخصيص أيضاً لقوله ﷺ: «صل بالنوم صلاة ضعتهم»، فدل،
ولا يحتاج إلى هذا كله بعد ما تقدم أن أصحاب النبي ﷺ ما اجتمعوا على
شيء - ما اجتمعوا على التنوير.

٣ - أمثال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار (عن) عطاء بن عطاء،
كما سبأني (يسار) ضمن الرواية ويكون السهلة آخره (ابن سعيد) بكر

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ، قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْمَغْرِبَ».

أخرجه البخاري في ٩ - كتاب وقوف الصلاة ٢٨ - باب من أذرك من المصلي ركعة.

ومسلم في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٣٠ - باب من أذرك الركعة من الصلاة، حديث ١٦٣.

الأصل والحال: معاً في كلمة واحدة بل في نطق واحد، وأوجب، بأن لمعتع رعابته. من جهة واحدة لا من جهتين كما في الصلاة، وإن كان الحامل عليه التحفة واشهر الكلية حتى سمي الاسم الأصلي وحيت اختلف فيه اختلافاً كبيراً حتى قاله النووي: اسمه عند الرحن بن مخر على الأصح من خمسة وثلاثين قولاً انتهى. قال العيني: روي له خمسة آلاف حديث وثمانمائة وأربعة وسبعون حديثاً.

أن رسول الله ﷺ قال: من أذرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس، لنظ أن مصيرية يعني قبل طلوع الشمس (فقد أذرك الصبح، ومن أذرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أذرك العصر) طاهر الحديث أي أذرك الركعة الواحدة مهما سرك لعدم اعتلاء وليس عليه أداء ما بقي، ولم يفسد أحد من العلماء، وقال النووي: أجمع المسلمون على أنه ليس عن ظاهره^(١).

قال ابن الملق، في شرح قوله عليه السلام: «فقد أذرك الصلاة» وهو معاج إلى الأول، لأن شرك ركعة لا يكون مفرداً لكل صلاة إجماعاً. اعرف فضل الإمام مالك والشافعي وأحمد - رحمه الله - في توجيه الحديث. إنه أذرك الوقت فليتم صلاته، وقد ورد مصرحاً في بعض الروايات بالنطق فليتم

(١) اسر الشهد (٢٧٣) والاعتكاف (١٠) (٢٩١).

صلاته وما يظن ان يضاف إليها أخرى، فعندئذ إذا صلى ركعة من العصر أو المغرب، ثم خرج الوقت قبل سلامه فلا يطق صلاته بل يَتِمُّهَا.

ولكن الحديث بهذا المعنى يخالف روايات النهي عن الصلاة في هذه الأوقات، وهي روايات مشهورة، والحمل على معنى يخالف الروايات المشهورة مما لا يليق بأهل النظر؛ ولذا قالت الحنفية - شكر الله سعيهم - إنه لو أريد به هذا المعنى، ووقع المخاصم بين الروايات فيترجح روايات النهي لما تقرر في الأصول أن المحرم يشرح عند استعاضه، وهذا أحد التوجه في معنى الحديث.

والأوجه أن يحمل الأحاديث على معنى لا يوجب التعارض، فقول: إنه محمول على صلاة الجماعة، والمعنى: أن من أدرك جزءاً من الجماعة فقد أدرك فضلها، فليتم صلاته بعد فراغ الإمام. ولا يشكل حيث تخصيص الركعة، وتخصيص هاتين الصلاتين.

أما الأول فمما نقله العيني عن بعض الشافعية أنه إما أراد حب السلام يذكر الركعة لبعض، ولذا روي عنه **يُتِمُّ**: من أدرك ركعة، ومن أدرك ركعتين، ومن أدرك سجدة، وقال: وقد أدرك الركعة خرج مخرج العادة - فإن غالب ما يمكن صرفته لإدراك به ركعة أو نحوها، وأما الثاني فمما نقل البوطي في «التنوير» أن تخصيص هاتين الصلاتين بالذكر دون غيرها مع أن الحكم ليس عاماً بهما. بل يعم جميع الصلوات لأنهما طرقتا النهار، وهما.

قلت: أو يقال: إنه ورد ذكر العصر والمغرب مخرج العادة دون الاستبراء، ولذا لم يذكر في بعض الروايات كما يحى. فيما ترجم به المصنف بقوله: من أدرك ركعة من الصلاة، بحيث يكون هذا الحديث في معنى الأحاديث المطلقة التي تفرقها بعد باب واحد، ولو سُئِمَ التخصيص هاهنا يقال: لما مع **يُتِمُّ**

عن الصلاة بعد العصر وبعد المغرب . فيحدث أن ينهزم من غير أن النبي صلى
أيضا فراجع الإمام عن الصلاة وإن لم يفرغ هذا المعنى بعد .

وقال بعض العلماء في معنى الحديث إنه محمول على معنى إنذار
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والحاكمين على طاعة الله ، والكفر بالإسلام . يعني لو سركون مؤلفا
من وقت الصبح إلى العصر فقد ركعة يتوضأ عليهم تلك الصلاة . وحينئذ لا
يختلف أيضا في أن الصلاة هي الصلاة ، وإلى هذا من الطحاوي .

ولا يمكن عليه الروايات التي فقط أقدم صلاة أو فقط في وقت إليها
أخرى لأن معنى قوله : «ويستم» فليأت به عليه وجه لعام في وقت آخر . فما
قد لا يندرج ككل الناس في الشرح المذكور . ولقد نصيب إليها أخرى
رواية ما معنى . كلف لا . والشيوخ في الروايات خلفه عند ترك الصلاة .

ولا يشك في أنها أيضا . أنه لا وجه لتخصيص بتدبير الصلاة . لأنها
أيضا يقول بأنه لا خصيص بها . ففقد ورد من ترك ركعة من الصلاة فقد
أفرك صلاة . كما سيجي . وهو سلم . فوجه لتخصيص بهذا أن الصلاة عند
الظنوع ، والعباد كالسماحة فسلك حرم من الصلاة في هذين الوقتين كان
وحوب الصلاة عليه في حيز الحفاء . لأن لم يجد وقت الأداء لقد الصلاة
بالفعل . وليس كذلك لأوقات الأخرى . وقد يمكن أنه في غيرهما أن يبدأ في
هذا الوقت . ويختمه في وقت الأخرى كما لا يخفى

ولو حسن الحديث على ما حصل عليه الأئمة الثلاثة فحينئذ يقاسر إلى
التي هي كذا تحقق في الأثر . أن العصر عند تعارض الأبي الحديث . وبعد
تعارض الحديث القياس . ومقتضى القياس بطلان صلاة الفجر طلوع الشمس
وصحة العصر بعده . وقد نالت العطفة كما سلف في أصول الفقه . وتبريد
متبريد تركه . حذف المصاب .

والأوجه عندني في وجه ترجيح جواز العصر دون العصر أن ظاهر قوله عز

نَزَلَ قَتَادٌ أَنَّ حَبَابَةَ الظَّهْرِ إِذَا كَانَ شَيْءٌ بِأَرَاغَاءِ الْبَنَى أَنْ يَكُونَ ظِلٌّ أَحَدَكُمْ مِمَّنْ.....

وزن أقبل وهو قليل. واللمعة المشهورة هو أشد تضيقاً، وروى عن سيبويه أنه يرى مما يجوز فيه التجنب والمفاضة بأقبل، ويحتمل أن يكون اللام بمعنى في، يعني أنه ضائع في تركه الصلاة، وأنه أصبح في غيره.

والمعنى أنه إذا علم أنه مضيق للصلاة ظل به التضيق لماتر العبادات التي تخفى، أو يقال: إنه إذا ضيق الصلاة فقد ضيق ماطر العبادات وإن عملها لهما روى عن يحيى بن سعيد أنه قال: لمضي أن أول ما ينظر فيه من عمل العبد للصلاة، فإن قلت به نظر فيما بقي من عمله. وإن لم تقبل منه لم ينظر في شيء من عمله، فإنه الباجي، قلت. والتوجيه الأول.

(ثم كتب) إليهم بعد هذا الشبه المذكور (أن) مصدرية اصلوا الظاهر إذا كان الضيق وهو الظل الذي بقي عنه السس بعد الزوال أي ترحم، قال معالي: «مَنْ نَفَى عَنْ لَمَرِ الظِّلِّ»^(١) فما كان قبل الزوال من الظل ليس بقيه (أراغاً) وهو ربع القامة. واستدل به على تعجيل الظهر. ولو صح الاستدلال به حمل على الشتاء لروايات أبي ذر وأبي هريرة - رضي الله عنهما - وغيرهما، قال عليه الصلاة والسلام: «إِذَا أَشَدَّ الْحَرُّ أَبْرَدُوا مَا نَصَلَا» مع أن الحديث لم يرد فيه النظر لا يدل إلا على التأخير نفوذه «إِلَى أَنْ يَكُونَ ظِلٌّ أَحَدَكُمْ مِمَّنْ» وهو آخر وقت الظهر عندهم، فلما أن يقال: إن عمر - رضي الله عنه - أمر بقاء الصلاة في آخر الوقت، أو كان وقت الظهر عنه إلى المثلين.

ولذا استدال الباجي^(٢) من المالكية بهذا الحديث على استحباب التأخير في مسجد الجماعة، قال الباجي، والتأخير لنا على الشافعي - رضي الله عنه -

(١) سورة الحجرات الآية ٩.

(٢) «المعنى» (١٣/١٦)

والله اعلم بالصواب. قالوا: يا رسول الله، ما يصير المراكب إذا غارت في البحر؟ قال: لا شيء. قالوا: يا رسول الله، ما يصير المراكب إذا غارت في البحر؟ قال: لا شيء.

حدثني عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأجمعين، عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، وأجمعين، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنه قال: «إذا غارت المراكب في البحر، لم يبق فيها شيء من الدنيا، ولا الآخرة، ولا شيء من الدنيا، ولا الآخرة».

والعصاة بالنصب أي وضعتوا العصر (والنصب) أي أوامر النجاة (المرشدة) بوضعه تعالى، ويقارنها ألا يكون ياضيا صقرا، والنصب والنصب يعتبران في الأرض والجدول، لا في غير الشمس، حكاه ابن ماجة في الميسرة عن الإمام مالك - رضي الله عنه - قال: قالوا:

قلت: وفي التهذيب: والمعادن، غير الفضة، وهو أن يصير حثا لا يبار به الأعيان، هو النصب، أي في يوم الجمعة، قال الشمس الأنة أعذا ضوا الشمس، وهو تغير الفرض، لأن تغير الضم، يحصل بعد الزوال.

أقصد ما يسمي المراكب: قوى نفوسه: مرتفعة، أي ارتداعها فلهذا أن يسمي المراكب إلى المغرب (مركب) للطي. (أو ثلاثة) فواسع لحد السبع، وقيل ثلث من المحدد، وقيل فرسجير في الشدة، وثلاثة في الضعف، ولأنهم أمة بمعنى الحر، والمغدير، فلا حاجة إلى التوجه، وسيأتي في الآثار الآتي التجرم ثلاثة فواسح، والمركب ثلاثة أميال، واحتلت الأقوال في تفسير السبل.

أقل غروب الشمس، رأت حمر مائة لا تقدير في الحديث بني، من الساعات لأنه يختلف باختلاف المراكب والأوقات، والعجب من الذين قالوا: إن هذا أسير لا يمكن، ولا يد، أن صلى العصر قبل الغروب، بل على السبل صلا، مع أنهم قالوا بغير أسير وعشرون ميلا من بعد الجمعة إلى العصر، كما سيحده في وقت الجمعة، وتوضيحه أن أصول وقت فيما بين الزوال والغروب يكون في آخر شهر يونيو، فيكون مع ساعات، ومن المعلوم أنه أربع ما يمكن الفراغ من الجمعة بعد مراعاة منها نصف ساعة، وكذا القرآن

والصحيح . والشيء بائناً مسبوكة .

لا يصدق ، وحسن الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت الغشاء ،
والقراءة على ما بعد دخوله ، قال ابن رسلان لا يحسن الغشاء ، بل يعمل
في مهلة منة لصلوات .

١٠ - من حذر^(١) . وفي الحديث نحرجه اليوم من الصلاة ، ومن محمول
على التخصيص هو أنه نحرجه بعد وقت الوقت ، وماذا بعد دخوله ، وفي الثاني
إن عدم أن نحرجه يسبق الوقت ، ثم نحرجه اليوم ، إنما إن وقت من غيره
أن وقتك ، حيث يدرك الصلاة كاملة في الوقت ، وكذا في الأول . عند جماعات
من أصحابنا ، ومن آخرين لا حرمة عليه مطلقاً لأنه قبل الوقت ، ثم يكلف بها
بعد ، انتهى .

قال القاري : هو تدعيان ، والتخصيص الذي ذكره في الحديث هو التخصيص
تقوياً لنا .

وذلك ابن حبان قال في المصنف : ويكره اليوم فليت ، لشيء انتهى
عنها إلى حديث في صحيحه ، قوله : لا يحسن الغشاء إلا لأحد رجلين مصر
أو مسافر أو رواية أو عمر^(٢) . ابن رسلان الطحاوي إنما ذكره من حديث
وقت الوقت أو الجملة ، وأما من قبل نفسه إلى من يرفعها قال له .

(أو) صلوا (الصحيح) حديث (والاجود) والأرفع ، الراو حاشية (بأدب) باب
أي ماهرة من المدة ، وهو الظاهر (مسبوكة) قال ابن الأثير : مك الحوم
أي شربة ، واحسنه حفظه حسن كثيرة ما ظهر منها .

ثمة . وهذا إذا قرأ من لفظة عمود رضي الله تعالى عنه . كما تقدم أنه
كان يقرأ سورة العنود ، وكذا عن المصنف الأثر . رضي الله عنه . ثم إذا قرأ
نصار السورة بالأثرى لا يدار كما تقدم متصلاً

(١) أصله : من كان المصنف (١١٠) ، (١١٢) .

(٢) وفي رواية : (أي) من علمه ، (أي) لا يملكه (١١٣) ، (١١٤) .

٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ غَمَامِ بْنِ أَبِي سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ
 لَمْرُوزَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: أَنَّ حَبْلَ الظُّلُمِ، إِذَا
 كَانَتِ الشَّمْسُ وَالْعَصْرِ، وَالشَّمْسُ يُلْقَى بِقَبْلَةٍ، فَبَلَّ أَنْ يَدْخُلَهَا حَقْرَةٌ.
 وَالْمَغْرِبُ: إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ. وَأَخْرَجَ الْعِشَاءَ مَا لَمْ يَنْتَهِ. وَصَلَّ الصُّنْعَ
 بِأَدْنَى مَسْبُكَةٍ. وَاقْرَأَ فِيهَا بِسُورَتَيْ طهٍ وَنُوحٍ مِنَ الْقُرْآنِ.

٧ - (مالك عن عمه أبي سهيل) مصنفه اسمه (بن مالث) بن أبي عامر
 الأصبحي النخعي المدني ثقة مات بعد سنة ١٤٠ هـ (عن أبيه) مالك بن أبي عامر
 الأصبحي، سمع من عمر - رضي الله عنه - ثقة، من كبار التابعين، روى له الجميع
 مات سنة ٢٧٤ هـ على الصحيح، قاله ثورقاني تبعاً لحافظ في التفرغ.

(أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري) عبد الله بن قيس
 الصحابي، المشهور، قدم المدينة بعد فتح خيبر. استعمله النبي ﷺ على بعض
 الجس، واستعمله عمر - رضي الله عنه - على البصرة، واستعمله عثمان -
 رضي الله عنه - على الكوفة، واختلف في موته من سنة ٤٦ هـ إلى سنة ٥٣ هـ
 والظاهر أن عمر - رضي الله عنه - كتب إليه في زمان إمارته على البصرة.

(أن سئل) بصيغة الأمر (الظهور) منصوب (إذا زادت) أي مالت (السم) -
 ولا ينافي ما تقدم إذا جاء النهي ذراعاً لأن هذا مجمل، وهو مصر (والعصر)
 منصوب (والشمس) الواو حالية (ببضاء نقية) دانتون والغاف تقدم تفسيره في
 الحديث المتقدم وهو المراد بقوله (قبل أن تداخلها) أي الشمس (صقرة) بأن لا
 تحار فيه الأعين عندنا، وباعتبار الأرض والحداد عند المالكية كما تقدم.

(والمغرب إذا غربت) أي توارت بالغروب (الشمس) أي على الغور (وأخر العشاء)
 لأن تأخيرها منحب (ما لم تنته) لأن التوم قبلها مكروه كما تقدم (وصل الصبح والجم)
 بأدنى مسبكة تقدم في الحديث السابق (اقرأ فيها) أي في صلاة الصبح (بسورتين
 صريحتين) بعد الفاتحة، ولم يذكرها لما أنها متفردة عند الكل (من المفصل)^(١)

(١) قال ابن عبد البر في الاستدكار (١/ ١٤٠) على الاختيار لا على الوجوب.

أَنَّ زَكْرِيَّا كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ

وَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ زَكْرِيَّا كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي بَيْتِهِ
فَتَجَرَّعَ الْحَبْلَ حَتَّى سَلَّطَ رُوحَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَجَاءَهُ الْمَلَكُ بِوَحْيٍ
قَالَ: يَا زَكْرِيَّا إِنَّكَ نَذِيرٌ لِلْعَالَمِينَ

وَنُصَحَّحَ وَجْهَهُ بِمَا قَالَ أَخْبَارِي بَعْدَ مَرَدِّ الْأَرْوَاحِ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ: فَتَمَّتْ
بِعَصْمِهِ هَذِهِ الْأَثَارُ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الْعِشَاءِ لِأَنَّهُ مِنْ حِينَ يَجِيبُ لِنَفْسِهِ إِلَى أَنْ
يَحْصِيَ اللَّيْلَ كُلَّهُ، وَتَكُنَّ عَلَى فَوَاقِثَ مَلَأَةٍ دُمَا مِنْ حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُهَا إِلَى أَنْ
يَحْصِيَ ثَلَاثَ اللَّيْلِ، فَأَفْضَلَ وَقْتُ صَلَاتِهِ فِيهِ، وَأَمَّا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ
نِصْفُ اللَّيْلِ فَفِي أَفْضَلِ دَوْرٍ ذَلِكَ، وَأَمَّا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ فَدَوْرٌ كُلِّ مَا قَبْلَهُ،
أَشْهُرُ الْأَوَّلِ زَكْرِيَّا مِنَ الْفَتَلِيسِ أَنْ تُؤَخَّرَ عَنْ النِّصْفِ أَيْضاً.

وَالْأَوَّلُ أَنْ يَهْلَ بِهَذَا الْفَوْرِ لَا يَحْصِي بِالنَّبِيِّ عَلَى صَلَاةِ الْعِشَاءِ، بَلْ
هُوَ نَسَبٌ عَلَى التَّحْقِيقَةِ عَلَى الصَّلَوَاتِ كُنْهًا لِقَوْلِهِ يُخَيَّرُ: «مَنْ حَافِظٌ عَنِّي هَؤُلَاءِ
الصَّلَوَاتِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَافِينَ» وَحَتَّى أَنْ يَكُونَ إِنْشَاءً إِلَى فَوْتِ الْعِشَاءِ.
خَامِسَةٌ: كَمَا وَدَى الطَّحَّافِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ حَبِيبٍ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
إِلَى أَبِي مُوسَى: وَضِعُ الْعِشَاءِ أَجْلٌ سَبِيلُ نَفْسٍ، وَلَا تَكُنْ مِنْ نَعَاتِلِي.

٩ - وَكَانَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَرَأَ مَعْجَمَةَ الْفَرَسِ بِرَأْيِ أَبِيهِ، ابْنِ
أَبِي رِيَاءٍ، وَهَذَا يَسْتَبْدِي إِلَى حَدِّهِ، مُوَلَّى بَنِي سَعْدِ بْنِ قُصَّةٍ، مِنَ السَّادَةِ مِنْ
بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَبُو دَاوُدَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ أَسْمَى الْأَخْطَرِ مِنْ
الْأَنْبِيَاءِ، أَعْلَى مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَبَعْدَ الْمُرْسَلِينَ، وَكَانَ الْعَمْرُودِيَّةَ، وَالْمَرْءَ
بِمَا وَجَّهَتْ سِلَاحَهُ، وَكَانَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: وَفَهُ رَوَاةٌ مُؤَمَّلَةٌ،
وَأَمْوَافَاتٌ لَا تَوَاحِدُ مَا أَقْبَى، وَلَا تَدْرِكُ إِلَّا مَا تَقِيفُ، بِعَيْنِي هُمْ مَوْقُوفٌ لِنَفْسِ
مَرْفُوحٍ حَكِيمًا، فَالْأَرْقَايُ، قُبْنَ، وَدَوِي هُوَ مَرْفُوحٌ فِي التَّهْلِيدِ.

صل الظهر إذا كان ظلك منك والعصر إذا كان ظلك منك.
والعرب: د غربت الشمس. والعشاء: د غابت بين ثلث الليل.
وصل الضحى بضم. على المجلس.

اصل الظهر إذا كان ظلك منك. والعصر إذا كان ظلك منك. وهذا
صريح فيما ذهب إليه الإمام الأعظم أبو حنيفة - رضي الله عنه - في ظاهر
الرواية أنه يخرج وقت الظهر. ويدخل وقت العصر بالنسي.

وهذا الأثر استدلل الإمام محمد على سننك الإمامية لأنه أمر صلاة الظهر
إذا تحققت الشمس. والعصر إذا سار السيل. هذا فإن صاحب الاستبصار في
العصر فيه على أوامر الأوقات تأويل بتأيد مذهبه. ونحوه من ثلث من العتمة من
شرح كلام محمد - رحمه الله تعالى - بأنه بخلاف صريح قول الإمام محمد -
رحمه الله تعالى - وبكونه من تأويل الكلام بما لا يرضى به فإنه. وأصل الكلام في
دليل الإمام صاحب البحر الرائق. وحذف رسالة نصاً مستغنى. وكذا سقطها
شرح الهداية وغيرها. وأن من حاجة إلى بطلان الإجماع في هذا السنن
بعد أن ثبت المتن على دولته. أتف مع أنها رواية عن الإمام أيضاً.

والأحوط عندما ما قال به المشايخ أن يصلي الظهر قبل النسي والعصر
بعد النسي.

(والعرب) بالنصب (إذا غابت الشمس) كما تقدم (ولمعت) ما بينت أي
أول. وفيه كما تقدم (وبين ثلث الليل وصل الضحى غشياً) "يطلع الخيل الممعة
والبدن الموحدة وتبين ممتعة. بقايا طامة الليل (يعني) أي برد. بالنسي
والنسي) فتمه به لأن الغش في اللغة يكون قبل الظل. والظاهر أنه تعبير من
يحيى بن يحيى. لأنه رُفِعَ هنا في رواية من بكر وغيره بمجلس.

(٩١) (٩١)

(٩١) قال الرافعي: كذا رواه يحيى بن زكريا. وفي رواية يحيى بن بكر والنعماني وسعيد بن سنان
وهذه الصيغة صحيحة. فالحق في الخبر: "أظهر شرح الرافعي" (٩٢)

١٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا نَصَلِّيُ الْعَصْرَ، ثُمَّ نَخْرُجُ الْفُلْجَانَ إِلَى سِي سَدْرٍ لِنُؤَدِّ، فَيَجِدُهُمْ يَحْمِلُونَ الْخَضِرَ.

أخرجه البخاري في: ٩ - كتاب مواقيت الصلاة، ١٣ - باب وقت العصر

ومسلم في: ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٤٤ - باب استحباب التكبير بنصر، حديث ١٩٤١.

١١ - (مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) زيد بن سهل الأنصاري السدي ثقة، والإمام مالك ثقه يروي عنه بواسطة كما في الأذان، قال في الفتح الرحمانى: كان مالك لا يندم عليه أحداً في الحديث، مات سنة ١٣٢ هـ وقيل: بعدها (عن) عمه يعني أخى أبيه دأبه رأس من مالك) بر التفسير الأنصاري الحضرى، خدم رسول الله ﷺ عشر سنين، صحابي مشهور، قبل له ٢٨٩: حديثاً مات سنة ٩٢ هـ وقيل: بعدها، وقد جاوز سائة، وهو آخر الصحابة موتاً باليسر^(١).

(الله قال: كنا يصلي العصر) قول الصحابي: كنا نفعل كذا مختلف عند أهل الأصول، فعيل: مرفوع، وهو اختيار الحائلي، وقيل: موقوف، وإليه مال الدرفهني وغيره، وقال الحافظ ابن حجر: الحق أنه موقوف لبعضاً مرفوع حكماً.

ثالث: لكن الحديث مرفوع قطعاً، صرح برفعه ابن المبارك وغيره بلعظ^٥ كما يصلي العصر مع رسول الله ﷺ، أخرجه الثنائي أنه يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف، قال العيني: كانت منازلهم على التيلين من المدينة المنورة بقرية (فيجدهم يصلون العصر) قيل^(٢): فيه تعجيل النبي ﷺ العصر

(١) نظر: أسرار أعلام النبلاء (٣/٣٩٥).

(٢) نظر: «الشهيد» (١/٢٩٥) و«الاستدراك» (١/٢٤٣).

١١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ نُصَلِّيُ الْعَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قُبَاءَ.

قلت: بل فيه دليل على أن المعروف عند الصحابة كنهم - رضي الله تعالى عنهم - كان تأخيرها، ولذا كانوا يؤخرونها بنحو عمرو بن عوف، وأهل قباء وأهل العوالي، وغيرهم، كما يجيء في الروايات، فظهر منه أيضاً أنهم كانوا على ثقة من أن تعجيله عليه الصلاة والسلام كان لحاجة، ولمصلحة دعت إليه، وإلا فأني رحلي يكون أشد تأسياً به ﷺ من الصحابة! هذا، وقال الرازي في «الأسكاف»: لا يسكن الوقوف منه على مقدار معلوم من الوقت، لأنه على المسافة والسرعة في المنى، كذا في «المنح الرحمان».

١١ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن أنس بن مالك أنه قال: كنا نصلي العصر) أي مع رسول الله ﷺ كما رآه شريك عن عائشة أخرجه اندارقطي في «غرائب» قاله الشعبي.

(ثم سبب الذهاب) قال الحافظ: كأنه أراد نفسه: لما جاء في رواية: ثم أوجع إلى قومي.

(إلى قباء) بضم القاف وسوحدمة يمد ويقصر، ويصرف ويمنع، ويذكر ويؤنث، والأفصح التذكير والمصرف والمد، قال الزرقاني: ممدود عند أكثر النحويين، وأذكر بعضهم قصره لكن حكاه صاحب «لعين»: قال النكري: من يذكره بقصره، ومن يؤنثه فلا يصرفه، سمي ماسم بنو هناك، انتهى، بين المدينة نحو الميلين أو أقل، وقيل: ثلاثة، قال الشعبي: قال النعماني: لم يتابع مالك على قوله: «قباء» والمعروف «العوالي»، وكذا قاله اندارقطي وغيره، فهو مما يُعَدُّ على الإمام مالك - رضي الله عنه - أنه رجع فيه، انتهى مختصراً.

وقال أبو مطرف عن أحمد بن خالد أنه قال: لم يتابع على قوله: «قباء» ورواه الذهب عن الزهري عن أنس فقال فيه: ثم يذهب الذاهب إلى العوالي، والعوالي في طرف المدينة، وقاء على فرسخ من المدينة، فلهذا لم يتابع مالك

[illegible]

أخرج ابن أبي عمير في كتابه من الرتب، الفصل ١٣ باب وقت العصر

ومسلم في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٣٤ - باب استحباب التكبير بالعصر، حديث ٩٤٣

١٠ - وحائلي من - - - - - ٥٠ - في أبي عبد الرحمن -

عليه لأن قول هذا يمثل على أن العصب كانت تصابي لور وانفوس، انفسه
لأحي^(١) ثم رثته.

قلت: الإمام مالك - رضي الله عنه - ليس بمنزه فيه - بل والله ابن أبي
 شهاب عن الزهري بلفظ «فأما» كما ذكره - إلى جبي مفصلاً وبغلي عنه العلامة العيني
 مختصراً، مع أن الرواية السابقة بلفظ «بني عمرو» من عوف - أخرجه البخاري
 ومسلم، وهم كانوا بقاء كما تقدم، وما أشكر عليها أحد - فعام أن نسبة الزهري
 إلى الإمام مالك - وهم - قال الحفاظ - وأهل مالكاً - لم - رأى في رواية الزهري
 جماً حبلياً على الرواية المفسرة^{١٣٦}، وهي رواية عن إسحاق إذا قدر فيها:
 «بني عمرو» من عوف، وهم أهل بقاء، فبني مالك على أن القصة واحدة.
 والله أسطى العاصم والشمس رند، ولا يرضنا الحشمة فما نغده مسوفاً.

الراي^{١٣}، وفيه حافظ أخذ معني السبيلة، قال مالك: دفت حلالة الفقه منذ مات ربيعة مات سنة ١٣٦ هـ وقبل غيرها عن ابن جهم^{١٤} بن أبي بكر

(۱) استمر (۱۸۸۶)

(٢) قال في الإلحاح كافر (١٧٢٥)، ليعني نظارون جوريت، والله اني محتبة السيفاء.

(3) انظر ر. ص. ق. ١: في أخبار الملا، ١: ١٨٩.

(٤) اصل مرجعہ برائے لغت: (١٩٩٣ء)۔

الله قال: ما أذكرت الناس إلا وهم يصلون الظهر بعشي.

(٢) باب وقت الجمعة

١٣ - حدثني يحيى، عن مالك، عن عمه أبي سهيل بن

مالك، عن أبيه:

الصديق - رضي الله عنه - أن عبد الرحمن المني أحد الفقهاء بها، فقيه إمام
ورع كثير الحديث مات سنة ١٠٦ هـ (أنه قال: ما أذكرت الناس) أي الصلابة
لأنه من كبار التابعين، قاله الزرقاني (إلا وهم يصلون الظهر بعشي) والعشي من
بعد الزوال إلى العروب، وقيل: إلى الصباح، والسقود بيان التأخير في صلاة
الظهر، والإنكار على من أنكرها، قال في الاستدراك^(١): قال مالك: يريد
الإيراد بالظهر، قلت: ويؤيده أيضاً ما سبأتي من النهي عن الصلاة في
الهاجرة

(٢) وقت الجمعة

بضم الميم لغة الحجاز، وفتحها لغة تميم، وإسكانها لغة عقيل، اسم ليوم
من أيام الأسبوع، قاله الزرقاني. قال النووي^(٢): قال مالك وأبو حنيفة والشافعي
وجماهير العلماء من الصحابة ومن بعدهم: لا تجوز الجمعة إلا بعد زوال
الشمس، ولم يخالف في هذا إلا أحمد بن حنبل وإسحاق، فجوزا ما قبل الزوال،
وأخر وقتها آخر وقت الظهر عند الجمهور، واختلف فيه المالكية، فقال البيهقي:
آخر وقتها عند ابن القاسم وأشهب آخر وقت الظهر ضرورة واختياراً، وعند ابن
الماجشون وغيره إلى العصر، ولا يجوز أن يؤتى به في وقت الضرورة، انتهى
مختصراً، والظاهر أن المقصود منه إخراج الوقت المشترك

١٣ - (مالك عن عمه) نافع (أبي سهيل) مصفراً (ابن مالك عن أبيه) مالك

(١) (٢٤٦/١).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٤٨/٦) وانظر: بداية المجتهد (١/١٦٧) والعنبر (١/١٩).

أَنَّ قَارِئًا خَرَجَ فِي صَلَاةٍ مَعَهُ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَهُوَ الْخَلَفُ، وَهُوَ
تَقَرُّعُ ابْنِ حَذَارٍ الْمَسْجِدِ الْعَاشِي. مَرَّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى ابْنِ حَذَارٍ فَظَلَّ
الْحَبِيبُ حَتَّى خَرَجَ بِمَنْ فِي الْخَطِّابِ.....

(أَنَّ قَارِئًا كُنْتُ أَرَى طَنْفَهُ) - رُكِعَ الطَّاءُ وَفُتِحَ الْهَاءُ وَضُمَّهُمَا وَرُكِعَ الطَّاءُ
وَالْهَاءُ مَعَهُمْ فَذُقُوا^(١). قَالَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ الرَّحْمَانُ الْخَلَفُ وَفُتِحَ
الْمُعْجَمَةُ وَالْمُعْجَمُ الْمَاءُ، الْأَهْلَاءُ، وَفِي الْخَطِّابِ الْأَفْصَحُ كَسَمِ الْمَاءِ وَفُتِحَ
الْفَاءُ وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ: فَتَحَ الْهَاءَ لَا غَيْرَ، وَقِيلَ فِي مَعْنَاهُ إِيَّاهُ سَأَلَ
صَغِيرًا، وَقِيلَ حَصِيرًا مِنْ سَعْدٍ، وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ: الْطَنْفُ أَيْ أَنْفُهُ كُلُّهَا.

(الْعَاشِي) يَفْتَحُ الْأَعْيُنَ ذِكْرًا، أَيْ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ، الْأَهْلَاءُ أَيْ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ وَجَدَّهِ
وَأَبْنَاءُ الْأَسْرِ، فَحَبَابِي حَبِيبٌ مَاتَ... كَمَا فِي الْإِسْرَافِيَّةِ، قَالَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ:
إِنِّي أَجِيتُ حَبِيبًا، حَبَابًا فَمَرَّ ابْنُكَ وَشَأْنًا كَمَا أَعْلَمُ مِنْ حَبَابٍ عَمِي يَبْكُ
تَوْبِي... سَبِينًا، وَقِيلَ: مَعَهُمَا مِنْ مَعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ..

ابْنُ حَذَارٍ نَظَرَ إِلَى حَذَارٍ الْمَسْجِدِ، الْأَشْعَرِيُّ، لَعَنَهُ حَذَارُ، قَالَ
الْبَاحِيُّ: وَإِنَّمَا كَانَتْ تَطْرُقُ لِحُطُّسِ عَيْنِهَا حَفِيلٌ مِنْ أَبِي طَالِبٍ... وَيَصِلُي عَلَيْهَا
الْحَصَّةُ، أَيْ...

وَصَلَاةٍ عَنِ سَحَابِ الْخَطِّابِ حَبِيبٌ مَاتَ كَرَامَةً، وَقَالَ الْبَاحِيُّ^(٢)
السُّجُودَ عَنِ الْخَطِّابِ مَكْرَهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ كَرَامَتُهُ مِنْ بَابِ الْأَصْرِ
الْأَلْفِ، أَيْ الْخَطِّابِ

وَمِنْ فِي النَّصْحِ الرَّحْمَانِيُّ، عَنْ الْعَبَّاسِيِّ: يَحْوِي الصَّلَاةَ عَلَى الْخَطِّابِ
وَالْمَسَامَةِ، وَحَبِيبُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى مَحٍ وَعَلَى طَنْفِهِ، وَصَلَّى عَلَى الْمَسَامَةِ
عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَجَدَّهِ وَعَدَّاهُ وَعَلَى مِنْ أَبِي طَالِبٍ.

(فَلَا غَضَبَ الْطَّاءَ) كَلَّمَهَا ابْنُ الْحَذَارِ حَتَّى خَرَجَ عَمْرُ بْنُ الْخَطِّابِ - رَضِيَ اللَّهُ

(١) مَعَهُ فِي الْأَصْلِ، وَفِي الْإِسْرَافِيَّةِ: (١٣: ١٢٠) حَبِيبٌ لَحْزٌ.

(٢) الْبَاحِيُّ: (١٨٨).

روى في الجمعة. قال مالك (رواه أبي سبيل): ثم ترجع بعد الصلاة إلى المسجد، قال مالك (الجمعة).

تعالى عنه - في زمان خلافة (أبى) بالناس (الجمعة) بعد الخطبة. ولم يذكرها أيضاً أنه ممنوع عنه الكس. قال الحافظ^(١): هذا إسناده صحيح، وهو ظاهر في أن عمر - رضي الله عنه - كان يخرج بعد زوال الشمس، وفيهم بعضهم من ذلك، ولا يتبعه إلا أن حمل على أن الخطبة كانت تقرأ خارج المسجد، وهو بعيد، والبرقي ظهر أنها كانت تقرأ في داخل المسجد، اهـ.

قلت: بل هو المعتبر كما يدل على ذلك، وأيضاً قد جاء في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن أنس: كان لعقل خفصة معاوية بن النخعي، الحديث، وروى أيضاً أن العباس - رضي الله عنه - كان له صفة في أصل حذو المسجد، فإذا نظر إلى أهل قنطرة النخعي أدرك الحوادث، الحديث، ومخبراً، فعلم بها أنه أن عمر - رضي الله عنه - يتأخر بعد الزوال قليلاً، ولذا أخرجه محمد^(٢) الحديث في وقت الجمعة وقال: وهذا تأخذ

أما: مثلاً: ورواه أبي سبيل: ثم ترجع إلى المسجد بعد صلاة الجمعة (تقبل) من القبلة. وهو اليوم في الظهيرة علم ما كانه تعميماً، وهو السمع. العليل والقبلة والاستراحة هذه. النهار، وإن لم يكن معينا نوم، واختاره صاحب المنح الرحاني: بدليل قوله تعالى: «وَأَسْكُنْ بُيُوتَكُمْ» ولا نوم فيه، والله على ورن قاعته بمعنى القبلة، قال في «التامر»: الثالثة نصف النهار، قال فيلاً وقتله وفيلولة ومبدأ ومقبلاً، انتهى.

تدعى: قال النخعي: منع الصلاة، وهو اشتداد النهار، وأما بالنفس والنفس فبعد خلق الشمس مؤنث، وفاز الناجي: بالضح والمعد حر.

(١) فتح سري (٢٨٧٠٤)

(٢) انظر: سبيل السجدة (١٩٩٨/٩).

٢١ - وحدثني عن مالك عن ... عن ...

الشمس والضم والفجر ارتفاع بعد طوعها. وقبل: الضحى من حين طلوع الشمس إلى أن يرفع النهار. ويبقى الشمس جدا، ثم يعود بعد ذلك انقضاء إلى قرب من نصف النهار. والمواد في الحديث^(١) أنهم كانوا يرجعون بعد صلاة الجمعة، فيذكرون ما دنهم من راحة فائقة تصحى بالتهجير إلى الصلاة، انتهى.

راسل - الحديث على جور الجمعة في الروايات لأهم كانوا يفلتون بعد الجمعة، والتهنئة لا تكون إلا في نصف النهار. فظهر أن الجمعة تكون قبل الزوال.

وأنت خير بأنه لا يصح الاستدلال أصلا، لأنه أضيق منه فائقة الضحى لما أنه عام مقامه، وقد يطلق على النائب اسم متعوب كما أضيق رسول الله صلى الله عليه وسلم المحور اسم الغدا، فقد تعرباخر من مديرة: فلم إلى الغدا المباركة، أخرجه أبو داود والبيهقي، فكما أنه لا يصح الاستدلال بقوله *يُخْرِجُ* هذا عن جوار السجود وقت الغدا - وهو بعد طلوع الفجر إلى الزوال - كذلك لا يصح الاستدلال بنطق الفيلولة على جور الجمعة قبل الزوال كما هو من أحلى التبعييات، فما استدلل الإمام مالك - رضي الله عنه - بهذا الحديث على أن عمر - رضي الله عنه - يصلي الجمعة بعد الزوال^(٢) ويتأخر حتى عشي الغل الطمعة كلها لا غبار فيه^(٣).

٢٢ - ماثل عن حميد بن أسحق الجعفي (ابن يحيى) عن عمارة بنهم الجعفي الميمنة وتختلف الميم السالزي بكسر الراء والتود نسبة إلى بني مازن بن

(١) قال ابن عبد البر: سمع كثيرا يقولون في أن يخرج عمر بن الخطاب - إذا حلوا الجمعة الميمنة، فاستدركوا أنه الثاني والثوم فيها على ما حوت عاظمهم، فاستدركوا بذلك على يوم الخيل. - لا يذكر (٢٥٣/١٩)

(٢) هو الذي يصح عن مالك بن أنس، وعنده جماعة العلماء، لا ينكر (٢٥٣/١٩).

(٣) انظر: التفسير (١٩٩).

عن ابن أبي سبيبة، أن عثمان بن عفان سمى الجمعة باسمين
وعنى العظم سائر قال مالك. وذلك للتخجير وسراقة السير.

التجار الأنصاري، والمراد به هذان الأنصار دين الله، وأنصارون كثير، قاله
العيني، ثقة عد. ذكر المحدثين. مات بعد سنة ١٣٠هـ وني في سنة ١٤٠هـ

(عن ابن أبي سبيط) ففتح السين وكسر اللام آخره طاء مهملة اسمه
عبد الله، واختلف في اسم أبيه فقيل: أسيد بالذال لمهنة مصغر. وقيل:
يدفراء بالذال، وقيل: يزيد، انتهى في آخره، و لأول أشهر ما قيل فيه،
مشهور بكيبه، وكما الخفاف، في نسبة بعد الألف، ذكره الخفاف في تعجيل
المنفعة لا بعده هذا تخجير، ذكره ابن حبان في الثقات

(أن) أمير المؤمنين (عنه) بن عفان. رضي الله عنه. ثالث الخلفاء
الراشدين، وأحد العشرة المبشرة، وأحد السبعة أهل الشورى، ومن السابقين
الأوليين، هاجر النهديتين، ولد بعد الفيل بسنة، دعاه أبو بكر - رضي الله عنه -
إلى الإسلام فأسلم في أوله، فلما أسلم رآه رسول الله ﷺ رقية. فلما توفيت
أبام يدر زوجه بعدها أحبها أم عمر، فلقب في الزين، سويح به يوم الاثنين
ليلة بقيت من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، واستشهد مائتاً بعد العصر يوم
الجمعة ثمان عشر، غلبت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، وهو من اثنين
وثلاثين سنة، وقيل أكثر من ذلك، وقيل أقل

(صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر) من يومها (يعمل) ففتح التميم ولا من
بورج حبل، موضع بين مكة والمدينة.

(قال مالك) يوجد هذا المارة في أكثر النسخ (وبينهما) أي بين المدينة
ومثل (الثلث عشر ميلاً) كما قال ابن وضاح، وقيل: ثمانية عشر، وقيل:
سبعة عشر ميلاً (قال مالك). وذلك أي إدراك العصر مثل (للتخجير) أي لصلاة
الجمعة وقت الهاجرة^(١)، وهي انقضاء النهار بعد الزوال (وصرعة السير) لا

(١) أي أنه خسر بالجمعة فصلاها في أول الزوال، والاستدراك (١/٢٤٤).

(٣) باب من أدرك ركعة من الصلاة

١٥ - حدثني يحيى بن عمار عن مالك، عن ابن مهدي، عن أبي
 حنيفة عن عبد الواحد، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال:
 من أدرك

بشيء من أحد يعرف سرعة المراكب سبعا أضعف العربية، وإنهم يصلون إلى
 قباء بأسرع من نصف ساعة، وقد قيل: بينهما ثلاثة أميال، ومقصود الإمام بهذا
 التأثير إثبات التهجير لمحمدة.

(٣) باب من أدرك ركعة من الصلاة

حذف جواب الشرط في الترجمة استعانة مدركه في الحديث أو التكاليف
 على فهم الصريح إذ قدّر مثل لفظ «ما حكمه» فإن من هذا الجزء العام بمهمه
 كل سامع، والظاهر من صريح الإمام مالك - رضي الله عنه - أنه أراد بذلك هذه
 الآثار بيان التسوق وملازمة الركعة والسجدة مع الإجماع، وأراد بها تقديم من
 رواية المصنف والآخر بيان براءة الوقت، ولذا أورد الإمام محمد في «موطنه»
 الرواية النهائية في الفتوى عن الوقت، وأورد هذه الروايات في الرجل يسبق
 بعض الصلاة، فأمل وشكر.

١٥ - (ماثف) الإمام (نور) محمد بن مسلم (من سني) الزهري (عن
 أبي سلمة) قال: سمعته، وقيل: عبد الله، وقيل: إسماعيل (ابن عبد
 الرحمن) بن عوف الزهري الحنلي، ثقة فقيه كثير الحديث، ولد سنة يصح
 وعشرين ومائة سنة ١٠٥هـ أو عشرين (عن أبي هريرة) - رضي الله عنه - قال:
 إن عبد الله لا أعلم اختلافاً في إسناده أن رسول الله ﷺ قال: من أدرك

ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة»

أخرجه البيهقي في ٩ - كتاب مواقيت الصلاة، ٢٩ - باب من أدرك من الصلاة ركعة.

ومعه في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٣٠ - باب من أدرك من الصلاة ركعة، حديث ١٦١.

ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) قال ابن المنك: محتاج إلى التأويل، لأن مدرك ركعة لا يكون مدركاً لكل الصلاة إجماعاً، أما فليس كذلك قال غيره كما تنتم في المواقيت

وختلف العلماء في توجيهه فقل محمول على فضل صلاة الجماعة، سمي يحصل له ثواب الجماعة، ويؤيده ما روى أبو علي الحسني عن ثابت في هذا الحديث بلفظ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك لفصل» ويؤيده أيضاً ما روى عبد الوهاب بن أبي بكر عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بنقطة: «لقد أدرك الصلاة وفصلها» وإللال الحافظ ابن حيد التبر^(١) بأنه ليس بشيء، لأنه على أصول الحديثين من زيادة الثقة مع أن له متابعة أيضاً

ونو سنم فالرواية الضعيفة ترمح أحد لوجود المحتملة، وقال بعضهم: محمول على حكم صلاة الجمعة، يعني مدرك الركعة مذكراً لحكمها كله من سهو الإمام ولزوم الإتمام وغير ذلك، ويؤيدهم: «من أدرك الركعة مع الإمام فقد أدرك الصلاة» وقالوا: تقدير الحكم حسب من تقدير الفصل.

وأياً ما كان فالحديث في هذين التوجيهين محمول على صلاة الجماعة، وعليها حمى الإمام محمد رحمه الله إذ ذكره في «باب الرجل يسبق ببعض الصلاة»^(٢)، وعليه حملة الناجي في «المعتق»^(٣) وهو الظاهر من صنيع الإمام

(١) نظري: «التمهيد» (١/١٦٤) و«المستدرک» (١/٢٥٨)

(٢) نظري: «المعلل الممجد» (١/٢٦٦)

(٣) (١/٢٠٠)

١٠ - وحديثي من الصلاة عن أبيه : من غلب الله من عمر من الخطاب : قال رسول الله : لا صلاة له ولا صلاة له ولا صلاة له

مالك - رضي الله عنه - كما تقدم هنا ، وقال بعضهم : محمول على إدراك اتقوا ، ووجوب الصلاة ، يعني من لم يكن أهلاً للصلاة لم يمار أهلاً ، وقد بقي من وقت الصلاة قدر ركعة أو أقل بامته الصلاة ، ويؤيده ما رواه عثمان بن - عن مالك - عنه بلفظ : فقد أدرك الصلاة ورفعتها ، ويؤيده أيضاً ما رواه - الثاني في هذا الحديث بانط : إلا أنه يقتضي ما فاتها

وهي : المراد بالركعة الركوع ، وبالصلاة الركعة ، يعني من أدرك ركوعاً فقد أدرك الركعة ، يعني يعتد به ، والركعة وإن لم يدرك الإمام ، وله مؤيدت آخر ، ويحتمل أن يكون هو سرد الإمام مالك - رضي الله عنه - إذ ذكر الروايات الألفية تفسيراً لها -

والأوجه غلبت أن كل هذا محتمل ، والحديث من حومع الكلم ، والأحاديث الخاصة التميزت مظهره لأحكام خاصة بجلها هذا الحديث ، ويؤيده أن الإمام ذكره هنا في تعريفه واستدل به أيضاً في أبواب الجمعة ، كما سيأتي هناك ، والله أعلم

١١ - (مالك) عن مافع بن ابن عمر : المراد به جابر ، أطلق عبد الله ، كان له أثناء أخرون ، رضي الله عنه من عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - أبو عبد الرحمن ، وأبى بعد اليتم بغير ، وانضمير يوم أحد ، وكان ابن أربع عشرة سنة ، من مكثرى الصحابة قيل له (٢١٣٠) حديثاً ، وكان أشد الناس اتباعاً للأثر ، مات في آخر سنة ٧٧ هـ

قال البخاري : أصبح الأسانيد مالك عن مافع عن ابن عمر ، أكان يقول : إذا قامت الركعة أي الركوع اعتد فأتاك المسجدة^(١) يعني لا يعتبر بعده المسجدة ، ولا يعتد بها ، ولا يكون مشاركاً للركعة بإدراك المسجدة بدون الركوع ،

(١) أخرجه عبد الوزي في (المصنف) (٢٧٤٠٢٢) .

١٧ - وحدثني عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمرو بن لؤي بن أمية قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة».

١٨ - وحدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: يقول: «من أدرك الركعة أدرك السجدة»

قال النووي: لا خلاف بين الأئمة أن من أدرك سجدة من صلاة الإمام فإنه لا يحسد بها، فإما بعدتها بها إذا أدرك الركعة، انتهى. وقال الزرقاني: هو الذي أسفر عنه الألفاظ وكان فيه شذوذ قليل^(١).

١٧ - (مالك أنه بلغه) نعم حكم ملائحات الإمام مفصلاً في المصنف: أن عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما (روى بن ثابت) بن ضحاح الأنصاري، صاحب مشهور أسد كتاب الرعي توفي سنة ١٥٥ هـ، وفيه بعد الحمد (كانت يقولان من أدرك الركعة) ومعنى الإدراك أنه يركع الحائض فيل أن يرفع الإمام رأسه من أدرك الركعة، يعني أدرك الإمام ركعة فركع ركعة قبل رفع الإمام رأسه فقد أدرك الركعة، وإذا أدرك الركعة فقد أدرك السجدة، لأن الأئمة، والله فإن لا سجة للأربعة، وقيل^(٢) إذا حرّم الناس في ركوع أحزابهم يدرك ركوع، وخيل غير ذلك بطلان العلامة الدينية^(٣)، والصحيح الأول.

١٨ - (مالك أنه بلغه أن أبا هريرة كان يقول: من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة) بخلاف ما أخرجه البخاري في رسالته «الترغيب» تحت الإمام عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال: «إذا أدركت الركعة وهم ركوع لم يعدوا ثلاث ركعة، وذكره البخاري في التلخيص للحبيب^(٤) لكن قال أبو عبد الله: فقد فوّض لا أعلم أحداً من أهلها، قال به، وفي إسناده نظر، انتهى.

(١) الخط: لا حدك (١٧ - ٢٠)، شرح الزرقاني (١١٢/١).

(٢) مع قول النسي، الخط: الاستدراك (١٧ - ٢٠)، والمصنف (١٧/١٧).

(٣) عند المقدري (١٠٠/١٢٥).

(٤) (١٠٠/٢).

وَمِنْ فَائِدَةِ قِرَاءَةِ أَمِّ الْقُرْآنِ، فَقَدْ فَاتَتْ خَيْرَ ثَلَاثِينَ.

(٤) باب ما جاء في دلوك الشمس وغسق الليل

١٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَدْرِ كَانَ يَتَمَوَّنُ: فَأَمَرَهُ الشَّمْسُ سَهْلاً.

قلت: فلا إشكال حينئذ (ومن فائده) وفي نسخة فائده (قراءة أم القرآن) الفاتحة (فقد فاته خير كثير) وثواب جليل، قال الناجي: معناه أن من أدرك الركعة فقد أدرك الاعتدال بالسجدة كما تقدم، ولكن يستفضلة من أدرك الركعة دون قراءة كصلاة من أدرك القراءة أيضاً من أولها إلى آخرها، انتهى مع زيادة، يعني بدلك (الركوع) وإن جعل بدلك الركعة لكن ثواب من اشترك في الصلاة من الأول كثير جداً، وقيل: المراد به ما فاته من موضع التأمين، والأول أرجح.

(٤) ما جاء في تفسير دلوك الشمس وغسق الليل

المذكورين في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِذَلِكَ اسْتَشِيرُوا إِلَى عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾^(١) ونما كانت عنه الآية في بيان أوقات الصلاة ذكر الإمام - رضي الله عنه - تفسيره في المواقيت -

١٩ - (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (كان يقول: دلوك الشمس ميلها) قال الناجي^(٢): تميل - تسكين الياء - فيما ليس بخلفه ثالثة يقال: قالت الشمس ميلاً. وأما انحلق والأجسام - وفتح الياء - يقال: في الحائط ميل: انتهى

والمراد في الحديث وقت الزوال وهو أحد الأقوال في تفسيرها، فحفظ

(١) سورة الإسراء: الآية ٢٨.

(٢) السبكي (١/ ٢١٩).

٢٠ .. وحدثني عن مالك، عن داود بن الحصين:

يكون المراد بالآية أول وقت الظهر، وروى هذا التفسير عن ابن عباس وأبي هريرة وغيرهما

وأخرج السيوطي في «الندرة» عن عمر - رضي الله عنه - «يَدُلُّوكَ الْغُثَيَيْنِ» قال: لروال الشمس، وأخرج بطرق عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: «يَدُلُّوكَ الْغُثَيَيْنِ» غروبها، وكذا أخرج عن علي - رضي الله عنه -، وهذا القول الثاني في تفسيرها فحينئذ يكون المراد بالآية أول وقت المغرب، ذلك في «القاموس»: «ذلك بينه مرسه والشمس طلوعاً غرست أو اصقرت أو مالت أو زالت عن كبد السماء، وقال في «المجمع»: «الدلوك يراد به زوالها عن وسط السماء وغروبها أيضاً، وأصل الدلوك الميل، وسيأتي التفسير الثالث في الحديث الآتي.

٦٠ - (مالك عن داود بن الحصين) بالحاء، والصاد المهملين مصنف، وليس في الرواة أحد اسمه داود بن الحسين بالسين، فعما في بعض النسخ بالسين غلط من التباسه، الأموي - بضم الألف - نسبة إلى بني أمية مولاهم، المعنى مولى عمرو بن عثمان بن عفان، يختلف في توثيقه، قال أبو داود وابن المديني: أحاديثه عن عكرمة منكبر، وقال أبو حاتم: لولا أن مالكا روى عنه لشك حديثه، وعاب غير واحد على مالك الرواية عنه، وتركه الرواية عن سعد بن إبراهيم، كذا في «تهذيب الحفاظ»^(١).

وقال أيضاً في ترجمة ثور بن زيد: حكى في «الطبقات»: أن مالكا سئل كيف رويت عن داود بن الحصين وثور بن زيد وذكر غيرهما وكاموا يُرْمَوْنَ بالفرد؟ فقال: كانوا لأن يجرؤا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة، اهـ. قال الحفاظ في «التقريب»: ثقة إلا في عكرمة روى رأي

(١) (١/٢٨١) وطبقات ابن سعد (٢/٤٤٩).

وقال: أخبرني أخيراً أن أحد الثمّة بن عباس - عليه السلام - قال:

 الخواص، أنه ذكر في «العلانية» وغيرها أنه من رواية أبيه في البخاري
 فرد حديثه.

وقال الحافظ في «مقدمة الفرج»^(١) روى في البخاري حديثاً واحداً، من
 زعمه مالك عنه في العربية وله شواهد، وثقه ابن معين وابن سعد والمعالي
 وابن إسحاق وأحمد بن صالح المصري والنسائي. وقال ابن أبي شيبة
 الحديث مقيم برأي الخواص. وقال ابن حبان: لم يكن داعية، وقال ابن
 النديم: ما روى عن عكرمة بننكر، وكذا قال أبو داود. ورواه وحديثه عن
 شيوخه مسلم، وقال ابن عثيمين: هو عدي صالح الحديث، مات دود سنة
 ١٣٥ هـ عن اثنين وسبعين سنة، فإنه - رحمه الله - شيخنا من ترحمته بما أنه يورد على
 الإمام مالك نخرج روايته.

أقول: أخيراً ما عكرمة قيل: إن مالكا - رحمه الله عنه - كان
 يكتفئ اسمه بكلام ابن المسيب عليه السلام.

والأوجه عندي أن ينسب عنه الإمام إلى داود كما يدل عليه سياق اللفظ
 والإمام - رضي الله عنه - أحق من أن ينسب إليه مثل هذا مع أنه صريح برواية
 عكرمة في الحج^(٢)

(١) أن أحد ابن عباس - رضي الله عنه - أخبر عن عم رسول الله ﷺ،
 قال أبو داود: لا خلاف عند أئمتنا في أنه ولد قبل الهجرة بثلاث، وهو هاشم
 أبو داود محصورة في الشعب، وكان له عند وفاته ثلاث عشرة سنة، وأسم
 أعلم فقهاً وحديثاً وعربية وأحساناً وشعراً وتفسيراً، قال له ﷺ: نعم ترحمنا

(١) قال ابن عبد البر: ذكره مؤلف ابن عسك من أحد المتقدمين، لا يدع فيه كلام من تكلم
 به، مطبوع «المطبعة» (٢٧/٢) وقال النووي: سمع أحد من أصحابنا إلا احتج
 بحكمة «الفرج» لكثرة (٢١/٢٩٩)

(٢) مطبوع: الشواهد (١/٣٨٦) وشرح الرندي (٢٩/١)

كَانَ يَقُولُ: ذُلُّكَ الشَّمْسُ إِذَا فَاةَ الْفَيْءِ. وَغَسَّقَ اللَّيْلُ اجْتِمَاعَ اللَّيْلِ وَظَلَمَتَهُ

الفرقان أثبت، ولآه علي - رضي الله عنه - علي بصيرة، فلم يربها حتى توفي علي - رضي الله عنه - فاستخلف عليها عبد الله بن الحارث، ومنسي إلى الحجاز، مات بالمخاض سنة ٦٨ هـ.

(كان يقول: ذلوك الشمس إذا فاء الفياء) ^(١) قال الباجي: أي فراءاً، فعلى هذا هو قول ثالث في تفسير الذلوك، والأصح أن الذلوك هو العيلاق، فصدق علي كل ما هنا، وأخرج البيهقي هذا التفسير عن ابن عباس - رضي الله عنهما - فقط برواية ابن أبي شبة وابن جبر، وعلي هذا التفسير فالمراد به أول الوقت المستحب كظهور هذا كنهه على تفسير الباجي، وقول صاحب الفهرست إذا فرق بين ما أتت وزالت، يجعلهما قولين ولا فالظاهر أن المراد هو ميل الزوال كما هو مروي عن ابن عمر - رضي الله عنه - وفاء الفياء معناه رجع الفيل صدق علي كليهما بل على الثاني أظهر.

(وغسق الليل) قال في «القاموس»: العسق محرقة. ظلمة أول الليل (اجتماع الليل وظلمته) وصف الليل بالاجتماع، وإما هو في الحقيقة الوقت ولا يوصف بالاجتماع وإما يجتمع بذلك خلافاً، وقوله: «ظننت» عطف على الاجتماع، والمراد بذلك سواده، فانه الباجي.

قلت: هذا أيضاً أحد الأقوال في تفسيره، وأخرج البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه - «غسق الليل غروب الشمس» وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - «انه العشاء الآخرة»، وعنه أيضاً: «انه يدو الليل».

قال الرافعي: هذه الآية إحدى آيات نبي جمعت الصلوات الخمس.

(١) قال ابن جرير لمّا تكلم أدخله ما كتبه في أثر ابن عباس لتكته واحدة هي أن الذلوك الزوال، انظر «الغريب» (١/٤٤٢).

(٥) باب جامع الوقوت

٢١ - حَقَّقْتُ فِي يَخْلُسُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي نَهَيْتُهُ.....
فَدَلَّوْكَ الشَّمْسُ إِشَارَةً إِلَى انْطِهَارِهِ، وَعَسَى اللَّيْلُ إِلَى الْعِشَاءَيْنِ، وَفَوَانَ الْفَجْرِ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ، انْهَى».

(٥) جامع الوقوت

يعني ما يجمع الروايات المتفرقة في باب الوقوت

٢١ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: الذي نهيته) به ردٌّ على من كره أن يقال: فانتنا الصلاة.
ياختلف العلماء في المراد بالوقوت، فقيل: الغوات عن الجماعة، واختاره المصنف وغيره، وبزيله رواية ابن عثمة: المونوز أهله وماله من وتر صلاة الوسطى في جماعة وهي صلاة العصر، وقيل: فواتها أن تدخل الشمس صفرة، وبه قال الأوزاعي، أخرجه عنه أبو داود في مسنده^(١)، قال السيوطي، يروى هذا في «عمل ابن حاتم» مرفوعاً، لكن قال أبو حاتم: «التفسير من نافع، وقيل: فواتها غروب الشمس، وروى هذا من نافع في هذا الحديث، قال الحافظ: وتفسير الراوي إن كان قفياً أولى من غيره، وقال السيوطي: روي هذا مرفوعاً في «ابن أبي شيبة» بلفظ: «من ترك العصر حتى تغيب الشمس من غير عذر فكأنما وتر أهله وماله» روي عن الإمام - مالك رضي الله عنه - تفسيرها بدهاء الوقت، وهو معتمد للمختار وغيره، فإنه الزرقاني، فيمكن جملة على الثاني والثالث، لكن المراجع عن علي الثالث، كما سيحيى تحت الحديث الثالث.

ثم اختلف العلماء في أن المراد في الحديث الناسي أو العامد، فروي

صلاة العصر كأنما وتر أهل مكة ومكة

أخرجه البخاري في ٩ - كتاب مواقيت الصلاة، ١٤ - باب إثم من فاتته العصر.

وسلم في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٣٥ - باب التعطيل في نكوت صلاة العصر - حديث ٢١٠.

عن سالم أن هذا فحين فاتته ناسياً، وعنه متى الترمذي إن نزل على الحديث أما س - في السهو عن وقت العصر^(١) يعني ينحرف عن الأسف عند معية الثواب الذي يعطى المصلون كأنما وتر أهله وماله، فالأسف هي جز العمد أشد، وقال الترمذي إنما هو في العمد، وقال النووي: هو الأظهر، وأيده بقوله في الرواية السابقة: من غير عذر، وقال الأصبهاني: كأنه أظهر لما في البخاري من ترك صلاة العصر وهذا ظاهر في العهد.

(صلاة العصر) وانتموا في أن الأحكام هل يحدث «نعصر» فعلى: نعم لزيادة فضائها، وتكونها الوسطى، وتكونها في وقت اشتغال الناس وغير ذلك، وقيل: لا يختص، والمصنوعات كلها مواسية، والحديث خرج حواشي لمن سأل عن موت العصر، ولو سأل عن غيرها لأجبت بها. يؤيد عموم ما ورد بلفظ «من نكوت الصلاة» ورد بأثر الحديث ضعف، وفي المشاهير تخصيص العصر^(٢)، ورجع التحصيل للرافعي والنووي، ويؤيد رواية البخاري «إن من المصنوعات صلاة من فاتت كأنما وتر أهله وماله» فقال من عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول: هي صلاة العصر.

(كأنما) كذا في مسج السوهاة وفي بعض الروايات «فكأنما» والسنة إذا تضمن معنى الشرط حذر في خبره الماء وتركها (وسم) بضم الواو وكسر الفوقية فإن هي «الاء موسر»: وتره ماله نفسه بيا «أهلك وماله» نصب اللامين في رواية

(١) صحيح الترمذي (٢٢٠/١٦) رقم القام ٩٢٨.

(٢) نظره «السمي» (١٤٣٠/١٤٣) ولا يذكروا (٢٧٧/١).

لَمْ يَسْتَدِ الْحَضَرُ. فَقَالَ عُمَرُ: مَا حَبَبَكَ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ؟ فَذَكَرَ لَهُ
الْبَاحِلُ عُدْرًا. فَقَالَ عُمَرُ: طَلَقْتُ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَيُنَادِي لِكُلِّ شَيْءٍ، وَفَاءٌ وَتَعْظِيفٌ.

٢٣ - وَهَذَا نَحْنُ عَلَى مَالِكٍ. عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ كَانَ
يَقُولُ: إِنْ انْتَصَلَيْتُ لِبُصْلَى الصَّلَاةِ رُبَّ غَاثَةٍ وَفَتْهَا. وَرُبَّمَا فَاتَتْهُ مِنْ
وَقْتِهَا أَنْظَمٌ. أَوْ أَفْضَلُ مِنْ أَفْضِهِ وَمَالِهِ.

مَنْ بَنَى حَفِيذَةً، وَقَالَ الْبَاحِلُ: هُوَ ابْنُ حَفِيذَةٍ مَسَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ (لَمْ يَشْهَدْ) أَيْ
لَمْ يَحْضُرْ صَلَاةَ (الْعَصْرِ) مَعَ الْجَمْعَةِ (فَقَالَ) لَهُ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: (مَا
حَبَبَكَ) أَيْ مَا مَنَعَكَ (عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ) مَعَ الْجَمَاعَةِ؟ (فَذَكَرَ لَهُ) الرَّجُلُ عُدْرًا.
فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: وَكَانَ لَمْ يَقْبَلِ الْعُدْرَةَ: (طَلَقْتُ) بِعَاطِينَ أَيْ نَقَصَتْ نَفْسَكَ حَقَّهَا مِنْ
الْأَجْرِ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَصْلِيَ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً إِذَا كَانَ لَهُ إِدَمٌ وَارْتَبَ، قَالَ
الْبَاحِلُ^(١). (قَالَ مَالِكٌ: وَيُنَادِي لِكُلِّ شَيْءٍ - وَفَاءٌ) بِأَسْمَاءٍ (وَتَعْظِيفٌ)^(٢) أَيْ مُقَابِلُ
الْوَفَاءِ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ الزِّيَادَةُ عَلَى الْعَدْلِ وَالْإِفْصَالِ مِنْهُ

٢٣ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) لِأَنْصَارِي (أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ) مَوْفُوعٌ لِعَظَا
مَوْفُوعٍ حَكَمًا لِأَنَّ الْأَجُودَ لَا يَدْرِكُ بِالرَّأْيِ مَعَ أَنَّهُ رَوَى مَوْفُوعًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ
وَأَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -: (إِنَّ الْمَصْلِيَّ لَيُصْلِي الصَّلَاةَ وَ) الْحَالُ أَنَّهُ (مَا)
نَاحِيَةً (فَاتَتْ وَفَتْهَا) لِكُونِهِ صَاحِبًا فِيهِ (وَ) لِكُنْ (لِهَا) مَوْصُولَةٌ (فَاتَتْ مِنْ وَفَتْهَا)
الْأَفْضَلُ وَالْمُسْتَحَبُّ (أَعْظَمُ أَوْ أَفْضَلُ) شَكٌّ مِنَ الرَّأْيِ. وَفِي نَسْخَةِ بَالَوَاوِ (مَنْ)
أَهْلُهُ وَمَالُهُ) قَالَ النَّاحِي. قَالَ مَالِكٌ فِي حَدِيثِ يَحْيَى: لَا يَمَحُضُنِي ذَلِكَ، وَرُوحُهُ
كَرَاهِيَةِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ طَاهِرَهُ يَخَالِفُ قَوْلَهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: (مَنْ فَاتَتْهُ لِعَصْرِ الْحَدِيثِ، لِأَنَّهُ جَمْعٌ مِنْ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ كَأَنَّمَا وَتَرَ،

(١) السُّنَنُ (١/١٢٤).

(٢) قَالَ ابْنُ عَدَى: الْبَرُّ: فَإِنَّهُ يَعْنِي أَنَّ مَدَى الْإِثْمَةِ لَا تَعْمَلُ فِي كَيْ شَيْءٍ مَدْرُومٍ زِيَادَةً وَتَقْصَارًا.

قال يحيى: «وروي مالك: من أدرك الوقت وهو في سفر، فأخبر
بالصلاة، فوجد من معه، فقام على أركبته، ثم إن كان قد قدم على
أخيه، وهو في الوقت، فبطلت صلاة الركعة، وإن كان قد قدمه...»
...
وجعل يحيى من مذهب من يعقل الوقت ما جعله النبي ﷺ في قنات
جميعه، ففي ذلك أخذ الصبي على العاصم، انتهى مختصراً.

وأخرج ابن عبد البر^(١) عن ابن عمر: «أن الرجل يشرك الصلاة، وما
كانه خير من أهله وماله»، وأخرج لأبي بصير نحوه عن أبي هريرة مرفوعاً،
فالظاهر أن المراد في الحديث بالصلاة: أداؤها في وقتها منكره، فحيث لا
صبي فيه، نعم لو حصل على أهل الوقت ففقه ضيق كمد فإن من الإمام ماثل
- رضي الله عنه -.

فالأوجه عندي أن يراد بالصلاة صلاة العصر في وقت الاصفرار فحيث ما
كان وقتها، تكن لها رخصة في وقت الكراهة داخل في الوعده، وهذا الوجه
من صريح الأثر.

أقول حاله: من أدرك الوقت وهو في سفر، فخص به الصلاة (فأخبر
بالصلاة) عن أول الوقت أو كل وقت (ناسياً أو سهواً) يلنظ أو في أكثر
السبح، والسهو - على ما حكاه عياض - شغل عن الشيء والتسليم، فغلة عنه
وإفهام، وقال القاضي: السهو - المحض عن الشيء - فقدم ذكر أم لا، والسهو
لا بد أن يتقدمه النسيء (حتى قدم) عبارة لقوله أخيراً (عني غفلة) كناية عن نسيء
الغفلة سواء كان له أهل أم لا، لأنه إن كان قدم على أهله وهو في الوقت فإنه
يصلى صلاة العقيم، يعني به الصلاة، لأنه صار مفياً، وبه قال الحنفية، لأن
الوجوب إن كان بأهل الوقت، وإن كان ذلك مسافراً، لكنه لم يُصلَّ انتقال
الوجوب من إلى لغيره المتصل بالأداء كما سطر في الأصول (وإن كان قد قدم)

(١) أخرجه المصنف في المجلد ١٥، ص ٢٢٢، (٢٢٢)

روي: ذهب أبو حنيفة، مذهبنا، صلاة الحماجر، صلاة الدنيا عاصي، وأمر
أن يقرأ فيها سورة.

وهو ما رواه أبو عبد الله الأثر هو الذي أتى في قوله، عليه السلام، روي
أبو حنيفة،

رواه أبو حنيفة: أنشد في الحفرة التي هي في حجاب،

عن أحمد وصابر ميمناً (و) أجاز، أنه: قد ذهب أبو حنيفة، مذهبنا، إلى فصل صلاة السامر،
يعني مفصولة (لأنه إن شاء الله) كان (يقضي مثل الذي كان عليه) وهو صلاة سفر.

قلت: وكذا هي، كذا، لأصحح، روي عن أبي حنيفة، روى الله عنه -
قال الشافعي^(١)، وبه قال أبو حنيفة - روى الله عنه، وقال الشافعي، يفتيها
حضرته، قال ابن عبد البر من الاستدراك^(٢): من سبى صلاة في حشر فذكرها
في سفر أو سبها في سفر، وذكرها وهو مفيد صلاتها كما نزلت، إن يقضي
في ذلك على حسب ما ذكره، وهو قول أبي حنيفة والشافعي. وقال الأوزاعي
والشافعي: أحمد، من حبل، يقضي في أحسن حال صلاة حضر، وقد كان
يترك الشافعي بغداداً مثل قول مالك، ثم رجع عنه بعد، قال الحسن البصري،
وطلحة بن العيصين، من سبى صلاة السفر فذكرها في السفر صلاتها سفره،
وفي العكس صلاتها حضرته، كما لو ذكرها وهو مبصر أو ذكرها في حشر،
وقد نزلت في المرض، وهذا قول الميزي والطرقي، انتهى محضراً.

(قال مالك: وهذا الأمر) أي لتفصيل الذي قلناه وهو الذي ذكرته عليه
السامر، أي الشافعي (وأهل العلم) أي الفقهاء (بإيجاز) الميزة الصغيرة، وهذا أنه
تعالى سراً، كرامة.

و قال مالك: أنشد في الحفرة التي تسمى (هي) ألق (المعرب) بعد عروب

(١) الاستدراك (١/٢٣١).

(٢) (١/٢٣٥).

(٦) - باب النوم عن الصلاة

٣٥ - وَحَدَّثَنِي بِخَالِي عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ،
.....

اختلف العلماء في المصطفى عليه، فقال مالك والشافعي - رحمهما الله - :
لا فضله عليه إذا استوعب الإغماء وقت الصلاة كله^(١)، وقال الحنفية - لا
قضاء عليه إذا أغشى أكثر من يوم ويلة. وأما فيه وفي الأقل منه بقضي، وقال
الحنابلة - قضى ما فات وإن كان ألف صلاة، كذا في «الهداية» «خواتمه»،
فرواية ابن عمر - رضي الله عنه - أنها الإمام مالك - رضي الله عنه - بأن
الإغماء كان مستوعباً للوقت، وحملها الحنابلة بأنه كان مستوعباً ليوم ويلة،
وندا قال الإمام محمد - رضي الله عنه - في موطئه بعد هذا الحديث: قال
محمد: وبهذا نأخذ إذا أغشى عليه أكثر من يوم ويلة، وأما إذا أغشى عليه يوم
وبيلة أو أقل قضى صلاته، بنفسه من سائر من سائر أنه أغشى عليه أربع
صلوات ثم أفلق فقصاهما، انتهى.

قلت: والقرينة تؤيد الحنية لأنه روي عن ابن عمر - رضي الله عنه - في
المصطفى عليه يوم ويلة أنه قال: بقضي، أخرج الإمام محمد في كتابه
«الأحكام»، فلم يحل فعمه هذا عسى أقل من يوم ويلة يناقض قول، فاشتبه
ونشكر.

٦ - النوم عن الصلاة

أي ما حكمه من هو مثل الإغماء أو بخالفه؟

٢٥ - (مالك عن ابن شهاب عن سعد بن المسيب) بكسر الميم، فاشبهها،

(١) مطر: (١٨٨٩/١) والحنفي: (٢/٥٨).

أو يقول: أنت... حسن لفضل من حسن... ..

قائه لقرقيس^(١١)، ومن: لنسج الرحمان^(١٢) عن العلى بن عيسى التميمي وفتح الباب على المشهور. وقيل بالتكسر، وكان يكره فتحها، وغيره: وقد سجد فالتفت من غير خلاف، كأنه سبب من رافع وغيره، ثم من عز بن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي أحمر، بن: القرشي الميموني: حسن أبي هريرة عن أبيه، وعلم الناس بحديثه، أخذ الفقهاء من كبار التابعين - أبوه وجد صحابيانه: قال الميموني: مر بثلاث سعد محتاج، لا يرى أسع من مرسلة. فقال: ما يعني مرسلة أربعين سنة إلا وسعد في المسجد، أنه ليسين معنا من خلافة عمر - رضي الله عنه - مات سنة ٩٩ هـ، مات في سنة ٩٩ هـ، مات في سنة ٩٩ هـ.

الرسول الله - صلى الله عليه وسلم -، والمسلمين حجة عند الحنفية والمالكية مع أنه مؤيد من قبل مسلم^(١٣) وأبي داود^(١٤) وغيرهما برواية سعد بن أبي هريرة (حينئذ) التي رجع إلى المدينة، ونسجوا من حرج من النسج، ولا حد لمن اعتاد النسج، فقل إلا لمباينة بما ولا في البناء أيضا، فمن قال: القاملة التراجمة فقط فقد غلط، قال ابن رسلان: امرأ عذرة أحمر، معجمة مفتوحة فتحنية - كثة هي واحدة مقترحة آخره، لا يهمله، لم يفسد، العلمية والتأنيذ، قال الأديبي: هذا خطأ من ابن شحات والصواب: من حسن، معجمة ونون، قال الساجي: والصواب ما قاله ابن شهاب ومعه ابن حمد، أن أوصاف، أنه ابن رسلان، وقال المديني: ما قاله الأحملي غريب ضعيف، وحسن أنه يوضع عنى لعامة نرد من المعجمة فخرج المديني التي نرد من حرج من كذا في النسج^(١٥).

١١ - الفرج القرقيس (١٣٢).

١٢ - النسج (٣٨٦/١).

١٣ - أحمد، مسند في كتب الفضلاء (١٧١/١)، مع الحديث (٣٠٩).

١٤ - أحمد، أبو داود، في الفضلاء، الحديث (٣٥)، (١٧١/١).

١٥ - (٣٨٦/١).

وقال لمسي: جبر بلعة اليهود حصصاً فبر. أول ما سكن فيها رجل من بني إسرائيل يسمى جبر، صديق له، على سنة إبراهيم من العنصرة المعمورة، وكانت الثروة في جمادى الأولى سنة ٧٤٠ هـ، سنه.

وقال للرفاعي: وجبر أخو بلوب أبا فانية بن مهلائيل، وكانت في صدر الإسلام دار الحنوف، قريظة والنصر، قال الرفاعي: بين خيبر والمدينة ستة وتسعون ميلاً.

ثم اختلف مشايخ الحديث في أن لعة التمرين رفعت لمسي بركة أو تعددت لما اختلفت الروايات فيها جداً، فهي رواية جبر فقل من جبر كما تقدم، أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجة أيضاً، وفي الصحيحين وأبي داود عن حماد وأبي قتادة «كنا في سفرنا بالإيهام، وكذا عند أبي داود عن عمر بن أمية أيضاً، وفي مسلم وأبي داود عن ابن مسعود: أقبل شيخ من الحبشية ببلاء ويأتي من مرسى زيد من أسلم بطريق مكة، ولعبد الرزاق عن مرسى عطاء، والبيهقي عن عفة بن عامر، والطبراني عن ابن عمر: وكان طريق نوك، وأبي داود عن أبي قتادة في حديث الأسراء.

وحاول ابن عبد البر^(١) انجمع بين الروايات بأن زمان خسر له من زمان الحبشية، وطريق مكة يهبط عليها أيضاً، قال الحافظ: ولا يحسن تكلفه، وقال الأصبلي أيضاً: لم يقع إلا مرة واحدة، ورجح النووي وكشافه بعض تعدد القصة لكثرة اختلاف الروايات فيها كما سيجيء بعضها، وقال السوطي: لا يجمع إلا بعدد القصة، وإليه قال أكثر المحققين.

وقال أبو بكر بن العربي: ثلاث مراراً إحداهما رواية أبي قتادة، لم يحضرها أبو بكر بن عمر، والثانية حديث عمران بن حطان، والثالثة حضرها

(١) انظر: الأعلام، ١٥: ١١٠ (٢٢٩) ومنتبهه (١) (٢٢٩).

وَكَلَّاهُ لَيْلًا مَا ظَنَرَ لَهُ ثُمَّ اسْتَدَّ إِلَيَّ وَخَلَعَهُ، وَأَمَرُ مُطَابِرَ الْفَجْرِ،
فَعَلَيْتُهُ عِدَاهُ، فَلَمْ يَسْلُطْ رَسُولُ اللَّهِ يَدَهُ، وَلَا دَلَّاهُ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ
الْأَكْبَادِ، حَتَّى حَبَرَتْهُمْ الْمَسَامِلُ

(وكَلَّاهُ) صيغة المأخوذ، زهالاه - رضي الله عنه - فضلى كما هو مسلم.
وسَيَّرَني لم أرى له رواية أن الشيطان أصبح له، أما قال له: «البدء لله»، أي
ما يسر الله له (ثم استدَّ إلى راحلته) ليبيع و لراحلة المركب من الإبل ذكرأ
قال أبو بشر، فإنه من رسلان، وللفظ «المشكاة» علما قرب نصيب استدَّ إلى
رحلته موجه الفجر أو هو مقابل النحر، أي موجه كعبه طريق الفجر ليطلع عليه
(فعليت) أي بلالاً (وعينه) كعبه عن اليوم يعني نام بلا قصد.

فَإِذَا لَمْ يَبْجِجْ هَذَا كَانَ سَبِيحًا بِلَالٌ بِدَنِهِ لَفُؤْضٍ لِأَمْرِ إِلَى اللَّهِ إِذَا أَظْهَرَ
خَرَفَ صَوْتَ الصَّلَاةِ فِيهِ بِجِجٍ فَذَلَّ، ثُمَّ أَوْفَعَكُمْ، فَتُتَمِّمُ الْفَلَمُ يَسْتَبْطِظُ
(رسول الله صلى الله عليه وسلم) فإن قدس، كيف يجمع هذا لقوله صلى الله عليه وسلم عيني ولا يدوم
قاسم؟ بجاب من الوقت من مدرجات العيون، وهي شدة دون القلب، مع
احتمال أن يكون هذا الوقت مستثنى من الإعادة كما يستثنى من القاء حديث
ابن سمود عند أحمد ذكرها الزرقاني في أبو نعيم المات، (لفظه: «لو أن الله
أراد أن لا تناموا عنها لم تناموا ولكن أراد أن يكون لمن بعدكم» الحديث،
وصححه شيء من الكلام عليه في التور).

أولا ملال ولا أحد من المركب! جمع رائكب، وفي مسلم، ولا أحد من
أصحابه (حتى ضربهم الشمس) أي أصابهم سعدا وحرا، فإنه عاصم، وفي
رواية شيخنا أوما أبطنا إلا حر الشمس، زاد مسلم وأبو داود «وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم أولهم استنفاذا» وهو يخالف حديث عمران عند البخاري في
أن النبي صلى الله عليه وسلم استبسط بعد ظهر تكبير عمر - رضي الله عنه - قال الزرقاني:

بالتفاف والمثناة المرفوعة بضميه الأسر من الانبساط في ارتعافها، قال: فاد العير
وافئاده إذا جرح حبله أي سوغوا، ويأتي تعبطه في الثاني.

قال نعيم^(١) فإن قلت: ما كان السبب في امره يتم بالارتحال من ذلك
المكان؟ قلت: قيل ذلك في رواية مسلم، «فإن هذا إذا حضر فيه الشيطان»
وقيل: كان لك لأجل العتقة، وقيل: تكبره، ذلك وقت تكبره، وفيه نظر لأن
في حديث آخر، «لم يسيءوا إلا وجدوا حر الشمس» وذلك لا يكون إلا أن
ينصب وقت تكبره، وقيل: هذا ممنوع بفعله عنيه السلام، «فإنها إذا
تكبرها» وفيه نظر، لأن الآية مكثه والفتية بعد التحرك، استبرأ.

قلت: سقط «مرد على هذا الأخير»^(٢) أيضاً، قال أبو الفراتي^(٣)
وقيل: أخرها لاستعمالها بأحوال الصلوة، ومن «حرراً من المدبر» وقيل
ليستبط الحشم وينشط بكسرها، وقيل: تكبره التوسعة، ورؤ حديث عمران
بالفظة «حر» و«مدبر» حر الشمس» والتطيراني «حتى كانت الشمس في كبد
المدبر» أي

قلت: لا بد من ذلك أن الوقعة قد تخرت ولا يمكن الإنكار أن تحويه
عليه بصلوة والسلام مرة، فإن تكراهه الواجب وفي رواية لمسلم «حتى إذا
امسك رجل يده بيمينه ورفع رأسه ورأى الشمس قد باغت قدماً، فارتعافاً،
فصار مد حتى إذا أصبحت الشمس زال فصله» وأكثر رويات أبي داود على أنه
عليه السلام أخر حتى إذا ارتفعت الشمس صلى، فبده كلها صريحة في أن
الأخير كان لمبدأ الطلوع ولا يجمع سبب إلا أنه مرة استهوا عند حرره

(١) حاشية البخاري، ٢/٢٢٧.

(٢) حاشية، ١/٢٨٧.

(٣) ١/٢٦٧.

سعد بن إبراهيم، وإخلفاها سنة من بعد ذلك إلى بلادهم فأقاموا بها حتى مضى عليهم ما مضى من أعمارهم

الشمس. وصره عند طلوعها، دون رقى العلامة المعنى وأنها تتأخر لكرامة الوقت، كما تقدم في كلامه لأن الحدث الذي شرحه كان لحظة، وكان أول من استبطن رسول الله ﷺ في ظهره الحديث.

وقال في موضع آخر: وفي حديث آخر دليل على عدم جواز الصلاة عند طلوع الشمس؛ لأنه يجوز ترك الصلاة حتى تطلع الشمس ولا يرد اليه أيضاً. وذلك لأن نطق هذا الحديث بالاستبطن ليس بواجب بل هو واجب حسب التمسك بالحديث، وفي آخره أيضاً لم يثبت الشمس وأباحت فقام يصلي.

تروى العلامة ترقياً لم يرتفع بعد ذلك حديث مسلم، ولو أن هذا حديثاً صحيحاً لكانت هذه الأحكام قد وردت في غيره.

أما ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده من أن رجلاً خرج من مكة فوجد رجلاً من بني كنانة قد مات، فدفنوه في مكة، فخرجوا من مكة فوجدوا رجلاً من بني كنانة قد مات، فدفنوه في مكة، فخرجوا من مكة فوجدوا رجلاً من بني كنانة قد مات، فدفنوه في مكة.

أما ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده من أن رجلاً خرج من مكة فوجد رجلاً من بني كنانة قد مات، فدفنوه في مكة، فخرجوا من مكة فوجدوا رجلاً من بني كنانة قد مات، فدفنوه في مكة، فخرجوا من مكة فوجدوا رجلاً من بني كنانة قد مات، فدفنوه في مكة.

فالتأخر أن في رواية الترمذي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أن رجلاً خرج من مكة فوجد رجلاً من بني كنانة قد مات، فدفنوه في مكة، فخرجوا من مكة فوجدوا رجلاً من بني كنانة قد مات، فدفنوه في مكة، فخرجوا من مكة فوجدوا رجلاً من بني كنانة قد مات، فدفنوه في مكة.

فَضَّلَنِي بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّبِيعُ. ثُمَّ قَالَ، جِئْتُ قَضَى الصَّلَاةِ.
«مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»

لإعلام الناس بالوقت، وهنا ليس بإعلام، بل تخطيط عليهم، وذلك سببان: لا يؤذن ولا يقام، مختصر من الساجي^(١) لكن تركنا القياس للأثر.

(فصلى بهم رسول الله ﷺ) قضاء صلاة (الصبح) ثم قال حين قضى الصلاة (ومرغ منها: (من نسي الصلاة) زاد في رواية القمني «أو تام عنها» ربه يصابق الترجمة، قاله الرقاني، أو يقال: إن المراد القفلة عنها سواء كان بنوم أو سبابة فاكثى بالنسيان عن النوم، لأنه مثله بجامع الغفلة (فليصلها إذا ذكرها) قال النووي: شذ بعض أهل الظاهر، فقال: لا يجب قضاء الغائبة بغير عذر، وزعم أنها أعظم من أن يخرج من ويال معصية هذا القضاء، وهذا خطأ من قاله، انتهى.

وقال الشوكاني^(٢): ذهب داود وابن حزم إلى أن العائد لا يفرض الصلاة لهذا الحديث، ثم نقل عن ابن نمية أنه اختار ما ذكره، ثم سطر الكلام فيه، ورد الشيخ - نور الله مرقده - في «الذيل»^(٣) بوشنت خارج إليه

قال العيني: فإن قلت: هذا يفرض أن يلزم القضاء في الحال إذا ذكر مع أن القضاء من جملة الواجبات الموسعة اتفاقاً.

قلت: أجيب عنه بأنه لو تذكرها ودام التذكر مدة، وصلى في أثناءه صدق أنه صلى حين التذكر، وليس بلام أن يكون في أول التذكر، وجواب آخر أن «إذا» للشرط كمانه قال: فليُصَلِّ إذا ذكر، يعني لو لم تذكره لا يلزم عليه القضاء، انتهى.

(١) (٢٨/١).

(٢) انظر «نيل الأوطار» (٢٨٦/٣ - ٢٨٧).

(٣) (٢٤٩/٤).

بأن الله يبارك ويغني، يقول في كتابه - أنه الصلاة المذكورة -.

٢٦ - وحديثي عن مالك، عن زيد بن أسلم، أنه قال: غرس

وحاصل ما قاله ابن رسلان أن الظرف يقدم متصفاً، إلا ملزم الإتيان بجميع الصلاة في وقت التذكير، وهي النحلة الصغيرة وهو بدعي الغداء (فإن له عز وجل يقول: ﴿وَقَدْ نَزَّلْنَاهُ نَزْلاً سَوِيّاً﴾) قلنا في نسخ السوطي^(١)، والنسابة في رواية الترمذي «المذكورة» بالألف واللام وفتح الراء، والله ألف منصوبة، وكان الترمذي كذلك يقول.

قال الزرقاسي: فعلم أن في الحديث تفسيراً من الراوي، وإنه هو المذكور، فإن أن استدلاله يتجه بهذه القراءة، وإن معناه للتذكير أي لوقت التذكير، فإن عياض: وذلك هو المناسب بسبق الحديث، وعرف أن التغير من دون مالك لا من مالك ولا من دولة، قال في «مصحح»: المذكور فيقبض السبيل، انتهى.

قلت: والقراءة المشهورة «وَقَدْ نَزَّلْنَاهُ نَزْلاً سَوِيّاً» واختلف في تفسير الآية على قولين كثيرة ذكرها أهل التفسير ونسب منها في «المشتر» ونوجه الاستدلال على النسخ المشهورة أن يقال: أن اللام بمعنى الظرف أي إذا ذكرتني أو ذكرت أمري بعد ما نسيت أو كنت منكراً تعالى ذكر الصلاة فيكون المعنى وقت ذكرها فوضع ضمير الله موضع ضمير الصلاة لشرافها وتخصيصها، أو قدر المصنف أي وقت ذكر صلاتي، قال العيني.

٢٦ - (مالك عن زيد بن أسلم أنه قال) مرسل^(٢) مانعاً، وجاء معناه

متصلاً من غيره صحيح

(١) الظاهر: لا سوطي (١/٣٩٧).

(٢) قال ابن عبد الله: هي - لا سوطي (١/٣٩٨) - وقد ذكرت هذا الحديث متصلاً مستداً من غيره كثيراً في «المشتر» (٥/٢٠٦ - ٢٠٧).

ورسول الله ﷺ، بطريق مكة، وركبوا لا أن يرفعهم للصلاة،
فردد نزال، ورددوا، حتى استيقظوا بعد طلعت عليهم الشمس،
فمنسعدوا القوم، وثمة فزعوا، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يركبوا حتى
يخرجوا من ذلك الوادي، وقال: «إن غدا وإن لا نستطع» وركبوا

(عمر رسول الله ﷺ ليلة) عند الصبح (بطريق مكة) قال الذين حاولوا
الجمع بين الروايات لميلهم إلى توحيد القصة منهم ابن عبد البر أن طريق خير
وطريق مكة من المدينة واحد (ووكيل) بتخفيف الكاف من باب وعد،
وسندهما. (بلا) سئل موانه كما تقدم أن يرفعهم للصلاة: فردد نزال بعد
ما سير منه (ورقدوا) أي ناموا، واستبروا واثنين (حتى استيقظوا) وانحال أنه
(قد حملت عليهم الشمس) وأصابهم حرها (فاستبشظ القوم) وقد فزعوا) تسفأ
على قوت الصلاة لا لحوف كما تقدم.

(فأمرهم رسول الله ﷺ أن يركبوا) وهي المعتقدة «فقد فزعوا»، ولا متفافة
ببعضها مع احتمال أن أمرهم بالتحجير، أو انقسموا فالتد بعضهم وركب
الأخرون كما هو ظاهر

(حتى يخرجوا) ونفط المشكاة، عن مالك: حتى خرجوا (من ذلك
الوادي) الذي عرس فيه (وقال) يخر: (إن هذا واد به شيطان) ويسلم عن أبي
عريزة هذا واد حطرب به الشيطان، قال ابن رشيقي: قد عمله يخر سلت ولا
يتمه إلا حو، وفاد، عيخ: هذا أظهر الأقوال في تعيينه، انتهى.

قلت: وهذا يزيد الحفة في توليهم إن القضاء لا يضل في الأوقات
الثلاثة: الطلوع والغروب والاستواء، لأنه يخر آخر قضاء الصبح لحضور
الشيطان في هذا الوادي، ولم يسمها منه، وقد ثبت حضور الشيطان في هذه
الأوقات الثلاثة أيضاً كما يحي في الموضأ أيضاً، إن الشمس تطنع، وبعد
خروج الشيطان، فإذا رنعت فارقتها، ثم إذا ستوت فارقتها، فإذا زالت فارقتها،
فإذا دنت لمعروب فارقتها، فإذا غرقت فارقتها ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة

ولو شاء لردف إليها في حين غير هذا. فإذا ردد أحدكم عن الصلاة، أو نسيها، ثم فرغ إليها، فلتصلها. كما كان يصليها في وقتها.

ثم اتفقت رسول الله ﷺ، إلى أبي بكر

مُحِبٌّ ثم اردّها إليها (ولو شاء) الله عز وجل (الردّها إليها في حين) أي وقت (غير هذا) قبل ذلك الوقت أو بعده.

قال العز من عيد السلام^(١): في كل جسد روحان. روح البقعة التي أجرى الله العادة أنها إذا كانت في الجسد كان الإنسان مسنيقاً، فإذا نام خرجت منه، ورأت المتاعات، وروح الحياة التي أجرى الله العادة أنها إذا كانت في الجسد فهو حي. ثم في فوت صلاته يخرج من المصالح ما لا ينفع.

قال السيوطي^(٢): لأحمد من حديث ابن مسعود أنه قال: لو أن الله أراد أن لا تناموا عنها لم تناموا، ولكن أراد أن يكون لمن معكم، ولأحمد أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً: «ما يسري بها الدنيا وما فيها» يعني الرخصة، وابن أبي شبة عن مروق: «ما أجيب أن لي ثمنها وما فيها» بصلاة رسول الله ﷺ بعد طلوع الشمس.

(فإذا ردد أحدكم) غافلاً وذاغاً (عن الصلاة أو نسيها) وفي حكمها العاد. بالطريق الأولى كما تقدم، ونحوها بالذكر ليرتفع التوهم بسقوط القضاء عنها لرفع الثقل عنهما، وكوبهما لم يأتها مع أنه لا يليق بشأن المسنم أن يعصي الصلاة عادداً. فلم يحتاج إلى بيان، ونقطة أخرى للتنوع ويحتمل الشك.

(ثم فرغ إليها) أي نية باليقظة أو الذكر (فليصلها) حين القضاء (كما كان يصليها في وقتها) ولا قضاء له إلا ذلك، لا كما توهم أن يقضيها مرة أخرى في وقتها من بعد. (ثم اتفقت رسول الله ﷺ إلى أبي بكر) الصديق الأكبر.

(١) انظر: شرح الزرقاني (٢/١).

(٢) تنوير العرالمك (ص ٢٥).

فقال: إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيْسَ بِمَلَأًا وَهُوَ بِمِثْقَلِ حَبِي، فَاصْحَبْهُ، فَلَمْ يَزَلْ يَسْتَعِذُّ، فَمَا بَدَأَ الْغُلَامُ حِينَ نَزَلَ بِهِ مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا بِمَلَأًا، فَخَصِرَ بِمَلَأَةٍ بِمِثْقَلِ الْمَلَأَةِ، فَجَاءَ إِلَى أَبِيهِ أَحْمَرَ وَبَسُوطَ الشَّعْرِ، فَقَالَ: أَبَايَ، كُنْتُ بِمَلَأَةٍ بِمِثْقَلِ الْمَلَأَةِ، فَخَصِرَ بِمَلَأَةٍ.

رَوَى ابْنُ عَدَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ أَبِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَأَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ، وَأَوَّلُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعِينَ وَحَبِيبِ النَّاسِ سَعْدُ الْأَسَدِ بِالْإِحْصَاءِ، وَاسْتَقْدَمَ عَلَى جَمِيعِ الصَّحَابَةِ مَلَأَ دَعَا، قَالَهُ الْبُزْجَانِيُّ.

وَقَالَ أَيْضًا: كَانَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَحْتَفِلُ أَنْ يَقُولَ اسْمُهُ مِنْ لِسَانِهِ الْفَصَائِقُ، أَوْ رَفِيقٌ بِالْعَبَسِ لَعَنَهُ مِنْ نَارٍ أَوْ لَعَنَافَهُ وَجْهَهُ أَوْ صَدْرَهُ أَوْ أَمْرَهُ ثَلَاثَةَ أَثَرَانِ، ذَكَرَهَا ابْنُ الْحَدَّادِ فِي التَّلْقِيحِ، وَفِيهِ اسْمِي بِكَفٍّ، وَالْإِسْتِغْنَاءُ بَعْدَ التَّسْبِيحِ كُلِّهَا، لَمْ يَدَارِفْهُ يَجِزْ لِي بِجَامِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، لَمْ وَلَا بِيَّةٍ، وَتَوَقَّعَهُ، وَوُلِدَ وَلَدُهُ صَبِيحًا، وَلَمْ يَحْمِلْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ لِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرِهِ، كَانَ حَوْلَهُ بِمِثْقَلِ سَعْدِ الْقَبْلِ - ثَلَاثِينَ وَارْبَعَةَ أَهْدَى إِلَّا أَبَاوَاءَ، وَفُوتِي بِالْمَدِينَةِ لَيْلَةَ الثَّلَاثِ، بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْحَشَا، لَتَمَانٍ عِشْرِينَ مِنْ حِمَاةٍ الْأَخْرَى مِثْلَ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ، وَبِهِ ثَلَاثُ وَصَيُوكَ سَعْدٍ.

الْجَمَالُ ابْنُ الشَّيْطَانِ أَيْ شَيْطَانُ الْوَلَدِ، أَوْ - بِطَائِلِ بِلَالٍ - أَوْ الشَّيْطَانُ الْأَكْبَرُ الَّذِي بِمَلَأًا، وَهُوَ قَاتِلُ بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ بِالْحَجَرِ (فَاصْحَبَهُ) أَيْ اسْتَعِذُّ بِهَا بِقَدَمٍ، وَتَكْبَرُ أَنْ يَصْطَلِحَ فِي هَذِهِ الْقَصَةِ إِذْ قَاتَلَ الْأُخْرَى (عَلِمَ يَزَلْ بِهَيْئَتِهِ) مِنَ الْإِسْلَامِ، هَذَا مِنْ تَعْدِ الْأَنْبِيَاءِ أَهْلُ التَّحَابَةِ مَرَدُونَ حِينَ تَلَفُظَ بِمَلَأَةٍ وَخَصِرَ وَأَخَصِرَ عِنْدَ أَهْلِ الثَّلَاثَةِ الْهَيْئَةِ، أَيْ بِمِثْقَلِهِ وَنَوْبِهِ مِنْ هَدَأَتِ الْخَصِي بِدَوْنِ وَتَشَمَّتْ وَخَصِرَتْ يَدُكَ عَلَيْهِ لِيَاكُمُ (كَمْ، يَهْدَى) بِمِثْقَلِ السَّجُودِ الْقَبِيحِ - حَتَّى تَأْمَ - بِلَالٌ لَمْ يَدْعُ رَسُولُ اللَّهِ - بِمَلَأَةٍ خَسَنَةً عَنْ ذَلِكَ (فَاصْحَبَ بِلَالٌ رَسُولَهُ) أَيْ مِثْلَ الَّذِي أَحْمَرُ بِرَسُولِ اللَّهِ - أَنَا تَكْبَرُ أَيْفَ تَأْجِسُ لِبِلَالٍ وَانْتَفَازَ عَمَّا (فَقَالَ أَوْ تَكْبَرُ) أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَمَّا شَاهَدَ مِنَ الْمُعْجَزَةِ لَمَّا هَرَفَ.

(٧) باب النهي عن الصلاة بالهاجرة

٢٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّيِّدِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ مَسْرُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «.....»

ثم اختلف العلماء في جواز الصلاة في الأوقات الثلاثة المسبوبة عنها^(١) فقال مالك بن الأنباري والشافعي وأحمد وإسحاق: نهي عن الصلاة في كل وقت نهي عن الصلاة فيه أو لم ينع، فله الخطأ، واستدلوا بحديث حديث أقيسلها إذا ذكرها، وأكبر الحثية حوزها في الأوقات الثلاثة لنهي عن الصلاة فيها في الروايات المشهورة، سقطت الزبني والنهي، وحفظوا بها عموم حديث الباب، كذا أن سائر الأوقات حفظوا عموم أحاديث النهي بحديث الباب.

والحقيقة هي أن ترجيح قولهم فيها ما تقدم من روايات مسلم ومي ورواه عليه السلام آخرها حتى ارتفعت الشمس وهذا بمنزلة النقص الصريح، ومنها ما تقدم من ابن مسعود وغيره أن الحزاء فيها يقدر مرسدا لا محالة، وإلا فيصير الكلام، ومنها أنه إذا نماز في العصر ما فترجح للمعجز، على ما ثبت في الآتي، وغير ذلك من أئم حجات الكوفة التي تنفذ ما على صحتها أن روايات النهي لا تقبل التأويل، وروايات الباب لا محض لأحد فيها من التأويل، وسبقتي السط في ذلك في الصلاة بعد الفجر وبعد العصر.

(٨) النهي عن الصلاة بالهاجرة

وهي نصف النهار من اشتداد الحر، فانه لا يجوز في غيره، وكذا حاله المعبر^(٢)، ونهي تأكيده كذا هو مأخوذ عن مفهوم الروايات.

٢٨ - (مالك بن يزيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال:

(١) انظر: المعبر مسجده (١: ٢٥٩).

(٢) انظر: المعبر (١: ٢٥٩) وشرح الزبني (١: ٢٧) والمفتي (١: ٢٧).

فَإِنْ شَدَّ الْحَرُّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ نَالُوا ذُرَاً عَنِ الصَّلَاةِ.

قوله ابن العربي: غذا من مر اسبل عطاء النبي تكلم الناس فيها، وقيل ابن عبد البر: يعقود الأحاديث المتصلة التي ورثها مالك وغيره^(١) من طرق كثيرة، فإنه المصنوعي. قال النووي: قدم ابن اسبل على المسند لأنه يراهمنا سواء، قلت: راجع حديث أخرجه البخاري طرق

(إن شدة الحر من فيح) فتح لفه، واسكن التحية، اءء جاء مهمة، هو سلس، الشعر إذا الفيح الوضع، قيل: أصله الباء من فح يفرح فهو فيح كقوله يفرح من فح ففح، وأي^(٢) جهنم اسم أعجمي عند أكثر النحاة، وقيل: غربي لم يصرف للتأنيث، لعنانه سميت به بعد معرفه، قال النجاشي: يقال: شر جهنم بعيدة النعر، قال الأبى في شرح مسلم: لاكثر في جهنم أنه اسم أعجمي غريبة، ومع النعر، العربية راجعة، وقيل: عربي مشتق من الجبهة، وهي كراهة النظر. وقيل: من قولهم: شر جهنم أي عبق. فالمتبع من صرته على هذا الحليلة والتأنيث، ثم طاهر الحديث أو الاستدراك في الأرض من فيحها حمئة، وحبها الجمهور، وصوته التوي.

وقال المدافع: يؤيده الشنك التار، ونيل. معار التشبيه أنه كأنه نار جهنم في الحر، واحتبوا صر، وعلى هما ضكوا من حجاز كما سبهم، قال عباس كلا الحملين طاهر، والحقيقة أولى.

(إِذَا اشْتَدَّ حَرُّ) وزن، فعل من الشدة (الحر) (فأردوا) بظلم النهار وكسر الراء، أي أحرروا حتى يرد الوصف، وحقيقة (أراد السخون في البرد) والأمر أمر استحباب وزائد، وقيل: لتجويد، حكاية انقاصي عبادي (عن الصلاة) عن بمعنى الباء، كما قال النووي أو زائدة المسجوزة أي تجاوزوا عن وقفه المعتاد، وأمراد بالصلاة الظهور، كما سيجي، في الحديث الآتي

(١) انظر: مشيخة (٤/٧)، والاستدراك (١/٣١٤)

(٢) انظر: معراج المنافع (٢/١٣٠)

وكانت الشاة التي فيها عظم من راسها أو عظم من عظامها قد ذبحت بغير غسل يدي المذبحين في ذلك العهد، وليس في الحديث شيء.

(وقال) يوحنا اشكتك الشاة إلى ربها حقيقة... ويرجعه يقول المذبحون. أي عبد الله وعياضه والبرص والشر والشر، فإنه لا يذبح في ذلك ولا يذبح منه، لأن الذبح به عز وجل أعظم من ذلك، فالحق له أنه الإنسان كما، ثم لا يذبحه من خلق من العظم والذبح، وحده البضاي على الضيق، فقال شكرها كذا عن عذاتها وأودعها أجزائها، فإنه العيني.

(نقال) ما رب لكل عصي بعضا يريد به كثرة حرف، أي تطيق هذا بها، ولا حده ما تأكله وحرفه حتى يعود بعضها على بعض، فإنه الساعي (فإن لها) ربه، عز وجل (الشيء) كذا نفس فتح الفاء، وهو ما يخرج من الجوف ويخرج فيه من وراء، وفي معنى الشاة، أو حمل أول الحديث على الحقيقة فظاهر، ولو حمل أوله على الشاة كما تقدم فذلكها عبارة عن نهجها ومخرجها من راسها (أي) كل علم نفس في الشاة ونفس في الضيق، أجزء نفس في المرحم من نفس الشاة أو الشاة، ويحسب المذبح علم به غير هذا محذوف، وأجيب بغيره، فإنه القدر وغيره.

قال السهرسوي ونسبته ويذكره ابن الرواح من شاة الأورد فذلك من مخرجها، وما نزلنا من شاة البحر بعد من - وهو ما كان قبل ذلك - جمع من أحد والبرء في جهة^٢ فالجواب أن جسمها رزقها فيها ناز وبها مخرجها، وقال مصطفى بن علي بن أبي بكر، ابن الذي حدث عن شيخه قال في جامع الحديث في محل واحد، وأجيب بغيره من أصل الأورد لا تقاس على أصل الثاني.

لا يقال إن شاة الأورد كذا من أثر جهلهم ونسبها بغيرها.

٢٨ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمْسَكَتُمُ الْمُتَابِعَةَ فَاتَّقُوا اللَّهَ، فَإِنَّ فِيهَا مِائَةَ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ».

وَأَمَّا فِي رَأْسِهَا فَتَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ، فَإِنَّ فِيهَا مِائَةَ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ، وَفِي بَطْنِهَا مِائَةُ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ، وَفِي ذَنْبِهَا مِائَةُ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ، وَفِي سَائِرِهَا مِائَةُ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ.

٢٩ - وَأَمَّا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمْسَكَتُمُ الْمُتَابِعَةَ فَاتَّقُوا اللَّهَ، فَإِنَّ فِيهَا مِائَةَ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ».

وَأَمَّا فِي رَأْسِهَا فَتَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ، فَإِنَّ فِيهَا مِائَةَ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ، وَفِي بَطْنِهَا مِائَةُ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ، وَفِي ذَنْبِهَا مِائَةُ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ، وَفِي سَائِرِهَا مِائَةُ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ.

وَأَمَّا فِي رَأْسِهَا فَتَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ، فَإِنَّ فِيهَا مِائَةَ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ، وَفِي بَطْنِهَا مِائَةُ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ، وَفِي ذَنْبِهَا مِائَةُ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ، وَفِي سَائِرِهَا مِائَةُ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ.

وَأَمَّا فِي رَأْسِهَا فَتَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ، فَإِنَّ فِيهَا مِائَةَ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ، وَفِي بَطْنِهَا مِائَةُ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ، وَفِي ذَنْبِهَا مِائَةُ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ، وَفِي سَائِرِهَا مِائَةُ أَلْفٍ مِنْ عَمَلٍ.

وذكر أن النار اشتكت إلى ربها فادّعى لها في كل عام بنفسين: نفس هي الغشاء ونفس هي الضئيف.

أخرجه الصديقي في: ٩ - كتاب مواقيت الصلاة: ٩ - باب لإيراد ما ظهر في شدة الحر.

ومضم في: ٥ - كتاب أن: ١١١ - ومواضع الصلاة: ٣٢ - باب: ١ - لإيراد ما ظهر في شدة الحر: حدث في ١٨١ و ١٨٥.

٢٩ - وحققني عن مالك: عن أبي الزناد:

المشفة، لأنها تسلب الخشوع، وقبل - لأنها - حة تسجر فيها جهنم، واستشكل بأن الصلاة مظنة وجود الرحمة، فصحبها مظنة جرد العذاب فكيف، أمر بتركها؟ وأجيب بأن التعليل إذا جاء من الشارع وحج قوته وإن لم يفهم، واستسقط لتعليل بأن وقت ظهور أثر الغضب لا يتجمع فيه العطف إلا من أدرك له، والصلاة لا تنفك عن طيب ودعاء، وبزعمه حبيب عند الأبياء، فلهذا لا يأم في المحشر سوى نبيها عليه الصلاة والسلام فلم يمتدح أدرك له، ويمكن أن يقال: إنه من أوقات المشقة التي هي مظنة ذلك الخشوع فحاسب الإفراد.

وذكر في أبي النبي ثلاث فهم بالإسناد المذكور، ووجه من جعله موقوفاً، أو معطفاً، وقد أورد أحمد ومسلم من طريق آخر مرفوعاً (أن النار اشتكت إلى ربها فأذن لها في كل عام بنفسين نفس هي الغشاء ونفس هي الضئيف) قال «ورفأني»^(١) الرواية بحرف ضي في الموضعين، اهـ. وذكر المعنى الاحتمالات الثلاثة لمقدمة في هذا الحديث أيضاً، وتقدم شرح الحديث في الرواية مستقلة.

١٩ - (مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وحقة نون. عبد الله بن ذكوان نزلني مولاهم المدني. ثقة عقبه من عمارة الثامن، سمي أمير المؤمنين في

(١) الشرح لمؤلفي (٤/٣٩).

عن الأعمش عن علي بن محبوب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام إذا أصاب
الرجل من البرص من الصلاة، غسل سبعة غسلات، حتى يخرجها.

أخرجه البخاري في ٩ - كتاب مواقيت الصلاة، ٩ - كتاب الأبرار بالظهر في
كتاب الحج.

ومسند في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٢٢ - كتاب المساجد،
وأبرار بالظهر في صلاة الحرب، حديث ١٨٠.

لحديث، وبأن، يلبس، ألبس، أبا القناد وغيره، ثم يمسح بالتراب من خلفه رءوس
وشفة ويصوف العنق، ثلاث مرة ٥٨٣٦، وكان يمسح من هذا الخلف لسأله
عن يحيى الأبرار عن أبيه لأبي بصير عن أبيه عليه السلام أنه إذا كان في صلاة
قال: نعم، فلي.

عن الأعمش عن أبي بصير عن أبيه الزناد عن أبيه الحسن الذي أفتى فيها
أصح الأسانيد، قال البخاري: أصبح أسبب أبي بصير، أبو حمزة عن الأعمش
عن أبي بصير أن رسول الله ﷺ قال: إذا نسي الرجل غيرة عن الصلاة فغده
الغداة على نفسه من أجل صلاة العشر من حج جهنم، يقدم التمام على من
الجزء.

قال العيني: أختلف العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث المذكورة
وحديث جابر بن عبد الله بن أبي شبيب عن أبي بصير عن أبيه عليه السلام
فقال بعضهم: الأبرار يمسحون بالتراب، وقال بعضهم: يمسحون بالتراب
ويستحب بالتراب، وقالوا: هذا من أبي بكر الأبرار عن أبي بصير عن أبيه عليه السلام
والطحاوي، وقالوا: هذا من أبي بصير عن أبيه عليه السلام، حديث حديث السيرة
نصلي بالوجه، فذكر لما كان في الأبرار كان بعد التهجيرة،
وحديث الحسن - رضي الله عنه - إذا كان في صلاة يمسح بالتراب، فذكر أن الأبرار يمسحون

ويقول: حديث خباب كان بحكة وحديث إيراد المدينة، فإنه رواية أبي هريرة وقد أُلحق سنة ٧٥٠، وذلك الخلاف في عقله، عمر أحمد: آخر الأمرين من السيئة الإيراد. وحمل بعضهم حديث خباب على أنهم طلبوا تأخيراً رثناً على غير الإيراد، وقال أبو عمرو في قول خبيب «لم يشكنا» يعني لم يحوجنا إلى شكوى، انتهى. وهذه ستة وجوه، واختار القاري الحامدي، فقال: «والخير بقيد إلى آخر الوقت ثلثاً بعد ذلك».

قال ابن قدامة في المغني^(١): «ولا نعلم في استحباب تعجيل الظهر في غير الحر والغيم خلافاً، قال الترمذي وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحابنا بطلاناً وسببهم، رأوا في شدة الحر شكلاً الخ في ينقض استحباب الإيراد على كل حال، وهو ظاهر كلام أحمد. وهو قول إسحاق وأصحابه، نواي وابن المنذر».

وقال الناصبي إنما يستحب الإيراد بثلاثة شروط: شدة الحر، وأن يكون في البلدان الحارة، ومساجد الجماعات، فأما من صلاها في بيته أو مسجده ببلد به فالأفضل تعجيلها، وهذا مذهب الشافعي رحمه الله، لا معتصراً.

قلت: كذا في «الدر المختار» وغيره، إذ قال: وتأخير ظهر الصيف مطلقاً أي بلا اشتراط شدة حر وحرارة بلد وقصد جماعة، وما في «الجوهرية» وغيره من اشتراط ذلك مذكور فيه، قال الشافعي الشروط الثلاثة مذهب الشافعية، مخرجوها في كتبهم، أما وأما مذهب مالك على ما نقله الزرقاني فتدب الإيراد في جميع السنة، ويراد لشدة الحر.

(٨) باب النهي عن دخول المسجد

بريح بنوم، وتغطية القم

٢٠ - حَلَّتْني حَيٌّ عن فاذك، عن أبي نهباب، عن سعيد بن
الحبيب؛ أن رسول الله ﷺ قال: «من أكل من هذه الشجرة، فلا
يُتْرَبْ»

(٨) النهي عن دخول المسجد بريح بنوم

مسم الثاء المثناة، بيط المحذ في متاعه كثير، منها أنه مسخن للصح،
مخرج للذود، وشدة جلاء، وهذا أفضل ما فيه، جيد لفسيان وغير ذلك، فعد
خسباً وعلمين متعة وعدة معار^(١) (و) النهي عن تغطية القم في الصلاة كما
في النسخ الموجودة عندنا، وبه يظهر معانقة أثر سالم للترجمة، وسقط من كثير
من النسخ فاشككت المطابقة

٢١ - (ذاك عن أبي نهباب عن سعيد بن المنب) تابعي (أن رسول الله ﷺ
ذ) أرسله زواة الموطأ كنهم ولا روح بن عباد، فرواه عن مالك موصولاً^(٢)،
أر^(٣) عن أبي هريرة، وقد رواه مسلم وأبو رجة يستدعيها عن الزهري عن سعيد
عن أبي هريرة متصلاً، قال السيوحي: وثالبخاري من حديث ابن عمر أنه ﷺ
قال ذلك في غزوة خيبر

(من أكل من هذه الشجرة) يحس النوم، وفيه محاز لأن المعروف في اللغة
أن الشجر مائه صاف، وما لا صاف له فتحم، وبه فسر أبي عباس قوله عز وجل:
﴿وَالشَّجَرُ يَسْجُدُ﴾^(٤)، وقيل: بينهما عموم وخصوص، فكل شجر شجر
ولا عكس، وقيل - غير ذلك (فلا يترب) وفي نسخة «فلا يتربن» بوزن التأکید،

(١) انظر المطب لنوى، لمعاني ابن القيم (١١٧ - ١١٩)

(٢) قد ذكر من عبد المرح هذا الحديث متصلاً سلفاً في السهيد، (١١٢/٦ - ١١٢).

(٣) - سورة الرمن الآية ٦.

مساجدنا. يؤذينا بريح النّوم.

وبه مخالفة. فإنّ القرب إذا كان معزوعاً فالداخل أولي (مساجدنا) بلفظ الجمع. وكذا في رواية أحمد عن النّسوم نعيم المساجد^(١)، وقيل: خاص بمسجد المدينة لقرآن خيرئيل عليه السلام، ورّد بأنّ الملائكة تحضر في غيره، وقيل: أراد به مسجد حبر لما نقل الباقى عن أبي سعيد أنه قال: لما فتحت حبر وقع أصحاب رسول الله ﷺ في تلك الليلة النّوم والنّاس جباع، فأكلوا منها أكلاً شديداً، ثم رُحنا إلى المسجد، فوجد رسول الله ﷺ الريح. ففاز، ومن أكل هذه الشجرة الحينة فلا يضرها في المسجد، فقال الناس: حرمت، حرمت، فلعن ذلك أنبي ﷺ، عقاباً. أيها الناس ليس لي تحريم ما أحل الله لكنّها شجرة أكرم وبعها، انتهى.

قال الشامي عن العيني: وعلة انتهى أدنى الملائكة، وأدنى المطهرين لا يدخل مسجدنا بل الكلال سواء، نواية المساجدنا، اهـ. وعليه الجمهور نعيم العنة وهو قوله: (يؤذينا بريح النّوم) راد في حديث جابر، وليقدم لي به. ومثل النّوم المصل والكراث كما في حديث مسلم، وألحق به الشامي نقلاً عن العيني قل ما له راحة كربّة.

قلت: ومنه شرب الدخان المتداول في هذا الزمان، ثم أكل ذلك لابس بحرام لما روي عن أبي سعيد المتقدم. ولحديث جابر عند أبي داود قال عليه السلام: أكلت مني أماًحي من لا تناعي؛ وهذا كله فيمن أكله نيّة، فأما من أكله نصيحاً فلا مانع، لحديث عمر - رضي الله عنه - أكلت منها نصيحاً قال الإمام محمد: إنما كره ذلك لريحه فإذا أدته طبعاً فلا بأس به، وهو قول أبي حنيفة والعامّة رحمهم الله.

قلت: ويؤيده أيضاً ما أخرجه الترمذي عن علي - رضي الله عنه - مني

(١) والجمهور على أنه عام في كل المساجد، ومعنى مسجدنا يعني مساجد المسلمين، انظر التحقيق للمسجد (٣) ٤٤١.

وحدثني عن أبي عبد الله عليه السلام عن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من صلى ركعتين قبل أن يركب فركبته، لم يضره ما ركب».

وحدثني عن أبي عبد الله عليه السلام عن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من صلى ركعتين قبل أن يركب فركبته، لم يضره ما ركب».

عن أبي عبد الله عليه السلام عن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من صلى ركعتين قبل أن يركب فركبته، لم يضره ما ركب».

عن أبي عبد الله عليه السلام عن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من صلى ركعتين قبل أن يركب فركبته، لم يضره ما ركب».

عن أبي عبد الله عليه السلام عن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من صلى ركعتين قبل أن يركب فركبته، لم يضره ما ركب».

الناسي ومعنى ذلك أن الاحتياج مشروع ومتصِف في العمارة، والبناء متاخر
 الاحتياج لأن معنى الكبرياء قال النسي ويكره النائم، وهو تغطيه الأنف والعم
 في الصلاة، لأن شبه فعل المحوس حال عدم فهم الحركات، ويؤدي
 لاحتيازي عن أبي سعيد أي تحررية، انتهى

(١) قال من هذا القبيل: وأما تعمية السجدة فمذكورة على كل نوع، من كل
 الكيفية فيه ما هو قائل بالاعتناء به، ولا معنى لذلك الحديث، وهو ما على
 الامتناع، (١٠١/٣٩٥)

٢ - كتاب الطهارة

(١١) باب العمل في الوضوء

(١١) العمل في الوضوء

كذا في أكثر النسخ مقتضراً عنيتها، وراى في نسخة الزرقاني^(١) كتاب الطهارة، وكان ذكره أنسب؛ لأن الأبواب الآتية كلها من الطهارة، لكنه لما لم يوجد في شيء من النسخ كتاب الصلاة بعد ذلك، بل شرع أبواب الصلاة بباب التذلل، فالمناسب أن لا يعصر هذه الأبواب بكتاب الطهارة بل يدخل كلها تحت كتاب الصلاة الممتداً من أول الكتاب، وإن لم يذكر كتاب الصلاة في البداية تبصاً ثم المتابعة بها من ريعاً حتى أن الصلاة يجب بالوقت، فقدّمها، ثم بعد وجوبها يدخل الوقت شيئاً لها بالوضوء. فذكر الوضوء بأنواعه. ثم ينادى بالصلاة، يذكر التذلل، ثم تفتح الصلاة، فذكر المصنف الأبواب على هذا الترتيب.

ووضوء بالصم المعدل، وبالفنح الماء الخفى عرساً به على الشهيرة، وحكي في كل منها الأمراء، مشق من الوضوء بمعنى الحسن والنظافة، والمفصل يختلف به بصير وصفاً.

وختلف العلماء هنا في مسائلين. أحدهما في مدأ وجوه بعد تفاق أهل السير، على أن الغسل واجب مائة، وعاش أنه يَكْفِي ثم فصل قط إلا مرسوء، فقبل. أو ما عرض المرسوء بالمدينة ممسكاً بيته المرسوء، فإنها مائة بالإجماع، وجرم من حرم بأنه لم بشرع إلا بالمدينة، وحزم من الجهم المالكى أنه كان قبل النهرة منهياً، قال المحقق.

(١) شرح الزرقاني (١/٢٩٦)

عنه ربه إلا حديث لا في فقط، كما في الترمذي^(١)

ثم جاء هذا السماع أن السائل يحسن بين عذارة، وقد روى الخافعي عن
سائل في الإلزام، وكذا القعقي عنه عند الإسماعيلي، فهي كلها تحت السؤال
من حسن، وروى الإمام محمد في «موطأه»^(٢) عن مالك عن عمرو عن أبيه
يحيى أنه سمع حذافاً يقول: سألت عبد الله بن زيد، فعمل إنسان أنا حسن،
وقد روى عنه من عسى، ولما بلغه محبوب من «سندونه» وفي رواية للبخاري
من طريق أبيه قال: شهدت عمرو بن أبي حسن قال: عبد الله بن زيد، فعمل
الإنسان ما روى، وأكثر رواية «الحوادث» على أن يكون في أكثر روايات
البخاري وموطأ فقط أن رجلاً سأل: فجهنم إنساناً فيها.

والضعف^(٣) وإنما جردت هذه الاحتمالات أن يقال: لا يجمع عند
عبد الله بن زيد أبو الحسن الأنصاري وإنما عمرو بن أبيه يحسن بين عذارة،
فما روى عن حمزة الموصلي، وروى السؤال في عمرو بن أبي حسن، فحيث
— السؤال — إنه كان على الحنفية، حيث — إلى من حسن، فعلى السجدة
تكملة، لأن كان صاحباً، ومبتدئ سبب السؤال بضمي، فعلى السجدة أيضاً
التي هي «أهل الحديث»، وقد جردت الجمع.

ويؤيده رواية الإسماعيلي عن عمرو عن أبيه قال: فسأ، تلفظ باسم
استشر إلى أنهم اتفقوا على السؤال، ورواية أبي أيوب في «المستخرج» عن
عمرو بن أبي حسن قال: «كنت أكثر الموصوفه فقلت لعبد الله بن زيد: ما
جاءني في أن موالي السائل كان سبوا فقلت أحمد والله

(١) الترمذي المعجم، ص ١٣٥.

(٢) الخبر المختار، ص ١٩، ١٩٧.

(٣) مجمع الزوائد، ١، ١٩٩.

وهو جد عمرو بن يحيى النخعي، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ.

وهو جد عمرو بن يحيى النخعي، كذا للجميع رواية يوفى، من كذا من جميع روايات الإمام مالك - رضي الله عنه - في غير الموقعا أيضاً كمن أني داود والنسائي وغيرهما.

قال بن عبد البر^(١): المراد به مالك ولم يتبعه عليه أحد، ولم يقل أحد. إن عبد الله بن زيد جد عمرو، قال بن دقيق العباد: هذا وهم فبيع من يحيى بن يحيى أو غيره، وأحسب أنه من أبي وضاح - وكان من الأنسفة في اللغة والحدوث - مثل عبد الله هو جد لأمه.

وقال الحافظ^(٢): الضمير، مع إلى الرجل المتأخر لكانت في أكثر الروايات، وإن كان أن الحسن فهو جد عمرو حقيقاً، أو أنه جد وصي، لأنه هو أبيه يحيى، لأن منهم مكملاً. أبو يحيى -

- حمزة - يحيى - عمرو.

وهم من رحم أن الضمير لعبد الله، وليس هو جد عمرو، لا حقيقاً ولا محاراً، ومرو صاحب لعمراً، ومن يهوى إلى عمراً هو أبي بنت عبد الله بن زيد صنف نوحه من هذه الرواية. فلا تغفل. (وكان) أي عبد الله بن زيد ومن أصحاب رسول الله ﷺ كذا قاله المشايخ.

والأوجه عندنا أن يرجع الضمير إلى جد عمرو المذكور، إذ كان عبد الله بن زيد من أصحاب ظاهر، وكان الثاني من أصحاب في حيز الخلف، مع أنه قريب لعملاً، وكونه سائلاً لصفة وصونه بخلافه أيضاً يوجب عدم صحته، وإذا التفت على كونه صاحباً أئمة استدلوا من التمسك على بهاد صحة عبد الله بن زيد، والله أعلم.

(١) انظر: الاستذكار (٢/٢٢٧) وإتقان (٢/١١٤).

(٢) انظر: فتح الباري (١/٢٨٨) ومهذب التهذيب (١/٢٨٨).

قال يستطیع ان یرجع لیث قال رسول الله ﷺ ان یؤمنا فقال
عبد الله بن زيد ان یؤمنا نعم بعد ان یؤمنا نعم بعد ان یؤمنا نعم
تعدلی بعد ان یؤمنا نعم بعد ان یؤمنا نعم بعد ان یؤمنا نعم بعد ان یؤمنا نعم

ثم لا بد من حديث بعد هذا كله ان في سند الحديث اربعة ابحاث طوية
التي الأولى: في تعين السائل والثاني: في مرجع امره وجد صدوره والثالث:
في مرجع او كان من اصحابه والرابع: يختص بروايه النسيء اذ راد فيها لفظ
الذي اري الله فلا تجازي بها ما في الحديث الخامس: في من الحديث
ويذكر في رواية السائل اذ قال فيه ابن عبيدة موضح رأيه مرتين قال
ابن عبد الله ام يقل فيه مرتين غير ان عبيدة نسيء قال له يعني كذا قال
قوله اقل واثير فامل وسيجيء في محله

اهل استطیع ان یؤمنا أي اؤم. فيه بلاطة الطالب المشيخ. كأنه أراد
لا اذ بالمثل ليكون قانع في التعظيم والثناء مصدرية والجمعة في محل نصب
محمول استطیع كيف كل رسول الله ﷺ ان یؤمنا للصلة الخ عبد الله بن زيد
نسيء اريك اذ دعا بوضوء أصبح الوار ما يؤمنا به وهي رواية للمحاري قدس
بنامه وهي أخرى له قد دعا بتور وثلث دعا تورا التذكير في رواية أخرى عند
السخري عن عبد الله بن زيد أنما رسول الله ﷺ فأنجزا له في تور من
صبر الحديث. وبعده دعاه ليكون أبلغ في حكاية صورة الحال.

افانزع من أفرعت الإله إذا قلبت ما فيه أي ص الله. بقاء: فرغ
وأخرج لعنات الله زاد أبو سعید وغيره "النسيء" في رواية ابن وهشاح
وغيره بالنسيء. فالتقدير على إحدى شبه أو يراه ثانية الحسن فتعذر الزم بقاء
ولم يعثر به شبه أو النسيء لأنها من الألف دون اليمين أو لأنهما
تحسين فانه العاري قال: أو يراه العوار بلونهم.

أفضل بديه والنسيء لجمهور رواية السوطي. في لمراد الكتاب امرنين مرتين

.....

بالكبر في بعض الروايات إلا أني رتبة التصديق قدوة ، قال من حجب
 روجه لأصحابه إلى التكريه أن الاقتصر على الأول بوجه التوزيع الخاري^(١)
 قال المحقق : قال لذلك ينفذ مرتبة ، موفع في ربه . ذهب عند
 البخاري وحاله عند مسلم والدارقطني عند أبي يعلى بنعظ ثلاثاً وهؤلاء
 حجاز قد اجتمعوا ، فورايتهم مقدمة على رواية الحفاظ المأخوذة كذا في
 "النويز"^(٢)

قال الشيخ فقال من حجب وتعمي : إن قلت : لم لا يحمل هذا على
 وتعمية بل قد يخرج واحد والأصل عدم العدد . اهـ .

قلت : وحسن البراهين من ذلك حادثة يجب عن ذلك تعدد كما في أبي
 داود : يبرء ، والعمي أنه لا يغيب في روضه . إنياء . قد يدل على ذلك
 "أخرى" ثم غلبت ، هذا من اتفاق العلماء ، كما في النووي ، وفي
 عند حسن أهل الظاهر ، نعم احتجوا فيما بعد بكون كذا صحيح ، في محله .

قال من رسلان . وهي منفي في مسند أبي النعمان قال الشيخ : ما أعاد
 إلى من حجب من مثل التوسم . قال فاسم اختلط في حديثه ، ومن رأى
 الشافعية كآشيب ويحيى بن يحيى لم يشوهوا . انتهى

(سم مصحح) كذا في أكبر الشيخ ، وفي بعض النسخ : "المحرم مرة لغة
 تحريك الماء في النقع" قال العمي : قال ابن سبويه : محض وسبب ، وكما
 أن يحرك الماء في اليد ثم يدرك ، ويضخه ، أصبه التحريك ، ومنه مصحح كذا في
 حقه وفتحك . واستعمل في المصنوعة تحريك الماء في النقع . اهـ . قال الدروي :
 وأما أن يدخل الماء في يده . ولا يشرط (١) : في على أشهر هذا العمود^(٣)

(١) (١٠٠) (١٠١)

(٢) قال ابن عبد الله : ليس هناك الأصح ، ذلك الأساطير من تصحيفه ، بل قد فعل ،
 ومن ذلك تم فعل الاستشهاد (١٠٠) (١٠١) .

واستفرا قذا نجسي، ولأبي بصير، عنه «واستنشق فقي رواية يحيى لم يذكر الاستنشاق لأن ذكر الاستنشاق دليل عليه، فإنه لا يكون إلا بعد الاستنشاق، قال النووي: الذي عليه جمهور أهل السنة أن الاستنشاق غير الاستنثار، غير مأخوذ من التصرف، وهي حروف الألف، فيخرج الحرف من الألف بعد الاستنشاق، وهو أيضا أحد، إلى داخل الألف وحده بالهضم، خلافاً لما قاله النجاشي وأبو عبد الله، وقال حاض، من الشر وهو الطبخ، فهو طبخ الماء الذي نضج منه اللحم، وقال ابن الأثير: شر من شر الماء إذا امتزج، واستنشق استعمل أي استنشق الماء ثم أخرج ما في الألف، قال الرزقاني^(١).

قال النجاشي: ومن سننه أن يضع منه خبث فليت على الله، وقد روي عن مالك بن النعمان بسند روي عنه أن يكبر، ويأكل هكذا غسل الحمار، أو محتضراً.

قال ابن رسلان: سواء كان بأفعله بد أم لا، وحكي عن مالك الكراهة بعد الماء، لكونه يشبه فعل الكاهن، والمعتبر عدم الكراهة، والمستحب أن يكون بالماء، يرب عليه الشائي، وأخرجه فقد بها من حديث علي، ونقصه من علي أن دعا برصه فعمدوا فاستنشقوا ثم يده اليسرى، انتهى.

هو المصنفه والاستنشاق كما في التوضيح عند أبي حنيفة ومالك والشافعي - رضي الله عنهم - رواج عند أحمد - رضي الله عنه - وفي رواية عنه المضممة سنة والاستنشاق واجب، هذا في النبي، قلت: ذكر ابن قدام في «المعنى»^(٢) ثلاث روايات مددته، والثالثة مثل الجمهور، لكن جعل الأول - وهو وجوبه - مضموم في المحدث - استند على الروايات الثلاثة بمرامه من الإسلام: غلب من النظرة الحديث، والنظر السني.

(١) شرح نوراني (١/١٦٠).

(٢) ١١٨ - ١١٩.

يُحْيَى السَّيِّدُ بِسَمْعِ أُمِّهِ بِسَبْعٍ

 ..

قال ابن بدران: لكونه مخرج الحديث غير متحدد، وذكر لفظ «مرغز»
 المتكرر ثلاثاً يتوهم إغصام السبب عن يمين. ومن المعلوم عند أهل العربية
 أن أسماء الأعداد والمصادر والأفعال إذا ذكرت ثلاثاً حصرتها بمرغز،
 لا لتأكيد لفظي، فإنه قليل الغائبة، وإذا قيل: جاء القوم بين اثنين أو رجلاً
 رجلاً فيكون المسمى اثنين بعد اثنين ورجلاً بعد رجل، فالسواء عليهما من اثنين
 بعد مرغز، أي بخراف كل واحد منهما بالرجل مرغز.

(إلى المرفقين) ثلاثة مرغز مكرر السبب وفتح الماء ويفتح قسم وتكرر
 الماء لثلاث مشهورات، وهو المقوم السابق، فهو أحد المذبح، سمي به لأنه
 مرغز به في الأكله وبحوله^(١)، وانقضى الألفة على دخولها في غسل اليدين،
 وحاشيت زفر وحكي عن مالك أيقن، وبذلك كما في الصحيح^(٢)، قال الإمام
 الشافعي في الألف: «لا أعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في
 الوضوء، يعبر هذا مرفز أيضاً صحيح بإصبع من فيه، وهذا من ذم مالك
 من أصحاب الطاهر، قاله الحافظ، ثم سبق الاحتجاج إلى الدلائل بعد
 إجماع الأئمة، وذكر شيء منها في الألف^(٣)، ثم صح رأيه بيديه زاد ابن
 الضاح «تعدى ذلك اللون، مخرج جميع الرأس مخرج ينفذ العشاء،
 انتهى»

وأما مزار الحدود في مختلف هذا سند العلامة الحلي فقال: لا ينفرد
 في هذا ثلاثة عشر قولاً ستة عن مالكية وثلاث وإبادة حنبلية وشافعية
 قولان، وحكي عن أحمد قولان، قلت لكن روايات المشهور عن الأئمة أن
 الاستماع واجب عند المالكية وبعض الرأس عند الشافعية، وحد روايات

(١) لفظ مخرج المرفقين (١/١١١).

(٢) «صحيح» (١/٢٢٦).

(٣) (١/٢٢٦).

تَابِعِيٍّ يَسْمِعُ بَرَاءً قَالَ: سَأَلَ عَنْهُمُ الْمَدِينَةَ، وَوَضَعُوهَا فِيهِ فَقَالَ: ثُمَّ

عن أحمد. وقال الموفق^(١): «ظاهر مذهب أحمد الاستيعاب في حق الرجل،
 وبكمي لشدة أنه مسح مقدم رأسه، أحد ربيع أو مقدار الناصية عندما
 الحنيفة، رواية مغيرة بن شعيب - رضي الله عنه - أنه عليه السلام نوحاً ورمح
 على الناصية، روى مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه مصححاً ومختصراً،
 وانظر في المطولات العيني وغيره.

تَابِعِيٍّ يَسْمِعُ بَرَاءً قَالَ: سَأَلَ عَنْهُمُ الْمَدِينَةَ، وَوَضَعُوهَا فِيهِ فَقَالَ: ثُمَّ
 كَتَبَ الْخَطَّةَ، فَجَبَّيْتُ بِكَوْنِ السَّعْدِيِّ حَقَّةً لَمْ يَأْتِ. كَسَنَهُ أَنْ يَبْدَأَ بِمَوْحٍ
 إِبْرَاهِيمَ، وَلَمَّا مَوَّاهُ عَبْدُ التَّوَمِي^(٢) «أَمَدَاهُ بِمَاحِرِ الرُّأْسِ» مَكَّنَ يَحْتَاطُ التَّكْسِيرِ
 الْأَنَّى: بِمَا يَمُودُ. مَهْ رَجَعَ، فَجَبَّيْتُ إِلَى التَّوَمِ لَسَطُوهُ الْجَمِيعَ مَعْدَاهُ أَكْبَرُ فَاقْبَلِ،
 وَيَعْتَضِدُ رَوَايَةً رَجَبٍ عِنْدَ الْخَزَارِيِّ «مَذْهَبُ يَسْمِعُ وَأَقْبَلُ» مَعْدَاهُ وَأَقْبَلِ إِلَيْهِ
 حِينَ فَجَّ، وَرَجَعَ، مِنْ تَعْسِيمَةِ أَنْفَعْلَ سَمْعُهُ، أَيْ يَدَأُ بِشُكْلِ إِبْرَاهِيمَ. فَذَلِكَ
 الْحَافِظُ^(٣)

قَالَ ابْنُ رَجَلَانَ: الْإِقْبَالُ وَالْإِبْدَارُ كِلَاهُمَا بِحَسَبِ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ مُخْتَلَفٍ
 اسْمُهُ بِنِ الْخَفِّ وَالْمَرَّةُ قَوْهَ بِحَسَبِ الْمَرَّةِ وَالْمَرْجُوحُ مَرَّةً، انْتَهَى.

بِمَ فَسَّرَ الْإِقْبَالَ وَالْإِبْدَارَ بِقَوْلِهِ: «إِدَا أَيْ يَدَأُ» عَقَلْتُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ: «أَقْبَلِ
 وَأَدْبِرْ» وَلَمَّا كُنْهُ يَدْخُلُهَا التَّوَمِ، يَمْتَدُّهُ بِشُكْلِ الدَّلِّ لِيَمْتَدُّهُ وَيَجُورُ كَسْرُهَا مَعَ
 التَّخْفِيفِ، أَمَّا تَمَّ (بِمَ يَسْمِعُ) أَيْ كَيْدِي إِلَى حِدَا تَالْقَسْرِ، وَحَكِي مَذْهَبُ، وَهُوَ
 قَلِيلٌ - مَوْحٍ الْعَيْنِ - فِيهِ التَّوَمِ، وَرَأَى الْعَيْنِ يَذْكُرُ رِبَاطَ أَمَّ رَدَّهَا أَيْ

(١) (١٧٧/١) - (١٧٧/١)

(٢) (١٧٧/١) - (١٧٧/١)

(٣) انظر صحيح ترمذي (٣٧٦) في كتاب الوضوء، الحديث (١٧٧٦).

حنبل . جمع إلى السنن الذي بدأ منه

البدن (حنبل جمع) بالفتح إلى المكان الذي بدأ منه وهو مقدم الرأس،
 فاستوعب اليد حنبل الرأس بالفتح، قال الحافظ: والطاهر أن قوله بدأ .
 إلى آخره من الحديث ليس مدحاً من كلام ماث رضي الله عنه.

قال ابن عبد البر: روى ابن عيينة هذا الحديث ما ذكر فيه مسح الرأس
 مرتين . وهو خطأ ثم يذكره أحمد غيره . قال: وأما قوله على أن الإقبال مرة
 وإقبالاً آخر، انتهى

قلت: وهذا ليس هو الشذوذ الذي اختلف فيه الأئمة، بل هو مستحب
 عند النكاح والمغتسل فيه التكرار بماء جديد، قال الحنبل: قوله، سم مسح
 رأسه، يقضي مرة واحدة، أما فهمه غير واحد من العلماء، ولقيه ذهب أبو
 حنيفة ومالك وأحمد، وهو راجع للتعبة، كما قال ابن رسلان، وقال الشافعي
 - رضي الله عنه - من المشهور عنه يستحب السبب ثمرة، انتهى . قاله ابن
 رسلان وأعرب ما يذكره هذا أبو الشيخ، أما حامد لأمنه أبي حنبل، غير يفهم
 أنه أرجح لثلاث، وحكاية صاحب "الإمامة" عن ابن أبي عمير، وهو:

وقال ابن فضال في التمعني: لا يس تكرار المسح في المصباح من
 المذهب، وهو قول أبي حنيفة ومالك، وروى ذلك عن ابن عمر وأبيه مالك
 والشافعي ومجاهد وضعة بن عمرو والحنبل، قال الشافعي: والمصل عليه عند
 آخر أهل الحنبل من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم، ومن بعدهم أنه يس
 تكراره وهو مذموم الشافعي، قال ابن عبد البر: "كأنهم يقول: مسح الرأس
 مسحاً واحدة، وقال الشافعي: مسح رأسه ثلاثاً، ثم استند على توحيد
 المسح بقوله: "ربما أن عهد الله بن زيد وحلف وغيره، رسول الله ﷺ قال: ومسح

ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.

أخرجه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء، ٣٨ - باب مسح الرأس كله.

ومسنم في: ٢ - كتاب الطهارة، ٦ - باب في وضوء النبي ﷺ، حديث ٦٨ و ١٩.

برأسه مرة واحدة منفرد عليه، وروي عن علي - رضي الله عنه - أنه توضأ ومسح برأسه مرة واحدة، وقال: هذا وضوء النبي ﷺ من أحب أن ينظر إلى ظهور رسول الله ﷺ فيستنظر إلى هذا، قال إسماعيل: هذا حديث حسن صحيح، وكذلك وصف عبد الله بن أبي أوفى وابن عباس وسليمة بن الأكوع والمربيع كلهم قالوا: مسح برأسه مرة واحدة، وحكايتهم توضؤة النبي ﷺ إخبار عن النوم، ولا يدوم إلا على الأفضل والأكمل، ولأنه مسح في طهارة فلم يسن تكراره كالمسح في التيمم والمسح على الجيرة ومسح المسح، ولم يصح من أحاديثهم شيء صريح، قال أبو داود^(١): أحاديث عثمان الصنعاء كلها تدل على أن مسح الرأس مرة - انتهى - وسنأتي الكلام على مسح الأذنين في باب مفرد.

(ثم غسل رجليه) إلى الكعبين، كما في رواية وهيب عند البخاري، والبحث في قالبه في: إلى المرفقين، فاه الزرقاني.

والمراد بالكعبين هما الأعظمان اللتان عند مفصل الساق والقدم، وما قال الزرقاني، تبعاً للحافظ - من أنه حكى محمد بن أبي حنيفة وابن القاسم عن مالك أنه الأعظم الذي في ظهر القدم عند محمد السراك، وقد الشيخ في «النبذ»^(٢) تبعاً للعمري، بأن اتفق عن الإمام ليس بصحيح، نعم، وروي عن محمد - رحمه الله - لكنه في باب الحج في المسح إذا لم يجد التعلين يمسح الخفين ويضعهما أسفل من الكعبين بهد التفسير، وليس هو من باب الوضوء، فتأمل.

(١) مسنن أبي داود (٢/٢١/٩) من كتاب الطهارة في: باب مسحة وضوء رسول الله ﷺ

(٢) ٣٠٢/١١

٢/٣٢ وحديثي عن مالك عن أبي الزناد، عن أبي الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نوضاً أحدكم فليجعل في أنفه ماء، ثم ليشتر»

ثم قال الإمام محمد في «موضئه»^(١) بعد تخریج هذا الحديث: قال محمد: هذا حسن، والموضوع ثلاثاً ثلاثاً أفضل، والائتاد بعجزيان، والواحدة إذا أسبغت، بخبر أيضاً، وهو قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - وسبجي، إن الكلام في غسل الرجلين تحت حديث الإساع.

٢/٣٢ - (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ قال: إذا نوضاً أي شرع الموضوع) (أحدكم فليجعل في أنفه) أي ماء، كما في رواية القمي وأكثر الرواة، وسقط من رواية يحيى ومحمد بن يحيى وكثير من الرواة، لأنه مفهوم من السابق (ثم ليشتر) بكسر المثلثة بعد النون الساكنة على المشهور، وحكي صحتها، وحكي «ليشتر» بزيادة التاء، كما في الصحيح أيضاً، وحكي «ليشتر» بزيادة السين والتاء، كما في التستائي أيضاً، قال الفراء: يقال: نشر الرجل وانتشر واستشر إذا حرك الشرة وهي طرف الأنف، قاله الزرقاني^(٢).

قلت: قد تقدم الكلام في معنى الاستئثار وانحكم قريباً فلا تفعل، والأمر عبد الجمهور للندب، ذكر ابن المنذر: أن الشافعي - رضي الله عنه - لم يحنج على عدم الوجوب مع صحة الأمر إلا لكونه لا يعلم غلظاً في أن تاركه لا يبيد، وهذا دليل فقهي فإنه لا يحفظ ذلك من أحد من الصحابة والتابعين.

قال القاري: قال ابن حجر: ظاهر الأمر للوجوب لكن منعه أنه عليه

(١) انظر: «العلق المصنوع» (١/١٨١).

(٢) انظر: «شرح الزرقاني» (١/٤٦) و«المعجم» (١٨/٢٢٢) وما بعدها والاستذكار (٣٨/٢).

عن أحمد بن محمد بن عيسى.

عن حماد بن عمار في ٤ - كتاب الزجر - ٢٦ - باب الاستحجار والاستحار.

ومسلم في ٢ - كتاب الطهارة - ٨ - باب الإكثار في الاستحار والاستحجار.
حديث ٢٠.

والصلوة والسلام ترصاً ولم يفته، كما دل عليه مكررات أبو صفير لرحمته الدال
على أنه لم يوحّد وإلا لم يكنوا، اهـ.

أول من استحجر أي استعمل الحجار، وفي الحجارة الصغار في
الاستحجار، ومنها بعضهم على استعمال الخور، يقال: نحش واستحمر،
واختلف قول مالك وعنه في تسميته بالتولين المذكورين، ونش الحجي رجوع
الإمام مالك إلى القول الأول، وقال سحنون: القول ما رجع إليه مالك، اهـ.
وفال عباس: الأول أنفهر، وقال النووي: وهو الصحيح المعروف، فإنه
السيوطي.

واختلف العلماء في الاستحجار فقال أبو حنيفة ومالك - رضي الله عنهما -:
سنة^(١)، وقال الشافعي وأحمد - واجب، كما في الاستحجار^(٢) والمقني^(٣)
يعبر: بدأ حد أبي حنيفة ومالك ودام ومر وافهم لزيادة ممن فعل فقد
أحسن ومن لا فلا حرج^(٤) في رواية أبي سعيد عن أبي هريرة عند أبي داود
وابن أبي عمير ومحمد بن سعد حسن، وقال المسائي وأحمد - واجب، قاله
أبو زكريا، ومقدم على المعنى^(٥).

(١) وفي المسند: واجب عند مالك في المسح، اهـ. اهـ. فيها أثران أحكم الاستحجار
والثاني: الشراط المدة، وفي الثاني: هل مع أبي حنيفة قول الأول، اهـ.

(٢) انظر: (٢٣/١١) وشمس المصنوع (١٦/١٨٥) وشمس العرب المجهدة (١٠/١٨٢).

(٣) أخرجه أبو داود في الطهارة (٢٣٥) اهـ. الاستحار في الصلاة وذكره في غير القرآن في
التبيين (١٨/٢١٢) و(١٨/١٤٣) و(٣٣/١١).

فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يُقْبَلُ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

تخرجه مسلم موصولاً في: ٢ - كتاب الطهارة، ٩ - باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما، حديث ٢٥.

(فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ويل! فإن النووي: أي هذه وخيبة. وقال الحافظ: «خُتِفَ في معناه على أقوال: أظهرها ما رواه ابن حبان في «صحيحه» مرفوعاً «ويل! واه في جهنم»، وفي «النهاية»: التوبل الخري والهلاك، والثنوين فيه لتعظيم أي هلاك عظيم وعقاب أليم).

(للعقَاب) جمع عنب بكسر القاف وسكونها، وهو مؤخر القدم (من السار)^(١) يعني تختص بالعقاب إذا فعّر في عسلها، زاد غياض: «فإن مواضع النوض، لا تسبها النار» كما جاء في أثر السجود أنه محرم على النار، وقال النووي: «مما لأصحاب الأعقاب المقصرون في غسلها، وينقن بالأعقاب ما في معانيها من جميع الأجزاء» وبؤيده رواية عبد الله بن الحارث بزيادة «وبن لأعقاب وبطون الأقدام من النار» ونحصبها بالذكر لما وقع التنصير فيه حيث ذكرنا مفصلاً.

والحديث يدل على استيعاب غسل الرجلين، وأن المسح لا يجزئ، إذ لو «حز المسح لما نوعد بالنار» وعليه جمهور الفقهاء، ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يعتد به في الإجماع: فلا عبرة لقول الشيعة وغيرهم القائلين بوجوب المسح لظاهر قراءة «وَأَرْجُلُكُمْ» بالحمص. ورؤد أنه يعارضها قراءة النصب، وانجر احتمال المجاورة، وقد بينت المسألة أن قراءة الجر حصول على التخفيف، وقد نواترت الأخبار عن النبي ﷺ في صفة وضوء أنه غسل رجليه، وهو أنسب لأمر الله تعالى.

قال الزوقاني: ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي

(١) انظر التمهيد (١/١٤٩) والاستدلال (٢/٤٦).

٦١٣٦ - (رواه الشيخ في المثلث، عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن محمد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: «هذا الرجل يمشي في الصلاة كأنه يمشي في النار»).

وأما عبد الله بن عباس، وثبت عنهم الرجوع عن ذلك، قال ابن أبي الجهمي: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل الثنيتين، وأدعى تصحاحي وابن حرم أنه المصحح مسبوخ، وبسط خبره من الكلام عليه ابن فضال في «الشمس».

٦١٣٦ - (رواه عن يحيى بن محمد بن الفضل) يفتح الخطاء وسكون الحاء المبهمة مبدوءة بالهمزة التثنية مولاهم، ذكره ابن حبان في «تقريبه» في ثقات الكوفيين. أما عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله التميمي الجعفي، ثقة من الخامسة (أو السادسة) للهجرة، فحدثنا عن عثمان بن عبد الله التميمي، صاحب فتل مع ابن الزبير - رضي الله عنه - (أخبره أنه سمع أمير المؤمنين عليه السلام في الخطبة) - رضي الله عنه - (بمصر) أي ينظرون، والرجوع قد يرد به غسل بعض الأجزاء من الوضوء، وهي الثنيتان، كما في «التهذيب»، وهو المراد هنا.

الثناء، وهو ما تحت الزلزال، كناية عن موضع الاستسقاء، قال الشعبي: قال مالك: «أراد به الاستسقاء، وكذا في «الفتح المسمى» والحديث بحسن أن يكون من قول عمر - رضي الله عنه - أو فعله، وفي الأول حال التوقُّف، إذ قال: إنه سمع عمر بن الخطاب يقول: «يتوضأ إلى الحج، فحينئذ يكون لفظ التوضأ بناء المحيول، واختار القاضي الثاني، فقال: يريد أنه سمع دفع الماء وحركة يديه، فحينئذ يكون بناء الداعل، ثم عموم اللفظ يشترط الاستسقاء بتألفاظ وثبوتها، لكن ظاهر قول الإمام في غير هذا ما هو في السور فأنعاه بذلك على أنه اقتصره على الأول، إذ نسب الوضوء للماء إلى من سبق الوضوء

.....
(١) (١١، ١٢)

(٢) كتاب الصلاة (١٢٦، ١٢٧)

١٠٣٧ - قال يحيى: حدثنا ثلاث عن رجل نوكتاً . . .

لتخرج إلى غيره، لكن لم تحصل بعد، فقصي إلى الانحصار عن أحدهما،
فإن عدوم، تحت الزرع تناول كليهما.

وعرض الإمام ثابت - رضي الله عنه - بفتح راج هذا الحديث رد على من
أنكر الاستنجاء بالماء، وقد ورد الذكر عن بعض الصحابة والتابعين كما
بأنه الإنكار عن سعيد بن المسيب وغيره في مجامع الموضوع.

قال الإمام محمد بعد تخرجه هذا الحديث وبهذا أخذ، الاستنجاء
بالماء أحب إلينا من غيره، وهو قول أبي حنيفة، انتهى.

وما نقل عن الإمام ثابت أنه أنكر الاستنجاء بالماء أنكره الزرقاني،
وقال معروف مدحه أن الماء أفضل، وفصل به الجمع بينه وبين المحرم،
نهي. قال في مختصر التخلي: ردت جميع ما، وهو ثم ماء، انتهى.

وقال في السعي: وهو محترى من الاستنجاء بالماء والأحجار هي قول
أكثر أهل العلم، فإن أراد الانحصار على أحدهما، فالماء أفضل، وإن اقتصر
على المحرم أجزاء، بغير خلاف بين أهل العلم للأخبار، ولأنه إجماع الصحابة،
والأفصح أن بمحرم المحرم، ثم ينسب الماء، اهـ.

قال الشامي: اعتد أن الجمع بين الماء والمحرم أفضل، وبني على الفضل
للاقتصار على الماء، وبني للاقتصار على المحرم، وتحصل الية بالذكر، وإن
تغارب في الفضل، اهـ.

١٠٣٨ - قال يحيى: حدثنا ثلاث (رضي الله عنه) عن رجل نوكتاً (محمداً).

١١ - قال ابن عبد البر: أدخل هذا الحديث في الموقوفات، فأعلى من قاله من غير أنه كان
لا شئ بالماء، وإنما كان مستحذاه من وسائر العلم من الأحرار، انظر:
الاستدراك (١/١٥٥)

(٢) النص: تطبيق لمصلحة (١/١٩٢).

٨/٣٨ - قَالَ يَحْتَنِي أَنْ يُسْتَلَّ مَالِكٌ مِنْ رَجُلٍ مِثْلِي أَنْ يَتَضَمَّرَ وَيُسْتَنْثَرُ حَتَّى صَلَّى؟ قَالَ: نَاسٌ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ صَلَاتَهُ. وَلَيْسَ بِمَضْمُورٍ وَيُسْتَنْثَرُ. أَسْتَنْثَرُ، إِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَصَلِّيَ.

وَقَدْ فِي التَّعْنِيَةِ^(١). وَالتَّرْتِيبُ فِي التَّرْسُوءِ عَلَى مَا فِي الْآيَةِ وَاجِبٌ عِنْدَ أَحَدِهِمْ أَمَّ أَرَاءَهُ فِيهِ اخْتِلَافًا، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ رِوَايَةً أُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. انْتَهَى.

وَقَدْ أَيْضًا لَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ التَّيَمُّنِ وَالتَّيَشُّرِ، وَلَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، لِأَنَّهُ مَحْرَجُهُمَا فِي الْكِتَابِ وَاحِدٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَرْبُوكُمْ وَلَا يَنْتَهِكُمُ﴾ الْآيَةُ، انْتَهَى. وَكَذَا قَالَ ابْنُ رَجُلَانَ.

٨/٣٨ - قَالَ يَحْتَنِي أَنْ يُسْتَلَّ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَمَضْمُرَ (أَوْ) بِإِعْظَمِ التَّرْتِيبِ عَلَى أَكْثَرِ النُّسخِ (يُسْتَنْثَرُ حَتَّى صَلَّى؟ قَالَ) الْإِمَامُ (الْبُخَارِيُّ عَلَيْهِ) أَنْ يُعِيدَ صَلَاتَهُ، لِأَنَّهُمْ مِنْ سَبَبِ التَّرْسُوءِ، كَمَا نَقَدَمُ مِمَّا صَلَّاهُ، فَإِنَّ التَّرْعَاتِي: نَمَا عَلَى تَارِكِهِمْ، وَلَوْ عَمْدًا لِإِعَادَةِ، وَثَبَتَ السَّيِّئُ إِنَّمَا وَقَعَ فِي السُّؤَالِ، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَهِيَ نَالَةُ الْحَدِيثِ، (وَلَيْسَ بِمَضْمُورٍ) إِنْ تَرَكَ التَّحْمِضَةَ (أَوْ) لَيْسَ بِمَضْمُورٍ) إِنْ تَرَكَ (لَمَّا يَسْتَقْبِلُ) بِكسر الـبَاءِ، أَيْ لَمَّا يَصَلِّي بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الصَّلَوَاتِ (إِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَصَلِّيَ) بَعْدَ ذَلِكَ بِهَذَا الْوُجُودِ وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ لَهُ، قَدْ فِي «مَخْتَصَرِ الْغُبَايِلِ»^(٢): وَمَنْ تَرَكَ فَرْضًا أَتَى بِهِ بِالصَّلَاةِ، وَسَمِعَ نَعْلَهُ نَمَا بِتَقْصُرِهَا. وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْمَوَالَةِ فَتَذَكُّرُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي السَّمْحِ عَلَى الْحَفِيفِينَ. وَذَكَرَهُ فِي «الْمَوْعِظَاتِ» فِي مَسْحِ الرَّأْسِ إجمالًا.

وَالظَّاهِرُ فِي مَقْصُودِ التَّرْجُمَةِ بَيَانُ كَيْفِيَةِ وَضْعِهِ النَّالِمَةِ فَجَبَّ مِنْ الْحَدِيثِ

(١) (١٨٩/١)

(٢) «مَخْتَصَرُ الْعَلِيلِ» ص ٢٥٠/١

١٦٠ باب وجميعه النائم إذا قام إلى الصلاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ...

استجاب عمل السبب إذ ذلك، فهو أشد تأكيداً من غير انضمام حتى قال بعضهم: مرجوحه في حق كذا مسحور، والأوجه أن يكون مفصولة الترجمة أن انضمامه لا يجب على المصور بل قد دم اليه اتصالاً.

١٢١. ومعه المائتان إذا قام إلى الصلاة.

٩/٣٩ - (مالك عن أبي هريرة) عبد الله بن عمر ر. (عمر الأعرج) عبد الرحمن بن عمر ر. (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ قال: إذا سبقتك المرأة وهو لا رم سحى سقط (احدكم من يومه). أسكت الله وجهه).
 الأول: من الفتاة من غلبت من يومه إلا أن يستيفط لا يكون إلا من النوم، والثاني: أنه ما العائنة في يومه: أحدكم من يومه فإن أحدًا لا يستيفط من يومه، فلو قيل: من يوم أو من النوم لكان أحسن وأجيب. عن الأول: بأن لا يستيفط قد يكون من الغيبة وغيره. ويقال: استيفط دنان من غيبة أو غفلة، وأجيب عن الثاني بما قلناه لتكافئها. إنا قال ذلك ثمعي لطيف جدًا، وهو الإشارة إلى أن يومه عليه السلام وهاب لها، من حيث قوله (أحدكم) يعني هذا فمعنى؟ قلت: أحل، لكنه جاء على طريق التسلية والتكفف، هذا هي «من

أَتَيْتُكُمْ بِبَصِيصٍ (أمر بـ) بالإفراد، ورد مسلم وغيره (ثلاثاً) والبراد

(١٢) قد استبعد "الخضراء" من هذه التحالفات، مما ساعد تقاريم عملهم اليدين إلى لرسمي عند بداية المشروع، وقد تم قيد الاستقطاب انعاقري، والتعيين الجديد بـ (١٩/٦) والنظر في الامتداد بـ (٧٤/٣) والمزيد (١٦/٥٨) وما بعدها.

والأبراهيمي. والشافعي وإسحاق وأصحاب لم ي. ولا تختلف الرواية في أنه لا يجب غسلها من يوم الثنبار. وسوى الحسن في يوم الليل ويوم النهار في الوجوب. اهـ ملخصاً.

ثم أوعد من ياءه قل أنه لدخلها فانفقوا على أنه لا يغسل النساء. وقال إسحاق ودون وغيره من غسل النساء.

قال ابن قدامة فإن غسل يده معنى قول من لم يوجب غسلها لا يؤثر غسله شيئاً ومن أوجبها فإن كان النساء كثيراً لم يؤثر أيضاً. وإن كان سبوا فقال أحمد اعجب إلى أن يبيح. وقال الحسن. تحب إزارته اهـ ملخصاً.

ثم قال الإمام الشافعي: سب الحديث. أنهم كانوا يسجدون بالأحجار. والبلاد حارة. فإذا نام أحدهم سرق. فلا بأس بالناس أن نظرف يده على ذلك النوع من الحس أو قدر غير ذلك. اهـ.

فعلم بهذا أنه للثبوت في نجاسة اليد. حسن وقع الشك فيها كونه غامضاً في الإثبات قبل الغسل سواء كان نساء أو رجالاً. أو وقع الشك بدون النوم كما قاله النووي. ولا يصح الاستدلال به على وجوب غسلها مطلقاً كما فعله بعض أهل الظاهر. وعلى هذا يكون مودى النجاسة استحب غسله للمستيقظ خاصة. وبنيته منجوبة البداية على اليدين غير المستيقظ بعده. اهـ.

قال ابن رسلان المستيقظ بكراهة له الغسل قبل الغسل وغير المستيقظ يستحب غسله قبل الغسل. والفرق بينهما أن الشيء قد يكون مستحباً لغيره ولا يكون مكروهاً. فذلك كفلاة الضحى وكثير من التوخر. اهـ ملخصاً.

ولم يرض الحاجي بما تقدم من سبب الحديث وقال. بل لا يظهر ما ذهب إليه شيخنا القرافيون من سببهم وغيرهم أن النجاسة لا تكون إلا يسلم من حرك جسده. وموضع شدة في يده. وموضع رفع وإبط. وغير ذلك من مفاصل جسده.

١٠/٢٠ - **وحدثني مالك** عن **زيد بن أسلم** أن **عمر بن الخطاب** قال: إذا جاء أحدكم مضطجعاً فليبتوضأ، وحبس عن

وحدثني مالك عن **زيد بن أسلم** أن **عمر بن الخطاب** قال: إذا مضى عليه الأية -

وموضع عرقه، فاستحب له غسل اليد تطهراً وتبرهاً، وعلى هذا يكون الحكم عاماً لكل متوضئ، ولا يختص بالتميم.

ونظراً قال السجستاني^(١) في محل آخر: وعنه يوم الغزاة لا يدل على الاختصاص، لأن المسئلة لا يملك التحيز من من ردهه وسد إعطه، وفل ما يخرج من أفوه، وفل برغوث، وحك موضع عرقه، فإذا كان المعنى الذي شرع له غسل اليد موجوباً من المسئلة فزعم ذلك الحكم، ولا ينقطع عنه بأن الشرح عليه على التام، انتهى مختصراً.

قلت: فبني أن أصل روس الأضفار والكرك لأنه بمنسب عنه الاعراف.

١٠/٢٠ - (مالك عن زيد بن أسلم أن أدير التميمي (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه يقول: إذا نام أحدكم مضطجعاً فليبتوضأ، وحبساً لا يتوضأ وضوءه، وبه قالت الحنفية، قال في الدائع^(٢)، اليوم مضطجعاً في الصلاة أو خارجها فاحض فلا خلاف، اهـ. ونظير الزرقاني: هذا وجوه محصور عند مالك على ما إذا كان ثياباً، وميتاً التكلم على فمذهب بعد ذلك.

(مالك عن زيد بن أسلم) وكان من علماء التفسير، وله كتاب أيضاً في (أن تفسير هذه الآية) فسمي تمام الآية العلامة الغبني في شرح البحار^(٣) بما لا مزيد عنه، ولا يسعه هذا الوجه، أو شئت التخصيص فأرجح الله.

(١) تاريخ (١٠/٤٨).

(٢) دائع مصنف، ١١/١٣٣.

(٣) سدة البحار، ١٠/٢٠٢.

١١/٤١ - قَالَ بَحْثِي: قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَتَوَضَّأُ مِنْ رُعَافٍ، وَلَا مِنْ دَمٍ، وَلَا مِنْ قَيْحٍ يَسِيلُ مِنَ الْجَنْبِ،

انمعنى إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم على غير طهر، فحذف ذلك لدلالة المعنى. وقيل: معنى الآية إذا قمتم إلى الصلاة من اليوم. وقيل: أمر تدب، فذهب أن يجددوا لها طهارة. وإن كانوا على طهر، وقيل: هذا إعلام من الله عز وجل رسوله أن لا وضوء عليه إلا إذا قام إلى الصلاة دون غيرها من الأعمال، والقول الأول هو المختار. انتهى معنى الآية، انتهى مختصراً.

وقال أسيوطي: ظاهرهما يوجب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة وإن لم يكن محدثاً والإجماع على خلافه، فقيل: مطلق أريد به التقييد، والمعنى إذا قمتم إليها محدثين، وقيل: الأمر للتدب، وقيل: كان أولاً ثم نسيح، وهو ضعيف تكون المائدة من أسر القرآن تروياً، انتهى مختصراً.

واختلفت أقوال الفقهاء أيضاً في سبب الوجوب للوضوء، فقيل: الصلاة. وقيل: ما لا يحل إلا به. وبسط تشامي أقوال الحنفية فيه، وهذا المختصر لا يسعها، وابحث أصولي لا يحتاج إليه في شرح الحديث، فتركناه روعاً للاختصار.

١١/٤١ - (قال مالك) الإمام (الأمر) المأمور به (عندنا أنه لا يتوضأ) بيناء المجهول (من رعاف) كنزوب، وهو خروج الدم من الأنف، والرعاف أيضاً الدم يعني. قال الإمام محمد^(١) بعد أن أخرج عدة الروايات عن مالك في نقص الوضوء بالرعاف: ويهد. كنه نأخذ، فأما الرعاف فإن مالك بن أنس كان لا يأخذ بذلك، أمر. وبأني التكلام على وضوء أصحاب الأعداء في المستحاضة (ولا من دم) خرج من الجسد ولو بحمامة أو فصد (ولا من قيح) يسيل من الجسد وعدم نقص الوضوء بخروج نحو الدم مذهب الإمام مالك

(١) انظر: «تعليق المسند» (١/٢٤٧)

وَلَا يُتَوَضَّأُ إِلَّا مِنْ حَدِيثٍ يُخْرَجُ مِنْ ذَكَرٍ، أَوْ ذَرٍّ، أَوْ نَوْمٍ.

- رضي الله عنه -، ولذا قال: عندنا، وبه قال الإمام الشافعي - رضي الله عنه -، وقال الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه - الدم من نوافض الوضوء، وقيلوه بالميلان.

قال ابن قدامة في «المعني»^(١): «والقيء والفاحش والدم الفاحش والذود الفاحش، أي من نوافض الوضوء. وسببته أن الخارج من البدن من غير السبيل يتقسم قسمين: ظاهرًا ونحسًا، فالظاهر لا ينقض الوضوء على حاله، والنحس ينقض الوضوء في الجملة رواية واحدة. زوي ذلك عن أبي عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وعفمة وعطاء وقتادة والثوري وأصحاب الرأي، وكان مالك والشافعي وابن المنذر وغيرهم لا يوجبون منه وضوءًا، انتهى.

قال الشوكاني: وذهب إلى أن الدم من نوافض الوضوء، القاسمية وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وقيلوه بالميلان، وذكر ذلك لهم، ولما سلك الإمام مالك - رضي الله عنه - طريق بيان المذهب معرضاً عن الدلائل اقتبنا أثره، ودلائلنا الحنفية في نقض الوضوء بخروج الدم يسقطها حضرة الشيخ في «النبذة»^(٢) من شاء فليرجع إليه، وكان الأوجه للمصنف أن يذكر هذا فيما سيأتي من باب الرعاف، وسيأتي هناك أيضاً شيء من الكلام عليه.

(ولا يتوضأ) ببناء المجهول (إلا من حديث يخرج من ذكر) وهو البول والمذي والمني في بعض الأحوال (أو دبر) وهو الغائط والريح ولو بدون صوت (أو نوم) عطف على حدث، والمراد بالنوم عند المالكية النوم الخليل.

واختلف العلماء في تحديد النوم النافض للوضوء على ثمانية مذاهب

(١) (٢١٧/١)

(٢) ذلك المجهود (٢/ ١٢٩ - ١٣٨).

«حدثني علي بن فضال، عن نافع، أن ناساً من بني كعب بن جهم،
سأروا مصلياً ألا يتوضأ؟»

ذكر في السنن، وحكاها عنه الشيخ في السنن^(١)، وذكر العربي فيه ثلاثة
مذاهب، المذهب الأول، أن التيمم مضطجعاً أو مستكناً على شيء، لو أزيل
سقط ما قصر، قال ابن فضال في المصنف^(٢) هي مباحات النقص، وقال
لعقل (إلا أن يكون التيمم يسيراً حالاً أو قائماً، وروى العثمي عن صريح
نوم، وغيره، قالوا غير النوم وهو الحيض، والإغماء، والتسكير وما أشبهه من
أشياء العرب، لعقل، فيفضي التيمم بغيره وكثيره إجماعاً.

قال ابن السيد: أحبب العلماء على وجوب الوضوء على المني عليه،
ولأن هؤلاء، حنبلهم أبعد من حنن الثاقب، وانصرفت الثاني التيمم وهو ما قصر
لنوم، في الحصة في قول عامة أهل العلم، إلا ما حكى عن أبي موسى
الأنصاري وجده.

له ذكر اختلاف أربعة في تحابب النوم، والنقص، والروايات، غير الأربعة
فيها صحيحة جداً لا يسخها هذا المعاصر، ثم لا يذهب لذلك، أنه حشيرة الإجماع
نقص الوضوء، في حديث ونوم شكل على مذهب المالكية أيضاً.

قال الساجي^(٣) وإمام الطهارة المعروف الثلاثة أنواع لا خلاف، فيها في
المذهب، ذهب عقل كالماء، والإغماء، والسك، والحيض، وعذرج، وملازمة،
فمختصراً، ويمكن أن يحاب عنه أن يحصر بعض ما عذر بعض الأفراد.

«عن نافع عن» عند الله (ابن عمر) - رضي الله عنهما - (أنه كان)
أحياناً (يتيمم) ثم يتوضأ، ولا يتوضأ، لعدم الاستعداد عداً، كعبية ونخفة
النوم عند المالكية.

(١) (٢٨٨/٢)

(٢) (٢٢٤/٢)

(٣) (٢٨٨/٢)

يقول: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! إنا نركب...

قال ابن السلقين، حاصلها أربعة وجوه: الأول: لجهالة في سعيد بن سلمة والصغيرة من أمي ردة، والثاني: الاختلاف في اسم سعيد بن سلمة، والثالث: التعليل بالإرسال، يعني أرسله يحيى بن سعيد، والرابع: التعليل بالاضطرار، ثم ذكر الأجوبة عن هذه العلل الأربعة، لو ثبت فارجع إليه^(١). ولا يحتاج إلى تفصيل بعد أن نقفنا على ما تقدم، وتناولته فقهاء الأمصار في سائر الأعصار، ورداه الأئمة الكبار وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم. قال ابن رسلان: قال الإمام الشافعي: هذا الحديث ضعف علم الطهارة.

(يقول: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ) من بني مدليج، كما في مسند أحمد^(٢)، قيل: اسمه عبد الله، هكذا ذكره الفارغاني وابن بشكوان كما في ابن رسلان، وفي الإحصائية: عبد يسكون الموحدة بغير إضافة، وهكذا أورده الطبراني، المعركي يمنع المهملة والراء معدة، وقيل: عبيد، وقيل: حميد بن حبر، وقيل: عبد ذو، قال ابن رسلان: فإن نسعاني في الأسباب: اسمه المعركي، وغلف في ذلك وإسم المعركي وصف له، وهو ملاح السبعة، اهـ.

(فقال: يا رسول الله، إنا نركب) فيه جوارز ركوب البحر بغير حج ولا عمرة ولا جهاد، لأن المسائل إنما ركبه للمصيد، كما جاء من غير طريق، ولا يمكن عليه بما في جهاد أبي داود^(٣)، لا يركب البحر إلا حاج أو معتمرا الحديث، لأنه ضعيف، كما صرح به أهل النسخ، أو يقال: إن النبي ﷺ للإرشاد وسأني شي من الكلام على ذلك في الجهاد.

(١) وراجع الاستذكار (٩٦/٢) والشهيد (٢٠/١٦)

(٢) (٢٦١/٢)

(٣) مسند أبي داود (٢٤٨٩).

البحر . ونحمل معنا الحمل من الماء . فإن توضحنا به عطشا .
فتترضا . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (هو الظهور مأثرا)

البحر أي مراكبه من السفن . واختلف أهل اللغة في سطاق البحر
فقبل : سمي سقاه . وقيل : لثقل الأرض . سقاه ابن رسلان . وإفراد به هناك
التمام . لأنه المتوهم فيه لملاحته وفرائده . وثمن ربحه . وقيل : عبره (نوحمل
معنا التثقل) يضره لا كإفناء (من إغناء) العذب . فيه حجة على أن إغناء الغناء
انكافي للظفرة مع انفرد به غير واحد . لأنهم أحروا أنهم يحملون الثقل
من الماء . فإنه ابن رسلان (فإن توضحنا به) فينفرد . ر (عطشنا) بكسر الخاء
المهملة

(فتترضا من ماء البحر) وسأل عن الوضوء لأن كل ما كان مزيلًا
للحدث . فربما لاحت بالهريق الأولى . بلعل غشت السؤال ما أخرجه أبو داود
وغیره من حديث أبي ذر . قال : سألت أبا ذر . روي عن ابن عمر بن الخطاب
وغیره أنه لا يجوز التطهر به . وفي المباح مكوي . عن ابن عمر : المتبسم
أعجب إلي منه . وقيل : مبش السؤال يوم الحساب به . وقيل : تغير لونه
وطعمه . وكان من السعقول عدهم أن الظهور هو الماء المقصور على حلفة
السليم في نفسه . نحلى من الأعراس المؤثرة به .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي البحر (الظهور) منتج الماء . المباح في
الظهور (مأثرا) أي من أي حوائج نعم . مع حصول الغرض من ثبوت الحكم
بحتمه . وعلى الظهورية المشاهدة في بابها . أو يقال : إنه لو قال : نعم لما حار
الوضوء به إلا لضرورة . لأنه عليه وقع سزاليم . وقال ابن دقيق العيد : لو قال :
نعم لم يستفد منه من حيث اللفظ إلا جواز الوضوء . انتهى وقع السؤال عنه .
وإذا قال : الظهور (لجاء جواز رفع الأحداث) أصغرهما وأتبرها وإزالة
الأنحاس به لفظا . قال في ابن رسلان

ويشكل على الحديث أن اليد النحس باللام ينحصر في . تستند إليه .

عن أبي بصير

رواه أبو داود في كتاب الفقه، ٤٨١ - كتاب التيميم، ٤٤٠ - شعر، ٦٦/١.

والمراد في قوله: "فإنه الظاهر" ٥٢ - قوله: "ما جاء في ما لا يجوز أنه ظهير" (١٩٩).

والمراد في قوله: "كتاب الفقه" ٤٨١ - كتاب التيميم، ٤٤٠ - شعر، ٦٦/١.

رواه أحمد في كتاب الفقه، ٤٨١ - كتاب التيميم، ٤٤٠ - شعر، ٦٦/١.

والمراد في قوله: "كتاب الفقه" ٤٨١ - كتاب التيميم، ٤٤٠ - شعر، ٦٦/١.

والمراد في قوله: "كتاب الفقه" ٤٨١ - كتاب التيميم، ٤٤٠ - شعر، ٦٦/١.

فما عرّف النسيور عند أهل الفن، وأحب ما قد يكون عكسه، فيحصر السيد
بأنه في النسيور، وهو المنصور هناك، ذكره على هذا التفسير أشد اهتمام وقد
أظهرنا أن مذهب النسيور والأشبه الأربعة خير منه منسما، ومنه فوم
ذلك، وأما قوله: "فإنه الظاهر" ٥٢ - قوله: "ما جاء في ما لا يجوز أنه ظهير"

فإن المراد في قوله: "الظهير" ٥٢ - قوله: "ما جاء في ما لا يجوز أنه ظهير" ٥٢
والمراد في قوله: "الظهير" ٥٢ - قوله: "ما جاء في ما لا يجوز أنه ظهير" ٥٢
والمراد في قوله: "الظهير" ٥٢ - قوله: "ما جاء في ما لا يجوز أنه ظهير" ٥٢
والمراد في قوله: "الظهير" ٥٢ - قوله: "ما جاء في ما لا يجوز أنه ظهير" ٥٢

والمراد في قوله: "الظهير" ٥٢ - قوله: "ما جاء في ما لا يجوز أنه ظهير" ٥٢
والمراد في قوله: "الظهير" ٥٢ - قوله: "ما جاء في ما لا يجوز أنه ظهير" ٥٢
والمراد في قوله: "الظهير" ٥٢ - قوله: "ما جاء في ما لا يجوز أنه ظهير" ٥٢
والمراد في قوله: "الظهير" ٥٢ - قوله: "ما جاء في ما لا يجوز أنه ظهير" ٥٢

والمراد في قوله: "الظهير" ٥٢ - قوله: "ما جاء في ما لا يجوز أنه ظهير" ٥٢
والمراد في قوله: "الظهير" ٥٢ - قوله: "ما جاء في ما لا يجوز أنه ظهير" ٥٢
والمراد في قوله: "الظهير" ٥٢ - قوله: "ما جاء في ما لا يجوز أنه ظهير" ٥٢
والمراد في قوله: "الظهير" ٥٢ - قوله: "ما جاء في ما لا يجوز أنه ظهير" ٥٢

يؤمن أنه يتنجس بحلله لها، فهو بمنزلة أفعله لقول «الظهور ماؤه» وهذا أوجه ما قالوا في معنى الحدث، فكون الحل بمعنى الظاهر، ويكون هذا القول بمنزلة الدليل لما سبقه، ويكون المسمى «الظهور ماؤه» لأن ميثقه ظاهر. ولا يحتاج إذا إلى التخصيص بالنسك وغيره، ولا بدائل أحدا. وإنما على ما هو المشهور بين العلماء في معناه من أنه تأشير. فالحذف فيه الألف.

قال النووي: أجمع المسلمون على نكاح المسك، وقيل أخصا. بحرم الصدف لمعاديب في التهي عن نكاحه، فدلوا. أمعا سوى ذلك ثلاثة أوجه: أحدهم. يحل جميعه، والثاني: لا يحل أي إلا النسك، والثالث: يحل ما له نظير مذكور في المرأة.

وقال السعدي^(١): ومن ذلك قول أبي حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر إلا المسك، لما كان من جنسه، مع قول مالك: إنه يجوز أقل غير المسك من الميراثا. ركب الماء والصدف وحزيره، ولكن تحزير مكروه عنده، وروي أنه توفي فيه، ومع قول أحمد يؤكل جميع ما في البحر إلا السمك والصدف والأكويج، وذكر الرواية، الثلاثة مشافهة، ثم قال: ورجح بعض المتأخرين أن كل ما في البحر حلاله إلا السمك والصدف والحية والسرطان والسمكيات، وسئل مالك عن الحذير^(٢) فقال: حرام، فقيل: إنه من البحر؟ فقال: إن الله حرم لحم تحزير، وأنتم سببوه تحزيرا، انتهى.

وأما بهذا أن حرم الحديث مخصوص بحلله، فهو مخصوص بالنسك عند الحديث الآخر، قال في المدافع^(٣): وإن قوله تعالى: «لَا يَحِلُّ لَكُمُ الْيَتَمُ وَالْعَدُوَّةُ وَالْأَقْرَبُونَ» من غير فصل بين اليتيم والعدو، وسئل عليه

(١) إسناده الصحيح، ٤٢٣.

(٢) ١٢١/١٢١.

(٣) سورة بقره، الآية ٣.

وَبَنَاتُ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، تَبَتْ أَخْشَرِيهَا: أُرْأَافَةُ قَتَادَةَ
دَخَلَ عَلَيْهَا مَكْتَلَةٌ وَصُورَةٌ، فَجَاءَتْ هَرَّةٌ لَتَشْرِبَ مِنْهُ، فَاصْطَعَى
لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ.

(وَكُنْتُ) كَشَفَ (مَعَتْ) عَبْدُ اللَّهِ (ابْنُ أَبِي قَتَادَةَ) الثَّانِي الْأَنْصَارِيُّ الْعَسِي
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٥ هـ. وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: تَزَوَّجَهَا تَابِتُ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ فَوَلَدَتْ لَهُ،
وَرَقِيَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْعَبَّاسِ عَنْ مَالِكٍ: وَكَانَتْ امْرَأَةً أَبِي قَتَادَةَ، وَهُوَ وَهْبُ،
إِنَّمَا هِيَ امْرَأَةُ ابْنِهِ (أَمَّهَا) فِي ٩٥ هـ (فَخَبَرْتُهَا) أَيِ حَمِيلَةَ (أُرْأَافَةَ قَتَادَةَ)
الْأَنْصَارِيَّ، وَلَا يَكُنِّي بِهَذِهِ الْكُتُبَةِ فِي الْمَصْحُوبَةِ أَحَدٌ سِوَاهُ، فَارْسِ دَسُوكَ اللَّهُ يَرْحَمُكَ،
أَسَدُ الْحَدِيثِ، وَقِيلَ: عَمْرُو، وَقِيلَ: الْعَمْرَانُ، وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ، ابْنُ دُرَيْمٍ مَكْسَرُ
الْوَاوِ، وَسَكُونُ السَّمْعِ هُنَا، الْمَسْمُوعُ بِفَتْحَيْنِ، الْمَسْمُوعُ أَحَدًا وَمَا بَعْدَهُ، وَلَمْ
يَصِحَّ شَهْوَدُهُ بِدَرَأَ، عَلَيْهِ الزُّرْقَانِيُّ^(١). اِخْتَلَفَ فِي مَوْتِهِ فَقِيلَ: مَاتَ سَنَةَ ٥٤ هـ
وَإِخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّرْجَمَةِ، وَقِيلَ: سَنَةَ ٣٨ هـ. وَهُوَ مَخْتَارُ الطُّغْجَاوِيِّ، وَابْتِغَتْ
لَهُ ضَوِيلٌ لَا يَسَعُهُ لِمَقَامِهِ، مَعَهُ شَرْحُ الصَّحَاحِ^(٢).

(دَخَلَ عَلَيْهَا مَكْتَلَةٌ) أَيِ صَنْتٌ كَسَلَةٌ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: يَقُولُ: سَكَبَ
يَسْكَبُ مَكْتَلَةً أَيِ صَبَّ، فَسَكَبَ مَكُونًا أَيِ انْصَبَّ، وَلِظَاهِرِهِ أَنَّهُ يَسْكُونُ الثَّانِي،
لِلتَّأْنِيَةِ، وَقَالَ الْأَبْهَرِيُّ: نَصَبَ الْإِنَاءَ عَلَى السَّكَنِ، قَالَ التَّنَازُلِيُّ^(٣): لَمْ يَكُنْ يُكْتَرُ
الْصَّحْحُ الْمَصْحُوبَةُ بِالْأَنْبِيَاءِ، وَيُزِيدُ الْمَكْنُومَ مَا فِي «الْمَصَابِيحِ» قَالَ: فَسَكَبَ
(لَهُ) أَيِ لَا يِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (وَضُوءًا) بِالْصَّحِّ أَيِ الْمَاءِ الَّذِي يَنْوَضُّ بِهِ
(فَجَاءَتْ هَرَّةٌ لَتَشْرِبَ مِنْهُ) حَذَلٌ أَوْ صَفْءٌ (فَاصْطَعَى) مَعْدَنٌ مَعْجَمَةٌ أَيِ أَمَالَ (لَهَا)
الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ (مِنْهُ) أَيِ الْإِنَاءَ بِالسَّهْوَةِ، وَبِهِ يُعْرَفُ لِلتَّصْيِيفِ فِي مَالِ
الْمُضَيَّفِ وَالْمُسَانَةِ خِلَافِيَّةً، كَمَا يَسْتَلْهِمُ مِنْ رِسَالَةٍ.

(١) شرح الزُّرْقَانِيُّ (١/١٠١).

(٢) المطر: أُمَامَةُ الْأَحْمَدِيَّةُ (١/١٠١ - ٧٩).

(٣) مِرْقَاةُ الْمَدِينِيِّ (٢/٦١).

ظاهر، وقال الإمام: مكروه بكماله تحريمه أو تنزيهه، قولان كما في الهداية^(١)، قال في «الذيل المختار»: طهر كصورة مكروه تنزيها في الأصح إن وجد شبهه، وإلا لم يكره أصلا كأكله لطفير، اهـ.

وامتدلت الحنفية بروايات سدها الشيخ في «الذيل»^(٢) و«الطحاوي» في «شرح الآثار» فيها لأمر بغسل الإماء من ولوغ الهره، مهـ. قوله عليه الصلاة والسلام: «الهر سبع»، ومثله حديث أبي هريرة عنه، الترمذي وفيه: «سودا» ولفظ الهره غسلت مرة ومثله، روايات أبي هريرة، موقوفة عند الأثريني وغيره في غسل الإماء من ولوغ نهره مرة أو مرتين.

قال السبكي في «فتاوى السنن»: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: يغسل الإماء إذا ولغ به لشب سبع مرات، وإذا ولغ فيه الهره غسل مرة، رواه الترمذي وصححه، وعنه مرفوعا: «مذهب الإماء إذا ولغ به الهر أن يغسل مرة أو مرتين»، رواه الطحاوي وأخرون، وقيل الأثريني: هذا صحيح، وعنه قال: «إذا ولغ الهر في الإماء فأهرقه وأغسله مرة»، رواه الأثريني، وإسناده صحيح، قال السبكي: والموقوف أصح في الباب، انتهى.

قلت: وقد أخرج الطحاوي عن ابن عمر أنه كان لا يتوضأ بفصل الكلب والهر، وما سوى ذلك فليس به بأس، وعنه أيضا أنه قال: لا توضؤوا من سؤر النحر ولا الشب ولا السنور، وعن سبعة: إذا ولغ السنور في الإماء فأغسله مرتين أو ثلاثة، وعن الحسن وسعيد بن المسيب في السنور يغتسل في الإماء، قال أحمد: يغسل مرة، وقيل الآخر: يغسل مرتين، وعنهما بقولان، الغسل يعني من سؤر الهر، اهـ.

(١) مهـ: «صحيح التلخيص» (١/٧١).

(٢) «الذيل المختار» (١/١٥٩).

قوله بخير: قال مالك لا بأس به، إلا أن يرى علي فعينا

حسنه

١٤/٤٤ - وحديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن

محمد بن إبراهيم

وأما الطحاوي عن رواية الأثر أيضا محمولة على معاملة الثياب وغيره، لأن المروءع منها قوله عليه الصلاة والسلام: «ليست بأس» الحديث، والإصغاء فعل أي ثقافة، وسحرر قوله عليه الصلاة والسلام: «ليس بأس» لا بأس، طيرة السور، وأجيب أيضا بأن الحديث أعده ابن مته بأن حميدة الرواية عن كشة مجهولة، وكذلك كشة، وفان لا يعرف لهما رواية إلا في هذا الحديث، ومحلها محل الجبهة، فلا ينبت هذا الخرساح من الوحده، كما في النجوه النقي^(١).

ثم قال: وحديث أبي قتادة إسناده مضطرب اضطرابا كثيرا، ويثبت التهمي مضطربا، أي آخر ما قال لا يقال: إن الحديث صحيحه أيضا جماعة فمساويا، لأن المخرج مقدم على ما استخرج بينهم، مع أن النصير عند تعارض الروايات إلى القياس، أرجح حديث النجاسة، لأن السور من اللحية وهو حرم، على أن النجاسة قالوا: ظاهر للضرورة مكرره سريها كما تقدم جمعا من الأدلة.

أما يحيى قال: إمام دار الهجرة (مالك) رضي الله عنه، لا بأس به في ما روي من فصله، وفي نسخة «بها» أي سورها (إلا أن يرى في فيها) وهي نسخة أخرى «بها» وهي نسخة أمهات النجاسة) فلا يجوز الوضوء من سورها بالأعناق، جمعا وبينهم إلا أن أصحاب القروش المالكية قبلوه بشرط أن يغير الماء، وعند مطلق لا يفيد شيء، وللحاسة «ه» رواه ابن، كما في «النهي».

١٤/٤٤ - (مالك عن يحيى بن سعيد الأصبهاني عن محمد بن إبراهيم

رضي الله عنه : لا يتحصى الماء بملاقاة النجاسة وما لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة ، وضعت النجاسة والشوائب والخبائيل وإسحاق بن أبي شبيب التميمي بملاقاة النجاسة ، وإن لم يتغير أحد أوصافه ، تكن اختلوا في تعيين التقليل ، وروى الإمام الشافعي وأحمد بن محمد بن أبي شبيب ، وقال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه - عني ما غلبه عنه الإمام محمد في حديثه ^(١) : إن تحركت ما حبه منه تحركت النجاسة الأخرى ، وقدر ما حرك ، تحطية تعتبر في عشر ، وهي نجاسته أفوان أخر محلها كتاب النجاسة

وطاهر حديث يزيد النخعي قالوا : تنجس الماء بملاقاة النجاسة ، وإذا لم يكن لسؤال يعرف من تحرك ولا نسمع عشر : رضي الله عنهما ، وحق ، هما إذا كان الماء قليلاً ، وأما إذا يكون كثيراً - كدهر طاهر - الصلاة سباً تكونه مؤخر المرقب ، ونحوهما ، والسابع - فلا يخالط أحداً ، ويحتمل أن يكون غرض الإمام وإخراج الحديث الاستدلال - لم يرد في سورة السجدة بقوله عشر - رضي الله عنه - أما يرد في السجدة ، وهم يرون عيباً وسور السجدة طاهر عند ذلك - رضي الله عنه - وكذلك عند الإمام الشافعي - رضي الله عنه - وسور السجدة لو حشيت نجس عند الإمام ^(٢) ، وهذا رواه عن أبي حنيفة ، قال في الإجماع : إذا حشيت نجس عند هذا - ولو لم يتحصى الماء التقليل يتوهم أنه لم يكن للسؤال ولا لأدنى معنى - اهـ .

قلت : ولا قيل فيه عني فله الماء أيضاً ، بل قال الشافعي الحائض .

(١) قال محمد : إن كان الحوض طاهراً لم يتحرك به نجاسة لا يرى له ، وهو واحد من تنجس به نجاسة لا يرى له ، ولا يرفع فيه من قدر إلى أن يعلو عليه ربح ، طاهر ، فإذا كان حوضاً طاهراً ، إن تحركت منه نجاسة تحركت النجاسة الأخرى فلو لم يتحصى السجدة ، ولو لم يتحصى من النظر ، أو من محمد مع التبعين لمحمد ، (٢) ٢٦٩ ، ٢٧٠

(٣) أي عند الإمام أبي حنيفة

١٥/١٤ - وحدثني عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الطهارة من الإيمان».

أخرجه البخاري في ٤ - كتاب الوضوء، ٤٣ - باب يمسح الرجل مع امرأته (١٩٣)

وأخرج مسلم في ٣ - كتاب الحوض، ١٠ - باب يغتسل المصطحب من الماء في حبل الحبل.

والسنة التي لا يفرق استعمالها من أسماء الله تعالى وفيه البيع كالحوض ونحوه. إلى آخر ما جاء. فعلم أن الحائض بها يحسد - على التخييل (إخراج التمرارة).

فالحاصل أن في الحديث مسائل الأولى مسألة مؤخر المصباح. والثانية مسألة حجة الخلق نصاً، بخلافه من حاشية عليهم والثالثة مسألة حجة الله تعالى. والحدث لا يخالف فيه الحنفية لأنهم قالوا أيضاً بتجديد الماء، فلا يكون اقتسام بسويع لا يجوز أن أحد حائضه يغيره الآخر لا سيما عند الحنفية أيضاً.

١٥/١٥ - مالك عن نافع عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (كان يقول: أنا محدث من المدينة، ومعهما صحير الذي كان لرجال النساء) فهاهو التعميم، فالإمام للحسن بن يحيى رضي الله عنه في قوله: «وهذا أصناف القول في رداء المصطفى يكون حكمه إرفق، وقيل لا، لاحتمال أنه لم يطلع عليه، والمسألة من مباحث الأصول، وقد أتممت الكلام فيه في رسالتي التي شرعتها في أصول الحديث عن مسائل الحنفية، وفقى الله لأسمائها.

الموضوون حسناً أي حال كونهم محدثين لا مغفوقين، وإذا ابن ماجة في هذا الحديث: «من أتى واحداً، ولا مانع من ذلك قبل عزول الحجاب، وأما

(٤١) باب ما لا يجب منه الوضوء

١١/١١٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثَيْمٍ، قَالَ:

بَعَثَهُ فَيَخْتَصِمُ بِالرُّوحِ حَتَّى وَاسْتَحْضَرَهُ، وَقَالَ إِنَّ النَّسْلَ حِكَايَةُ عَنِ مَحْنُودٍ فِي مَعْنَاهُ، يَتَوَلَّى الرُّوحَ، فَيُذْهِبُهُ، ثُمَّ يَأْتِي الْمَاءَ فَيَتَوَضَّأُ.

قَالَ ترمذي^(١): أَمَّا تَطَهَّرَ الرُّوحَ وَلَمْ يَرَأَ مِنْ إِيَّاهُ وَهوَ جَائِزٌ بِإِحْبَاحِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَمْرِ الْأَحَادِيثِ، وَأَمَّا تَطَهَّرَ الْعَرَاءُ بِتَقْلِيلِ الرُّوحِ فَهُوَ حَاشِلٌ نَصًّا بِالْإِحْبَاحِ، وَأَمَّا تَطَهَّرَ الرُّوحَ عَضْلًا، فَذَهَبَ حَيْثُورُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَتَمَّةِ ثَلَاثَةً إِلَى حَوَارِهِ، مِمَّا دَخَلَتْ بِهِ أَوْ لَمْ تَدْخُلْ. وَقَدْ أَحْمَدُ وَدَاوُدُ: لَا يَجُوزُ إِذَا خُذَتْ بِهِ. وَزَوْيٌ عَنْ زَيْنِ عَمْرٍ وَغَيْرِهِ الْجَمْعُ شَرَفٌ أَنْ تَكُونَ حَادِثًا أَوْ حَادِثًا وَجْهَهُ الْجَمْعُ حُدُوثُ الْبَابِ وَفَعْلٌ مَبْعُورَةٌ وَغَيْرُهَا مِنْ أَرْوَاجِ الْكَلِمَةِ، وَقَوْلُهُ يَتَوَلَّى وَالْمَعْنَى لَا يُجِيبُهُ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ حَبِّشٍ الرَّحْمَنُ، يَتَوَلَّى فِي مَعْنَاهُ مُتَوَاتِرَةٌ.

(٤٢) باب ما لا يجب فيه الوضوء

(ما لا يجب فيه) وفي نسخة التِّرْمِذِيُّ: أَمْرُهُ (الوضوء) محتمل أن يراد بالوضوء الأعم من الاصطلاحين والمفهومين، إذ حديثه لم يسطر به، قاله التِّرْمِذِيُّ^(٢)، والأوجه محتمل أن يراد به الاصطلاح، وهو المناسب للمقام، يرمي إتمام الرواية بشرطه كما سيجي.

١٦/١١٦ - (مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ

(١) مشرح الترمذي على نسخة (١٦/١١٦).

(٢) قال أبو عبد الله: (الاصطلاح) أي هذا الباب مصدق لا يقوم به حدث، والأناصحاح من الرواية بالإباحة لا يستذكر، (١٦/١١٦) وانظر التعليق المفصلة (١٦/١١٦).

(٣) مشرح الترمذي، (١٦/١١٦).

٢ - كتاب الطهارة (١) باب (١٩) حاشيت

قال رسول الله ﷺ: الطهارة لها بخذة .

أخرجه أبو داود في ١ - كتاب الطهارة، ٣٧ - باب في الأذى - مصيب
مصيب

- الترمذي في ١ - كتاب الطهارة، ١٠٩ - باب ما جاء في الرصع من
مفوضاً .

ومن ما جاء في: ١ - كتاب الطهارة، ٧٩ - باب الأذى من غير بعضها بعضاً

(قال رسول الله ﷺ) في جواب مثل هذا السؤال (يطهروا) أي التذلل (ما
بعده) أي التزكّي الذي بعد هذا الحكيم القدر يروى ما ينتشئ بالتذلل من القدر
ليجيب . وهذا التأويل على تقدير صحة الحديث متعين . لاتعقاد الإجماع على
أن التوب إذا امر به سجدة لا يطهر إلا بالفسل ، وإطلاق الطهارة مجازاً ، فإما
التقاري^(١)

وروي عن عبد الله بن مسعود عن الإمام مالك أنه في ليابس - وأما
الجماعة من الروي وأخوه ربيع - التوب أو بعض السجدة لا يطهر إلا بالفسل ،
قال وهذا إجماع الأمة . وروي مثل ذلك عن إمام الشافعي والإمام أحمد -
رحمي كنه عنهما - وروي عن بعض أصحاب مالك عسوم الحبر في الرخصة
والتياسته ، كما سطره الباجي ، لكنه خلاف ما تقدم من الإجماع .

نعم لو حمل هذا الحديث على معنى حديث امرأة الأشجائية الذي أخرجه
أبو داود^(٢) ، وفيه . فكيف نفس إذا مطلقاً فيمكن أن يكون : بأن المرأة به طين
الضايح الذي لا ينحلي بحائضه ، فتأمّر . إلا أنهما حديثان متضاران على
الظاهر .

(١) مقدمة الفاتح (٧٢/٢)

(٢) مسند الإمام أحمد (١٢٣/٢١)

(٣) مسند أبي داود (١٥٧/١) باب الأذى بمصيب الناس

١٧/٤٧ - **وَحَقَّقَنِي** عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ رَأَى زَيْدَ بْنَ عُبَيْدِ
الرَّحْمَنِ يَتْلُو مَرَارًا، وَيَقْرَأُ فِي السُّجُودِ لَعْلَا يَنْصَرِفُ، وَلَا يَتَوَضَّأُ،
حَتَّى يَنْصَلِيَ.

قَالَ حَسَنٌ: وَبَشَّرَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ قَدَسَ طَعَامُهُ، قُلْتُ عَلَيْهِ
وَسَبَّحُ: فَذَلِكَ نَسِ حَبْلَهُ وَجَسَدَهُ. وَلَيْسَ مُتَمَيِّزٌ مِنْ ذَلِكَ، وَلَيْفَ لَمْ
يَتَوَضَّأْ.

ثم ما سبب الحديث بالترجمة على تقدير العموم ظاهراً أم على تقدير
التخصيص بأن يراد به التوضؤ، الشرعي كما هو الظاهر، فيكون غرض الإمام
أنه لا يجب التوضؤ، بأعتال هذه الصور.

١٧/٤٧ - (مالك) أنه رأى زيدا بن أبي عبد الرحمن (يُقَالُ: يَفْلَسُ) بكسر
اللام من باب ضرب، قال في النهاية: الفلّس بالشعوب، وقيل: بالسكون،
ما خرج من الحرف ملة. ثم قرأ قوله رَجُلٌ غَرَّ، فإن عاد فهو الغرّ (مراراً
وغيره في نسخة) أي الشبوي، قاله الزرقاني^(١) (فلا ينصرف) من السجدة (ولا
يتوضأ)، لأنه ليس بإتقص مطلقاً كما عند المالكية والشافعية، أو لأنه لم يكن
ملاً لهم، كما عندنا الحنفية والحنابلة (حتى يصلّي).

(قال يحيى: وسئل) حناء المجهول. الإمام مالك (رضي الله عنه) عن
رجل فليس طعاماً هل عليه وضوء؟ (قال): الإمام: ليس عليه وضوء) شرعي
(وليتمضمض من ذلك) يعني (وليغسل ثأله) وبه قال الإمام الشافعي، ويخشى به
التوضؤ عندنا الحنفية، بشرط أن يكون مراً لهم، وكذا عند الحنابلة كما تقدم
عن الشافعي. بسط الإمام محمد الآثار فيه في كتابه «الحجج» منها: ما قال
أبو عبد الله: فَمَنْ عَنِ الصَّغِيرَةِ وَالْأَسَافَةِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْغُلَسِ؟ قَالَ: لَا وَسِعَ
مَابْنَوْصًا، واستدل عليه الزيلعي بحديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: مَنْ

(١) شرح الزرقاني، ١٥٧/٢١

١٨/٤٨ - وحدثني عن مالك، عن مافع: أن عبد الله بن

عُمر حطَّ

أصابعه في، أو رءف أو قلنس أو مذي فلينصرف فلينوضأ، ثم لينش على صلاته، أخرجه ابن ماجه، والدارقطني، وطريق، وابن عدى في «الكامل» والبيهقي في «سننه» وغيرهم، قال الترمذي: حديث عائشة صحيح، وروي عن الشافعي: ليس هذه الرواية ثابتة عن النبي ﷺ، وإن صححت فيحصل على غسل القدم لا على وضوء الصلاة انتهى.

قال الترمذي^(١): هذا الحمل غير صحيح، إذ لو حمل الوضوء في هذا الحديث على غسل القدم فقط لبطأت الصلاة بالانصراف، ثم بالتفعل، ولما جاز له أن يبي على صلاته، بل يستقبل الصلاة، وإسناد عبد بن عيسى فقد وثقه ابن معين، ورأى في الإسناد عن عائشة، والزيادة عن الثقة مقبولة، والمرسل عندما حذفت، له.

واستدل أيضاً بحديث أبي سعيد الخدري في هذا المعنى، وذكر المقال في سننه، ويحدث معاذ عن أبي النُدُود، وفيه: هذا ثوبان. وأنا صبيت به وضوءه، قال الترمذي: هو صحيح شيء في الباب، قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، انتهى.

١٨/٤٨ - (مالك عن مافع أن عبد الله بن عمر) رضى الله عنهما (حطَّ)، يفتح المهملة والقون الثقيلة والطاء المعجمة آخر الحروف أي حَبَّ بالحنوط، وهو كن شيء، خلط من الطيب للميت خاصة. ولعظ حط بالطاء المهملة هو الصواب، كما في نسخة المرواني و«التنوير»، هكذا في رواية محمد، وكذا أخرجه البخاري، وما في بعض النسخ القديمة من لفظ «حَبَّ» بالكاف في آخره ليس مصواباً، وإن صح معناه، فإن اتجهتلك هو جعل الثمر المصنوع في حنك النعمى عند الولاد.

(١) انظر: منبأ الرية (٢٩٩).

قَالَ لَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ وَخَلْفَتُهُ ثُمَّ دَخَلَ السَّجْدَ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.
قَالَ بِحَيْثُ. يُسْتَبَلُّ مَا بَيْنَكَ خَلْفَ يَدَيْ نَفْسِي وَخُصْوَةٍ؟ قَالَ: لَا.
وَلَكِنَّهُ لِيَتَمَسَّحَ بَيْنَ ذَلِكَ، وَلِيَتَغَسَّلَ مَاءً، وَلِيَسْجُدَ خَلْفَهُ وَخُصْوَةً.

قَالَ الشَّيْخُ فِي «الْمُسَوِّئَاتِ»^(١): وَعَنِ كُلِّ غَدِيرٍ فَعَلَهُ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(أَنَا لَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ) اسْمُهُ عُمَدُ الرَّحْمَنِ؛ كَمَا فِي رَوَايَةِ الثَّلِيثِ عَنْ تَائِفٍ
«رَحِمَهُ» فِي بَعْضِ حَادِثِهِ إِثْمَ دَخَلَ السَّجْدَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ^(٢) فَعَلِمَ أَنَّ حُلَّ
الْجَنَازَةِ يَسَّ مِنْ مَوَاضِي التَّوَضُّعِ.

قَالَ الْبَاقِي لَا خِلَافَ أَوْ مِنْ حَقِّدٍ مَيْتًا لَا وَضوءَ عَلَيْهِ، وَمِنْ حَمَلَةٍ فَلَا
وَضوءَ عَلَيْهِ عِنْدَ جَمْهُورِ الْفُقَهَاءِ، إِمَّا رَوَى فِي ذَلِكَ * مِنْ غَسَلٍ مَيْتًا فَلْيَغْتَسِلْ
وَمِنْ حَمَلَةٍ لَمْ يَتَوَضَّأْ فَيَسَّرْ شَاوَتَ، وَلَوْ صَاحَ كَانَ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ إِنْ كَانَ
مَحْتَضًا لِيَكُونَ عَلَى وَضوءٍ يَصْبِي عَلَيْهِ مَعَ الْمُصَلِّينَ، أَنْتَهَى.

وَالْأَمْرُ أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ فِي الْجَنَازَةِ، قَالَ الْحَافِظُ^(٣)، وَكَانَ أَتَى إِلَى
تَضَعِيفٍ مَا رَوَاهُ «أَبُو دَاوُدَ»^(٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ
حَمَلَهُ فَيَتَوَضَّأْ زَوَاتُهُ ثَقَاتٌ إِلَّا عَمْرُو بْنُ عَمِيرٍ فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، اهـ

أَعَالٍ بِحَيْثُ. سَأَلَ الْإِمَامَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَهْلَ بَيْتِ الْقِيَامِ وَضوءَ؟
قَالَ: لَا. وَلَكِنْ لِيَتَمَسَّحَ مِنْ دُونِ أَيِّ نَفْسٍ أَوْ لِيَتَغَسَّلَ مَاءً، وَلِيَسْجُدَ خَلْفَهُ (وَلَيْسَ عَلَيْهِ
وَضوءٌ) وَتَقْدِمُ قَرِيبًا فِي الْمَسْأَلَةِ رَحْمَتُهُمَا وَاحِدٌ.

(١) (١٧٧/١).

(٢) وَلَيْسَ أَدْعَى. أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَكُونُ مِمَّا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا غَسَلَ مَيْتًا
فَلْيَغْتَسِلْ، وَمِنْ حَمَلَةٍ فَتَتَوَضَّأْ، «الْمُسَوِّئَاتِ» (١٣٧/٢).

(٣) «صَحِّحُ الْإِسْلَامِ» (١: ٧/٢).

(٤) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي بَابِ التَّغَسُّلِ مِنْ عَنِ الْمَيِّتِ. مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. (مَنْ أَحْيَى دَاوُدَ)
(١٧٩/١).

(٥) باب ترك الوضوء مما مسته النار

١٩/٤٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَرَزَ أَكَلَ

(٥) ترك الوضوء مما مسته النار

قال النووي: كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة والتابعين، ثم استقر الإجماع على أن لا وضوء مما مست النار إلا لحوم الإبل، فقال أحمد: بالوضوء منه، واختاره ابن حزيمة وغيره من محدثي الشافعية، أما وقال المذهب: كانوا في اجتهادية قد أنفوا فلة التطيف فأمرؤا بالوضوء مما مست النار، ولما تشرعت انتظافة في الإسلام، وشاعت بُيُح الوضوء تيسيراً على المسلمين، أما ونقل الإجماع على ترك الوضوء مما استسجج والتسرجي وابن قتامة في المعنى.

وفد روي عنه ﷺ الوضوء منه. فدل بعضهم: لم يكن الوضوء واجباً منه قط، وإنما معناه المصطفة رعل البدن، وقال آخرون: كان واجباً ثم سح لرواية سابر فكان آخر الأمر ترك الوضوء مما مست النار، وقيل: حديث جابر هذا اختصره شعيب فقتر معناه، فآله الناجي.

قلت: وبه جرم أبو داود إذ قال في سننه^(١). هذا اختصار من الحديث الأول، والبسط في «المبطل»^(٢).

١٩/٤٩ - (مالك من زيد بن أسلم) العدوي (عن عطاء بن يسار) الهلالي (عن عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ أكل) في بيت شباغة بنت الزبير، وهي بنت عمه ﷺ، كما قاله القاضي إسماعيل، وفي بيت ميمونة، كما في رواية

(١) (١٩/١١) وفي الحديث (١٩٢) باب ترك الوضوء مما مست النار.

(٢) (١٩٢/٢١)

أن رسول الله ﷺ ومعه من الأعمش رجلاً دعا بالأنزاد، فله لحمة إلا بالأسنن، فأمر به ففترحت، فاكل رسول الله ﷺ من أكلها، ثم قدم إلى الأعمش فحسبى فمضطجاً حتى مضى ولم يبق له شيء.

أخرجه البخاري في ١ - كتاب الوضوء ٥٦ - باب من مضطج من السجدة ولم يوضأ

المقدمة: وفي رواية للبخاري: روي عن رباح^(١) من حيز، وفيه البخاري في الأئمة أن لفظ هي أفس من ميرة مروج من قول يحيى.

أنزل رسول الله ﷺ ففسي المصرا بها (دعا) فيه جمع الرقعة على أنزل في السفر بالأنزاد) جمع زائد، وهو ما يترك في السفر، ودعا بها ليصيب من لا زاد عنه (فلم موت) بين المجهول إلا بالسوق) هو ما يزد، من التعبير أو الحائط، وكان أعرابي: هو علة المافر، ونعاه العجدة ويثقة المريض.

(أمر به) أي أمر رسول الله ﷺ بالسبح (أفري) بالثلاثة وثلاثين الأعمش وبموت تحميمها أي بل بالماء (أكل من رسول الله ﷺ وأكلها) معناه زاد من رواية البخاري: وفي رواية أي من الماء أو من سائح لموسى ثم قام رسول الله ﷺ إلى المغرب فمضطجاً قبل دخول الصلاة (ومضطجاً) زاد ثم كان التسبحة فيه، ذكر بحسب نقابة بين الأسنان، ثم مضى ولم يوضأ فيه وجهان: إحداهما الأمانة علامة للحزم، والآخر عدمها كما يقال: لم يضر، ولا يقال: في هذا روايات، بل يقال لغتان أو وجهان، أو نحو ذلك، ثم في المنتج لرسائله عن الجني^(٢).

والمراد أنه يتركه من أكل السويق، وأشد الشهلة من الحديث أنه يجوز للإمام أن يأخذ المحكمين بإخراج الضعفاء عنه فلهذا، ليعلم من أهل

(١) قوله على روضة من حيث المدونة.

(٢) انظر محمد الفارسي (٩) ١٥٩.

٥١/٢١ - وحديثي عن ذاليتي. عن محمد بن المنكدر، وعن
 صفوان بن مسلم: أنهما أجازاه عن أبيه، ثم إبراهيم بن الحارث
 السبيعي، عن أبيه، ثم عبد الله بن الوليد،

الحاحد، وأن يؤدام ينظر لأمر السكر، فجميع أفراد القصب من لا زاد
١٠٤.

قال ابن العربي: ثمالك هي ذنك بكتة سريعة، وذلك أنه أدخل حديث سويد وجه موزج، وحديثه الوضوء منه غير موزج، ومثى عارض حديثنا، أحدهما موزج، والآخر غير موزج فضي بالموزج على مجهول التاريخ، وهذا تذلل على غوص مائك في العلم وعظيم تزييه في كتابه، اهـ.

قلت: ونحو ما ذكر في العلم وعظم إيراد كتابه مما لا يتكرر، لكن ترجيح المذوع على غيره فيه نظر، لاحتمال أن يكون المذوع مقاماً، ولقد قالوا: لا يكون ما يرويه الصحابي المتأخر الإسلام ماسخاً لما يرويه المتقدم الإسلام.

٥١/٥١ - (مالك عن محمد بن الصكندر) ضمن الحبيب وسكون الثور ونسج
 النكاف وكسر الدال المهملة آخره - مهملته ابن سبأ: الله ابن الهدير مصفراً
 التيسى نمدني: روى عنه الإمامان. أم حنيفة وعائش وحاف: قال ابن سبينة:
 قال من معادن الصق: مات سنة ١٣٠ هـ أو بعدها.

أَوْعَن صَدَوَانِ بْنِ سَلِيمٍ مَصْفُورًا (أَتَمُّهُمَا) مُحَمَّدًا أَوْ صَمَوَانَ (أَخِيرُهُمَا) أَبِي
الإمام مالكًا (أَبَى مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ لَتَمِي) نَبِيَّ قُرَيْشٍ (عَنْ رُبْعَةٍ بِنِ
عَدِ اللَّهِ بْنِ الْهَذِيرِ) بِحَسَبِ أَتْيَاهِ وَفَتْحِ الدَّلَالِ مَتَّعَهُ أَعَمَ مُحَمَّدَ الْمَذْكُورَ، وَلَدَ فِي
حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، يُعَدُّ فِي كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَيُعْضَبُ أَدْخُلَ فِي نَسَبِ بَيْنِ عَبْدِ اللَّهِ
وَالْهَذِيرِ رُبْعَةً نَحْوَهُ، ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي الصُّحُفَةِ ثُمَّ فِي التَّابِعِينَ، مَاتَ مَرَّةً

أَنَّهُ تَغَسَّى مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٢٢/٥٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْأَمَاظِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، بَيْنَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَكَلَ خَبْزًا وَلَحْمًا، ثُمَّ مَضْمَضَ، وَغَسَلَ يَدَيْهِ، وَنَسَحَ بَيْنَهُمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَلَّمَ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ.

(أَنَّهُ) أَيُّ رِيْعَةٍ (تَغَسَّى) ^(١) فِي أَكْلِ الْعَشَاءِ وَهُوَ طَعَامُ الْمَسَاءِ دَمَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَالطَّاهِرُ أَنَّهُ طَعَامُ مَسْتَقْبَلِ النَّارِ وَإِنْ احْتَمَلَ الْاِكْتِمَاءَ بِالنَّسْرِ وَغَيْرِهِ (لَمْ صَلَّى) عَمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) وَيَجُوزُ فِيهِ نَفْعٌ وَجِهَانٌ. زِيَادَةُ الْهَمِزَةِ، وَهُوَ الْأَشْفَرُ، وَحَذَفُهَا كَمَا تَقَدَّمَ

٢٢/٥٢ - (مَالِكٌ عَنْ ضَمْرَةَ) ^(٢) فَتَحَ الْقِيَادَ الْمُعْجَمَةَ وَإِسْكَانَ الْجِيمِ (عَنْ سَعِيدٍ) يَفْتَحُ السِّينَ مِنْ أَبِي حَنَّةَ بِحَاءٍ مَهْمَلَةٌ فَتَوْنُ، وَقِيلَ: بِأَلِفٍ الْمَرْحُومَةِ (الْأَمَاظِيُّ) بِكَسْرِ الْوَاوِ نِسْبَةً إِلَى مَازِنَ بْنِ التَّجَارِ، قَبِيلَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، الْمَدَنِيِّ نَاصِي صَغِيرٍ، تَقَعُ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ (عَنْ أَبِيهِ) يَفْتَحُ الْهَمِزَةَ وَخَفَةَ الْيَاءِ الْمَرْحُومَةِ (عَنْ) أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عُمَرَ) بْنِ عَفَّانَ الْأُمَوِيِّ، أَبِي سَعِيدٍ أَوْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ نَاصِي. لَهُ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ، ثَقَّةٌ مَاتَ سَنَةَ ١٠٥ هـ (أَنْ أَبَاهُ) ثَلَاثُ خَلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ (عُمَرَ) بْنِ عَفَّانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

(أَكَلَ خَبْزًا وَلَحْمًا) مَطْبُوعًا (ثُمَّ مَضْمَضَ) عَاءَ (وَوَسَلَ يَدَيْهِ) لَأَنَّهُ سَنَ الطَّعَامَ (وَمَسَحَ بَيْنَهُمَا) فِي أَيْدِيهِ (وَجْهَهُ) لِيَنْتَفِ بِدَيْهِ وَيُزِيلَ عَنْهُ الشَّمَتَ، وَتَزِيلُ الْقِسْمَةَ مَسَحَ الْمَلْحَةَ (ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) خَرَجَهُ الطَّلْحَاوِيُّ أَيْضًا

(عَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنْ) أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِإِبْرَاقِ الْخَفَاءِ أَيْ تَحْسِنَ (عَلِيٌّ) بْنُ أَبِي طَالِبٍ (بِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - أَبِي عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ وَصَهْرَهُ، كُنَاءُ

(١) انظر: السُّلَيْمِيُّ الْمُعْجَمَةُ: ١٦/٢٢٣.

(٢) انظر ترجمته في: التهذيب التهذيب: ٤٦٦/٤) ومخلاصة تهذيب الكمال: ١٦٠/٢.

(٣) انظر ترجمته في: التهذيب التهذيب: ٩٩٧/١) وشذرات الذهب: ٢١/٣٥٢.

وعند الله بن عباس، كان لا يتوضأ من ماء مست الشاة.

٢٣/٥٣ - وحديثي عن مالك، عن يحيى بن سعيد، أنه سأل عنه الله بن عباس عن رجل يتوضأ من الرجل يتوضأ للصلاة، ثم يصبغ طعاماً قد مشته ثأراً، يتوضأ طاراً، رأيت أبي

رسول الله ﷺ أما تريد، عن السابقين الأولين، روي عن الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله عنه - وماسني وسماعيل القاسمي أنهم قالوا: لم يرو لأحد من الصحابة من الفضائل ما روي لعلي - رضي الله عنه - شُهِد في رمضان سنة ٤٠ هـ بيد عبد الرحمن بن ملجم، وجهل قومه، وهو يومئذ أفضل الأئمة من بني آدم بالأرض بإجماع أهل السنة، وله ٦٣ سنة على الإرجاع، قاله نحافظ^(١).

أوعده الله بن عباس: رضي الله عنه (كان لا يتوضأ من ماء مست الشاة) وقد تقدم أن المسألة إجماعية بعد رمي الصحابة.

٢٣/٥٣ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أنه) أبي يحيى (سأل) عبد الله^(٢) بن عامر بن ربيعة، وهو أبو محمد المصري يسكنان النون وقبل فتحها، في سنة خلاف، حلف بني عسي قريش، وقيل: حلف آل الخطاب، ولد في عهد النبي ﷺ، ونفته المحدثي، قاله النوراني^(٣)، له رؤية وأبو مصعب، مات سنة ضعف عثمانين.

(عن الرجل يتوضأ للصلاة) يعني لا يكون محدثاً، بل يكون متوضئاً (ثم يصبغ) أي يأكل (طعام قد مشته لار يتوضأ) بهمة لاستفهام أي من أكله (قال) عبد الله (رأيت أبي) وهو عامر^(٤) بن ربيعة بن كعب العنزي خنح لمهيلة

(١) نظر: "تهذيب التهذيب" (٧/٣٣٤).

(٢) نظر: "تهذيب التهذيب" (٤/٢٧١).

(٣) الشرح الرقاني (١/٦٠).

(٤) نظر: "تهذيب التهذيب" (٥/١١٦).

يقع ذلك ولا يوضأ.

[illegible]

٢٥٧٥ - وحدثني عمي مالك عن فضيل بن أبي بكير، أن

ومكوناً من أول وراثة، حليف إلى الخلفاء. نجاحي مشهور، أسأله قليلاً وهذا من
البحر من وشهد بماذا، مات ليالي قبل عثمان. رغب الله عنه. (يقول ذلك) أي
يا ذلك (ولا ينوباً) وفي نسخة «بصبي». والمولى واحد، سأله عن فنه، فأجابته
عن فنه. إنه ليوم عظم ومستفاداً معاً.

١٥٢ : ٦٥ - المالك عن أبي نعيم) نظم النون (وهب بن كيسان) منفع
لكتاب القروني مولاهم "المعني المملوك"، من وفاة المدة، واقعه الثاني وغيره
مات سنة ١٢٧ هـ (تد سماع حاتم بن محمد الله) من عمرو بن حرام أبو عبد الله
(الأهماري) انطلي بن يحيى صاحب من صحابي من مشاهير الصحابة، غزا
معهم في سبع عشرة غزاة، كانت له حكمة في المسجد النبوي يؤخذ عنه ما
بالبلدية، ولما سنة ٧٤١ هـ، وقيل بعدها.

(يقولون رأيت) حذيفة رسول الله ﷺ (أباً بكر الصديق) وهو في الله عهد (الكل)
لعمركم صلى ولم يتوضأ) أخرجه الطحاوي نحباً من عشرة طرق. فهذا
الحديث الأربعة وعشرون من نصوصها به بعد التي هي من أدلة
الصحة^(١).

٢٥/٥٥ - (مالك عن محمد بن النضر) رحمه الله عن داود بن أبي النضر

(١٦) قال ابن عبد البر هي - لا مستندة - (١٠٩٢) وروى محمد بن الحسن أنه سمع مالكاً يقول: إذا جاء من أبي إسحق عليه السلام حديثان مختلفان، وإنما في إياهما بعد عدل أحد العدلين وثمة الآخر كان في ذلك دلالة على أن الحق بينهما عدلان.

رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَكَلَ مِنْهُ أَوْ شَرِبَ مِنْهُ، فَاتَّكَلْ مِنْهُ، ثُمَّ أَكَلْ مِنْهُ وَشَرِبَ مِنْهُ، سَوَّى بِمَعْمَلِ ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَاتَّكَلْ مِنْهُ ثُمَّ صَنَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ».

هذا حديث مرسل

وقد روي أبو داود عن حابر في ١ - كتاب الطهارة، ٧٤ - باب في ترك الوضوء، مما مست النار.

والترمذي في ١ - كتاب الطهارة، ٥٩ - باب في ترك الوضوء، مما غرت النار.

٥٦: ٢٦ - وحديثي من رواية عن موسى بن عتبة

رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَكَلَ مِنْهُ أَوْ شَرِبَ مِنْهُ، فَاتَّكَلْ مِنْهُ، ثُمَّ أَكَلْ مِنْهُ وَشَرِبَ مِنْهُ، سَوَّى بِمَعْمَلِ ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَاتَّكَلْ مِنْهُ ثُمَّ صَنَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ».

النظر في الموصولة، قاله الأزهري. فست هكذا في رواية الترمذي والضعافي والبيهقي، وهي رواية أبي داود عن محمد بن المسكين عن جابر بن عبد الله «فروث» على التثنية، فأصل: (ففرث) بناء المجهول (إسـه جزـ ولحم) من شاة ذبحتها الانتصارية له عن رواية الجماعة.

(فاتكل منه ثم نوصاً) لا أكـل منه أو لأنه كان محدثاً، وهو الظاهر ثم صلى! الظاهر ثم أتى! وهي رواية «ثم دعى» (بفضل) أي يغيب (ذلك الطعام فأكل) (فهـ ثم صلى) العصر (ولم يتوضأ) فعلم أن الوضوء لا يجب بأكل ما منك النار. والحديث لا يخالف رواية عائشة أما شاع عليه الصلاة والسلام من لحم في يوم مرتين! لأن حديث حابر هذا ليس فيه إشعاع، ويحمل حديث عائشة «دعى الله بها» هي علمها.

٥٦/ ٢٦ - (مالك عن موسى بن عتبة) بالقاف ابن أبي عبيد القريشي مولاهم التميمي موسى بن الزبير، ويقال: موسى أم خالد، وثقه أحمد ويحيى وغيره. وكان الإمام مالك إذا سئل عن إسماعيل يقول: عليك يعقازي الرحل الصالح موسى بن عتبة، فإنها أصح إسماعلي. حدث سنة ١٤١ هـ وقيل: بعدها.

عن عبد الرحمن بن يزيد الأنصاري: أن أنس بن مالك قدم من العراق، فدخل عتبة أبو طلحة

(عن عبد الرحمن بن يزيد) هكذا في جميع النسخ إلا في نسخة «الزبداني» و«السير»، فنهضا زيادة «الـ» في أوله، أي قال الزرقاني^(١): هو سحبية فيل أثري، وهو وهم، والصواب بإسقاط الياء، كما في أكثر النسخ، وكذا في روايات الضحاوي بالهقي بدون الياء، وهو الموهوب يكتب أرحال^(٢).

والحقيقة أنه انشبه هذا الراوي عنى لعلامة الروقاسي فسموه بعبد الرحمن بن زيد بن جارية الأنصاري أبي محمد السلمي، وذكر حذافه وليس كذلك، بل هو بخيرة، وهو عبد الرحمن بن زيد بن عتبة المدني الأنصاري، فإن الحافظ ابن حجر لم يذكر في مشايخ عبد الرحمن بن زيد بن جارية أنساب، ولا في تلامذته موسى بن عتبة.

بل يظهر من ملاحظة كتب الرجال أن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ليس له سوى حديث واحد وهو حديث قصة الجلاء، أخرجه البخاري في الشكاح وأصحاب الثمن، وأما عبد الرحمن بن زيد بن عتبة المدني الأنصاري ذكر في مشايخه أنساب، وفي تلامذته موسى بن عتبة، وأخرج عنه ما في «جامع الأصول» إذ قال: عبد الرحمن بن زيد بن عتبة بن كريم الأنصاري يعد في تابعي أهل المدينة، روى عن أنس بن مالك، وروى عنه موسى بن عتبة حديثه في ترك الرضوء مع من النار، انتهى.

فهذا نص في أن الراوي هناك عبد الرحمن بن زيد بدون الياء، وهو ليس بالنسب جاريه بل ابن عتبة بن كريم (الأنصاري) فله الحمد وله العنة (أن أنس بن مالك)، رضي الله عنه (قام من العراق فدخل عليه) روح أمه (أبو طلحة) زيد بن

(١) النظر «شرح الروقاسي» (١: ٦١).

(٢) النظر: «معجم الثمينة» (١: ١٦٥)، «التاريخ الكبير» للبخاري (٥: ٢٨٤)، و«رجال جامع الأصول» (١: ٤٧٠، ٤٧٦).

(٦) باب جامع الوضوء

٢٧/٥٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِلَ عَنْ الْأَسْتِطَابَةِ، فَقَالَ: (أَوَّلُ مَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ) ٥٧.

ختم به هذا الباب، وهو يفيد أيضاً رد ما ذهب إليه الخطابي من حمل أحاديث الأمر على الاستنجاب، إذ لو كان مستحباً ما ساق لهما الإنكار عليه، اهـ.

(٦) جامع الوضوء

٢٧/٥٧ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الربير، أرسله رواية الموطأ، كلهم ووصله أبو داود^(١) والنسائي عن عروة عن عائشة رضي الله عنها، وما وقع لأمير كبير وغيره عن هشام عن أبيه عن أبي هريرة غلط فاحش، قاله الزرقاني.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِلَ (عن المستحجل) بيناء المحجول (عن الاستطابة)^(٢) هو طيب الطيب والاستطابة الاستنجا، يقال: استطاب وأطاب إطابة؛ لأن المستنجي تضيب نفسه بإزالة الخبث (فقال) ﷺ: (أَوَّلُ مَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ) ليستطيب بها. يريد ﷺ بذلك التيسير، والتسهيل. كما هو ظاهر من السياق، لأن المُحْتَمَّ لا يكاد يجد مثل هذا غالباً، وعَلَقَهُ بِثَلَاثٍ لَأَنَّهُ مِمَّا يَنْبَغُ مِنَ الْإِنْفَاءِ فِي الْعَالِيَةِ، قَالَ الْبُحَارِيُّ^(٣)، فَقَصَّرَ الْأَسْتِجَارَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ جِوَرِ الْأَرْضِ كَمَا فَعَلَهُ أَصْبَحُ خِلَافَ الْفَرِغَةِ فَتَأَمَّلْ. ونقدم أن الاستنجا سنة عند الحنفية، والمالكية، وكذلك الثنايث مندوب عنها، خلافاً للشافعية، والحنابلة، لأنهم قالوا بوجوب كل منهما.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة (٢٦) باب الاستنجا، بالتحجارة، وإسناده في كتاب الطهارة (٤٠) باب الاجترار، في الاستطابة بالتحجارة دون غيرها.

(٢) قال في الاستذكار ١٠٨/٢١: الاستطابة والاستنجا والاستجمار أسماء لنفس واحد.

(٣) في المنهاج (٦٧/١).

وَدَدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ إِخْوَانًا يَقُولُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَسْنَا.....

«إِنَّ» بمعنى «إِذَا» ٦ - وقيل: رجع إلى استصحاب الإيمان لمن معه من المؤمنين. ٧ - وقيل: عاد الاستثناء لبعض من معه يُقَلَّبُ به التناقض. ٨ - وقيل: راجع إلى استصحاب الإيمان لمن معه ﷺ، فإن الأبياء دعوا التوفي عن الفتنة، قال إبراهيم عليه السلام: «وَأَتَّبِعِي رُبِّي أَنْ تُبَكِّدَ الْأَشْتَدَّ»^(١) وقال يوسف عليه السلام: «تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَالْحَقُّ بِالْحَقِّ» وقال نبينا عليه أفضل الصلاة: «اللَّهُمَّ اقْضِ بِلَيْتِكَ غَيْرَ مَقْرُونَةٍ»، وقال عليه السلام: «وما أدري وإني رسول الله ما يفعل بي ولا بكم» ٩ - وقيل: مستزلة تدعاء للمسلمين بهم والاستثناء يرجع إليهم بأنهم مانوا على الإسلام. ١٠ - وقيل: إن «إِنَّ» بمعنى «كَمَا» على ما رواه الداودي، فهذه عشرة أقران للعلماء، رُجِّحَ بعضها، ورُدَّ بعضها، كما رُدَّ الرابع بقوله ﷺ «لأنصار: «الصحابة معيكم والممات مماتكم». وُجِّبَ بأنه يحتمل أن يكون هذا قبل ذلك، وكذا حَقَّقَ النووي^(٢) من السادس إلى الثامن. والتفصيل يناسب المعطولات.

(وددت) بكسر الدال أي تمنيت وأحببت. ووجه اتصاله ب«وَدَدْتُ» ذلك برؤية أصحاب القبور أنه جاء تصور اللاحقين يتصور السابقين. وقيل: كشف له عليه الصلاة والسلام عالم الأرواح كلها.

(أني قد رأيت) أي في الدنيا على الظاهر بصيغة المتكلم الواحد، وفي «الاشكاة» عن مسلم: «أَنَا قَدْ رَأَيْتُ» بصيغة الجمع. فالمراد هو عليه الصلاة والسلام مع الصحابة، نكي بنقل الصحابة من علم اليقين إلى عين اليقين (إخواننا) المسلمين (قالوا) وفي نسخة «فقالوا» (يا رسول الله ألسنا) ونفط

(١) سورة إبراهيم: الآية ٣٥.

(٢) انظر «شرح النووي على مسلم» (١٣٨/٢).

أَلَا يَعْرِفُ حَبْلَهُ؟ فَقَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «فَأَنْتُمْ مَأْنُونٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَرَا فَمَنْ خَابَ، مِنْ الْوُثُودِ.....»

لا يحسن نظنونه لونه سواد، سواء كان أسود أو أحمر أو غيرهما، بل يكون لونه حالصاً زاهياً، مياهما (ألا يعرف غيبه؟) هيمه، للإنكار

(قَالُوا: بَلَى) حرف إيجاب (يَا رَسُولَ اللَّهِ) يحرمها (قَالَ) يَنْهَى (فَأَنْتُمْ) أي المتصلين من أمة الإحسان عسى ما ذله من دقيق العبد، وبه جرم الأنصاري في «شرح السرخسي». وقيل: إنها تكون حتى لمن لم يتوضأ، كما يدل لهذا أهل القبلة، من ضمنى رس لم يصل

وبه نظر لأن هذا فضيلة ونسبة، فيخدم بالمتصلين مخلصاً، كونهم أهل القبلة (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) حال كونهم آخر: أحسن النعمة في جبهة العرس، لم استعمل في الجمال والتميز وظل الذكر مطلقاً. والحدود هناك اللون المأم على سائر البرج. وفي حديث عبد الله بن بسر - عنه السرخسي عن ابن عبد البر - أمي يوم القيامة: «أُمر من المسحود رُحْمَتُهُنَّ مِنْ التَّوضُّؤِ».

والمجمع عديدي بأن الوجه يسوز بالتوضؤ - والجهة أشد تنويراً عن سائر الجهة لموضع السجود، فتؤني لمن نور وجهه في الدنيا والآخرة (مستجلبين) أي خيرة الأعقاب، (من) أطلبة (التوضؤ) بالضم أو بالفتح عسى أنه الماء.

وقد أشره أنه تكون لمن توضأ في الدنيا في حياته ولو سجد طويلاً العصر لعنبر، لأن كونهم وضوء الملم كما ورد مصرحاً في رواية النسائي، لا من وضوء العسل بعد الموت ولو يوضأ أبداً

قال الزهير: «لا تشبه إطالة لقرة - وهي الزيادة في حمل» مضى، توضؤ، على محل الفرض - بل تكريم، وإنما يندب درام الطهارة والتميز، قال السرخسي: «يسمى ذلك أيضاً إطالة العرف، كما حمل عليه قوله عليه السلام: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَحْبِلَ غُرْتَهُ فَيُغْفِرَ» فقد حصلوا إطالة على التمام، والمرء على الوضوء».

... لا تخمس على نعوس. فلا بد أن ...

والحاصل أن إجماله لا يرد على زيادة على المعمول، ونظير على إدامة التوضوء، والمحملي الأول المذكور، عند مالك، وبالنسبة الثاني مطلوب، وفي بعض النسخ في هذا مني على أن من «مطهر» مرفوع، وإن كان صحيحاً من أي مرفوعة كان مذهباً له، نظم اعترافه به، وإدراجها عن جماعته من الحفاظ، وشبهه بها عن جماعته من الحفاظ. ومن قوله «ما عدا توضؤهم» دلالة على أنه لم يكن مذهباً عنده ولا صحته عنده، أو مختصراً وذكر في مقدمات إمامي الفلاح، معارضة حدود لغير بعض أحالة التمر

ثم الحلي وغيره استدلوا بمشاكل هذا الحديث على أن الموضوع من خصائص هذه الأمة، وفيه دليل على أن ثابت في البخاري في قصة مارة مع الأحداث أنها قامت توضئاً، ونسبها، وفي قصة خروج الزاهد، أنه قام بتوضئاً، فالظاهر أن التخصيص في فصوله العدة والنحو،^(١) وصرح به في رواية مسلم^(٢) عن أبي هريرة مرفوعة «سما» كنت لأخذه عبركم، يردون على نحو عراقي، الحديث والميماء بالكسر: التعلية، صرح به الزباني من المناكير وكذا التذييل من الحديث

أما مظهره على التوضئ، كره، مؤكداً، أن هي رواية مسلم التكرار (فلا يادر) كذا المعجمة الأولى قالت عدل مسلم أي لا يطرأ، كذا في رواية يحيى وغيره على نسخة السبي، أي لا يعمل أحد فعلاً يرد به عن توضئ.

(١) قال ابن عبد البر في الاستيعاب (١٧٩/٢) إن روت، عام الألف لا يكسرها لغة ولا محجلاً، وإن هذه الأمة، ورواها، من وميماء حة الحضان مع طاء، شراً لها، ولا يدرى عدمه، ثم تعذر فصلها على سائر الألف، كما فصل بينها بالميماء المحمودة وغيره، هو سائر الألف، والله أعلم.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة رقم حديث (٢٢٧٦) بهذا الاستيعاب إضافة المرفوعة.

(٣) قوله: ميماء، التعلية مضمورة ومندودة، يقال

وَحَامِلٌ عَلَى حَوْضٍ، كَمَا يَذَادُ الْبَعِيرُ الْفُضْلَ، فَأَدْبِهِمْ. لَا هُنَا لَا هُنَا إِلَّا هَاهُنَا، وَأَمَّا الْفُضْلُ فَهُوَ الَّذِي يَذَادُ بَعْدَكَ. فَأَقْبَلْ فَسَحِّحْهُ. فَسَحِّحْهُ سَحْحًا

أُخْرِجَ مِنْهُ عَنِ ٢٠ - كتاب الطهارة ١٢ - باب استحباب نعلين ولحجبل في الوضوء، حديث ٢٩.

ويشهد به حديث سهل بن سعد مرفوعاً: إني فرسيت على الحوض، من ورد غرب، ومن شرب ثم يظلم أدم، ولا يردن عني أقوام، أعرفهم ويعرفوني، ثم يرحل بي ويذهب. ويؤاد الآخرون بلفظ «يبدلون» دلام التشديد على الإجماع، وهي رواية عنه مسلم «ألا يُبدلون» (رحل) بالإفراد في رواية يحيى على الجسر، ويجمع عند غيره من جميع الرواة. قلت: وفي بعض النسخ من رواية يحيى أيضاً «رجاء»

(عن حوضي كما يذاد البعير) عطش على الذكر و أنسى من الأبل كالأندلس وانحمل بخصر بالسكر (الفضائل) الذي لا ربه فيسته (فأدبهم) ألا هلم: يفتح المهم المشدود، به فذان أولهما سنوي به التثنية والتأنيث والجمع والافراد في لغة الحجاز، رجاء جاء في النقير أي نعالوا، ألا هلم: ألا هلم ذكر، ثلاثاً للتأكيد، وبأن الملاحظة (فيقال) إنهم قد بدلوا بتدبيره فقال أي غيروا (بعدك) سنتك، وفي رواية: «وما تدري ما أحدثوا بعدك» (فأقول: سححاً) ضم الحاء السهلة وسخوها لغز أي بدأ (فسححاً سححاً) ثلاث مرات، ونصبه بفتح أولهم أنه أو سححهم سححاً.

(١) قال ابن جرير: كل من أحدث في الدين من لا به من الله فهو من المصرودين عن الحوض وأشدهم من خلف جدهم لتطير فالجراح والروافض وأصحاب الأعراف وكذلك لقصة المصروف في نحره وطير النحر والجمعون ماخذوا، مكن حولا، لا حد من منهم أن يكونوا من عند هذا الحوض، ففتح لهم (١/١٢٧) وانظر إلى بدلتك (٢/١٦٨)، والنور الحوائث (ص ٥٩)

وَأَشْكُرُ عَلَى التَّحْدِيثِ بِوَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَسْتَشْكِلُ قَوْلُهُ ﷺ: «تَعْرِضُ عَلَى أَعْمَالِكُمْ، فَمَا كَانَ مِنْ حَسَنٍ حَمَدْتُ اللَّهَ وَمَا كَانَ مِنْ سَيِّئٍ اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ لَكُمْ» أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَأَصْرَحَ بِهِ رِوَاةُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ بِتَلْفِظِ «لَيْسَ مِنْ يَوْمٍ إِلَّا وَتَعْرِضُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَعْمَالُ أُمَّتِهِ غَدَوَةٌ وَعَشَاءٌ فَيَعْرِضُهُمْ لِسَمَاعِهِمْ وَأَعْمَالَهُمْ» فَلَا صَحَّحَ حَيْثُ مَا أَحْبَبَ عَنْ رِوَايَةِ الْبَزَّازِ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَعْرِضَ الْأَعْمَالُ عَلَيْهِ ﷺ إجمالاً، لِأَنَّهُ عَلَى مَا فِي هَذَا الْجَوَابِ مِنَ الْبَعْدِ يَرُدُّهُ رِوَايَةُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ، وَأَحْبَبَ أَيْضاً بِأَنَّهُ سَادَتْهُمْ لِيُزَادَ الْحَسَرَةُ وَالنَّكَالُ عَلَيْهِمْ، وَأَوَّلُهُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَأَقُولُ: يَا رَبِّ إِنَّهُمْ مِنْ أُمَّتِي، فَكُنْتُ وَالطَّاهِرُ عِنْدِي أَنَّهُ الْعَرَضُ لَوْ صَحَّ لَا يُلْزَمُ بِهِ شَيْءٌ عَلَيْهِ الْعِزَّةُ وَالسَّلَامُ بِحِفْظِهِمْ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَفِي كُلِّ مَجَرَّةٍ».

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ فَلَمْ يَعْرِضْهُمْ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «سَحَقًا سَحَقًا، وَلَوْ أَنَّهُمْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ، فَابْنَ الْغُرَّةِ وَالشَّحِيلِ الَّذِي عَرَفَهُمْ أَتَى ﷺ بِهِ؟ أَحْبَبَ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَنَافِقِينَ وَالْمُرْتَدِّينَ وَكُلَّ مَنْ نَوَّضًا يُخْشَرُ بِالْغُرَّةِ وَالشَّحِيلِ، فَلَا حِلَّهَا دَعَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ، ذَلِكَ الْبَاحِي، وَقَالَ عِيَّاشُ: هُوَ الْأَخْطَرُ لَمَّا وَرَدَ أَنَّ الْمَنَافِقِينَ يَعْطُونَ بَوْرًا وَيَطْفَأُ عِنْدَ الْحَاجَةِ عِنْدَ الصَّرَاطِ، فَلَا يَبْعَدُ أَنَّهُمْ يَعْطُونَ، هَذَا أَيْضاً، فَيُزَادُونَ عِنْدَ الْوُرُودِ عَلَى الْحَوْضِ نَكَالاً وَمَكْرَافَةً بِهِمْ.

وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَعْزِزْ ﷺ فِي حَيَاتِهِ تَمَّ ارْتِدَّ، أَوْ كَانَ مُنَافِقًا فَتَدَاهَى ﷺ (ظَهَرَ) الْإِسْلَامَ. وَقِيلَ: إِنَّهُمْ الْمُبْتَدِعَةُ الَّذِينَ أُمُّ يَخْرُجُوا مِنَ الْإِسْلَامِ كَثَرُوا وَانْضَرَّ وَالْخَوَارِجُ، فَيَدْفَعُوا عَنْهُمْ، تَمَّ يَشْفَعُ فِيهِمْ النَّبِيُّ ﷺ عَظَمًا يَدْخُلُونَ فِي جَهَنَّمَ.

قَالَ الشَّرَاحُ^(١): وَمِنْ اللَّطَائِفِ أَنَّ «الْمَوْطَأَ» لَمْ يَذْكَرْ فِيهِ حَدِيثٌ بِهِ ذِكْرُ

(١) انظر: التمهيد للحواشي (٥١/٦).

٢٩/٢٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حَبِيبٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَهُوَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

أحد من الصحابة يعني السيرة إلا عند الحديث وروى من سمع منك أنه
 ذى هذا الحديث. وقد أنه لم يدره من الصحابة

١٩٢٥ - املاك علي شحاتم من عرود عن أبيه) نبوة من الرب (عمر
حمران) "بني ثعلب، الصيغة من أماني (مولى) ابن النعمان (عشمان من عثمان)
بني قذفة، بني يعين النعمان من أبي بكر الخليل، وبنيه عثمان - بصي الله
عنه - وكان كثر النعمان. صحاب في توليفه، مات سنة ١٢٥ هـ، وقيل ١٢٦ هـ،
(أن انات النعمان - عثمان من عثمان) بني الله

أحسنى التقاعد) قيل: هي حجازية شرب دار غامرة، بقعة عليها مع
الدم، وقال لندويدي: هو الفرج، وفيها: دكاكين حول دار، وروى هذا عن
المالك. وقال تباي: الفطه بضمي، أو حر، أو أمانة بالقعود فيها، وقال النحوي،
موضع عند باب المسجد المدينة، قلت: ودار عمدة أيضا قريب من باب ميريل
عنه العمدة بالمدينة.

أفخام السجود : وأذنه أن أئتم غنم (بصلة مصر) قال تباخي : فأن
 السجود يدوم في جماع الناس بعد الأذان شغفه بأمر الناس : وفات : فيه حوار
 تشريف لعل الحبيب وسير (فدعا) عثمان : رضي الله عنه : أسماء بن زيد (فتوص)
 ثم قال : والله لأحدثنكم أكل : ينقسم واللام زيادة نحو يصوم حالي حقه أحبنا لولا
 أنه : إذا روي يحيى وسير : الثور : الضمير : أي لولا أن معاد (في كتابه الله)

[illegible]

قال: حدثنا قال مالك: أروا سبيل هذه الآية: «وَأَقْبِرَ الصَّلَاةَ صَرَفًا تَهَيَّرَ وَأَلْقَا مِنْ يَدَيْهِ الْقِسْيَانُ بِذِيهِ اسْتَيْسَارٌ ذِكْرُكَ لِلذِّكْرِ»^(١).

أخرجه البخاري في ١ - كتاب الوضوء، ٢٤ - باب الوضوء، ثلاثاً ثلاثاً.

ومسلم في ٢ - كتاب الطهارة، ٢ - باب غسل الوضوء والصلوة غصب.

حديث ٢ (١/٢٠٥ - ٢٠٦).

المكتنف بالنصاعين بهذا الطريق - كما أفاده شيخنا زوائد - هو الله مرفده - وقد قال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ لِمَن يَشْرِكُ بِهِ. وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ»^(٢) ثم قال ابن العربي في حاشيته الأحمدي^(٣): وهذا التكبير إنما هو للتدوير المتعطفة بحقوق الله سبحانه، وإنما المتعطفة بحقوق آدميين لأنها بلغ النظر فيها بالقدرة مع العباد، وإن شاءت، كما بنا في الأصول.

(قال يحيى) الراوي (قال) الإمام (مالك) أروا أي أظن علماءكم رضي الله عنه - (يريد) بقوله: «لَوْ لَا أَنَّهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ» (هذه الآية) التي في سورة هود وهي (وَأَقْبِرَ) كَقَوْلِهِ طاق التهذيب: «الغناء والغني أي الصبح والغفر والعصر» (وَأَقْبِرَ) جمع رابعة أي حاشية (فَمَنْ أَشْرَكَ) المعبود والمعبود (وَأَقْبِرَ) أَكْبَرَهُ، كَالْمَعْلُومَاتِ الْخَمْسِ (وَأَقْبِرَ) التَّهَيُّؤَاتُ، والتدوير، والتدوير، والتدوير، كما يدل عليه قول الآية (وَأَقْبِرَ) أي حطة (وَأَقْبِرَ) أي التمتع، عزت ليس قبل حاشية، كما رواه الشيخان.

قال لحي^(٤). وعن هذا التفسير تصح الروايات بسند جيد، والنون كما نضام. لكن لم يصحح عن عمرو أن العباد بالآلة فواء ما أتى في التهذيب كَقَوْلِهِ مَا أَتَى مِنَ التَّهَيُّؤَاتِ في سورة النقرة، وهو راوي الحديث، ورواه بإسناد هو أولى بالقبول، ولذا رجحه الحافظ زوائد، رحمه الله، بخلاف الإمام مالك

(١) سورة هود الآية ١١١.

(٢) (١/٢٠٥ - ٢٠٦).

(٣) التفسير (١/٨٦).

٢٠/٦٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ

شُعْبَةَ بْنِ مَسَارٍ، عَنْ غُلَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُشَيْبِيِّ،

فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ بِالْفَرَنْ، وَالْجُزْمُ أَوَّلَى فَبُكِنَ عَلَى تَفْسِيرِ عُرُوقٍ: لَوْلَا آيَةُ تَمَعٍ
مِنْ كِتَابِ الْعِلْمِ مَا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ، وَعَلَى هَذَا لَا تَصِحُّ رِوَايَةُ النَّوَوِيِّ.

٣٠/٦٠ - (مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

الْعُتْبَانِيِّ) - نَحْمُ الْعَصَاءَ الْمَهْمَلَةَ وَفَتَحَ النُّونَ وَكَسَرَ السُّوْحَةَ فَحَاءَ مَهْمَلَةً - نَسَبَهُ
إِلَى صَنَابِعِ بَطْنٍ مِنْ مِرَادٍ. ثُمَّ هَذَا الْأِسْمُ كَذَا لِأَكْثَرِ رَوَاةٍ «النُّوْطَاءُ»، يَدُورُ لَفْظُ
الْكُتَيْبَةِ، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ «السَّاسِيِّ» وَ«الْمَشْكَاةِ» وَصِغَرُهَا، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي
صَحِيحَتِهِ، بَلْ فِي وَجُودِهِ، مُثْبَلٌ: هُوَ صَحَابِيٌّ، وَقَبِيلٌ: رَهْمٌ مِنَ الرِّوَاةِ،
وَالصُّوْبُ: «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ» كَيْفَ أَبُو الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْبَةَ فَلَا هِيَ، أَقْبَلَ الرَّمْلَتَيْنِ
عَنِ الْبُخَارِيِّ. أَنَّ مَالِكًا وَهَمَّ فِي عَبْدِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
عَمِلَةَ، لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ: سَلَّ ابْنُ عَمِيْنٍ عَنْ رَوَايَاتِ الْعُتْبَانِيِّ فَقَالَ: مَرْسَلَةٌ،
لَيْسَتْ لَهُ صَحِيحَةٌ، وَلَيْسَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ،
قَالَ السُّيُوطِيُّ^(١). وَقَالَ يَحْيَى بْنُ شَيْبَةَ: هَؤُلَاءِ الْمُنْتَاجِبُونَ الَّذِينَ يَرَوْنَ عَنْهُمْ
فِي الْعَدَدِ سِتَّةَ، وَإِنَّمَا هِيَ اثْنَانِ فَقَطْ، «الصَّنَابِغِيُّ الْأَحْمَسِيُّ»، وَهُوَ الصَّنَابِغِيُّ مِنَ
الْأَعْسَرِ الْأَحْمَسِيِّ هَذَانِ وَاحِدٌ، وَمَنْ قَالَ فِيهِ: «الْعُتْبَانِيُّ فَقَدْ وَهَمَ»، وَهُوَ الَّذِي
يُرْوَى عَنْهُ الْكُوفِيُّونَ. وَالثَّانِي: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمِلَةَ، كُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، لَمْ
يَعُدَّ النَّبِيُّ ﷺ بَلْ أَمْسَرَ عَنْهُ، وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَغَيْرِهِ، فَمَنْ قَالَ: نَحْمُ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُتْبَانِيِّ فَقَدْ أَصَابَ اسْمَهُ، وَمَنْ قَالَهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ
الصَّنَابِغِيِّ أَصَابَ كُنْيَتَهُ، وَهُوَ رَجُلٌ وَاحِدٌ، وَمَنْ قَالَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَدْ
أَخْطَأَ، قَلَبَ اسْمَهُ بِكُنْيَتِهِ. وَمَنْ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ الصَّنَابِغِيُّ فَقَدْ أَخْطَأَ، جَمَلَ

(١) تنوير الحوالك (ص ٥٢).

« رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ رَضِيَ عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، فَتَصَمَّضَ،
 ثُمَّ جَاءَ الْخَطَايَا مِنْ قِبَلِهِ..... »

عنه عطفه من يسار كذا سعاد، فلعنه غير عبد الرحمن، لخرُج له أبو يعلى هذا،
 «ونعى الله بخدمته بعد ذلك أمراً»

«ان رسول الله ﷺ قال: إِنَّهُ رَضِيَ» أي سرع في الوصوه «العبد المؤمن
 تصمض» وفي نسخة بزيادة «انه» (خرجت الخطايا من يده) أي معه.

قال القاضي^(١) يحتمل أن يكون معنى ذلك: أنه فيما يفعله من المضمضة
 كفارة لما يمتنع الغم من خطايا، فعثر عن ذلك بخروجها عنه، ويعتدل أن
 يكون معنى ذلك: أن يعظم تعالى عن غفلة ذلك العضو بالذنوب التي اكتسبها
 الإنسان وإن لم يخصص بذلك العضو اسمي، ووقع غلط من اكتساب فيما تقنه
 البروقابي عن المجازي فمحذور.

وقد ابن العربي: أما خطايا العين فهو النظر إلى ما لا يحل قصداً إليه،
 وخطايا اليد فالحس لما لا يجوز، وخطايا الرجل المشي فيما لا ينبغي،
 وخطايا القدم التمراد بالثأاحضة، والنواخذة في السجدة، وخطايا الأنف
 شم ما لا يحل، كطيب مضمون أو على امرأة أجنبية. فإن شتم الطبيب
 المنصوب مغيرة، وإنفذه بالاستعمال كبيرة.

وقد عياض: خروج الخطايا استمارة لحصول المقبرة عند ذلك، لأن
 الخطايا في الحقيقة ليست بأحسام متحررة^(٢)، وإنما هو تمثيل شبه الخطايا
 الحاصلة باكتساب أعضاء أجسام رتبة أمثالها وعاء يراد نطقه.

قال ابن العربي في إغراضه الأهودي^(٣): يعني شمرت الخطايا، لأنها

(١) التلخيص (١/١٧٦).

(٢) قال البيهقي: إن الخطايا غير من ذلك لا أن الخطايا هي الحقيقة هي - بحال في السماء،
 بعد ذلك على وجه الاستدلال المجازية هي تسار الم - «المعجم بقراد معلوم» (١/٣٥٩).

(٣) (١/١٦٠).

وإذا استنجزت نوى من الخطايا من سنة. فإذا غسل وجهه فخرجه
الخطايا من وجهه

أفعال وأعراض لا تنقض فكيف توصف بدخول أو خروج؟ ولكن استأري لنا
أوقفه المغيرة على الظهارة الكاملة في العسر متى لذلك مثلاً الخروج، اهـ

(معرفة استنجزوا بوزن مستعمل. أي أخرج ماء الاستنطاق، قيل: يخص
الاستنار لأن القصد خروج الخطايا وهو يناسب الاستنار. مع ما فيه من زيادة
المبالغة في التنقيب، وهو المقصود. وفيه غربة سبهاً على زيادة المبالغة
في التنقيب؛ لأن المعنى المغنونة من الاستنطاق (خرجت الخطايا من نفسه)
كشم ما لا يجوز (فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه).

قال ابن العربي: يقتضي شهرة الوجه، وكذا أن كل عضو يظهر نفسه
فيستحق به المصحف إذا غسل يديه بما أرى بدنه بوجهه إذا غسله، نعمنا في
ذلك الاختلاف بيننا في الحق، اهـ

قلت: وهذا مسمى غير تحريف الحديث وعدمه، والمتمم عند الحديث
سبح الجواز. قال في «الدر المختار»: اختلفوا في سنة غير أعضاء الطهارة،
وبما غسل منها، وفي القراءة بعد المضمضة، والمع أصح. قال ابن عابدين:
كذا في «شرح الرامحدي» وخالفه أن المصالح صحيح يجوز الإفتاء به، نكر في
«السراج»: الصحيح أنه لا يجوز، وليس «أفضل» على ما به، اهـ. وقال في
موضع آخر: فإن التخييع عام: الحدث بمعنى المانعة شرعية عما لا يحل
بدون الظهارة لا يتجوز إلا خلاف عند أبي حنيفة وإصحابه، اهـ.

والعجب من الشيخ ابن العربي ذكر هذا الاختلاف فيه، ولم ينقض شيء،
وقال في «أبواب الوضوء بعد الخل»: إن الحدث لا يرتفع عن ثوبه بحال حتى
يعمل لرحله. بدليل جماع الآية على أن الرجل لم يغسل وجهه وبديه في
الوضوء ثم يجزئ له أن يغسل به المصحف، لا عداً ولا عذماً، وإنما غسل
الوجه موقوف مر عن قول كفي أنت له الحكم. وإن لم يكن بطل تركه.

عن جريح من تحت الحمار عليه فاقا عرس من حروف الخطايا
من يديه حتى يخرج من تحت الحمار فاقا عرس من حروف الخطايا
من يديه حتى يخرج من تحت الحمار فاقا عرس من حروف الخطايا

حتى يخرج من تحت الحمار فاقا عرس من حروف الخطايا
من يديه حتى يخرج من تحت الحمار فاقا عرس من حروف الخطايا
من يديه حتى يخرج من تحت الحمار فاقا عرس من حروف الخطايا

قال: إذا جعل من الخطايا حتى يفي كبره فانظر حتى يعني مثله.

إذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى يخرج من تحت الحمار فاقا
من يديه حتى يخرج من تحت الحمار فاقا عرس من حروف الخطايا
من يديه حتى يخرج من تحت الحمار فاقا عرس من حروف الخطايا

الخطايا من يديه حتى يخرج من تحت الحمار فاقا عرس من حروف الخطايا
من يديه حتى يخرج من تحت الحمار فاقا عرس من حروف الخطايا
من يديه حتى يخرج من تحت الحمار فاقا عرس من حروف الخطايا

(٦) - ص ١٠٠/١٠١

(٧) - ص ١٠١/١٠٢

فإذا غسل رجله خرجت الخطايا من رجله حتى تخرج من تحت إظفار يمينه. قال: فإنه كان مثله الذي استسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم

أمره السني في ١ - كتاب الطهارة. ٨٥ - باب مسح الأيدي مع الرأس

والرأس ما حديثي ١ - كتاب الطهارة. ٦ - باب نواصي الطهارة

فإنه تحفية من أن الأيدي المذات الرأس، وفي حكمه، ولا يوجد لهما ماء حديد، وإذا خرج الخطايا المتعددة بهما من مسح الرأس، وأصرح منه حديث الأبرار عن أبي أمامة أي إذا مسح برأسه كثر به ما سمعت أفنائه. أم أنها مفتحة بالرأس كالمعينين بالوجه. وإذا لا يحتاج لهما ماء حديد. ومباني مذاب الغناء فيه في بابه.

إذا غسل رجله خرجت الخطايا من رجله حتى تخرج من تحت إظفار رجله. وإنما كان العمل أصلاً والمسيح على التحقين بأنه ذكر الأصل، ففي حكمه ثابت. (قوله يخرج) ألم كان مثله إلى المسحود وصلاته) دالة كانت أو فريضة (نافلة له) أي زيادة له في الآخر على خروج الخطايا ومن المعلوم ما في المسحود إلى المسحود وهي الصلاة من النواصي انجمل.

أم ظاهر هذا الحديث تكبير الذنوب بسجدة الوضوء، وظاهر الحديث المتقدم التكبير بالوضوء مع الصلاة، فبطل. كل منهما مكفّر، أو الوضوء المجرد مكفّر لذنوب أعضاء الوضوء، ومع الصلاة مكفّر لجميع الأعضاء، أو الوضوء مكفّر لذنوب الطهارة، ومع الصلاة للذنوب النافذة أيضاً، فإنه تكفي^(١). وبطل: إن الوضوء يكفّر عن مضي، والصلاة مستقلة بوجوب. وإذا قال في حديث عثمان بن أبي الصلو الأخرى قال البخاري. وهل يمر ذلك

(١) من سجد مثله في

(٢) انظر: إرشاد المفاتيح (١: ٢٢٦).

٦٦/٦١ - **وَحْتَمَنِي عَنْ هَذَا**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: إِنَّا تَوَصَّاهُ الْمَوْلَى (أَبُو بَكْرٍ) أَنْ يَتَوَصَّى بِحَسَنٍ وَحُسَيْنٍ، حُرِّجَتْ بَيْنَ رَجُلَيْنِ كُلُّ حَبِيْبَةٍ، فَظَرَّ بِأَبِيهِمَا.....

٦٦/٦٢ - (سألك من سهل) ^(١) بالنسبة لحسنة مصغرة (ابن أبي صالح) ذكرناه الحديث يكتفى به يزيد، أحد الأئمة المشهورين المكثرين، تغير منظره بأخوه.

قال البخاري: كان له أخ فمات فوجد عليه فساء حفظه، فبلى: أخذ الإمام مالك عنه قبل أن يموت، في الموطأ عشرة أحاديث مرفوعة، مات في خلافة منصور.

عن أبيه أبي صالح ذكره ابن ^(٢)، قاله ابن الأثير، كان يبيع السم والزيوت، ويحضر بها من العراق إلى النجف، فلف بها، والتفتيح بالأول أسهر، السبي لغة كسر الحديث، مات سنة ١٠١ هـ.

عن أبي عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: (أبُو بَكْرٍ) أي أفراد وطبرخ في التوضوء العبد، قال الترمذي ^(٣): فيه إيهام بأن الله عبادة (المسلم أو المؤمن) شك من الراوي، فبل، ويحتمل التنبيه منه ^(٤) على تركهما شرعاً واعتباراً، (الأول) ومنه، والمؤمنة في حكم المؤمن، وفي التفسير عليه على أنه مع الكفر لا يصح شيء.

عن وجوه: غلبت الحسنة على بوصف، أو مراد على الشرط أي أراد التوضوء فغلبت أحرجت من وجهه: جواب إذا: أي: (سألك) (نظر إليها) أي:

(١) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٢/٢٦٥)، ومنتزه العطاء (١/١٣٧).

(٢) له في: تهذيب التهذيب (٢/٢١٩)، ومطبوعات ابن سعد (٢/٢٢٢).

(٣) شرح الترمذي (١/٦٩).

بعينه مع الماء (أو مع آخر قطر الماء). فإذا غسل يديه، خرجت
من يديه كل خطيئة بطشتها بماء (أو مع آخر قطر الماء).
أو نحو ذلك، فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها

الخطيئة، يعني إلى سببها إطلاقاً لاسم السبب على السبب بمالعة (بعينه)
بالإضافة على الجنس. وبروي بالنسبة، زاده تأكيداً مدلعة وإلا وانظر لا يكون
إلا بالعين. وإذ قيل: الوجه يتناول العم والأنف، فلم يختص بالعين؟ يجاب
بأن الخروج منهما بالمضمضة والاستنشاق، ولم يكن المعين شيء يخرج به
فذكره، وقيل: إن العين طليعة القلب، ورائده، فإذا ذكرت أغت عن مائوها،
وقيل: لأن حنيفة العين أكثر، فإذا خرج الأكثر خرج الأقل، فهو كغاية لما
غفر، والأول أرجح، فإن الرواية مختصرة جداً كما ستري، فترك فيها ذكر
المضمضة والاستنشاق أيضاً.

(مع الماء أو مع آخر قطر الماء) شك من الراوي، ونسب: لأحد الأمرين
نظراً إلى البداية والنهاية. زاد في النسخ الهندية بعد ثبت أو نحو هذا وهذا
شك من الراوي بلا مرية (فإذا غسل يديه) بالنسبة (خرجت من يديه كل خطيئة
بطشتها) أي عملها، والبطش الأخذ بعف أياء، كغلب الأجيء، ويدخل فيه
كتابة إثم (مع الماء أو مع آخر قطر الماء).

ثم اعلم أن هذا الحديث لا يوجد فيه إلا ذكر الوجه واليدين على السخ
الموحدة عندي، وزاد الزرقاني^(١) - برواية ابن وهيب، وكذا ما أخرجه
الحفيل في المشكاة^(٢) عن مسلم - ذكر الرجلين أيضاً، فقالا: (فإذا غسل
رجليه، أو سحهما خرجت كل خطيئة مشتها) والمضمير إلى الخطيئة، والنصب
بنوع الخافض، أي مشت إليها أو فيها، ويكون المرجع مصدراً أي مشت

(١) انظر: «شرح الزرقاني» (١/٦٦).

(٢) «مشكاة المصابيح مع مرآة المفاتيح» (١/٣٢٤).

موضح رسول الله ﷺ في ذلك الآية بدء ثم أمر الناس يتوضؤون
 معه. قال أسد: فرأيت الماء يتبع من تحت أصابعه

رسول الله ﷺ: انطلق إلى بيت أم سلمة، فأنقذته بعد ما إمامته وأما نصحه،
 الحديث.

(فوضح رسول الله ﷺ في ذلك الآية بدء) البعنى بعد صم الأصابع. وفيه
 حصة من قال إن الأمر سبيل اليد قبل إدخالهما الإماء أمر استحباب لا
 وجوب، كما مضى في محله ثم أمر الناس يتوضؤون، وفي رواية: أن يتوضؤوا
 (معه) أي مع ذلك الإماء، والظاهر أنه عليه السلام عليه بالرحي، أو دعا به
 ويضيق بقوله

(قال أسد: فرأيت الماء يتبع) بفتح التحتانية أول الحروف فنون ساكنة
 مع حدة مضبوطة ويحور كسرهما وفتحهما، أي يضر، وفي «القاموس» تبع بفتح
 مثناة، خرج من الغيرة. اهـ وفي رواية يضر (من تحت) وفي رواية «من بين»
 (أصابعه).

قول النووي^(١) في كيمية الشيخ قولان: أحدهما: أن الماء يخرج من نفس
 أصابعه ويتبع من دونه، وهو قول ابن العربي وأكبر العلماء، والثاني: أنه تدعى
 أكثر الماء في دونه، فعبار بغير من بين أصابعه، فانه التقاضي في مخرج
 الماء. قال العلماء: إن تبع الماء من بين الأصابع أبلغ معجزة من نبعه من
 الحجر، كما رفع موسى عليه السلام: لأن خروج الماء من الحجر معجزة
 بخلاف الأصابع، فليكن دأ من دل بالنارسية: أشبه خربان همه دارند
 نوبها داري ...

(١) شرح النووي على مسلم (١٥، ٣٨)، راجع الاستذكار (١/٢٠٤)، ومعرفة المحتاج (١٩٧/١٩٦).

رواه الألباني حتى نزلوه من جند أثير في

أخرجه البخاري في ٤ - كتاب الوضوء، ٣٢ - باب التماس الوضوء إذا
حالت الصلاة.

ومسلم في: ٤٣ - كتاب الفضائل، ٢ - باب في معجزاته النبي ﷺ، حديث ٥.

«توضأ الناس كلهم، وكانوا ثمانين رجلاً كما في رواية حميد عن أنس
عند البخاري، وله عن الحسن عن أنس. كانوا سبعين أو نحوها، وفي مسلم:
سبعين أو ثمانين، وفي حديث قتادة عن أنس عند الشيخين قال قتادة: فلما
لأنس: كم كنتم؟ قال: كنا ثلاثمائة أو زهاء ثلاثمائة. وعند الإسماعيلي:
ثلاثمائة، بالجزء. والظاهر تعدد القصة، مرة سبعين أو ثمانين ومرة زهاء
ثلاثمائة. قال القرطبي: نبع الماء من بين أصابعه ﷺ تكرر في عدة مواضع في
مشاهد عظيمة.

«حتى موضعا من عند آخرهم» قال الكرماني: «حتى» لتدريج رامن» لبيان
أي: توضأ الناس حتى توضأ الذين هم عند آخرهم، وهو كتابة عن جميعهم،
واعند» معنى «في» لأن «عند» وإن كانت نظرية الخاصة فكن الجالفة تقتضي أن
تكون النظرية المطلقة، وكأنه قال: الذين هم في آخرهم، قال التيمي: المعنى
توضأ القوم حتى وصلت السوية إلى آخرهم. وقال النووي: «إن» هنا بمعنى
«إلى» وهي لغة، وتعقب الكرماني ورده الرافعي. قال الفاري في «شرح الشفاء»:
إلى أن انتهى أولهم، والنظية محكمة للجماعة، والمراد جميعهم، اهـ.

ثم قال عياض: نبع الماء رواه الثقات من العدد الكثير راجع الغبير عن
الكافة متصلة بالصدفة، وكان ذلك في موطن احتضار الكثير منهم في
المجامع، ولم يرد عن أحد منهم إنكار على راوي ذلك، فهذا النوع ملحوظ
بالنظمي من معجزاته ﷺ، انتهى.

قال القرطبي: سح الماء من بين أصابعه تكرر في عدة مواضع في مشاهد
عظيمة، وورد من طرق كثيرة بعد مجموعها العلم النظمي المستفاد من التواتر

٣٣/٦٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ سَالَتَهُ عَنْ نَعِيمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ
الْمَعْجَمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ :
.....

الشمسوي - قال الفاري في المخرج النقاء : ولا ينكر أحد من الناس من حضر تلك
الترافعة ، حدثوا به ، فصار كقصصهم فيهم فيكون إجماعاً مسكوتاً عنهم ، اهـ .
وقال الحافظ^(١) : وحديث نعيم الخفاء طرفه كثره عن أبي أسيد عند الشيباني
وعنه من خمسة طرق ، وعن جابر - رضي الله عنه - عنده من أربعة طرق ،
وعن ابن مسعود في البخاري والترمذي ، عن ابن عباس - رضي الله عنه - عند
أحمد والطبراني من طريقين ، وعن أبي ثعلبة وأبي عبد الرحمن عند الطبراني
- رضي الله تعالى عنهم أجمعين - وعن قيس بن مضاء ، بسط طرفها
شرفاً^(٢) ، وغيره ، وهذا المختصر لا يتحمل .

٣٣/٦٣ - (سألت عن نعيم) يضم النون وضع العين الميمية (ابن عبد الله)
(المعجمي) مولى آل عمره ، وثقه ابن معين وغيره (المعجم) ضم العين ومكون
الحجم وكسر الهمزة الثانية آخره ، مهمله ، اسم قاض من الإحصاء على
المنهارة ، يفتح لجمع من الشجر ، قال الحافظ : وصح هو وأبوه بذلك
لكونهما كانا يجران سعد النبي ﷺ . وقال : وصح عبد الله بذلك حقيقة ،
ورصد الله له مائة ، يرد بأن الله أيضاً كان يجتر .

وقال السيوطي^(٣) : كان عبد الله يجتر سمعد إذا فعد عمر حتى السمير ،
وقيل : كانوا يجتران الكعبة ، لا مانع من الجمع (أنه سمع أبا هريرة يقول)
وقال ابن عبد البر : قال مالك وغيره : قال نعيم يومئذ ، كثيراً من أحاديث أبي
هريرة - رضي الله عنه - ، ومن هذا لا يفتن بالرأي فهو منه ، وقد ورد معناه
من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وغيره بأسانيد صحيحة .

(١) اطل - فتح الباري (١/٥٥٥) .

(٢) مخرج ، شرفاً - (١/١٧٠) .

(٣) معجم النعمانك (ص ٥١) .

من يؤمنا فأحسن وضوءه، ثم خرج عابداً إلى الصلاة، فإنه في صلاة ما دام عابداً إلى الصلاة، وإن ترك ما لا يحل من خلوته جالساً، ولم يجز عنه إلا أخرى سبباً، فإذا سمع أخطأكم الإقامة ولا يسمع.....

(من يؤمنا فأحسن وضوءه) أي إذا كان سنة وضوئه ونحوه مهيأه (ثم خرج) من بيته عابداً أي فاضداً (إلى الصلاة) خاصة دون غيرها (فإنه في حكم الصلاة) باعتبار الأجر والثواب، وباعتبار الحشوع وترك العسل، كما في رواية أبي داود عن كعب بن عجرة مرفوعاً: إذا نوى أحدكم، فأحسن وضوءه، ثم خرج عابداً إلى الصلاة، فلا يشكك بديه، فإنه في صلاة ويستمر هذا الحكم لما دام بعداً تكبر الميم أي بقصد، من باب صرف، وفي لغة قديمة من باب خرج، وفي نسخة ما كان حسداً (إلى الصلاة) ما دام مستمراً على هذا القصد، ولا يسمعه من الخروج عن المسجد إلا الصلاة، وفي رواية لمسلم لا يزال أحدكم في صلاة ما كانت الصلاة تحببه.

(وإنه) منح المهمة (بكتب له) يحكي خطوته، يضم الخاء لمعجمة، وبه حزم الحفاظ وغيره، وهو ما بين الضمير وقيل: بالفتح بمعنى سر، الواحد، والمراد بها الميم، قال الفرغاني: إرواه بالضم وهو ما بين الميمين، وإنني بالفتح هي السبعة الحسة المرفوع أو يسجد هذه بالأخرى أي يسجد. كما رفع مصرحاً في رواية ابن عمر عند الحاكم وغيره، وفي رواية سعيد عن بعض الأندلس عن أبي داود (بذا)

قال الناسي^(١)، يشتمل أن تحفظه مكنين بعضها تحت وبعضها يحرر، وهو ظاهر اللفظ، وقيل: هما واحد، وقناه العسدت هو بفتح معنو التسيئات، فهي مختصراً.

(إذا سمع أخطأكم الإقامة للصلاة) وهو سبب إلى (فلا يسمع) أي لا

عن أبي ذرٍّ، قال: سمعتُ رسولَ اللهِ يقولُ: «ما منَ رجلٍ منكم» قالوا: «أيهما؟» قال: «أيهما خسر؟» قال: «من أجل أنَّهُ خسرَ الحظَّ»

(٦٤/٣٥) وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ سَمْعَ بْنَ مَعْدٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مِنْكُمْ خَسِرَ حَتَّى يَخْسِرَ حَظَّهُ»

بِإِسْنَادٍ كَمَا رَوَاهُ أَبُو ذَرٍّ وَنُفُوسُ بْنُ أَبِي نَجِيٍّ، فِيهِ مِنْ كَثْرَةِ الْحِفْظِ مَعَ أَنَّ هُوَ أَكْبَرُ مِنْ اعْتِصَافِ التَّحْقِيقِ مَا يَرِثُ الْحُجُوعَ (قَالَ أَكْثَرُكُمْ خَسِرَ أَعْدَكُمْ ذَلِكَ مِنْ لِسَانِ أَهْلِكُمْ) لَمْ يَأْتِ بِأَيِّ وَجْهٍ يَكُونُ مُعَدٌّ لِدَوِّ أَعْظَمَ آخِرًا (مَا أَبَا خَرِيفًا) مَعَ أَنَّهُ مُتَلَفٌ بِالْظُّهْرِ أَقَالَ أَبُو خَرِيفَةَ - وَصِيٌّ لَهُ عَزَّ - عَوَّاسُ بْنُ أَهْلٍ (كَثْرَةُ الْخَطِّ) بِضَمِّ الْعَوَّاسِ وَفَتْحِ الْهَاءِ صَمِغَ خَطُّهُ بِالضَّمِّ

وَقَدْ جَاءَ فِي قُرْآنِهِ فِي سَائِرِ آيَاتِهِ إِذَا قَالَ لَكُمْ عَلَيْهِ صَلَواتُي سَلَامٌ أَوْ بَارِكْ لَكُمْ تَكُنْ أَوْ كُنْ وَلَا يَخَافُ مَا يُلْقِي الشُّومُ مِنْ رُفْعِهَا عَلَى السُّجُودِ، لَأَنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يُوَدِّي إِلَى عَوَاتِ أَصْحَابِهِ، عَلَى رِيسَا يُوَدِّي إِلَى قَوَاتِ الرِّبِّ أَيْضًا لَمَّا أَنَّهُ لَا يَسِيمُ الْأَدَارَ مُتَلَفًا، وَالْمُصَلِّ مَالِيَةً إِلَى مَنْ تَحْتَلِلُ الْعَمَلُ وَتَحْصُرُ الصَّلَاةُ^(١)، وَلَا وَاحِدٌ عِنْدِي أَنْ الشُّعْبَةَ اعْتَدَارَ الْمُسْلِمَانِ وَالْآخِرَ سَامِعَهُ الْمُكَبِّرِ وَالْمُحَرِّمِ وَلَا تَعَارَفِي، وَسَيَأْتِيَنَّ الْبَسْطُ فِي ذَلِكَ فِي الْفَرْقِ الْبَاقِي

(٦٤/٣٤) - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ مَعْدًى بْنَ السَّمِيعِ يَقُولُ: بَشَّرَ الْمُعْجُوزُ (أَبَا خَرِيفَةَ) أَبِي الْأَمْتِجَاءِ (أَبَا سَمِيَةَ) الْعَمَلُ بِالْمَاءِ - فَقَالَ سَمْعٌ: إِنَّمَا ذَلِكَ وَصْفُ الْمُسْلِمِ (أَبَا خَرِيفَةَ) أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ ذَلِكَ عَادَةُ الْأَسْلَامِ وَعَادَةُ كُلِّ الْإِسْلَامِ، وَحُضِلَ أَنَّهُ يَرِيدُ ذَلِكَ غَيْبَ لَأَمْتِجَاءِ سَامِعِ^(٢)، كَمَا قَالَ

(١) انظر سورة المائدة (٥٩) و (٦٠)

(٢) قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: وَرَوَى فِي قَوْلِ سَمْعٍ: ابْنُ السَّمِيعِ، الْأَمْتِجَاءُ سَامِعٌ وَابْنُ سَمْعٍ وَابْنُ سَمْعٍ وَابْنُ سَمْعٍ عَلَى أَعْيُنِ قَوْمٍ الْأَمْتِجَاءُ (٥٩/٢٠٥)

ولشامي، وهو رواية عن الإمام أحمد، وفي رواية «يجب الغسل ثلثاً»، وفي كلا روايتهما إحداهن بالتراب، قال النووي: هي منذهب مالك أربع روايات^(١). ثم ذكرها. وذكر الباجي أكثر منها.

قال الدردير^(٢): «كُتِبَ غُسْلُ إِيَّاءِ مَاءٍ، وَبِرَاقِ ذَلِكَ الْمَاءِ دُبّاً، عِدَّةً، لَا إِيَّاءَ طَعَامٍ، وَلَا يَنْدَبُ حَمَلُهُ وَلَا إِزْفَتُهُ، بَلْ يَحْرُمُ لَمَّا فِيهِ مِنْ بَضَاعَةِ الْمَالِ إِلَّا أَنْ يَرِيقَهُ لِلْكَلْبِ أَوْ يَهْبِطَهُ فَلَا يَحْرُمُ. مَسَّحَ مِرَاتٍ بِمِصْبَ وَلَوْغَ كَلْبٍ مَغْفُلاً، مَأْذُوناً فِي اتِّخَاذِهِ أَمْ لَا. لَا غَيْرَ الْوَلْوِغِ، كَمَا لَوْ أَدْخَلَ رِجْلَهُ أَوْ نَسَّاهُ بِلَا تَحْرِيكِ أَوْ مَسَّطَ لِعَالٍ، انْتَهَى»

قال ابن قدامة في «المغني»^(٣): «وقال أبو حنيفة: لا يجب العدد في شيء من التنجسات إنما ينس حتى يسلب على العين نفاذ من النجاسة، لأنه روي عن النبي ﷺ أنه قال: «في الكلب يلغ في الإماء يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة، فلم يعبر عدداً لأنها نجاسة، فلم يجب فيها العدد كما لو كنت على الأرض، انتهى»

ورجمال الكلام فيه أن المذاهب والحنابلة فأنوا بالتتريب فأنشوا رواياتهم، والمالكية لم يقولوا بالتتريب فتكسروا على هذه الزيادة، كما يسطه الحنفية، ونخصه الزرقاني

ومثال الحنفية بما رواه المنار فظني عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً في الكلب يلغ في الإماء يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة، وبما رواه ابن العربي مرفوعاً، ورواه الذوقطني^(٤) موقوفاً عن أبي هريرة - رضي الله عنه -

(١) انظر: فقهه (١/٢٥٠ - ٢٧١).

(٢) (١/٨٣).

(٣) (١/٧٤).

(٤) (١/٦٤).

أنه كان إذا رجع الكتيب في الإناء أعرفه، ثم غسله ثلاث مرات. قال أنيسوي^(١): بساده صحيح. وعيناه يعارض روايات السبع والثمانية والشرية، كلها. لكن القرائن تؤيدهم، فإن التشديد في أمر الكلاب كان أولاً ثم رخص فيه، ورواج التيسير فيه تدويراً كما هم مؤيدى روايات التسلل، ولا يحظى ذلك على من له أدنى ممارسة بالحديث.

فكذلك يحمل روايات التسعة والشرية على ردن أحد أشعة، ثم بعد ذلك يدل الأمر إلى السبع مع الشرية ثم إلى السبع بدونه، ثم صار مثل سائر السمات. وهذا سمع جميع الروايات المختلفة في الباب. وبذلك أيضاً إفتاء أبي حريزة - رضي الله عنه - بالثلاث مع أنه زاول العديدات - وما أورده عليه الحافظ ابن حجر، ودأ عليه العلامة العيني - ونقصها الشيخ في الدرر^(٢). إن شاء فارجع إليهم.

ثم اختصوا في أن هذا تحكم للمحاسة أو غيرها، فالجمهور والأئمة الثلاثة على الأول، وقاب المنكية لتحكم بجدي ولا يحسن^(٣). والكل عددهم ظاهر. كما فاته أبي يحيى.

وبسط كلام علم مسائل الأحاديث الواردة في الباب من العربي في شرح الترمذي^(٤). وبعده أن بها عشر مسائل: الأولى: النظر في الكلب هل هو ظاهر أم محسن؟ فقال الأئمة الثلاثة وأبو ثور وأبو عبيد وسحنون: إنه

(١) دار السلي (١/١٠٦).

(٢) (١٤٨/١٠٦).

(٣) قال ابن عبد البر: عدهم مالك أو السعد إنما ورد في عن الإناء الطاهر من ولوغ الخلق حاشية من بي سائر الطهورات، وشبهه أرحاماً بأعضاء الوضوء الطاهرة، تعمل عادة الاستنجاء (٢٠٨/٧).

(٤) مدرجة لأخويني (١/١٣٤).

٣٦٦/٦٦ - وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ مِمَّنْكَ: أَنَّهُ سَأَلَ أَوْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،

قَالَ: مَسْئَلُكُمْ.....

حسب، وقال: بئلت! هو صاهر، وكذلك صاهر الحيوان والثالثة: هي زينة، وهو كذايت صاهر لغيره عنده: لكنه يأكل الحساسات، فقد يقول: إنه نجس المرق لا يحل أكله الحساسات والثالثة: هي القعدة والرابعة: أد من صاب بهذا الماء من بعده. والخامسة: سؤر الحذر منه، قال مالك في المنقصر: يوصى منه والسادسة: مائة مال غسل الإماء منه، وقيل: لأن الأقربان عارضة، قيل: لأن وجوب غسل لا يصح فيه تقدم سب الوجوب قبل أمر في سجدة والسابعة: هي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - بعن الإمام من وثق الركب ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ثم ربه عبد الوهاب وسط.

والثامنة: هي سؤر الجرد، فانظر العلماء على طهارة سؤر ماء، وقال أبو حنيفة: مكروه، ويؤثر ذلك عن سعيد بن المسيب، وعن جبير بن عطاء، ابن أبي رباح، والحسن بن علي، وأما السبعة: إذا أصاب الهرة نجاسة فوأتها فبطل ما أصابها نجاسة، فإن عادت عن العيون عدماً أصابها نجاسة فعدجتها، والعاصرة: هي معنى قوله عبد السلام: انهزم سبع، انتهى ملغفاً، ثم كنت ففصل واحدة من هذا الفصل فارجع إلى الأصل^(١)، أو تعين بالإشارات، وهي الفلانة منك والأوسر.

٣٦٦/٦٦ - (مالك) ثمة يسلقه أن رسول الله ﷺ قال: وقد ورد بمسند من حديث ابن عمر ومحمد بن عمار والبيهقي بإسناد واحد وأما من أفضل أعمالكم الصلاة: من حديث أبي هريرة عندهما وأحمد وكنعان وغيرهم^(٢) يخطو أوامعوا أو خير أعمالكم الصلاة (استمعوا) أي لا يزدوا، ومنوا عما شئ إليهم، قال تعالى: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَنَّهُ لَمْ أَنْصَلُوا^(٣) الآية، وهو من خواص

(١) انظر: فتح الباري (١/٦٦)، ومعه: التلخيص (٢/٢٦٦ - ٢٦٩).

(٢) انظر: التلخيص (٢/٢٦٨).

(٣) سورة فصلت، الآية: ٢٠.

وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ.

هذا مرسل. وقد قال ابن عبد البر في (التعصب) مد: يستند ويصل من حديث ثوبان عن النبي ﷺ من طرق صحاح.

وأقول: أخرجه ابن ماجة في: ١ - كتاب الطهارة، ٤ - باب المحافظة على الوضوء ج (٢٧٧).

(٧) باب ما جاء في المسح بالرأس والأذنين

واختلفت الأحاديث الواردة في أفضل الأعمال، ففي هذا الحديث هكذا، وفي حديث أبي ذر: أي الأعمال خير، قال: إيماناً بالله، وجهاد في سبيل الله، وغير ذلك من الروايات الكثيرة، روجه المتوفيق أنه عليه السلام أجاب لكل بما يليق بحدله، ويكون أصلح لشأنه، أو يقال: إن الأفضلية مختلفة باختلاف الأوقات والأحوال، كما هو ظاهر.

(ولا) وفي رواية أوله: (يحافظ على الوضوء الظاهري والباطني، وهو صيانة الباطن من الأدناس الباطنية، وكماله طهارة السر عن الغير والكلهم أورقني: (الإمام مؤمن) كمال الإيمان. فيه استحباب إداعة الوضوء، وتجديده. وقالت الصوفي: طهارة الظاهر تؤثر في طهارة الباطن، فعليك بدوام الوضوء.

(٧) ما جاء في المسح بالرأس والأذنين

نتية أذن، بصمغين، وقد تكن الفلال المعجمة. أما مسح الرأس فقد تقدم. وغرض المصنف بالترجمة إثبات أنه يجب مسح الرأس بعينه، ولا يكفي التثابة بالممامة، وأما مسح الأذنين، فاختلف العلماء في أنهما يمسحان بنية ماء الرأس أو بماء جديد، فذهب الإمام مالك والشافعي وأحمد - رضي الله عنهم - إلى أنه يؤخذ لهما ماء جديد، وذهب الإمام أبو حنيفة - رضي الله عنه - إلى أنهما يمسحان مع الرأس بماء واحد^(٦٦).

(٦٦) انظر: الاستدكار، (٦/ ٦٩٢).

٢٧/٢٦ - حدثني حبيب بن ثابت، عن ربعي، عن عبد الله بن
 حبيب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يبيع الخمر في

قال الشيخ من القيد في الهدى: لم يفت عنه، ولا أنه أحد لهما من
 جديد، كما في «المسند» عن أبيه، وذلك «النعري» في «ديوانه»: ومن تلك
 لمول الأئمة الثلاثة، إن الأئمة من الرأس، وسنجدت بسببها معه مع قول
 الشافعي: إني بمحصول منسلا من سنان بهاء حديث

وقال النعري: مع من الترجمة بعبارة معه، وذلك النعري وجماعة ما
 قيل به من التوحيد بعدد معه، وما أثير من الرأس بعبارة معه، اهـ
 ولا يشغل بحيث مخالفة كلام الشافعي بما نقل عن الشافعي وغيره، فمن
 كلام رافعي المذهب منه، معطوفة جدا، وسنجدت لشعبي بقوله القاري عن
 «شرح السنة» وغيره، وقال: قال الشافعي: يستحقان مناله بهاء حديثه، وبسبب
 أكثرهم إلى أنهما من الرأس بعبارة معه، ومن أحد أبي حنيفة ومالك
 وأحمد، اهـ، وكذا نقله القزويني عن أحمد

وذكر في «موسم الموطأ» عن «المسند» أنما حديثه مع مالك، والشافعي
 مع أحمد، والمقدم أن منه اختلاف، وذلك الأئمة في ذلك، بالأصح فتدري
 ما يظهر من ملاحظ أكثر الكتب أنما قول أبي حنيفة مع أحمد، وبذلك مالك
 مع الشافعي، قال ابن رسلان تحت حديث عثمان بن عفان «أخذ ماء فصبغ برأسه
 وأذنيه» ظاهرة أنه صبغ رأسه وأذنيه بماء واحد، وهو مذهب أحمد، انتهى

بنت حديثه فكثير بالوصف يؤيد الحديث، وقد روي عنه ذلك الأئمة
 من الرأس وفي ذلك حصة وخبرته بحكمة الإسلام اسم مسيح، أنه «أخيه»
 ظاهرة وباحية، وغير ذلك من الروايات التي تؤيد الحميا سلطانا الربيع
 وقد المختصر لا يسع

٢٧/٢٧ - مالك عن مالك أن حيد الله بن عمر ذكر بأحد السوء الحنيد

بِأُضْيِئَتِهِ الْأَذْنَيْنِ.

(بأصبحه) بالثنية (الأذنية) كليهما، يحتمل أنه - رضي الله عنه - كان يأخذ الماء بأصبعين كليهما لكنه يمسح الأذنين بالسببين فقط، ويحتمل أنه يأخذ الماء بهذا فقط، قلت: وما نقله الأزيلي عن أبيهفي رواية مالك عنه باللفظ، وكان يعيد أصبعيه في الماء فيمسح بهما أذنيه يؤيد الثاني. قال الشيخ ابن القيم: لم يثبت أنه ﷺ أخذ بالأذنين ماء جديداً، وقد صح ذلك عن ابن عمر - رضي الله عنه - له.

قلت: تقدم قول الحنفية في ذلك وزوي مثل قولهم عن جماعة من الصحابة والتابعين، قاله ابن عبد البر كما في «الذيل»، فلا يضر الحنفية أثر ابن عمر - رضي الله عنه - بعد أن قال بمثل قولهم جماعة من الصحابة والتابعين، والروايات المرفوعة مائعة للحنفية خالية عن المعارضة، واختلف العلماء أيقاً في حكم هذا المسح، فالجمهور من العلماء والأئمة الثلاثة قالوا بعدم التوجوب وقال الإمام أحمد وإسحق بالتوجوب، كما في «الذيل»^(١).

ثم لم يذكر المصنف - رضي الله عنه - مسح الرقبة وكان هذا محله، والوجه أنه لا يستحب عند الإمام - رضي الله عنه - قال في المختصر الخليل: ولا تندب إضافة الغرة ومسح الرقبة، له. وهو مستحب عندنا الحنفية، وهما روايان لأحمد كما في «المضي»، وقولان للشافعي - رضي الله عنه - كما في ابن رسلان.

قال الشعراوي: ومن ذلك قول مالك والشافعي: إن مسح صفحة العنق بالماء ليس سنة مع قول أبي حنيفة وأحمد وبعض الشافعية: إنه مستحب. وجه الأول عدم ثبوت حديث فيه فكان بدعة، ووجه الثاني ما رواه الذهلي^(٢) مسح العنق أمان من «البل» مع ما يجرب من زوال النغم «الهم إذا مسح العنق، فلا بد لذلك من حكمة، وإذا ضحك فقل عطفنا بالخبرة، انتهى.

(١) (٣٦٩/١).

(٢) انظر: «الحناف المأذون» (٢/٢٦٥).

على العمامة، فقال: لا، حتى يمسح الشعر بالماء.

٣٩/٦٩ - وحديثي عن مالك، عن هشام بن عروة، أن أبا

عروة بن الزبير كان يترغ العمامة، ويمسح رأسه بالماء.

٤٠/٧٠ - وحديثي عن مالك عن نافع، أنه رأى صفيّة بنت

أبي سفيان، امرأة عبد الله بن عمر، تترغ خمارها، وتمسح على

على العمامة بكسر العين ما يعتم به الرجل رأسه (فقال جابر: لا) يجرى،

(أحس يمسح الشعر بالماء) وبه قال الإمام أبو حنيفة ومالك وأشافعي

والجمهور، وأباحه لبعض الأئمة الإمام أحمد وداود وجماعة، مع الخلاف

بينهم في التوقيت، والشرائط كما في «النيل»، قال الخطابي: فرض الله مسح

الرأس، وحديث مسح العمامة محتمل لتأويل فلا يترك المتيقن للمحتمل^(١).

أهـ قلت: وحمله الإمام محمد على النسخ كما سيأتي.

٣٩/٦٩ - (مالك عن هشام بن عروة أن أبا) وفي نسخة «عن أبيه

(عروة بن الزبير) ابن أخت عائشة - رضي الله عنها - وكان من الفقهاء (كان يترغ

لعمامة) إذا نوحاً (ويمسح رأسه بالماء) لا على العمامة، ذكره تأييداً لما تقدم.

٤٠/٧٠ - (مالك عن نافع أنه رأى صفيّة بنت أبي سفيان) بن مسعود الثقفي

(امرأة عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - تزوجها في حياة أبيه، وأصدقها عمر

- رضي الله عنه - أربع مائة درهم، وواد هو سراً مائتي درهم، وولدت له

أولاداً، ذكرها الزرقاني - قيل: لها إدرأك، وأنكره الدارقطني، وجمع بينهما في

«الإصابة» بأن أمها يحملها وهم تدرك السماع، وذكرها المعجني وابن حبان في

تقات الثامنين، وفي «التقريب» فهي من الثابة.

(فترغ) عند الوضوء (خمارها) بكسر الميم ما تغطي به رأسها (وتمسح على

(١) انظر: «مدل للجمهور» (١/٢٤٩)، «فتح المله» (١/٢٤١).

ومثل ما ذكره عن رجل توضأ، فنمى أن يمسح على رأسه، حتى جف وضوءه قال: أرى أن يمسح برأسه وإن كان قد سجد، أن يعيد التخلل.

(٨) باب ما جاء في الممسح على الخفين

(قال يحيى يستل) أيضاً (مالك عن رجل توضأ فمسح) في وضوئه أن يمسح على رأسه بعد مسح (حتى جف وضوءه) قال: أرى (يتمح الألف أي) اعتد (أو يمسح برأسه) وحده ولا يعيد الوضوء لأن العزلة والترتيب وإن كانت واجبة عندهم، لكنها سقطت بالتسليم. وإذا كان الراجح من المالكية: إن ذكر بحضرة الوضوء، أو قريب مسح رأسه، وما بعده ليحصل ترتيبه وأما عندنا الخنفية فلا إشكال في صحة الوضوء لعدم وجوبها (وإن كان) ذلك الناسي (قد على) بهذا الوضوء الذي نسي المسح فيه يزم عليه (أن يعيد الصلاة) بعد مسح الرأس، ثم تركه فرض الوضوء، وهو مقرر عليه بين الأئمة، ونقدم الكلام على الترتيب في الوضوء، وسبأني بيان المسألة، فلا تغفل.

(٨) ما جاء في الممسح على الخفين

قال القاري^(١) أخرجه عن الوضوء تأخير الثالث عن الثاني. والمسح هو إصابة اليد المثلثة بالعضو، وإنما تحذف يمينه، وهو فرق الحنف دون أهلنا. والحنف لا يسنن التكبير، ويمكن به ضروريات السفر، وإنما نسي بالحنف، لأن المسح لا يجوز على أحدهما دون الآخر، انتهى.

قال المحقق في الدرر: هو لغة إمراة اليد على الشيء، وشرعاً إصابة

(١) المنقذ (٧٦/١).

(٢) مرقاة المفاتيح (٧٦/٢).

الثالثة أحده مخصوص من إمام مخصوص، والآخر غيرهما السابقين، فأكثر من ذلك وجوه، وشروط، وهو ثلاثة أمور: كونه سابقا للعلم مع الشخص، ونحوه، ينبغي ألا يلحق بغيره من أئمة الطوائف، وكونه مما يمكن مدعى الشخص الاعتقاد فيه، فأنكره، ١٩.

ثم قال ابن السمر عن أبي الصبار: ليس في العلم مع علي بن الحسين عن الصحابة اختلاف، لأن كل من يرى عنه منصب، يقاتله، يروي عنه، ويصرح بجمع من الصحابة، بأن أحدهم متواتره يسمى، ويجمع بعضهم بغيره، فيعلموا عاشقوا، قول الكرخي: أخذوا الكفر حتى من لا يريد المصح على الحسين، ومن أنس به ماثلت - رضي الله عنه - عن علاماته، حل السنة والحجاعة فقال: إن تحدثت لشجر - ولا عمن الحسين -، فمصح عن الخلف، وروي عن (إمام أبي حنيفة) في مبادئ أهل السنة أنه قال: لا فصل بيني وبين علي بن الحسين، ويجمع حتى الحسين، وروي عنه - رضي الله عنه - أنه قال: ما قلت بالمصح حتى خافني قبل ضوء النبي، ونولا أنه لا خلف فيه ما سجد.

وقال ابن عبد البر: لا أعلم أحدا أبكوه إلا ماثل في رواية أبيه، هذا أكثر أصحاب - والروايات الصحيحة عنه - معروفا برفقته، وبطوئه، يشهد للمصح في الحضر والغيبة، وعليها جميع أئمة، انه وأثبت المصحي جمع الإمام أبي المصباح في الشطر والحضر، فانقضت الأمة كلها على حوار إلا شريعة من أئمتهم، كالحارثي هذا منهم أنه لم يرد به القرآن، وكاتبه قضا منهم كذا عليا - رضي الله عنه - يمنع عنه - ورد الأول، حمل القراءتين في آية الوصو، على معاين، يثبت الحديث، ورد الثاني بأنه لم يثبت الامتناع غير علي - رضي الله عنه - بإسناد موصوف، ثبت خلفه.

قال في (الآثار) ما ذكره الحارثي: لا نفي فيه دليل على التحكم

٤١/٧١ . حَدَّثَنِي حُكَيْنٌ عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ
عُمَارِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ وَثْقَةَ الْأَمْعُرِيِّ عَنْ شُعْبَةَ

أَجْلِبِيسَ الَّذِي تَرَى بَيْنَ أَهْلِ الْحَبشةِ وَأَهْلِ الشَّامِ ، الَّذِي لَا يَكْرَهُ إِلَّا مَشْرُوعَ خَارِجٍ
عَنِ حُدُودِهِ يَسْتَنْصِرُ أَهْلَهُ الْأَدْفَى وَالْأَثَرُ ، لَا خِلَافَ بَيْنِهِمْ فِي ذَلِكَ بِالْحِجَابِ
وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَسَائِرِ الْبِلَادِ ، إِلَّا قَوْمَ عَدَنَ عَو ، فَأَكْرَهُوا السَّجْعَ عَلَى الْحَبَشِيِّ ،
وَقَالُوا : إِنَّهُ خِلَافُ الْقُرْآنِ ، عَمَّى الْغُرُفَاتِ نَسَحًا ، وَمَعَادَانِ أَوْ بِخِلَافِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا فِي رِجَالِهِ حَاضِرًا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا وَرَيْكَ لَا يَرْثُوكَ حَتَّى
يُخْرَجُوا مِنْهَا شَرًّا بَاطِلًا ﴾ [١] ، وَأُولَئِكَ يَنْسَحُونَ بِالسَّجْعِ هِمَّ الْحِمِّ الْعَفْصِ
وَعِنْدَهُ سَكْبَرٌ ، لَكِنَّهُمْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ إِذَا مَا وَلَا التَّوَحُّدُ ، وَهُمْ حَمِيضُ
الْمَصْحَابَةِ وَالسَّيْبِيسِ وَغَيْرِهِمْ « - - - » وَهُوَ زَوَى سَائِكَ لِأَكْرَمِي لِحَصْرِ
إِلَوَاتِهِمْ ، وَالرَّوَايَاتُ عَلَى حَاجَةِ السَّجْعِ فِي الْحَصْرِ وَالْمَرْ أَكْثَرُ وَأَنْهَرُ ، وَعَلَى
ذَلِكَ فِي مَوْطَأٍ ، وَهُوَ مَعْدَةٌ مَعْدُ كُلِّ مَنْ سَلَكَ الْبِرْمَ سَبِيحَهُ ، لَا يَكْرَهُ سَبِيحَهُ
أَحَدٌ ، وَالْحَمْدُ لَهُ ، أَمْسَى خَدَّيْهِ عَنْهُ ابْنُ دَسْلَاحٍ ثُمَّ قِيلَ : هُوَ مِنْ خِصَالِ
هَذِهِ لَامَةٍ ، وَرَغْبَةُ شَرَعَتْ إِشْفَاءً لِيَهُمْ لِذَلِكَ الْخَرَجِ الْخَصِي غَنُومَ

٤١/٧١ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ (عَنِ الْبَرْمِيِّ) (عَنْ عُمَارِ) فَخِجَ الْمَعْدَةِ وَشَدَّ
السَّجْعَ (ابْنُ وَثْقَةَ) فِي أَوَّلِهِ الْمَعْرُوفُ بِرِيَادٍ مِنْ أَبِي شِهَابٍ ، ثُمَّ اسْتَخْلَفَهُ مَعَارِيذُ
أَبِيهِ ، بِكُنَى أَبَا حَرْبٍ ، وَكَانَ وَاسِي سَمْنَانَ ، وَأَيُّهُ مَعَارِيذُ سَنَةَ ٥٢ هـ ، دُونَ سَنَةِ
١٠٠ هـ (وَهُوَ مَنْ) وَلَدَهُ نَصِيبُ الْوَرِثَةِ سَكْرُونَ أَتْلَا ، أَوْ بِقَتْمِهِمْ ، قَالَ السَّجْدُ فِي
« الْعَامِسُ » الْوَلَدُ سَكْرَةَ ، وَبِاسْمِ الْكُتْمِ وَالْفَنَجِ وَحَدَّ وَجْهِهِ (الْمَعْفُورَةُ مِنْ
شَيْءٍ) هَذَا وَهُمْ مِنَ الْإِمَامِ مَالِكٍ ، إِذْ جَعَلَ عَدَدًا مِنْ أَوْلَادِهِ غَيْرًا ، فَالَّذِي
الْمُسَافِي وَمَصْعَبُ الرَّجْدِي وَأَبُو حَنْظَلٍ وَالْدَارُظْمِ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ يَسُطُّ أَقْوَانَهُمْ
الْمُسَوِّطِي فِي التَّوَحُّدِ .

إلى رسول الله ﷺ ذهب لحاجته في غزوة تبوك قال العنبرية
فذهبت معه مساء فحاور رسول الله ﷺ

(قال رسول الله ﷺ ذهب) قيل المحرم، كما في رواية مسلم، وفي رواية
ابن سعد إنما كان من السحر انطلق (الحاجته) أي للقضاء حاجة الإنسان، وقد
تكرر للمعاصي، كما في مسلم وهي غزوة تبوك) بفتح المعناة القديسة وضم الموحدة
غير متصرف للمعنية والثالث، وقيل 'ورد فعل مع وزن تقول فأجوف، وقيل
ثلاثي صحيح على وزن فعول، سمع جافني أو سلامي لمكان بين وبين المدينة
من حجة الشمام أربع عشرة مرحلة، وبينها وبين دمشق إحدى عشرة

وهي أشهر معارزه ثلاثاً، خرج اليها يوم الخميس في رجب سنة ثمان، وجاء
الصدوق فيها بكل ما فيه، والتفادى بنفسه، وحجز عمالي ثلث الجني، وخلف
عبياً على أهله، ورجع إلى المدينة في رمضان، كما في «المصحيح». وهي
الغزوة المعروفة بغزوة العنبرية، قال ابن رسلان.

(قال العنبرية فذهبت معه) ﷺ (مساء) في الآية، وفي رواية لبخاري أنه ﷺ
أسره أن يسمع، فانطلق حتى تواري عنى، ثم أقبل فتوضأ، قال ابن رسلان: فيه
دعاب التلميح مع أمته إن ذهب للقضاء الحاجة، فذهب مع ماء أو موه، وإن
احتاج إلى الأجر يتناوله (فجاءه) (رسول الله ﷺ) بعد قضاء الحاجة

قال ابن رسلان: قال ابن عبد البر في الآثار كلها أن الإداوة كانت مع
العنبرية، وليس في شيء منها أن نزلها النبي ﷺ فذهبت بها، ثم لما انصرف
رأها إليه، وفي حديث الشعبي عن عروة بنط مش أقبل فتلفته بالادارة أخرجه
أبو دارق، فاستدل به من قال يجوز الاستحاء بالأحجار مع وجود الماء. فإن
ثبت بغيره أخذ الماء في ذلك اليوم، وإذا بالاسدلال صحيح، وإيا ما كان.
فالفهاء اليوم محضون على أن الاستحاء بالماء أفضل، وبالأحجار رخصة،
انتهى منحصراً.

عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: من أتى منكم من أخرج يديه من ثوبه
فخرج يده من ثوبه من غير أن يغسل يديه، فليغسل يديه من غير أن يغسل يديه
فليغسل يديه من غير أن يغسل يديه.

«فغسل» أي غسبت عليه أي غسلي يديه الماء فغسل يديه، كما في
رواية مسلم، يعني ثوبه، كما في رواية أبي داود، فغسل يديه وأحسن غسلهما
كما في رواية أحمد، ثم بعده من وأحسنه، أي حواريه، وغير
الحديث جواز الاستعاذة في الوضوء، وقال الساجي وهو مدلس بكلام: إن
لا مسحة إن كان يغسل يديه أو استعاذ أو أحضره فلا كراهة فيه أصلاً، ولو
غسله، فإن كانت بالغسل أو بالوضوء منكره لا محذور.

فإن وعاء هذا فلا يحتاج إلى ما أجابه صاحب الدر المنثور إذ
قال: وأما استعاذته عليه السلام بالعبارة، فتعظيم العبادة قد ورد
لاستعاذة بصب الماء في عبادة روايات، منها: في دفع أسامة عن عرفة في حجة
فوزان، عبد مسلم بلفظ «غسلت عليه ثوبه» وعند أبي داود والبخاري في
الكبير عن صفوان بن عبد الله عن أبي بصير عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر
في الوضوء: قال: إن رسولاً.

ثم سكت الماء، فغسل وجهه ثلاثاً، كما في رواية أحمد، فعلم أن في
الرواية اختصاراً أعبره في هذه الرواية عن الحق بوضوء فقط، ثم ذهب إلى شرح
الشرح يديه من ثوبه، نسبة فتح تضم الكاف وتستزيد الجيم مضاف إلى (جنته)
وهي ما قطع من الثوب منصرفاً، قوله الأوسط وثالثاً، وذلك في رواية
مسلم وأحمد جيداً من صحيفه زاد في رواية أبي داود^(١) من حديث الروم.

ثم سطر من أحليه السبل في الحديث بإخراج اليدين إلى الخريفين،
وهو ثوب الثياب العتيقة في السفر، لأن أعين عليه، قال ابن عبد البر: بل هو
مستعمل في الغزو، قال ابن رسلان: فيه وضوءة ليس تضيق من الثياب
والأكمام.

(١) مسند أبي داود (٦٨) رقم الحديث (١٠١).

وأُخرجهما من أعقاب النجس فغسل يديه وقدميه وأمسح برأسه ومسح على الخفين فجاء رسول الله ﷺ وغيد الزحمان من عوف يومئذ...

وقال ابن عبد البر: ينبغي أن يكون ذلك في الغزو مستحباً، لما في ذلك من الشاهد، وليس به بأس عندي في الحضر، لأنه لم يوقف على أن ذلك لا يكون إلا في السفر. وذكر ابن وهب: أن أمير المؤمنين عمر - رضي الله عنه - رأى بعض لواعدين عليه طويل الكم، فأمر أن يقطع منه ما حاوز أضراف الأصابع، فادبر عطية: وكان من بني قارون أنه زاد في ثيابه شبراً على ثياب أسير انتهى.

(فأخرجهما) أي انديس (من تحت الجبة) زاد مسلم «والخفي الجبة على منكبيه (فغسل يديه) أي غسل ثلاثاً واليسرى ثلاثاً، كما في رواية أحمد إسناده (إلى المرفق) كما في رواية أبي داود، ولفظ مسلم: (وخلص ذراعيه) (ومسح برأسه) وأما ما رواه مسلم: (وعلى العمامة) وفيه مسح الرأس، واستحاب التكميل على العمامة (ومسح على الخفين) هو المفسود بذكر الحديث، وفيه رد على من رأى مسح بآية الصلاة، لأنها نزلت في غزوة بدر، والمسح في غزوة نونا، وفي بعدها اتفاق.

فجاء رسول الله ﷺ إلى القوم وموضع الصلاة، ولفظ مسلم: «ثم ركب وركب فأنشأوا إلى القوم وقد قاموا إلى الصلاة» (وعبد الرحمن بن عوف، من عند عوف الزهري أحد عشرة البشارة، ولد بعد الفيل بعشر سنين، وأسلم قديماً، وهاجر إلى البحرين، وسجد المشاهد كلها، كان اسمه عبد الحكيم أو عبد عمرو فغيره النبي ﷺ، مثاقبه كثيرة، مات سنة ٤٢ هـ، ومن مناقبه أن الصحابة قدموه لصلاتهم بدلاً من سيهم، رأى النبي ﷺ اقتدى به

(يومهم) أي المسلمون، وابن سعد أفاضل الناس بصلاتهم حتى حافوا الشمس، فقدموا عبد الرحمن، وهذا يرد ما قال ابن رسلان، من أن الحديث يحتج به على أن أول وقت الصلاة أفضل لأنها لو أخرت بشيء من الأشياء من

وَمَا مِنْهُمْ بِمَنْ رَغِبَ، فَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الرُّكْعَةُ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِمْ، فَصَحَّ السَّائِرُ. فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ، قَالَ: «أَعْتَمِدُوا».

أخرجه النجاشي في ٦٤ - كتاب المقاري، ٨٩ - باب حدثنا يحيى بن بكير.

وهو إم م في ٥ - كتاب الصلاة، ٢٢ - باب تقديم الجماعة من يقضي بهم إذا تأخر الإمام، حديث ٩٠٥.

أول وقتها أخرت لإمامة رسول الله ﷺ، اهـ (وقد انوار حاشية (صلى) عدد الرحمن اللهم ركعة) من الفجر كما في مسلم وغيره، زاد أحمد: قال المغيرة فأردت تأخر عدد الرحمن، فقال ﷺ: دعه. وعند ابن سعد: مسح انس به حين رآه رسول الله ﷺ حتى كادوا يعتدون، فجعل عبد الرحمن يريد أن ينكسر، فأنذر إليه ﷺ: لا تبت، ولفظ مسلم: «فبنا آمن بالشيء ﷺ ذهب تأخر فأدأ إليه».

أصلى رسول الله ﷺ مع الخوم (الركعة التي بقيت عليهم) يحيى الركعة التي أدركها معه، وبعض مسلم وأبو داود: صلى وراء عبد الرحمن بن عوف الركعة التي لم يركعها عبد الرحمن. فقام ﷺ في صلاته الحديث وفيه فقام المسلمون إلى أداء ما فات بعد تسليم الإمام، وهل يقوم بعد تسليمه واحدة أو التسليمتين؟ مختلف عند الأئمة كما في ابن رسلان.

(ففرخ السائر) تسبقهم رسول الله ﷺ، الصلاة (فلما قضى) أي تسبب رسول الله ﷺ صلاته، ومرح من أداء الركعة أي سبقه، (وفي رواية لأبي داود) ولم يرد عليها شيئاً. والحدودي وابن الزبير وابن عسر يقولون: من أدرك الفرد من صلاة فعليه سجدة سهو، لأنه جلس مع الإمام في غير موضع الجلوس، فتأمل.

(قال) لهم تسكيناً لما بهم من الضرع أو تأجساً لهم وإمضاء لفعلهم (الاستسقاء) إذا أدبتم الصلاة في وقتها.

١٢/٧٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ: أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَسَمَ الْكُفْرَةَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ،

فَالنَّووي في الحديث فوائد، منها: اقتداء الأفضل بالمفضول، واقتداء النبي علقب بعض أمته، وأن الإمام إذا غامر يستحب للجماعة أن يذمروا أحداً، انتهى. وما قيل: إن فيه أصلبة الصلاة أول الوقت برد عليه ما تقدم من لفظ «حتى خافوا الشمس».

ثم قد يشكل نقاء عبد الرحمن في صلاته وتأخر أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - في قصة إمامته في مرض النبي ﷺ، فقيل فيه: إن هناك قد وقع ركعة بخلاف قصة صلاة أبي بكر - رضي الله عنه -، وضحقه الشيخ في «البدل»^(١).

وقال عن القاري^(٢): فالأحسن أن يقال: إن أبا بكر - رضي الله عنه - فهم أن ملوك الأدب أولى من امتثال الأمر الذي يسير للوجوب، بخلاف عبد الرحمن فإنه فهم أنه امتثال الأمر أولى، أو يقال: إن أبا بكر - رضي الله عنه - بنى من الفرج مبلغاً لم يسلك نحوه عن التأخر لما كان هذا المحي. دليلاً على صحته بإيضا، وبشكل عليه أنه لو صح هذا التوجيه في مرضه بإيضا لا يصح في قصة منغبه بإيضا ليصنع في بني عمرو سر هوف، قيل: إن أبا بكر - رضي الله عنه - فهم أن لا يبرز في التأخر فتأخر، وعبد الرحمن فهم الصور فيه فهم يتأخر. وسيأتي في أبواب الالتفات وتصفيق في الصلاة في حديث جماعة أبي بكر - رضي الله عنه - لزبد من ذلك.

١٢/٧٢ - (مالك عن نافع وعبد الله بن دينار) العدوي مولاهم المعدي. ثقة كثير الحديث، مات سنة ١٣٧هـ (أنهما أخبراه) أي ماله (أن عبد الله بن عمرو) رضي الله عنه أقدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص الزهري، ونلفظ

(١) «البدل» (٨/٢٧) - ٩

(٢) «مرقاة المفاتيح» (٨٠/٢) - ٩

عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل من أصحابه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ حَيْثُ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا بِالنَّاسِ»...

محمد بن عثمان الأثرقي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: حدثت أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ حَيْثُ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا بِالنَّاسِ»...

أخبرني أبي سعد الأسدي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ حَيْثُ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا بِالنَّاسِ»...
 «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ حَيْثُ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا بِالنَّاسِ»...
 لأنه لم يسلطه النسخ مع قدام صحبته وكثرة روايته، ولم ير أمراً ولا أحداً من الصحابة يسحرون. إذ قد يعني على جميع النسخة من الأمور العجبية في الشيء...
 ما يصنع معه غيره. قد تفرقتي بشيئا عن الحافظ. والحدث أخرجه المحامي في «الصحاح» بعد.

قلت: وشكك عليه ما رواه ابن أبي خبيصة في تاريخه الكبير وأبو...
 أبي شيبة في مصنفه من رواية عاصم عن سالم عنه قال: رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم...
 على شخصين مانحين في السفر. ويعكز الجواب عنه: بأن رواية الصحيح،...
 أولى. وهو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ حَيْثُ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا بِالنَّاسِ»...
 كما يفهم من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه من شرايع البخاري، إذ قال:...
 إن أنكر على سعد بن سعد في الحضم، كما هو مبين في بعض الروايات، وأما...
 أنكر فكان ابن عمر - رضي الله عنه - بعينه. ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

قال قلت: قال أبو عبد الله عليه السلام: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ حَيْثُ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا بِالنَّاسِ»...
 - رضي الله عنه - قال: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ حَيْثُ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا بِالنَّاسِ»...
 ونحو «الإسكان» ما نقله الزبيري أبى عن الطبراني برواه العصاب عن مافع عن...
 ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ حَيْثُ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا بِالنَّاسِ»...

(١) في نصب الراية (١: ١١٤).

فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: سَلْ أَبَاكَ إِذَا قُدِّمْتَ عَلَيْهِ، فَقَدِمَ عَبْدُ اللَّهِ، فَنَبِي أَنْ
يَسْأَلَ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ.

وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، فيمكن الجواب عنه أيضاً بأن رواية «الصحیح»
أولى، ويؤيده ما ذكره العلامة العيني^(١). قال الترمذي: سألت البحاري عن
حديث أبي سلمة عن ابن عمر في المسح؟ فقال: صحيح، قال: وسألت عن
حديث ابن عمر في المسح مرفوعاً؟ فلم يعرفه. وقال الميموني: سألت أحمد
عنه فقال: ليس بصحيح؛ ابن عمر ينكر عن سعد المسح، اهـ.

قلت: ويمكن أيضاً أن يجاب عنه على صحته: أن روايات ابن عمر
- رضي الله عنه - هذه مراسيل، فإنه كان لا يعظمه أولاً لرواية الصحیح، ثم لما
علم وتحقق من سعد وعمر وغيرهما المسح رواه مراسلاً، ويؤيده ما رواه
الدارقطني^(٢) برواية سالم عن أبيه قال: سألت سعداً عمر - رضي الله عنه - عن
المسح على الخفين، فقال عمر - رضي الله عنه -: سمعت رسول الله ﷺ يأمر
بالمسح على ثلثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة.

وما رواه البيهقي^(٣) بسنده عن عبد الله بن عمر عن سعد بن أبي وقاص
عن رسول الله ﷺ أنه مسح على الخفين - ثم إنكار ابن عمر - رضي الله عنه -
على سعد - وهو الأمير - على ما علم من حاشي الصحابة في الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر، ولا يهابون في ذلك أميراً ولا غيره.

(فقال له) أي لابن عمر - رضي الله عنه - (سعد) بن أبي وقاص (سأل
أباك) عمر - رضي الله عنه - (إذا قدمت عليه) المدينة، ولعله علم من عمر
- رضي الله عنه - الموافقة في ذلك نعلمه منه أو لمفاوضة المسألة (فقدم عبد الله
ابن عمر المدينة (فسي أن يسأل عمر) - رضي الله عنه - (عن ذلك) أي المسح

(١) انظر: «عمدة الفاري» (٢/٥٢٩).

(٢) (١٩٥/١).

(٣) «المس الكبير» (١/٢٦٦).

[illegible]

والشافعي وأحمد وإسحق أنه لا حجاً له بالمح إذا لمعهوم الشرط في هذا الحديث. والحنفية لم يقولوا بعهوم الشرط فأنه هو ذلك المصحح. وقد قاله صفوان بن يحيى عن أبيه والمزي وأبو نعيم وأبو داود. ولا يخالفهم حديث الشافعية لأنه لا يدل عليه إلا مذهبهم الشرط. وبسط الإمام محمد في كتابه المصنف الكلام على هذه الصورة الحديثة. فراجع إليه. ثم الجمهور منووا الظهارة على الشرعية. وحالفتهم في ذلك فقال. نعم قد لا لم يكن على رجليه نعلان. والله المستودع.

۷۳/۱۳ - (مالک عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (إنما في السوق) وفي نسخة بالسوق - بالصم - سمى به لأن الناس ساقون إليه، ولعل مافتح اسم موضع. و يظهر أن بوده - رضي الله عنه - ذكر في موضع أعني نفث.

ثم أيضاً تغسل وجهه وبديه ومصح رأسه) وفي رواية مسند أحمد ومصح رأسه لعل في الحديث الحسنه) وفتنى ابن عمر - رضي الله عنه - على المقبر رضى الله عنه - وأمر المصح على الحسين (ع) سقاء الماء ليعمل الحارة ليعطي عليها حين دخل المسجد النبوي - فصح عن خفيه - داخل المسجد أو خارجة، أما الثاني فلا إشكال، وما (أول فقد استجاز بعده الماء الذي يقطر منه) ولاحظ في السجدة مختلف عبد الوكيل، قاله النجاشي¹³ بأسطاً

قلت: أما الزمخشري في المسند فعلاً أيضاً صاحب الفاء: المختار من

$$f(\gamma^k(\gamma)) = \lim_{k \rightarrow \infty} f(\gamma^k(\gamma))$$

هو صلى الله عليه وسلم.

الحنيفة في مبيات الوضوء، فقال رحمه الله: الوضوء في السجدة لا يبيح الماء أو ما يصح أمداً لذلك. لكن علم مما أن مجرد مسح على الخفين لا يدخل في الطهارة.

ثم صلى سبها أي غنى لختارة دعو السجدة أو خارجة، مختلف عند الحنفية لما روي عن أبيه، ثم ظهر الحديث بغير الوضوء وهو بخالفه المالكية والشافعية، إذ قالوا: بوضوء الموالاة، ويدان الحنفية إذ لم يقولوا به. وما قالوا ذلك يعني روي الحنفية^(١) وأما روي آخر في الموالاة، وهي ربيعة عند أحمد، حتى عرفت في ما صحح. وقد روي الأبرار وأحمد فروي السلفي.

قال القاضي: روي حنبل عن أحمد أنها غير واجبة. وهذا غلو. أي حنيفة ظاهر الآية، ولأن ما روي به غسل الأعضاء فحينما غسل حارة، ولأنها إحدى الطهارتين فلم يجب الموالاة فيها، قاله حنبل. وقال مالك: إن تعمده استبرأ ظل من لا يلا، انتهى.

قال ابن القاسم في المستوعب: ثم أخذ مالك بفعل ابن عمر - رضي الله عنه - غير ما حرم المسح، وأولو - لما كتبه - عما الحديث بوجه، منها أنه نوه عن المسح، أو يكون هذا مذهباً، أو يكون بوجه، قد لم يكن الجهر في السجدة، أو غير ذلك من التثنية، وأنت خير من في هذه المبيات.

والأوجه من هذه ثانياً ما أحاط به السلفي. فقال: روي عن ابن عمر عن مالك: أن من أخر مسح خفيه في الوضوء، وحضر الصلاة فليسبهما رسول الله ولا يخيم، وهذا يحمل الجوز. وهذا في الطهارة أجمع. ويعلم أن يكون متحيزاً في المسح جامعة، وقد قد ذلك محمد بن مسلمة غير المسألة، وقال: إن ذلك إذا صار إلى المسح فم حتم، انتهى.

٤٤/٧٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَيْشٍ: أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ أَمْسَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى قَدَاءَ فَيَاكُ مَسْأَلِي بِرُصُوفٍ فَنُتَوِّسًا، فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفُفَيْنِ، وَرَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَرَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، ثُمَّ جَاءَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى.

٤٤/٧٤ - (مالك عن سعيد^(١) بن عبد الرحمن بن قيش) برأه مهملته ووقف آخره شين معجمة مصعراً. وفي «الفتح الرحمانى» عن الذهبي: سعيد بن أنيس بن ثابت، وقيل: سعيد بن قيش (الأشجري) الأسدي ثقة، من صفار الناعمين، أنه قال: رأيت أمس بن مالك أتى قباءً، بصم أذنيه، تقدم ضبطه في المواقف (قيل) المقصود منه بيان تقدم الحدث على الوضوء، وأثبت على أن المسح لم يكن هي تجديد الوضوء، بل في وضوء الحدث (ثم أتى) بناء المحبوس (وضوء) بالفتح ما نوضاً به (فتوضأ) ثم فسر بقوله (فغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ومسح رأسه ومسح على الخفين) اكتفى على المسح من ياراً للحواز وهو اختصار من الرازي.

(ثم جاء المسجد فصل) الغرض منه ومن الذي فيه أن المسح معمول عند الصحابة بعده ﷺ، فلم كان منسوخاً - كما رعمه الخوارج - ما مسحوا، وأيضاً قد ورد في مسلم وغيره برواية جرير أنه قال: رأيت ﷺ يمسح، وقد أسلم جرير بعد يوم آية الوضوء بزمان، ولذا قال إبراهيم النخعي: فكان يمسحهم هذا الحديث، لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة. قلت: وأصبح منه ما ذكره صاحب «السعيادة»^(٢) عن الطبراني بلفظ «أنه كان معه ﷺ في حجة اوداع، فذهب للترور، فرجع فوضأ، ومسح على خفيه».

(١) انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٥٨/٤)، و«تحليل اسمه» (٣٧٢)، و«الكشاف» (٣٦٩/١).

(٢) (٥٥٨/١).

قال يحيى وسئل مالك عن رجل يوشك ويصير الضلالي، ثم
يبيح حلقه، ثم يأن، ثم يرغفهما، ثم يغتسل في رجليه، أستاذف
المحجم، فقال: تبرأ من هذا، ركبوا في رجليه، وأرادوا يمسح على
المحجم، من أذنيه، فله في الخفين ردها، ثم يوشك الوضوء،
وإن من أذنيه رجليه في الخفين ردها عن هاترين يظهر الوضوء،
ثم يمسح على الخفين.

(قال يحيى وسئل مالك) - رضي الله عنه - (عن رجل توضأ وضوء
تصلاة، و غسل رجليه (ثم لمس حفيه ثم يأن، أو أحدث بشيء آخر ثم
رغفهما أي الخفين ثم ردهما أي ليس الخفين أي رجليه) ثم توضأ ومسح
عليه (أستاذف الوضوء فقال) الإمام (الشيخ عنه) ثم يوشك أي يستألف
الوضوء، ويرأه أو يوشك، توحد في المسح اليدين، توشك الوضوء.

(ولمسح وجهه) لأنه مسح على الخفين قد بقى شرعيهما، فلا يجوز
مسحهما، وبه قالت الحنفية إلا أن يكتبي عندهم غسل الرجلين، ولا يحتاج
إلى استألف الوضوء، ولعل الأمر بالاستألف في كلام الإمام مالك معمول
على ماء المولاء.

(وإنما يمسح على خفيه) وفي نسخة مغالي الخفين، (من أدخل رجليه
في الخفين وهما أي الزحلات الظاهران يظهر الوضوء، وفي نسخة يظهر
الوضوء، فأما من أدخل رجليه في الخفين وهما غير ظاهرتين يظهران
نسخة يظهر (الوضوء، فلا يمسح على الخفين).

ثبت: ولم يقل به الحنفية كتب نعيم قال ابن قدامة في
«المعني»^(١): أما إن غسل إحدى رجليه فأدخل الحف، ثم غسل
الأخرى وأدخلها نحف، لم يحرم المسح أيضاً، وهو قول الشافعي

قال ومثل مالك عن رجل غسل رجلاً - عليه خضار، فلبسها على
المسح على الخفين - حتى جف وتبرأ من الماء، فقال: لم مسح على
خفيه، ولمعد الخلاء، ولا بعد الوضوء.

ومثل مالك عن رجل غسل قدميه، ثم لبسها على خفيه، ثم
لبس الخوص، فقال سوي خفيه، ثم لبسها، ولم يمسح رجليه

وسجل، ونحوه عن مالك، وحكي بعض أصحاحنا رواية أخرى عن أحمد بن
يحيى، وهو عن رجل غسل برأيه، وأبى نورا، وأصحاح البراء، لأنه أحدث بعد
تكملة الطهارة. قال أيضاً فمن غسل رجله ونس تحتها لم يمسح بقية أعضائه؛
يجوز له المسح، وهذا معنى عن أن الشرب غير واجب في الوضوء، وقد
سبق. ثم قدمت وقد علمت أن كلامه على الشرب في محله.

قال يحيى: ومثل مالك عن رجل توضأ وعلمه خفاء فسهها في وجوهه
(عن المسح على الخفين) - ما ذكر حتى جف وضوءه وصلى ذلك الوضوء.
المأخوذ قال: مسح على خفيه إذا تكلم (أوليك للصلاة) لأنه صلى ما قصر
الوضوء. قلت: ولذلك خففنا الخفيه في المرافضة، أما التراب فلا اعتناء به
عنده، لأنه ما صح الشروع فيه، صرح به في كتاب المروءة (ولا بعد الوضوء)
لأن المرافضة والفور وإن كان واجباً عند الله - عليه - لكنه سقط بالنسيان، وأما
عدد الخفة فلا إسكان فيه، لا اله إلا الله ليست بحاجة عندنا فلا حاجة إلى
إعادة الوضوء.

قال يحيى: ومثل مالك عن رجل غسل قدميه، ثم لبسها على
خفيه، ثم لبس الخوص، فقال ليس خفي، ثم لبسها، لأن الوضوء الأول
ثم يصح عند المالكية لعدم الترتيب (أو يعمل رجله) ثم يلبس الخفين، لأنه لم
يلبس الخفين أولاً على طهارة فاسدة، وهذا هو الشيبور عند المالكية، ولم
يقل به الحنفية، كما تقدم بل يصح عندهم، وهو رواية ابن القاسم عن الإمام
مالك في الخفيه.

٩١ باب العمل في المسح على الخفين

٢٥/٧٥ - حدثني يحيى بن شاذان، عن هشام بن عروة، أنه رأى أبا عبد الله عليه السلام يمسح على الخفين فقال: «مسح لا يريد إذا مسح على الخفين، من أن يمسح بقرونهما، ولا يمسح كلهما»

ومما يجب أن يحفظ أن المسح لا يرفع الحدث عند الجمهور، وقال داود يرفع الحدث الأصغر، فمن خلع الخفين بعد المسح لا يبطل المسح عنده، ويطلعه الجمهور، قاله الناجي^(١). وأيضاً مسح لا يتعلق به بالحدث الأكبر، فوجب النزح به، قال في «الحنيني»^(٢) فإن جواز المسح مختص بالحدث الأصغر، ولا يجوز المسح في جنبه ولا غسله ولا مستحب، لا تعلم في هذا خلافاً انتهى.

(٩١) العمل في المسح على الخفين

يعني بيان كيفية المسح وصفته

٢٥/٧٥ - (مالك عن هشام بن عروة) أي عنده (رأى أبا عبد الله عليه السلام) هكذا في جميع النسخ الموصولة عدداً من رواية يحيى بن يحيى، وأما في رواية محمد^(٣) بن الحسن، فعن هشام بن عروة عن أبيه أنه رأى أبا عبد الله عليه السلام يقول الفضة الزبير بن العوام وأبو عروة. وعليه مشي الخاري في شرح الموطأ فقال إنه رأى أبي الزبير من الغمام أخذ العشرة المبشرة، انتهى

مسح على الخفين قال هشام (وكذا) عروة لا يريد إذا مسح على الخفين على أن يمسح بهما جميعاً جمع ظهر والسراد الجواب الغوفاني (ولا مسح بقرونهما جمع بين والسراد الخافين).

(١) «الحنيني» ١/٨٠.

(٢) ١/٣٦٢.

(٣) انظر «التلخيص» ١/١٩٢.

واختلف العلماء في محل المسح، فقال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل: إن مسح طاهر الخفين، وقال مالك والشافعي: بمسح ظاهرهما وباطنهما، إلا أنه لو كنى على الباطن فقط لا يؤدي على المشهور عنهما، وقال الزهري - وهو قول للشافعي - إن من مسح بطونهما ولم يمسح ظهورهما أجزاءه، فإنه الشوكاني، قلت: وهو رواية عن المالكية كما في الباجي. وفي هامش «المشكاة» قال الشافعي: مسح أعلاه واجب وأمنه سنة. وذكر في «اختلاف الأئمة» السنة أن المسح الحف وأسفله عند الثلاثة، وقال أحمد، السنة أن مسح أعلاه فقط. اهـ.

قلت: استحباب الباطن قول للحنفية، ورجح ابن عابدين عدم استحبابه. قال ابن دمامه في «المعني»: بيان مسح أسفله دون أعلاه ثم يجرته. ولا نعلم أحداً قال: يجرته مسح أسفل الخف إلا أذهب من أصحاب مالك: ربيع أصحاب الشافعي، والمتصر من عن الشافعي، أنه لا يجرته. اهـ. والأثر حجة للحنفية والجمهور كما ترى، وروى عن علي - رضي الله عنه -: «لو كان الذين يأمرون تكاد أسفل الحف أولى - المسح من أعلاه، وقد رأيت عليه السلام يمسح عن ظاهر خفيه». وروى عنه أيضاً: «ما كنت أرى باطن القدمين إلا أحق بالتمسح، حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح عن ظهر خفه». أخرجهما أبو داود وغيره. ونقل الزبيني عن الثوري عن عمر - رضي الله عنه -: «سمعت رسول الله ﷺ يأمُر بالمسح على ظهر الخف ثلاثة أيام. الحديث. وفي الباب روايات أخر بعضها أهل التوفيق، واحتصرها ابن دمامه في «المعني»^(١).

واختلف العلماء في قدر الإجزاء، فقال أبو حنيفة، يجرته قدر ثلاثة أصابع، وقال مالك: بالاستيعاب، وقال الشافعي: ما يقع عليه اسم المسح،

وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى
الْخُفَّيْنِ ثَبَتَ هُوَ؟ فَأَدْخَلَ ابْنُ شِهَابٍ إِحْدَى يَدَيْهِ تَحْتَ الْخُفِّ،
وَالْأُخْرَى فَوْقَهُ، ثُمَّ أَمْرَعَهَا.

وقال أحمد: مسح الأكر قاله القاري والشعراني. قال ابن قدامة^(١):
والسجزي في المسح أن يمسح أكثر مقدم ظاهره خططاً بالأصابع. قال
الثانبي: يجزئه أقل ما يقع عليه اسم المسح، لأنه أطلق لفظ المسح ولم يقل
فيه تقدير، فوجب الرجوع إلى ما يتناوله الاسم. وقال أبو حنيفة: يجزئه قدر
ثلاث أصابع، لقول الحسن: سَنَةُ الْمَسْحِ خُطَطُ الْأَصَابِعِ، فيصرف إلى سنة
الإنبي عليهم السلام، وأقل لفظ الجمع ثلاث، انتهى.

(مالك أنه سأل ابن شهاب) الرهري (عن المسح على الخفين كيف هو؟)
أي كيف صيغته المستحبة (فأدخل ابن شهاب إحدى يديه) أي اليسرى (تحت
الخف) للرجل اليمنى (والأخرى) أي اليد اليمنى (فوقه) من الخف، قال
الدردير: نذب وضع يده اليمنى على أطراف أصابعه من ظهر قدمه اليمنى،
ورضع يسراه تحت أصابعه، ويمرهما لكعبيه، ويعطف اليسرى على العقب
حتى يحاوز الكعب، وهو متجهن حد الوضوء. وهل الرجل اليسرى كذلك، أم
اليسرى فوقها واليمن تحتها - عكس الرجل اليمنى - لأنه أمكن تأويله، اهـ.

قلت: ورجع الدسوقي الثاني، ثم قال الدردير^(٢): نذب مسح أعلاه
وأسنه، أي النجم بينهما، ولا فمسح الأعلى واجب، يدل عليه قوله - أي
التخليل -: وبطلت الصلاة إن ترك أعلاه واقتصر على الأسفل، لا إن ترك
أسفله، ففي الوقت المختار بعيدا، اهـ مختصراً.

(ثم أمرعها) في نسخة أمْرَعَهَا من الإمرار أي أمدها حتى استوعب المسح

(١) (١/٢٧٧).

(٢) «الشرح الكبير» (١/١٤٦).

قال يحيى: فإن سألت: ومعلوم أن شهاد أحب ما سمعت النبي في ذلك.

(١٠) باب ما جاء في الرغاف

جميع النعم. كما هو المخرج عند المالكية لفوقهم بالاستيعاب ولهذا قال يحيى: قال الإمام (مالك) وفوق في فعل البر شهاب) كمذكور (أحب ما سمعت (إني) معاني بأحب (في ذلك) معنق يستعد، أي هي أجنة السح

قلب. وهذا يؤيد القول المشهور لهم كما تقدم. ولم نقل به الحنفية لما روى عن علي - رضي الله عنه - أنه كان يدير ماله في مكان أسفل شرف أولي بالمسح من أعلاه. وقد روى رسول الله ﷺ يصحح على ظاهر حقيقه أخرج أبو داود والدارمي معناه. وتغير ذلك من الآثار كما تقدم.

(١٠) باب ما جاء في الرغاف

كقرب مصدر رغب. قال المحدث: كمعبر ومنع وتوم وسي وسع. خرج من أنه الذي رغباً ورغوا كقاراء انتهى. ويقال رغبه ورغفه. قال الأزهري: ويتم يعرف رغب في فعل الرغف يعني مبالغة لما سمع فاعله. كذا في التفتح الرحمانى. والرغاف أيضاً ثم بعده. وتقدم اختلاف العلماء فيه قبل الظهور لقصوره.

ويوجد في نسخة (الخطبة بعدة) (ولقي) قال الرزقاني: ويصح في نسخ نسخة (ولقي) ولا وجود لها في نسخة العتيقة المخرومة، وينظم عليها أنه رحم شيء ولم يدكره، وكان أصلها عاملاً فأدخله الناس جهلاً. قلت: ولا يوجد في نسخة الرزقاني ولا نسخة الساجي، ولكن لما وجد في أكثر النسخ فسكن أن توجه أن حكمه لما كان عند الإمام بهذا ذكرهما، وأنت الأولى

٤٦/٧٦ - حَقَّقْنِي نَحْسَ عُرٍّ مَالِكٍ عَنِ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ نُافِعٍ إِذَا رَغِمَتْ أُنْفُفُهُ فَمَوْضِعًا، ثُمَّ رَجَعَ فَنَسِيَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ.

أَمَّا وَاجِبُهُ لِحَدِّهِ أَنْ لَا يَدَّ لَهَا تَحَقُّقُ مَعْنَى الْأَثَرِ أَنَّ الْوَضُوءَ لَا يَكُونُ مِنْ غَيْرِ السَّبَابِ لِبَيْتِ حَكَمِ الْقِيءِ أَيْضًا لِكُونِهِ مِنْ غَيْرِ التَّعَرُّلِ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ عَنِ الْأَثَرِ الْوَاقِعَةِ فِي الْقِيءِ، فَتَأْتِي لِمَصِيفِ بِالرَّحْمَةِ إِلَى التَّيْبَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَهُنَا تَتَجَبُّاً لِلْإِتِّحَادِ إِذْ سَبَبُ مِنْ نَصَرَفِ الشَّيْءِ، وَالْإِخْتِلَافُ فِي الْقِيءِ فَالْخِلَافُ فِي الدَّمِ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ قَدَامَةً فِي «الْمَعْنَى»^(١).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْقِيءَ الْمُنَافِئَ وَالذَّمَّ الْمُنَافِئَ يَنْقُضَانِ الْوَضُوءَ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِوَبَقَةٍ حَتَّى لَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَهُمْ وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، وَرَوَى عَنْ قُتَيْبَةَ وَالْأَنْبَرِيِّ وَإِسْحَاقَ مَعْنَى، وَكَانَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا لَا يُوجِبُونَ مَعْنَى وَضُوءَهُ، وَاسْتَدَلَّ الْحَنَفِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ بِرَوَايَاتٍ، مِنْهَا رَوَايَةُ أَبِي لُحْدَاءٍ، أَنَّهُ قَالَ: فَوَضُوءُ قَالَ سُوَيْدٌ: حَلَقٌ، أَنَا صَبَّحْتُ لَهُ وَغُضُوهُ، رَوَاهُ الْأَثَرِيُّ وَالشَّيْخَانِيُّ، وَقَالَ هَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ، لِي هَذَا الثَّابِتُ، فَيَلِي لِأَحْمَدَ: حَدِيثُ ثَوْبَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَعَمْ، وَتَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَالْأَدْنَى لِلْحَنَفِيَّةِ فِي مَا لَا يَجِبُ مِنْهُ الْوَضُوءُ^(٢).

٤٦/٧٦ - (مَالِكٌ عَنِ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا رَغِمَتْ فِي صَلَاتِهِ أَنْفُفُهُ مِنْهَا (فَتَوَضَّأَ) وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ (ثُمَّ رَجَعَ) إِلَى مَعْلَاهُ (أَفْسَى) عَلَى صَلَاتِهِ (وَلَمْ يَتَكَلَّمْ) إِذْ لَوْ تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ بَطُلَتْ، وَسَيَأْتِي فِي الْكَلَامِ عَلَى السَّاءِ فِي آخِرِ الثَّابِتِ الْأَتِيِّ وَفِي الْأَثَرِ حِجَّةٌ لِلْحَنَفِيَّةِ فِي أَنَّ الرِّعَافَ مُنَافِئٌ لِلْوَضُوءِ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْأَثَرُ مُخَالَفًا لِلْمَالِكِيَّةِ أَثَرُهُ ابْتِرَافِي وَغَيْرِهِ بِحَسَبِ التَّدْمِ^(٣)، وَهَذَا لِتَأْوِيلِ رِوَاةِ السَّهْوَِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا، لَكِنَّهُ مَعَ أَنَّهُ خِلَافُ الْمَذْهَبِ بِإِتِّبَادِ مَذْهَبِ ابْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَيْضًا، فَإِنَّ مَذْهَبَهُ كَمَا فِي

(١) (٢٤٧/٢)

(٢) خِلَافُ (الْمَالِكِيَّةِ) وَعَنِ الدَّمِ يُسْتَمَرُّ بِوَضُوءٍ، لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَضُوءِ، وَهِيَ التَّعَدُّةُ (٢٤٧/٢) * (٢٤٧/٢)

٤٧/٧٧ - وحدثني عن مالك - أنه سمعه أن عبد الله بن عباس - كان يرفع فيخرج بمعدل الدم عنه، ثم يرجع فينظف على ما قد صلى.

٤٨/٧٨ - وحدثني عن مالك - عن يزيد بن عبد الله بن قيس الطائي: أنه رأى سمع بن النسيب رعب وهو يصلي، فأتى خبزه أم سلمة، فوج النبي ﷺ.....

«تعني» و«نشرع الكثير» وغيره،^(١) نفى الوضوء منه، وروى ابن أبي شبة وعبد الرزاق عن ابن عمر - «من رعب في صلاته لم يصرف وينوضاً» الحديث، فلا يجوز توجبه أثر على خلاف مذهبه.

٤٧/٧٧ - (مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يرفع) في صلاته (فيخرج) عن صلاته (يمسح بالدم) سه وينوضاً ثم يرجع) إلى المصلي (فينظف على ما قد صلى) ولو شتم أنه - رضي الله عنه - كان يكتفي على غسل الدم فتعل مذهب - رضي الله عنه - كان إذا كان عدم انقضى الوضوء منه، فإنه اختلف العلماء في مذهبه - رضي الله عنه - فنقل الشيخ كوفي عن مالك - وفي «تعني» و«النشرج الكثير» مثل الحبيبة. والمظاهر عندني أن مذهبه يوافق الحبيبة. فروي عنه عدم الوضوء أيضاً على قلة الدم والوضوء على كثرة، وكل ما روى عنه مثل ما رواه بقوله. وفي الحديث ثم يذكر عدم الوضوء فلا حجة به لأحد. وقد بين ابن عبد البر عن ابن عباس أنه قال: إذا فحش أي بشئ الوضوء.

٤٨/٧٨ - (مالك عن يزيد) تنحية نزاي موصلة (ابن عبد الله بن قسط) خلاف فبين آخره ط، مهملين مصغراً، ابن أبي عمير (الليثي) أبي عبد الله المدني، ونقحه النائي. وغيره. مات سنة ١٢٧ هـ وله تسمون سنة (أنه رأى سمع بن النسيب رعب وهو) التوار حالية (يصلي فأتى حجرته) أم المؤمنين (أم سلمة) رضي الله عنها (روح النبي ﷺ) لأنها أقرب موضع إلى المسجد فيبذل النفس

(١) في «الاستاذ» أيضاً (٤٧/٧٧) من مذهب ابن عمر ومذهب أبيه عمر يوجب الوضوء من الرقاب.

فَإِنْ يَوْضُوءُ يَوْضُوءًا ثُمَّ رَجَعَ فَنُيَّ عَلَى مَا قَدْ صَلَّيَ.

(١١) باب العمل في الرعايا

في أثناء الصلاة (أعني) بسا، لمسهون (وضوء) بالفتح أي ماء الوضوء (فترضاً) وضوء للصلاة^(١) كما هو ظاهر اللفظ، وأزلة الرقابي بغسل الدم تأويلًا إني مذهبه (ثم رجع) إلى المسجد (فبني على ما قد صلى) أقاد أن الرعايا ناقض عنه أيضاً.

وروي عنه في مصنف عبد الرزاق^(٢) من قوله ما يوافق فعله هذا مر أنه قال: «إن رجع في الصلاة فاستد من خريفه وصل كما كنت، فإن خرج من الدم شيء، فتوضأ وتيمم على ما مضى ما لم تكنه». فهذا نص على إيجاب الوضوء عند خروج الدم.

وأيضاً نقل مذهبه في «المغني» و«الشرح المختار» نظير الوضوء، فتأويل العلامة الرقابي بهذا أيضاً بغسل الدم عطف فاحش. ولما كانت آثار الباب كلها مؤيدة لمحقة أمرها عن ذكر غيرها من الدلائل والمذاهب.

وبسطها، نسخ في «المبدل»^(٣) فراجع إليه إن شئت. والآثار في مسألة الدم تؤيد الحقبة، ويبني المذاهب في ذلك.

(١١) العمل في الرعايا

قال الزركاني^(٤) وهو كثير يخرج إلى عسنة، وقليل فيعنه بأصحابه حتى يحلف، ويتمادى على صلاته، انتهى. ففرض «تسارع بعد» الكلام بأن العرق

(١) إذا الوضوء إذا أظن ولم عند غسل دم وغيره فهو الوضوء المعلوم للصلاة وهو الظاهر من إطلاق اللفظ.

(٢) ١٢٥/٢١ رد بعدد!

(٣) الشرح الرقابي، (١/٨٢).

٤٩/٧٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ قَالِبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَةَ الْأَسْلَمِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَرْغُفُ، فَيُخْرِجُ مِنْهُ الدَّمَ، حَتَّى تَخْتَفِيتْ أَصَابِعُهُ مِنَ الدَّمِ الَّذِي يُخْرِجُ مِنْ أَنْفِهِ، ثُمَّ يَصَلِّي، وَلَا يَتَوَضَّأُ.

بين الترحمين: بأن المراد في الترجمة الأولى الكثير، فيخرج ويغسل، والمراد في الثانية القليل، فلا يخرج عن الصلاة.

ويمكن أن يؤرخ المرق بينهما بأن المراد من الأولى ما ورد في الرعايا من الآثار المختلفة، من الغسل في بعضهما والوضوء في الآخر، وأما المقصود من هذه الترجمة بيان العمل^(١)، والراجع أن المعمول به عند الإمام عند الوضوء. ثم افرق بين القليل والكثير كما هو عند المالكية كذا عند الحنفية كما يجيء في كلام الإمام محمد في آخر الباب.

٤٩/٧٩ - (مالك عن عبد الرحمن بن حرملة) بن عمرو بن سنة يفتح المهمة وتقبل التوث (الأسلمي) أبي حرملة المصري، صدوق ربما أخطأ مات سنة ١٤٥ هـ له في «الموطأ» خمسة أحاديث، قاله الزرقاني (أنه قال: رأيت سعيد بن المسيب يرغف، فيخرج منه الدم حتى تختضب أصابعه) قال الباجي^(٢): ظاهره أنها تختضب كلها فهو في حيز الدم. لكثير، ولعله أراد الأنامل العليا من أصابع يده وإن ذلك في حيز اليسر، (من الدم الذي يخرج من أنفه ثم يصلّي) بعد غسل الأصابع إن كان هذا المقدار يكثر عن اندرهم، والمعتبر عند الجمهور هذا المقدار فقط، وبدونه إن كان قليلاً عنه (ولا يتوضأ) أما عند المالكية فلأن الرغاف ليس ينقص. وأما عندنا الحنفية فلعله يكون قليلاً عنده. كما تقدم من كلام الباجي.

(١) انظر «الاصحاح» (٢/٢٧٧).

(٢) «المنهاج» (١/٨٥).

ثم صدر كلام الإمام محمد أن الإمام صادقاً لا يجوز إتياءه بغير الطميطح عبد الحفي في حاشية (١) وليس كذلك، كما يشهد من كلام ابن أبي عمير (٢) حيث قال: أما ما رواه ابن أبي عمير ما قد سألنا عنه بنو كلاب فروي عن عبد وعلي وابن عمير، وروى عن أبي بكر أحمد، ولا يخالف أحد من الصحابة إلا الشيعة، وروى البناء عن عبد بن النعمان بن أحمد بن الحارث والعراق والندم، ولا أقدم منهم خلافاً إلا الحسن البصري، فإنه ذهب إلى ذلك إلى مذهب الشيعة (٣) أنه لا يفتي من سند من الخلفاء ولا في غيره، وأحد قولنا الشافعي مودع ما لا يفتي من روى في حديثه قيل أن يفتي بركة فيصرف ويفعل الخدم، ومودع فيبقى، الإضافة والتكرار - ومنهم من يفتي في وسط حديثه أو بعد ما - مع ركة بعد الصلاة بغيره، وروى في ذلك عن أبي عمير حيث رواه إلا الجماعة فيه لا يفتي إلا في الجميع.

قال مالك: ولا خلاف من مضى كذا أحد، إلى أن يفتي، أن يفتي، ويروى حديثه من أولها قال مالك: ولا يفتي أحد في الشيء ولا في شيء من الأحداث، ولا في إلا لم يفتي وحده، وعلي ذلك جمهور أصحابه، وعن الشعبي في النصف: إجماعاً يعني، والأخرى لا يعني، انتهى.

قال في (١) قوله (٢) ومن يفتي بالحدث في الصلاة، حديثه، وهو ما يروى في الخبر، أن بسطيل، وهو قوم الشافعي، ثم ذكر دلائلهم وقال في حاشيته عن (٣) كذا ما يفتي في الأشياء، يعني، ثم رجع، وقال: لا شيء.

(١) انظر (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١٣٥٠) (١٣٥١) (١٣٥٢) (١٣٥٣) (١٣٥٤) (١٣٥٥) (١٣٥٦) (١٣٥٧) (١٣٥٨) (١٣٥٩) (١٣٦٠) (١٣٦١) (١٣٦٢) (١٣٦٣) (١٣٦٤) (١٣٦٥) (١٣٦٦) (١٣٦٧) (١٣٦٨) (١٣٦٩) (١٣٧٠) (١٣٧١) (١٣٧٢) (١٣٧٣) (١٣٧٤) (١٣٧٥) (١٣٧٦) (١٣٧٧) (١٣٧٨) (١٣٧٩) (١٣٨٠) (١٣٨١) (١٣٨٢) (١٣٨٣) (١٣٨٤) (١٣٨٥) (١٣٨٦) (١٣٨٧) (١٣٨٨) (١٣٨٩) (١٣٩٠) (١٣٩١) (١٣٩٢) (١٣٩٣) (١٣٩٤

٨١/٥١ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ حُشَامِ بْنِ غَرْوَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ الْمَسْجُورَ بَيْنَ مَحْرَمَةٍ أَوْ خَدِيرَةٍ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي ضَعُنَ فِيهَا

والنعمو عندهم أيضاً مقدار الدرهم، كما في مختصر الخليل^(١) والقرق بين الحنفية والمالكية في نقض الوضوء فقط. والشافعية مع المالكية، والحنابلة مع الحنفية، كما تقدم. ومنصوص الإمام بالترجسة أنه صار معذوراً فلا يفسد صلاته به، ويُغفر في الباب أيضاً، وبه قالت الحنفية. وقالوا أيضاً: لا ينقض وضوءه بهذا الدم.

٨١/٥١ - (مالك عن حشام بن غروة عن أبيه) غروة بن الزبير (أن المسور) بكسر الميم وإسكان السين المهملة وفتح الهمزة وأحرف راء مهملة (بَيْنَ مَحْرَمَةٍ) منع الميم وإسكان الخاء المعجمة، ابن موفل أبو عبد الرحمن، له ولأبيه صحبة. مات سنة ٦٤هـ (أخبره) أي أخبر المسور غروة (أنه دخل) وظاهره أن الداخل المسور، وفي نسخة أدخل رجلاً وظاهره أنه غيرة، ويحتمل أنه غيرة نفسه بالخطاب (على) أمير المؤمنين ثاني الخلفاء الراشدين (عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه (من الليلة التي طعن) ببناء المجهول (فيها) من أبي أولاد بيزنات النصرانية، وقيل: اليهودي، غُذِّلَ لفيرة بن شعبة.

قال المناججي^(٢)، قوله: إنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي لحين فيها، ظاهر، أن وقت صلاة المصبح من الليل، لأن الذي صحح عن عمر - رضي الله عنه - أنه طعن في صلاة المصبح من أول ركعة، ولعل هذا معانف تلك الرواية، ويحتمل أنه أراد بذلك من الوقت المتصل بتلك الليلة. وعند مالك أن النهار من طلوع الفجر. وقد روى عيسى بن ابن القاسم: أن عمر - رضي الله عنه - مات من يوم الذي طعن فيه، انتهى.

(١) عرق: مختصر الخليل مع الخرشي: (١/٧-١).

(٢) المنجى: (١/٨٦).

قلت: ليت شعري ما أشكل على الباحث في توضيح الرواية تعيين الليلة، فإطلاق التاملة على صلاة الصبح - تجوزاً - ليس بمستبعد، بل قال صاحب «القاموس»: «يصل من مغرب الشمس إلى طلوع النجى أو الشمس». وحمله على التاملة الآتية كما يظهر من كلامه ليس بوجيه. فإن أهل الترخيع اتفقوا على أنه - رضي الله عنه - توفي من يومه ذلك، فلو أن الصلاة التي أيقظ لها المسور كانت تلك الصلاة التي تكمن فيها، ومعنى الإيقاظ الشيء من الغشيان.

قال الحافظ في «الفتح»^(١): «فصلى عبد الرحمن صلاة حفيفة بأقصر سورتين: النكوثر، وإذا جاء نصر الله والفتح». وفي رواية: ثم غلب على عمر الترف، حتى غشي عليه، فاحتلمت في ربهض حتى أذخته به، فلم يزل في غشيته حتى أسف، فنظر في وجهه فقال: «أصلى الناس؟ فقلت: نعم، قال: لا إسلام لمن ترك الصلاة ثم نوصاً وصنى». وفي رواية: فتوضأ وصلى وحججه بشب دماء، وإني لأضح أصعب بوضئ فما نسد الفتق. انتهى مختصراً.

وعلّم منه أن القصة لتلك الصلاة لا عمر. ووقع التخليط لابن قتيبة في كتابه «الإمامة والسياسة» في تقديمه بعض القصص عن بعض حتى أربهم كلامه أن القصة لم تكن لصلاة الفصح، وصريح رواية «الموطأ» هذه ترد عليه. ويـ... قال بالمر عمر رضي الله عنه على جواز الاستخلاف إذا استخلف عبد الرحمن بن عوف، وعليه الجمهور.

قال الشعراني في «ميزانه»: «ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة: إن الإمام إذا أحدث في صلاته حار له الاستخلاف، وهو الجديد المراسع من منسوب التابعي - رحمه الله - مع قوله في القاسم بعدم الحواز.

واستدل ابن قدامة في «المعني» بهذا الأثر على حواز الاستخلاف،

(١) فتح الباري (٧/٨٠)

ثابتة عدم اتصاله بغيره. نعم. ولا خلاف في الإسلام
نفس ترك الصلاة.

وقال هو مذهب الحسن والحسين والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب
الترقي، انتهى. (فإنظر غير صلاة الصبح) يقتضي أن ذلك يجب عليه. والصلاة
لا تقطع مخرج ولا تذهب مع بقائه العقل، ولذلك قال عمر - رضي الله عنه -
ولا حظ في الإسلام. الخ.

قال أبو عمر^(١) قال ابن عباس - رضي الله عنه -: لما طعن عمر
- رضي الله عنه - أحسنه أنا ونفر من الأنصار حتى أودعناه منزله فلم يزل في
غشية واحدة حتى استبرأ فقال رجل: إنكم لن تفرعوه سي، إلا بالصلاة. فأتوا
مقرا الصلاة بأمر المؤمنين فقال عمر نعم ففتحني أي استيقظ. أو بكسر
مكون أي نعم ما أبغطني إليه (ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة).

اختلف العلماء في تارك الصلاة عدا نكاسا بعد الاتفاق على أن تارك
ذلك كافر، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو لم يحالف المناسبات بحيث
يشغفه وجوب الصلاة، فقال مالك والشافعي: إنه لا يكفر من يكفر، فإن تاب
وإلا فقتلنا، هذا كالرأي المحض، إلا أنه يقتل بالنسيب.

وذهب حماد إلى أنه يكفر، وهو مروى عن علي - رضي الله عنه -
وأحمد بن الرواسي عن أحمد بن حنبل، وبه قال ابن المبارك وإسحاق بن
رهويه. وهو وجه لبعض الشافعية. وذهب أبو حنيفة وحماد بن أهل الكوفة
والعراقي من الشافعية إلى أنه لا يكفر. ولا يقتل، بل ينجس حتى يتوب. كذا
في التنبيه^(٢).

وبعد هذا، فاحتمل العلماء في معنى قول عمر - رضي الله عنه - علي

(١) انظر: لا يدرى، (١٠٠/٢١٠).

(٢) (١٠٠/٢١٠).

فَضْلُ الْمَاءِ، وَجِرَاحُهُ مُتَعَبٌ رَدًّا.

اختلافهم من حكمه، فقيل لا حط له في الإسلام، أي يكثر. قال السبوطي: أتدعوه من كثير ترك الصلاة تكاسلاً، ونكر الجمهور لنا لم يقولوا بكثرة كما تقدم مع الاختلاف بينهم في قتله - فقالوا: معناه: أي تركها مُكْتَلَباً لها ومقبولاً لا تسلم سائر أعماله. ولا ينافي بهاء لأن الصلاة أولها عرضاً، فمرداً وأرفعها شأناً، فليس تركها بطلن نصيبه من سائر الأعمال. وقيل: معناه: ليس له في الإسلام حط يُشَقَّرُ به دمه، قاله الباقي.

أنت - وهذا الأمير يقوده من خذل يقتله خذل. وقيل: ابن عبد الله (١). يعني لا كبير حط له في الإسلام، فهو كحجر إذا صلاة لغير المسجد إلا في السجدة، أو لا إيمان من لا أمانة له، وهو كلام يخرج عن ترك عمل الصلاة لا على جموده، انتهى قلت: وهو ظاهر النسخ.

(فصل في عمه) - رضي الله عنه صلاة النصب (وخرج بنصب) مثله فمن منتهجه - أي يجري وبغير ادعاء - ولما كان عمه - رضي الله عنه - دخل في حكم المعذور عند الحجة والمأزكية معاً، مما يفوت الصلاة بخروج الدم، وأغفل في سائر أفعاله، ولذا لا يصح الاستئذان به عنه، استغفبه في عدم انتظام الوصول من خروج الدم، ولذا قيد ترجمة الباب بغية الدم.

وما عليه تشييع الدفلي في تصغيره، أما من به جرح سائل يُغْتَمَر به ما يعلق بحله وثوبه من ذلك لجرح، وذكر في «الفتاوى» (٢) في آخر الحديث، قلت: وعنه آخر العم. ونصب أي سائر، والمختص من مذهب الشافعي أن التذمين والفروج وموضع العضة والحجامة، إن كان دمها يدموم سبيله فأنه كالمنعصبة يجب عمله لكل فرضة، وصحح النووي العفو عن

(١) انظر الاستبصار (٢): (٢٨).

(٢) (١٩٧/١).

٥٢/٨٢ - وحدثني علي بن مالك، عن يحيى بن سعيد، أن سمع، بن المسيب قال: ما ترون فيمن غلبه الدم من رعايا علم ينقطع عنه؟ قال مالك: «إن يحيى بن سعيد: ثم قال سعيد بن المسيب: أرى أن يرمى برأسه إمام».

قلبه وكثيره لموسم البؤى، وفي «العالمية»^(١) إن كان يعال ينقص الثوب ثاباً قبل الصلاة حار أن لا يعمل وإلا فلا، انتهى بلفظه.

٥١/٨٢ - (مالك عن يحيى بن سعيد) لأنصاري (أن سعيد بن المسيب قال: ما ترون فيمن غلبه الدم من رعايا) أي يكثر سيلانه (فلم ينقطع عنه)، وسؤال سعيد لأصحابه على سبيل الاستخار سألهم: «والثوب ما يقسم ويحتل أن يكون نسباً لهم، فانه الباجي»^(٢). (قال يحيى بن سعيد) المذكور، ولعل التلاميذ سكنوا أدباً فأجاب سعيد بن المسيب بنفسه، ويحتمل أنهم أيضاً أجابوا المسألة على وفق اجتهادهم، وحذف الراوي، ورواية محمد في «مرطبه»^(٣) بغير هذه المساق، ولفظه: أخبرنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن الذي يرفع فيكثر عليه كيف يصلى؟ قال: يرمى برأسه في الصلاة، ٥١.

(ثم قال سعيد بن المسيب) في جواب ما سألهم (أرى أن يرمى برأسه إمام) قال الباجي: واختلف أصحابنا في توجيه ذلك، فقال ابن حبيب: إنما ذلك ليدلوا على ثوبه انقضاء بالإمام له؛ لأنه لو رقع وسجد لأقصد ثوبه، وقال محمد بن مسلمة: إنما ذلك إذا كان الرعايا يصرُّ به في ركوعه كثره ومن لا يصر على السجود، انتهى مختصراً.

قلت: وتوجيه الأول يختص بالمأكلية، لأن عدداً العتيد لا ينقص

(١) «السنن» ١٥٤٤.

(٢) «السنن» ١٧/١١.

(٣) «أمر» ١٠.

قال يحيى: قال مالك: أدلت أحدهما سمعت أبي في ذلك

(١٣) باب الوضوء من المني

٨٣/٢٣ - حدثني يحيى عن مالك، عن أبي أنصهر، مؤلف

عبد بن أحمد أنه

وهو له ذلك الحديث، ويحتمل في قوله أيضاً أن يرفع نكاحه في حقه للمنع،
وسمي عنه، وأما التوجيه الثاني فيسرى على فواعده أيضاً، وهو الأرجح، لأنه
مستنون عن شبيب صاحب الكتاب والراوي عنه، فقال الإمام أحمد في موطنه:
وأما إذا كثر الترعاف على الرجل، فكان إن أوماً نواحه إبعاء ثم يوعده، وإن
سجد بعف أوماً نواحه إبعاء، وأجزأه، وإن كان يبرهف كل حال سجد،
لأنه.

أما مالك، وذلك لما سمعت أبي في ذلك وتقدم دعاء

(١٤) الوضوء من المني

يفتح الميم إسكود، أدلت السجدة وتحميت الياء، على الأصح، وكفي:
«أبظرف رقيق الخ يخرج عند الملاءمة أو النظر أو تذكر الجماع» وقيل:
يخرج عند الشهوة الضعيفة، وقد لا يخرج بحروجه، وفي حكمه الودون -
المهمل - عند العففة، ويحيى في كتابه الذي،

٨٣/٥٣ - أما مالك عن أبي النضر: بالنون السجدة فضاء معجمة ساكنة

أخره ياء مهمل، سائر بي أمية لفرسي مولا أم المني نفة نينه، وكان يرسل،
فانت سنة ١١٩٩هـ أمولى همرا بصم العين ابن عبيد الله بالنصير، والإخوة،
وفي موطن محمداً^(١) بدود الإصافة، ولعمد رحم من الناسخ، وفي «التقليد»

(١) انظر «التحقيق المسند» (١/٢٦٠).

عن سليمان بن يسار، عن أبي المقداد بن الأسود

للمحافظ: من عبد الله مدون التصحيح، وهو أيضاً غلط للكاتب، ابن معمر بن عثمان القرشي، أحد وجوه قريش جواد شجاع، وجد معمر صحابي ابن عم والد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -، قاله الرزقاني.

عن سليمان بن يسار: النهلاقي المدني مولود يسيرة، وقيل: أم سلمة، ثقة فاضل كثير الخدمات، قال مالك: كان سليمان من علماء الناس بعد ابن المسيب، أحد الفقهاء السبعة ثم تعدية الثمورة. ولد سنة ٢٤هـ، واحتلف في موته من سنة ٩٤ إلى سنة ١٠٧هـ.

عن المقداد بن الأسود: وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة البهزني، مفتاح الموصلة وبراء بينهما هاء ساكنة - قبيلة من خزاعة مسوبة إلى يهر من عمرو بن اسحاق - بزيادة النون كما في رجال دحيم الأصم، ثم الكندي لما حلف أخوه بني كندة.

وكان الأسود بن عبد يغوث الزهري نبياً وهو صغير فنسب إليه، وقال ابن عبد البر^(١): التصحيح أنه نسب إليه؛ لأنه كان حليفاً، صحابي مشهور من السابقين شهد المشاهد كلها، كان فارساً يوم بدر ومعه يثيث أنه شهدها فارساً غيره، مات سنة ٣٣هـ اتفاقاً، وهو ابن سبعين سنة.

قال الرزقاني: في الأسود انقطاع لأن سليمان ولد له موته سنة، ولد أخرجه مسلم والنسائي من طريق ابن وهب عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار عن ابن عباس قال: قال علي: أرسلت المقداد، الحديث، فاعل بينهما ابن عباس، انتهى.

قلت: أخذ الرزقاني هذا القول من ابن عبد البر وبه السيوطي، وهو يروي عن أبي حنيفة ورواه، وهو من أهل الرجاء، أخرجه ابن حبان

(١) انظر التمهيد (٢١/٢٠٤).

السؤال المتقدم. واختلفت الروايات فيه كثيراً، بسطها العيني^(١) أحسن بسط،
وللساني وغيره: أن علياً - رضي الله عنه - أمر عماراً أن يسأل - وفي الترمذي
وابن ماجه وغيرهما عن علي - قال: سألت النبي ﷺ عن المذي، فقال: من
المذي الموضوء، ومن المني المذبل.

واختلف العلماء فيه الجمع بينها بأقوال ١٠ - فجمع ابن حبان أن علياً
رضي الله عنه - أمر عماراً أن يسأل ثم أمر المتقدم بذلك، ثم سأل نفسه.

قال الحافظ^(٢): وهو جمع جيد إلا آخره، فبحاقفه قوله: «وإن استحي»،
أمر: قلت: ويمكن أن يجاب عنه بأن الاستحياء كان مانعاً من الابتداء لكتنهما
لما أبطأ في السؤال سأل بنفسه لشدة احتياجه إليه، ٢ - وقد الحافظ: فتعين
حملة على العمار، بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل لكونه الأمر بملك، وبه
جرم الإسماعيلي والندوي، ٣ - وجمع بعضهم بأن السؤال مانوأسطة كان
لخصوص نفسه، والعباء مه واضح، ويأثر نفسه عن مطلق حكم المذي، وهو
محتمل وإن لم يرضه القادي، ٤ - وجمع العلامة العيني، بأنه - رضي الله عنه -
أمر عماراً، ثم أمر المتقدم أن يسأله، عماله أحدهما أو كلاهما، ثم سأل هو
بنفسه لمزيد لاحتياج أو الاحتياط، وأيده باختلاف لجواب في الروايات

وجمع نبطي ورايدي^(٣) - نور الله عرقه - عند قراءتها عليه بجمعين: ٥ -
أحدهما: أنه - رضي الله عنه - أمر أحدهما أولاً ثم الآخر منهما، ولما أبطأ
في السؤال سأل - رضي الله عنه - بنفسه لشدة احتياجه إليه، وسألاً أيضاً في
الأوقات المختلفة وأخيراً ٦، ولذا اختلفت الأحوة، ويصح إذن نسبة السؤال

(١) انظر: «عمدة القاري» ٢/٣٠٥.

(٢) (١/٣٨٠).

(٣) «تكملة الترمذي على جامع الترمذي» (١/١٤٦).

الحجيرة كما مروج به في النافع وسره، ومصححه التوتري من النافعة هي
مؤلفاته غير شروحه على مسلم، وقال الحافظ: وهو المعروف في المذهب.
قد أنزل رسائل ومصحح التوتري في غير مخرج مسلم: حواشي الاقتصاد على
الأحكام الحنفية على مالك، وحواشي التلخيص على الاستيعاب أو على نهج
مخرج مخرج الفقيه، وهو المعروف في المذهب الشافعي وقتل الحسين: وقال
أنه دهم المذهب المالكي بالحديث المذكور على تعبد المالكية من الأحكام
أحدا ما نفعهم، ورواه التوتري على ذلك في شرح مسلم، وحافظ في شامي
كتبه، ورواه الأثر بالعن على ما اشجاء انتهى.

١٣٣١ - ورواه الأثر في شرح الحجيرة وهو رواية عن الإمام أحمد، كما
يظهر من كلام الأثر في شرح التلخيص، والشرح الكبير، في الأثر والرواية الثانية لأحمد
اثر في الاستيعاب، ورواه التوتري في ذلك عن ابن عباس - رضي الله عنه - وهو
قول كثير أهل العلم.

يظهر فلام التوتري أنه في حديثه على من حيث الأثر في شرح
يجوز من ذلك ما يرويه، وأخرجه التوتري في التلخيص، وقال حسن صحيح،
ولأنه خارج لا يوجب الاحتياط فيه التوتري، ولا في التلخيص وعلى ذلك
والأثرين معذور على ما لا يوجب الاحتياط، وقوله: يعجز من ذلك
التوتري ما يوجب في حصول الإجراء في الحجيرة، انتهى معاصراً.

والمختلف ما بين من يعمل موضح المباحة فقط أو المذكر بماهية فقط -
وهو رواية عن مالك في الأثر، كما في الأثر، أو مع الأثرين فقط، وهو رواية
عن المسألة كما في التلخيص، والأثر قوله التلخيص كما في التلخيص، وهو

«...»

أخرجه مسلم عن ابن عباس في ٢ كتاب الحديث، ٩ باب العذبة، حديث ١٩.

رواية عن عائكة، وله قال أبو حنيفة والشافعي. كما في «الناحي». وله قال ابن حزم الصاهري مع ظاهرية، وقال: يعاب غسل كفه شريح لا دليل عليه، كما في «السيل»، وحملوا روايات العمل على الاستحباب، كما تقدم عن «الشمس» وغيره، أو على كماله، كما قال الضحاوي مراراً. الأمر به لينفي الذكر، فلا يخرج منه العذبة.

ولم يزل إمام كانوا لا يبرجون من العذبة تنزههم عن البول فلما مهم أنه أختب - كما نقله البخاري - بسند أبي يحيى في ذلك، كما في مسألة الكلاب. قال ابن رسلان: أتجهون نصوص إلى السمع. فإن الموجب غسله إن هو خروج الخارج فلا يجب استناده إلى غير محته، ويؤثر ما رواه الإمامي في روايته منقطعاً ومعهما وأغسله أي العذبة. اهـ.

والثالث حكم الضحاوي عن قوم أنهم قالوا: موجب الوضوء بمجرد حرمه، ثم رد عليهم بحسن علي رضي الله عنه، «...» بلغة «...» الوضوء وهي تمنى الغسل، فعرف بهذا أن حكم العذبة «...» حكم البول وغيره من «...» الوضوء.

أولهما وضوء للصلاة يعني كما يتوجه، «...» وفيه قطع احتمال حمل الشرح على غسله، وتقدم الإجماع على أنه من «...» الوضوء، وما

(١١٠-١١١)

(١١٠) قال العذبة «...» من الرواية، لأن المزج بين العذبة من العذبة. والرواية «...» العذبة «...»

٨٤/٥٤ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ
عَنْ عَبْدِ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: إِنِّي لَأَجِدُهُ تَحْدِثُ مِنِّي مِثْلَ الْخَرِيزَةِ. فَلَمَّا
مَجِدَ ذَلِكَ أَحَدَكُمْ فَلْيَحْسِبْ ذِكْرَهُ، وَلْيَتَوَضَّأْ وَتَسْبِغْ لِعَصَلَةٍ، يَعْنِي
الْمِثْدِي.

نقل في بعض حواشي النسخة رواية للإمام أحمد في وجوب الغسل لم أروها
في كتبه، بل في «المعني» من كتب الحنابلة، وكذا في غيره ذكرها الإجماع
على وجوب الوضوء فقط.

٨٤/٤٦ - (مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه) أسلم^(١) المدي مولى عمر.
ثقة محصور، وفيل صحابي، وفي «الإصابة»: المعروف أن عمر - رضي الله
عنه - اشتراه بعد وفاته بخمسة بقال: كان حبساً بخاوية من بخارة، وفيل: كان
من سبي اليمن، ابتاعه عمر - رضي الله عنه - بمكة سنة إحدى عشرة أما بعته
أبو بكر - رضي الله عنه - لثمن اتجع لباس، مات سنة ٨٠ هـ أو غيرها، مات
في ولاية مروان، أو عبد الملك، وهو ابن ١١٤ سنة.

(ال عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (قال: إني لأجدُه) أي المدي
(يتحدّر) وفي نسخة من الانتحار أي يزل. والتحدّر ههنا التصعيد أي مني مثل
الخريرة) بخاء معجمة فراء منهلة فتحية فزاي معجمة: نصير خرزة - بصحين -
وهي العومرة. وفي رواية عنه «مثل الفجأة»، وهي التوليز.

(فلما وجد ذلك أحدكم فليغسل ذكره) تناسه أو موضع المدي كما تقدم
(وليتوضأ وضوءاً مفصلاً) من غير فوى (يعني المدي) بيان للتفصيل في قوله إني
لأجدُه. ويحتمل أن يكون غيراً لقوله: «ذكره» بأن المراد من غسله غسل
المدي لا غسل تناسه، كما يشير إليه كلام الإمام محمد^(٢) إذ قال بعد ذكر

(١) «مروى عنه في «تهذيب التهذيب» (٢٦٦/١) وسير أعلام النبلاء» (٢/٩٨).

(٢) «أخر» «المعاليق المعجدة» (٢٦٣/٩٦).

٥٥ - ٥٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ مِنْ بَيْتِي لَمْ يَغْتَسِلْ بِمَاءٍ مِنْ بَيْتِي».

١٤١ : باب الترجمة في ترك التوضوء من المذي

الحديث : وهذا ما عُدَّ بفضل موضع المذي ويردُّه وضوءه للصلاة ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله عنه .

٥٥ ، ٥٤ - (والمثل في ريد من تسلّم عن كتاب : بصره العظيم ومكون المون وفتح البال المهملة ونصم أسير عبد الله بن عباس ، سخيا ، معجمة ، فانه يعرفاني ، وفي رجال : جامع الأصول : تشديد الياء ، ثعلبها بفتحة والسين المعجمة ، ابن أبي زبينة المعروف ، مختص برواه الأسير : المذنب قال : سألت عنه : من علم : رحمه الله عنه : من : حكم المذي فقال : إذا وجدته قد مر من مخرج فاعتصم الرجال ، كذا أو موضع المذي أو جرحا أو سوءا فصلا .

١٤٢ : الترجمة في ترك الوضوء من المذي

٥٥ - في النسخة المصرية ، وكذا في نسخة النجاشي والبرقاني ، وأما في النسخ النيسابية فمثل النسخة : «وإذا» بخط الترجمة ببيت الأول ، لأن في الترمذي نسخة مرفوعة من المذي فيبابه الترجمة فيه ، وأيضا المذي ، على ما عنه جميع أهل اللغة وأهل الفقه من العلماء ، لا ينعيب النبي ، فحكمه حكم التوب عند الكلام ، وذكره دون التوب ليس بوجه ، وأما ما كان فالترجمة مرفوعة ، لأن المذي والردى من ترك الوضوء عند الجميع ، وذكر الإبراهيم في المعني وغيره ، وكذا عدها من المرفوعة في منون الحنبلي والمالكية ، فأما إذا في الترجمة من المذي سلم المذي ، كذا فيجرح في الملائكة أيضا ، فحاصل الترجمة أن المعنى إذا صار يتضمن ترك الوضوء منه ، لأنه

٥٦/٨٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ هَانِكَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّحِ، أَنَّهُ سَمِعَهُ، وَرَجُلًا بِسَلَمَةٍ، يَقُولُ، إِنِّي لَأَحَدُ الْبَلَلِ وَأَنَا أَصْلِي. فَأَنْصَرِفُ؟ فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ: لَوْ سَأَلَ عَلَى فُحَاتِي مَا أَنْصَرَفْتُ حَتَّى أَقْضِيَ صَلَاتِي.

صار من حكم المعتبر، قال الزرقاني^(١): أي الخارج من فساد وعلة.

٥٦/٨٦ - (هَانِكَ عَنْ يَحْيَى) (عن سعيد) (الأنصاري) (عن سعيد بن المسيب) (أنه) (أي يحيى) (سمعه) (أي سعيد) (يقول) (ورجل) (حال) (بسلامة) (أي سعيداً) (فقال) (البلل) (أي لأحد البلل وأنا أصلي) (يعني أحد في صلاتي بالآتي يخرج من ذكرتي) (فأنصرف) (أي أقطع الصلاة) (فقال له سعيد) (في جوابه) (لو سأل على فحاتي) (ما أنصرفت) (عن الصلاة) (حتى أقضي) (أي أنه) (صلاتي) (لأن مذنب سعيد أن ذلك مما لا يقتض الطهارة) (إذ فطر رساله) (ولا يمنع صحه الصلاة).

وقت البحري. ينسب أن يكون معنى الآثار المبالغة في وقع الشك عن القلب، أكد في معنى التحواسي عن التحليل. فعبارة هانك - رضي الله عنه - على معنى المتن، كما قاله الزرقاني عن الساجي - رحمه الله - رضي الله عنه - أن ما يخرج من مذي أو سبي أو حول على وجه الشر لا يقتض الطهارة خلافاً لما في الأئمة الثلاثة. إذ قالوا: بعض الوضوء إلا أن السجدة - رضي الله عنه - يقول: يوضأ لكل صلاة، وقالت الحنفية: يوضأ لوقت كل صلاة، انتهى، وبه قال الحنابلة، كما سئل صاحب المغني^(٢) وشرح التكميل، إذ رجع بأن لا شيء أنها يوضأ لوقت كل صلاة.

ولا يلتزم بئس ما نقله الشوكاني من موافقة الإمام أحمد للإمام الشافعي - رضي الله عنه - واستدل الجمهور على نقص الوضوء بمراتب المستحاضة (إذا أمرها النبي ﷺ بالوضوء عند كل صلاة).

(١) شرح الزرقاني، (١٨٦/١).

بتناول الذكر وقيل الشجرة والذهب، الله صمت؛ وانظاهر أن مراد المصنف هو الذكر فقط، لأن القتل والتعذيب مع ما فيهما من كثرة الاختلاف بين الأسماء حتى لا يتفطن الوصف بسر الدبر عند الحثكية، لا يتعلق بهما أحد من الأحاديث كما نرى.

والمقصود من معنى الذكر اختلاف فيه أهل العلم من الصحابة وطائفتين ومن بعدهم، ونقدم على اختلاف الأسماء في ذلك، مناقضة حوت بين أسماء الحديث. قال ابن العربي^(١) بسنده إلى رجاء بن شهرجي، قال: اجتمعا في مسجد الحبيب، أنا، وأحمد بن حنبل، وعني بن المنهبي، ويحيى بن معين، فناظرنا في معنى الذكر، فقال أحمد في الأصل وانظاهر يحيى [يتوضأ] وقال عني بن المنهبي: يقول الكوفيون نفرا، ومقلد قوتهم، ويحتج يحيى بحديث بريدة واحتج عني بن المنهبي بحديث قيس بن طلق، وقال يحيى: كيف تفند إسناد بريدة، ومروان أرسل شرطاً حتى رد جواباً إليه، فقال: وقد أكثر الناس في قيس بن طلق، ولا يحتج بحديثه. فقال أحمد بن حنبل: كلا الأمرين على ما قلتما، فقال يحيى: عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه توضأ من معنى الذكر، فقال عني: وكان ابن مسعود يقول: لا تتوضأ به، قال يحيى بن معين: من قال؟ قال سليمان بن أبي قيس عن هرويل عن عبد الله، وإذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر، واختلفا، فابن مسعود أولى أو بشع. فقال له أحمد: صبر، ولكن أم قيس لا يحتج بحديثه. فقال: حدثني أبو نعيم ثنا مسعود عن حمير بن سعد عن عمار بن عمار بن ياسر قال: ما ألتزم مسننه أو أصح، قال أحمد: عمار وابن عمر استويا، فمن شاء أخذ بهذا، ومن شاء أخذ بهذا، قال ابن العربي: هذا منتهى الكلام، انتهى.

قلت: وما قيس، ثم قيس لا يحتج به، فممكن، لأنه رقيم عليه الحفاظ.

في تهذيبه (١) ونقل توثيقه عن جماعة منهم: ابن معين، والعجلي، وابن حبان، والدارقطني، وابن سير.

ثم البصوه من مس الذكر مختلف عند الأئمة أيضاً؛ فثالث: الحنفية قولاً واحداً. لا تنقص لوصوه من مطبناً، وهي رواية عن الحنابلة، كما في «المعني»^(٢) وغيره. ورواية عن الإمام مالك، كما قال به سحنون وغيره، وهو قال زبيح، والنسوري، وابن المنذر، وقالت الشافعية: ينقص لوصوه، وهي رواية عن المالكية والحنابلة. مع الاختلاف الكثير فيما بينهم في شرائطه، فقبل: لا فرق بين العاتق وغيره، فإنه الشافعي وغيره. وهي رواية عن أحمد، والرواية الأخرى: لا ينقص إلا بمسه ثصداً، وقيل: لا ينعضه إلا أنيس باطن الكف، قال به الشافعي ومالك، وعن أحمد لا فرق بين بطنه وكفّه، كما في «المعني»^(٣) وفيه اختلافات أخرى، لا أصول الكلام يذكرها، بسطها ابن نعيم في «شرح الترمذي»^(٤) إلى أبيعين من الأبحاث والفروع المختلفة.

والجملة أنهم اضطربوا في معناه في الأحاديث، فقبل: مصادفه باطن نكبه فقط، وقبل: ظهره أيضاً، وقبل: الذراع أيضاً، وقيل: بشرط الشهوة، وقبل: شدة أيضاً، وقبل: بالنعص، وقبل: بدونه أيضاً.

واضطربت أقوالهم على ما تقدم في أنه هل ينقص من ذكر الغير أو لا؟ وهل ينقص من ذكر الصغير أو لا؟ وهل ينقص من ماصح وائدة أو لا؟ وهل ينقص من ذكر ميت أو لا؟ وهل ينقص من الذكر المقطوع أم لا؟ وكذلك إذا لمس موصع اقتطع منه؟ وكذلك، اغتسلوا في مس الذكر والأنثيين، والنسب الحائل وبدونه، ومن الجهيمة؟ وللشافعي: رمي الله عنه - فيه قولان، وكذلك في مس المختن وغير ذلك.

(١) (٢٤١١١).

(٢) (١١٧، ١١٨ - ١٢٢).

أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الرِّبْرِيقِ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْأَنْخَسَبِ، فَتَذَاكَرْتُ مَعَهُ الْوُضُوءَ، فَقَالَ مَرْوَانُ: وَمَنْ مَعُكَ أَنْتَ؟
الْوُضُوءُ: هَذَا عُرْوَةُ: مَا غَشَّكَتْ هَذِهِ.....

أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الرِّبْرِيقِ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ (بن أبي نعيم) الْأَنْدَلُسِيِّ^(١). وَلَا يَبْتَغِي شَيْءَ صَحِيحَةٍ: تَأْنٍ كَذِبِ عُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَلِي إِفْرِيقِ الْعَدْنِيَّةِ فِي زَمَانِ مَعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يُوَيْعُ لَهُ بَعْدَ مَوْتِ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ بِالْجَابَةِ فِي أَوَّلِ سَنَةِ ٦٦٤ هـ. وَوَدَّ أَنْ يَمُوتَ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ ٦٦٥ هـ. وَلِي الْخِلَافَةَ سَعْدُ بْنُ أَبِي الْأَرْبَابِ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَمْ يَرِ إِلَّا فِي هَذِهِ، وَقَالَ مَرْوَانُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْوُضُوءِ: لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِأَمْرٍ إِلَى الْبَطْنِ. فَلَمْ يَرِ إِلَّا فِي هَذِهِ، وَلِي عُثْمَانُ، فَرَفَعَهُ إِلَى الْعَدْنِيَّةِ وَأَمَرَ بِهِ. قَالَ مَسْعُودِي: كَانَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ تَحْتَجَّجَ بِمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فِي شَيْءٍ مِنْ كَذِبِهِ.

وتذاكرنا: التظاهر أن هذا الداخلون وتذاكرنا كان حين إقامته على المدينة المنورة بل هو المتعجب، كما صرح به في رواية النسائي عن عروة يقول: ذكر مروان في إيمانه على المدينة أنه يوضأ من معبر الذكر، حديث، وفيه تذاكر انهم والاجتماع إليه (ما يكون) أي يجب منه الوضوء. يعني تذاكرنا في نوافض الوضوء. (فقال مروان واعتطف علي ما ذكر من الكلام فيها يجب من من الذكر) جميعه مذاكر علي خلاف القيس فرقا منه وبين الذكر هذا الأخير (الوضوء) رجب.

فقال عروة: ما علمت ذلك، وهي رواية الطحاوي^(٢) فأنكر عروة ذلك، لا يقدّر إن منزلة عروة في العلم وجلالة دليل على أن جهله عن كونه نافضا يوجب الفرد في كونه نافضا، لأنه قد يمكن أن لا يعلم العام الكثير شيئا مع

(١) انظر بعض التهذيب للذهبي (١٠٠/١٩٠)، وسير اعلام النبلاء (٤٠٠/١٩٦)، ومطبوعات ابن سناء (٩٦/١٩٠).

(٢) شرح معاني الآثار، للطحاوي، ٢٥٢/٢٥٢.

فَقَالَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ أَخْبَرَنِي بِسُورَةٍ بَيَّنَّتْ صُفْوَانَهُ أَنَّهَا سُبَيْغَتُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذِكْرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»

أخرجه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة، ٦٩ - باب الوضوء من مس الذكر.

والترمذي في: ٩ - كتاب الطهارة، ٦٦ - باب الوضوء من مس الذكر.

والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة، ١١٨ - باب الوضوء من مس الذكر.

وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة، ٦٣ - باب الوضوء من مس الذكر.

جاءت (فقال مروان) بن الحكم (أخبرني سورة) بضم السين المهملة (بنت صفوان) بن نوفل الأسدي، وقيل: كنانية، وقد قيل: بنت صفوان بن نوفل، وقيل: بنت صفوان بن أمية، قال ابن الأثير^(١): الأول أصح، صحابية لها سابقه وهجرة قديمة، وقيل: كانت من المهاجرات فقبِلَ النساء بمكة، عاشت إلى خلافة معاوية، قال ابن رسلان: كانت عبد الصميرة بن أبي صفوان، فوفيت له معاوية وعائشة، وكانت عائشة تحت مروان بن الحكم، وحكي أم عبد الملك بن مروان، انتهى.

(أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا مس أحدكم ذكره) قال الباجي: السر يطلق من جهة اللثة على مسه بأي جزء كان من جسده، وعنى أي وجهه من جنبه، إلا أنه من جهة العرف والعادة، فحرم ذلك في الأكثر على السر بالبدن لأن الناس في العالمة إنما يكون بها فليتوضأ إذا لمس مهاب وصره للمساة.

قلت: ذكر الإمام أولاً الحديث المرفوع لمذكور في إنبات الترجمة، ثم ذكر في تبديده آثار الصحابة، كما سنجي^(٢) وأما الذين قالوا: بعدم انتظام الوضوء من مس الذكر استلوا بحديث طلق بن عدي وغيره من المتفروعات، وبأخبار الصحابة أيضاً. أما الحديث فأخرجه الإمام محمد في مسنده^(٣) عن

(١) أسد الغابة (١٢٢٩/٥) والاستيعاب (٧٩٦/٤)

(٢) انظر «التعليق المسجود» (١٦٠١/١).

في الذنوب^(١) وعبره، تنزهها روماً للاختصار، وفي الباب عن أبي إمامة، كما ذكره الترمذي وأخرج ابن ماجة، وعن حنيفة بن منبك الخطمي نحوه، لكن قال في الجواب: أنا أفعل ذلك، ومن عداثة رفعة «لا أوالي إياه مسست أو أنفي» إلى آخر ما ذكره في «عقود الجواهر».

وأجاب الحنفية أيضاً عن حديث بسرة على ما تقدم بما قاله الخطابي: إن أحمد بن حنبل وابن معين تذاكرا وتكلموا في الأخبار التي رويت في هذا الباب، وكان شاكاً أرحمهما أهما اتفقا على سقوط الاحتجاج بحديث طلق وسيرة فتعارفهما، وبما حطه المحاذري، وقال: كان ربيعة يقول لهم: ويحكم مثل هذا يأخذ به أحد، ونعمل بحديث بسرة! والله لو أن بسرة شهدت على هذا، لعل ما أحزمت شهادتها، نعم! قوام الدين الصلاة، وإنما قوام الصلاة الطهور، فلم يكن في صحابة رسول الله ﷺ من يقبم هذا الدين إلا بسرة! قال ابن زويد: على هذا أدركنا متبعت ما منهم واحد يرى في من المذكر وصواباً انتهى.

وسط المحاذري الكلام على المسألة حتى البسط، وكلهم في عهد ابن أبي بكر أيضاً كما تقدم، وبما ينقل عن مشايخ الحنفية: أن الحديث يروى عن امرأة والحكم متعلق بالرجال، فكيف يختص برواية النساء؟ وما ثبت في الأصول أن المسألة التي يعم بها البلوى لا يختص به حم واحد؛ سيما من هذا الأخير.

وبما ذكر عن البيهقي أن الشيخين لم يخرجاه لاختلاف وقع في سماع عروة عن بسرة، أو سماعه عن مروان، وبما نقل عن ابن معين ثلاثة أحاديث لم يصح منها شيء: حديث الكلي مكر حمزة، وحديث «من مس ذكره

١٩/٥٩ - وحلتني عن مائت، عن إسماعيل بن محمد بن
سعد بن أبي ذؤيب،

عليه الصلاة والسلام، وحديث الأكل لا يوفى، وما قيل: إنه لا يصح النقل عن ابن
عمر رضي الله عنهما.

وأنت حبيب بآته لو فرحتم حسنة تحدث لا حجة في أيضاً لما أنه مروي
الظاهر عند الكل إيماناً، فإن المسألة - كما تقدم من كلام الثباجي - مطلق،
فما فرغوا من القبول بالثبوت، أو يباطن اليد أو بعدم الحائق، أو نحو ذلك
تفادات لإخلاق الحديث، ومبرح في أنهم أيضاً لا يقولون بالحديث.

قال الشعراي: إنهم اتفقوا على أن من مر ذكره أو ذب عنه بعضهم من أعضائه غير بد لا يفتن، انتهى. على أن حديث غيره يحتمل أن يكون المراد به البول، والممن كناية عن الاستنطاية، ولا تعد فيه. ولا يبعد أيضاً أن يكون المراد بالوضوء غسل اليدين استحياءً، كما سترى في أثر مصعب، وبإل هو المتن عند زيادة نظرائي في «الكبير» و«الأوسط» في حديث سيرة هذا بعد ذكره، أو أنبئه أو رفعه، كما في جميع الفوائد وليس في مر الرفعي المصنف عند أحمد، نعم غسل اليد من باب التزهد.

وليت شمري. ما افلح لهم في إيجاب الوفاء. بسس المرفعين وريادة
الثقة عندهم حجة، ويحتمل بيان الأفضل والاستعجاب والوصد لغاية التثنية،
كما بسطه الشرحاني في مظهره. وحديث ضلق تاريخ عن هذه الاحتمالات
كأنها. فوجب العمل به. هذا تلخيص معارضة المرفوع بالمرفوع. ثم ذكر
المصنف الثاني لمدحه بالآثار. فذكر أيضاً الآثار المؤيدة للحفة بعد هذا إن
شاء الله تعالى.

٥٩٨٩ - مالك عن اسماعيل بن محمد بن سعد (سعد بن العيينة) ويوجد في بعض النسخ بدلته "سعيد" بزيادة الـ "ي" وهو غلط عن النسخ لأن سعد بن أبي وقاص هذا من مشاهير الصحابة أحد العشرة قم بقل فيه أحد: سعيد ابن أبي وقاص، الزهري أبو محمد الحنفى، وثقه ابن معين، وغيره مات سنة ١٣١هـ

[illegible]

(أولاً) سيرة (المصطفى) بدمج التيمم وكونه الصادق وفتح العين المهمة ابن سعد بن
أحمد وقاصداً عائلك الموعزة أبو ر. د. المديري مات سنة ١٠٠٣ هـ.

قَالَ قَالَ: كَيْفَ أَسْلَمَ؟ أَيْ أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ عَشْرًا أَبِي سَعْدٍ بِرَأْسِي وَخَاصِيَّةً لِأَخِيهِ قِيَامَهُ حِينَ أَوْعِظَ أَهْلُ خُتْمَتِ (قَالَ الْبَرْزَنْجِي) تَحْتَ زِيَارَتِي قَالَ: أَوْ مِنْ قَوْلِهِ كَمَا سَمِعْتُهُ مِنْ تَلَامِيذِ أَبِي جَبِي (فَقَالَ سَعْدٌ) وَالَّذِي لَعَلَّتْ مَسْجِدَهُ قَالَ: أَرْزُقَانِي كَلِمَاتِ الْمَسْكِينِ الْأَوَّلَى أَوْصَحَ مِنْ تَحْبِ أَهْلِ نَعْسَتِ (ذَكَرَ ذَلِكَ خَالِدٌ) مُصِيبٌ (قُلْتُ: نَعَمْ) قَالَ: بَلَّاحِي^١ مَحْضَنُ أَنْ يَكُونُ احْتِكَامِي دُونَ ائْتِوَابِ بَنَاتِ دُكْرِهِ سَعْدٌ وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِرْقِ الثَّرَوَةِ وَبَرَى سَعْدٌ فِيهِ الْوَسْوَءُ أَصْغَرُ سَعْدٌ وَبَرَى أَيْ بَعْدَ عَنْ حَالِهِ مِنْ دُكْرِهِ حِينَ تَوَصَّى عَلَيْهِ (الْوَسْوَءُ: الشَّيْءُ).

فقد : ومن ثم يغيب عنهم الانفس فداء لهم المكلف : لا حائل

قال سعد: اقم فتوصيا غنيتا، مستأثرا لأمره التوصيات ثم رجعتا، منكدا
وأخرج صحاحي هذا أثر برواية الحكم عن حبيب ثم قال: وقد روي عن
محدث خلاف ذلك، وأخرج ابن أبي عمير عن محمد بن عمار عن مصعب بن
نوفل عن كوكب وأمثال لرجلي، فقال: أمت من رجلك؟ قلت: هي أحنكك. قال:
أعسر يدي هي أزوج. يوم يأتيوني أمة أوصيا، يروني خليلي الوبير بين عشي
عن مصعب مثله عن ابنه قال: أمة ما عسى يدلك قال العلجباري: "فقد سجز

$$(A \setminus \{x\}) \cap \mathcal{C}_x \neq \emptyset \quad (1)$$
(40) $\lambda_1 \neq \lambda_2$ (57)

١٧٥٠ (١٩٧٠) - ١٧٥١ (١٩٧١)

٩٠ / ٩١ - وَحَفِظْتُني عَنْ سَائِلَةٍ - عَنْ - مَعْمَرٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْوَلِيدِ - عَنِ
عَدِّ بْنِ شَرِيحٍ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا سَأَلَكَ الرَّسُولُ فَرَضًا

٩١ / ٩٢ - وَحَفِظْتُني عَنْ سَائِلَةٍ - عَنْ - عَدِّ بْنِ شَرِيحٍ - عَنِ
عَدِّ بْنِ شَرِيحٍ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا سَأَلَكَ الرَّسُولُ فَرَضًا

أَنْ يَكُونَ الْوَضُوءُ أَتَى رَوَاهُ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عَدِّ بْنِ شَرِيحٍ - عَلَى مَا يَنْبَغُ التَّزْيِيرُ
لِئَلَّا يَفْسُدَ الرَّوَايَاتُ - أَتَيْتُ.

فَالْ فِي السَّعَابَةِ وَالْ : وَمِنْ هَهُنَا ظَهَرَتْ سَحَابَةُ قَوْلِهِ التَّزْيِيرُ فِي شَرْحِ
حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ زِيَادٍ الْوَضُوءُ التَّلَوِيُّ مَسْئُوعٌ وَنَسَبَهُ أَنَّهُ خِلَافُ الْمُتَبَادِرِ - إِذَا
لَمْ يَرَوْا الْغُلَّحِيَّ الْغُلَّحِيَّ مِنْ - - - - - مِنْ قَوْلِهِ بَصَحَ : إِنَّهُ لَا يَحْمِلُ قِيَّةً - وَلَا
يَدْحَبُ عَلَيْهِ أَنْ الْأَمْرُ بِالْوَضُوءِ - مُحْتَمِلُ التَّوْبِيلِ - كَمَا تَقَدَّمَ.

٩١ / ٩٢ - (عَالِكٌ عَنْ تَائِعٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْوَلِيدِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (كَانَ يَقُولُ -
إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذِكْرُهُ أَوْ لَا حَنْدَلٌ عِنْدَ الْجَبْرِ - وَالْحَادِثُ أَيْضًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ
كَمَا تَقَدَّمَ (فَلْيَسْمَعْ) وَكَانَ ذَلِكَ مَذْهَبَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَمَا وَرَى عَنْهُ مِنْ عِبَرِ
ضَرِيحٍ أَفْعَدَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوَضُوءُ) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ التَّوْجُودُ عِنْدَنَا مِنْ
الْجَنَابِ وَالْجَنَابِ - وَنُتِجَ فِي بَعْضِ النُّسخِ الْفَاعِلُ لَفْظٌ «فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوَضُوءُ»
وَمِنْهُمْ مَنْ أَسَاحَ - نَحْمُ لَا يُوْجِدُ فِي النُّسخِ الْفَاعِلِ قَوْلُهُ «فَلْيَسْمَعْ» بَلْ
فِيهَا الْإِثْمُ مِنْ أَحَدِهِمْ ذَكَرَهُ هُوَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوَضُوءُ وَهُوَ مِنْ اخْتِلَافِ النُّسخِ.

٩١ / ٩٢ - (مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ (أَنَّهُ كَانَ
يَقُولُ - عَنْ سَمِ بْنِ دَكْرَةَ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوَضُوءُ) قُلْتُ : يَسْئَلُ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ أَوَّلُ
الْثَلَاثِ مِنْ قَوْلِ عُرْوَةَ - مَا عَلِمْتُ ذَلِكَ. وَالتَّكْرَرُ كَوْنُهُ تَائِفًا إِذَا أَخْبَرَهُ بِهِ مَرَّةً
وَرَوَايَاتُ الْإِسْكَانِ عَنْ عُرْوَةَ عَلَى مَرَّةٍ شَهْرًا.

٦٢/٩٢ - وحدثني عن مالك، عن ابن جابر، عن سالم بن عبد الله، أنه قال: رأيت أبي، عند الله بن عمر، يقول: يا أبا عبد الله، ما يجزيك الغسل من الوضوء؟ قال: بلني وركعتي أخيراً غسل ذكرتي، فأنوضاً.

٦٣/٩٣ - وحدثني عن مالك، عن نافع، عن سالم بن عبد الله، أنه قال: كنت مع عبد الله بن عمر في سفر، فرائته، بعد أن طلع الشمس، أنوضاً ثم صلى. قال: فقلت له: إن خلد نظافة ما كنت نصليها. قال: إني بعد أن توضأت لصلاة الفجر، فمست فزجى، ثم نسي أن أنوضاً، فتوضأت، وحدثت بصلاتي.

٦٤/٩٤ - (مالك عن ابن شهاب) البرقي عن سالم بن عبد الله أنه قال: رأيت أبي (عبد الله بن عمر) نصب عبد الله عن المفعولية (يعتدل ثم ينوضاً فقلت له: يا أبا عبد الله، ما يجزيك الغسل من الوضوء، حتى تحتاج إلى الوضوء، سيما إذا سبق الوضوء على الغسل لنفسه) فقال: بلني يجرى، ولكني أحببنا في بعض الأوقات (أمر ذكرتي) سهواً أو لضرورة (فأنوضاً) لنفسي، لا لأن الغسل لا يجزى. وقد تقدم أنه كان ذلك مدعيه - رضي الله عنه -.

٦٥/٩٥ - (مالك عن نافع عن سالم بن عبد الله أنه قال: كنت مع) (عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (في سفر فرائته بعد أن طلعت الشمس توضأ ثم صلى) وقد كان صلى الصبح في وقتها، (قال: أي سالم) فقلت له: إن هذه الصلاة كذا في النسخ المصرية، وفي النسخ الهندية إن هذه الصلاة (ما كنت نصليها) قبل ذلك اليوم (فقال) ابن عمر - رضي الله عنه -: (إني بعد أن توضأت لصلاة الصبح مست فزجى ثم نسي أن أنوضاً) فصليت الصبح بدون الوضوء، فذكرت لأن (فتوضأت وحدثت بصلاتي) قال الساجي^(١): (وي من الغفاس

(١٦) باب الوضوء من قُبلة الرجل امرأته

٩٤/٩٤ حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ
سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُبَيْرٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ قُبْلَةً
الْرَجُلِ امْرَأَتَهُ، وَجَسَدُهَا يَبْدُو مِنَ الْمَلَأَمَةِ.....

«الكبر» ورجله مرفوعة. وهذا كنه على جهة اللفظ والنسب. دون ثبوت
الوضوء من المذخر من المراتب حرمة الفقد، مع ترؤساً أحد للخروج عن
أحلاف الجناب وما جوزه. ولذا عده الشامي^(١) من الحنفية في الحنابلة،
وأبضا فيه عس بقوله بثلاث: «الوضوء على الوضوء نور».

(١٦) الوضوء من قبلة الرجل امرأته

القبلة - قدم اللفظ وسكون الاء - اسم من قتل بغيره، هنا أيضاً
مختلف عند العلماء. ذكر في «الشرح الكبير» و«المعجم»^(٢) أن للإمام أحمد
فيه ثلاث روايات - وهو مذهب العلماء - فروي عنه أنها تنقض الوضوء، مطلقاً،
وبه قال الإمام الشافعي - رحمه الله -، وروي أنها تفسخ شهوة، جعله صاحب
«المعجم» المشهور في المذهب، وبه قال الإمام مالك - رحمه الله -، وصحاح
والنوري، وروي عنه أنه لا ينقض بحد، وبه قال الإمام أبو حنيفة وصاحبه،
ولا في كفاية الفاحشة، وقال قوم: ينقض الحرام، ولا ينقض الحلال، وبه
قال عطاء. والأصل أن الاختلاف مبي علم، لا اختلاف علم، فتفسير الآية كما
سبأني.

٩٤/٩٤ (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبي عبد الله بن غبير، أن
سالم بن عبد الله - رضي الله عنه -) «أنه كان يقول: قبلة الرجل امرأته وحسبها» يندف لمين، قال
في «القاموس»: هو الجنس باليد كالأجناس (يبد) أي ملا حائل (من الملازمة)

(١) في «أبواب الحديث» (١٤٢/١) يذهب للخروج من الخلاف لا سيما بالإجماع.

(٢) (١٤٢/١).

فمن قبل الله. أو حاشيا. روى فعله الأئمة.

التي ذكرها ابن عمر وجل في قوله: «أَوْ كَعَسَمُ الْإِنْتَاةِ»^١ (فعل قبل) بنسبة
إلى (مركبة) مثلاً (أو حاشيا) بدء فعله الوضوء. يمكن على هذا الأثر ما سيأتي
في حاشية فصل النجاسة أن حواريه يعلن رجليه.

ويمكن التوفيق بينهما أن أثر الباب مقيد للنهضة، كما قال به المالكية.
أو يقال: إن مذهب ابن عمر - رضي الله عنه - أنه لا ينقص من المرأة الرجل
بغلاف عكسه. لكنه يتوقف على تحقيق مذهب ابن عمر - رضي الله عنه - في
ذلك، ولم أره بعد.

ثم اختلف الصحابة - رضي الله عنهم - في إيراد بقوله تعالى: «كَعَسَمُ
الْإِنْتَاةِ» على قولين^٢: الأول: أن الإرداء به لسانها وحيداً يده، روي هذا عن
ابن عمر وابن مسعود؛ لأنه وقع في ترجمة «أَوْ كَعَسَمُ الْإِنْتَاةِ» والمسلم حفيظة
في النص ما يده، وحسنه علي بن الحجاج محاز، والحفيظة أرنى، وأجيب بأن
التفسير إلى المجاز واجب عند القرائن، وهناك فوارق توجد كبد منعي،
وأيضاً الحفيظة مترتبة عند بعضهم أيضاً، لأن الآية مفيدة عند أكثرهم
بالنهضة، وأيضاً ترتب الروايات الآتية الثلاثة على عدم انتفاض الوضوء،
وهي تكثرها ملعت إلى درجة النهضة.

وأقول الثاني: أن الإرداء به المحاسنة، لأن استعانة حشفة في اللبس،
وروي ذلك عن ابن عباس وعلي بن الحضر ومجاهد وقتادة، كما في «المخاريد»،
قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: إن الله عز وجل كريم يكتفي عن النجاس
بالجلاسة، ويرجع ذلك إلى وجودها كونه عن ابن عباس وهو يحرر
التفسير، وإدعى. وسواء أنه حقيقة المتاعلة. وسواء أنه مؤيد بالروايات

(١) سورة البقرة الآية ٦

(٢) انظر «المعتمد» ١٠/٢٩٦، ١٧٢

الكثيرة، فعمتها حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت إن كان ليغصني وبي
لسمسم، بي يديه محتواصا احتاروا، حتى إذا أراة أن يؤتمن بخصي برحله، وراء
النسائي

قال المحدث في الحديثين^(١) إسناده صحيح، وقال الترمذي: إسناده
على شرط مسلم.

وسنن حديث إبراهيم التيمي عن عائشة به عليه السلام كان يثني بعض
أرواحهم على ولا يترضا، زوائد أبو داود والنسائي، وقال اسماعيل: ليس في
الثبات أصح من هذا إن كان مرسل، قال التوركانى: كان الحافظ روي عن
عشرة أوجه أو ثمانية البهني في الاختلافات وقصصها، وصححه بن عبد الله^(٢)
وحده، وروى حديث مروان بن الزبير عن عائشة سمعا، أخرجه أبو داود
والمصنف وابن ماجه، وهذا قول ابنه ليس بأس الزبير على هو عمرو السوس
غيره.

أقام الشيخ في الباب^(٣) - من راويين على كونه من الزبير، كيف لا
وقد صرح في رواية ابن ماجه والدارقطني وابن أبي عمير: إسناده
والله أعلم بكونه ابن الزبير، فلو كانت الرواية من عمرو السوسى أيضا
أخرجه أبو داود في طريق آخر للحديث، ولذا قال التوركانى: الحديث أخرجه
أبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق عمرو بن الزبير عن عائشة - رضي الله
عنها - وأخرجه أحمد أبو داود من طريق مروان السوسى، اهـ.

ونتيجة ما أوردها على الحديث التوركانى، وأنت حبيبك السوسى حجة
على التوركانى والمالك، وعند غيره إذا لم يجمع، فهذا أيضا الخبر مكررا صرفة.

(١) إسناده صحيح (١٣٤، ١٣٥)

(٢) بن عبد الله (١٣٤، ١٣٥)

(٣) (١٣٤، ١٣٥)

كما قاله الشوكاني، قال الريعي: كلهم ثقات، وسنده صحيح. وبما أن
عبد البر إلى صحيحه، فقال: صححه تكويون، وثبته لرواية الثقات، وحسب
لا يكر لقائه برواه. اهـ.

ومنها: حديث عائشة - رضي الله عنها - في الصحيح وغيره بالفاظ
مختلفة في مسح قدم رسول الله ﷺ في الصلاة. قال الشوكاني: وما قاله
أبو حنيفة في «الفتح»: إنا الممسح يعمل أن يكون بحائل أو ذلك خاص به ﷺ
إلا. ومخالفة للظاهر. اهـ.

ومن أقوى الأدلة في ذلك: أبو حنيفة عن لأعشى عن حبيب بن
أبي ثabit عن عروة عن الربيع عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يصح مباحة ثم
يتوضأ للصلاة فينقى لمرأته من ثيائه فيقبلها. الحديث. هكذا أخرجه طلحة
الدارقطني في «المعجم».

ولا يلتزم أبو حنيفة أنه ليس ما بين الرمر بعد التصريح في رواية إمام
الأئمة أبي حنيفة بأنه ابن الربيع، ومن أمواه أيضاً: أبو حنيفة عن أبي ذوق
عطية عن الحارث بن محمد بن إبراهيم بن يزيد الشيباني عن حفصة: أن النبي ﷺ
كان يتوضأ للصلاة، ثم يقبل ولا يمسح، وضوءاً هكذا أخرجه ابن حنبل في
«المسند».

ورواه الدارقطني من وجه آخر عن القزويني فقال فيه: عن إبراهيم التيمي
عن أبيه عن عائشة، وأيضاً: أبو حنيفة عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن
سحب عن ربيب بنت أبي حنيفة عن عائشة: أنه ﷺ خرج إلى المسجد فمر بها
فصلها، ثم خرج إلى المسجد فصلى وأمر بوضوء. هكذا أخرجه ابن حنبل
وحنيفة والأشعري في «مسنديهما». عند أبي حنيفة من طريق حجاج عن أبي
الهيثم عن عائشة فقط. كان يتوضأ، ثم يقبل، ويصلي، ولا يتوضأ، وربما

٦٥/٩٥ - وحديثني عن مائده: أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول: من قبل الرجل امرأته الوضوء.

٦٦/٩٦ - وحديثني عن مائده: عن ابن شهاب: أنه كان يقول: من قبل الرجل امرأته الوضوء.
قال نافع^(١): قال مالك: وذلك أصب ما سمعت إلى.

(١٧) باب العمل في غسل الجنابة

فعل بي، قال الزيلعي^(٢): سنده جيد فبعد هذه النصوص لا يبقى المحذور للإتكار.

٦٥/٩٥ - (مالك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (كان يقول: من قبل الرجل) من إصافه المصدر نفاذه (امرأته) مذكور (الوضوء) متناً مؤخر تقدم حراً وهو من قبل الرجل.

٦٦/٩٦ - (مالك عن ابن شهاب، أنه كان يقول: من قبل الرجل امرأته الوضوء) وهذه الآثار كلها مؤولة عند الإمام مالك - رضي الله عنه - أيضاً بشرط الالتفات؛ لما تقدم أن مطلق التمس عنه أيضاً لا ينقض الوضوء. وأيضاً كذا مقيده فلا حائل. وذكر لشمس الوضوء منه من المندوبات غير جازاً عن الخلاف.

(١٧) باب العمل في غسل الجنابة

بالضم، الفعل المحصوص، وهو المراء هناك، وانفتح المصدر، وانكسر ما يعمل به من الماء وغيره - وخيل: بالضم والفتح مصدر، وقيل:

(١) قال نافع إلى هذه العادة لا توجد في نسخة الشارح.

(٢) أصب رواية ٧٣/٩١

وقالت الحنفية: إن كان في مستنقع آخر غسل انقضمين، وإلا فلا، قال الزرقاني، قلت: وصرح صاحب «اندر» من الحنفية أيضاً باستحباب الأول، وكذلك فيه روايتان عن الإمام مالك أيضاً ذكرهما الساجي^(١)، وكذا عن أحمد كما ذكرهما صاحب «المغني»^(٢)، ومن قال تأخير غسل الرجلين أخذ برواية ميمونة - رضي الله عنها - المفصلة فيها تأخير غسل الرجلين، وروى في حديث عائشة - رضي الله عنها - أيضاً عند مسلم وغيره، والجمع بين الروایتين باختلاف محل انقسل كما قاله الحنفية أولى.

وقال ابن العربي^(٣): روى ابن زياد عن مالك ليس العمل على تأخير غسل الرجلين، وروى ابن وهب عنه ذلك واسع، وروى عنه أنه إن أخرهما إلى آخر انقسل بسألف الوضوء، والصحيح في النظر تأخيرهما، إن غسل الأعصاب نية غسل الجنابة، وتقديهما إن نوحاً سنة، فهي حالان، لا روايتان، انتهى.

ثم هذا الوضوء أوجب له داود مطلقاً، وقال قوم: إذا كان الفعل مما يوجب الجنابة والحدث، وقال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة: إن الغسل بجزئتهما، قاله القاري^(٤)، وقال ابن قدامة في «المغني»^(٥): إن لم ينوحاً أحزاه بعد أن يتضمص ويستسقي وينوي به الغسل والوضوء، وكذا تأركاً للاختيار يعني بجزله الغسل عليهما إذا نوحاً، نعم عليه أحمد، وجمته رواية أخرى لا بجزئه العمل عن الوضوء حتى يأتي به قبل الغسل أو بعده، وهو أحد قولي الشافعي، اهـ.

(١) «المصر» (١/٩٣).

(٢) (١/٢٨٨).

(٣) «معارضة الأحاديث» (١/١٥٦).

(٤) «معرفة المفاتيح» (٢/٣٣).

(٥) (١/٢٨٩).

ثُمَّ دَخَلَ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ فَخَالَطَ بِهَا أَصْبَاحَ شَعْرِهِ، ثُمَّ بَسَّطَ خَدَّيْهِ
رَأْسَهُ ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ مَدْيُونَةٍ، ثُمَّ بَقِعَ شَاءَ عَلَى بِلَابِهِ قَلْعًا.

خرجه البخاري في: ٥ - كتاب الوضوء، ١ - باب الوضوء قبل الغسل

، مسلم في: ٣ - كتاب الحضر، ٩ - باب صفة غسل الجنابة، حديث: ٣٥.

قلت: حجة الجمهور ثبوت بعض روايات غسل عن الوضوء منهما ما
قال النووي رحمه الله عليه: «إذ قالت له: «يا امرأة أشد فمض رأسي أفأنتضيه
نعمين؟»» (١)، ثم يكتفي أن يحني على رأسك ثلاث حبات الحديث

ثم يدخل أصابعه في الماء ليأخذ به الماء كما في رواية مسلم (فيحسب بها)
أي بأصبعه (أصول شجرة) قال الرافعي: هذا التحليل غير واجب اتفاقاً، إلا إن
قال المصنف عليه رضي الله عنه: «يحوط بين الماء وبين الوضوء» وفي أصوله انتهى (ثم
يضط: يضط: على رأسه ثلاث غرفات) يفتح إصبعه مع غرفه، قال ابن العربي:
«تغرفه يفتح إصبعه وضغطه، فإذا غسستها حسنتها عرفت وإذا حسنتها حسنتها
عرفت» ومعنى فتح إصبعه العرة الواحدة، ونسب الإصبع إلى اليد من الماء.

قال ابن العربي^(١): «حصى ثلاثاً لأحد معيين قلت بعضهم: لأنها سنة
الطهارة، وهذا ضعيف، لأن العدد مستوفى في الوضوء دون الجنابة، والصحيح
أن ذلك المقصد أي تنهيه تعميم الغسل، فإن الأولى تعيب ما اتفق من
الموضع، والثانية تعيبه إلا اليسير، والثالثة تعذبه ببعضه» اهـ.

قلت: ثم أحصل بعد الفرق بين ترجيح دين منكما واحد، لأن سنة
الثلاثة في نظافة لأجل هذا المعنى، وتكون مستوفى في الوضوء، لا يستلزم
عدم تسمية في الغسل (تدببه) حميداً (ثم يفيض) أي يسيل (الماء) متداً
بأنها من (على حلقه) أي يده (قله) راداً أخيراً، والحديث حجة للجمهور من
عدم وجوب التسمية، خلافاً لما حكى إذا كانوا يوحثون بذلك، فأولوا الحديث
بأنه المراد بإفراقة الغسل مع ذلك

في الحديث

أخرج البخاري في ٥ - كتاب الغسل، ٢ - باب غسل الرجل مع امرأته

وهو في ٣ - كتاب الغسل، ١٠ - باب الغسل بعد الجماع، من النساء في غسل الجنابة، حديث (١)

واختلف في مقداره قليل - ثلاثة أصابع^(١)، ونقل أبو حنيفة الأنصاف عليه، والطاهر اتفاق النوويين، وفيه مناهان، وبأول - ثلاثة أقدام، وحكي بين الأئمة أنه ثلث سنة عشر، والثلاثون مائة وعشرون رقلاً

قال يحيى - لم يصح، هو مائة وخمسة عشر رقلاً، وبالعكون مائة وعشرون رقلاً، وهذا لا يتألفي اعتماداً من الأصناف لاختلاف الأحوال مع أنه لا مرية أنه يعتدل من مائة، بل يرى أنه يعتدل منه انتهى

نسب وفي الكفاية على البداية: أحوال أخر في مقداره لو شئت التفسير خارج قيد، واختلفت في الإشارة (أمر الجنابة) أي بسبب الجنابة، قال القاري: سم الإصباح على أنه لا يقتضيه قدر معين في ماء الوضوء، وإنما ولكن يسأل أن لا يفيض ماء الوضوء عن مائة، وهذه العمل من صانع تقريباً انتهى

وفي الترحيب السعدي^(٢) وبشواً بالماء وبغسل بالصبغ، فإن صبغ بأدوية أجزاء، وبه قال الشافعي - رضي الله عنه - وأكثر أهل العلم، وفيه لا يحزى دور الصبغ في الغسل ولعمد في الوضوء، وحكي ذلك عن أبي حنيفة، انتهى مختصراً

نسب ونقل الباقى الخلاف فيه عن الشيخ أبي إسحاق دود أبي حنيفة، وهو الأوجه، فإن مقدار الماء عند الحنفية مائة صاع، وهو استخاره من سنن المصنف، نقل الشافعي عن - ثلاثة - أقل غير واحد إجماع المساهرين على أن ما

(١) به قال أحمد بن حنبل - لا يحدّد - (٧٤/٣)

(٢) (٣٠٩/١)

بحديثي في السجود والغسل غير مقدر بمقدار، وما في ظاهر الرواية من أن آدم لا يكفي في الغسل صاع، وفي مخصوصه قدّ لتحديث المنطق عليه ليس السلام من هو أن آدم المقدر المليون قال في الأخرى حتى من أربع مائة ذلك أجزاء، انتهى

قلت: وكذلك في غيرها من كتب الفقه. خمسة اختلاف فيه إلى الحمى لا يصح. قال أبو العباس في التذكرة التوماني: "روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من طهر من طهرين غاشية الأول أنه عليه الصلاة والسلام كان يغسل من إماء، وهو الخرق، الثاني: أنها دجستة، قدر الصاع فغسلت، الحديث، الثالث: أنها كانت فعسل والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من إماء واحد يجمع ثلاثة أعداد أو قريب من ذلك، الرابع: معناه أنه عليه السلام كان يغسل ثمانية أرمال، روي من صريق أبي بصير. الأول: أنه عليه السلام كان يغسل خمسة مكيكوك وبخصوص مكيكوك، والثاني: أنه عليه الصلاة والسلام كان يتوضأ بالماء ويغسل بالصاع إلى خمسة أعداد. ومن طريق أبي حمزة أنه عليه الصلاة والسلام يتوضأ بثلاثي العد

واحد منه في ثلاث مسائل: الأولى: أنه لا حد له، يكفي في الطهارة وإنما هو على قدر الحاجة، والإسراف مكره، والتدوير مباح. ولصحة الإسراع، الثانية: أن لا يتوضأ بأقل من المدة، وقال أبو إسحاق: لا تحديد فيه، والثالثة: إذا قل: إنه يتوضأ بالماء ويغسل بالصاع، معناه بالصاع كلاً لا وزناً لأن كيل المدة والصاع بالماء اضطراره بالوزن، فنظرت هذه الدقيقة، اهـ

قلت: ثم اختلف الأئمة في مقدار الصاع والمدة، فقال الإمام أبو حنيفة: الصاع أربعة أعداد، وكل مد وثلثان، ويسمى صاعاً عراقياً. وقال صاحبنا: الصاع خمسة أرمال وثلاث، والمدة حينئذ رطل وثلث، وبه قال الأئمة الثلاثة، كما في الثاني، وما حكمي الثاني من خلافه المرحوم الإمام أبي حنيفة

ثم غسل وجهه. ونفخ في غيبه.

ابن معين أثنى عليه في كتابه الأسيرة، وقد روى الخبر من غير طريق مرسل.
كذا في التلخيص الرضائي^(١) عن تلبية التلبية.

قال الريلمي^(٢). قال الشيخ تقي الدين في «الإمام»: وقد روى هذا الحديث موصولا من غير حدث بركه، ثم أخرجه بمسند من أبي هريرة مرفوعا «المضمضة والاستنشق ثلاثا للجنب فربصه» قال الذواطنى. غريب صرد به مطباق عن جماعة ثم ذكر الكلام على ضعفه. وأخرج البيهقي بسند عن ابن عباس أنه قال غسل سبي المضمضة والاستنشق؟ قال: لا بعد إلا أن يكون حيا.

قال صاحب التسمية على شرح الوفاة^(٣): هذه الروايات كلها شاذة، على ترويضها. وضعف بعضها يرتفع بضم الأخر، وأخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعا^(٤). من تحت كل شجر جذية فاعلموا النعمرة الحديث، وفي الألف أيضا شعره. وأخرج أبو داود بمعناه عن علي مرفوعا وسكت عنه، وأيضاً مسند عنه بموافقته في غسله في الغسل، هذا، رقبته تعالى: ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ جُنُوبًا فَأَنْظِرُوا﴾^(٥) من أقوى الأدلة في المسألة، أمر تعالى بالظهار، وهو تغيير جميع البدن إلا أن ما تعدل بإصا الماء إليه خارج، كذا في «تلبية» (ثم غسل وجهه ونفخ) أي غسل شماغه (في عبه).

قال ابن عذيقير^(٦). ثم يذيع من عمر - (عن أبيه عنه - عن النضر في

(١) نصف تلبية، (٧٨/٦)

(٢) (٢٧٩/١)

(٣) أخرجه أبو داود، مع (٦٤٨)، والترمذي في أبواب الطهارة (الحديث ١٠٧)، وابن ماجه (٤٩٧)

(٤) سورة المائدة الآية ٦.

(٥) «تفسير» الاستدراك (٧٦/٣)

ثُمَّ تَعْمَلُ بَعْدَ الْغُسْلِ، ثُمَّ الْوُضُوءَ، ثُمَّ تَغْسِلُ بِأَمْسِهِ.....

العيسى أحد قائله. وله شاهدان شذ فيهما حمله عليها النورع، روي عن الإمام مالك بن أنس أن عمل علوة حديث ابن عمر في مسح العينين، قال الإمام محمد - رضي الله عنه - بعد تحويج هذا الحديث في (موطأه): وبهذا كله يأخذ إلا التمسح في العيسى، فإن ذلك ليس بواجب على الناس في العنابة، وهو قول أبي حنيفة ومالك بن أنس وإسحاق، انتهى.

قال الطحاوي على (المرغني): ولا يجب إيصال الماء باطن العينين ولو في الغسل للضرورة، هذه العامة تنج الحربة، وفي شرح بعضهم، وقالوا: لا يجب غسلها من كحل نجس ولو أعشى؛ لأنه مصر مطلقاً، وفي (ابن أمير الحاج): يجب إيصال الماء إلى أهدب العينين ومؤخرهما.

قلت: وما يحظر في البال - والله أعلم - أن ابن عمر - رضي الله عنه - استنبطه من قوله **يُكْرَهُ**؛ **أَمْسُوا** الماء أعينكم، أخرجه الدارقطني بسند ضعيف كما ذكره ابن رسلان، وكأد معنى قوله **يُكْرَهُ** عند العامة هو تعاهد النافين، نكح ابن عمر - رضي الله عنه - حمامه على ظاهره، فكان يذبح في عيه، فتأمل وتشكر.

(ثم عمل بعد التمسح ثم غسل بعد الوضوء) مع المرفعين، قال (الباجي): إخبار عن استعمال استيمس في غسله والترتيب، ولا خلاف أن هذا الترتيب مستحب وليس بمستحق، انتهى.

أنه غسل رأساً ولم يذكر في الحديث المسح، والصحيح استحبابه نص عليه في (المبسوط): لأنه أتم للعمل، كذا في (المسح الرحمانى) عن العيني. قال النامي: هو الصحيح، وفي (البدائع)، أنه ظاهر الرواية، قالت عموم الحديث لعناده يشاونه إلا أن الرواة نصه غسله **بِأَمْسِهِ** جماعة. منهم عائشة - رضي الله عنها - فذكرت اللفظ **«بِتَوَضُّعٍ كَمَا تَتَوَضَّعُ لِلصَّلَاةِ»**، وميمونة، وكرت الوضوء مفصلة، ولم تذكر المسح بل ذكرت بدله غسل الرأس، وصرف ابن

ثُمَّ اغْتَسَلَ، وَأَقَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ.

١٠٠/٧٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَدَعَهُ أَنْ عَاشَتْ سَنَدَتْ

عَنْ غَسَلِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْخُضَابَةِ، فَقَالَتْ: لِمَ بَدَعْتِ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِنَ الْمَاءِ، رَفَعَتْ رَأْسَهَا بِيَدَيْهَا.

تُعْرَبِي فِي مَشْرِحِ التِّرْمِذِيِّ حَدِيثَ عَائِشَةَ إِلَى حَدِيثِ سَبْعُونَ، وَالْأَوَّلُ عَنْ عُمَيْي نُبُوعٍ

(ثُمَّ اغْتَسَلَ وَأَقَاضَ) تَفْسِيرُ لَاغْتَسَلَ (عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى بَدَنِهِ (الْمَاءُ) عَلَى الْيَمِينِ أَوَّلًا ثُمَّ عَلَى الشَّامِ.

١٠٠/٧٠ - (مَالِكٌ أَنَّهُ بَدَعَهُ) وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى بِلَاعَاتِهِ (أَنْ عَاشَتْ أَمْ

السَّوْمِزِينَ) رُوحُ النَّسِي بِحَذْوِ (سَنَدَتْ) بَيَّاهُ تَعَجُّهَوَلُ (عَنْ غَسَلِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْخُضَابَةِ) فَقَالَتْ: لِمَ بَدَعْتِ؟ تَكْسِيرُ الْإِلَامِ وَفَتْحُ الْتَاءِ وَمَكُونُ الْحَاءِ وَكَسْرُ الْقَاءِ، قَالِ الزُّرْقَانِيُّ:

مِنْ «صَرَبَ»، قَالَ فِي «تَمْحِصِمْ»: ائْتَفَضَ أَحَدُ الشَّيْءِ بَرَاغَةَ الْكُفِّ وَصَمَّ الْأَصَابِعَ، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: ائْتَفَضَ أَحَدُ الشَّيْءِ بَرَاغَتَهُ وَالْأَصَابِعَ مَضْمُومَةً

(عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِنَ الْمَاءِ)، يَفْعُ الْقَاءُ جَمْعُ حَفْنَةٍ كَسَجْدَةٍ وَسَجْدَاتٍ، وَهِيَ مِلءُ الْيَدَيْنِ مِنَ الْمَاءِ. كَذَا فِي «الزُّرْقَانِيِّ»^(١)، وَفِي «الْقَامُوسِ»: الْحَفْنَةُ مِلءُ

الْكَفِّ وَالْمَرْأَةُ تَصُبُّ ثَلَاثًا، وَبِهَذَا تَصِبُّ أَكْثَرَ، قَالَتْ: عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبِضُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا وَتَحْنُ نَقْبِضُ عَلَى رَأْسِنَا خَصًّا مِنْ

أَجْلِ الْغُبْرِ. وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِاحْتِلَافِ أَحْوَالِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِنْ شَعْرِ كَثِيرٍ وَقَلِيلٍ وَمَضْمُونٍ وَغَيْرِهِ، كَذَا فِي «الْعَارِضَةِ»^(٢) تَغْيِيرًا. (وَلَنَضَعُ) بِإِسْكَانِ الْفَاءِ وَفَتْحِ

الْفَيْنِ التَّعَمُّدَتَيْنِ مِنْ بَابِ فَتْحٍ، وَانْصَحْتُ مُعَالِجَةَ شَعْرِ الرَّأْسِ بِإِلْدٍ عِنْدَ الْعَمَلِ، كَأَنَّهُ نَخَطٌ يَدْخُلُ فِيهِ الْغُسُولُ وَالْمَاءُ (رَأْسَهَا بِيَدَيْهَا) لِإِدْخَالِ فِيهِ

(١) مَشْرِحُ الزُّرْقَانِيِّ (١/١٩٣).

(٢) «عَارِضَةُ لِأَحْوَالٍ» (١/١٥٨).

القاء. وفي حديث عائشة - رضي الله عنها - عن النعماني مرفوعاً: انتم بشر بشر شعركم. القاء: الحديث.

لم الأنعة الأربعة متفقة على أن المرأة لا تنقص شعرها عند العمل من الحانة. ويكتبه. شحات إذا ملئت أهول شعرها. وكذلك عند غسل من الحيض. وفي قال الإمام مالك، كما نقله الأرقاني^(١) والماجي^(٢) وهو المشهور من روايتي الإمام أحمد كما في «المعني»، حيث قال: لا يجب التعذب في أنه لا يجب نفسه من الحانة. ولا أعلم فيه خلافاً بين العلماء إلا ما روي عن عبد الله بن عمرو، وافق الأنعة الأربعة على أنه غصه غير واجب (للجناية) إلا أن يكون في رأسها حنظل أو سدر يسع وصول الماء إلى ما نعت فيه إزالته. وإن كان حنظلاً لا يسع لا بأس.

والرجل والمرأة في ذلك سواء. وإنما حصى المرأة بالذكر؛ لأن العادة اختلف فيها لكثرة الشعر وتطريقه وسوقه. وأما نفسه للغسل من الحيض فاختلص أصحابنا في وجوبه، فمنهم من أوجبه وقال بعض أصحابنا: هذا مستحب غير واجب. وهو قول أكثر الفقهاء وهو الصحيح إن شاء الله تعالى؛ لأن في بعض القاطع حيث أم شدة - رضي الله عنها - أنها قالت للبيبي^(٣) إني امرأة أشد صفراً رأسي فأغصه للحصية والجناية فقال: لا... الحديث، رواه مسلم، وهذه رواية يحد قولها. وهذا صحيح في منى المجوم. انتهى مختصراً.

قال ابن رسلان. والمرأة والمرحل في هذا سواء وإنما حصى المرأة بالذكر لأن الغالب احتصاصها بكثرة الشعر. اهـ.

(١) ملحق المرقاني (٩٢/١).

(٢) لا يعني أنه يقع الغلط في وضع الأول إذ ذكر فيه خلافاً لما في الثاني اهـ.

(١٨) باب واجب الغسل إذا تشفى الختانان

قلت: ونقدم من كلام النعماني ما يوافق ذكر الروايات عندنا التحفية في ذلك مختلفة، كما في هوامش «التهذيب» و«الناسخ» وفي «الدر المختار». لا يكتفي بل يضيفه فخصصها وجوبا بشرط غيب أو تركيا لا مكان خلقه، قال النعماني: هو الصحيح، قلت: رواية توبان عند أبي دارود مرفوعاً نص في الصريح بين الرجل والمرأة، وهو دليل الحنفية.

ثم قال في «النسخ»: وفي غير المبرسل رويان لأحمد^(١)، أحدهما: يجب غسله. وبه قال النعماني - رضي الله عنه - والثاني: لا يجب، ربه قال أبو حنيفة، أخر قلت: والمرجع عندنا الحنفية - كما هي «الناسخ» - يجب غسل المنفوس لا المقصود. وهذا في «مختصر الحليل» من المائكة في الواجبات صفت مبرورة لا غرض.

(١٨) واجب الغسل إذا تشفى الختانان

الظاهر أن الواجب يحنى اصطناعه، وإذا طرقة، أي وجوب الغسل عند تشفى الختانين. ويحصل أن يكون من إضاعة الصفة إلى الموصوف، أي حان الغسل «واجب عند الثابتين» ويحتمل غيرهما من التوجيهات، والختانان تشفى الختانان؟ وهو موضع التمسك من الذكر، وفرج الحادية، والتخلف يسكنون التواء المتقطع، يقطع من الوعر ما يغطي نعلته ومن المرأة جليدة في أعلى فرجها تشفى لحرف النيك، بينها وبين مدخل الذكر جلدة رفيعة، لذا في «الترغيم» و«المجمع»، ويقار الختان المرأة استقصا. وبها هما يقطع الختان تغليا.

قال ابن العربي^(٢) يفتان حتى انغلاق حنثا إذا قطعت جلدة كدرته^(٣).

(١) وفي «النعماني» (١/٣٠٦) و«بهد لأحمد».

(٢) «معارف الأعمام» (١/١٦٧).

(٣) وفي «الموسم» التسمه لمحركه راس الذكور، النظر مادة ك و ح.

مخرج البول جلدة رقيقة يقطع منها في الختان، فإذا غابت الحشفة فقد حادى الختان الختان، انتهى مختصراً.

ثم لا ينبغي عليّ أن ذكر سعيد بن المسيب الغسل بهذا التأكيد الذي يظهر مع ذكر الثلاثة من الأكبر، وبداية الإمام مثلك به الباب لمكان اختلاف الصحابة - رضي الله عنهم - فمن هذه المسألة كما سيأتي في حديث أبي موسى، ثم أثر أفياب بخالف ما روي في حديث زيد عن عثمان - رضي الله عنه - أنه قال: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره، سمعته من رسول الله ﷺ، قال زيد: فسأت حديثاً والتزير رطلعة وأني من كعب فأمره بذلك رواء الشيخان^(١)، فكيف قال الإمام أحمد: حديث معلول، لأنه ثبت عن هؤلاء الخمسة الإفتاء بخلافه، وقال علي بن المديني: شاذ^(٢).

وقال الحافظ^(٣) وغيره: إن الحديث ثابت من جهة اتصال سنده وحفظ رواته وليس هو فرداً، ولا يقدح فيه إفتاؤهم بخلافه؛ لأنه ثبت عنهم ناسخه فذهبوا إليه، فكيف من حديث منسوخ، وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية، وقد ذهب الجمهور إلى صحة حديث أبي هريرة مرفوعاً؛ (إذا جلس بين شعبها الأربع) الحديث - وسحديث عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً نحوه، وما رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه وغيرهم، عن أبي هريرة أن

(١) أخرجه البخاري في الطهارة، ج (١٧٩) باب من لم ير الوضوء إلا من السجدة من الغسل والندب. (فتح الباري: ١/٣٨٣) وفي الغسل، ج (٢٩٢) باب ما يصب من فرج المرأة، (فتح الباري: ١/٣٩٦).

وأخرجه مسلم في الطهارة، ج (٢٢٤) باب ما أتاه بالدم.

(٢) انظر: لا يستدرك، (١/٨٣)، وامتعة القاري (١/٣٦٩).

(٣) انظر: فتح الباري (١/٣٩٦).

الغنياء التي كانوا يقولون: الماء من السماء رخصة كان رسول الله ﷺ رخص بها في أول الإسلام، ثم أمر بالاعتسال بعد صحته ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما.

وقال الإمام الشافعي: كلام العرب يقتضي أن الجنابة يطلق حقيقة على الجماع وإن لم ينزل، ولا خلاف أن الزنا الذي يجب له الحد هو الجماع وإن لم ينزل.

وقال الطحاوي: أجمع المهاجرون والخلفاء الأربعة على أن ما أوجب الجلد وأرحم أوجب الغسل، وعليه عامة الصحابة والتابعين وجمهور فقهاء الأمصار.

وقال ابن العربي: يجب الغسل أطبق عليه الصحابة ومن بعدهم إلا داود ولا عبدة بخلافه، وتُكفّ بخلاف بعض الصحابة وبعض التابعين، وهي «المغني»؛ انقض الفقهاء على وجوب الغسل فيه إلا ما حكى عن داود، انتهى، قلت. وتحتّم ذلك في زمن عمر - رضي الله تعالى عنه - كما سيجيء بعد ثلاث روايات

قال ابن العربي^(١): هذه المسألة عظيمة الموضع في الدين مهمة، وقد روي عن جماعة من الصحابة ومن الأنصار أنهم لم يروا عملاً إلا من إنزال الماء، ثم روي أنهم رجعوا عن ذلك، وروي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: من خالف ذلك جعلته نكالا، واعتقد الإجماع^(٢) على وجوب الغسل بانتقاء الختانين، وما خالف ذلك إلا داود ولا يُقنأ به، وإنما انصعب خلاف البخاري وحكمه أن الغسل مستحب، وهو أجل علماء المسلمين وما بهذه المسألة خفاء، فإن الصحابة اختلفوا فيها ثم رجعوا عنها، وانفقوا على وجوب الغسل بانتقاء الختانين وإن لم يكن

(١) عارضة الأحودي ٢ (١٦٩/١).

(٢) انظر: الاستذكار ٢ (٩٢/٣).

٧٥/١٠٥ - وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ مَرْثُودٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ تَقُولُ: إِذَا جَارَى الْعَيْنَانِ الْحَادِلَ، وَتَلَا: وَحَبَّ الْعَيْنِ.

(١٩) بَابُ وَضُوءِ الْمُجْتَنِبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ أَوْ يَتَعَمَّقَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

نعمر: سُلَيْمَانُ بْنُ مَرْثُودٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ تَقُولُ: إِذَا جَارَى الْعَيْنَانِ الْحَادِلَ، وَتَلَا: وَحَبَّ الْعَيْنِ، فَحَتَمَ نَعْرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وَتَلَا: لَا أُولَى بَأَحَدٍ فَعَدَّ، وَلَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا أَنَّهُ كَتَبَ عَقُوبَةً، فَتَمَّ.

فحديث الباب إثناء منه بعد تلك الغيبة، وعلى هذا فلا يشكك أيضاً ما روى أبو داود وأبو هريرة عن أنس بن مالك: أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ كَانَ رَخِصَةً أَرْعَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَمْرٌ لَا يَحْمِلُ عَلَى مَا بَعْدَ الرَّجُوعِ.

٧٥/١٠٥ - مَالِكٌ عَنْ سَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَتَعَمَّقُ فِي الْمَاءِ إِذَا جَارَى الْعَيْنَانِ الْحَادِلَ بِالْمَرْبِغِ الْخَمْسِينَ (فَقَدْ وَحَبَّ الْعَيْنِ) قَالَ عَلَمَانَا: إِنَّ التَّقِيدَ بِالثَّقَاةِ الْخَمْسِينَ فِي الْأَرْوَاحِ مَحْرَجُ مَحْرَجِ الْعَيْنِ وَالْعَدَّةِ، وَلَا تَقُولُ نَوَارِثَ الْحَتْفَةِ أَوْ قَدَرَهَا مِنْ مَقْطُوعٍ، نَذَرُ نِيَّ الْغِلِّ أَوْ الدَّيْرِ مِنَ الْمَاءِ حَتَّى وَجِبَ الْغَسْلُ.

(١٩) وَضُوءُ الْمُجْتَنِبِ

لفظ إسلامي يطلق عليه فعده عن الصلاة والتساجد، يستوي فيه الذكر والأنثى والجميع والمفرد (إذا أراد أن يتم أو يتعمق) يخرج أوله والعين من باب مخرج أي يأكل الطعام، وفي حكمه الشراب (سَلَّ أَنْ يَغْتَسِلَ) يعني المجتنب إذا أراد أن يتكامل شيئاً قبل الغسل أو يتم قبله فهو يتوضأ وقد حكم الوضوء؟ أما الوضوء لم أره أنوم، فقال الظاهرية وابن حبيب من المالكية: بوجوبه، ولجمهور والأئمة الأربعة استحسانه، وما نقل ابن العربي^(١) عن مالك

(١) انظر مسنده (١/١٨٢).

١٦١٠٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ
شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرَ خَدِيجُ بْنُ الْحِشْبَابِ
مُسْرَةً لَهُ وَبَنُوهُ.....

وَأَشْفَعِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدُمَ فَيْلًا أَنْ يَوْعَا أَثَرَهُ عَلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ^(١) لَا نَعْنِمُ أَحَدًا أَوْ جَدًّا إِلَّا طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الطَّاهِرِ
بِمَا فِي الْفَقْهَاءِ لَا بِوَحْدَانِيَّةٍ وَهِيَ تَوَلَّى مَالِكٌ وَشُعْبَةُ بْنُ رَافِعٍ وَاسْتَحَقَّ^(٢) - أَمَّا
قَالَ نَعِيمٌ^(٣) - وَدَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهُ تَوَضَّعَ الْمَأْمُورُ بِهِ لَعَنَتِهُ هُوَ عَنِ الْأَدْنَى
مَاءٍ وَعَنِ ذِكْرِ وَبَدَنِهِ وَهُوَ الْغَطِيفُ وَذَلِكَ بِمَنْ عِنْدَ الْعَرَبِ - وَخُصُوصًا قَالُوا
وَأَبْنَى شَعْرٍ - بِمَنْ فِي الْأَعْيُنِ - لَا بِوَلَدِهِمْ هَذَا - أَيُّومَ الْوُضُوءِ - لَكُمْ - كَمَا سَأَلَنِي
فِي الْخَرِيقِ^(٤) - وَهُوَ رِوَيْ عَنْ الْحَدِيثِ وَغَدِيدٍ مَحْرُومَةٍ - أَمَّا إِنْ مَّا الْوُضُوءُ لِمَنْ
أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ فَغَدِيدٌ عَلَى اسْتِحْلَافِهِ - قَالَ الشُّرَكَاسُ:

قُلْتُ: لَكُنْ مَقْصُودُ سَبِيلِ تَهْوِيكَ الْوُضُوءَ لِنَعْنِمِ أَكْثَرُ مِنَ الْوُضُوءِ - فَكُلُّ
مَنْ كَلَّمَ بِهِ خَدِيجٌ - كَالْبَاحِي وَالطَّاهِرِيِّ وَخَبَرَهُ - يَشْرَبُ إِلَى حَاضِرِهِ أَوْ يَسْتَحْضِئُ - هُوَ
الْأَكْلُ - وَالطَّاهِرِيُّ أَنَّهُ أَكَلَهُ فِي الْيَوْمِ أَكْرَدَهُ فِي الْأَكْلِ - وَبِهِ الْإِسْبَاحُ مِنْ مَبْنِيَّةٍ
فِي مَعْنَى الْأَحْزَانِ اسْتِحْبَابُ الْوُضُوءِ - بَيْنَ أَوَّلِ الْيَوْمِ - ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهُ - فَبَيَّنَ
أَكْرَدَهُ ذَلِكَ لِمَنْ يَسْتَحْبِبُ الْوُضُوءَ لِأَجْلِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْمَعَارَظَةِ
وَعَلَى نَصِّ فِي أَنَّ الْوُضُوءَ - يَوْمَ أَكْرَدَهُ سَبِيلُهُ لَا الْإِسْبَاحَ.

١٦١٠٧ - (مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) هَكَذَا لِحَبِيبٍ وَبِهِ الْإِسْبَاحُ
- رَوَى - إِبْرَاهِيمَ مَالِكٌ حَدَّثَ عَنْ الْأَمْوَصَاءِ عَنْ سَقْعِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَغَدِيدٍ
الْقَدْرِفَلِيِّ فِي غَدَائِبِ مَالِكٍ - لَكُنِ الْغُصْبُورُ فِي الرِّبَادَةِ مَحْتَمِلٌ مَعَهُ كَمَا أَقْدَرَهُ
الْمَحَافِظُ وَغَيْرُهُ - وَكَانَتْ رِوَايَةُ ابْنِ دِينَارٍ أَقْنَمُهُمْ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو)

(١) - الْأَشْأَارُ - (٣) - (٩٦)

(٢) - عَمِلَهُ لَعَائِي - (٤) - (٩٦)

وَأَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ خَيْرَ عَمَلٍ بَعْدَ الْإِسْلَامِ الْقِيَامُ بِمَا عَاهَدْتُمْ بِهِ النَّاسَ سَ وَالْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ ذِي الْعَرْشِ الْعَلِيِّ الْعَلِيمِ

أخرج المصنف في ٥ من كتاب الغلب ٢٧ - باب الحب يتوهم أنه بنام.

ومسلم في ٣ - كتاب الطهارة ٦ - باب جواز نوم الحائض واستحياء
النفس له، حديث ٢٤.

- رضي الله عنه - أنه قال: ذكر عمر بين الخطبات لمسلم أنه سئل عن
 الحديث أنه من مسانيد ابن عمر - رضي الله عنه -، ورواه أبو نوح عن
 مالك فزاد فيه عن عمرو، وكذا روى أبيب عن نافع عن ابن عمر عن
 عمرو - أخرجہ الثنائي. قال الحافظ^(١): ليس فيه هذا الاختلاف ما يفرج في
 صحة الحديث، فالظاهر أن ابن عمر - رضي الله عنه - حصر هذا السؤال
 في (نصيبه) ضمير المصنوع لأن عمر كما هو مفرج في رواية الثنائي^(٢)
 يفرق نافع (الجابة عن السؤال أي في الليل، وتام سؤاله - رضي الله عنه -
 محذوف كما يدل عليه الجواب، أو كفى في السؤال على هذا القول،
 وفيه شيء يفرج عن السؤال أنه اليوم قبل العمل.

الفتاوى له رسول الله - ﷺ - توضحاً، يمكن أن يكون ابن عمر - رضي الله عنه - متخفراً إذ ذاك مخاطب بذلك، ويمكن أن يكون الخطيب لعمر - رضي الله عنه - لأنه كان مثلاً، وفي رواية أبي نوح فقال: «ليوهاً ويرقد»، وإيراد بالوصف على الظاهر وضوء الصلاة كما في حديث عائشة - رضي الله عنها - الأتي، وكما هو موضح في رواية غيرها، ومحتمل الضم، المتعوي حماني غسل الذكر والأيتي وغير ذلك، كما مبني في آخر الكتاب (واعلم ذكرك) أي في الوصوء كما في رواية أبي نوح يلفظ «غسل ذكرك» ثم توضحه فاموا في حديث الباب لمجرد الجمع الله لهم

(۱) مع الجاری (۳۹۳).

$$A_{11}A_{22} - A_{12}A_{21} = \frac{1}{2}(\sigma_1 - \sigma_2)^2 \quad (7)$$

١٠٧/٧٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْبُوهٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أَصَابَ أَحَدُكُمْ الْمَرْءُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَلَا يَنْتُمْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ

والحديث قد استدل به من قال بوجوب الوضوء، وحمله الجمهور على الاستحباب لرواية عائشة - رضي الله عنها - فكان عليه السلام يأم جنأ ولم يمن ماءه أخرج أبو داود^(١) والترمذي، واستدل ابن حزيمة وأبو عوانة عليه بقوله ﷺ: «لَمَّا أَمَرْتُ بِالتَّوَضُّعِ إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَتَأْتُرُ اسْمَ عَمْرِ - رضي الله عنه - الْآنَ».

واحتفتوا في حكمة هذا الموضوع، فقيل: يخفف الحديث لا سيما على قول من حذر تعريض العلل، وقيل: ينشأ إلى العمود أو إلى الغل، وقيل: ليست على إحدى الصناعتين خشية أن يموت كما روي في حديث ميمونة بنت سعد عند الطبراني رحمه الله فأحس أن غرضي ولا يحضره جبريل^(٢) وقيل: إن الملائكة تعد عن النوسع والريح الكريمة والشياطين تحرب من ذلك.

بطل الساجي عن الإمام مالك: لا على هذا الموضوع، قول ولا غلط ولا شيء إلا بعمادة الجمع، فإن جامع بعده أعاده، واستنط منه السيوطي لغزاً لطيفاً، وهو: أي وضوء لا بطله الحديث، وبطله الجمع^(٣).

١٠٧/٧٧ - مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْبُوهٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أَصَابَ أَحَدُكُمْ (أي جامع) الْمَرْءُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَلَا يَنْتُمْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ

(١) أخرج أبو داود في أصول الطهارة (٢٢٨)، والترمذي (٨٧)، وابن ماجة (٥٨١) - (٥٨٢).

(٢) انظر اسفلين المصححة ١/١٩٠، ٢٩١.

(٢٠) باب إعادة الجنب الصلاة

وغسله إذا صلى ولم يذكر، وغسله ثوبه

٧٩/١٠٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي

حَكِيمٍ

قلت: الطاهر أبو ابن عمر - رضي الله عنه - بعدما أمره النبي ﷺ بالوضوء لم يتركه إلا لبين الجوار، واستدلوا بطحاوي بفعله هذا على نسخ الوضوء في الأكل خاصة مع أن الحديث كما يدل على نسخ الوضوء للأكل يدل على نسخه للنوم أيضاً، من دلالته في النوم أصرح، لأن ابن عمر - رضي الله عنه - أمر بالوضوء في النوم خاصة، وافتأه أن فعل ابن عمر - رضي الله عنه - هذا ليس إلا لبان جوار ترك الوضوء الشرعي، وما قيل: من أنه يمكن أن يكون لعدم كما احتاره المحافظ في الفتح^(١) لاحتمال أن يكون لما قد فُذِّعَ في خير في رجله فلا يجدي نفعاً، كيف وكان عليه إذ ذاك المنع عن الجسرة أو الرجل، فتأمل.

(٢٠) إعادة الجنب الصلاة

(وغسله) بالرفع (إذا) ظرفية (صلى و) انحال أنه (لم يذكر) أي الجنابة (وغسله) بالرفع أي بياض غسله (ثوبه) الذي أحياه المني.

٧٩/١٠٩ - (مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم) القرشي مولاهم لعدي، وثقه ابن معين والنسائي، كان عاملاً لعمر بن عبد العزيز، مات سنة ١٣٠هـ^(٢) له مرفوعاً في الموطأ أربعة أحاديث، أحدها سند متصل يأتي في كتاب الصيد

(١) نظر: فتح الباري، (١/٢٩٢).

(٢) وما في الطبع الأول من ١٠٣ هـ غلط من النسخ، انظر.

أَنَّ عَلَاءَ بْنَ بَسَّارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَسَّرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَاةِ.....

وثلثة مضطمة، كذا في «الشرية» (أن عطاء بن بشار) مولى ميمونة (آخره) مرسلًا وأخرجه^{١١} الشَّيْخَانِ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّيْمِيُّ عَنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِحَدِيثٍ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ هَذَا مَرْسَلًا وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ مَوْصُولًا (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَسَّرَ) تَكْبِيرَ الْإِحْرَامِ (فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَاةِ) رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ حِبَّانَ بِرَوَايَةِ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهَا صَلَاةُ الصُّبْحِ

ويعارض الحديث ما في «الصحيحين» عن أبي هريرة: أَنَّهُ ﷺ حَرَجَ وَقَدْ أَقْبَتِ الصَّلَاةُ وَعَلَّزَّتِ الصُّعُوفُ حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مَضَلَّةٍ، وَانْظُرُوا أَنْ يَكْرَهُ، فَانْصَرَفَ، وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ، أَقْبَلَ أَنْ يَكْبُرَ فَانْصَرَفَ، وَبِمَكْنِ الْحَمِيعِ مَا قَالُوا: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ «كَرَهُ» فِي حَدِيثِ ثَابِتٍ لِبَابِ مَوْءَلٍ أَنْ أَرَادَ أَنْ يَكْرَهُ، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا رَفَعْتَانِ، أَيْ عِبَادَتَانِ وَالْقَرِيطِيُّ احْتِمَالًا، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: هُوَ الْأَفْظَرُ، وَهُوَ جَزْمُ ابْنِ حِبَّانَ، وَيُؤَيِّدُهُ تَغَايُرُ مَبَاقِ الرُّوَايَةِ

لأن الحديث في «الفتح»^{١٢} بعد ذكر أحاديث الصحيح: فيه دليل على أنه انصرف قبل أن يداخ في الصلاة، وهو معارض لرواية أبي داود وغيره، ويمكن الجمع بحمل قوله: «كره» على أراد أن يكره، أو ما بينهما واقعتان فإن ثبت ولا فدا في «الصحيح»، أصبح، انتهى.

(١٠) أخرجه البخاري ج (٢٣٤) و (١٤٤)، ومسلم ج (١٥٧) و (١٥٨)، وأبو داود (٢٣٣)، والتَّيْمِيُّ ج (٧٩١).

(١١) «فتح الباري» (١/٤) (١٥١)

عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من رجع وغسل جملته أثر الغسل».

أنه أثار إليهم بعده أن تمسحوا وفي رواية التصحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من رجع وغسل جملته أثر الغسل» وفي رواية للحارثي تم قال: «من مكنكته» وفي رواية لآبي دود تم قال: «لما أتم» (لذهب ثم رجع) بعد إزالته الحدث (وعلى جملته أثر الغسل) أي ماء الغسل أثر الوضوء.

أخبر أن تحت أحاديث هذه القصة حريات كثيرة وسبعة اختلاف بين الأئمة من أن صلاة الإمام صحيحة أم لا؟ وصلاة المأمومين صحيحة أو فسدت؟ وبكثير المأمومين قل (إمام جازم أم لا؟) وعلى منتهى الجواب للمروج من مسجد أم لا؟ وغير ذلك، فإن هذه المناقشات على أنها لا يسبها هذا المحصر لا تعلق لها بحديث الباب نفسه، لأن الحديث عندنا كما سيحيى من كلام الإمام محمد محمود محمد بن علي بن الحديث في الصلاة.

وحسنة الكلام أن رواية الموطأ هذه، ورواية الصحيحين المذكورة لو حملتا على أنها واقعة واحدة فإن تشكل أصلاً لأن الشيء يلقى ما كثير بعده، ومن ثلث دخل في الصلاة ركباً، فهو موقوف بالإمامة كما تقدم، إلا أن الظاهر عدي أنهم واثقتان مختلفتان، ولما كان عند الإمام مالك حكم الحديث السابق (اللاحق) واحداً يعني إذا صلى الإمام نائباً محلاً أو حياً تم ذلك، وبذلك في أحد في وسط الصلاة، ففي كل الحالتين نفس الصلاة عند المالكية، ولا يجوز البناء، فلما ذكرنا الحديث في إعادة الصلاة، لأن لفظ «كبر» لو حمل على مظهره، فمستلزم الصلاة عند المالكية أيضاً، ويجب الإعادة، فيصح دخول الحديث في باب الإعادة.

عن زيد بن الخطاب (أنه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب إلى
الحرف، ونظر خالد بن الوليد إلى حمزة بن عبد المطلب.....

الرفقاني والسيوطي وغيرهما لم يدكروا هذه الزيادة، والنسوبات موجودة، فإن
أهل الحرف ذكروا عملاً يزيد، عمرو بن هشام، والأمر أخرجه الطحاوي عن
مالك وغيره كلها، بطريق هشام بن عمرو عن أبيه عن زيد، وبهذا حكمه المحقق
عن مالك، فتأمل وشكر

(عمري يزيد) ضم امرئ يثنائين من تحدث كما ضبطه الرفقاني وغيره،
وكذا ذكره الحافظ في "الإصابة" وغيره في ذي روى عن ذكره في ربه متوهماً عن
"صح الكوفة"، فتوجهه إلى المصنفين من هذه، بكونه الكوفي أخو كبير بن
المصنف، ولد في عهد رسول الله ﷺ، قال الحافظ: الموصوف بالولادة في
التمهيد أسبوي أخوه كبير من المصنفين، قال ابن الحارث: هو قاضي المدينة، قال
الحافظ: كذا قال وهو جيد، وأطلق قاضي المدينة ولده المصنف بن زيد، تقدم
روايته في العمري.

(أنه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب: رضي الله عنه) (إلى الحرف)
ضمه النجم في الترمذي، أخرجه زاد كذا ضبطه الحافظ والسيوطي، وجعل: يسكون التراء
كما قال به المحدث، موضح على ثلاثة أميال من المدينة جهة الشام، وهو في
البناء ما حرمه السيوطي، وأكثبه من الأرض، وقبل جمع حرفه كسر الحزم
وفتح التراء، وكان فيها أمدان أهل المدينة، وعرف من جنتهم وغير جمل،
بالحب والاهتمام المذبحين كذا في الفتح الرحمان، والظاهر أنه كان فيها
أحوال عمر - رضي الله عنه - أبداً كما سيأتي.

(فقط) في قوله (إذا لم قد احلتم) يعني رأى عنى نوبه من أثر العني ما
(ن) عني (احلتم)، قال يعني، منس من احلتم بالنفس، وهو ما رواه الشافعي،
شوك ما، حلتم بالفتح (احلتم)، واحلتم بالكسر الأداة، فنزلت من: حلتم بالنفس.

[illegible]

وَذَلِكَ لِأَنَّ رَأْيَ مَنْ أَلْفَمَ بِنَايَةَ الْإِسْلَامِ قَالَهُ عَالِيٌّ قَوْلُهُ: رَفَعَ الْأَثْلَمُ مَنَافِدَهُ
الْمُتَأَمِّلُ^(١٢) أَنِّي رَأَيْتُ الْمَلِيحَ وَسَمِعْتُ الْحَكِيمَ يَكْفُرُ بِمَا جَرَدَ خَشْمُهُ بِالْحَكِيمِ. وَيَقُولُ
حَكِيمٌ فِي يَوْمِهِ حَكِيمٌ حَكِيمًا، الْحَكِيمُ بِالْحَكِيمِ أَحَدٌ. وَقَالَ الْمُصَنِّعُ: الْحَبِيبُ بَعْضُ
الْمُصَنِّعِ الْفَرْدِ. فَجَعَلَ أَحْلَامَهُ حَكِيمًا فِي مَعْنَى وَاسِعَةٍ بِالْحَكِيمِ الْإِسْلَامُ فَجَعَلَ
بِالْأَثْلَمِ أَحَدًا.

وقال ابن العربي^(١) الاختلاف أربعة قسم هي اليوم، وهو انشاء الذي يخرج من الرجل، فذلك علمه، حذره وعقله (وصلي)، في تلك الحالة، فلو بعثت) لعدم الشعور بالاختلاف فقال: والله ما أراهم إلا قد احتسبت وما شعرت) بعرض أي ما عشت، الطاهر أنه لم يترك الخلاف (وبعثت) طلاق الولاد عنه مع، لأنهم لم يعرفوا الشبهة (وما احتسبت، قال) وسد (فأعني) وعمل ما، ما سبيلة (أبى بن توبة) من أن الاختلاف أوضح) أي دليل (ما سمع به) أي لأنه شك هل أصابه شيء أم لا، ثم إن عيشه خفيف، احتياطاً، قال الشيخ^(٢) هذا حكم ما يستدعيه من جوابه أن تصح في قول ذلك، وقال أبو حنيفة والشافعي لا تصح، وهو محمول على الغيرة.

وقال في الحبيب الحبيب
 في ذلك ملك في إمامتها الخوف في حوت بصمها

1727 年 6 月 1 日 星期一

24. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{8}$

١٣٠٠ هـ

17. *Journal of the American Statistical Association*, 1990, 85, 1031-1034.

وإن ترك أعاد الصلاة كالغسل لا إن شك في نجاسة المصيب، اهـ. وقال في المختصر لأخصري في مذهب المالكية بشياً: إذا تعينت النجاسة غسل مجزئاً، فإن التمسك على الثوب كالماء، ومن شك في إصابة النجاسة نظح، وإذا أصابه شيء شك في نجاسة لا يضح عليه، انتهى.

قال ابن قدامة في المحمدي^(١١٠) وإذا غشي موضع نجاسة من الثوب استظهر حتى يتبين أن الغسل قد أثر على النجاسة، فهذا قال النجفي والمحامدي ومالك وابن المنذر، وقال غطف - ونجسكم وسعد - وإذا غشيت النجاسة فمحوه كره، وقال ابن طبرمة - بنحوه - مكان النجاسة فيضكه، اهـ.

ولا يذهب عليك أن الغسل عن مالك لا يصح لما تقدم من خلافه - رضي الله عنه - في ذلك، وسيأتي من كلام الزرقاني أيضاً ما ينص على وجوب المرح عند ذلك، فاحتمل أن يكون مذهب عمر - رضي الله عنه - من ما قاله مالك - رضي الله عنه - ويحتمل أنه وشه دعوى الثوب اس وتطرياً للثوب، ويحتمل أن يراد بالتمرح الغسل للثوب، كما هو متعارف.

وفي التنوير - ضحى ناله برقيه أثرأ سادفة في التطهير، وفيه دليل على أن من أشبهه رأى ساء ولم يذكر احتلاماً فعلياً، الغسل، وهو إجماع، قال المحمدي^(١١١) لا يعمد فيه خلافاً، وكذا قال غيره، لكن قال ابن العربي: وذهب جميع العلماء إلى أن عليه الغسل، وقال الشافعي: متى رأى الماء الدافق ولم يذكر احتلاماً فلا يجب عليه الغسل، ولكنه يستحب، واختلف أصحابنا في تأويله، فمنهم من قال: هو ثوب يسه هو وغيره، ومنهم من قال مطلقاً، والنصحح بحوب الغسل إذا لم يلبس عليه^(١١٢) لأنه ينقطع على أنه ماء، وإن كان ممكراً، ولا يرى الشافعي بخروج المعنى من الشهوة عملاً، فلذلك أسقطه هذا، اهـ.

(١١٠) (١١٨٩/٢)

(١١١) (١١٩٩/٢)

وقال ابن مسعود، لا يحسد عليه النفس عسك إلا أن يتذكر الاحتلام
أحدا انتهى. وأيضا في دليل علي تحسية نفسي، وهو مختلف عند العلماء إلا
أن الحميمور على نجاسة كسا مشري، قال النووي: ذهب مالك وأبو حنيفة
إلى نجاسة إلا أن أبا حنيفة قال: يكفي في نظيره ذكره إذا كان يائسا وقال
مالك لا بد من غسله بعد وياسا، ومذهب الشافعي وأهل الحديث أنه
هاجر، وعصم من الوهم أن الشافعي منفرد به، ولد قول مالك أن مني المرأة
حس دون الرجل، وأشد منه أن مني الرجل والتمس حس، اه مستصرا.

وقال ابن قدامة، الخ: ثبت في الحديث عن أحمد في نفسي، والحميمور أنه
هاجر^(١)، وعنه أنه كاذوم أي أنه حس، ويعني عن مالك، وعنه أنه لا يحس عن
حس، وحزق، فرك حاسة على كل، الرواية الأولى هي المشهورة من السذهب،
وبدل أصحاب الشري، هو حس، وحزق فرك حاسة، ثم روت عائشة أنها
كانت تعمل النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله، قالت: أنه أرى فيه بقعة أو بقعة، وهو
حديث صحيح، قال صاحب: قال ابن: غسل ما في من الثوب أخوض، وثبت في
الرواية، وقد جاءه الله بك أيها، وهي عائشة^(٢) أن النبي صلى الله عليه وآله قال في الحس: يحسب
ثوب: إن كان رخصا فاعسك وإن كان ساء فافركيه، وهذا أمر يقتضي
لوجوبه، لأنه ما يجحد فانه الثوب، اه مستصرا.

قلت: وقد سند الحنفية في ذلك بروايات لا تحصى منها: حديث
سليمان بن عبد قال: سألت عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله يعصوب
الثوب، فقالت: كنت أعصبه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله، أخرجه الشيخان
وغيرهما، وفي حواشي في سؤال النبي صلى الله عليه وآله حصة صاعده ومنها: حدث مسودة في

(١) وفي الأصل: (١١٤/٢) والنسب: عبد النبي، وأحمد بن حنبل، (١١٤/٢) طاهر يقول
الشافعي: يحسب غسقه بعد ومركه يائسا

(٢) أخرجه الشافعي (١١٤/٢)

صفة غسله بِحِلَّةٍ وفيه: «ثم أمر على فرجه وغطه بشمائه، ثم غسب بشمائه الأرض، فذلكها ذلك شديدا»، الحديث، أخرجه أيضاً الشيخان وغيرهما.
وأنت حبيب بن غسل اليد على وجه الاستقامة هكذا بعد غسل الفرج لا يدل إلا على إزالة النجاسة.

وهي: حديث ابن عمر - رضي الله عنه - أنه نصبه الجنبية في الليل فقام بِحِلَّةٍ اتوضأ وأغسل ذكرك، ثم ثم، روى الشيخان وحداثة وتقدم في الموطأ. ومنها: حديث معاذة أنه سأل أم حبيبة عن غسل رسول الله بِحِلَّةٍ يصلي في الثوب الذي يجامع فيه؟ فقالت: نعم، إذا لم ير فيه آفة. روى أبو داود وأخرون، قال البيهقي: وإسناده صحيح، قلت: وهذا نص في الباب.

ومها: ما سألني من أثر عمر - رضي الله عنه - برواية ابن حاطب، وفيه حجة على صحته نحوه كما سيجيء في محله، قال البيهقي: وإسناده صحيح. ومها: لتوي حائشة أم قالت في تسي إذا أصاب الثوب: إذا رأيته باغسله، وإن لم تره فامسحه، روى الطحاوي، وإسناده صحيح.

وهي: فتوى أبي هريرة إذا قال إن رأته فاغسله وإن لم تره فامسحه، روى الطحاوي. وإسناده صحيح. وغير ذلك من الآثار ذكرها الترمذي في آثار السنن^(١).

ومعنى بهذا كله أن نجاسة المني مذهب الجمهور، فإن المحقة والمالكية لم يفتنوا من نجاسته، وكشافني وإحمد ذهب إلى عهاره، لكن إجماع الروايات من كل مذهب، حتى إن أحمد في إحدى رواياته لا يعفى عن سبه أيضاً، فمن قال إن الطهارة قول الجمهور فقد غفل عن مذهب الأئمة، ونسب للفتنيس بالطهارة دليل، قال النووي: دليل العائلين بالنجاسة روايات العمل. ودليل القائلين بالطهارة روايات الفرك اهـ.

وأنت تدري أن الفرك ثم دل على الطهارة ثم طهارة دم الحيض، وطهارة

بأنه - رضي الله عنه - أعادها وحده. قال الباجي رابن عبد البر: ذكر مالك حديث عمر - رضي الله عنه - بمعة طرف ليس في شيء منها أنه صلى بالناس إلا في طريق يحيى بن سعيد وهو أحسنها، انتهى.

قلت: ولا دليل فيه أن ما أمرهم بالإعادة إذا رجع من الجرف، بل في رواية عبد الرزاق نصريح بالإعادة، فإنه روى بسنده عن أنس عن أبي أمامة قال: صلى عمر - رضي الله عنه - بالناس وهو جنب، فأناد، ولم يعد الناس، فقال نه علي - رضي الله عنه -: قد كان ينبغي لمن صلى معك أن يعيدوا، قال: فرجموا إلى قول علي، قال القاسم: وقال ابن مسعود مثل قول علي، اه. كذا في «الزيلعي»^(١).

ولا يذهب عنك أن في قوله: «فرجموا إلى قول علي» إيعاء إلى إجماع أناس على ذلك.

واستدل الحنفية أيضاً بقوله ﷺ: «الإمام ضامر» أخرجه أبو داود^(٢) والترمذي في: في سندهما اضطراب. لكن رواه أحمد في «مسنده» حدثنا قتيبة ثنا عبد العزيز بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً، وهذا سند صحيح، قال في «التفيع»: روى مسلم في «صحيحه» بهذا الإسناد نحواً من أربعة عشر حديثاً، قاله الزيلعي.

قال الترمذي: وفي الباب عن عائشة وسهر بن سعد وعقبة بن عامر. ثم ذكر الترمذي الاضطراب في الرواية بأنه روى عن أبي صالح عن أبي هريرة، وعن أبي صالح عن عائشة، ثم قال: قال أبو زرعة: حديث أبي صالح عن أبي هريرة أصح من حديثه عن عائشة - رضي الله عنها -، وقال البخاري: حديثه عن عائشة أصح.

(١) انظر: نصب الراية (٢/٦٠).

(٢) أخرجه أبو داود، ج (٥٩٩).

فِي رَكْعَتَيْهِمْ عَمَرُوهُنَّ الْعَصَى.....

مشكل جداً، لأن يحيى - كما تقدم - ولد في خلافة عثمان - رضي الله عنه - إلا أن يقال: إن هذا مقولة أبيه، قال الدوري عن ابن معين: بعضهم يقول عنه: سمعت عمر، وإنما هو عن أبيه أنه سمع عمر - رضي الله عنه - قال: الحافظ في التهذيب^(١)، ولا بد من هذا التوجيه لأن أهل الرجال لا يذكرون في مشايخ يحيى عمر، بل يذكرون فيهم أبيه ويذكرون عمر في مشايخ أبيه. كما لا يخفى على من تخصص كتبهم.

ثم رأيت ابن الترمذاني^(٢) ذكر هذا الأثر عن مصنف عبد الرزاق^(٣) بهذا اللفظ، وسنده عن معمر وابن حريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، أن أبيه أخبره أنه اعتمر مع عمر، وأن عمر - رضي الله عنه - غرس الحديث، فحمدت الله عز وجل، فهو اليسر لكل عسير، وتحقق من هذا أن ما وقع في نسخ المعرفاء سهو من الكاتب، والصواب عن يحيى بن عبد الرحمن عن أبيه أنه اعتمر، الحديث. وفي الفتح الرحamani: قال ابن معين وغيره: يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عمر - رضي الله عنه - باطل، اهـ.

قلت: غابوه هو عبد الرحمن هذا ابن حاطب بن أبي بلعة بن عمرو بن ضمير قيل: له روية، وذكره ابن معين في تابعي أهل المدينة، وقال ابن منبه وأبو عبيد: ولد في عهد يزيد، قال في الترتيب^(٤): له روية، وعنده في كبار ثقات التابعين (في) أي مع (ركعتيهم عمرو بن العاص) بحذف الياء في أكثر النسخ، وتقدم الخلاف فيه، وخصه بالذكر لما سبغ من كلامه مع عمر - رضي الله عنه -.

(١) تهذيب التهذيب (١/١٥٦).

(٢) اعظم النعمان الذي على هامس نسخ الكبرى (١/٢٢٣).

(٣) (١/٢٢٢) و (١/٢٧٠ - ٢٧١).

(٤) (٢/٣٥٤).

أما من أنكره من أصحابنا من غير أن يوردوا من أئمتنا ما يدل على ذلك، ولا يرى من أئمتنا ما يوردونه من أئمتنا، فاعلموا أن هذا القول قد قيل

قَالَ سَمِعْتُ بَعْدَ ذَلِكَ السَّيْرَةَ لَا مَا عَلِمْتُ قَبْلَهُ، ثُمَّ يَرَى أَنَّ مَا يَرَى فِي رُؤْيِي الْعِلَّةِ وَحَسَبَ الْحَكْمِ الْمَذْكُورِ فَقَالَ: إِنْ أَحْلَى لَمْ يَرِجُلْ رِسْمًا أَحْسَنُ، أَيْ أَمْرًا يَبِي السَّامِعَ أَوَّلًا يَرَى حَيْثُ يَكُونُ شَأْنُ الْجَمْعِ، ثُمَّ يَرَى مَا يَرَى فِي سَمْعِهِ أَوْ يَجْمَعُ أَوَّلًا يَحْتَلِمُ أَيْ لَا يَرَى إِلَّا حَسْلَ عَمَلِهِ.

أَمَّا مَا رَوَاهُ فِي تَوْحِيدِ مَا رَوَاهُ مِنْ يَنْدَكِرُ إِلَّا خَدَّاهُ لَعَلَّهُ كَعَلٍّ وَحَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ عَلِيٍّ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَائِدٍ وَغَيْرُهُ بِرِوَايَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِرِوَايَةِ أَبِي السَّرَّاجِ أَخْبَرَهُ، وَدَكَرَ فِي مَعَادِهَا حَدَّثَ حَوْلَهُ وَغَيْرَهَا، وَقَالَ: وَابْتَدَأَ بِمَا فِي رُجُوتِهِ لَعَلَّ عَلَى الرَّجُلِ بِالْمَرْءَةِ وَفِي الْإِسْلَامِ وَهُوَ الْجَمْعُ بِمَا يَحْكُمُ بِهِ لِمَنْ يَحْكُمُ بِهِ.

وَمِنْ أَمْرٍ آخَرَ^{١٢} عَنْ الْحَقَّافِ قَالَ: وَنَبَذَ بِخَلْقِهِ فِي أَنْ إِذَا لَمْ يَرِ الْمَاءَ وَكَانَ رَأْيُهُ فِي السَّيْرِ أَنْ يَكُونَ أَحْسَنُ، فَوَيْدَ لَا حَسْبَ عَلَيْهِ لَعَلَّاهُ، وَكَفَى بِفَرْقِ الْأَعْيُنِ الْإِجْمَاعَ عَلَى الشَّيْءِ، وَفَرْقِ اخْتِلَافِ مَعْصِيَةٍ فِي الْأَمْرِ يَعْنِي بِمَا رَأَى فَلَا، وَلَمْ يَذْكُرْ اخْتِلَافَ

قَالَ إِنْ يَسْلُوكُ لَا يَحْسَبُ الْفِعْلَ حَسْبَ الشَّيْءِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَتَّى يَذْكُرَ بَعْدَ الشَّيْءِ فِي السَّيْرِ أَنْ يَجْعَلَ أَحَدًا فِي السَّيْرِ.

قَالَ إِنْ الْعَرَبِيَّ^{١٣} مِنْ رَأْيِهِ فِي تَوْحِيدِ مَا رَوَاهُ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَرَى وَهُوَ أَوْ لَا يَرَى حَسْبَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَرَى عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَرِ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَتَقَبَّلَ أَوْ لَا يَتَقَبَّلَ، أَوْ يَسْلُوكُ أَوْ لَا يَسْلُوكُ أَوْ لَا يَسْلُوكُ، فَوَيْدَ عَلَيْهِ لَعَلَّاهُ أَوْ يَسْلُوكُ أَوْ لَا يَسْلُوكُ، وَإِنْ يَسْلُوكُ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَذْكُرَ بِهِ اخْتِلَافَ أَوْ لَا يَذْكُرَ.

(١٢) (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣)

(١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

وكون من وراء عن عائشة أم ياركر فيه حادثة (لا ابن نافع وابن أبي النوزير،
ورويها عن مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة أن أم سليم... وذكر عدة
منابع فيها وسقط في النور).

وأخرجه أبو داود^(١) برواية الواسع عن الزهري عن عروة عن عائشة، ثم
قال وكذا روى الترمذي ويومئذ ابن أبي الزهري وابن أبي النوزير عن مالك
عن الزهري، فانطأه أن التراجع في رواية السوطي الإرسال وإلى غيره
الانفصال.

والخبر في الانفصال على مخرج الحديث^(٢)، فليل. عائشة - رضي الله
عنها - قيل أم سماء، وقيل: كذا... كما سألني في الحديث الآتي - وقال
قد مر ابن أبي شيحة عن عروة عن أم سليم، كما ذكره السيوطي والزيدي
وغيرهما وسكو عن التكلام عليه إلا أن الترمذي حذف عن أبي الياء أم سليم
أيضا، والله أعلم الله يحدث بعد ذلك أمرا

ثم أم سليم هذه - هذه التسمية ونحو الكلام - هي من ملحقان - بكسر التيم
وسكون اللام والهاء المهملة وتكون - ابن عائشة الأشجري، وإحاطت في اسمها
على أميول: كانت تحت مالك بن أنهر - عائشة أم عروة - في الحادثة
توالت له النساء، فقد آتته من العرب من الإسلام على زوجها فقصت وحجرت إلى
الله، وهناك هناك مشركا، وحلفت عليها بعدة أميولة الانتصاري، خطبها
فحلفت - ثم بعد أن سلم فأسلمت وسمعت، وقيل: لا أحد من صباي
لإسلامك، فتوالت له بعد الله من أبي طيحة، لها أربعة عشر حديثا عن
رسول الله يتناهى ماتت في مولاه منها - رضي الله عنه -

(١) أخرجه أبو داود (٢٩٩) وأخرجه الترمذي (الحديث ١١٣) وأخرجه السيوطي (١٩٧٠)
وابن ماجه (١٠٠١)

(٢) أخرجه السيوطي (١٠٠١) - ٣٣٢ - ١٢٢٥

قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الْمَرْأَةُ تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يُرَى الرَّجُلُ -
 أَعْلَانِيَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ. فَلْيُغْتَسِلْ» فَقَامَتْ نَهَا
 عَائِشَةَ. أَفْ لَكَ؟

(قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ
 الْحَقِّ» وَلِاسْتِمْ مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ: فَقَالَتْ لَهُ وَعِنْدَ عَائِشَةَ. يَا رَسُولَ اللَّهِ (الْمَرْأَةُ
 تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يُرَى الرَّجُلُ) أَبِي الْإِزْمَلِ وَالْإِزْمَلُ. وَلَا أَحْمَدُ مِنْ رِوَايَةِ أُمِّ
 سَلِيمَ إِذْ رَأَتْ الْمَرْأَةَ أَنَّ زَوْجَهَا يَجَاعُهَا فِي الْمَنَامِ وَرَوَى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: لَا
 يَحْتَلِمُ وَرِعَ إِلَّا عَلَى أَهْلِهِ. (الْغُسُّ) بِهَمْزَةِ الْإِسْفَهَامِ.

(قَالَتْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) زَادَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: «هِيَ تَجِدُ سَهْوَةً؟»
 قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: هَلْ تَجِدُ بِلَالًا؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: (نَعَمْ. فَلْيُغْتَسِلْ) إِذَا رَأَتْ
 أَحَدًا. وَلِاسْتِمْ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا أُمَّ سَلِيمَ: فَضَحْتُ النِّسَاءَ.
 وَلَا بِنَ مَا جَاءَ مِنْ رِوَايَةِ أُمِّ سَلِيمَةَ: فَقَالَتْ: فَضَحْتُ النِّسَاءَ. الْأَحْدِيثُ. وَفِي
 رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: فَلْيُغْتَسِلِ النِّسَاءُ: فَقَالَتْ: فَضَحْتُهَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 قَالَتْ: مَا كُنْتُ لِأَنْتَهِيَ حَتَّى أَعْلَمَ فِي جِلْدِي أَنَّهُ أَمُّ فِي حَرَامٍ. وَلَا مَالٍ مِنَ الْجَمْعِ
 فَيُمْكِنُ أَنْ يَرُدَّ كُلُّهُنَّ مَغْرُوقَةً أَوْ مُحْتَمَةً. وَفِي الْحَدِيثِ دُبِيلٌ عَلَى وَجُوبِ
 الْغُسْلِ عَلَيْهِنَ بِالْإِزْمَلِ فِي الْمَنَامِ. وَتَمَّى ابْنُ بَطَالٍ الْحِلَافَ فِيهِ.

(نَقَالَتْ لَهَا) أَبِي لَامٍ سَلِيمَ (عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَفْ لَكَ) بِغَضِّ الْهَمْزَةِ
 وَكَسْرِ الْفَاءِ وَضَمِّهَا وَفَتْحُهَا بِالنُّونِ وَفَرْكِهِ. هَذِهِ سِتُّ لُحَاتٍ. قَالَ السَّيُوطِيُّ:
 بَلْ فِيهَا سَبْعُ أَرْبَعِينَ لُحَةً. وَخَطْمُهَا فِي «التَّنْوِيرِ»^(١) وَهِيَ كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ فِي
 الْإِسْتِحْفَارِ وَالنَّصْجَرِ وَالْكِرَاهَةِ وَهِيَ جَمْعُ الْإِكْرَارِ. قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»:
 كَلِمَةٌ تُكْرَرُ. وَلَعَانَهَا أَرْبَعُونَ. وَهِيَ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» يَقُولُونَ لَهَا بِكُرْهُهُمْ
 وَيَسْتَقْبَلُونَ: أَفْ لَكَ. أ.

(١) تنوير البحار (ص ٧٠).

.....

ثم في هذا الحديث أن الإنكار كان عن عائشة - رضي الله عنها - وبزيدة رواية - مروي عن أنس - رضيها - وعنده عائشة - رضي الله عنها - الحديث. وهذا مسامح وغيره بطرق مختلفة أن الإنكار كان من أم سلمة - رضي الله عنها - وأهل الحديث يقولون: إن التصحيح هناك أم سلمة. لا عائشة - رضي الله عنها - لكن جمع عباسي باحتمال أنها أكرمتا معا، وتبعه النووي والحافظ وغيرهما.

قال الحافظ في «الفتح»^(١): قال النووي في شرح مسلم: يحتمل أن تكون عائشة - رضي الله عنها - وأم سلمة - رضي الله عنها - جميعاً أكرمتا على أم سلمة - وهو جمع حسن - لأن لا يمنع حضور أم سلمة وعائشة - رضي الله عنها - عند النبي ﷺ. وقال النووي في شرح أبيه: يجمع بين الروايات بأن أم سلمة وعائشة وأم سلمة حضوراً انفراداً.

واللهي يظهر أن أم سلمة يحضر القدوة، وإنما تلقى ذلك من أمه أم سلمة - وهي «صحيح مسلم» في حديث أنس - رضي الله عنه - ما يشير إلى ذلك. بروي أحمد في حديث ابن عمر صحفها، وإسنادي ذلك امر غير من ثم سليم أو غيرها، انتهى.

«وهل نرى ذلك بكمبر الخاف (السراة) والحديث أكرمتا لأنها لم يعمد لشراب في النساء مع حداثة من عائشة - رضي الله عنها - إقبال. لا يحتج كل السوء. قال البيهقي»^(٢) وأبي داود من أن أمات استؤمنين تكون محفوظه عن الاحتكام، لأنه من استطاع فلم يستطع بحيث تكريمها له يجر. وأورد عليه بأن الخصوصيات لا تثبت بالاحتمال، ولا سلم انضمام الاحتمال بالاحتمال فانه يكون الشيع وغيره. قال في «السعاية»^(٣): المحقق في هذا التمام أنه لا تدعى

(١) فتح الباري (١/٢٨٨)

(٢) روى البخاري (٧١٤)

(٣) (٣/٩١)

قال لها رسول الله ﷺ: اترابك سيئات.

نفي مطلق الاحتلام عن أزواج النبي ﷺ. ولا يدعى منع وفورته عنهن. بل
نفي. يسمع أنهن بحسن برؤية رجل يطوفن. إذ ما جعلن أمهات المؤمنين
ومحرمة على المسلمين. فلا بدع في تعالي عدوه أن يشغل ما أرجأه ويذهبن
وطنهم بهن. اهـ (فقال لها رسول الله ﷺ) وفي رواية أس. رضي الله عنه.
عند مسلم: فقلت عائشة يا أم سلم. فحدثك النساء نزلت سلكه. فقال ﷺ.
من أسه (نزلت يسئله).

وهذا المصطلح مسطور الكلام عند المشايخ في معناه الحقيقي وسراي.
يرمط فيها اسبطي والزرقاني والنجدي وغيرهم. والأكثر على أن معناه:
فترت. وهي كناية حارة على ألفة العرب. لا يقبلون بها معناه الحقيقي.
ولا الزيادة على المخاطب.

قال ابن العربي في شرح الراسي^(١): نزلت سيئتك أو ينشد
للعلماء فيه عشرة أقوال الأول: معناه اسمرت. قاله عيسى بن دينار.
الثاني: ضعف عفتك. قاله ابن جني. الثالث: نزلت من العلم. قاله ابن
كثير. الرابع: نزلت بحيث أن لم تعمل هذا. قاله ابن عرفة. الخامس:
حد. على العلم. كقوله. تخلفتك أمك. ولا يريد أن شكلك. السادس:
البعى أنه كان انعطفت قطعي. قاله ابن الأثيري السابع: أصابها شراب.
قاله أبو حمزة بن النعمان. الثامن: خاب وهو محمّل. التاسع: نزلت
بالخيانة في أوله. قاله النعماني العاشر: أنه دعاه خفيف. قاله بعض أهل
العلم. انتهى ثم ذكر ابن العربي ترجيح بعضهم على بعض ووسط الكلام
فيه.

(١) معجم الألفاظ (١١٤).

أبى جابر: جاءت أم سليم، امرأة أبي طلحة الأنصاري، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله! إن الله لا يستحي من الحق، هل على المرأة أن تغسل إذا هي احتلمت؟
 على ترجيع هذه الرواية ظاهر صريح ليعبري فأنه الزرقاني نكحاً للحافظ، وقوى أبو داود روية عائشة العنقدة بكثرة التمدعات كما تقدم.

ينقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحح الروايتين معاً، وقال: هذا حديث عتيد، ويؤيده ما تقدم من الجميع في الإنكار على أم سليم، ويقدم أن الحديث عند مسلم وغيره من مصنف أس - رضي الله عنه - أيضاً، قيل: لعله أيقن أن موجوداً، لكن قال الحافظ الظاهر أنه لم يكن موجوداً إلا أخذ من أم سليم. وقع عند أحمد من مسند بن عمر - رضي الله عنه - أيضاً، قال الحافظ: والله! لا أعلم ذلك ابن عمر من أم سليم أو غيرها! (لها فائدت) جاءت أم سليم مصحراً (المرأة أي طلحة) رند بن سحر البصري (الأنصاري) جاءه النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله! إن الله لا يستحي من الحق، هل على المرأة أن تغسل إذا هي احتلمت؟ (من الحق) أي لا يأمر أن يستحي من الحق أو لا يمتنع من ذكره امتنع المستحي.

قال ابن العربي: الحياء مانع من أن يغسل بالقلب بكونه عنها ترك الإقدام على التيمم الذي مره أن يفعله، وهو تعبر من سمات الخلد لا يحور على أنه تعاليم من غير ما سماه ونفوس عن نفسه عاد النفس إلى محاربه وهو الإخبار عن تحريمه، والمسمى: أن الله لا يترك ولا يمتنع أو ما أشبه ذلك، أما وضعت بذلك بين يدي كلامها عند رأ ما كان أسوال عنه لا بد منه مع أنه مما يستحي من الله وروى عن عائشة رضي الله عنها: نعم النساء لأمم الأنصار لم يمتنعن من أن يغسلن في الليل.

(هل على المرأة أن تغسل إذا هي احتلمت) أي رأت في المنام أن زوجها رجمها وجاءها لحيها فكما تقدم، قال السبوزي: هو اقتداء من الحلم - نظم الحياء

مقال: «نعم» إذا رأيت النساء».

أخرجه البخاري في ٣ - كتاب المني، ٥١ - باب الحياء في العلم.

ومسلم في ٣ - كتاب النجس، ٧ - باب وجوب العمل على المرأة بخروج المني منها. حديث ٣٣.

وسكون الزلام - وهو ما يراه الذم في نومه، ويخصه لعرف بعض ذلك، وهو رؤية الجماع.

(قال) «نعم» بحسب الفصل (إذا رأيت النساء) أي المني^(١). قد نه لأن الزلام قد يرى الإنزال في المنام، ولا يترك حقيقة فلا عس عليه اتفاقاً وفي هذين الحديثين إثبات حكمي للمرأة أيضاً، وأجمع عليه فقهاء الأمامية، ولم يخالف فيه إلا طائفة من الفلاسفة، فقال أرسطاطاليس: لا مبيها غير أن دم انطعت لها فيه قوة لتوليد، قال أبو علي بن سينا: إن لها طوة شبيهة بالمني لا يصدق عليه المني، لكن المحترز عنه محقق الفلاسفة والأطباء أيضاً وجوه المني لها، كما في «السياسة»^(٢).

قلت: لكن المحاذف في «الفتح» نقل عن البخمي وبيه إنكاره، فقال: وفيه رد شئ من مع منه في حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره عن إبراهيم البخمي، والسبع السوي في شرح المهدية صححه عنه، لكن رواه ابن أبي شبة عنه بإسناد جيد، اهـ.

قال ابن العربي: «سبب وجوه» أفلس على المرأة خمسة أشياء، الفناء الخنثير، وإثراء النساء، وانقطاع دم الحيض أو النفاس، وخروج لولده، اهـ. قلت: وهذا الخامس محتب عند الأئمة.

(١) قال ابن عبد البر في هذا الحديث والذي فيه يحجب العمل على النساء إذا احتملن ورأس الماء، حكاه في ذلك حكم الرجل في الزلام إذا كان معه الإنزال (١١٥/٣) (١١٦).

(٢) (١١٦/١٣).

عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «...»
 ...

الاحتجاب ظاهر بالانتماء، لأن الاحتجاب حدث لا يتعلق منه في الثوب شيء، فإن
 ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن عرق الحجب ظاهر، ثبت ذلك عن
 ابن عمر وابن عباس وعائشة - رضي الله عنهم - وغيرهم من الفقهاء، كذا في
 «المعجم»^(١)، وقد ورد في «المصحيحين»^(٢) عن أبي هريرة: أنه ﷺ لبث في
 بعض طريق المدينة وهو حجب، فالتفت منه فذهب فاغتسل ثم جاء، فقال ﷺ:
 «أين كنت يا أبا هريرة؟» قال: كنت جنباً بكرهت أن أحاللك وأنا على غير
 طهارة، فقال ﷺ: «صالحات الله، إن المؤمن لا ينجس».

١١٨/٨٨ - أخرج عن جامع أبي عبد الله عليه السلام عن رجل قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «...»
 جمع حارية أو حذ: قال سحوتون في الموضوعات^(٣)، ولعله كان يشغل أو ضعف
 أو لبان جواربه إلا أنه يشكل عليه ما تقدم في الموضوع من القصة أن ابن عمر
 كان يقول: حجب بيده من العلامات، ويحتمل أنه - رضي الله عنه - كان يفرق
 بين ملامسة الرجل المرأة، ولامسة امرأة الرجل، كما هو مقتضى ألفاظ
 الأثرين، لكن ثم أرى عبد الله أو يقال: إنه كان يرى الملامسة المأخوذة مقيداً
 بالشهوة كما هو مذهب بعضهم وإلا فيبين عموم الأثرين تعارضاً لا يحل.

ويذهب إلى يعطيل الحواري ابن عمر - رضي الله عنه - (الحمرة) عصم

(١) (١١٨/٨٨).

(٢) تحدث آخره الحواري في الطهارة حديث (٢٨٣) و (٢٨٤) ومسلم حديث (٣٠٢) وأبو
 داود حديث (٣٣٦) «أما في الحنفية بمصالح» (٥٩/١) والترمذي في الطهارة (١٧١)
 «أما جاء في مصنفنا الاحتجاب» (٢٠٦/١) والبيهقي في الطهارة (١١٥/١) وابن حبان
 حديث (٥٣٤) باب مصافعة الحجب (١٧٨/١).

(٣) قال أبي عبد الله عليه السلام: «...» فلا خلاف بين العلماء في طهارة عرق الحجب، وعرق الحائض
 (المصحيحين) (١٣٦/٢١).

وَمَنْ خُبِصَ.

وَسَبَلْ مَا لَيْتُ عَنْ زَمَلِي لَكِ بَشُورَةٌ وَمَوَارِي، فَمَلْ يَفْقُذْ عَنْ حَبِيبَا
فَلْيُأْنْ يَغْسِلْ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَغْسِبَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ قَبْلَ أَنْ
يُغْتَسِلَ. وَإِنَّ أَلْسِنَةَ الْحَرَارِثِ، قَدْ نَكَرَتْ أَنْ يَغْسِبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الْخَلْعَةَ
فِي يَوْمِ الْآخَرَى.

الخاء المعجمة وسكان الهميم مصب. صغبر يغسل من سغب الشخن، قيل:
سميت عمرة لسترها الوجه والكفين، وقيل: لأنها تعطي الوجه عند المسحقة،
وقيل: لأن غيوطها مستورة وإذا كانت كسرة تسمى حصبواً.

(وهو سجن) بضم وتشديد الياء جمع حافض، حال لكلا الفعلين،
والصغير أن عرفها وكل عضو بها لا نجاسة فيه، وهو طاهر، فلا يثاير الحظر
فيها بحيث يمنع الاستخدام، أو يتنجس شيئاً أصابه بدعا أو دنسها؛ لأن نجاسة
الجنائز حكمية لا يمنع إلا مثل الصلاة، وبوب عليه الإمام محمد في
شعوبه^(١) باب المرأة تغسل بعض أعضائها رجلاً وهي حائض، وأيد هذا الأثر
برواية عائشة - رضي الله عنها - المرفوعة: كُنْتُ أَرَجُلُ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا
حَائِضٌ، وَسِجِيءٌ فِي جَنَاحِ الْعَيْشَةِ، وَبِذِي الْحِزْبِ الثَّانِي رَوَاتُهَا - رضي الله
عنه - أيضاً. قَالَ لَهَا ﷺ: فَنَاوِلِيَنِ الْحِمْرَةَ مِنَ الْمَسْحُودِ.

(قال يحيى سنن) الإمام (مالك) رضي الله عنه (عن رجل له نسوة) زوجات
(زوجوا) جمع جارية أي هذا (هل يظنهم جميعاً قبل أن يغتسل؟ فقال: لا بأس)
أي يجوز بالافتقار (بأن يغسب الرجل جاريته) أو جواريه (قبل أن يغتسل) إلا أنه
يسحب الوضوء، وأقله غسل الفرج للمعاودة مع أنه أشط كذا ورد: (وأما النساء
لحرائر) فكانت في يدهن الوضوء قبل الغسل عند الجميع بخلافه ﷺ على نساءه
بغسل لا أنه لما كان المعدل بين الحرائر واجباً (فإنه يكره) أنه يغسب الرجل
المرأة الحرة في يوم الأخرى، وطرافه ﷺ عبيس مؤول كما سيجي. بخلاف

(١) انظر: التلخيص لمصنفه (١/٣١٢).

عنه أن يشيب الماء من شيب الخمر وهو حطب فلا بأس بذلك.

سئل مالك عن رجل جنب. رافع رأسه يسقي به فمها. فدخل المصحة. لم يعرف من الماء من رده. قال مالك: إن لم يخرج الماء من الفم. فلا بأس بذلك. أحسن الله التماسا.

الإمام فلا عدل فيه، فيس حكم معادة الجوارى بغونه: إذا ما كُرَّ يصيب ثم جال، أي جماع (الحاربة) ثم يصيب الأخرى وهو جنب فلا بأس بذلك. عيسى بن أبيه أولاً حكم انفصل عند المعادة، وهذا حكم نفس المعادة.

ولمّا لم يكر بين الإمام والحرائر فرق في حكم النفس جمعها في قول واحد، وكان الفرق بينهما في حكم المعادة فذكر أولاً حكم الحرائر ثم حكم الإمام فلا تكرار. وعلقه بـ *يخضع* على نفسه، فقيل: لم يكر بعد. وأجابه عليه إما بقوله *تبعاً*، وقيل: كان في مرجع النص وعينه ولم يفرغ القسم، وقيل: كان ربما صاحبه ابنة. وفي أقوال آخر، محلها المطولات.

وقال ابن العربي^(١) وكان له صاحبه لا يكون لأرواسه منها، فدخل فيها على جميع أرواسه فطهر أو بعضهن. وفي سبب عن ابن عباس: أن تلك الساعة تكون بعد العصر، هو اشغل عنها لكون بعد المغرب وغيره. والحمية والمالكة منقون في هذه المسألة، وكذا في المسألة الآتية.

إدال يحيى. وسئل مالك عن رجل جرب وضع يده في المصحف. ويحتمل المعلوم أنه ماء يغسل به نفسها (أو) فدخل أصابه (أي) في ذلك الماء البحر حر لها. من رده. قال مالك: إذا لم يكن أصاب أصابه (أي) نسخة (أصبعه) (أي) أي نجاسة حليفة (أي) ذلك (أي) إدخال الأصابع في الماء (يسجس عليه) أي المصنف (أي) وهذا قال الأئمة كنهم، والماء صهير بالانقاس، قاله الزرقاني^(٢)

(١) أخرجه المصنف في (١/٢٤١)

(٢) شرح الزرقاني (١/١٠٨)

(٢٣) باب في التيمم

وقال ابن قدامة^(١) : سئل عن جنب وضع له ماء ، وأدخل يده ينظف حره من برده ؟ قال : إن كان أصعباً وأرجحاً أن لا يكون له بأس ، وإن كانت اليد أجمع فكانه حره ، انتهى .

(٢٣) التيمم

ثمَّنُ من الأتم ، وهو لغة^(٢) : مصدر الفصد ، بخلاف الحج ، فإنه تصد إلى معتم . واصطلاحاً : قصد الصعيد بصفة مخصوصة وليه مخصوصة ، قال ابن رسلان : هو في اللغة فصد ، وفي شرع الفصد إلى الصعيد بدسج الوجه واليدين ، سبة استراحة الصلاة ونحوها . وقال ابن السكيت : تيمموا صعيداً أي أفصدوا صعيداً ، ثم كثر استعماله حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب . انتهى . نعم هذا هو محذر لغوي ، وعلى الأول حفيظة شرعية ، انتهى .

ولا اعتبار القصد في مفهومه اللغوي وبيت التبة فيه عندنا بخلاف أصله من الوضوء والغسل ، وأيضاً العسل بالماء طهارة حسنة فلا يشترط فيه التبة إلا لحصول الأتم والصلوة بخلاف التيمم فإنه طهارة حاكمية ، وفي الظاهر إما هو شرط مبرور فاحتاج إلى إسنه أصح بها كالتطهارة : حفيظة .

وقال ابن رسلان : يروى معنى القصد في التيمم اتفاق فقهاء الأمصار على وجوب التبة فيه إلا ما حكى عن لأوزاعي . هـ

ثم التيمم ثلث بالكتاب وسنة والإجماع ، فسيله منصوصه بهذه الأتم خاصة بلا إيجاب ، قال : إجماعاً ، قلت : ونصاً ، قال عليه السلام : «أعطيت حملاً ثم يُفْقَظُ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبيَاءِ قَلْبِي» نُصِرْتُ بِأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ،

(١) التيمم : ١/١٠٨٢ .

(٢) أخرجه التهذيب : ١/٢٩٠ .

أَو بَدَاتِ الْحَسَنَةُ الْفُطُوحُ بَعْدَ لَيْ

مكة والسدبة، وجزم ابن النين - هي ذو الحليفة كذا في العيني (أو) لشك من الرازي، وقيل: الشك من عائشة - رضي الله عنها -، والثاني جزم الكرماني (بدات الجيش) بفتح الحيم وسكون التعتية وشين معممة، موضع هلي يريد من المدينة، بينها وبين العقيق سبعة أميال، وهو أيضاً بطريق مكة لا غير، قاله ابن النين.

وقال: الكرماني: موضع بين مكة والمدينة، وأيضاً كون القصة في طريق مكة بزيده رواية الحميدي بسند، عمر عائشة - رضي الله عنها -: أن القلادة سقطت نيلة الأبرياء لأن الأبرياء أخذوا بين مكة والمدينة، وأيضاً للناسي وغيره معها، كان ذلك بمكان يقال له: «الصلصل» وهو أيضاً جبل عند ذي الحليفة، قاله العيني.

وقال الزرقاني: يقول النووي: البيداء ودات الجيش بين المدينة وخيبر فيه نظر.

قلت: بل هو وهم، المهم لا أن يقال: إن القصة - كما تقدم - وقعت عند بعضهم في غزوة المريسيع، ودات الرقع كانت عند خيبر، فيمكن تصحيح كلام النووي بأن القصة هذه عنده ليست هي ما ذكرت في روايات النسائي وغيره، بل هي التي وقعت في غزوة ذات الرماح، فتأمل وتشكر، فالجمع هذا حسن، ولا تجده إن شاء الله في غير هذا المختصر، والله الملم لهم بالمرشد والصواب.

الفتح عند لي بكسر نهملة وسكون الثاف، وكل ما يعقد يرتبط في العنق يسمى قلادة، وفي رواية أبي داود أنها كانت من جرج طفر، قال ابن الأثير: كقظام، موضع باليمن، ويروي من جرج أظفارة وهو نوع من طيب، قاله ابن رسلان، والإضافة إلى عائشة - رضي الله عنها - مجازي لكونها هي بدتها، لما في رواية البخاري. أنها استعارته من أسماء أختها، قيل: كان ثمنها اثني عشر درهماً، قاله العيني، وفي الحديث حوا: اتخذ النساء الحلي تجملاً

فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله ثوباً من ثيابه، رآه الناس معه، ولبسوا على
 ...
 ...
 لأزواجهن، وأصحاب الحلي في الصغر، فله من رسلان، فلبت وأبنت
 حوازل، متعارفة الحلي.

أفأقام رسول الله صلى الله عليه وآله قال أنباخي: لم يكن السقام لأحد انقطاعه، وإنما
 كان لأحد ضيقه، لأن معناه انقطع، غير علمه. فقد ذكرت أمره حتى عليها
 مكانه على السقام، أن لأجل عليه حتى يمكن الطلب لشهادته النظام المانع
 من الانشمار، أو لانتظار من أوسعه نظمه، وجبه الاعتناء بجمع أمور
 المسلمين، وإن قلت أو كثر الناس، أيضاً بجمعهم على ما، أي ما
 أقاموا في موضع الماء أو ليس معهم، أيضاً (سواء) بحتمل أنه يجمع لم يقض عدم
 الماء، وبه تم أن آدم مع علمه بعدم ماء الرصد، حاجي^(١) ليكون ذلك
 سببه في حفظ الأموال، فيجوز له من السقام على جلب ماء وحفظه، وإن أدى
 ذلك إلى الصلاة ما يسير، ويؤخذ من حوازل النسر، طريق لا ماء به، كذا قاله
 الشراح.

فثبت أن يمكن عليه أن القصة كانت في الزيادة أو ذات الجيش، أو
 الأنواء، أو الضيفل كما تقدم من الروايات المخرجة، وكلها أسس، لمواضع
 الحال، وسكن لحواب عنه مما خط في الباب. والله أعلم بحقيقة الحال.
 بأن الفهم لم يكن عمن هذه المواضع، ولا يسكل الجمع بين هذه الروايات
 أيضاً، بل كان في غير أمكنة التزول، فاشعر في كل رواية موضع مشهور
 قريب من محل التزول، فبصح لسه الغريب بمواضع متفرقة، ولا بشكل
 أيضاً قولها رسول الله صلى الله عليه وآله.

(١) فاستثنى (١/١٠٤).

(٢) انظر التمهيد (١٩١/٢٦٧ - ٢٧٠).

عن رسول الله ﷺ على محذوفين فقام رسول الله ﷺ حتى أصبح على غير ماء فاقبل الله ما را^(١) فاعلى الله التيمم . . .

أي كون (رسول الله ﷺ) على فخذي، فقام، بأنشأ من النوم في جميع السج الموحدة عدداً، وهو المصباح، أي نسخة الزرقاني بالقاف من الفهم ولا يصح كما يظهر من كلامنا نحافظ الأئمة. (رسول الله ﷺ حتى أصبح) هكذا في سبع الموطأ، ينطق «حتى» قال الزرقاني^(٢) : هكذا الرواية هي «الموطأ» حتى، الخط البخاري في التيمم فقام حتى أصبح (على غير ماء)

قال المحقق: كما أوردته هناك وأوردته في فضل أبي بكر بنعت فقام حتى أصبح، وهي رواية «سنة» ورواية المصباح، والجمع فيهما متقارب لأن كلا منهما يدل على أن قيامه من نومه كان عند الصبح على غير ماء.

وسند بعض النسخ الرواية على ترك النهج في السفر. قاله الزرقاني وابن بطلان وغيرهما، فإن لم يكن النهج واجباً عليه فإنه فلا إنكار، وإن كان واجباً ففي الاستدلال بطرف. وهل تسم النبي ﷺ؟ حدثت سألت، فظهر، نعم، لكن قال ابن عبد غير^(٣) : ومعلوم عند جميع أهل المعاري أن النبي ﷺ لم يقبل من غير صفة حله الصلاة إلا بوصوه النبي.

قلت: لكن لفظ أبي داود: فقاموا مع رسول الله ﷺ فصرخوا بأيديهم. الحديث، نص في نسخة

(فأمر الله تعالى آية التيمم) قال ابن العربي: حله معضلة، وحدث لداتها من ذراء، لأن لا نسم أي الأئمة عت عائنة - رضي الله عنها - وقال ابن بطلان. هي آية النساء، أو المائدة. وقال الفرطني: هي آية النساء، لأن آية المائدة تسمى آية الوضوء، وأورد الواحدي الحديث في أسباب الموقوف عند آية النساء.

(١) اشرح الزرقاني، (١/١١٠)

(٢) الاستدلال (٤/١٥٧)

قَالَتْ: فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَوَجَدْنَا الْبَعِثَ نَحْتَهُ.

أخرجه البخاري في: ٢ - كتاب التيمم، ١ - باب قول الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا.

ومسلم في: ٣ - كتاب الحيضة، ٢٨ - باب التيمم، حديث ١٠٨.

أَنْ بَرَكَاتِكُمْ مَوَالِيَةٌ عَلَى الصَّحَابَةِ مَشْكُورَةٌ؛ وَكَانُوا سَبَبًا لِكُلِّ مَا لَهُمْ فِيهِ رَفَقٌ وَبَصَلَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ.

وفي البخاري من رجه آخر، فقال أسيد لعائشة - رضي الله عنها -: جزاك الله خيراً؟ فوافقه ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله لك وللمسلمين فيه خيراً - وفي نسخة - إلا جعل الله لك منه مخرجاً وجعل للمسلمين فيه بركة. وفي تفسير إسحاق المسيبي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: تَمَّا أَهْظَمَ بَرَكَةُ قِلَادَتِكَ (قالت: فبعتنا) أَيْ أَتَرْنَا (البعير الذي كنت) رَاكِيَةً (عليه) فِي حَالَةِ السَّيْرِ (فوجدنا) الْمَقْدُ نَحْتَهُ (ظاهراً أَنَّ الْجَمَاعَةَ الَّتِي أَرْسَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَهُمْ أَسِيدُ بْنُ حَضِيرٍ وَغَيْرُهُ - كَمَا فِي كِتَابِ الصَّحَاحِ - مَا وَجَدُوا).

لكن بشكل عليه ما في البخاري يعزق عبد الله بن نمير عن هشام بن عروة عن أبيه بلفظ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا فَوَجَدَهُ فُظَاهِرَ لَفْظِ الْبُخَارِيِّ أَنَا الْمَقْدُ أَتَى بِهِ ذُنْتُ الرَّجُلِ الْمَمُوتِ، وَيُسَكَّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَالْمَوْطَأِ» بَأَنَّ أَسِيداً كَانَ رَأْسَ مَنْ بَعَثَ لِذَلِكَ. وَلِذَا سَمِيَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ وَحْدَهُ، وَلِذَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: بَعَثَ رَجُلًا، وَلَمْ يَجِدُوا الْبَعِثَ، فَنَمَّا رَجَعُوا، وَنَزَلَتْ الْآيَةُ، وَأَرَادُوا الرِّحِيلَ وَأَنَارُوا الْبَعِيرَ فَوَجَدَهُ أَسِيدُ نَحْتَهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ حَضِيرَ وَجَدَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَجَازاً وَاحْتِصَاراً. وَبَالِغُ الدَّوْدِيِّ فِي تَوْهِيمِ رَوَايَةِ عُرْوَةَ. وَتَقُلُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي أَنَّهُ حَمَلَ التَّوْهِيمَ فِيهِ إِلَى ابْنِ نَمِيرٍ. ثُمَّ نَمِيَ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرَفِ حَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - كَيْفِيَّةَ التَّيَمُّمِ، وَسَبَّحِيهِ فِي الْبَابِ الثَّانِي الْكَلَامَ عَلَيْهِ.

«سئل مالك عن رجل يسهو في صلاته، ثم حضرته الصلاة
أخرى، أتمها أم حلقها؟ يجيبه مالك: «إذا كان يسهو ثم حضرته
صلاة، فلا يحل أن يسهو الماء لكل صلاة» حتى يغسل أعضاءه
حذره، قال: «بسم»

«قال يحيى: مثل مالك عن رجل يسهو لصلاة حضرت، فصلى تلك
الصلاة ثم حضرته صلاة أخرى، أي حلقها، ردت لأخرى، أو أراد الصلاة
الأخرى».

ووضح الكلام أن ههنا مسألتين: الأولى: أداء المرحمين في الوقتين
بنفس واحد، فعنده ثلاث - رحمه الله - والشافعي - رحمه الله - وأباحه
الحنبلي، وأحمد فيه روايتان، والثانية: أدؤها في وقت واحد، فعنده أيضا
الشافعي ومالك - رحمهم الله - وأباحه الحنفية وأحمد كما يجزيه مفصلاً،
ونفى كليهما يصح حمل كلام «الموطأ»، لكن لفظة «حضرت صلاة أخرى»
أوفق بالأول.

«أيتم» بهذه الاستتمام «لها» أي للصلاة الأخرى «أم يكفيه» أي الرجل
«بسم» ذلك الذي تيسم للصلاة الأولى (عاشا الإمام «نزل بنعيم» لها وكذلك
ينعم (لكل صلاة) هريضة على حمد الأئ على من يفتني) أي يقصد (اتمام لكل
صلاة) عند وقتها (فمر اتمم) أي طيب الماء (فلن يجده فانه) حينئذ يباح له
النيعم (بنعيم) بدئ هذه الصلاة التي حضرت، وبهذا قول الإمام الشافعي -
رحمه الله - وهو المشهور عن الإمام أحمد: «وقال الإمام أبو حنيفة وأصحابه:
إنه يصح أنيسم قبل وقت الصلاة» لأنها منهية تبيح الصلاة، فأباح تقديمها
على وقت الصلاة كسائر الطهارات

قال صاحب «المغني»^(١): المذهب أن التيسم يبطل بخروج الوقت

ودخلوه، فيبطل بكل واحد منهما، وبه قال مالك والشافعي وأبي حنيفة، وروى عن أحمد أنه قال: الناس إن اتبعم بدونة الطهارة، حتى يجد الماء، أو حدث، أو حر مذنب بعد من السب والحن والرهرى والثوري وأصحابنا الأثرى، وروى عن ابن عباس وأبي حمزة، ثم قال: وله أن يصلي به ما شاء من الصلاة قبضته المصيرة ويجمع بين الصلاتين، يفضي فوائت، وينطوع قبل الصلاة ويعددها. وثالث مالك والشافعي - رحمهما الله - لا يصلي به فريضه. اهـ.

قلت: لكن قال ابن العربي العائكي: قال أبو حنيفة: يجوز أد يصلي به فريضة أخرى. وفي المذهب تفصيل. اهـ.

وقال الشوكاني في التبر: في حديث حمزة بن شعيب: جعلتني الأرض مسجداً وظهوراً أيضاً أد كنتي الصلاة، وقد استدل بالحدث على اشتراط دخول الوقت لتبسم تنفيذ الأمر بالتبسم بدرك الصلاة، ودراكها لا يكون إلا بعد دخول الوقت قطعاً، وقد ذهب إلى ذلك، لا اشتراط الشافعي ومالك وأحمد وداود - رحمهم الله - مستدلاً بقوله تعالى: **وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْلُظْوا أَلْبَابَكُمْ** الآية، ولا قيام قبله، والوضوء حصه الإجماع والسنة. وقال أبو حنيفة وأصحابه: إنه يجري قبل الوقت كالبصوء، وهذا هو الظاهر، ومن سرد ما يدل على عدم الإجزاء، والحدود يقول: **وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْلُظْوا أَلْبَابَكُمْ** الآية، ولا قيام قبله، ومع ذلك دليل على اشتراط الوقت حتى يقال: يخصص الوضوء الإجماع. اهـ.

قال العيني: ويقول أصحابنا قال إبراهيم - وعطاء - وابن المسيب - والرهرى - والثعلبي - والنحس من أبي - وداود بن علي - وهو متفقون عن ابن عباس. اهـ.

وفي المسند: ويقولنا قال أهل الظاهر: إن شعبان من المالكية.

والصربي من الطافعية، وهو رواية عن أحمد، انتهى. وفي تحفاري: قال الحسن الصربي يعزله اليوم، ثم يحدث^(١)

والله الحنفية على ذلك بقوله يَرْوَى: «التراب ظهور المسم ولو إلى عشر سنين». وقد روي هذا ابن حبان في «مدرسة أبي ذر وأبي هريرة - رضي الله عنهما -». أما حديث أبي ذر فرواه أبو داود والترمذي والنسائي بحدود طرق، قال الترمذي: حسن صحيح، ورواه ابن حبان في «صحيحه» والحاكم في «المستدرک» وقال: صحيح، وما أورد عليه ابن النظار وغيره أجاب عنه الزيلعي^(٢)، تركهما روماً للاختصار. وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الترمذي في «مسنده» والطبراني في «معجمه» كما ذكره الزيلعي.

ولا داعي غلبك أو حقيقة الترحيح عند الحنفية يكون بها بشبه القرآن، وله نظائر لا تحصى. وهناك أيضاً كما ذكر الأوزي بعموم قوله عمر وجل: «وَلَكِنْ يُرِيدُ يُطَهَّرُكُمْ» عموم لطهارة قبل الوقت وبعد، مانت الحنفية إلى ذلك، وكما تعمق النظر في قولهم نجدنا أوفى بالقرآن، فله درهم.

وفي «الندبة»: «مما حديث أحمد في الأرض مسحاً وظهوراً صريح في أن المسم ظهور أي مظهر كالوضوء، فثبت جوازه قبل الوقت، وأما أكثر من فرض واحد، قال: وحلاصة السرايم أن عدم حيار التيمم قبل الوقت إن كان مبنياً على أنه ليس برفع للحدت فيأبطل بالكتاب والسنة، وإن كان ذلك ثابتاً لدليل آخر فليبين حتى ينظر فيه

(١) وهي الاستدلال «قال أبو حنيفة وأصحابه، والنووي والثابت بن سعد وإسحق بن حري، وأبو إسماعيل ما شاءوا، ولم واحد، ما أم أهداه، أنه ظاهر ما أم بعد الطهارة، ليس به غلب الماء إذا بقي منه» (٣/١٦٦).

(٢) انظر «ص الترمذي» (١٤٨/١ - ١٤٩).

ورسل مالك عن رجل نيم يوم أضاحته وهم على وضوء؟ قال: يؤثمهم غيره أحد، أي: وإن أظفهم هو أنه لم يركب تلك الأساءة. قال يحيى: ذلك مالك في رجل نيم يوم على وضوء مع ماء، فنام وكبر، ودخل في الصلاة، فقطع عليه إسنانه معه ماء؟ قال: لا يقطع صلاته، بل يشاقها بالنيم، ويتوضأ بها يستقبل من الصلوات.

أقول يحيى: وسئل مالك عن رجل نيم يوم أصحابه وهم، أي: الحنث أنهم على وضوء؟ قال: الإمام (يؤثمهم) أي المتوضئين (غيره) ويعنى يؤثمهم أحد من المتوضئين (أحد إلى) يستدبر الياء لولم يؤثمهم هو، أي ذلك التيسم (لم أره) وفي نسخة أضاحته أي يؤثمهم أيضاً (أي حرجاء، يعني أن الأفضل أن يؤم المتوضئين متوضئ، تكن لم أنهم ميم يحور الصلاة أيضاً، لكنه حلا، الألفين، قاله الناجي^(١)

قلنا: وصح اقتداء المتوضئين بالتيسم عند الحنفية على قول الشيعين خلافاً لمحمد كما في الثمامي. وفي الحارثي: أم إن عباس وهو متيم، قال العيني: وهذا مذهب أصحابنا، وبه قال الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وعن محمد بن الحسن لا يجوز، وبه قال الحسن بن حي، وكراهه مالك، وعنه من حسن ذلك، فإن فعل أيزأه. ومضى قول العيني: «كره» أي غنّه خلاف لأبصر، كما صرح به السمي وهو صاحب المذهب، ومباح البيت أدري، بما فيه.

(فإن يحيى: قال مالك في رجل نيم حين لم يجد ماء) للوضوء (فقدم) أي لم يركب (فكره) لتحريمه (ودخل في الصلاة، فقطع عليه ماء قال) الإمام مالك: (لا يقطع صلاته بل يمشي) أي صلات تلك التيسم، الذي بدأ الصلاة به (وتوضأ) بعد ذلك (لما سبق) أي لما سباني (من الصلاة). وفر نسخة من الصلوات.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ:

اعلم أن واحد الماء بعد التيميم قبل الشروع في الصلاة يتوضأ عند الجميع إلا ما قال أبو سلمة: ليس عليه استعمال الماء، وكذا وجد الماء بعد أداء الصلاة بالتيميم لا إعادة عليه عند الأئمة الأربعة، والجمهور، إلا ما قال طاووس وغيره: إنه يعمد فيه الوقت، كما في «الباحي» و«النبيل».

أم وجد الماء في وسط الصلاة فاختلعت الأئمة في ذلك؛ فقال الحنفية: بطل صلاته، وبه قال الثوري وأحمد. وقال مالك والشافعي: يمضي فيها، وروى ذلك عن أحمد إلا أنه رجع عنه، قال أحمد: كنت أقول: يمضي، ثم تدرأ فإذا أكثر الأحاديث على أنه يخرج. ومذا يدل على رجوعه عن هذه الرواية، قاله المعنى^(١).

ثم ذكر استدلال على فساد الصلاة، سها: قوله عليه السلام: «الضعيف الطيب وضوء العلم وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا رجدت الماء فأبىء حلقه»، أخرجه أبو داود والنسائي، يدل بفهمه على أنه لا يكون طهوراً عند وجود الماء، ومنطوقه على وجوب إمساكه حلقه عند وجود الماء، ولأنه قدر على استعمال الماء، فبطل نيمته كالأخارج من الصلاة، ولأن التيميم طهارة ضرورة فبطلت بزوال الضرورة كطهارة المستحاضة، كذا في المعنى^(٢).

قلت: ويصح الاستدلال على ذلك برواية حذيفة عن مسلم مرطوفاً: فُضِّئَا بِثَلَاثٍ... الحديث^(٣)، وفي أخرى: فوجعت تربتها طهوراً إذا لم نجد الماء. فَعَلِمَ أَنَّ طَهْرِيَّتَهُ مَعْنَى بَعْدِ الْوُجُودِ، فإذا وجد الماء ولو في الصلاة لم يبق طهوراً.

(قال يحيى قاله الإمام مالك) هذا بمنزلة الدليل لقوله الأول بعدم فساد

(١) (١٣٤٧/١).

(٢) انظر أخرجه مسلم (٣٧١/١) من كتاب المساجد

وقال لما أتاك في الرجل الحبيب: الله بينكم، ويقرأ جزأه من القرآن، ويقتل ما لم يجد ماء، وإلا ذلك في المكان الذي يجوز له أن يصلي فيه بالنفس.

مذهبهم أو مذهب غيرهم. إن التيمم إذا صار كالوضوء سواء، فما الرخاء لنفسه بخروج الوقت؟ وما الحاج من أن يصلي الصلوات المكتوبة تيمم واحداً؟

(قال يحيى: قال مالك في الرجل الحبيب: إنه) إذا أراد قراءة القرآن ولا يجد الماء أو لا يقدر على استعماله (يتيمم ويقرأ جزأه) وهو ما يجعله الإنسان على نفسه من قراءته سورة أو صلاة كالمويز، والحرث السوية في ورود الماء، كما في «المجموع» (من القرآن ويقتل) قال الرزقاني: «نبياً نلفرض بعده: انتهى. ويصلي عند الحنفية مطلقاً بدون قن الشربة (ما لم يجد ماء)، وأما إذا وحده فلا يجوز له التيمم، (وإنما ذلك) أي حذر القراءة والتفتت بالتيمم (في السكان) والموضع الذي يجوز له أن يتيمم (يصل في) أي في ذلك الموضع بالتيمم، وإنما بذلك الموضع فقد نال الماء حقيقته أو حكماً، ما لا يقدر على استعماله.

قال صاحب «المغني»^(١): يجوز التيمم لكل ما يظهر له من الماء، أو مثل مصحف، أو قراءة قرآن، أو سجود ثلاث، أو شكوى أو آية في التيمم. قال أحمد: يتيمم ويقرأ جزءه. يعني الحنفية، وبذلك قال مالك والشافعي والثوري وأصحاب الرأي. وقال أبو حنيفة: لا يتيمم إلا المكتوبة، ويكره لأوزاعي أن يصلي التيمم بمصحف، انتهى.

(١) شرح الرزقاني، ١/١١٣.

(٢) ٣٥١/١٢

(٢٤) باب العمل في النجس

٩٠/١٢٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ أَقْبَلَ
 نُبْرًا وَسَبَّحَ إِلَيْهِ نُبْرًا حَمْرًا، مِنْ أَكْرَفٍ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالسَّيْرِ، نَزَلَ
 عَلَيْهِ، ثُمَّ قُبِعَ.....

(٢٤) العمل في النجس

أي يلا كيبه. ولما كان اتينيم عند المالكية ضربة للوجه والتخمين على
 المشهور في مذهبه - كما سيبيء - وما ذكر الإمام فيها من الروايات سر
 فيها إلا انضربين راثرقتين بخلاف مذهبه، فيؤيد أن المراد بالعمل في اتينيم
 في هذا الترجمة بيان كيفية اتينيم المسنون، وإليه يشير كلام الزرقاني.

و لأرجه حدي أن يقد: إن للمالكية فيها رأيين كما، سيبيء. وهذا
 محمول على إحدى الروايتين عن الإمام مالك، وإليه يشير كلام الشافعي في
 الترجمة.

٩٠/١٢٠ - (مالك عن نافع أنه أقبل هواً أي نافع (وهو غله من عصر)
 دوي موقوفاً ومرفوعاً، قال اندر قطني: الصواب وقفه، كذا في التلخيص
 الحبير^(١) وغيره، من (نجرف) بصمين أو بسكونة الثاني؛ موضع على ثلاثة
 أميال من المدينة كما تقدم، حتى إذا كان بالمريدة بكسر الميم وسكونه، نزل
 بعدها هو هذا، مقترحة آخره دل مهملة، وقيل: الرواية بالفتح والنقطة بالكسر؛
 مجلس الإبل أو غلبة عروس، فتشع الإبل عن الخروج، والمراد في الحديث
 موضع على ميل، وقيل: على مبين من المدينة.

(مؤيد عند الله بن عمر - رضى الله عنهما - أنفسهم) وهذا يؤيد الحسنه في
 قولهم: إن الماء إذا كان على ميل ذيقاً معدوماً، وأنم أنحقق عند فيه أقويل

الأنثى لا أثر في «الزنا»^(١٩٠١) في حق الشاغرة فداء بعد العوات عند الخوف،
وبعد القرباء عند الأمن، وقوله «وإذا»

«وإذا» كانت الأنثى فيها في مسألة أخرى وهي حوار التمسك في الحضر،
والخوف من أموال الناس المذاهب في مثل المسألة، والظاهر أنه لا اختلاف
فيما كانت الأنثى هي ذلك، بل في قضية عن «التمسك» وفي المأثر أن ابن عمر
- رضي الله عنه - كان يرى حوار التمسك في الحضر، و«قال الإمام أبو حنيفة
- مآلك، «قال الشافعي» يجب التمسك في الحضر، اهـ.

ومر «التمسك»^(١٩٠٢) باسم في تفسير آخر بطوليه، وهو «يرجى التمسك
في الحضر» والتفسير ما دون ذلك، تيمنا باسم بهمة جميعاً، و«قال الشافعي»
«مآلك» وحمل لا ساج إلا في السفر الطويل، «وإن عدم الب» في الحضر إلى
التمسك عنهم أو حذر في مصر، فعليه التمسك والتمسك، وهذا هو مآلك
والنوري، والأوزاعي والشافعي «وبل أبو حنيفة في رواية عنه: لا علي.

سم لم يسم في الحضر وعنى به هذا، غير أنه، فهل بعيداً على
رويتي، إحداهما «يُعيد» وهو مذهب الشافعي، والثاني «لا» وهو مذهب
مآلك، اهـ. وقال المروزي^(١٩٠٣) «وإن حوار في الحضر» «هذا مآلك وأصحابه
وأبو حنيفة والشافعي، لأنه لا يردك الوقت فإذا لم يجد الحضر استأجر
تيسم، والآية حادثة على الأغلب من أن استأجر لا يجد الثمن، كما أن
الأغلب أن الشاهد بعد فلا مفهوم له. وقال أبو يوسف وزفر: لا يجوز
التمسك في الحضر حال وقوع جرح الوقت، اهـ.

(١٩٠١) : (١٩٠٢)

(١٩٠٢) : (١٩٠٣)

(١٩٠٣) : (١٩٠٤) : (١٩٠٥)

يقال الشعراني: ومن ذلك قول الصاعقي^(١) من نعل عفيه ماء في الحضر، وخاف فوت الوقت فيقيم ويصلي؛ ثم إذا وجد الماء أعاد، مع قول مالك: يصلي بالثيم ولا يموت، ومع قول أبي حنيفة إنه يهجر إلى أن يفتل على الماء. أو قال الطحاوي: يترك الثيم في الحضر إذا لم يجد الماء خاف فوت الصلاة، وبه فإن عطاء.

فإن المعني^(٢) إن فاق الماء في الحضر الحائض فوت الوقت بيمينه، فإنه عطاء بن أبي رباح، وبه قال الصاعقي، ومنعنا جواز الثيم لعدم الماء، كذا في الأسرار، وفي شرح الطحاوي: الثيم في العصر لا يجوز إلا في ثلاث: فوت الصلاة، وفوت العيد، وخوف الخشب لحد بسبب الاغتسال. وقال الشعراني: من عدم الماء في العصر لا ينضم لأنه قادر.

قلت: الأصل جواره لعدم الماء سواء كان في العصر أو خارجه لعدم النص، وعبد مالك إذ وجد الحاضر الماء في الوقت فهل يعيد أم لا؟ فيه قولان في المدونة، وقلت: أن يعيد أبداً، انتهى.

وقال في "نبحر الواقع"^(٣): طاهر ماء في حق السافر، لا ثمقيم وهو حائض لماء ولو في العصر؛ لأن شرط العدم، فأينما تحقق جاز له الثيم، نص عبد في الأسرار. لكن قال في شرح الطحاوي: لا يجوز في العصر إلا لحوف فوت الصلاة والعيد أو للحائض الحائض من المبرد. وكذا ذكر الشعراني ماء على كونه حراً، وأحق الأول للمذنبين، والمنع هنا على عادة الأمصار، فلس خلافاً حقيقياً، وتصحيح الرباعي لا يفيد، اهـ.

(١) كذا في الاستدراك (٣/١٠٦).

(٢) حكمة الطحاوي (٣٠/٢٠٠).

(٣) (١٢٢/٦).

وحمله الآخرون عمن لا استحباب والمستب، لكن الآن: الآية عن ابن عمر - رضي الله عنه - صريحة في الضربين، فيحمل هذا أيضاً عليها.

قال ابن السخنة في «نهاية النهاية»: «والجمهور قوله عليه الصلاة والسلام: «التيهر صرطان» صرة الموجه وصرة لتبليس إلى العرفقين». روي هذا من حديث ابن عمر عند الحاكم والدارقطني في «سننه» وروي أيضاً من حديث جابر وعائشة - رضي الله عنهما - كذا في «الفتح المرحماني».

قلت: ومن حديث عمار وأبي هريرة وأبي أمامة وأبي الجهم أيضاً، والكلام في الدلائل صويل لا يسع هذا المختصر، بسطتُ أمداً منها الشيخ في «النداء»^(١)، وذكر تخريج هذه الروايات، لكن على أهل ما لا يدرك كله لا يترك كله تذكر شيئاً منها، ونحل السط على المطولات.

فمنها: رواية عمار قال: كنت في القوم حين نزلت الرخصة في المسح بالتراب إذا لم نجد الماء، فاسرنا، فغربنا واحدة لم نجد ثم صرة أخرى لتبليس إلى العرفقين. روى البزار، وقال الحافظ: «إسناده حسن».

ومنها: حديث جابر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «التيهر صرة الموجه وصرة للغرايين إلى العرفقين». روى الدارقطني والحاكم. وقال: صحيح الإسناد وأما بخرجه. وقال العيني: أخرجه البيهقي أيضاً، والحاكم أيضاً من حديث إسحاق الحري، وقال: «إسناده صحيح»، وقال الذهبي: «إسناده صحيح». اد.

ومنها: حديث جابر أيضاً قال: جاء رجل، فقال: أصابني حنابة، وإني تمتكت في ثيابي، فقال: اصرب مكداً، وصره برأيه الأرض فمسح وجهه، ثم ضرب يديه فمسح بهما إلى العرفقين. روى الحاكم والدارقطني والخطابي، قال الحاكم: «إسناده صحيح».

(١) انظر «بذل السجود» (١٩/٣).

٩١/١٢١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ سَمْعَانَ بْنِ مَرْجَانٍ: أَنَّ عَدَّ النَّوْزِي
خَطَرَ كَلَامَ التَّبَسُّمِ إِلَى الْمَرْفُوقَيْنِ

وَسَمِعْتُ النَّوْزِيَّ يَقُولُ: «لَتُبَسِّمُ وَأَتَيْنَ بِذَلِكَ بِمِثْلِ؟ فَضَلُّهُ بِضَرْبِ ضَرْبَةِ
الْمَرْفُوقَيْنِ» وَضَرْبَةُ النَّوْزِيَّ: وَتَسْمِيَتُهُمَا إِلَى الْمَرْفُوقَيْنِ.

ومنها: ما روي عن نافع قال: سألت ابن عمر عن التَّبَسُّمِ؟ فضرب بيديه
إلى الأرض ومسح بهما بيده ووجهه وضرب ضربة أخرى فمسح بهما خراجه.
رواه الطحاوي بإسناده صحيح.

ومنها: أثر الباب بإسناده صحيح، ومنها: أثر سالم عن ابن عمر، وفيه:
ثم ضرب ضربة أخرى ثم مسح بهما بيديه إلى المرفقين. رواه الطحاوي.
وإسناده صحيح فإنه التيموني^(١)

قلت: ولا يلزم عيبك ما حدثنا قل أن من أقوى المرجحات عندنا
الحفية كون التيموني أوفى بالثقة والأوفى به هما الصريتان ومسح اليدين إلى
المرفقين كما فصله الشيخ في «البدل». فتأمل ونشكر.

٩١/١٢١ (سالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (كان)
يسمح إلى المرفقين؛ وكان هذا مذهبه ومذهب أبيه سالم والحسن والثوري كما
في «المعني».

قال يحيى: رسول ذلك كيف التَّبَسُّمُ بَيْنَ يَدَيْهِ سَلَخَ بِهِ فِي الْيَدَيْنِ (فَقَالَ)
يَضْرِبُ: أَمْرًا لِرُجْعِهِ، وَفِي نَسْخَةِ «اللوحة» (بِضَرْبِهِ) أُخْرَى (بِالْيَدَيْنِ) وَفِي نَسْخَةِ
«الليثيين» (وَمَسَحَهُمَا إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ) وَهَذَا عَلَى إِحْدَى الرَّوَابِيعِ عَنِ الْإِمَامِ كَمَا
سَطَرَهُ السَّاجِي، وَأَمَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ فَيَحْتَمِلُ عَلَى الْأَسْتَحْبَابِ، كَمَا مَشَى عَلَيْهِ
الزُّرْقَانِي، وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ طَاهِرَ كَلَامِ الْإِمَامِ فِي «الموطأ» إِبْجَابَ التَّبَسُّمِ إِلَى

(١) «اللوحة» مع تعليق الحسن (٢٠/١)

نحوه من غير أن يشاء الماء، فعند الماء بعد غسله
 ماء، وابتدأ غسل وجهه بماء من غير أن يشاء من الماء،
 إلا حتى قد انقضى، وهذا لا يعطى حتى يوشى الماء، بخلاف
 غسل وجهه، فإنه انقضى في ثلثه، لا يوشى فيه ماء، بخلاف
 غسل وجهه، فإنه انقضى في ثلثه، لا يوشى فيه ماء، بخلاف

صلى؟ فقال سعيد: إذا دبر الماء عليه، وجب الماء يستقبل من
 القبل، ولا إعادة لما صلى على، فإنه قد أتى ما يرضى، ونقدم أن واحد
 الماء بعد التيمم قبل الصلاة سرفاً عند الجميع إلا عند أبي مسلم - رضي الله
 عنه - وواحد الماء بعد أداء الصلاة لا إعادة عليه عند الجميع إلا ما قال
 ظاهريين وغيرهم، وأما الماء في وسط الصلاة فمختلف فيه

قال الشافعي: إذا صلى الخمسة فليست له إعادة الماء، وجب الاعتناء
 بوجع الماء إلا ما يحكم من أبي مسلم بن عبد الرحمن أنه قال لا يلزمه
 عدم مذهب مالك بوجع من بعده من ثلثه

فإن سجد في ذلك فليس احتلم وهو في سجد، وأما حكم الحضر
 لم يغسل عند الدعاء بعد تقديم مسبوقة، ولا بقدر على الماء إلا على قدر أبي
 علي مقدار يكفي "المسبوقة" فقط دون الغسل (وهو) أي الغسل على يقين من
 أنه لا يعطى حتى يأتي، ويصل إلى (الماء) إما لأنه وقت البرد مثلاً لا يعطى
 في مثل هذا الوقت، أو لأن عليه شيئاً حر يغني عن العطش، وكذلك إذا
 يكون ماء الغروب مثلاً غير ذلك المبرور عنه.

فإن الإجماع انفصل بذكر الماء الذي يكفي الوضوء منه (درجه) المتطهر
 بالعمى أو يغسل الماء منه من الغسل، لأنه من شيء، أمر ذلك الأدنى (أي من
 الاحتلام) وهذا يستقيم على مذهب من قال بخاتمة السبي، لأنه إن كان طاهراً وكان
 عنه لم يجز، استطاعة لا يجوز صوف ثلثه، إلى ذلك أنهم يسمون سبعة طهراً كما أمره الله
 من وجب، لأنه داخل في حكم عدم الماء، وبوجود الذي لا يكفي في حكم العدم.

عن مالك بن أنس عن رجل من جنس بني كنانة أن سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «الرجل إذا أتى بغير طهارة فأتى المسجد فقرأ الحمد لله والصلوة والسلام على النبي وآله وسلم ثم أتى المسجد فقرأ الحمد لله والصلوة والسلام على النبي وآله وسلم ثم أتى المسجد فقرأ الحمد لله والصلوة والسلام على النبي وآله وسلم»

قلت: وفيه فائدتان: الأولى: أن الرجل إذا أتى بغير طهارة فأتى المسجد فقرأ الحمد لله والصلوة والسلام على النبي وآله وسلم ثم أتى المسجد فقرأ الحمد لله والصلوة والسلام على النبي وآله وسلم ثم أتى المسجد فقرأ الحمد لله والصلوة والسلام على النبي وآله وسلم، فإنه يبرأ من جميع ذنوبه. والثانية: أن الرجل إذا أتى بغير طهارة فأتى المسجد فقرأ الحمد لله والصلوة والسلام على النبي وآله وسلم ثم أتى المسجد فقرأ الحمد لله والصلوة والسلام على النبي وآله وسلم ثم أتى المسجد فقرأ الحمد لله والصلوة والسلام على النبي وآله وسلم، فإنه يبرأ من جميع ذنوبه.

وقال ابن العربي: إذا جاء من الماء ما لا يكون له طهارة استعماله، فإنه يبرأ من جميع ذنوبه.

وقال يحيى بن سعيد: من أتى بغير طهارة فأتى المسجد فقرأ الحمد لله والصلوة والسلام على النبي وآله وسلم ثم أتى المسجد فقرأ الحمد لله والصلوة والسلام على النبي وآله وسلم ثم أتى المسجد فقرأ الحمد لله والصلوة والسلام على النبي وآله وسلم، فإنه يبرأ من جميع ذنوبه.

وقال الزهري: من أتى بغير طهارة فأتى المسجد فقرأ الحمد لله والصلوة والسلام على النبي وآله وسلم ثم أتى المسجد فقرأ الحمد لله والصلوة والسلام على النبي وآله وسلم ثم أتى المسجد فقرأ الحمد لله والصلوة والسلام على النبي وآله وسلم، فإنه يبرأ من جميع ذنوبه.

(٢٦) باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض

به وقد عرفت، يحشر الناس على صعيد واحد في أرض واحدة. وقال ابن عباس: أظيب الصعيد أرض الحرجة. قدل على أن الصعيد يكون غير أرض الحرجة، انتهى. وهي «السدانة»: وأقوى المذهب في هذا الباب هو جواز اتئيم نكاح ما كان من جسد الأرض مبتدئ بالأحداث الواقعة فيه من طلق الصعد والأرض ويظهر لأنه قال الصعيد أطلق أهل اللغة على أنه وجد الأرض كان عليه غير أو لم يكن. وقد رُد على الشافعي بحديث أبي جهيم - رضي الله عنه - فإن فيه أن اتئيم يتيم على حداد في السدانة، ومن المعلوم أن حيطان السدانة كانت سبة من أحجار مؤد من غير تراب. فلزم نيب الطهارة على الأحجار لم يجعله رسول الله ﷺ. كذا ذكره الطحاوي وابن طائ وابن القصار المالكيين، انتهى.

قلت. وما أورد عليه الكرمي، رده المعيني، «جمعها صاحب السدانة»^(١) في شرحه على شرح النواية، فارجع إليه إن شئت. ولا بعموما هذا الوجيز.

(٢٦) ما يحل للرجل من امرأته

يعني من المباشرة بها (وهي حائض). قال ابن عرفة: المحيض والمحيض اجتماع النون إلى ثلث الممكن، وبه سمي الحوض لاحتمال الماء به. ونيس كد رحم، إما هو سيلان الدم وإما سمي الحوض حوضا لسيلان الماء فيه. كذا في «عارضة لأخوند»^(٢). وقال النحوي^(٣): «المحيض لغة السيلان، يقال: حاضت السمرة، وهي شجرة يسيل منها شيء كأنهم. ويقال: الحيض لغة آدم الخارج. وعن النحائي: حاض رجاص وحاض رجاص كنها يسمى. والمراة

(١) ١٥٢/٩٦

(٢) ١٤٠٢/٩٦

(٣) «عمدة القاري» ١٤٥/٩٦

.....

ساقط في هذه المصيبة لتساوي بعير له، واحتلف النجاسة في ذلك، فقل
التحلب بها لم يكن حائلا على الفعل كما سطره المسوق يسمى حائلي أي
دأب حيض كدابة زانم ولازم ركبا حائلي يهتشمه ويذهب صبيوه أن كانت
صحة شهرا وذلك في شهرا أو نساء أو شخصه ومذهب الكنديين أنه استعفى
عن علامة الشبهة لأنه محصور في العودته ومقصود حسن البراءة بدور
وصدر فيها.

وان هذه هي الخرج فهو لم ينقصه أحد امرأة مسلمة عن ذلك وصغر
وقال الأرمزي: حيضه في حية رجم العرق بعد بلوغها في أوقاف متعددة من
قبر ذلك رجم وقال القاضي: حيضه دم عسل أو لونه بالغة أو كونه
وعلى هو دم عسل يخرج عن مخرج حيضه من ذلك والآن حاضرة
حيرة في البراءة.

وهي بعد صفة الإحرام: قلل حيضه في حية حركه فانه
صالح في الرأس، كثره في حركه، طهره.

أما ان مشقة الحيض في ثلاثة أنواع: أحدها المشقة في الفرج
سارطة وهو حرمان الدم والإجماع وهو متعلق بالكثرة، سبب الإجماع فيها
بينه من وجوب الكفارة على من أكلها، سببه بوجوب الإحصار، ولم يذكر
المتصنف أيضا حائث المشقة لأنه لم يقل بها، وكذا لا يجب بعدا الحنفية،
وهو الأصح من قولهم استعفى، إجماعهم على أن الحيض من أكله كذا في
القول الثاني.

والثاني المشقة من فوق الشرة ودرج المرحه عند أو الذكر ومبيد، وهو
مباح بالإجماع، قال القاضي: ولا ما حكي عن عبادته في غيره من أن لا

عَنِ الْحَافِظِ: مَنْ لَبَسَ بِهَا زَاجَهَا إِذَا رَأَتْ النَّصْرَ قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ؟
قَالَ: لَا، حَتَّى تَغْتَسِلَ.

المحفوظ (عن الحافظ جل يصبهها) أي يجامعها (زوجها إذا رأت النضر) أي علامة من القُتْبَةِ وغيرها وإلا فحقيقة الطهر لبس بعربي (تلي أن تغسل؟) فقالا، أي كل منهما (لا) أي لا يجامعها (حتى تغسل) سواء انقطع حبضها لأكثر المدة أو أقلها. وهو مذهب مالك وبه قال الشافعي وأحمد وزفر - رحمهم الله -. وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن انقطع لأكثره جاز وطؤها قبل الغسل، وإن انقطع قبل ذلك منع حتى تغسل أو يحكم بظهورها بمعجم آخر وقت الصلاة.

وهذه مذهب آخر. وهو أنه يحل الوطء بمجرد الانقطاع مطلقاً، لكن بعد إصابة الماء بالوضوء، وأخرجه الطبري عن طاووس ومجاهد، واستدل الحنفية بوجودها منها: أن قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَذَكَّرُونَ﴾ انفاة تدل على أن الاعتزال ينتهي إلى الطهارة من الحيض وانقطاعه. وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَلَّوْهُ﴾ يدل على الإتيان بعد الغسل، فحملنا كلا الدلائلين على كلا الحالين، لئلا يترك أحدهما. قال محمد^(١) بعد ذكر أثر الباب: وهذا يأخذ لا تأسر سائرين عندنا حتى نحل لها الصلاة أو نجب عليها وهو قول أبي حنيفة انتهى.

قال في «التهذيب»: وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يحل وطؤها حتى تغسل، لأن الدم يدر تارة وينقطع أخرى، فلا بد من الاعتزال ليرجع حال الانقطاع، ولو لم تغسل ومضى عليها أدنى وقت الصلاة بقدر أن تغسل على الاعتزال والتحرمة حل وطؤها، لأن الصلاة صارت شيئاً في فتيها فظهرت حكماً.

ولو كان انقطع الدم دون عاينها فوق اثنتي عشرة يوماً لم يغربها حتى تعضي

(١) مؤلفاً محمد (ص ٥٠).

(٢٧) باب طهر الحائض

عادتها. وإن اغتسلت: لأن أمود بي العدة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب، وإن نطق بغير عشرة أمام حل وضوء قبل العدة لأن الحيض لا يزدد له عصى العشرة إلا أنه لا يستحب قبل الاحتصال للهي في القراءة بالشدائد. انتهى.

فإن من المصمم^(١) رحمه الله أن في الآية قرأتها **حَيْضًا** وعظمته في التخصيف والشدائد، ومزود الأول منه العدة المعارضة على الحل بالانقطاع بطلقا. وإذا انتهت نحرمة المعارضة على الحل حلت بانقضو، وماذا الثانية عدم انتهائها عنه، بل بعد الاعتساف فوجب الجمع ما أمكن، فحملت الأولى على الانقطاع بأكثر العدة، ولثانية عليه تمام العدة التي ليست أكثر مدة الحيض وهو العدة. لأن في توفيق قربانها في الانقطاع فلا أثر على العسل إزالتها خاصة حكماً، وهو مضاف لحكم الفرع عليها بوجوب الصلاة المستأنوم إبطال إياها طاهرة قطعاً بخلاف عدم العدة، وإن اشرح ثم نطق عليها بالظهور بل يحوز الحيض بعده، ونذا لو زادت ولم تحاوز لعشره كان الزكوى حيفاً بالانقضاء. انتهى.

(٢٧) طهر الحائض

بعض كيف يُحْتَمَ الطهارة من الحيض والتفتاته. وما أحلامه عليه؟ قد ابن النجاشي^(٢) الحبيص شيء كونه أنه تعالى على بذات آدم عليه السلام، والتفسير في غيوبة رسالته أمر لم يزل يتقدم. وإذا كنا جميعاً فيه سواء من حسنة ورفعة، أحاديثه من حاله، وعرفتها من حاله وحسنه، لا أنه لم يأكل الكبد. ويحيض المكند، وإذا كان شيئاً كونه لله مصدر عمادة مستعمرة،

(١) اطهر: فتح المثير (١/١٤٦)

(٢) اطهر: عزائم، وأسودني: (١/٢٠٨)

بِغُلٍّ إِلَى سَائِلَةٍ كَمْ أَمُودَسَ، بِالْفُجْءِ فِيهَا تَكْرُفٌ، وَبِالْقُسْرَةِ
مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ، بِسَائِلَتِهَا عَنْ الْخِلَافَةِ، فَقِيلَ لَهَا: لَا تَعْلَمِينَ.....

من هو جمع امرؤ، وقيل: مفرد نقصا جمع معني، وعط السخاري في تعليقه.
وكبر نساء الحديث ابنتين، فيه جواز معانيه كرسب النساء للنساء (إلى عائشة)
- رضي الله عنها - أم المؤمنين لكونها أعلم الناس بهذا الأمر لسكانها من
أبي بكر رضي الله عنه لم يكن فيه غيب، وسؤالها عنه رضي الله عنه يستحي بمثلها فساء.

(بدرجقة) كسر: أنزل وفتح الثاء والجيم جمع درج بضم فسكون، قال
ابن بطال: كما يرويه أبو جاد الحديث، وقال في المعجم: وهو كانسفت
السكر وحامه دانه، نضع فيه كمره نجف متاعيا ومبيها، قال الحبي، وهو
عنه أنه حتى فتح الدخان والرأس، وهو بعيد عن الصواب، قال في المعجم^(١).
وقيل: بالضم فالسكون على أنه تأنيث الندرج، وقيل: بالضبط على أنه مفرد،
وجمعه درج، كسرة وثرس، وأصله شيء يفرج أي يلقف، فيدخل في حياء
النافذة ثم يخرج ويترك على حوزة، فسموه قنفة ولذا قنفاه، انتهى، وبسط
التكلام عليه الدين^(٢)، وأما هذا وعاء أو ظرفه قال الحفاظ: ولستأ به
ما تحتمل المرأة من قنفة وغيرها شعوب هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا.

(فيها الكمر سف) بضم الكاف وإدكان الراء، وضم السين المعجمة آخره،
القطي، قال أبو عبيد، هذا في العربي، بضعه في المرح لأختار الظهور، وأخبرته
ليبائعه وشائه، وتحفيقه الرياضات، فتظهر فيه آثار الدم ما لا يظهر في غيره (فيه
احضرة من دم الحيضة) أي آثار الدم (يسألنها عن) وجوب (الخلافة) أدائها (فتقول)
عائشة (لها) إدرات فيه شيئا من الآثار (لا تعجلين) بالسوقية على العتق، وسكون
اللام علم، ساء المخصص، وقيل: والخلافة النخبة أبص على بناء جمع فتعولت غائبا.

(١) مجمع بحار الآثار (١/١٦٦) قوله: عباد النافذة أي: قنفسها، وغمره قنفاه أي
قنصفه.

(٢) انظر: حكمة الفارسي (٢/١٦٥).

حتى ترى البنية النساء يريد بذلك التحيز من الخلطة.

قال العيني: ويجوز لها الوجهان، وكذا في نرى، انتهى أي لا تعجز
بالصلاة (حتى نرى) أصله ترائى لأنه من الرؤية، وهو عاية للتحيز المفهوم
بعدم الخلطة.

(الفتنة) تمنع القاف عند انقضاء الشهية، وفي تفسيرها أنوار، قيل:
ما أبيض يذمه الرجل عند انقطاع الحيض^(١) وقال مالك: سألت النساء عنه،
فإنه هو أمر معلوم عندهن يربط عند الظهور انتهى، وقيل: شيء يخرج مثل
المني، وقيل: مثل الحيض ما يخرج من الفرج بمعنى الحيض، وقيل: مثل البول،
وقيل: شيء، بنى الخليل الأبيض يخرج من الفرج في أمر الحيض، وقيل: هو
كثرة عن حفاف القطنة والخروقة التي تحتها، وأذا كان الخوف قد يحدث في
ثناء الحيض أيضاً.

قلت: وفي المحيط: المص في حديث عائشة رضي الله عنها: «الطبي
الذي يحس به الرأس، وهو أبيض يضرب نوره إلى العفيرة أرادت أنها لا
تخرج من الحيض، حتى ترى البياض الحالض، انتهى البيضا: تأكيد لبيضا
الفتنة (ترى) عائشة - رضي الله عنها - بذلك أن يكون الظهور من الحيض
وكانت تحكم بأن كل ما يرى من الكثرة والصفرة في زمن الحيض حيض
وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد - رضي الله عنهم - وقال
أبو يوسف، وأبو ثور: لا يكون حيضاً إلا أن يتقنه دم أسود كذا في المعاني^(٢)
أو ما أم يتقنه دم بولاً وإني كذا في القياحي^(٣).

قال العيني^(٤)، وروى البيهقي بسنده أرسلت امرأة من حبش إلى عمرة

(١) كذا في الاستدراك (٢/١٩٤).

(٢) المستدرک (١/١٩٤).

(٣) سنن العارفي (٢/١٢٦).

٩١/١٢٩ . وحديثي عن مبارك بن عبد الله بن أبي حمزة

..... ١٠٠٠

كُتِبَتْ فُطْرٌ فِينَا نَحْنُ أَوَّلُ الصَّغِيرِ نَسَائِنَا إِذَا لَمْ يَرْجِعْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ إِلَّا هَذَا
أَقْبَلْنَا فَإِنَّهُ لَا حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ حَالَهُ، وَهُوَ مَا عَجَبَ أَبِي حَبِيبَةَ وَلِطَاعِي
وَمَائِكَ، فَإِنَّ رَأَتْ نَحْمُورَ فِي زَمَنِ الْخَوِصِ ابْتِدَاءَ مَهْوٍ عَنْهُمْ حَيْفُ. وَوَلَا
أَبُو بَرْسَبَ، لَا حَتَّى يَخْدُمَهَا دَمَ، فَتُحْضَرُ فَتُفَادِلُ الْمَدَامَ فِي
بَيْتِ الْمَدَامِ فِي ذَلِكَ فِينَا

۵۱/۱۲۸ - [دالک عن عبد الله بن أنس (مکر) بن محمد بن عمرو بن حمر]

(عن عمته) قال من الحديث: هي عمرة بنت حرم عمه جد عبد الله بن أبي بكره
أطلق عليه عمته حجازاً، قاله البرقي، اسماً للحافظ. وبه جزء العبيد في
سجده، ونعمت الحافظ بأن عمرة هذه صحابة قديمة ففي روايتها عن بنت ربيعة
بن كنانة، ثلاث نساء لما قد يقع رواية لأبي الأصبغر، فرواية عبد الله
عنها منقطعة لأنه لم يذكرها، ويحتمل أن المراد عمته لتحقيقه يعني أم عمرو
أم أم كلثوم، هـ

عَنْ أَبِي خَبْرَةَ قَالَ سَأَلَ لَحْمًا رَجُلِي أَنْ يَحْفَظَهُ أَوْ يَنْفَعَهُ شَيْئًا فَنَفَعَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

انفعا في الحسد إلا أن كتب ابن حبان لا ترحم ما جلدت عليه

عن ابن أبي عمير عن حماد بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الشيخان» وذكرهما في الحديثين المذكورين. وذكرهما في الحديثين المذكورين. وذكرهما في الحديثين المذكورين.

(1993) 1993, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 2681, 2682, 268

(374) $\text{C}_2\text{H}_5\text{Br} + \text{C}_2\text{H}_5\text{MgBr} \rightarrow \text{C}_4\text{H}_{10}$ (T)

أما بعد، ثم ساءل عن يدعون بالمصباح من خوف الماء. فيقولون
 إن المصباح مكتوب عليه ذلك حديثاً. فيقول: كان الماء يضر
 هذا.

بعض الشراح أنها أم سعد لذكر ابن عبد الله إياها في فصحة، وليس في
 ذكره لها دليل على المعدن؛ لأنه لم يقل: أنها صاحبة هذه الفضة، ولم يقل
 أحد من أهل السند في أولاد أبيه من يتكلم بها أم سعد، انتهى.

وأورد العلامة (عليه السلام) على هذا فارجع إلى إن كنت، والحاصل أنه لم
 يقع الجرم بعين الجمع بعد.

(أما) التفسير لسنن أبي سعيد (أن ساءل) أي ساءل (أو بلغ) أي بلغ (أو يدعون)
 أي يدعون، قال المصنف: يجمع المصباح ويشتد في هذه المادة جمع
 المذكر والمؤنث، وفي التفسير مختلف: وزن الجمع المذكر يفعلون ووزن
 الجمع المؤنث يفعلن. انتهى. قال الحافظ: ووقع في رواية الكشيحي يدعين،
 وقد صاحب الفاضل: «دعيت لغة في دعوت، ولم يسم عليه صاحب
 المصباح، ولا المصنف، انتهى. ويحكم عليه بالعلامة المصنف.

(بالمصباح) جمع مصباح وهو السراج (من خوف الماء) أي خوف الماء في أوقات
 السجود (يعطون إلى) الفضة (تدانة على) الظهر (يعني يطلون المصباح لينظروا بها
 إلى ما في الكرميم حتى يقض على ما يدل على «طهر» فكانت) ابنة زيد
 (تجيب ذلك) التكلّف (عليهن) وتقول: ما كان النساء؟ أي نساء، «تصاحبة» فإلام
 لعدم كذا في «الفتح» أي مع كونهن أكثر اجتهداً وعلماً بأفضل عملاً وبرهاناً
 (يصنع هذا) وإسما كانت عليهن التكلّف لما لا ينزح ثوبهن في نصف الليل
 دون وقت الصلاة، وإسما ينزحهن ذلك في وقت الصلاة كذا روي عن الإمام
 مالك وغيره. قال في «معجم الأصيل»: وأيسر عليها «طهر» فظهر قبل العذر،
 بل عند النوم والصبح، هـ. قال الحافظ: فيه خبر لأنه وقت الغشاء.

٩٩٠/١٢٩ - رُحِمَا سَأَلَتْ: عَنِ الْحَائِضِ عَلَى مَا سَأَلَتْ عَنْهُ مَاذَا
فِي حَيْضِهَا قَالَ: حَيْضُ الْمَيْمُونِ فَإِنْ سَلَّحَتْ مِنَ الْيُسْبِيءِ إِذَا كُنَّ مَعَهُ
أَيُّ شَيْءٍ.

وفي المستوى: "أَنَّ رَحِمًا سَأَلَتْ: عَنْ طَهْرِ الْمَيْمُونِ بِالْإِثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثِينَ
وَجَاءَ النَّصِيرُ فِي: "فِيهَا" هـ. وَقِيلَ: "أَنَّ طَهْرَ الْحَائِضِ الْحَرَجُ، أَيْ طَهْرُهَا وَهُوَ مَدْرُومٌ
وَقِيلَ: "لَا الْمَيْمُونُ لَا تَنْزِلُ فِي السَّاعَةِ الْعَالِيَةِ وَحَيْثُ أَرَادَ طَهْرُ يَسِيرٍ كَالْمَاءِ
وَمِنْ الْعَلِيِّ: "أَنَّ الْمَاءَ حَائِضًا" أَيْ مَدْرُومًا: "مَحْتَمَلٌ أَنَّهُ كَانَ فِي سَائِرِ النُّصُومِ
نُصُومٌ فَطَهَرَ نَسَبَ النُّصُومِ" أَخْبَرُ.

وَمِنْ أَهْلِ: "وَقِيلَ: "وَعَدَى لِكَلَامِ وَحَيْثُ حَرَامٌ، أَيْ حَائِضٌ أَيْسَى فِي
طَهْرِهِ أَيْ كَوْنُهُ مَخْرُجًا لِحَيْضِهِ. فَطَهَرَ إِذَا كَانَ حَائِضًا فَهُوَ طَهْرٌ مَحْتَمَلٌ ذَلِكَ
وَعَلَى هَذَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَيَشْهَدُ لَهُمَا التَّوَجُّعُ حَيْثُ نَدَّاهِي عَنْ مَعْنَاهُ كَمَا
هَدَّاهُ نَهَى التَّسَامُ أَنْ يَفْقَرُوا إِلَيَّ فِي الْحَيْضِ. وَغَوَى أَنَّهُ قَدْ كَوَّنَ لِحَيْضِهِ
وَفَكَدَرَهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ كَانَ يَفْقَرُونَ إِلَى الْفَقْدَةِ لِيَحْصِيَ صَلَاةَ الْمَاءِ [أَوْ كَانَتْ
بِشَاءِ قُرْبٍ أَوْ يَحْصِيَ ذَلِكَ أَنْ صَلَاةَ الْعَتَا لَا يَلْزَمُ حَيْضُهُ، أَيْسَى].

وَلَا يَأْتِي عَاقِلٌ أَنَّهُ مَدْرُومٌ فِي الرُّوَايَةِ حَوَارِ الْأَسَدَاءِ لَخِي أَيْسَى مَعَ
مَعْنَاهُ نَسَبُ فِي رِسِّ الصُّحَابَةِ عَلَى عَدَمِ تَوَسُّعِهَا كَمَا فِي: "أَيْسَى" أَيْسَى
لِيَسْجُدَ.

٩٩١/١٢٩ - قَالَ بَحْبِي: "أَيْسَى" أَيْسَى عَنِ الْحَائِضِ طَهْرًا عَنْ الْحَيْضِ
بِاتِّصَافِهِ (أَيْسَى نَحْمَدُ مَا هِيَ) بِحُجُوزٍ لَيْسَ أَنْ تَنْتَبِهُ، فَقَالَ: "الْأَمَامُ مَا هِيَ" أَيْسَى
لِيَسْجُدَ. فَإِنْ مَعْنَاهُ بِمِثْلِ الْحَيْضِ إِذَا لَمْ يَحْمَدْ مَا هِيَ بِحُجُوزٍ لِيَرْفَعِ التَّوَجُّعَ فَكَانَتْ هَذِهِ
وَبِذَلِكَ الْإِتِّفَاقُ الْإِثْنَانِ وَالْجَمْعُ، كَذَا فِي الْحَائِضِ عَنِ الْحَيْضِ.

(٢٨) باب جامع الحصة

١٣٠ - ١٠٠ - حادثة في حرجي غير مائة - الله سبحانه أن عاتشة
 روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في الحصة - حرجي - في الحدة - إليها تدع
 حدة.

(٢٨) جامع الحصة

قال الترمذي في «النبيل» إنه دم الفحش يحس بإحصاء المسلمين.

(١٢٠) - ١٠٠ - مائة الله سبحانه أن عاتشة) رضي الله عنها - دم المؤمنين الزوج
 نسبي - قالت عبيدة بنت الحارث تفرق الدم أي تحرج في أيام الحمل (الحجاء تدع)
 أني ثمك (العصاة) كذا حائض - احتلفت الروايات عن عاتشة - رضي الله عنها
 في ذلك - فروي عنها هكذا - وروي أنها قالت: الحبل لا تحض - فإذا رأت الدم
 فلتخص - وتخص - كما في مجمع الفوائد^(١) عن «أبي ربيعة» وكذا في «إحياء
 السنن» عن مصنف ابن أبي شيبة^(٢) ورواه ابن أبي شيبة في «التهذيب» عن ابن شاذان
 والدارقطني يستقيها عن عاتشة - رضي الله عنها - قالت: الحاض لا يحض

قال ابن القيم - وروي عنها أنها قالت: لا تصلي، فهذا محمول على ما
 رواه غيره من الولادة بالقبول وبالحواشي، والله تعالى أعلم بما بين قولين.

واختلف العلماء فيما نزه الحمل من الدم - فقال - قالت في المظهر عنه
 وإنشائي في الحديث: إنه دم حيض - وفعل أبو حنيفة وأصحابه وأحمد
 والشافعي - إنه لا تحض في حالة الحمل - فهدم دم - لا دم حيض^(٣) - قال
 الشافعي^(٤) - هم قول جمهور الناجين - أي - من الدم - من السبب - وعطاء

(١) (١٢٢/١).

(٢) قال لاء أم حبيدة وأصحابه ومروان بن الحكم رضي الله عنهم - في الحدة - لا تستقار (١٢٢/٣١)

(٣) (١٢٣/١).

والعسك، وجابر بن رباح، وحكرمة، ومحمد بن المنكدر، والشعبي، ومحمود،
وحمامة، وإشوب، والأوزاعي، وأبو حنيفة، وابن المنذر، وأبو حمزة،
وأبو ثور، وروى عن عائشة - رضي الله عنها - والنسائي عن أبيه، وأبو
الدم لا عسي، الخ.

قلت: لم يذكر وجه الصحة، وقد تقدمت عنها البراهين^(١)، والأوفق
بالجمهور المروي، لما قبله عليه السلام في سبيل أوائل^(٢)، إلا أنها حاشي
صحيح، ولا حائل حتى تستر صحة، أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم من
حديث أبي سعيد، قال الحافظ: إسناده حسن، وسماه أبو داود قصي سمته
ومن شافين من ابن عباس، والصبغاني من حديث أبي هريرة، وأحمد وأبو داود
من حديث ربيعة بن ثابت، ومن أبي شيبة وابن شاذان من حديث علي، وهذه
الروايات وإن تكسر في بعضها، فكيف تقوي بعضها بعضاً، قال ابن قدامة:
فجعل وجود الصحيح علماً على براءة الرحم، مثل ذلك على أنه لا يجمع
مع، وبسط في وجه الاستدلال كي يلمح على الكثرة.

قد في عائشة - رضي الله عنها - وثقة مطلق من صدور رضي الله عنه، فهي قوله
عليه السلام: امرأة فليرحمها ثم يطهرها طهراً أو حاملاً، جعل الحد علماً
على عدم الحيض كما جعل الطهر علماً عليه، ولأنه زمان لا يعتد بها الحيض
فيه عائياً، فلم يكن ما تراه حبساً كالبسة، قال أحمد: إنما يعرف النساء
الحصل بانقطاع الدم، وثوب عائشة - رضي الله عنها - بحسن عن الحلبي التي
قارب الزرع حملاً بين قوليهما، فإذا أحاطل إذا رأته لدم قريب من بولائها
فيه نفس تلح لصلاة له، كذا قال إسحاق، انتهى مختصراً.

(١) قال الحافظ ابن عبد البر في الاستبصار (١/٣٧٠): اختلف فيها عن عائشة - رضي الله عنها -
عبد بن رباح.

١٣١/١٣٦ - وَحَقَّقْتُني عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ مَسْرُورٍ بِنْتِ مَسْأَدٍ عَنْ
الْبُرَيْدِ السَّامِيِّ عَنْ ابْنِ الْأَعْلَى أَنَّكَ عَنْ ابْنِ الْأَعْلَى .

وَمِنْ أَعْلَانِيَةِ عَنِ الْمُصَلِّيَةِ قَالَ: وَقَدْ رَوَيْتُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: رَفَعَ الْحَبِصَ عَنِ الْحَبِصِ رَحِمَ الدَّمِ بِرَفْعِ لَوْنِهِ . انتهى .

وَمِنْ الْأَفْصَاحِ مَا قَالَ أَعْلَانِيَةُ الشَّرْقَانِيُّ أَنَّ ابْنَ قَالَ: بَعْدَ أَثَرِ الرَّبِّ لَأَنْهَا
حَاطَّةٌ . وَبِأَنَّ ابْنَ الْأَعْلَى نَحْوَهُ ، ذَكَرَ ابْنَ الْمُبَرِّقِ وَأَنَّ شَيْئاً وَمَالِكٌ فِي
الْمَشْهُورِ عَنْهُ وَالْمُتَأَمِّلُ فِي الْجَدِيدِ وَطَبِيعُهُمْ مَحْتَجِينَ بِقَوْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - لِمَذْكَورٍ مِنْ نَحْوِ بَكْرٍ ، فَكَانَ جَمَاعاً سَكُونَهُ . انتهى .

فَالْمَحْبُوبُ مِنْ هَذَا (إِصْحَاحُ السَّكُونِ) سَمِعَ خِلَافَ الْمُشْهُورِ وَبَعْدَ رَحْمَةِ
الْبُرَيْدِيِّينَ فِي عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - بِمَنْبَأِهَا خِلَافَ تَقْدِيمِ . وَقَدْ يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ
رَحْمَةُ اللَّهِ بِمَنْبَأِ أَنْ يَكُونَ لَفْظَانِيَّةً بِهِنَّ مِنْ لَأَنْهُ أَيْضاً إِلَّا فَوَلَّانَ ، وَأَنَّ التَّوَلَّى
مِنْ كُلِّ مَعْنَى بِخِلَافِ هَذَا (إِصْحَاحُ السَّكُونِ) ؟

١٣١/١٣٧ - أَمَّا ذَلِكَ أَمْرٌ سَاءَ مِنْ شَيْءٍ (الزَّهْرِيُّ النَّاسِغِيُّ) عَنْ الْمَرْأَةِ
أَبْدَانِ الْأَنْبِ اتَّزَى الدَّمِ ، قَالَ (الزَّهْرِيُّ) (كَتَبَ عَنِ الصَّلَاةِ) وَبَعِيرَهَا مِنْ
مَسْرَعَاتِ الْحَبِصِ لَأَنْهَا حَائِضٌ . ذَكَرَ قَوْلَ الزَّهْرِيِّ تَأْيِيداً لِمَا نَقَدَمُ مِنْ قَوْلِ
عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - .

وَأَمَّا خَيْرٌ بِأَنَّ جَمْعَهُ النَّاسِغِيُّ عَنْ خِلَافِهِ كَمَا قَالَ (الْمُغْنِي) مِنْهُمْ
سَعِيدٌ مِنَ النَّاسِغِ . وَعَطَاءٌ وَالْحَبِصُ ، وَبَكْرِيَّةٌ وَنَسِيبِي وَبَكْرِيَّةٌ . وَبَعِيرُهُمْ ،
وَقَدْ أَخْبَرَ الْإِمَامَ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ الْأَذْيَانِ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَبِصِيِّ أَنَّهُ قَالَ
إِذَا رَأَتْ الْحَبِصَ لَمْ يَكُنْ حَائِضٌ . فَلْيُفْصَلْ وَلْيُقَسِّمْ وَلْيُجَانِبْ رُوحَهُ .
الحديث

قال يحيى قال مالك: وذلك الأمر عند.

١٣٤/١٠٢ - وحدثني عمر مالک - عن هشام بن عروة، عن

أبيه، عن عبد الله بن رباح النسي رضي الله عنه أنها قالت: كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا خائصة.

أخرجه البخاري في: ٦ - كتاب الحيض، ٢ - باب غسل المحاض رأس زوجها وترجله.

ومسلم في: ٣ - كتاب الحيض، ٣ - باب جوار غسل المحاض رأس زوجها وترجله، حديث ٩.

(قال يحيى: قال مالك) - رضي الله عنه -: (وذلك) المذكور من قول عائشة - رضي الله عنها - والزهري هو (الأمر) المرجع اعتقداً ويتمحب من صنع الصلاة الزفاني منها أيضاً إذ قال في شرح الأمر اعتقاداً بالمدينة: أي أنهم أجمعوا عليه وإجماعهم حجة. ١٥ - وقد عرفت حال الإجماع فمثله من مثله بعيد.

١٣٢/١٠٢ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة) رضي الله عنها (زوج النبي ﷺ أنها قالت: كنت أرجل) بغض النهضة ومشد الحميم أي أمشط شعر (رأس رسول الله ﷺ وأنا خائصة) فقلبت من هذا أن استخدم الحائض مباح، والحائض لا يوتر في أعفائه حتى ينحس من أهله^(١)، كما تقدم في جامع غسل الجنابة.

وفي الحديث دليل على أن خلاف الطهارة وحسن الهيئة في الناس وغيره ليس من أدب تشريعية، وأن المراد من قوله ﷺ «البدأة من الإنسان» هو إخراج الشرف وشبهة التمسيس الداعي إلى العطر والكرم، ولذا نهى رسول الله ﷺ عن الترخل إلا فيما يحتمل التوسط المقصود في كل شيء.

قال ابن عيني^(٢)، ومما يشهد من الحديث حواز ترجيل الحائض شعر رأس

(١) التمهيد (٢٣/٤٦ - ١٢٧).

(٢) انظر: عمدة القاري (٣/١٠٠).

ثُمَّ دُفِنَتْ بِهَا امْرَأَةٌ مَوْلَاةٌ لَهَا مِنْ أَهْلِ بَيْتِهَا ...

سنة - سمعت نديداً بعد إسلام سبعة عشر سنة، وهاجرت إلى المدينة، وهي حامل بحدثة، فمسي ذات الخطأين، لأنني سألت عنها لها جرح النبي ﷺ في حرمها، فحلفت وأخبرتني عن ذلك، والآخر غصصاً ما تفرقه، وقبل جعلت - بسبب الثاني خطفها - ماتت بمكة بعد فلو أنها عند الله من الزبير فليل - عشره أيام أو عشرين سنة ٥٧٢هـ، وقيل - بعد عام - رافد حوزة العدة وأنهم يسطون لها سن، ولم يكرها عظمي، وهي حدة فاضلة وعتة أي لا يوبها وروحة الباب من الحوم وهي شر من أختها عاتكة عشر سنين، كذا في رواة جامع الأصول.

(أما قالت: سألت: ما يكون الماء على موزة وفعله المرأة بالبرق (رسول الله ﷺ) كذا في رواية أبي داود وعبد بن وواقع في رواية ابن عبيدة عن هشام عن فاضلة عن أسماء أنها قالت: سألت رسول الله ﷺ، أخرجه - تنافعي - قال: تحفظاً. أخرت النووي في غلط هذه الرواية وهي صحيح الأسناد لا يجد فيها، ولا بعد في أن الراوي قد يذهب عنه كما في حديث امرأة لأمي سعد - صحى.

وإذا كان حديثي أن امرأة النوري بالضعف المشهور، كذا أسرار إني - السبقي إذا قال: الصحيح سألت امرأة فأنشدني أن كان على سألت سعد بن روايته، فأوضح أنها المسألة، وقال الراوي - يحكي أنها أتته منسجها في رواية سألت، أو سألت هي نفسها وسألت غيرها أيضاً، انتهى - وذكر في "البغرة" احتجاً لا لعل المسألة أنه فصل لها قد أخرج زوايد أبو داود وغيره.

(فتاوى: أرادت: حيلة الاستهلام بمعنى الأمر لا اشتراكها في الطلب أي الحبراني - وحدهم العذول سلك الأدب، ويوجب كبد الله، إنما انفصل بها مكافئ كل ما يجب بها مع سائر الأفعال من تدكير وتأنيث وتنقية وجمع، فإن

(١) هذا صحيح الراوي (٣٣٠)

(٢) غير أنه لا يجوز (١٠١٠)

«إِحْدَانُ» إِذَا أَصَابَتْ نَازِلًا الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ، كَيْفَ تَصْنَعُ فِيهِ؟ فَقَالَ
وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَصَابَ رِجْلُكَ بِخِدَاكِهِ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَتَقْرَضْ
تَمَّ لَتَشْبِيحَهُ بِالْمَاءِ.....

المعنى: فيه تجوز لإطلاق الرواية وإرادة الإحصار، لأن الرواية سبب الإحصار،
وجعل الاستصحاب بمعنى الأمر جامع النقص، اهـ.

(إِحْدَانُ إِذَا أَصَابَ لَوْرًا) «النَّصَبُ عَلَى الْمَفْعُولِ (الدَّمُ) بِالْمَرْعِ عَلَى أَفَاعِلٍ
(مِنَ الْحَيْضَةِ) مَعْنَى الدَّمِ أَوْ التَّكْسِرِ كَمَا سَجَّيْ» (كَيْفَ تَصْنَعُ فِيهِ، أَيْ فِي هَذَا
الثَّوْبِ هَلْ يَتْرَكَ لَيْسَهُ، أَوْ تَقْطَعُ مَوْضِعَ الدَّمِ أَوْ تَغْسِلُهُ فَكَيْفَ تَعْمَلُ) (فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَصَابَ تَوْبُكَ) بِالنَّصَبِ «إِحْدَانُ» بِالنَّصَبِ (مِنَ الْحَيْضَةِ)
نَفَحَ الْحَاءُ مَعْنَى النَّجِيسِ، أَوْ بِمَعْنَى الْعِدَّةِ مِنَ الْحَيْضَةِ، وَيَحْتَمِلُ التَّكْسِرَ بِمَعْنَى
الْحَالَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْمَرْءُ، وَقِيلَ: الرَّوَايَةُ الْأُولَى أَفْطَرُصَةً بِوَجْهِ الدَّمِ وَتَكُونُ
الْقَافُ وَحْدًا، الْمَاءُ الْمَحْمَلُشْنُ، كَذَا فِي رِوَايَةِ بَحْيٍ وَكَأْثَرٍ، وَهِيَ رِوَايَةُ
الْقَمْنِيِّ بِمَعْنَى الْمَاءِ وَنَفَحَ الْقَافُ وَتَكْسِرُ الرَّاءَ لِمُسْتَدَّةٍ، كَمَا قَالَ الْبَاهِي^(١) وَغَيْرُهُ.

وذكر الحافظ الأديب، وقال: هكذا في روايته، وحكى عاضد اثنتان أي
مدت بأصابعها مع الماء، وقبل مدونه، والأول أصبح لرواية أبي داود فليصره
بشيء من ماء، وقال النووي: معناه تغطيه بأطراف الأصابع مع الماء لئلا يمتلئ
(ثم تفضله بالماء) ينتج المصداق المعجم أي تغسله، قاله الخطابي وغيره.

ومما قاله المنطقي نأيداً لمدعيه أن السراد به امرئ، لأن الغسل قد علم
يشوله: تضرعه، والسراد به النصح لما شكت فيه من مائر الثوب، رده الحافظ
بأن فيه اشتراك الضمان.

والحقيق أن هذا الاختلاف مبني على أصل آخر، وهو أن المشكوك في
نجاته وجب دفعه ورثه عبد الملكية، فحسبوا هذا التضع في الحديث على

ثم انصرفت فمدا

أخرجه البحاري في ٦ - كتاب الحيض ، ٩ - باب غسل دم النجس .

و مسلم في ٢ - كتاب الطهارة ، ٣٣ - باب نعمة الله وكيفية غسله ، حديث ١٦٠ .

الشرع . ولا يحب عند عيهم كما تقدم مسوقاً في محله ، فحملوا هذا التضع على الغسل الخفيف اتم انصار فيه) بلام لأمر عطف على سابقه ، ولقد إشارة إلى اعتناع الصلاة في التوب . انتهى

وامتل بالحدث على لسائلين ، أولاهما ما ناله العبي في مخرج البحاري^(١) . ومنها أنه يترك على وجوب غسل نجاسات من شباب^(٢) قال ابن بطال : حديث أسماء أميل عند العلماء في غسل النجاسات من الشباب ، ثم قال . وهذا الحديث عندهم محمود على كثبته ، لأنه تعالى شط في نجاسته أن يكون مسوحاً ، وهو كناية عن الكثير النجاسات ولا أن الغسل ، ختموا في مضار ما يتجاوز عنه الدم ، فاعتبر الكوفيون فيه وفي النجاسات دور الدم للفرق بين الصغير والكثير .

وقال مالك : قليل الدم مذهب ، وغسل قليل سائر النجاسات . روي عن ابن وهب أن قليل دم الحيض ككثبه وكسائر النجاسات بخلاف سائر الدماء ، لأنه ينج قال لأسماء . أخشبه ثم افرسه^(٣) . حيث أنه يفرق بين الصغير والكبير ، ولا سألها عن مقدار ، إلى آخر ما سطره المعني .

قال العلامة الشيرازي في «ميزانه» ومنها قول الإمام أبي حنيفة بالغسل عن مقدار الدم من آدم في الموت والبدن ، ومع قول الشافعي في الحديد . إنه لا يغسل عنه ، ومع قوله في تقديم : إنه يغسل عنه بعد دون الكف . اهـ .

(١) - عمدة القاري ، (٩/٦٦٠)

(٢) - قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على غسل النجاسات كلها من الشباب والبدن أولاً حتى ينشئ منها في الأبرص ، ولا في الشباب والاستئثار (٣/٢٠٥)

وقال في «مختصر الخليل»: وعني دون درهم من دم مطلقاً، أي: وفان في «الروض المربع»^(١) من دمه الحائلة: ويغني عن يسير دم تحس ونحو حبساً أو عاساً أو استحضاً، وعن يسير قبح وصيد، والسر ما لا ينحس في نفس كل أحد بحسبه، أي: مختصراً.

وهو بهذا أن الأئمة الأربعة كلهم إلا الشافعي في قوله الجديد، مضمون على أنهم من التيسير، وإن اختلفوا في تحديده، وليس بمزيد اختلاف، دون مؤذن الكلي قريب، وعند منها أيضاً أن حدث أسماء عند الجسهور محمود على العقدر الذي لم يقع.

وأما المسألة الثانية: فهو ما قال الخطابي: إن فيه ثبلاً على تعيين الماء لإزالة النجاسة، وكذا استدلل به البيهقي في «سننه»، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد ومحمد وقر - رحمهم الله - إلا قالوا: إن الطهارة من النجاسة لا تحصل إلا بما يحصل به طهارة الحنفية. وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة وأبو يوسف: يجوز التطهير بكني ماء طاهر قال أبو حنيفة: وهو في قوم يندون إلى الظاهر يجوز إزالة النجاسة بالتراب لحديث الثعلبي، وهو في الثعلبي حاصلة. وأنت خير بأنه لا حجة لهم على النجاسة في الحديث المذكور، لأن مؤداء طهارة التوب بأسماء ولا ينكره أحد، والخلل في الطهارة بغير الماء، والحديث لا يدره نهي ولا إثباتاً، بل ساقط عنه، فثبت شعري كيف استدلل به الخطابي وليبيهي!

قال الشمراني في «ميزانه»: ومنها قول الأئمة الثلاثة لا تزال النجاسة إلا بالماء مع قول الإمام أبي حنيفة: إن النجاسة تزال بكل ماء غير الأدهان ووجه الأول أن الطهارة شرعت لإحياء البدن أو التوب، فالتبدين أصل، والتوب

تبع، ومعنى أن المذبح ضعيف الريحانية، لا يكاد يحس الناس ولا يروى الشرب، ووجه الثاني كون المذبح شبه روحانية له على كل حال.

وأيضاً تحدث المذمة أيضاً من الحديث بدليل ما ورد عن عائشة أنها قالت: إذا أصابني سبيل من سبيل غلبت عليه ثم فركته حتى تزلزل عني، ومثلي صحت صلاة المحضر بالحجر، ولم يبق هناك أثر النجاسة، بخلاف الطهارة عن الحدث، فلو بقي على الماء نجاسة كائناً ما كان، لم يضر، الماء ثم تصح طهرته، لا محالة، فاعلموا، آمين.

فقد استدل القنطرية أيضاً بعلوم النفس في الروايات، فإن النفس بعلومه شدة كل ما يفسده به، وقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن سعيد بن جبير قال: لما كان بعض أمهات الأنبياء في الحرم المكي من نساء بني نضير، فمضى من علي أنه رأى في قنطرة هذا بيت فيه ثم ذكركم ركاز أخرج من نضير - رضي الله عنه - وهبوا من مهنون

وقال ابنوكاني في فوائده: ومن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز تطهير النجاسة بكل ما يخرج طاهر، وهو مذبح النجاسة من أهل البيت، وأما إذا كان ماء - رضي الله عنه - ما كان لأحدنا إلا نوب واحد نجس فيه، فإذا صاب نوباً من ذلك نجس ما كان يربطها، أي آخره

والحق أن الماء أصل في التطهير لوضوح ذلك كذا في السنة، لكن القول بعينه وعدم إيجراء غيره يؤيده حديث مسح الشعر، فترك جميع رجليه وداخله بإذنه، وأما ذلك كثرة، ولم يأت دليل يقضي بحصر التطهير في الماء، ومجرد الاسم به في بعض النجاسات لا يستلزم التحصر به مطلقاً، وعائنه تعينه في ذلك، مستوحى بمضمونه إن علموا

ولا يبعد، حيث أن الحنفية لم تمنع فيه إلى دليل، فإنهم لم يشترطوا بكون غير الماء، بل قالوا: خروج النجاسة عن الشرب والمحل بطهره،

باب (٢٩) المستحاضة

ولا يكر أحد أن من قطع المحس النجس متلاً من الثوب فالباقى طاهر إجماعاً، فهل يسكن أن يقال: إن المفراض مطهر أو قطع الثوب من المطهرات؟ لا وكلاً، على خروج المحس مؤثر في طهارة الأحداث، فتأمل^(١) وتشكروا والله ملهم الرشيد والقواب.

باب (٣٩) ما جاء في المستحاضة

أصلها من الحيض، لحق الزوائد للمبالغة - كما يقال: فَرَّ في المكان واستقرَّ، وأغشَب، ثم يزداد للمبالغة فقال: اغشِبْ - وهي التي لا يرف دم حبشها. وقيل: هي التي استمر بها الدم بعد أيامها فهي مستحاضة. وقيل: الحيض حريان دم المرأة في أوقات معلومة، يرغبه فعر رحمها بعد بنوعها، والاستحاضة: جريان في غير أوقاته، يسيل من عرق في أدنى الرحم دون فعره يسمى ذلك العرق: العاذل بالعين المهمة والذال المعجمة.

قال ابن العربي: إذا سال في غير أوقات معدومة ومن غير عرق الحيض قيل: استحيضت، فحقيقته أنه فعل به الحيض، اهـ. يقال: استحيضت المرأة بالبناء المنعول فهي مستحاضة.

قال العيني^(٢): فإن قلت: ما وجه سوء الفعل: إذ أعز في الحيض وتنفعول في الاستحاضة؟ قلت: لما كان الأول معروفًا معاداً سبب إليها والثاني لما كان نادراً غير معروف انزلت وكان منسوباً إلى الشيطان كما ورد: «أنها ركضة منه» بي لما لم يسم فاعله: فإن قلت: ما هذا التمين؟ قلت: يجوز أن تكون لتتحول كما هي استحبر الطيب، وهما يحوي دم الحيض إلى غيره وهو دم الاستحاضة، اهـ.

(١) هذا ما سنع لي، وليراجع كتب الفقه، ش.

(٢) حسنة القاضي، (٢/٦٣٧).

وحكمها حكم الطهارة في العبادات - جدها، وكذا في الوضوء عند الجمهور. كما سيجيء في الحديث الثاني.

ثم اعلم أن الروايات في المستحاضة مختلفة جداً بشكل الجميع بينها، كما لا يخفى على من له أدنى نظر على الروايات، وهذا الباب من غوامض الأرواب، ولذا أعنى به المحققون، وأفراد العلماء، بتصنيف سقطة، وعلى كثرة التصانيف في ذلك لم نحل معضلات مسائله ومشكلات محامله - وذلك لكثرة الاختلاف في الروايات الواردة في الباب، فاختار بعضهم طريق الترجيع بأنهم رجعوا روايات توحيد العمل والوضوء لكل صلاة، وتركوا الروايات الدخيلة أو المتخلفة قائلاً بتوحيد العمل والوضوء لكل صلاة ونسخ ما سوى ذلك، ونعأل واحد، وهو أحد موالي الطحاوي من المعتزلة، واختاره الشوكاني في «الذيل».

وأنت حير بأنه مشكل؛ لأن برك الروايات الكثير، فمختلفة بأسرها ليس بسبب تلك الأوزار بالقواعد، فحملوا روايات تعدد العمل على أمم مسبوحة أو كانت للعلاج أو للاستحباب، وهذه ثلاث توجيهات لروايات المختلفة في ذلك الباب.

وبعضهم حاولوا الجمع بين الروايات بأن حملوا كل نوع من الأحداث على نوع من أنواع المستحاضة، مثلاً حملوا روايات الفسل لكل صلاة على المستحاضة العتقية، وروايات الأقراء على الحائض، وروايات الإقبال والإدبار على المسيرة، ولا يخلو أيضاً عن إشكال، لأن الروايات الواردة في قصة المرأة الواحدة أيضاً تروي مختلفة الأحكام والألفاظ، فإن فاعلة مثلاً لبعض الروايات تدل على أنها ردت إلى العدة، وفي بعضها أنها ردت إلى التمتع. إلا أن هذا الطريق أسهل من الطريق الأول، وما تشكل فيه أيضاً وجهوا نحوه مثل الطريق الأول بتوجيهات إلا أنه في هذا الطريق أقل من الطريق الأول.

ثم سلمة - رضي الله عنها - عن أبيها - كانت تفرق الدم، فكان يغتسل سنة
 لأيام، الحديث. أخرجه أبو داود^(١) والنسائي وابن ماجه، وهو أحد
 الأحاديث الثلاثة التي قال الإمام أحمد - يدور البعض عليها. وثنا رواية حمزة
 رضي الله عنه - في قصة ناطلة بنت أبي سبيح إلى آخر ما قاله.

وبدخل في هذا النوع العميرة المتعددة أيضاً إلا أننا أردنا ذكر المتقدمة
 ما رواها من الخبر الأول من النوع الرابع، فذكرنا هذا النوع أيضاً هناك ووما
 لتشبهه.

وأما الثانية: فهي التي لها عدة معلومة ولا تغيير لها بدعاء، فترك الصلاة
 أيام عادتها ثم تغتسل وتوضأ لكل صلاة، به قال الأئمة الثلاثة، ونفي عن
 الإمام ما لم أنه قال - لا اعتبار بالعادة عند الاعتبار بالتمييز.

قال من فداها^(٢) وانقسم الثاني من لها عدة ولا تغيير لها لكونها
 لا تغيير بعضها عن بعض، فإذا كانت لها عدة فين أن تحاص، جاءت أيام
 عادتها واعتبت عند الغسلها، ثم توضأ وركعت كل صلاة وصلي، وبهذا قال
 أبو حنيفة والشافعي، وقال مالك: لا اعتبار بالعادة، إنما الاعتبار بالسير، فمن
 لم يغير استظهرت بعد عادتها ثلاثة أيام، إن لم يحدو خمسة عشر يوماً،
 وهي بعد ذلك مستحضة، اهـ.

وقال الزرقي^(٣) وأصبح فوئس شافعي - رحمه الله - وهو منعب
 مالك أنها إذا تركت عادتها إذا لم تكن مميزة وإذا ردت إلى التمييز، اهـ.

(١) أخرجه أبو داود (١٦٠١) والنسائي (٩٩٠١) وابن ماجه (١٠٢٩).

(٢) الشعب (٣٩٦/١).

(٣) شرح الزرقي (١١٢٣/١).

وقال الباقي^(١): أما المعتادة فإن تصادى بها اندم أكثر من أيام عاداتها
 من مائتة فيه روايات. إحداهم أنها تقسم أيام عاداتها ثم تستظهر بثلاثة أيام.
 والرواية الثانية تقسم أكثر مدة الحيض، وأتاك خمسة عشر يوماً ثم تصير
 صغافرة، انتهى.

وفي معارضة لأخوذي^(٢): المعتادة فيها خمسة أقوال: الثالث منها
 تستظهر بثلاثة أيام وعليه ثبت مائتة، أما وكنا ذكر في مقدمات ابن رشد
 خمسة أقوال للإمام مالك، ومنها من الجمهور أيضاً قول واحد

وما يظهر من كتب القبرج المالكية أنهم احتاروا الاستظهار، كما في
 التصانيف، ومقدمات ابن رشد، وغيرها، فليعلم أن في هذا النوع من
 الاستحاضة كلاً من الأئمة الأربعة قالوا باعتبار العادة إلا أن المرحج عند
 المالكية أنهم زادوا عليها ثلاثة أيام للاستظهار بشرط أن لا يبلغ أكثر من خمسة
 عشر يوماً، فإذا بلغ إليها يتقضى من أيام الاستظهار حتى إن كانت عاداتها
 خمسة عشر يوماً لا استظهار عليها أصلاً، كما صرح به في المشرقة^(٣).

ثم أعلم أنهم اختلفوا فيها في مسألة أخرى، وهي أن العادة هل تثبت
 مرة واحدة أو بأزيد منها؟ وسيجي، فيجاء، فيه في الحديث الثاني فانتظر.

والنوع الثالث من لها عادة معلومة وتغير أيضاً، وإن اتفقت فلا إشكال،
 وإن اختلفت فنعرة للعادة عند الحنفية وهو أصبح قوني أحمد.

قال ابن فدامة^(٤): والقسم الثالث من لها عادة وتسير، فإن كان الأسود

(١) المستظهر: (١/١٢٤).

(٢) (١/٢٠٤).

(٣) (١/٥٥).

(٤) المعنى: (١/١١٠).

في زمن العادة فقد اتفقت العادة والتمييز، فبمعل بهمه، وإلا فبه روايتان: إحداهما: يقدم التمييز - وادع العادة، وهو ظاهر كلام الحرفي، وهو ظاهر مذهب الشافعي - رحمه الله - وظاهر كلام الإمام أحمد: اعتبار العادة، وهو قول أكثر الأصحاب، اهـ.

وفي «الروضة لسريع»^(١) - في لغة الحديث -: «ولستحاصة المعتادة لو كانت عمرة مجلس عاداتها، ثم تغتسل وتصفى، اهـ». وفي «الشرح الكبير»^(٢) - وإن استحضرت المعتادة رجعت إلى عادتها، وإن كانت مميزة، وعنه ومذهب التمييز، وهو احتار الخرقى.

قال الزقاني^(٣): «لستحاصة المعتادة ترد لعاداتها ميزت أم لا، أقل تمييزها عاداتها أو خلاف، وهو مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - وأحد قولي الشافعي - رحمه الله - وأشهر الروايين عن أحمد، وأما أصح قولي الشافعي وهو مذهب مالك أنها إنما ترد لعاداتها إذا لم تكن مميزة، وإلا ردت إلى التمييز، اهـ». قلت: لكن في «مختصر عبد الرحمن» لم يذكر التمييز بين قال: «لستحاصة المعتادة وساملي» اهـ.

والرابع: من لا عادة لها ولا تمييز، وهي نوعان: مبتدئة، وهي التي بدأ بها الحيض، ونم تكن حاضت قبض واستمر بها الدم، والثاني: متخيرة، وهي التي كانت معتادة لكن نبت أيامها. أما الأولى، بعض المبتدئة إن كانت معتادة عملت بالتمييز عند من قال به، وهم الأئمة الثلاثة كما تقدم خلافاً للمصنف - رضي الله عنهم - فمنهم من تجب أكثر مدة الحيض.

قال في «الشرح الكبير»: «المبتدئة إذا جاوزت معها أكثر الحيض لم تغل من حائض: إذا لم تكون مميزة فتحكمها أن يحضها زمن الدم الأسود، وبهذا قال

(١) (١١١/١).

(٢) «شرح الزقاني» (١١٣/١).

ماتت والشافعي: وتحلل الثاني أن لا يكون دمها سميماً، ففيها أربع
بوابات: إحداهن: أنها تجلس غالب الحيض من كل شهر، وذلك سنة أيام أو
سبعة أيام، والثالثة: أنها تجلس أقل الحيض لأنه المتيقن، ولتشافعي قولان
كثاير، والثالثة: تجلس أكثر الحيض وهو قول أبي حنيفة، والرابعة: تجلس
عنده ماؤها كأختها وأميها، وهو قول عطاء والنوري والأوزاعي، انتهى
المبحث.

قلت: مذهب الحنفية كما في الفروع والمآخذ كما في المختصر
عبد الرحمن: أنها تجلس أكثر مدة الحيض، فتأمل.

وأما النوع الثاني، فالبحث فيه ضوئاً لا سمعاً، هذا المختصر، ومذهب
الحنفية في ذلك أنها تتعزى، ومضى برودة في ٥٠ ص. وطاهر ودحوول هي
الحيض تنوعاً لكل صلاء، ومضى نردت بين المذهبين وأطلقوا، والشافعي في
الطهر يقتل لكل صلاة، كما في: إعر المحاراة، وهذا إجماع أنواعها التي
يسمونها الغنهاء، ونحو كل نوع أنواع محلها كتب الفروع، ولا نجد هذا
التوسيع والتعريض للمذهب في غير هذا المختصر إلا في ١٠٠ ص. فاعلم
رسكم.

والحاصل أن المصنفين عندما اختلفوا ثلاثة أنواع مسألة ومحنة
ومعاده، ولم يعتبروا التمييز بالثبوت أصلاً لمحو، مما أنه لم يثبت نص في
حديث صحيح، وأحدثت الأقوال والإدراك كما أنه يحمل على التعبير يمكن
عنها على أنه باعتبار العادة بل هو المنع لرواية شاذية^(١) بلفظ: فإذا
أولت الحيض فارتدى الصلاء، فإذا ذهب قدره فاعسله، الحديث، قال ابن
نعمان: رواه البخاري والشافعي وأبو داود، أخرجه.

(١) أخرجه البخاري في باب مفرق الاستعاضة، ومجمع الزوائد ١٢/١٣٦.

فمنه إذا ذهب فديها صريح في العادة، وقد أُلغى بهذا الإلتزام، فعلم أن الشرع لا يوجب أيضاً شيئا للعادة، فليس المبرور بالعتق، ولا البراءة، إلا بدليل أياها أحجب، وإدخال وجهها بين العادة، وبلا وجه طريق البراءة، وقد فصل بعضها بعضاً، وأحدث دقة - رحمه الله - بعد - فإنه قد أُسودَ بقرينة ليس ثبات هذه القربة الساجية.

وفي «المنهاج» أنه مرفوض عليها، وقال الشافعي في «التميز» وفي «استدرك هذا بحديث أبو حاتم، وفي «الحومر القفر» وفي «القول» لا يبرأ من حاتم، سألني أبي عن ذلك، فذكر، وقال ابن الغضائري في رأيي مطلق. اهـ. قال الشافعي: وقد ضعف الحديث، أبو داود، انتهى.

قلت: وضعفه أيضاً الطحاوي في «مشكل الآثار»^(١)، ومنها أن عادة أقوى كونها لا يقبل دلالتها، والمؤمن إذا زاد عليه أكثر الجص، غلب دلالته، لا لا نظير لدلالتة أولى، وهذا لا ينكر.

ومما أورد في «التميز» و«الحومر القفر» و«القول» في «التميز» أنها أم سعة إلى العادة، ومع يفرق بينهما بتدليلي بين كونها سببه وجبرها، وعدميت فاقضة مرضي الله عنها - ثم زعم أنها إلى العادة ويردّها إلى التمييز، فتعارضت درويها، وبقيت الأحاديث الدالة على معارضة، فيجب العمل بها. على أن حديث فاطمة - رضي الله عنها - نظير غير وحكاية حال يحصل أنها أخبرته أنها لا عادة لها، أو عدم ذلك من غرض أو من قربة حادثة، وحديثي عن أبي داود في «المنهاج»، كما في «التميز»^(٢).

(١) «الحومر القفر» من حديث «ابن الكثير» في «البيان» (٣٦١/١).

(٢) «التميز» (١٠٠).

(٣) «التميز» (١٠٠/١).

فاطمه بنت أبي حبيش امرت أم سلمة - رضي الله عنها - أن تسأل رسول الله ﷺ فقال: «دع الصلاة أيام أفرانها ثم اغتسل» الحديث. قال اندارقطني ورواه تميم نذات.

ومنها: ما نقله الزيلعي أيضاً عن «مصنف ابن أبي شيبة» سنده عن سليمان بن يسار أن امرأة أتت أم سلمة - لحديث - وفيه: «دع الصلاة أيام أفرانها» قال: وهذه المرأة هي فاطمة بنت أبي حبيش، اهـ.

ومنها: حديث أسماء بنت أبي داود وغيره ونحوه: «فأمرها أن تقعد الأيام التي كانت تقعد ثم يغتسل».

ومنها: أحاديث أم سلمة بجميع صيغها - فإنها نُسب فيها إلا الرد إلى العادة. قال ابن قدامة: وحديث أم سلمة - رضي الله عنها - إنما يدل على العادة ولا نزاع فيه. اهـ. ويبدأني أن أفرادني حديثها هي فاطمة - رضي الله عنها - لا غير، ولذا اضطر المبيتي إلى أن قال: ويحتمل أن كانت تسميها صحيحة في حديث أم سلمة أن كانت لها حالان في مدة استحاضتها - حالة تُعبر فيها بين الدعي، فأنتها بترك الصلاة عند إقبال الحيض، وحالة لا تُعبر فيها بين الدعيين فأمرها بالرجوع إلى العادة.

وقال ابن قدامة^(١): روي رفعاً إلى العادة، وزدنا إلى المبيز، وتدرست وابتدأ. اهـ. وأنت تدري أن التعارض لم يحمي إلا من الدين حملوا لفظة الإقبال على التمييز بين قليل ولا يمينه. ولو حملوها على الآية كما حملته الحنفية ما اضطروا إلى تضعيف الروايات المذكورة ولا طرح الأحاديث الصحيحة. والله منهم الرشاد والتمسوا، وسيأتي بعض الروايات الأخر في ذلك قريباً.

(١) «المعجم» ١/١٠١.

بِ رَسُولِ اللَّهِ ! إِنِّي لَا أَفْهَمُ. أَقْدَعَ الصَّلَاةَ ! فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
«لَمَّا دَاكَ عَرَفَ»

(بِ رَسُولِ اللَّهِ إِمِّي لَا أَطْهَرُ) أَي لَا يَنْتَفِعُ الدَّمُ عَنِّي، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا نَعِمٌ أَوْ
الْحَائِضُ لَا تَطْهَرُ إِلَّا بِإِسْتِحْضَاءِ الدَّمِ، فَكَيْفَ يَسْتَحْضِي بِدَمِ الطَّهْرِ عَنِ إِبْرَسَالِ الدَّمِ
وَجَرِيَانِهِ . هِيَ رَوَايَةٌ «نِي اسْتَحْضَى فَلَا أَطْهَرُ» فَقَوْلُهَا «إِمِّي اسْتَحْضَى»
بِمَعْنَى نَعِمَ تَقُولُهَا «فَلَا طَهْرَ» وَهَذَا عَلَى رَأْيِهَا، وَبِحَسَبِ الطَّهَارَةِ الْمَعْنَى
أَي عَنِ الْفَنَاءِ وَالنَّاسِ.

(أَقْدَعَ الصَّلَاةَ) بِمَعْنَى الْإِسْتِحْضَاءِ. قَالَ الشَّيْخُ زَيْدِي : إِنْ قُلْتَ : الصَّلَاةُ
تَقْضِي صَدْرَ الْكَلَامِ، وَالْفَاءُ تَقْضِي الْمَصِيبَةَ. فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ ؟ قِيت : عَطَفَ
عَلَى مَا قَدْ نَزَلَ فِي أَنْ يَكُونَ فِي حَكْمِ التَّحْضِي، فَأَتْرَكَ الصَّلَاةَ إِلَى انْقِطَاعِ الدَّمِ أَوْ
الْهَمَّةِ مَقْبُوعَةٍ أَوْ يَوْسُطِهَا جَانِبِ بَيْتِ الْمُعْطُوفِ إِذَا كَانَ عَطَفَ الْحَمَلَةَ عَلَى
الْجَمْعَةِ، أَوْ الْهَمَّةِ بَاقِيَةً عَلَى صِرَافَةِ الْإِسْتِحْضَاءِ، لِأَنَّهَا لِلتَّغْيِيرِ فَلَا تَقْضِي
الْمَصْدُورَةَ قَوْلَهُ الْعَبِّيُّ^(١).

قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(٢) : لَكِنْ يَأْتِي هَذَا أَنَّ التَّغْيِيرَ حَمَلُ الْمُحَاطَبِ عَلَى
الْإِعْتِرَافِ بِأَمْرِ اسْتَفْرَغَ عَنْهُ، فَبَوَّكِهِ وَيَقْضِي أَي يَكُونُ عَالِمًا، وَهِيَ هَهُنَا نَبَسَتْ
كَذَلِكَ. قَالَ الْعَبِّيُّ : سَوَّالٌ عَنِ اسْتِمْرَارِ حَكْمِ الْحَائِضِ وَفِي حَالَةِ دَوَامِ الدَّمِ
وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ قَلَامٌ مِمَّنْ تَمَرَّدَ عَنْهُ، أَلِ الْحَائِضُ مَسْجُوعَةٌ عَنِ الصَّلَاةِ. أَمَّا (فَقَالَ
لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فَإِنَّهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي مَعَاوِيَةَ لَا أَيَّ لَا تَرْكِي الصَّلَاةَ (إِنَّمَا ذَلِكَ)
بِكسر الكاف (عَرَفَ) بِكسر العين يَسِي بِالْمَاوِلِ، وَلَا يَأْتِيهِ مَا سِيَّانِي فِي كِتَابِ
الْحَجَّ فِي . . . جَاءَ فِي الصَّلَاةِ . . . إِنَّمَا مَعْنَى دَفْعِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ، وَسَيَأْتِي الْحَمِيعُ
بَيْنَهُمَا هُنَاكَ

وَسَدَّدَ حَدِيثَ الْبَيِّنَاتِ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحْضَاءَةَ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا تَعْمَلُ لِكُلِّ

(١) «عنده القاضي» (١٢٣).

(٢) (١٢٤).

والسبب في الحرمة - فإذا أقيمت التحصية في ركعي الصلاة

صلاة لأن دم العرق لا يوجب عصاً، فإنه الورداني، وقال أيضاً: وما يقع في كتب الفقه ما ذلك عرق انقطع أو انجبر، يعني زياده لا تعرف في الحديث.

قلت: أخرجه الدررغطني والبيهقي والحاكم بهذه الزيادة، فإنه التوكلاني

قال العمري واستدل به بعض أصحابه على قصر الوضوء بمخرج الدم من غير السيلين، لأنه غايه السلام على قصر الوضوء بمخرج الدم من العرق، وكل دم يبرز من البدن إما يبرز من العرق - لأن العروق هي مجاري الدم من الجسد، وما أورد عليه الخطابي رحمه العمري.

قلت: رقيه دليل على جواز الصلاة مع الحرج المسائل، قال ابن رسلان: ربه يقول الطافعي والملكه وغيرهم، انتهى

أولست بالحبيصة) بالفتح يدمى التحصير على ما عده أكثر المحققين أو كثرهم. قال النووي: وهو سبب أو لحرب من المشركين، وقد نرى رسلان عن ابن حجر هو الزيادة. اهـ. واختار الخطابي الكسر على زياده التحالة، وقال: المحققون يقولون: بالفتح، وهو خطأ، وانصبوب لكسر، ورواه القاضي وغيره وقالوا: الأخير بالفتح لأن المرواد إذا قبل التحصير.

إذا ثبتت الحبيصة) قال النووي: يجوز هنا الفتح والكسر معاً، وقال: الحافض: وروايتنا الفتح في كلا الموضوعين، ويعرف الإقبال عندنا الحسية بالفتح، ويعرف ببرد الدم عند من قال بالسبب، وتقدم مفصلاً أفانركي الصلاة) تنهي لها عن الصلاة وهو للتحريم، ويقتضي بقاء الصلاة وهو إجماع، قاله النووي، قال: وبعض المسئلة^(١) يرون أن تعرضاً وقت الصلاة وتذكر الله عز وجل. قال فمبني: ومنه الصلاة هنا لا معاً للمسلمين، ومستوي فيها

(١) كما في الاستدرك (١/٣٧٣) في غير هذا الموضع، هو أمر مبروك عند جماعة من العلماء على تكرهه.

وَإِذَا دَعَبَ قَدْرَهَا، فَاعْبَثِي أَنْتُمْ عَنْكَ وَصَلِّيْ.

أُخْرِجَ الْبُخَارِيُّ فِي: ٦ - كتاب الحيض، ٨ - باب الاستنحاض.

وَبُسْلِمٌ فِي: ٣ - كتاب الحيض، ١٤ - باب المنحاضة وعليها وصلاتها، حديث ٦٦.

الْفَرْصُ وَالْفَضُّ، نَظَاهِرُ أَحَدَيْتَ. وَيَتَّبِعُهَا الْغُرُوفُ وَصَلَاةُ الْخُجَارَةِ بِسُجُودِ الشُّكْرِ وَالْإِلَافَةِ.

(فَإِذَا دَعَبَ قَدْرَهَا) أَي قَدَرِ أَيَّامِ الْحَيْضَةِ، وَهَذَا اللَّفْظُ أَوْفَى مِمَّنْ قَالَ: الْمِرَادُ بِهِ تَعَادُلٌ، وَأَوَّلُهُ مَنْ قَالَ: بِالتَّحْيِيزِ بِتَوْحِيدِهِ، قَالَ الْتُرُقَاتِيُّ: أَي فُتِرَ قَدَرُ الْحَيْضَةِ عَلَى مَا قَدَّرَهُ الشَّارِعُ، أَوْ عَلَى مَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ بِاجْتِهَادِهَا، أَوْ عَلَى مَا تَقْدِمُ مِنْ عَادَتِهَا، احْتِمَالَاتٌ تَبَاحِي^١.

(فَاعْبَثِي عَنْكَ الدَّمُ) عَلَى الْفُرُوجِ إِنْ كَانَ مَقْدَارُ الدَّمِ مِمَّا لَا يَعْقَى، وَعَلَى الْاسْتِحْبَابِ إِنْ كَانَ مِمَّا يَعْقَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ اتِّكِلَامُ عَلَى الْعَمَقِ مِنَ الدَّمِ وَالْمَذَاهِبُ بِهِ غَلَا تَغْفِلُ (وَصَلِّي) أَي بَعْدَ الْإِغْتِسَالِ.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: ظَاهِرُهُ مُشْكِلٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْعَمَلُ، وَلَا بَدْعُ الْخُضَاءِ الْحَيْضِ مِنَ الْعَمَلِ، وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ فَقَدْ ذَكَرَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى، هـ.

قَالَ ابْنُ وَسَلَانَ: حَمَلَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْإِشْكَالَ عَلَى أَنَّ حَمَلَ الْمِرَادِ انْقِبَ، أَيَّامَ الْحَضِّ مَعَ الْإِغْتِسَالِ، وَحَمَلَ تَوَلَّى: «غَسَلِي عَنْكَ الدَّمُ» عَلَى الدَّمِ الَّذِي بَاقِيَ بَعْدَ الْعَمَلِ، قَالَ ابْنُ دُبَيْقِ الْعَيْنِ: وَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ أَنَّهَا وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْإِغْتِسَالُ لَكِنَّ الْمِرَادَ، هـ.

قُلْتُ: قَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي سَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنِ الْبُخَارِيِّ بِلَفْظِ الْمِ

(١) الْمُسْتَفْرَغُ (١٩٩٦/١) وَضَرَحَ الْتُرُقَاتِيُّ: (١٩٣٤/١).

اغتسني وعلني، لكنه لم يفكر فيه غسل القدم. والحقيقة أن هذا اختلاف بين تلامذة هشام، فبعضهم ذكروا غسل القدم فقط، وبعضهم الاغتسال فقط، وكلهم ثقات، فيحمل على زيادة الثقة بأن كلهم اغتصروا الروايات، وتركوا أحد الأمور لموضوحه عنده.

قال ابن رسلان: رجوب الغسل على المستحاضة إذا انقضى زمن الحيض وإن كان القدم حاراً سجع عليه، انتهى.

ثم ههنا اختلاف آخر في رواية الباب، وهو أنه زيد في بعض الروايات بعده لفظ «ثم توضئي لكل صلاة» وهو أيضاً زيادة ثقة، ورده النسائي، وقال: تفرد به حماد بن زيد، قال مسلم في آخر الحديث لفظ «تركناه»، قال البيهقي: هو لفظ «توضئي» لأنها زيادة غير محفوظة، اهـ.

قلت: بأبواب متباعدة أبي معاوية عند البخاري، وأيضاً رواه الدارمي من طريق حماد بن سلمة، والمراج من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام.

قال الحافظ في «المتنبيص»^(١): رواه أبو داود وابن ماجه من حديث وكيع، وفيه «توضئي»^(٢) ورواه ابن حبان في «صحيحه»^(٣) وأبو داود والنسائي من رواية محمد بن عمرو عن الزهري عن عروة وفيه «توضئي». ومن طريق أبي حمزة السكري عن هشام بن عروة بلفظ «فاغسلي وتوضئي لكل صلاة»، وكذا رواه الدارمي من حديث مراد بن سلمة، والمطحاري وابن حبان من حديث أبي عوانة، وابن حبان من حديث أبي حمزة السكري.

(١) (٢٦٧/١).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة رقم الحديث (٣٠٤) وابن ماجه رقم الحديث (٦٢٠).

(٣) رقم الحديث (١٢١٥) (٣٩٨/٢).

ورواه أيضاً أبو داود وابن ماجه من طريق الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة وفيه «الوضوء لكل صلاة». وروى الحاكم من حديث ابن أبي ملكية عن عائشة أي قصة غطفة «ثم اغتسل في كل يوم غسلًا ثم الطهور عند كل صلاة» ولا خلاف أن «في الصلاة» من طريق عدي بن ثابت عن أبيه عن حماد مرهوناً «أنه أمر المحدثين بترك الصلاة أيام أقرئوا ثم اغتسلوا ووضؤوا عند كل صلاة»، وإسناده ضعيف. وعن حابر «أن النبي ﷺ أمر المصنعة بالوضوء لكل صلاة» رواه أبو يحيى^(١) بإسناد ضعيف، ومن طريقه البيهقي^(٢) وعن سودة بنت زمعة نحوه رواه الطبراني، انتهى.

فهذه الملاحظات كلها تتركز في نصوص حماد بن زيد، ونأى ضعف زياد، فخطه فيقول «فقال أمر بالوضوء لكل صلاة أيضاً» زيادة من اللغات في هذا الحديث، إلا أنهم اختلفوا في أن المراد به الوضوء عند أداء صلاة أو وقت صلاة، وسأني الكلام عليه.

قال الزياتي^(٣)، إن في الحديث دلالة على أن الماء إذا مبرت دم الحوض من دم الاستحاضة مبر دم الحوض، وتعمل على إقباله وإدخاله، إذا انقبض قدره انقبض، انتهى.

وأنت حريص على هذا، نوجه لتأييد مذهبه لأنه لو سلم دلالة اللفظ لإقبال على التمييز على اصطلاحهم لا يمكن حمل قوله ﷺ: «إذا ذهب قدرها» على الإقبال، بل هو بمنزلة النص في مقدار الأيام، وقد تقدم أن داطمة كانت معتادة، كما يرد عليه ملاحقة الروايات بأسرها، وأصرح ما فيها روايتها

(١) «أمره الوضوء في جميع الزوائد» (٢٨٠/١).

(٢) «رواه البيهقي» (٣١٩/١، ٣٢٨).

(٣) «شرح الزياتي» (١٠١٢/١).

نفسها عند أبي داود وغيره إذ قال لها النبي ﷺ: «إذ أنت في ذلك فلا تصلي فإذا
من ههنا فتنظري»، وفي الأخرى: «فأمرها أن تغمد الأيام التي كانت تغمد سم
نفسها ولابد عند الطحاوي: لأن طائفة كانت أيامها معروفة

ونقل المروجلي عن ابن حبان بسند إلى عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش
أمت النبي ﷺ غفالت: «يا رسول الله بي استباحني الشهر واشهرين»، فقال
لها ذلك محدث، ولحقه عرق، فإذا قيل سمك فدعي الصلاة عند ذلك
التي كنت تحببها، فإذا أدبرت فاعسلي وبوخذي ثلث صلاة، فهذا نص في
أن النبوة ما قبل يومك الأيام فلا بد أن تجمع رويات الإفطار والإدبار كلها
إلى أيام هذا نص الروايات.

وأنت تعرف أن إرخاء روايات الإفطار والإدبار في هذه الأيام أعوذ
أيضا من إرخاء روايات التيمم إلى التيمم لأن روایات التيمم والأيام هي في
مؤخرها خلاف الإتيان والإدبار، فهو مجرد اصطلاح، وهذا فرق للمحدثين -
مساجيم الله عز وجل - حاولوا طرح الاحداث الثلاثة على الأمام طأ منهم أنها
تحتاج روايات الإفطار والإدبار الثلاثة على السبيل فأنس.

والصحيح أن جميع الله ما طرحوا الروايات الواردة في قصة فاطمة
فمنع بل خصصوا لأصحة أحدهم كما إلى طرح الروايات الواردة في النساء
الأخرى، فإن أم حبيب عندهم معتدة، والله وود في بعض طرق حديثها ذكر
الإتيان والإفطار، ضعفوها، قال الميهني بعد ذلك حديث الأوزاعي بسنده في قصة
أم حبيبة: «وفوتها» «إذ أقبلت وأدبرت» تفرد به الأوزاعي عن سبع ثقات
أصحاب الزهري، وأصحح أن أم حبيبة كانت معتدة، أم قالت المرأة في
حديث الأوزاعي تكلم، وحالاً لضعفهم وإلا فلا مخالفة كما حققنا ذلك.

والعجب من العدة الزرقاني أنه ذكر أصلاً تحت الحديث الآخر وهو
أن الجمع بين الثابتين ولو من وجه أو من وجه آخر، ولم يلتفت إلى ذلك
الأصل بهذا، وراعاة الحفظ له جمعوا من الروايات.

١٣٥/١٠٥ وحديثي عن مالك، عن نافع، عن أبي سلمة، عن
 يسار، عن أم سلمة، زوج النبي ﷺ

وفي حديثي^(١) قال القاضي أبو الوليد الحديث أصح يحصل
 وعين، أحدهما أن يكون من أهل التميم، والثاني من غير أهل التميم،
 فإنما في الدم سركت الإزالة ولا أحد أكثر الحصر، فإذا نفعت أختسنت
 وضئت وكانت مسحوبة، فيكون إسن الحديث أولى ما ترى، والله
 على التدبر لها، أهي خير الحجة.

فعلم من الأحاديث ثبات عند المالكية أيضاً ليس ينسب من الحديث بل
 يحصل الوجه، يقدم من كلام ابن قدامة عن النجاشي، ومن كلام أبيهني من
 الشافعية أن أحاديث الجماعة يحصل إجماع والتبليغ، فأما من بين المعتزلة
 أتى من الرويات، وثبتا أصلها الظاهري غير المعتزلة، وهذا يؤيد الرواية
 التي أيضاً فيها لا تحصل بـ الأبيد، قال ابن قدامة في التميمي، وحديث
 أم سلمة يدل على العادة وما يرفع فيه، الله، وقد مر من جمع من المتحول
 أن التمسك بهما المسؤولان فيها من فائده، فتكون معاً لا
 يتركز إلا في حد.

١٣٥/١٠٥ (مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج
 النبي ﷺ) كما رواه مالك وأبو داود، وزاد جزيبة والثعلبي وغيره
 عن نافع عن سليمان بن رجل عن أم سلمة - رضي الله عنها - أخرج
 وهو ينسب أم سلمة فزادوا فيه رجلاً، فزار الشويبي، والحداد، حدث
 صحيح، ولم يخرج ابن دعر عن الاعتناء، قال فالح في التلخيص^(٢) قال
 الشويبي عن شريفة، وقال التميمي هو حديث مشهور، لأن سليمان لم

(١) الحديث (١٣٥/١٠٥)

(٢) (١٣٥/١٠٥)

أَبُو سَرَادٍ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ وَفَقَدَ دِينَهُ، فَهُوَ كَالْجُرْحِ الْمَمْلُوءِ».

سَمِعَهُ مِنْهُ، وَقَالَ الْحَدِيثُ: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ وَفَقَدَ دِينَهُ، فَهُوَ كَالْجُرْحِ الْمَمْلُوءِ».

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ وَفَقَدَ دِينَهُ، فَهُوَ كَالْجُرْحِ الْمَمْلُوءِ».

رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ وَفَقَدَ دِينَهُ، فَهُوَ كَالْجُرْحِ الْمَمْلُوءِ».

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ وَفَقَدَ دِينَهُ، فَهُوَ كَالْجُرْحِ الْمَمْلُوءِ».

رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ وَفَقَدَ دِينَهُ، فَهُوَ كَالْجُرْحِ الْمَمْلُوءِ».

(٢) أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ وَفَقَدَ دِينَهُ، فَهُوَ كَالْجُرْحِ الْمَمْلُوءِ».

(٣) أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ وَفَقَدَ دِينَهُ، فَهُوَ كَالْجُرْحِ الْمَمْلُوءِ».

(٤) أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عِلْمَهُ وَفَقَدَ دِينَهُ، فَهُوَ كَالْجُرْحِ الْمَمْلُوءِ».

الذمَاءُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

رَسَكُنَ أَيِ نَصَبٍ، قَالَ أَبُو مَرْسٍ: هَكَذَا حَاءُ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ، وَلَمْ يَجِءْ بِبِنَاءِ
الْفَاعِلِ

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: جَاءَ الْحَدِيثُ عَلَى مَا لَمْ يَمَعُ دَاعِلُهُ، أَصْلُهُ أَرَأَيْتَ يَهْرِيقُ
وَيَسِيلُ التَّهْمَةُ بِالْهَاءِ قِتْلًا هَرَأَقَ يَهْرِيقُ يَفْخَعُ الْهَاءُ ثُمَّ جُمِعَ مِنْهُمَا غَتِيلٌ. أَهْرَأَقَ
يَهْرِيقُ، وَانْتَصَبَ إِلَى الْمَرَاءَةِ (الدَّعَاءِ) أَيْ بِالْجَمْعِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْكثَرَةِ، وَنَصَبَ
تَنْبِيْهَا بِالْمَفْعُولِ كَحَسَى الْوَجْهَ بِالنَّصَبِ، أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ أَيْ تَهْرَأَقُ هِيَ الدَّعَاءُ،
وَأَنَّ كَانَتْ مَعْرِفَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (لَقَدْ نَفَخْنَا فِيهِ) وَهُوَ مَقْرُونٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ شَادٌّ عِنْدَ
الْبَصْرِيِّينَ أَوْ مَنْصُوبٌ سَجَّ الْخَافِضُ أَيْ تَهْرَأَقُ بِالدَّعَاءِ، أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِ يَمْ،
فَتَكُونُ أَصْلُ تَهْرَأَقُ تَهْرِيقٌ، أَبْدَلَتْ كَسْرَةَ الرَّاءِ فَتَحَةً، وَاقْبَلَتْ الْيَاءَ أَلْفًا عَلَى كَعْفٍ
مَنْ قَالَ هِيَ نَاصِبَةٌ، نَاصِلَةٌ، وَقِيلَ: بِجُوزِ الرُّفْعِ عَلَى الْإِلَاقَةِ مِنْ مُرْمِرٍ تَهْرَأَقُ أَوْ
لَامِ الدَّعَاءِ، عَرَضَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَيْ يَهْرَأَقُ دَعَاءً، قَالَ السَّاجِي^(١): كَانَتْهَا مِنْ
كَثْرَةِ الدَّمِ بِهَا كَانَتْهَا كَانَتْ تَهْرِيقُهُ، وَيَبْعَدُ عَنِّي مَا قَالَهُ ابْنُ رَسَلَانَ: إِنَّهُ مَفْعُولٌ
ثَابِتٌ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ثَابِتٌ عَنِ الْفَاعِلِ صَبَرَتْ مَحَاسِنُ دَمٍ، أَوْ

(فِي عَهْدِ) أَيِ زَمَانِ (رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَكَانَتْ مَعَادَةً قَالَهُ الْقَارِي (فَلَسْتُ
لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ) رَحِمَ اللَّهُ عَنْهَا بِأَمْرٍ إِبَاهَا، فَفِي رِوَايَةِ الدَّارِقُطِيِّ: إِنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ
أَبِي حَبِيشٍ اسْتَحْبَبَتْ فَأَمَرَتْ أُمُّ سَلَمَةَ أَنْ تَسْأَلَ لَهَا قَالَهُ الزُّرْقَانِيُّ. وَأُمُّ سَلَمَةَ
أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ تَعْلَمُ بِهِ ﷺ مُحَلًّا بِزَيْلِ الْحَمَلِ لِأَنَّهَا رُوِيَتْ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)
وَكُنَّا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ أَنَّ السَّائِلَةَ أُمُّ سَلَمَةَ.

وَفِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ الْمُتَقَدِّمِ أَنَّ فَاطِمَةَ هِيَ السَّائِلَةُ، وَفِي أَبِي دَاوُدَ عَنِ
عُرَّةَ كَذَلِكَ عَنْ فَاطِمَةَ نَفْسَهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَفِي حَدِيثِ

(١) "نسخة" (١/١٢٥).

.....

أما إخراجها أو دمجها أو غيرها من أسماء من عملت بها، فالجمع بينها
أو عطفها سيكتفينا من أمثلة وأسماء، أو بالأحرى، فإنا قد جمعنا بين
الاسم في واحدة منهما منفردة، ووضح إطلاق السؤال على واحدة باعتبار آخر
السؤال، أو أنها عطفت معهما أو كررت السؤال بعد ذلك سمعنا احتياطاً.
وقد قيل: إنه لا يجوز أن يكون اسمها غير واحدة المذكورة قبل فمعناه احتمال
أنه اسمية من أن واحد أو اسمية كذا فندم اسمها.

فقلت: ومن أنكر كون البرية لها مدية ليس عليه دليل غير أن هذه
مدية، والأولى كانت مسلمة، فإن من عند الله وهو عند حدوثكم .
وكذا جعل الله من جنس آدم نبي الأول، محمد بن آدم أو عيسى بن مريم،
وإنشأها، وهذا الجنس من آدم كان له نساء مائة ألف امرأة فم
منهم من

وأما قد حصلت أنة اضيق في حالة فاطمة أيضاً كات معادله فلا
معرفة بين البروتين أصلاً، ولهم بعد من ذلك إلى فاطمة كانت متباعدة قليل
من هي حرق الشاشره، وحجود السخايفه لمصلحتهم لا تنفذ لزيارات
الزيرة الشهيرة الصبحه باب فاطمة في هذه الزيرة كما تقدم بيانه.

افضل: هذا السطر، في الأخير، قال ابن رشد في شرح أبي داود
مروى عن أبي حنيفة أن كبار التابعين اختلفوا في رواية التوحى، وفي
رواية له "عن نظري" يكون كلام بعد قضاء صلاة به، معجزة في آخره
والأخير باللام، هـ

إلى عدة المئالي والآلاف، سقط فيه الثوار الحسيني - أفل الحبيب ثلاثة
وأشرف عشرة - وأل إطلاق الأدم من ثلاثة إلى عشرة، وأما فقهه بمال يوم
ويوم - وهذا يقال أحد عشر يوم - وسعد الحسين من هذا أو أفل الحبيب
ثلاثة أيام والآخر واحد عشر، وقال أحد وأنشأه في حبسها الله - إن

أني كانت تحبضين من الشهر، قبل أن يصيبها الذي أصابها
فذلك الضدة بعد ذلك من شهر

أخذ يوم ليلة، وأكثره قبل، حصة عشر يوماً وليلتين، وقيل: سبعة عشر،
وعند مالك لا تحت ليلة وأكثر، سبعة عشر، وقيل: ثمانية عشر، كما في
«السنن» و«عائشة الأحمدي» وفي «مختصر العليل» أكثر، لمعاداة صعب
سهر وللمعاشاة ثلاثة، استطارة على أكثر عددها، يستغنى مدة الظهر في كتاب
الخصام

(أني كانت) منه ثباتي أو الأيام (تحبضين) أي تحبس فيها، من باب
إجراء السجود فيه محروى السجود به (من الشهر) بيان لمسيره أو الأيام
والثباتي، والتعني بالشهر لم في عادة النساء في الغلب من أبيه يحبس في
كل شهر (قبل أن يصيبها الذي أصابها) من دم الاستحاضة (فما تراه) (فصل في)
والصوم وجبره من المصاعف، واكتفى من الذكر على الصلاة لأنها أهم
العبادات (فأمر ذلك) بكسر الكاف أي عند تلك الأيام التي كانت تعادها (من
الشهر) أي من أبواه إن كانت تعادها، أو ربه، أو أخيه كذلك، والظاهر أن
الذي تخلف عرف حاله وكونها معتادة، أو ذكرت أم علمه، واحتصر في
الرواية، لأنه لو لم يعلم لا يستقيم الحجاب، لا سيما أنها تكون مبدأة، أو
منعبرة، أو مبدية عند من نكح

قال القرطبي^(١)، فيه تصريح بأن لم يكن مبتدأة بل كانت ثباتاً عادة
تعرفها، وليس فيه بيان كونه مبدية أو غيرها، وحجج من قال إن
المبتدأة المعتادة تُردّ تعادها ميراثاً، ثم لا، وافق تبيينه عاداتها أو عائلتها،
وقوم مدح أبي حنيفة وأحد قرائي المتأخريين وأشهر الرواة من أحمد، وقد
انقاد في بيان المأخذ، وهذا هو تقسيم الثاني من أقسام المستحاضة

(١) (٢٠٤/٢).

(٢) «شرح الرافعي» (١/١١٣).

فإذا جئت ذلك فحسبني لم يمسسني شيء من ذلك ...

المذكور، والحديث يخالف لما ذكرناه لأن تعديلاً عما قدمنا يظهر بثلاثة أيام كما في فروعه، لأن ما يقدر إلى الروايات فيه مختلفة عندهم كما تقدم، وهذا محسوب على إحدى الروايات.

(فإذا جئت) يخرج النجاء المعجزة وإتمام الشبهة والماء أي تركب (ذلك) أي الماء والأتربة أي في إذا تركت ماء الجرح الذي كانا نعاله، ورواه، ورواه، ورواه من اسم الحصى، ورواه في أيام الاستحمام، وأصل الخلف ذلك المسمى علمت منه (المتن) أي نظير من النجاء الجرحي سحره لا يقطع عنه الجمهور، ويستظهر عند المالكية بثلاثة أيام على المرحح أهم كما تقدم، والحديث بزيادة الأربعمائة (ثم تستنزه) يمنع القوي والمكان ليس السهلة ومنع المرفقة والمكان المسنة وكسر الماء أي تشد جرحه (جنوباً) أي حرفة غربية.

قال في «الهامدة» هو أن تشد جرحها بحرفة غربية حتى لا تحس فتشأن تشد غير جرح وديرها جنوب مشدود أحد طرفي من سلف دبره في وسطه الأخير من صلبه أيضاً، كذلك يترك طرفي الطرف في شدة على وسطها، فيمنع من سلاته لدور، فأخوذه من غير الماء يخرج الماء الذي يجعل تحتها، وفيه من الجرح من الماء إلى مكان الماء في الجرح، وإن كان أصله الماء من شعير أو غيره، وهذا كله على رواية الجمهور عن مالك، يروي عنه يستدل بذلك معناه، قال الزواجر، أي لمحض لم يمسس شيء من ذلك.

فلقد، كذا ذكر، ولم أر في كتاب نال معنى التعقيب، وهي «المجموع» آخر من القويح، والماء محركة يقع على الطبيب والكثير يعمد، المعصود إليه ويمنع صوفه، أي قال، واستدركي، يروي بذلك معناه من الآثار المعنى ما سأل أي لم يمسس شيئاً يري، وهذا السري، معناه، أو

يدعوه في الحارة المأخوذة، وقال ابن سنان، إنه صاحب الرواية

ثُمَّ لِيُتَصْنَى^١.

أخرجه أبو داود في ١ - كتاب الطهارة، ١٠٧ - باب في المرأة تستحاض.
والسائي في ٣ - كتاب الحيض والاستحاض، ٣ - باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحببها كل شهر.

فمحمول على إبدال الشاء ذالاً، لأنهما من مخرج واحد، اهـ. (ثم لتفصل)
بإسقاط ياء الأمر في أكثر النسخ، وفي بعضها بإنيانها فهي للإشباع دون ياء
الخطاب كما توهم.

ثم في الحديث دليل على أن المستحاضة حكمها حكم الطاهرة في
الصلاة، وكذا في أصيام والقراءة وسائر المباديات إجماعاً، إلا أنهم اختلفوا
في الوطء، فالجمهور على الجواز، قاله الزرقاني. وسيأتي البسط في ذلك،
وفي الحديث أمر الاغتسال فقط، وليس فيه الأمر بغسل الدم ولا الموضوء،
وتقدم في حديث عائشة - رضي الله عنها - الأمر بغسل الدم فقط، وتقدم أن في
كليهما اختصاراً في الروايات، والمصحح غسل الدم والغسل معاً.

واختلفت الروايات في حكم المستحاضة، ولذا اختلفت الأئمة في
حكمها، قال ابن قدامة^(١): اختلف أهل العلم في المستحاضة، فقال بعضهم:
يجب عليها الغسل لكل صلاة، روي ذلك عن علي وابن عمر وابن عباس وابن
الزبير، وهو أحد قولي الشافعي في المنحجرة، لما ورد أنه عليه السلام أمر أم
حبيبة أن تغسل لكل صلاة.

قلت: وبه قالت الحنفية في بعض المنحجرة.

ثم قال ابن قدامة: وقال بعضهم: تغسل كل يوم غسلاً روي ذلك عن
عائشة وابن عمر وأبي رضى الله عنهم - وابن المسيب، فإنهم قالوا: تغسل
من ظهر إلى ظهر، وقال مالك: إني أحسب حديث ابن المسيب هو من ظهر

إلى خيم. لكن المزمع^(١) دخل فيه. اندثت الميمنة بالمعجمة.

وقال بعضهم: أجمع بين كل صلاتي من غسل، وتغسل لتصبح صلاة على ما في حديث، حنة ومهنة، وبه قال عطاء، والنخعي وأكثر أهل العلم على أن يغسل عند القضاء، نجس، ثم عليها الوضوء لكل صلاة، ويرى هذا عن عروة، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وهو مذهب الحنابلة. وقال زبيدة ومالك: إنما يغسل غسل عند القضاء، نجسها وليس عليها للاستحاضة وضوء. لأن ظاهر حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في حديث قاطمة الغسل فقط ولم يذكر الوضوء.

والله أعلم بغيره قال القاطمة، وهو وضوءي أكبر صلاة، قال، الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وهذه زيادة يجب تركها، وهذا يدل على أن الغسل المأمور به في سائر الأحاديث مستحب غير واجب والغسل لكل صلاة أفضل، ثم أجمع بين الصلوتين، ثم الغسل كل يوم بعد الغسل عند القضاء، نجس، ثم توضأ لكل صلاة وهو أقل المأمور به، يعني إن شاء الله، انتهى مختصراً.

قلت: وسيتبين قريباً أن مذهب الأربعة أنه لا يجب عليها غسل إلا مرة واحدة.

قلت ابن العربي^(٢): هل توضأ المستحاضة لكل صلاة؟ عندما لا تتوضأ إلا استحباباً، لأن قوله: «توضأ لكل صلاة» قول عروة لا من قول النبي ﷺ، ولأن حكم حدث النجس قد سقط فلا يوجب طهارة، ومعنى تغسل عندنا إن كانت مبررة من طهر إلى طهر، وإن لم تكن مبررة فغسلها عند الحكم بالاستحاضة، وقال أحمد: يستحب لها أن تغسل لكل صلاة، اهـ.

(١) انظر «الاستبصار» (٣/٢٢٢) قال أبو عمر: ليس ذلك بوجه لأنه صحيح عن سعيد، معروف عنه من مذهب في الاستحاضة يغسل كل يوم مرة من طهر إلى طهر، وانظر: «التبليغ» (١/٢٣٤) و«مسند القاري» (١/١٧٦).

(٢) «معارف الأسماء» (١/١٠٠).

١٠٩/١٣٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَشَامِ بْنِ عُيُوفٍ، عَنْ
أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهَا رَأَتْ زَيْدَ بْنَ جَحْشٍ، الَّذِي
كَانَتْ تَحْتَ غَيْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُوفٍ،

قال الزرقاني^(١): وفي الحديث دليل أيضاً على أن المعادة في الحيض تثبت بسرعة؛ لأنه عليه السلام سلم ردها إلى الشهر الذي يلي شهر الاستحاضة، وهو ٧٠ يوم بعد المائكة والناجعة، اهـ.

وقال ابن قدامة في المحتسب^(٧): لا يختلف المذهب في أن العادة لا تثبت بمرة، وههنا تثبت بمركبين^(٨) اختلفت الرواية فيه، فعنه أنها تثبت بمركبين، ووجه أنها لا تثبت إلا بثلاث، اهـ.

قلت: اختلف فيه أئمتنا الحنفية، قال في إجماع الرموز: إذا المدة تسير حادثة عند الطرفين معترتين، لأنها مستنفقة من العود، وعنده بمرءة. وعليه انفتقر كما هو المشهور. اهـ حاشية شرح الوقاية، وفي حاشية الدرر: قال في الخلاصة: و«الكافي» العتوى على قول أبي يوسف في ثبوت انعاده بمرءة واحدة. ويعتد بها في بد من الإعادة لثبوت المدة، اهـ وفي الدرر المختار: وهي ثابتة وينقل بمرءة، لا يفتى، قال الشافعي وهو قول أبي يوسف خلافاً لـ

١٣٦/١٠٦ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب) ربة النبي ﷺ (بنت أبي سلمة) وأم ميمونة (أنها رأت زينب بنت جحش) قال عباس (٣) .
اختلف أصحاب السنن وأقربهم يقولون: زينب، ونسب ميمونة: أمه جحش، وهو الصواب كما يدل عليه قوله: (التي كانت تحت عبد الرحمن بن

(۶) مضارع انحرقاقی: (۱۶: ۱۲۴).

(897/1) CYO

$$(\mathbb{Z}/p\mathbb{Z}) \otimes_{\mathbb{Z}} \mathbb{Z}/p\mathbb{Z} \cong \mathbb{Z}/p\mathbb{Z} \quad (*)$$

عوف) لأن رثبت أم المؤمنين لم يزوجها عبد الرحمن قط، وإنما تزوجها أبا لاً زيد من حارثة، ثم تزوجها النبي ﷺ، وأنها كانت تحت عبد الرحمن هي أم حبيبة، فهي.

قال الحافظ في «الفتح» وجرم ابن عبد البر^(١) أن رواية «الموطأ» هذه خطأ، لأن النبي كانت تحت عبد الرحمن إما هي أم حبة أخت زب، اهـ قلت: وبزيده أيضاً أن الرواية في خارج «النسبة» عند أبي دارم وغيره، يلتزم «مرأة» على الإيهام دون التسمية، فانظروا أن هذه التسمية وهم، والنسب الإيهام، والنسب بيا أم حبيبة، وذكر القاضي يوس في «شرح» على «الموطأ» أن بنات جحش زب، وأم حبيبة، وحصة، اسم كل واحدة منهن تسمى زب، واشتهر بالألقاب، ويركض صاحب «المطالع» ونسبه السبوح، وقال: لا يلتزم قول من قال: أن بنات جحش اسم كل منهن زب، لأن أمر المعرفة بالأسماء لا يتقوى، وإنما حمل عليه من قوله أن لا يثبت أنهم إلى سائل، اهـ

قال الحافظ في «الفتح»: قيل رواية «الموطأ» هذه وهم، وقيل صواب، وأن اسمها زب، وكثيرها أم حبيبة بإسناداتها،

وأما أم المؤمنين زب، فكان اسمها برة، وغيره الذي يروي، وكان التعبير بعد الكناز كما في «أسماء الزنود» لمؤلفه، بحيث أن يروي سفاهاً سمع حديثاً لها على أن اسمها الكنة واسم الأنس، اهـ كذا قال، ولم يرد عليه شيء، لكن قال أيضاً في موضع آخر من «الفتح»^(٢) وتصف بعمر المالكية، فزعم أن اسم كل من بنات جحش زب، فأنسبرت أم المؤمنين باسمها، وأم حبيبة تكسبها وحصة بنتها، ولم يأت بدليل على دعواه بأن حصة

(١) الاستدلال (٣/٢٢٧).

(٢) المطر، منج الثاني (١/٢٢٧).

لقب. انتهى.

وقال في تلخيص الحبير^(١) ومن الغرائب ما حكاه الهيلي عن شيخه أن أم حبيبة كان اسمها زينب، وأن ربيب زوجة النبي ﷺ غلب عليها الاسم. وأن أم حبيبة غلب عليها الكنية، وأراد بذلك تصويب ما وقع في الموطأ. انتهى.

وقال السيوطي في «توسر»^(٢) روات جحش الثلاثة قيل: مستحسن كلهن. وقيل بل أم حبيبة فقط، وقيل بل حمزة وأم حبيبة، وهذا أصح. قال الحافظ: ولم يورد بتسمية أم حبيبة زينب، بل وافقه يحيى بن أبي كثير عند أبي داود (الطحاوي) انتهى.

قلت: لكن رواية يحيى بن أبي كثير عند أبي داود بلفظ «أمراء» عن الإياد، فظهر بهذا كله أن التسمية في رواية الموطأ هذه لو صحت، فالمراد بها أم حبيبة على الأرجح، وأم حبيبة هذه المصاحفة المشهورة استحببت سبع مئة كما في «المصحيح»، ومشهورة بكنيتها أخت زينب أم المؤمنين، قال الواقدي والنحوي: اسمها حبيبة، وكنيتها أم حبيب، ورجحه الذارقطني، ولكن النصاب كما في الروايات الصحيحة المشهورة أم حبيبة بإثبات الهاء، فذا في «المعني».

ونقل السيوطي عن اتياحي: أن اسمها جهينة، ويحتفل على أبيه بعد أن يكون النسبة في رواية الموطأ صحيحة، والمراد بها أم المؤمنين زينب، وبنات جحش الثلاثة كلهن مستحسن كما في الروايات. وما قيل: إنها لم تستحسن إلا أم حبيبة عذر السطال فتكون الصفة - هي قوله: «التي كانت

(١) (٢٥٨/١) في كتاب التمهيد

(٢) «توسر» (٢٥٨/١).

وكانت مستحاضة، فكانت تغسل بنفسها.

نعت عبد الرحمن - وهما - لأنه قد ثبت استحاضة بعض أمهات المؤمنين بفرق عديدة عند البخاري وغيره.

وما قال ابن الجوزي: ما عرفنا من أزواج النبي ﷺ من كانت مستحاضة غفلة عن الروايات الصريحة في ذلك، صرح به الحافظان ابن حجر والعيني رحمهما الله.

قال الحافظ: يحمل اختلاف الروايات في ذلك على أن زينة استحضت وقتها بخلاف أختها، فإن استحاضتها دامت، فروى البخاري وغيرهما عن عائشة - رضي الله عنها - أن أم حبيبة استحضت سبع سنين. الحديث، لكن في عارضة الأحودي^(١)، أن حديث الموطأ هنا وهم من وجهين: الأول: أنها لم تستحضر قط، إما المستحاضة أختها، الثاني: لم تكن قط نعت عبد الرحمن، اهـ.

ثم ذكر محمل روايات البخاري أن المراد بعض أزواجه ﷺ سودة، وكذا عثما ابن رسلان في المستحاضات في زمن النبي ﷺ فكان الخامس سودة زوجة النبي ﷺ، وذكر بعضهم أن زينة بنت جحش استحضت، وأنصحبح خلافه إنما المستحاضة أختها. قال أبو عمر: النصحيح عند أهل الحديث أنهما كانتا مستحاضتين جميعاً، اهـ.

(وكانت مستحاضة فكانت تغسل وتصلي) قال الباقون. يحمل أن الاستحاضة كانت تتكرر عليها، فكانت تغسل متى استحضت عند خروجها من الحيض، وتتمادى بعد ذلك على الصلاة، ويحتمل أنها كانت تغسل متى انقطع عنها دم الاستحاضة، انتهى.

قلت: وهذا الاحتمالان على كونها زينة أم المؤمنين أوفى، وأما على

قال الشافعي: وقد نزع ما نكح على هذه النكاح هو من غير عيب المثلث وسعيد بن عبد الرحمن فقال: إنما هو من طهر إلى طهر فب. وقال أبو داود: روى عن سعيد بن عبد المثلث من طهر إلى طهر فب عليها النكاح من طهر إلى طهر، قال الخطابي: ما أحسن ما قال ماثلث، ما أشبهه بما نرى لأنه لا معنى للاعتناء في وقت صلاة الطهر إلى مثلث من العبد، ولا اعتناء أولاً لأحد، وما هو من طهر إلى طهر، انتهى.

ورب أبو داود^(١) الاختصاص من طهر إلى طهر، وذكر فيه روايات أحمد الخليل، وقد يذكر فيه هذه الرواية، ثم ذكر ماثلث من قال تغتسل من طهر إلى طهر^(٢)، وذكر فيه أبو سعيد^(٣) هذا، فعلم أن لصواب عبد أبي داود أيضاً من طهر إلى طهر.

وقال البيهقي في السنة^(٤): وعن ابن عمر وأبي من عبد المثلث من طهر إلى طهر ما نكح، ثم قال في المقاء المعلقة.

وإن المعجزة، قال ابن عبد البر^(٥) من طهر إلى طهر لأنه صحيح عن سعيد معروف من مذهب، وقد روى كذلك السبعيات عن أبي بصير بالإجماع، ولم يورد به مني ولا يفتقر. فقد روى وكيع عن ابن أبي عمير عن حماد عن ابن المسيب بالإجماع، أخرجه ابن أبي شيبة الطبري.

(١) ابن أبي داود (١/١٠٢).

(٢) ابن أبي داود (١/١٠٢).

(٣) حديث (١٣٠٦).

(٤) السنن الكبرى (١/١٠٢).

(٥) الخطيب الاستاذ (١/٣٠٤).

(٦) (١/١٠٢).

قال ابن العربي في «مأرعه الأحاديث»^١، والذي استيعده الخطابي صحيح؛ لأنه إذا سقط عنهما لأجل المصلحة الغتسل لكن صلاة، فلا أقل من الغتسل مرة في كل يوم عند الظهر في فيه النهار، وذلك للتطهير، انتهى.

قال ابن العراقي: المروي إنما هو بالإجماع فقط، وأما الإهمال فليس رواية محزوماً بها، وروى ابن أبي شيبه عن الحسن بلفظ: «غتسل من صلاة إلى صلاة من الغد»، وروى الدارمي قول سعيد بن المسيب هذا بطرق مختلفة بلفظ: «من الظهر إلى الظهر»، ولفظ: «من الظهر إلى صلاة من الغد لصلاة الظهر»، ولفظ: «غتسل كل يوم عند الصلاة الأولى»، وقوي قول سعيد هذا بقول الحسن وابن عمر.

فما يخطر في البال بعد ملاحظة كلام الفريقين أن الصواب في رواية سعيد الإجماع فقط، لكثرة طرقه، وليس عند من رواه بالمهمة إلا التخصيص، وإنما رواه الإمام في «الموطأ» فقط المهمة، لأن المصلحة عنه كان واحداً من أحد الرواة، فرواه عند أبي داود كما روى ته يعنى بالمعجمتين. وكان مخترفاً عنه كما صرح به، فروى في «الموطأ» على ما هو الصواب عنده، وهو بالمهلين، وكان الأوجه للإمام على أصول المحدثين أن يروي في «الموطأ» أيضاً بالمعجمة أولاً، ثم يشرح بالمهمة. كما أخرجه عنه أبو داود، فمعناه على المهملتين، أنها تغتسل بعد انقضاء أيام الحيض غسلاً واحداً، ويكتفي إلى الظهر الثاني بعد انقضاء أيام الحيض الثاني، ولا يحتاج منهما إلى الغسل الآخر للحيض، وكذلك إذا يحيى، انظر لكائي فتاوى مرة واحدة، فيكون هذا الحديث بمعنى أحاديث «إذا ذهب أيام حيضك فاعشلي» وهذا هو المشهور في معناه، ولما بوب أبو داود «باب الغسل من صهر إلى طهر»، وذكر فيه روايات توحيد الغسل.

وعندي يعتدل أثر سعيد معنى آخر، وهو وجبة عندي، وإن لم يذكر،

رجب سنة، جمهور الأئمة، مسح عبد (إمام مائتة، عوله عليه السلام: «دم عرق»، العرق لا يتوضأ عنه عند غسله، ولكن الذين قالوا: ينتفض الوضوء بدم العرق أيضاً لا يتم التفرغ بعدهم، بل حمله الأحاديث صحة لهم في إيجاب الوضوء بدم العرق؛ لأنه عليه السلام غسل الوضوء بذكوره دم عرق. واستدل الجمهور على إيجاب الوضوء على الاستحاضة بأوامر الوضوء في الروايات، وهي أكثر من أن تحصى. وتقدم بعضها قريباً.

والثانية: أن الوضوء يجب للفعل كمن مرّاة أو لوقت كل صلاة مختلف عن القائلين بإيجاب الوضوء. فاعتت الشافعية إلى الأول والحنفية والحنابلة إلى الثاني. وما نقل بعضهم أن الحائض مع المشافعة من هذه المسألة فإن لم يحد منه يسكن أو يكون. وروى عنه من هو من الشافعية، لأن كتب مذهبهم مصرحة بإيجاب الوضوء عند الوقت، فهي «الروض المربع»^(١)، و«وضاً للذخون»^(٢). فثبت كل صلاة وتصلّى ما دام الوقت فروضاً مطلقاً، انتهى. وفي أصل الشافعية^(٣)، ونترخصاً في وقت كل صلاة يخرج من «و» وكذا كل من حدثه ذلك. انتهى مختصراً.

وقال ابن قدامة^(٤): «وارام كل واحد من هؤلاء الوضوء لوقت كل صلاة إلا أن لا يطرح منه شيء»، نعماً روى عدي بن ثابت عن أبيه عن جده في الاستحاضة: «توضأ عند كل صلاة». ورواه أبو داود والترمذي. وعن عائشة في قصة عاتكة: «قال رسول الله: «لم يوصني نكاح صلاة وحسبي»». روى أبو داود والترمذي وقدر. حسن صحيح. وطهارتهم مقيدة بالوقت لقوله «يتوضأ عند».

(١) (١٠١/٢١١)

(٢) (١٠٩/١١)

(٣) (١٢٢/١١)

(٤) (٣٢٦/١١)

كل صلاة، اهد مخلصاً. وفي الشرح الكبير^(١). وعن عائشة في قصة فاطمة
 قول النبي: «تروني لكل صلاة حتى يحى ذلك الوقت». وروى الألبان أحمد، وابن
 دارقطن، والترمذي، وقاد: حسن صحيح. وهذه رواية بحسب قولها، انتهى.
 قال في الشرح: «والمؤمن رائد في أوجها الوضوء على استحاضه
 من هي معناه، ولم يوجه ذلك، ورواه نحن ومالك الوقت كل صلاة لا لكل
 صلاة كما قد انشأه في، لم ذكر سقط ابن الجوزي أن لنا حفيضة روى
 الاستحاضة تروياً لوقت في صلاة، وفي شرح مختصر الطحاوي، روى
 ابن حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله
 أبي حنيفة: «تروني بوقت كل صلاة» ولا شك أن هذا محكم بالحسن إلى
 كل صلاة، لأنه لا يحمل غيره خلاف الأول، فإن لفظ الصلاة شاغ استعمالها
 في لغة الشارع والعرف في وقت.

نفس الأول قوله صلى الله عليه وآله: «بن للصلاة أولاً وأخيراً» الحديث، أي أولها،
 وآخرها عليه السلام: «أبداً وحل أدرك الصلاة فليصل». ومن الثاني أنك تصلاة
 الضيق أي لحقتها. وهو مما لا يحصى كثرة، فوجب حمله على السجدة، وقد
 رجع أيضاً أنه أدرك القادر بالإحسان لا بجمع على أنه لم تزد حفيضة كل
 صلاة لحوائج ليعامل مع المرحض بوضوء واحد، انتهى. وكذا فإنه إن لم يسم في
 «الفتح»^(٢).

قلت: وروى أبو عبد الله بن جنة بن جندب عن حصة بنت جندب أن النبي صلى
 الله عليه وآله أن تصل له وقت كل صلاة، ذكره في «التعليق المصنف»^(٣) عن ابن عبيد.
 قال رحمه الله: «من في زمان الأئمة: لا شك أن الروايات التي فيها ذكر
 الوقت مسرفة، وحديث الشافعي محتمل وتقرر في الأصول أن المحتمل

(١) «فتح المصنف» (١٥٩٦)

(٢) (١٢٧) (١٢٨)

أَنَّ لِرُؤُوسِهَا أَنْ يُصِيبَهَا، وَكَذَلِكَ لِنِسَاءِ، إِذَا سَعَتْ أَفْصَى مَا بَطَسَتْ
النَّسَاءُ الْخَامِ،

أَفَلَا يَحْسِبُ قَالَ عَائِشَةُ الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ السُّتْعَاةَ إِذَا صَلَّتْ، وَرَبَّ حَكَمَ
حَرْفُهَا أَنَّ حَرْفَ نَحْنُ فِي كَثَرِ الشَّيْءِ وَفِي مَعْصَاهَا سَدَّ السُّمُورَ عَلَى صِبْغَةِ
عَائِشَةَ حِينَ (الرُّؤُوسِهَا أَنْ يُصِيبَهَا، وَيَعْمَلُهَا، وَهِيَ قَدْ أَلْجَمَتْ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
سَلَامٌ: إِذَا ذَاكَ حَرْفَ وَأَيْسَ مَا تُعْبِضُ).

قَالَ الْعَبْدِيُّ^(١): أَخْبَرَنَا أَنَّ رُؤُوسَ السُّتْعَاةِ حَاتِرٌ فِي حَالِ جِرَادِ الدَّمِ عِنْدَ
جَمْعِهِمْ عِنَاءً، حِكَاةً أَيْ السُّتْعَاةِ، وَهِيَ قَدْ أَلْجَمَتْ الْأَوْرَاعِيَّ وَالْوَيْيَ، عَائِشَةَ وَمَحَاقِ
وَأَمَّا نَوْبُ، وَهِيَ مَذْهَبُ نَبِيِّ حَبِيبَةِ وَالنَّسَاءِ، سَأَلَ فِي أَبِي دَوْدَ بَسْمَةَ حَبِيبَةَ
حَمْدًا كَانَتْ مَسْتَحْضَةً، وَوَجَّهَ بِأَنْبِيَاءِ، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا بِأَنْبِيَاءِ إِلَّا أَنْ يَطُولَ ذَلِكَ
بِهَا، وَفِي رِوَايَةٍ لَا يَحْوِي إِلَّا أَنْ يَحَافَ رُؤُوسِهَا الْعَبْدَ، اهـ.

وَفِي الْمَنْصُورِيِّ^(٢): أَخْبَرَنَا، الرُّوَايَاتُ عَنْ أَحْمَدَ، فَرَوَى عَنْهُ جَيْسٌ لَهُ
وَصْفُهَا إِلَّا أَنْ يَحْدَثَ عَلَى نَفْسِهِ الْقَوَاعِ فِي الْمَحْفُورِ، وَرَوَى عَنْهُ إِسْحَاقُ وَنَحْوُهُ
مُعَاطَفٌ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، وَهُوَ قَدْ أَكْثَرَ التَّقْيِيدَ لِلْصَّحِيفَةِ، وَلَا أَرَى أَمَّ حَبِيبَةَ كَاتِبَ
سُتْعَاةٍ رَحِمَهَا رُؤُوسُهَا، اهـ.

(وَكَذَلِكَ الْفَرْسِيُّ) فِي «الْعُقَاةِ» مِنَ الْمَقَامِ بِالْكَسْرِ وَالْجَمْعِ الْعَمْرَةَ فَإِذَا
رَضِيَ فِي نَفْسِهِ، اهـ. وَقَدْ سَمِيَ الدَّمُ الْحَارِجُ نَفْسًا عَائِشَةَ سَبَبَتْ بِالْمَصْدَرِ
كَدَّ فِي الْكُمَاةِ إِذَا بَلَغَتْ أَفْصَى مَا يُمْسِكُ مِنَ الْإِسْمَاءِ (النِّسَاءِ) بِالْمَصْدَرِ
عَلَى الْمُعْجَرِيَةِ (الدَّمِ) دَرَفَ عَلَى التَّغَالُفِ يَعْنِي إِذَا بَلَغَ الدَّمُ أَفْصَى الْحَدِّ.
وَأَفْصَى هَذِهِ النَّفْسُ عِنْدَ الْجَمْعِ (أَرْبَعُونَ يَوْمًا)، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ
عَنِ أَحْمَدَ: الْخَبَرُ بِمَنْ يَسِيْرُهُمْ عَنِّي أَنْ لَيْسَ نَدَى لَصَلَاةٍ أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

(١) مسند القاضي: (١/٣٦٠)

(٢) (١/١٠٠٠)

عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «إذا غسلت وجهك فامسح به برأسك» وفيما هي بعثته
المسححة.

قال يحيى: قال مالك - الأثر حديثاً في المستحاضة، على
حديث حماد بن عمار عن أبيه
.....

إلا أن ترى الظاهر قال مالك مختلف وتعالى، قال، وفيه قال الإمام أحمد والإمام
الأعظم وأصحابه. وقال الإمامان مالك والشافعي: أكثره سنون يروى كما في
«السنن» وغيره.

وفي عارضة الإعراب في: «أما سمع مالك أن هناك من يمسح سبعين
يوماً، يرجع عنه فقال: لا، لأن ذلك من آثار أهل عدة البلاد
والأشخاص».

وأما قوله فلا فإنه عند الأئمة الأربعة كما في «البايع» و«المعنى»،
وفي «عارضة الإعراب» عن الجرجاني أنه أربعة أيام قال: «ولد يروي أن امرأة
ولدت حلي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، فمسح ذلك الجوف، فلا جرم لا
حداً لأمره، قال: وما روي أني سألتهم أنهم قالوا: أقله أحد عشر يوماً وهم من
الشافعية، بسطه الشيخ في «الذيل»^(١).

قال في «البدائع»: «أما الكلام في مقدار، فأقله غير متعارف ولا خلاف، ومن
«المسححة» لا حد لأقله إلا إذا احتيج إليه لعدة أيام وأما النساء، اللدم
بعد ذلك أي بعد انقضاء العدة فإنه يمسحها ويوحها (أجماع) وإتباع أي
النساء إذا بعثته المسححة وقد تقدم قريباً أن المسححة مضمومة بوجها
وكذلك هي.

أقول يحيى قال الإمام مالك: الأمر عندنا في المسححة على حديث

(١) (٢٩٨/١)

(٢) «الذيل» (٢٩٧/١)

(٣) «الذيل» (٢٩٨/١)

وَهُوَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

هشام بن عروة عن أبيه) عن عائشة عن النبي ﷺ في قصة فاطمة بنت أبي هيشم (وهو أحب ما سمعت إلي في ذلك) لأنه أصبح ما ورد في هذا الباب. ويحتمل أن يريد به حديث هشام بن عروة عن أبيه: أنها لا تغتسل إلا خسلاً واحداً، الحديث. وهذا أظهر من جهة المعنى، قاله ابن أبي عمير^(١)، واقتصر الزرقاني^(٢) على الاحتمال الأول.

وتوضيحه أن كلام الإمام مالك هذا يحتمل أن يراد به حديث هشام المذكور في أول باب الاستحاضة، فإنه يطابق مذهب الإمام، ويحتمل أن يراد حديث هشام المذكور قريباً في توحيد المنس، وجعله البايع أظهر من جهة المعنى.

والأوجه عندني حمله على ما حمل عليه الزرقاني، وهو الحديث الأول، لأن هذا الحديث الثاني لا حاجة للإمام إلى تصحيحه، فإنه مجمع عليه عند الأئمة بخلاف الحديث الأول، فإن الأئمة اختلفوا فيه جداً كما عرفت، فهو أخرج إلى أن يثبت عليه الإمام مالك سبعا قوله: «الامر عندنا بؤيده» لأن العمل بالتمييز مطلقاً، كما هو ظاهر حديث هشام المذكور عندهم مذهب الإمام مالك، وهو حديث صحيح عند جمهور، نقل عن ابن مندة هذا الإسناد مجمع على صحته، وقال الأصيلي: هو أصح حديث جاء في المستحاضة.

وقال أحمد بن حنبل: في الحيفر ثلاثة أحاديث: حديثان ليس في نفسي منهما شيء. حديث عائشة في قصة فاطمة، وحديث أم سلمة، وثالث: في قلبي منه شيء، وهو حديث حمزة، قال أبو داود. وما عدا هذه الثلاثة ففيها اختلاف وخطراب، وهذا حكى العلامة الزرقاني قول الإمام أحمد:

(١) «المستدرج» (١/١٢٨).

(٢) «شرح الزرقاني» (١/١٢٦).

(٢٠٠) باب ما جاء في بول الصبي

وحكى الشيخ عن الإمام أحمد أنه قال: حازت عدة حديث حسن صحيح.

وفي الصحيح: حديث نعمة هو أحد الثلاثة التي يادور غلبتها العيوض، انتهى إلا أن النعمة والمالكة احتلتوا في بعده فبهم حملوا على النعم، وجرى حملها على الاعتناء، وكل من فيها من النعم، لا نحكي على من سبى غلام لأمه، ولم يذكر الإمام في صحيحه حديثاً إلا أنطمة وريه، وما لا حصر، وقد لحقنا في النصح^(١) العتق من الأصحاب في ربه، وبز غشوب، فقلها بعضهم^(٢) قتل.

وقد احتجبت في رواية أنطمة في... من... فقلها وبنا فيه، وقلها... بول... من... فقلها وبنا فيه.

(٢٠١) باب ما جاء في بول الصبي

أما في العتق، ما على ثلاثة مذاهب، وهي ثلاثة أوجه لاعتقها، أحدها الصحيح المختار عندهم مكفي النصح لو لم ينسب إليه العتق، بل لا بد من غشوب لها كدستر العتق، ورواه الإمام أحمد، وإسحاق بن راهوية، ودارقطني عن أبي حنيفة، وروى عن الإمام مالك أيضاً، لكن قال أصحابه، إن هذه رواية ثالثة، والثاني أن مكفي النصح فيها وهو مذهب الأربعة، وحكى عن مالك وإسحاق، والثالث أن أبا سراج في حديثه العتق، وهو المشهور عن إمام دارقطني والإمام لا يفتنه وإمامه ومالك، انتهى.

قال أبو حنيفة: قال مالك وإمام حنيفة، جئت في الحديث بالأنبياء، ورواه الشافعي، لا يفتنه، وقال أبو حنيفة، وإمام حنيفة، جئت في الحديث بالأنبياء، وهو العتق الحسن البصري، والصحيح أنه لا يفتني بولها، قال مالك:

(١) قال شيخنا في (١٠٠٠).

(٢) قال شيخنا في (١٠٠٠).

١٣٩/١٠٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حُشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَاحِلَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، نَاصِي

لأنه يحسن داخل تحت عموم إيجاب غسل اليدين. وقد ورد في الأحاديث لا يمنع غسله. وإنما هو مذكور لبيان الغسل، وإنما منقطع عنه لأنه لا يحتاج إليه. اهـ.

ومما الخلاف في تطهير ما أصاب من فؤاد، وأما غسل البول فتجسّد عن الجميع، حتى نكح الإجماع عليه جماعة إلا ما قيل عن نكاح الطاهر، وما قيل، بعضهم من انتداعي ومثلك قولاً بطهارته غلط وسطر، وقد عليه التبرؤ والتردد، وشبههما. وكان الغالب من ينطقه من قولهما بالصحيح فيه.

١٣٩/١٠٩ - (ملاك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت أتى) جدم أمة مرة وكسّر لأمه ماءً فخر فيه على - المحجول (رسول الله ﷺ) يعني) معناه أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يأتون مصابيحهم إلى النبي ﷺ فيدعونه فيهم وليحسبهم ويصحبهم نيكاً به

وختلف في اسم هذا العسل، قال الحافظ: والذي يظهر لي أنه ابن أم قيس الذي أتى بعده ويحتمل أنه الحسن بن محسن، كما ورد في الروايات من موتهم. قال العيني: وأقيم الأقوال عندني أنه عبد الله بن الزبير، أحد. وقيل: سليمان بن هشام. وهذا، والله أعلم بما في الخبر الذي يشهد. وقد تضمنهم بعضهم كما في خواص الإفناء.

فقد دل في جدم النبي ﷺ قلنا حسن حسن ابن الزبير بالأن

(١) كذلك الروايات. وقال المدعي في الإمداد في ترجمة سليمان بن هشام من عنه في رواية ابن شداد أنه أتى به رسول الله ﷺ فقال: أهله، وذكر في ترجمة أبي شداد، بعضهم شداد وهو يعني: عذراء.

أَنَّهَا أَتَتْ بَابَنَ ثَمَامٍ صَغِيرًا، ثُمَّ يَأْكُلُ الطَّعَامَ. يُسَمَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاجْتَلَسَ فِي حَجَرِهِ، فَبَاكَ عَلَى نَوْبِهِ.....

(هـن أم نبي^(١) بنت معصم) بكسر المعيم وإسكان الحاء، وفتح الصاد المعتمدين آخره نون، قيل: اسمها حذافة بالحيم والذال المنعجمة. وقيل: أمة الأسدية أم سعد خزيمية، أسنمت فديعاً بحكة، وهاجرت إلى المدينة، وكانت من المهاجرات الأول الثلاثي بابه من رسول الله ﷺ، دعا لها رسول الله ﷺ بطول عمرها، فلا تعلم امرأة عمرت مثل ما عمرت، ولها أحاديث، وهي أخت عكاك (أنها أمت بابه لها صغير).

قال الحافظ: ثم أفت على اسمه، ومات في عهد ﷺ وهو صغير كما روى النسائي. انتهى. (لم يأكل الطعام) يعني لم يتقوت بالطعام، ولم يستغن به عن الرضاع، فجاء به ندعاء والركبة، ويحمل أنه جاء به عند ولادته ليحمله النبي ﷺ، فيكون معنى قوله: «لم يأكل الطعام»، أي ثم يقبل غداً من طعام ولا رضاع، والظاهر الأول لأنه أمة حاته، ومحيثها عند الولادة مستبحه، وبزیده نعي الطعام، وأنه ﷺ أحلّسه في حجره (إلى رسول الله ﷺ فأجلسه في حجره) يفتح الحاء على الأشهر أو تكسر وتضم وهو الحصى، وهذا أيضاً بنسب الاحتمال الأول، وأما على الثاني فمعنى أجلسه أي وضعه.

(فباك على نوبه) ﷺ، وأغرب من قال: انمراد نوب الحسي، لأنه خلاف الظاهر والسياق، ووجه تلامه بأنه باك على نوب نفسه، وهو في حجره ﷺ فنضح الماء على ثوبه ﷺ خوفاً من أن يكون طار على ثوبه منه شيء، وبهذا يكون دليلاً لثلاثين تنجاسة يونه، وإن لم يأكل الطعام. مختصراً من الرزقاني^(٢)

قلت: ذكر هذا الاحتمال ابن شعبان المالكي، وليس عند من أنكر هذا الاحتمال دليل إلا ادعاء العروبة، ولو سلم الغرابة، فيكفي أيضاً لإبطال

فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ وَثُمَّ يَغْسِلُهُ.

أخرجه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء، ٥٩ - باب يول الصبيان.

وسلم في: ٢ - كتاب الطهارة، ٣١ - باب حكم يول الطفل الرضيع وكيفية غسله، حديث ١٠٣.

الاستدلال بعد ثبوته.

(فدعا رسول الله ﷺ بماء فنضحه) أي صب الماء على ثوبه (ولم يغسله) أي لم يعركه، والنضح لغو، يقال للرش، ونصب الماء أيضاً، بل للغسل أيضاً، كما تقدم في حديث العدي، وقال عليه السلام: «إني لا أعلم أرضاً ينضح بتأحيثها البحر» ونظ الطحاوي: «إني لا أعرف مدينة ينضح البحر بجانيها» وفي حديث أسماء في غسل الدم: «وانضحته». وفي حديث ابن عباس في الصحيح لما حكى وضوءه ﷺ، ورش على رجله اليمنى حتى غسلها.

وقد بسط الطحاوي الطرق في يول الصبي أكثرها بلفظ الصب وتباع الماء، فيحمل عليه النضح أيضاً جمعاً بين الروايات، فلا حجة في هذه الروايات، بل ولا في رواية عن الثوريين بين يول الغلام والجارية.

قال ابن العربي^(١): «النضح في كلام العرب يستعمل في معنيين: الرش وصب الماء الكثير فمعنى قوله: «فنضحه» أي صبه بنليل ما ورد فأتيه إياه، وقوله: ثم يغسله، أي لم يعرك بيده، اهـ. وادفع الأصيلي أن قوله: «ولم يغسله»، ملوح من ابن شهاب كما في «البدل»^(٢)، ويؤيده أن الحديث رواه معمر بن ابن شهاب، ولم يزد هذه الزيادة، وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة بلفظ: «فولاه» ولم يزد عليه، وأخرجه عبد الرزاق نحو سفيان ماله، ولم يقل لفظ: «ولم يغسله» والحديث وإن لم يدل على التفريق بين يول الصبي

(١) إعراب الأحمدي (١/٩٣).

(٢) بدل المجهول (٣/١١٧).

والصبي، ذكر يؤخذ من مضمونها ومن روايات أخر.

قال الحفاظ: في الشبهة أحاديث ليس على شرط التصحيح ثم ذكرها، وبطلها عنه الزرقاني أيضا.

وقال ابن عبد البر^(١): أحاديث الشبهة بين قول أنصبي والصبي ليس بالقوية، وقد استدلل الحنفية والبالكية بعموم أحاديث نجاسة البول، وأحاديث عن الروايات ١ - بأن المراد منه الصب والغسل، كما تقدم مسجداً، ٢ - وبما نقله الأبهري عن مالك ليس هذا الحديث بالنسواني، عنه أبي علي الغسل بد، ٣ - وبأن ضمير العلى لوجهه، فإنه إلى الصغير كما تقدم، ٤ - وبأن قولهم نكس ناكل المعصية ليس بما للحكم، وبما هو وصفت حال كما ترى بأي شيء، وروى ابن من يخدم ومن لا يخدم، ٥ - وبأن المراد مني الحال الشاذ، كما دل عليه رواية معلم، "ومن يحسنه عدلاً" بالنسبة للذكيد ٦ - أو المعنى ثم يعرفه، لأنه لا يحتاج إليه لتسعة حروجه.

ونجاست عن أحاديث الشبهة ٧ - بما فيها من الكلام وبه من ما تقدم، ٨ - وبما قال الغضائري: بما فرق بينهما لأن قول المذكر يكون في موضع واحد وقول المجرى بشرق لسعة مخرجه، فأمر بالصبح بعد في موضع واحد، والغسل فيها في مواضع متفرقة، وأيد بما أخرجه عن سعيد بن المسيب الصب بالصب والرشح بالرشح، ٩ - وبما دل القاذبي^(٢) أن سولجا سكب استيلا، التعلوية والمرد على مراجعها يكون غلط وأنتن، فينبغي لها إزالتها إلى زيادة المسالعة

(١) انظر: الاستبصار (٣/ ٢٥٥)، المسبب (٩/ ١١٠).

(٢) سولجا: المصباح (٦/ ٧٧).

المسجد، فكتشف عن فاحم ليول، فصاح الثامن يوحنا

نحرب يشبه بالعربي، وهو كل من هو من أولاد إسماعيل عليه السلام. ثم اختلفوا في سمة فصيل هو الأقرب من حابس النميمي. وقيل: ذو الخويصرة النمامي^(١) وقيل: هو ذو الخويصرة النميمي، وبه حزم القاري في الحواشي. وهو أفندي قال للنبي ﷺ في قصة العبيدة: اعدل، فقال: ومن يعدل إذا أنا لم أعدل؟ الحديث. أخرجه في الصحيح، وصار من رؤوس الخوارج.

وفرق بعضهم بينه وبين النمامي، وقيل: هو عبيدة بن حصي، ونوقف العراقي في كون هذا البائل ذا الخويصرة النمامي لكونه مناقلاً، وكان هذا البائل مدعياً من الإسلام كما هو مؤيد رواية ابن حنبل والدارقطني. ونسب الدارقطني جاء أنصاري إلى النبي ﷺ شيخ كبير، فقال: يا محمد من الساعة؟ فقال: ما أعددت لها؟ قال: لا، والذي بعثك بالحق ما أعددت لها من كبير صلاة. لا صيام إلا أنني أحب الله ورسوله، فقال: إنك مع من أحببت. فذهب الشيخ. فأخذته البرل في المسجد، الحديث. وفي آخره: فذموا عيسى أن يكون من أهل الجنة فكذلك ابن العربي: فعلم أن البائل هو السائل عن الساعة المشهور أنه بالجنة. أهد. وأجاب بعضهم أن صاحب المسئلة هذه عمر ذو الخويصرة النمامي، ورأس الخوارج النميمي.

قلت: والأوجه عندي تعدد قصة البرل حصلاً بين الروايات (المسجد) مسجد النبي ﷺ، زاد ابن عبيدة عند الترمذي وأبي داود وغيرهما^(٢) معه. أنه صبي وكمين ثم قال: اللهم ارحمني ومحمد ولا ترحم معنا أحداً، فقال يميناً: لقد تحجرت واسعاً، ثم لم يلبث أن بآل في المسجد (فكتشف عن فاحم ليول).

(١) هكذا في الوراقين النيسابوريين والمصنفات النمامي المسمي وثبت كما في الفتح وغيره، أو انرا

(٢) أخرجه الترمذي (٢٧٥، ٢٧٦) وأبو داود (٢٥٠) وأحمد (٢/٣٣٩).

أمر: ثم إن رسول الله ﷺ دعا فقال: «يا هذا المأجد لا تصلح لشيء من هذا البول والقذر، إنما هي لذكر الله عز وجل وانصلا» وفردة تفراد.

ثم ألحج من الذين يذكرون في هذا الحديث خلاف الحنفية، فيقدم أولاً بوصف المسألة التي يدقرونها فيها، وهي أن الأرض تظهر بالجنس أيضاً عند الحنفية خلاف لأنهم اتفاد على ما قاله الشيرازي. قال ابن العربي هو المشهور في المذهب، به قال جده الشافعي وأحمد وإسحاق. وقد قدمه وأبو حنيفة وبعض المذهب: «طهر» انتهى.

وكذا نقل الخلاف ابن فدامة، رحمه الله في «المعني» أحد قولي الشافعي - رحمه الله - ونظر الشيرازي^(١) أن الحرافيين من الشافعية مع الحنفية، فالتبين نسوا خلاف الحديث إلى احتفية عليهم ثم ذكرنا قولهم، ولا يصح نسبة الخلاف لهذه كما سبقت. مع ما قلنا في خلاف الضروري إذ قال لا تظهر الأرض إلا بالجنس، أو يحجر على قدمها نواب، فتصير النجاسة بصفة لكان له رجة، وإذا تحققت ذلك، فأعاد أن الذين قالوا: إن الحديث به نفس الماء لإزالة النجاسة، فهو حجة على احتفية في قولهم: إن الأرض تظهر بالجنس على أنه ثم يتم لهم التقريب، لا يصح قولهم أصلاً، لأن «احتفية» كثر الله جميعهم «شكر» صديقهم - لو قلنا: بأن الماء لا يظهر الأرض ويمكن أن يقال: إن الحديث حجة عليهم، وأما إذا لم يسمعوا طهارة الأرض من ماء الماء، فليت شعري كيف يكون الحديث حجة عليهم؟ لأنهم يقولون: إن الماء إذا أظهر الأرض «الاحتفاء».

نعم لو كان في الحديث نص أو مفهوم يدل على حصر الطهارة في الماء لأمكن (أولاً) أن يشكك به على الاحتفية، وليس في الحديث إلا استعجال.

(١) ٢٨٨/٦١ وانظر في «الأمم للشمسي» (١١٩/٦) وشرح لمذهب (١١٦/٢).

الشيء ^{بغير} أحد التطهيرين، ولذا رد الشيخ كاشي الظاهري غير من قال بتعريف الماء
فإنه المتحدية أصله الذي على أن المحدث لم يتغير فيه أن حدث الماء كان
لظهور الأرض، بل حديث عند الله بن معوية عند أبي داود^(١) في هذه النسخة
بلفظ: «محدثاً ما بال عبء من التراب، فألقوه بأحريه، على مكانه ماء»،
صريح في أن ظهور الأرض قد حصلت بلقاء التراب، وبص الماء كان
لصالحه أخرى كزيادة التنظيف أو بوجه الرائحة الكريهة.

ولو سلم أن الماء لم يثقل إلا لأجل التطهير فلا خلاف فيه أيضاً
لحتمية، سيما إذا كان فيه المبادأة إلى الظهور، بخلاف الخفاف إذ أخرج به
إلى المنزلة اليسرى والمسجد، ومع فصلات، ويكثر إخراج الناس إليه، فكان
احتمال أن يحيى أحد، وشخص بدهاء أو بل قديمه، فينجس به مريض آخر.
وأما في من المصالح الأخرى.

هذا، وقد استمر الحنبلة على منعهم بما قد صرح عن ابن عمر
«رضي الله عنه» قامت الكلاب نيل ونفس ونفس في المسجد، فلم يكونوا
يرثون من ذلك، ولذا سب عليه أبو داود ظهور الأرض إليه، قال في
«المبرهان» وإنما روي عن عائشة ومحمد بن الحنفية: «ذكة الأرض يسهها»،
وسمى أبي قلابة: «جفوف الأرض ظهورها»، وجعل في «الموطأ» قوله: «أيما
أرض حقت فقد ذكت» حديثاً مرفوعاً، ثم

قلت: أما ابن الحنفية وأبي قلابة أحرجهما من أبي سيدة في مصنفه^(٢)
وأخرج عن أبي جعفر محمد بن علي قال: «ذكة الأرض يسهها»، وأخرج
عبد الوافي أيضاً عن أبي قلابة، وفيه أنه لا تأكل نفوة لرواية ابن عمر - رضي الله

(١) مسأله أبو داود (٢٦٥/٤) والمصنف (٤٩/١).

(٢) انظر «نصب الرائي» (٢٠٠/١).

١١٢/١١٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّ

عَالِيَةَ رَأَتْ عَمَّامَةَ ابْنَةَ أَبِي هُرَيْرَةَ تَتَوَلَّى لَهَا،

عَنْهُ - الْمَرْبُوعَةُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ. كَتَبْتُ لِكُلِّ كِتَابٍ تَبَيَّنَ وَتَقَبَّلَ وَتَقَدَّرَ،
فَالْحَدِيثُ.

ثم عدها ينبغي أن يُعَدَّ أَنَّ رَأَتْ عَمَّامَةَ ابْنَةَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهِيَ أُمُّ
الْأَمْرِسِ أَطْفَرُ بِالْمَعْنَى: سَدْرٌ حَمْدٌ وَالشَّاهِدِي خِلَافُ الْحَدِيثِ، وَبِهِ كُنَانُهُ بِنِ
مَطْهَرٍ عِنْدَ الْحَفْصَةِ أَيْضًا، قَالَ الشَّاهِدِي: وَيُظْهِرُ لِأَخِي بِنِ لِرُؤْيَا أَبِي دَاوُدَ
عَنِ ابْنِ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - الْمَذْكُورَةَ. وَبِهِ أَرَبُ تَطْهِيرَهَا مَحْدَلَةً بِصَبِّ
عَلَيْهَا أَسَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. وَتَحْفَظُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مَعْرَفَةَ طَاهِرَةٍ، وَكَذَا مَرَّ ثَلَاثَ
الْمَرَّاتِ سَبْعَةً كَثْرَةً حَتَّى لَا يَظْهَرَ أَمْرٌ لِحَاجَتِهِ. وَهِيَ أَحْسَنُ مِنْ مَطْهِجٍ إِذَا ضُفِّتِ
الْمَاءُ، تَجْرِي فَتُرَدُّ دُونَ طَهْنَتِ الْأَرْضِ، وَالْمَاءُ طَاهِرٌ بِمِثْرَةِ ثِيَابِ الْحَبَابِ،
وَهِيَ أَسْفَلُ مِنَ أَسَاءِ الْمَطَرِ عَالِيَةً، وَتَجْرِي عَلَيْهِمْ فَذَلَاكَ يُظْهِرُ وَهُوَ قَبِيلٌ ثُمَّ يَجْرِي
لَمْ يَهْتُمْ بِهِ.

ثم عدها الحديث مائة مرة إما لأنه من أحكام القول. فكان بعد العجز
الذي من الترجمة، ويجعل أن يكون مائة من أجل أن يكون قانعاً، فإنه قد ورد في
بعض طرق الحديث أنه قال قانعاً

ثم لا يذهب عنه م قال ابن العربي^(١)، نفس للذوق بشيء - وإنما هو
بحسب عنه الماء، وإذا كان رجلاً في محل كسب دُفُوتٍ من ماء، وقال
الأساطي والأصطخري لكل رجل دُفُوتٌ بهذا الخبر، انتهى.

١١٣/١١٣ - (مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَمَّامَةَ ابْنَ عَمْرٍ)

- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (يَبْكُ قَائِمًا) لِأَنَّهُ مَنَحِيهٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَذَلِكَ حِوَارُهُ بِلَا
كَرَاهَةٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ فِي ذَلِكَ. وَاسْتَأْنَفَ الْمُتَقَلِّبُونَ لِكُرَاهِهِ بِحَدِيثِ

(١) انظر في الأصحاح (٢٤٦: ٢)

قال يحيى: وسئل مالك عن غسل الفرج من البول والغائط.
هل جاء فيه أثر؟ فقال: لا يعني أن يغسل من مضمض كانوا يتوضؤون
من الغائط. وإن أحب أن يغسل الفرج من البول.

عمدة: من حديثكم أنه كان بول قائما فلا تتركوه ما كان بولاً إلا قعداً،
وبعدت عائشة أيضاً. أما مال فإنه قال: ما أتت عليه القرآن، رواه أبو عوانة
والحداد، وأخرج الترمذي عن عمر - رضي الله عنه - ما ينسب قائماً منذ
اسلمت، وعن ابن مسعود: أن البول قائماً.

أقال يحيى: وسئل مالك عن غسل الفرج من البول والغائط هل جاء فيه
أثر؟ فقال: مالك (اللفظ أن بعض من مضي) الظاهر أنه - رضي الله عنه - أراد
به الأصابع فإنهم كانوا يجمعون بين الماء والأحجار، وفيهم غرلة (لهم) وقال
يحيى: أن يتركه (أو) ويحتمل أنه أراد عمر من الخطاب - رضي الله عنه - لما
تقدم من أثره في العمل في البوص (كانوا يتوضؤون) أي يغسلون الفرج (من
الغائط ولما أحب غسل) مصادر: وفي نسخة أن يغسل (الفرج من البول) قال
الشافعي^(١): خص مالك غسل الفرج بالماء لأن البول مانع لا يكاد يسبغ من
الاستبراء، فلذلك رأى أنه أحق باستخدام الماء فيه، ويحتمل أنه أخبر بأن عنده
أثره في غسل الفرج من الغائط، وأنه يستحب هو غسل الفرج من البول، فبين
ما عنده فيه أثر، وميزه بما ينبغي إليه أثره من النظر، انتهى.

قلت: وهذا الشافعي هو الأوجه، فكأن ظاهر السياق بذلك على أن عنده أثر
في الغائط دون البول، فأحب للأول بالأثر والثاني بالترجي، وتقدم الكلام على
الاستبراء بالماء^(٢) في محله، وعموم أثر عمر - رضي الله عنه - أنه كان يتوضأ

(١) سورة النور الآية ٣٠.

(٢) مستطرف (١: ١٤٩).

(٣) قال ابن عبد البر: ولا خلاف بين العلماء في حرار الاستبراء من الغائط بالماء،
الاستبراء (٣: ٢٦٥).

(٣٢) باب ما جاء في السواك

ومصره لما نعت لإزاره، يساقف الغلاف والجبون معاً، فخاص.

(٣٣) ما جاء في السواك^(١)

كسر السين على الأصح مذكّر، وقيل: مؤنث، وأنثى الأزمري؛ هو ما تدنّك به الأسنان، وهو في الاصطلاح استعمال عود أو نحوه في الأسنان يتذهب به الصمغ والورق، مشتق من سلك (وذلك) ومن جاء الإبل تساوكت هذا إلا أبي ذؤيب، وقال ابن العربي^(٢) والسواك هي اللغة الحركة، يشار تساوكت للإبل إذا شت حرك من السبي فيه ليرى أهـ ويطلق على العمل والآلة، وكلاهما معمولان حيث (لا أنه على لثنتي تشتر المضاف أبي سليمان،

ثم التمسحور على شحم وجوه حتى يش بعضهم به الإجماع، وقال في الفمضي: ^(٣) أكثر أهل التمسح يرون السواك سنة غير واجب، ولا يعلم أحداً حال وجوبه إلا إسحاق وداود، قلت: وكذا نقل عيضا الرجوب أبو حامد الإسفراييني وغيره، وحكى عن إسحاق أنه إن تركه عمداً بطلت صلاته

وقال ابن العربي^(٤) واختلف الفقهاء في السواك، فقال إسحاق: واجب، من تركه عمداً بطلت صلاته وقال الشافعي: سنة من سن الوضوء، واستحب مالك في كل حال يعتبر فيها الغسل، وأما من أوجبه فظاهر لأحاديث أخرجه، وأما أقول: أنه سنة أو مستحب، فمتعارف، وتكون سنة أقوى، أهـ

وقال النووي^(٥)، وقد أكر أصحابنا الشافعيون على أبي حامد نقل

(١) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٣/١٤٧).

(٢) معجمه لأحمد بن (١/٢٩٧).

(٣) (١/١٣٢).

(٤) معجمه لأحمد بن (١/٢٨٧، ٢٨٩).

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم (٢/١٢٢).

إِنْ هَذَا يَوْمُ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيدًا فَاسْتَسْلُوا. وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَبِيبٌ فَلَا
مَضَرَّةَ أَنْ يَمَسَّ سُنَّةً.

المعشر الثمانية الذين يستسلمون وحده، فالأشباب، معشر، والشيوخ معشر،
والأشد معشر، والأنبياء معشر وما أشبه (إِنْ هَذَا يَوْمُ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيدًا) ونفط
أَنْ مَا جَاءَ^(١) إِنْ هَذَا يَوْمُ عِيدٍ جَعَلَهُ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ، أَيْ: فَهُوَ كَهَذِهِ الْأَمَّةِ خَاصَّةً
حَزَمَ بِهِ أَيْ: سَمِعِدَ وَغَيْرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى خَلَقَ الْعَالَمَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ
وَكَمَا كَانَ يَوْمُ مَنِيَا أَسْمًا بِخَصَّةٍ، وَحَصَّ كُلَّ يَوْمٍ يَصْنَعُ مِنَ الْخَلْقِ أَرْحَلَهُ فِيهِ،
وَمِنْ رُومٍ كَمَا أَنَّ الْخَلْقَ مَجْمَعًا وَعِيدًا لِيُؤْمَرُوا بِمَجْتَمَعٍ فِيهِ لِعِبَادَتِهِ وَدَعْوِهِ.

قَالَ: وَيُؤَدِّعُهُ، رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «أَيُّ يَوْمِهِمْ الَّذِي أَرَضَى
سَيِّئِهِمْ يَعْنِي الْجُمُعَةَ»، فَخَلَفُوا فِيهِ، فَهَذِهِ أَلْفَةٌ، وَالنَّاسُ نَا فِيهِ نَعِ،
الْيَهُودُ عِيدًا وَالنَّصَارَى بَعْدَ عِيدِهِ، كَذَا فِي «تَمْتَكَلَةٍ»^(٢)، عَنْ الْمُتَمَتِّلِ عَلَيْهِ.
وَالْعِيدُ مَا يَمْدُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، وَخَصَّ الشَّرْعُ بِرُومِي الْأَصْحَى، الْمَقْطُورَ، وَلَمَّا
كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ مَجْعُولًا فِي الشَّرْعِ لِلْمَدْرُورِ اسْتَعْمَلَ الْعِيدَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَسْرُورٍ، قَالَ
فِي «تَلَاذِلِ الْمُحْتَازِ»: سَفِي هـ، لِأَنَّ لَهُ فِيهِ عَوَائِدَ وَرَحْمَاتًا، وَلِعَوْنَهُ بِالسُّرُورِ
عِيدًا أَوْ تَنَازُلًا، وَيُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَسْرُورٍ، وَلِذَا قِيلَ:

عِيدٌ وَعِيدٌ وَعِيدٌ صِرَافٌ مَجْمُوعُهُ رَحْمَةُ الْخَيْبِ وَتَرْجُمُ الْعِيدُ وَالْخَيْبَةُ
(فَاسْتَسْلُوا) فَإِنَّ الْأَعْيَادَ التَّجَمُّلُ فِيهَا عَدَاوَتُ، وَالْإِغْتَالُ مِنَ التَّجَمُّلِ،
وَيَأْتِي حَكْمُهُ فِي بَابِهِ، وَظَاهِرُ لَفْظِ «الْمَوْصُفِ» أَنَّ «الْإِغْتَالَ» لَا يَخْتَصُّ بِمَنْ
سَمِيَ الْجُمُعَةَ، وَسَقَطَ أَنْ مَا جَاءَ، «مَنْ جَاءَ» إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَعْلَمْ بِشَرِّ إِلَى أَنَّهُ
يَخْتَصُّ بِمَنْ يَحْضُرُهَا، وَيَسْمَعُ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْجُمُعَةِ (وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ
طَبِيبٌ) وَلَمْ يَنْ طَبِيبٌ أَمْرَانِ أَحَدًا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ بِهِ، غَيْرُ: عَلَى شَأْنٍ مَعْنَى

(١) فَمِنْ بَيْنِ مَا جَاءَ: (١٠٩٧).

(٢) مُشْكَلُهُ الْمُعْجَزَاتُ مَعَ مَرْفُوعَاتِهِ مَحْدُودَةٍ (٢٢٩/٣).

(٣) وَذَلِكَ مَشْهُورٌ بِأَنَّهُ كَانَ يَسْرُورُ لَهُ بِمَا يَمْرُوفُ حُرُوجُهُ بِرَأْسِهِ الطَّبِيبُ أَوْ
خَرِجَ إِلَى الْأَعْلَانِ، وَرَأْسُهُ الْأَعْلَانِ (٢٧١/٤)

وَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - كِتَابُ الْإِيمَانِ الْفصل ٤٠ - باب ما جاء في التَّوْبَةِ يومَ الْجُمُعَةِ

١١٤٠ ١١٤١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَايْدِ، عَنْ

الْأَسْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: التَّوْبَةُ أَنْ تَتُوبَ

الْتِغَابَ وَالشَّرْعَ، يَوْمَ يُعْتَذِرُ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا فَعَلَ وَأَجِبَ^(١) وَأَوْجِبَ تَوَهُّبُهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ عَلَى إِحْسَابِ مَسْأَلَةٍ وَأَدَبِ مُلْحِظٍ عَلَى حِلَافَةٍ، تِلْكَ تَوْبَتِي^(٢)

فَكَانَ إِذَا كَانَ الْحَافَةُ فَقُلْتُ عَنْ أَبِي حَبِيبٍ - مِنْ أَصْحَابِكَ - أَنَّهُ قَرَأَ الْآيَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْأَوَّلَى وَالْآخِرَى وَالطُّلُوعَ لِرَبِّهِ الْخَمْرِيُّ عَبْدُ اسْمَخَرِي إِذَا كَانَ يَحَالُ، إِنْ أَمْسَكَ الْيَوْمَ عَنْهُ أَيْضًا يَوْمَ تَنَافَذَ لَا الْوُجُوبَ

أَوْ عَلَيْكُمْ مَالُوكًا أَيْ التَّوْبَةُ تَأْكُلُ سَحَابًا، رَأَيْتُ بَوَاصِلَ اللَّيْلِ فِي الْجُمُعَةِ الْآخِرَةِ، ثُمَّ التَّحَدُّثُ بِرَسُولِ فِي الدُّعَاءِ وَتَقَرُّبُ عِنْدَ مَنْ جَاءَهُ بِأَذَى أَوْ عَاصٍ، تَكُنْ عَدُوًّا لِمَنْ فِي الْخَمْرِيِّ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْخَمْرِيِّ، قَالَ طَرُوقًا: قُلْتُ مَاذَا عَلَى رَأْيِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَخَرُّوا أَنْ تُجِيبَ بِتِلْكَ قَالَ: اعْتَسَمُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا حَسَنَةً وَأَهْلِيًّا مِنَ الطُّلُوعِ، قَالَ ابْنُ عَدَسٍ: أَمَا الْعِلَلُ نَعَمْ، وَأَمَّا الطُّلُوعُ فَلَا أَدْرِي، فَكُنْتُ بَعْدَ زَوَائِدِهِ مَعَ زَوَائِدِهِ أَحَبُّ مَنْ مَنَعَ مِنْ أَبِي الْأَعْمَرِ الَّذِي رَوَى عَنْ الْإِسْهَاقِيِّ عَنْ أَبِي مَالِكٍ صَعِيفٌ، وَمَا كَانَ خَالِدٌ قَارِئَهُ، قَالَ الْحَافَةُ، فَإِنْ كَانَ مَنَعَ حَفَظَهُ مِنْ عِبَاسٍ أَهْلِي أَوْ يَكُونُ ذِكْرًا بِمَنْ سَبَّهِ وَرَعَيْتُ دُثَّ

١١٤٢/١٤٤٣ - (مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّبَايْدِ، عَنْ أَبِي الزُّبَايْدِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: التَّوْبَةُ أَنْ تَتُوبَ وَأَجِبَ وَأَوْجِبَ تَوَهُّبُهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ عَلَى إِحْسَابِ مَسْأَلَةٍ وَأَدَبِ مُلْحِظٍ عَلَى حِلَافَةٍ، تِلْكَ تَوْبَتِي

(١) - سَوَاحِجُ الزُّبَايْدِيِّ (١٠٠، ١٢٢)

عَنْ أَنَسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِالسَّوَالِ.

أَخْرَجَهُ الْمُعَارِفُ فِي: ١١ - كتاب الجمعة، ٨ - باب السَّوَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وَمُسْلِمٌ فِي: ٣ - كتاب الشهادة، ١٥ - باب السَّوَالِ، حديث: ١٢.

و «لَا» الْبَاقِيَةُ (أَوْ أَشَقُّ) أَي تُقَالُ يَقَالُ سَقِقتُ عَلَيْهِ إِذَا ادَّخَلْتَ عَلَيْهِ الْمَشَقَّةَ (عَنِ أَنَسٍ) وَذَلِكَ لِمَا قَدْ عَلِمَ مِنْ إِشْقَاقِهِ بِإِثْنِهِ عَلَى أَمْنِهِ وَالرَّفَقِ بِهِ وَحِرْصِهِ عَلَيْهِ لِيُخَفِّفَ عَنْهُمْ، وَرَدِّي فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ أَنَّ «عَلَى الْأَمْنِ» وَالْعَرَادَ الْأَمَنَةَ (لِلْأَمْرَيْنِ) أَي أَمْرٌ وَاجِبٌ كَمَا هُوَ ضَاهٍ لِنِسْبَتِهِ، وَفِي لَفْظِ النَّسْبَةِ «لِشُرْطِهِ» ذَلِكَ الْأَمْرُ، قَالَ بِنُورٍ وَمُتَلَقِّ: فِي حُجَّةٍ وَأَهْلٍ الْأَصُولُ أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوَاجِبِ وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَقَى الْأَمْرَ لِأَهْلِ الْمُسْلَمَةِ، وَأَمْرُ الْفَتَى بِأَقْبَالِ الْجَمَاعِ، فَمَنْ يَرِيعُ إِلَّا أَمْرَ الْوَاجِبِ، نَهَى.

قَالَ ابْنُ رِجَالٍ: فِي حُجَّةٍ بَوَحْيَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ تَقَى الْأَمْرَ مَعَ ثَوْتِ تَدْبِيرِهِ، وَلَوْ كَانَ لِلدَّيْنِ لِمَا جَاءَ النَّبِيُّ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَمَلَ الْأَمْرَ تَلَمُّسَةً عَنْهُمْ، وَإِنَّمَا يَنْحَقُّ إِذَا كَانَ لِلْوَاجِبِ، إِذَا تَدَبَّرَ لَا مَشَقَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُ حَاطَرُ الْفَتَى، أَهْلُ (السَّوَالِ) مَعْنَى الْمَصْدَرِ أَوْ حَذَفَ الْمَصَافِ أَيِ اسْتَعْمَلَهُ، رَأَى الْبُخَارِيُّ «مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ» وَلَا يَوْجِدُ شَيْءًا مِنْ رَوَايَاتِ التَّصَرُّطِ إِلَّا عَنْ مَعْنَى عَنِ لَفْظِ «عَنْ كُلِّ صَلَاةٍ» وَكَذَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَايْدِ، وَخَالَفَهُ صَعِيدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ عَنِ الْأَعْرَجِ فَقَالَ: «مَعَ الْوُضُوءِ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: فِي الْحَدِيثِ قَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّوَالِ لَيْسَ بِزَجْرٍ، (بِ) لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَأَمَرَ بِهِ نَحْنُ أَوْ لَا.

قَالَ ابْنُ أَبِي عَرَبٍ: وَفِي الْحَدِيثِ احْتِصَارٌ مِنَ الْمَدَامَةِ وَأَخْبَرَهُ فَقَدْ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمْرِ»^(١) سَمِعَهُ الرَّوْلَانِيُّ أَنَّ أَنَسَ بْنَ أَنَسٍ ذَكَرَ لَهُمْ بِتَأْخِيرِ الْعَصَاءِ وَالسَّوَالِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَهَذَا.

أُتِيَ عَلَى أَهْلِ الْأَمْرِ بِمَنْشُورٍ مَعَ كُلِّ رُجُوعٍ، قَالَ: الْإِسْلَامِيُّ وَكَتَبَ الْحَرَمِيُّ
الْمَشْعُورِيُّ فِي الْمَسْجِدِ، مَعْرُوفًا بِرُفْعِهِ، وَاسْتَبْعَنِي فِي الْمَسْجِدِ، وَأَخْرَجَهُ الْإِسْلَامِيُّ إِلَى
الْأَمْرِ، مَطْلًا بِمَنْشُورٍ مَعَ كُلِّ رُجُوعٍ مَعْرُوفًا بِرُفْعِهِ الْمَطْلُ

وَأَمَّا هَذَا الْمَنْشُورُ^(١) وَاسْتَبْعَنِي^(٢)، بَرَاءً لِمَنْشُورٍ عَلَى أَهْلِ حَرِيرَةٍ رُفْعَهُ مَطْلًا
أَمَّا عَلَى أَهْلِ حَرِيرَةٍ نَحْنُ الْمَسْجُودُ مَعَ الْوُجُوهِ، قَالَ: الْحَرَمِيُّ حَرَمٌ مَعَ
شَرْطِيَّةٍ، مَعْرِفَةٍ أَنَّ الْمَسْجُودَ مَعَ الْوُجُوهِ أَيْضًا وَبَعْدَ الْقِيَامِ أَيْضًا

وَالْمَشْهُورُ عَنِ الْحَرَمِيِّ أَنَّهُ مَسْجُودٌ عِنْدَ الْوُجُوهِ، هَذَا عَلَى هَذَا رَوَايَاتٍ
عِنْدَ كُلِّ سَلَاةٍ مَعْدُومَةٍ عَلَى الْوُجُوهِ، كَيْفَ؟ وَلَمْ يَخْتَفِ الْوُجُوهُ فِي حَرِيرَةٍ
حَرَمٌ عَلَى أَهْلِ حَرِيرَةٍ فِي الْمَطْلِ، الْوُجُوهُ يَزِيدُ الْمَطْلُ الصَّلَاةُ فِي رُفْعِهِ
الْأَمْرِ وَالْمَشْعُورِيُّ، لَكِنْ يَزِيدُ فِي عَيْنِ الْمَطْلِ هَذِهِ رَوَايَاتُ بَعْضِ الْأَمْرِ
كُلِّ سَلَاةٍ كَمَا تَقَدَّمَ قَبْلًا، وَبَعْدَ بَحْثِ الرُّوَايَةِ الْأُولَى أَيْضًا

مَرْجِعُ الْمَشْعُورِيِّ رَوَايَاتُ الْأَمْرِ، وَأَوَّلُهَا أَنَّهُ: رَوَايَاتُ الْقِيَامِ إِنَّمَا هَذِهِ
الْمَشْعُورِيُّ، لَمَعْنَى عِنْدَ كُلِّ سَلَاةٍ فِي عَيْنِ الْمَشْعُورِيِّ، وَبِذَلِكَ أَنَّ الْوُجُوهَ لَكِنْ
مَعْدُومَةٌ فِي الْمَطْلِ، فَلَا يَزِيدُ الْمَطْلُ عِنْدَ كُلِّ سَلَاةٍ، هُوَ يَحْتَمِلُ مَزِيدَ عَيْنِ
وَقَدْ لَمْ يَزِيدْ فِيهَا عَيْنًا، وَالْمَشْعُورِيُّ، وَأَمَّا تَجَمُّعُ إِلَى مَرْجِعِ رَوَايَاتِ
الْوُجُوهِ، لَكِنْ السُّوَالُ عِنْدَ السَّلَاةِ رَسْمًا يَخْرُجُ الدَّمُ مِنَ الْأَسْتِغْنَاءِ وَهُوَ نَحْوُ
الْأَمْرِ، أَيْضًا الْحَرَمِيُّ فِي الْمَشْعُورِيِّ أَنَّهُ مَعَ

وَقَدْ أَمَّا الْمَشْعُورِيُّ^(٣)، إِنَّمَا نَحْنُ بِحَمْدِهِ عِلْمًا بِأَنَّ مَعَ الْقِيَامِ، فَلَا مَعْنَى
خُرُوجِ الدَّمِ، هُوَ نَحْوُ عَيْنِ الْمَشْعُورِيِّ، رَسْمًا يَخْرُجُ الدَّمُ مِنَ الْأَسْتِغْنَاءِ وَهُوَ نَحْوُ

(١) حَرَمٌ مَعَ الْقِيَامِ (١٤٥)

(٢) حَرَمٌ مَعَ الْقِيَامِ (١٤٥)

(٣) حَرَمٌ مَعَ الْقِيَامِ (١٤٥)

السبي بَيِّنَةٌ استتقت عند ذممة بني اهلالة. بعدنا كله يعني لشهيدوا جدا؟ فاجابوا
وقد ذكر في بعض الكتب استحباب السواك عند الصلاة بعداً كما قاله ابن
الهيثم والشافعي حاشاً والشافعي مفرجه. فالتهم حاشاً في السواك عند كل صلاة
الجماعة. وعمى هذا كذا الروايتين على ظاهرهما، فانما استتقت بعداً يعني أن
يسمع السواك بالبرق من غير نفس الإنسان في الصلاة، كما قاله الخطابي.

ويستوضح من هذه الرواية خروج الماء ويبقى السواك ولا يتركه كذا
الخطابي الشافعي. فإن السبي بَيِّنَةٌ إذا استاك بعظمي السواك لعائنة - يعني أنه
عيب - لتعلمه. وهذا دليل على الطهارة. ولم يثبت عند بَيِّنَةٍ أنه استاك فبدأ بعد
المحرمه مع أن الأسبقية المطلقة بالبراق الملائكة فقام المعصية أو في حية أو
في أوله داخل في عموم النهي عن البراق منه وبين الصلاة. ذلك ما على رأس
السواك لا يدخل من كونه براقاً. فذلكم، والله وني الموفى.

ثم بحمد الله وتوفيقه الجزء الأول من «أوضح المسالك إلى موجز الإجماع»

ويتلوه إن شاء الله

الجزء الثاني وأوله بآية التذلل للصلاة

وصلّى الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

ومسلم تسليماً كثيراً كثيراً.

فهرس الموضوعات

الدور

الصفحة

٥	مقدمة مادة العلام التدري
٧	تقديم مجلس الكتاب
١٣	نصير الكتاب . عن تدرياة العلامة المصالح محمد يوسف الخوري
١٩	كلمة عن المؤلف وشيء من حياته عن فضيلة الشيخ مولانا محمد يوسف الخوري
	كلمة عن أوجز المالك وأهمها خصائصه بطل : فضيلة الشيخ مولانا محمد يوسف الخوري
١٣	تقديم الكتاب وتعرف المؤلف . عن فضيلة الشيخ أبي الحسن علي الحسيني القوري
١٧	مقدمة أوجز المصالح
٥٣	الباب الأول : فيما يتعلق بالنش الشريف وفيه قولك
٥٣	القائمة الأولى : هي تعريف النش
٦٦	القائمة الثانية : هي مجموعة
٦٦	القائمة الثالثة : هي تعريف النش
٦٥	القائمة الرابعة : هي أسماء النش وكيفية تدوير الحديث
٧٩	القائمة الخامسة : هي الألفاظ
٦٣	الباب الثاني : في بيان الكتاب ومؤلفه وفيه فصلان
٧٣	الفصل الأول : في ترجمة المؤلف . ربه بطل
٧٣	القائمة الأولى : في ترجمته
٧٧	القائمة الثانية : في وصفه وثناءه الثاني : ع
٨١	القائمة الثالثة : هي شرح الإمام
٨٧	القائمة الرابعة : هي تلامذته
٨١	القائمة الخامسة : في مؤلفاته غير المدونة
٩١	الفصل الثاني : في كتاب

- ٩١ القائلة الأولى: في فضله وأثابه عليه
- ٩٢ القائلة الثانية: في حجة الكتاب
- ٩٦ القائلة الثالثة: في وجه التسمية
- ٩٧ القائلة الرابعة: في ذات المصنف في «المرطأ»
- ٩٨ القائلة الخامسة: في رواية «المرطأ» وعدد نسخها
- ١٠٦ القائلة السادسة: في بيان هذه السمة
- ١٠٩ القائلة السابعة: في عدد روايات «المرطأ»
- ١١٠ القائلة الثامنة: في توضيح أصبح الكتاب
- ١١١ القائلة التاسعة: في بيان ما في «المرطأ» من انحراف والبلاغ
- ١١٣ القائلة العاشرة: في شرح «المرطأ» وحرفه
- ١٢١ الباب الثالث: في بيان هذا التعليق وفيه فوائد
- ١٣١ القائلة الأولى: في ترجمة الشارح
- ١٣٢ القائلة الثانية: في مشايخ الشارح
- ١٣٥ ترجمة الشيخين الأستاذين
- ١٤٦ القائلة الثالثة: في ساطع أمثابه الشارح وإحدى مزاياه
- ١٧٠ القائلة الرابعة: فيما احتج به في هذا التعليق
- ١٧٢ القائلة الخامسة: في بيان الكتب التي أحدثتها
- ١٧٥ الباب الرابع: في ذكر الإمام الأعظم، وفيه فوائد
- ١٧٥ القائلة الأولى: في ترجمته
- ١٧٨ القائلة الثانية: في فضله
- ١٨٢ القائلة الثالثة: في تابعه
- ١٨٤ القائلة الرابعة: في علم مرتبه في الحديث
- ١٨٩ القائلة الخامسة: في قلة روايته لتحدث
- ١٩٣ القائلة السادسة: في رد ما يقيم عليه
- ١٩٩ القائلة السابعة: في مزاياه
- ٢٠٠ القائلة الثامنة: في تلامذه
- ٢١٢ القائلة التاسعة: فيما بنى عليه مذهبه
- ٢٠٦ الباب الخامس: في توضيح ألفاظ كثر استعمالها
- ٢٢٢ القائلة العاشرة: في جملة ما يقيم عليه

الموضوع	صفحة
الباب السادس: في الأئتنات، وقبه فوائد	٢٢٧
الحائفة الأولى: في أداب تسجذك	٢٢٧
الحائفة الثانية: في أداب أكل الحنث	٢٣١
الحائفة الثالثة: في أداب الأكل	٢٣٢
الحائفة الرابعة: في طريق سحط	٢٤٦
الحائفة الخامسة: في - العمل والأداء	٢٤٤
الحائفة السادسة: فيما قلته انتيع أمر عبور في إصلاح	٢٤٥
الحائفة السابعة: رواية من عرف - السائل	٣٤٥
الباب السابع: في عدة أصول مفيدة	٢٤٦

كتاب أوجز الصمالك (٩) كتاب وفوت الصلاة

١ - باب وفوت الصلاة	٢٥٧
اختلاف الأئمة في	٢٥٨
انحداد أوجز العصر	٢٦٧
الحائفات الأولى: في	٢٦٣
مبنى قوله: من أدرك ركعة من العصر	٢٦٧
الحائفة الثانية: في	٢٦٢
آخر وقت الظهر	٢٦٠
الحائفة الثالثة: في	٢٦٢
٢ - وقت الجمعة	٢٦٢
٣ - من أدرك ركعة من الصلاة	٢٦٩
مدرك الإمام في الركوع	٢٦٢
٤ - ما جاء في ذلك الشمس وغسق الليل	٢٦٣
كيف روى ما جاء فيه	٢٦٤
٥ - جامع الوفوت	٣٠٧
في هذا العصر كما روى	٣٠٧
فوت العذر	٣١١
الحائفة	٣١٢
صلاة السجدة	٣١٢

مراجعة	مراجعة
٣١٤	٦ - اليوم عن الصلاة
٣١٧	٧ - ليلة النحر من أجل أن نجدده
٣١٨	٨ - يوم عيسى راجع
٣٢٠	٩ - من حرمه ليلة الزفاف
٣٢١	١٠ - إذا كنت
٣٢٩	١١ - قضاء في الأوقات المذكورة
٣٣٨	١٢ - النهي عن الصلاة بالهجرة
٣٣٠	١٣ - إذا كنت
٣٣٣	١٤ - جميع من أحدث الأبداء وحسن حرات
٣٣٤	١٥ - انتهى عن دخول المسجد بالنوم وتغطية القسم

(٩) كتاب الطهارة

٣٣٩	١ - العمل في الوضوء
٣٤٣	٢ - الشكر والتقصير والاحتساب
٣٤٦	٣ - الوجه واليد مع الشكرين
٣٤٩	٤ - مسح بالأسفل والعلوي
٣٥١	٥ - معنى التقصير
٣٥٣	٦ - حكم الأكل والشرب
٣٥٥	٧ - إصبع بصرى وعسل الجبلين
٣٥٧	٨ - الأكل والشرب
٣٥٩	٩ - من عتق أسير غير أن يهود
٣٦١	١٠ - وضوء الثام
٣٦١	١١ - إذا استسقط أحدكم من ثيابه وحكم على اليد
٣٦٥	١٢ - ثمرة انقسام في يومه إذا لم يلبس ثيابا
٣٦٦	١٣ - ثمرة من الثم وبهره رب العباد
٣٦٩	١٤ - الظهور للوضوء
٣٦٢	١٥ - إذا جاء البحر
٣٦٣	١٦ - أهل بيته
٣٦٩	١٧ - إذا
٣٦٩	١٨ - إذا

٣٨٢	صور المعاج
٣٨٣	وصف الرجال من انشاء
٣٨٤	٤ - ما لا يجب منه الموضوع
٣٨٥	حديث فضل تيس
٣٨٧	المؤمن من القليل
٣٨٩	المؤمن من حمل ثلث
٣٩٠	٥ - ترك الموضوع عما مسته آثار
٣٩١	المؤمن من ثلاثة آخرهم
٤٠٠	٦ - جامع الموضوع
٤٠١	حديث سرحته إلى المقبرة وروى أبو إمامة وفيه العبد والنجل
٤٠٨	حديث عنده رضي الله عنه على اعتقاد
٤٠٩	قوله له في كتاب الله
٤١٩	حديث انكسب بالمؤمن
٤١١	حديث سند الله الصبيحي
٤١٩	حديث المؤمن حذاج من يده ذلك
٤٢٣	حديث أنس بن مالك وأبعدكم دارا
٤٢٤	الاستسقاء بالدم وهو الماء
٤٢٥	الرجوع لكتب
٤٢٨	استسقاء وأن حشوا
٤٢٩	غير معالكم الصلاة
٤٣٠	فضل لا عدل
٤٣١	٧ - باب ما جاء في المصح بالمرء والأنثى
٤٣١	مصح الرقة
٤٣٢	المصح على العمامة
٤٣٣	٨ - ما جاء في المصح على الخفين وشرايته
٤٤١	خبرة نزل
٤٤١	الاستسقاء في الموضوع
٤٤٢	قوله حديث إمامه من الرقة من عرف وعظم تأخره مع تأخر الصديق
٤٤٢	وفي له على

الصفحة	الموضوع
٢٢٢	رواية إبن كثير أن عمر رضي الله عنه مسح بيمينه
٢٢٨	أن عمر رضي الله عنه مسح بيمينه الخنجر
٢٢٩	أن عمر رضي الله عنه مسح بيمينه الخنجر
٢٣٢	٩ - العمل في المسح على الخفين
٢٣٦	١٠ - ما جاء في الوضوء والمشي
٢٣٩	١١ - العمل في الأضلاع
٢٦٣	١٢ - العمل في من غلبه الدم
٢٦٦	ترك الصلاة عمدا
٢٦٩	١٣ - الوضوء من العدي
٢٧١	المؤمن من الفضل وغيره
٢٧٢	الاعتناء على المحرم وتدخل العدي
٢٧٧	١٤ - الرخصة في ترك الوضوء من العدي
٢٧٩	١٥ - الوضوء من مس المرح
٢٨١	مضيق النجاسة به
٢٩٠	إذ عده ليس ضمن غير النجس
٢٩٢	١٦ - الوضوء من القنطرة
٢٩٦	١٧ - العمل في غسل الجنابة
٣٠٩	مضيق المضيق ومضيق ماء الوضوء
٣١٢	مسح بالاشترى من الغسل
٣٠٦	شعر في غسل الجنابة والنجس
٣٠٨	١٨ - واجب غسل إذا التقى المحتالان
٣١٧	١٩ - وضوء الجنب إذا أراد أن يتم أو يأكل
٣٢٢	٢٠ - إعادة الجنب الصلاة إذا صلى ناسيا
٣٢٤	نسي صلاة ناسيا أو ناسيا أو وقع مرتين
٣٢٨	صبح جالس ثم ركب من النجاسة
٣٣٠	نجاسة العدي
٣٣٢	حكم الصلاة على المحدث
٣٣٨	من رأى غلا لم يمسح أو يمسح
٣٤٠	٢١ - غسل المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجال

- ٥٤١ رواية عن ابهما .
- ٥٤٢ - جامع قتل كنجابة
- ٥٤٣ - مسال رجل بتضلي اجب
- ٥٤٤ - حرف الحجة
- ٥٤٥ - في الحوائج رجل من عمر
- ٥٤٦ - وصه نحاري والبراني بعيل واحد وطرافه عليه السلام
- ٥٤٧ - كليم
- ٥٤٨ - قطع المئيد برلين بناد وعات الحينس
- ٥٤٩ - لم ية السبع في حوائج خمسة
- ٥٥٠ - من وجد العلف
- ٥٥١ - نيم قبل الرقة
- ٥٥٢ - بدنة المتوطين
- ٥٥٣ - وحذاء الداء في العلف
- ٥٥٤ - اتجم لعرب وغره
- ٥٥٥ - ٧٤ - الفعل في نيم
- ٥٥٦ - جواز النجم في النجم نادم الماء
- ٥٥٧ - الاختلاف في العلف والحقن
- ٥٥٨ - نيم العلف
- ٥٥٩ - إعادة امر دمن نيم
- ٥٦٠ - من وجد قبل الحاء
- ٥٦١ - نيم نيم
- ٥٦٢ - ٢٦ - ما جعل للرجل من امراته حائضا
- ٥٦٣ - انواع المبراة والاختلاف فيه
- ٥٦٤ - وطنها في مبراة لأكثر علم الحجة
- ٥٦٥ - شهر الحائض
- ٥٦٦ - ما يرى من تكديه وغيرها في زمن الحجة
- ٥٦٧ - النيم للحائض
- ٥٦٨ - جامع الحصة
- ٥٦٩ - الحائض في مبراة

صفحة	الموضوع
٢٩٦	استخدام اسماء القمر - مرجع القمر
٢٩٩	ما أصاب من الجحش اتوب والمعتبر من الدم
٣٠١	نوعين لثاء لإزالة شحامة
٣٠٣	٢٩ - قسمة شحامة
٣٠٦	الحجم بين رواياته إجمالاً وأنواع
٣٠٥	الاعتناء بما اعتبرا النيب
٣١١	عالمية كانت معتادة
٣٢٣	اسبغ نظيف في أكثر الجحش وأماه والاختلاف فيه
٣٢٦	ما جحد على استعانة من العمل وغيره واختلاف الأثمة في ذلك
٣٢٨	العادة تيب بغيره أو أكثر
٣٢٩	حديث زوب في الاعتناء
٣٣٢	من طهر من ظهر
٣٣٧	نوم في الصلاة أو ثوب
٣٤١	زطه الاعتناء
٣٤٠	تفكر النفس وأنه
٣٤٢	حديث هشام أصبح
٣٤٣	٣٠ - ما جاء في بول الصبي
٣٤٣	اختلاف العناية فيه
٣٤٨	أحد باب الدين في توبها
٣٤٩	٣١ - ما جاء في بول قائماً وغيره
٣٤٩	حديث الأعرابي في السجدة
٣٥٤	عبارة لأرض بالحقاف وسنكامة
٣٥٥	الاستنجاء بثلثاء
٣٥٦	٣٢ - ما جاء في السواك
٣٥٦	السواك من سنة النفس أو الجفوة
٣٦٠	الامر لموجوب
٣٦١	السواك مع الرصبة أو الملاءة
٣٦٤	فهرس الكتاب